أَخْبُولُهُ الْبُكِينَا بُرْبِيَ في إيضاع القشرآنُ القشرآنُ

> تأليف الفقع إلى دحمة ربه وعفوه محم*الأمين بن جحت المختار* الجُسكني الشنقيطي

طبع على علفة الحسن صاحب العالى الشبيخ حُمِّدُ بَرِّي عَوْضٌ بَرِّي لاَ وَلَ وحد الله وقعاً له على طلبة العلم

الجئزء اليثاني

حقوق الطبع محفوطة للمؤلف

- 12..

الطبعة الثًانية

بسمالله الرحمب الرحيم

بيُوْرَةِ المن إِنَاةَ

قوله تعالى: ﴿ أَحَلَتُ لَمُكَمَّ بِهِيمَةَ الْآنَامُ إِلَّا مَا يَتَلَى عَلَيْكُم ﴾ ، لم يَبَيْنُ حَمَّنَا مَا هَذَا الذَّى يَتَلَى عَلَيْهِمَ المُستَثَى مِنْ حَلَيْةً بِهِيمَةَ الْآنَامُا ، ولَسَكَنَّهُ بَيْن بِقُولُهُ : ﴿ حَرَمَتَ عَلَيْكُمَ المُبَتَّةُ واللّهِ وَلَمُمَا الْخَنْرِيُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَا ذَبِعَ عَلَى النّصِبِ ﴾ ، فالمذكورات في هذه الآية الكريمة كالموقودة والمقردية ، وإن كانت من الآنامُ : فَإِنَا الْحَرْمُ بِهُذَهِ الْمُوارِضُ .

والتحقيق أن الأنعام هي الازواج النمانية ،كما قدمنا فيسورة آل عمران، وقد استدل[بن عمر، وابن عباس ، وغير واحد من العلماء بهذه الآية على إباحة أكل الجنين إذا ذكيت أمه ووجد في بطنها مبتا .

وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن ذكاة أمه ذكاء له » كما أخرجه أبو داود ، والنرمذى، وإبن ماجه من حديث أبي سعيد . وقال النرمذى : إنه حسن ، ورواه أبو داود عن جارعن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى ﴿ وَإِذْ حَلَمُمْ فَاصطادُوا ﴾ يعنى إن شَتْم ، فلا يدل هذا الأمر على إيجاب الاصطياد عند الإحلال ، ويدل له الاستقراء في القرآن ، فإن كل شىء كان جائزاً ، ثم حرم لموجب ، ثم أمر به بعد زوال ذلك الموجب ، فإن ذلك الأمر كله في القرآن للجواز نحو قوله هنا : ﴿ وَإِذَا حَلَمُمْ فَاصطادُوا ﴾ وقوله :﴿ فإذا قضيت الصلاة فانقشروا في الأرض﴾ .وقوله:﴿ فالآن باشرومن﴾ الآية ، وقوله : ﴿ فإذا تطهرن فا توهن ﴾ الآية . ولا ينقض هذا بقوله تعالى. ﴿ فَإِذَا انسَاعُ الآشهر الحرم فاقتلوا الأشركين)» الآية ، لأن قتلهم كان واجبا قبل تحريمه العارض بسبب الآشهر الآربمة سواء فلنا : إنها أشهر الإمهال المذكورة فى قوله : ﴿ فسيحوا فى الآرض أربعة أشهر ﴾ ، أو قلنا : إنها الآشهر الحرم المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ منها أربعة حرم ﴾ .

وجذا تعلم أن التحقيق الذى دل عليه الاستقراء التام فىالفرآن أن الأمر بالشى. بعد تحربمه يدل على رجوعه إلى ماكان عليه قبل التحريم من إباحة أو وجوب، فالهميد قبل الإحرام كان جائزاً فنع الاحرام، ثم أمر به بعد الإحلال بقوله: ﴿ وإذا حالمتم فاصطادوا ﴾ ، فيرجع لماكان عليه قبل التحريم وهو الجواز، وقتل المشركين كان واجبا قبل دخوله الأشهر الحرم ، فنع من أجلها، ثم أمر به بعد انسلاخها فى قوله: ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم ﴾ هذه الآيوجوب. وهذا هو الحق فى هذا المائة الاصولية .

قال ابن كثير فى تفسير هذه الآية : وهذا أمر بعد الحظر ، والصحيح الذى يثبت على السير أنه برد الحدكم إلى ما كمان عليه قبل النهى ، فإن كمان واجبا رده واجباً ، وإن كمان مستحباً فستحب ، أو مباحا فباح .

ومن قال : إنه للوجوب ينتقض عليه بآيات كثيرة ؛ ومن قال : إنه للاباحة يرد عليه بآيات أخرى، والذى ينتظم الآداة كلها هذا الذى ذكر ناه كما اختاره بعض علماء الآصول ، والله أعلم ، أنهى منه بلفظه .

و فى هذه المسألة أقوال أخر عقدها فى (مراق السعود) بقوله: والآمر الوجوب بعد الحفطل وبعد سؤل قد أتى للأصل أر يقتضى إباحة للاعلب إذا تعلق بمشسل السبب إلا فذى المذهب والكثير له إلى إيجسابه مصير وقد تقرر فى الأصول أن الاستقراء التام حجة بلا خلاف ، وغير التام المعروف بــ« إلحاق الفرد بالأغلب » حجة ظنية ، كما عقده فى مراقى السعود فكتاب (الاستدال) بقوله :

ومنه الاستقراء بالجوثى على ثبوت الحسكم كلى فإر يمم غير ذى الشقاق فهو حجة بالانفساق وهو فى البعض إلى الظن انتسب يسمى لحقوق الفر دبالذى غلب

فإذا هرفت ذلك ، وعرفت أن الاستقراء النام في القرآن دل مااخز نا , واختاره ابن كثير ، وهو قول الزركتي من أن الامر بعد الحظر يدل على رجوع الحسكم إلى ماكان عليه قبل التجريم ، عرفت أن ذلكهو الحق،والعلم عند الله تعالى .

قوله تعالى (ولا يحرمنم شنآن قوم أن صدركم عن المسجد الحرام أن تعتدواً) الآية . نهى الله المسلمين في هذه الآية الكريمة أن يحملهم بغض الكفار أن صدوهم عن المسجد الحرام في حرة الحديبية أن يعتدرا على المشركين بما لا يحل لهم شرعاً .كا روى ابن أبي حاتم في سبب نزول هذه الآية عن زيد بن أسلم ، قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الحديبية حين صدهم المشركون عن البيت ، وقد اشتد ذلك عليهم ، فر بهم أناس من المشركين من أهل المشرق بريدون المعرة ، فقال أصحاب الني صلى الهجليه وسلم : نصد هؤلاء كما صدنا أصحابهم ، فأنزل الله هذه الآية ، ، اه بلفظه من ابن كثير .

ويدل لهذا قوله قبل هذا: ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ ، وصرح بمثل هذه الآية فى قوله : ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تمدلوا اعدلوا ﴾ الآية ، وقد ذكر تمالى فى هذه الآية أنهم صدوهم عن المسجد الحرام بالفمل على قرامة الجمور ﴿ أن صدوكم ﴾ يفتح الهمزة ، لأن معناها : لاجل أن صدوكم ، ولم يين هنا حكمة هذا الصد ، ولم يذكر أمهم صدوا معهم الهدى معكوفاً أن يبلغ محله ، وذكر فى سورة الفتح أنهم صدوا معهم الهدى ، وأن الجبكمة فى ذلك المحافظة على المؤمنين والمؤمنات ، الذين لم يتميزوا عن الكفاد فى ذلك الوقت، بقوله : ﴿ مُ الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والحمدى مكوفاً أن يبلغ محله ، ولا لا رجال مؤمنون ونساء ، مؤمنات لم تعلموهم أن تطنوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ، لدخل الشرائية عدن يشاء ، لو تربلوا لمدنينا الذين كفروا منهم عذاباً ألباً ﴾ ، وفى هذه الآية دليل صربح على أن الإنسان عليه أن يعامل من عصى الله فيه ؛ بأن يطبع الله فيه . وفى الحديث : « أدالامانة إلى من انتمنك ، ولا تغن من خانك » وهذا دليل واضح على كا دين الإسلام ، وحسن ما يدعو إليه من مكارم الاخلاق ، مبين أنه دين سماوى لا شك فيه .

وقوله في هذه الآية الكريمة ﴿ ولا يجرمنكم ﴾ معناه ؛ لا يعملنكم شنآن قوم على أن تعدوا ، ونظيره من كلام العرب قول الشاعر :

ولقد طعنت أبا عينة طعنة جرمت فزارة بعدهاأن يغضبوا

أى حملتم على أن يغضبوا .

وقال بعض العلماء: ﴿ لَا يَحْرَمُنَكُمْ ﴾ أى لا يكسينكم ، وعليه فلا تقدير لحرف الجرفي قوله ؛ ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ أى لا يكسينكم بغضهم الاعتداء عليهم.

وقرأ بعض السبعة ﴿ شَنَانَ ﴾ بسكون النون ، ومعنى الشنَآن على القراءتين أى بفتح النون ، وبسكونها : البغض . مصدر ، شناه » إذا أبغضه .

وقيل: على قراءة سكون النون يكون وصفاً كالنصبان، وعلى قراءة ﴿ إِنْ صَدُوكُم ﴾ بكسر الهمرة؛ الممنى إن وقع منهم صدهم لسكم عن المسجد الحرام، فلا يعملنكم ذلك على أن تعتدوا عليهم بما لا يحل لـكم.

و إبطال هذه القراءة ـ بأن الآية نزلت بعد صد المشركين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالعديبية ، وأنه لا وجه لاشتراط الصد بعد وقوعه ـ. مردد من وجهين :

الأول منهما: أن قراءة ﴿ إِن صدوكُم ﴾ : بصيغة الشرط قراءة سبعية

متوانرة لا يمكن ردها ، وبها قرأ ابن كثير ، وأبو عمر و من السبعة .

الثانى : أنه لا مانع من أن يكون معنى هذه القراءة : إن صدوكم مرة أخرى على سبيل الفرض والتقدير ،كما ندل عليه صيغة « إن » لانها ندل على الشك فى حصول الشرط ، فلا يحملنكم تسكر ر الفعل السيء على الاعتداء عليهم بما لا يحل اسكم ، والعلم عند افته تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَمِن يَكُفُرُ بِالإِيمَانُ فَقَدَ حَبِطَ عَلِمَ ، وَهُو فَى الآخِرةَ مَنَ الحُّاسَرِينَ ﴾ : ظاهر هذه الآية الكريمة أن المرتديجيط جميع عمله بردته من غير شرط زائد ، ولسكنه أشار فى موضع آخر إلى أن ذلك فيها إذا مات على السكفر ، وهو قوله : ﴿ وَمِن بِرَنَدُ مِنْكُمَ عَنْ دِينَهُ فِيمِتْ وهو كَافَر ﴾ ومقتضى الاكفور حمل هذا المطلق على هذا المقيد ، فيقيد إحباط العمل بالموت على الكفر وهو قول الشافعى ومن وافقه ، خلافاً لمالك القائل باحباط الودة العمل مطلقاً

قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجَلُـكُمْ إِلَى الْكَمْبِينَ ﴾ ، فى قوله ﴿ وَأَرْجِلُــكُم ﴾ ثلاث قراءات : واحدة شاذة ، واثنتان متواترتان ،

أما الشاذة : فقر ادة الرفع وهي قراءة الحسن ؛ وأما المتوانرتان . فقراءة النصب ، وقراءة الحفض. أما النصب: فهو قراءة نافع ، وابنعام ، والكسائي وعاصم في رواية حفص من السبعة ، وبعقوب من الثلاثة وأما الجر : فهو قراءة ان كثير ، وحمرة ، وأبي حمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر أما قراءة النصب : فلا إشكال فيا ، لأن الارجل فيا معطوفة على الوجه ، و تقرير المعنى عليا : فأغسلوا وجومكم وأيديكم إلى المرافق ، وأرجلكم إلى المكبين واسمحوا بروسكم . وإنما أدخل مسح الرأس بين المغسولات محافظة على الذيب الانتيب الأن يبدأ أرس بين المغسولات محافظة على الذيب التربيب الرأس عسح بين المفسولات ، ومن هنا أخذ جماعة من العلماء وجوب الترتيب في ألاية المكريمة .

وأما على قراءة الجر : فني الآية الكريمة إجمال ، وهو أنها يفهم منها

الاكتفاء بمسح الرجلين فى الوصوء عن الغسل كالرأس ، وهو خلاف الواقع للاً حاديث الصحيحة الصريحة فى وجوب غسل الرجلين فى الوضوء والتوعد بالنار لمن ترك ذلك ، كفوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ وبل الأعقاب من النار ﴾ .

أعلم أولا أن القراءتين إذاظهر تصارضها في آية واحدة لها حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة ﴿ وأرجلكم ﴾ بالنصب صريح في وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، فهى تفهم أن قراءة الحقيض إما هي لمجاورة المختفوض مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب ، والعرب تخفض السكلمة لمجاورتها للمخفوض ، مع أن إعرابها النصب أو الوفع ،

وما ذكره بعضهم من أن الحقض بالمجاورة معدود من اللحن الذى بتحمل المضرورة الشعر خاصة ، وأنه غير مسدوع فى العطف ، وأنه لم يجز إلا عند أمن اللبس ، فهو مردود بأن أئمة اللغة العربية صرحوا بجواذه وتحنصرح به الاخفش ، وأبو البقاء ، وغير واحد . ولم يشكره إلا الزجاج ، وإنكاره لهم ثبوته فى كلام العرب ، وفى القرآن العظيم _ يدل على أنه لم يتتبع المسألة تتبعاً كافياً .

والتحقيق : أن الحقفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية وأنه جاء فى القرآن لانه بلسان عربى مبين فنه فى النمت قول امرى. القيس .

كأن تبيرا في هرانين ودقة كبير أناس في بجاد مزسل بخفض «مزمل» بالمجاورة، مع أنه نعت «كبير » المرفوع بأنه خبر كأن رقول ذي الرمة:

تريك سنة وجه غَير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب إذ الوواية بخفض « غَير » ،كما قاله غير واحد للمجاورة ، مع أنه نعت « سنة » المنصوب بالمفهولية .

ومنه في العطف فول النابغة :

لم بين إلا أسير غير منفلت وموثقٌ فى حبال القد مجنوب بخفض « موثق » مجاورته المخفوض ، مع أنه معطوف علمي « أسير » المرفوع بالفاعلية .

وفول امرىء القيس:

وظل طهارة اللحم ما بين منضج صفيف سواء أو قديرً معجل بحر وقديره لمجاورته للمخفوض ، مع أنه عطف على «صفيف» المنصوب بأنه مفعول امم الفاعل الذى هو و منضج » والصفيف : فعيل يمغى مفعول وهو المصفوف من اللحم على الجمر لينشوى، والقدير : كذلك فعيل بمنى مفعول وهو المجمول في القدر من اللحم لينضج بالطبخ .

وهذا الإعراب الذى ذكرناه هو الحق ، لأن الإنضاج واقع على كل من الصفيف والقدير ، فازهمه و الصبان » في حاشيته على و الاشمونى » من أن قوله (أوقدير) ممطوف على (منضيج)، بتقدير المضاف أى وطابخ قدير الخظاهر السقوط ، لأن المنضج شامل لشاوى الصفيف وطابخ القدير . فلا حاجة إلى عطف الطابخ على المنضج لشموله له ، ولا داعى لتقدير

« طابخ » محذوف .

وماً ذكره العينى من أنه معطوف على • شواء ، ، فهو ظاهر السقوط أيضاً ، وقد رده عليه • الصبان ، • لأن المعنى يصير بذلك ، وصفيف قدير ، والقدير لا يكون صفيفاً .

والتحقيق : هو ما ذكر نا من الحفض بالمجاورة ، وبه جزم ابن قدامة فى المننى ومن الخفض بالمجاورة فى العطف قول زهير :

لعب الزمان بهـا وغيرها ... بعدى سوافى المور والقطر بحر « القطر » لمجادرته للمخفوض مع أنه على « سوافى » المرفوع ، بأنه فاعل غير .

ومنه في النوكيد قول الشاعر :

ذوى الزوجات ياصاح بلغ كلهم أن ليسوصل إذا انحلت عرى الذنب

بحر «كلهم » على ما حكاه الفراء ، لمجاورة المحفوض ، مع أنه توكيد ﴿ ذوى ﴾ المنصوب بالمفمولية ومن أمثلته فى القرآن العظيم فى العطف ــ كالآتى التى نحن بصددها ــ قوله تعالى : ﴿ وحور عين كأمثال اللؤائو المسكنون ﴾ ، على قراءة حمزة، والسكسائى ·

ورواية المفضل عن عاصم بالجر لمجاورته لاكواس وأباريق ، إلى قوله ﴿ ولحم طير مما يشتهون ﴾ مع أن قوله : ﴿ وحور عين ﴾ حكمه الرفع ، فقيل إنه ممطوف على فاعل ديطوف ، الذى هو ﴿ ولدان خلدون ﴾ •

وقيل : هو مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف دل المقام عليه

أى : وفيها حور عين ، أولهم حور عين وإذن فهو من العطف يحسب المعنى.

وقد أنشد سيبويه للمطف على المعنى قول الشماخ ، أو ذى الرمة :

بادت وغير آبهن مع البلا إلا رواكد جرهن هباء ومشجم أما سواء قذاله فبدا وغيب ساره المعزاء

لأن الرواية بنصب ﴿ رواكد ﴾ على الاستثناء ، ورفع مشجح عطفا عليه ، لأن المدى لم يبق منها إلا رواكد ومشجح ، ومراده بالرواكد أثاق القدر ، ربالمشجج وتد الحباء ، وبه تعلم أن وجه الحفض فى قراءة حدة ، والكسائى هو المجاورة للمخفوض ، كما ذكر نا خلافا لمن قال فى قراءة الجر: إن العطف على أكواب ، أى يطاف عليهم بأكواب ، وبحور عين ، ولمن قال : إنه معطوف على أكواب ، أى يطاف عليهم بأكواب وبحور - مين ، ولمن قال : إنه معطوف على جنات النميم ، أى هم فى جنات النعم ، وفى حور على تقدير حذف مضاف أى فى معاشرة حور .

بهن مع الشراب ، لقوله تعلى : ﴿ حور مفصورات في احميام ﴾ . و الشانى فيه أن كونهم فى جنات النميم ، وفى حور ظاهر السةوط كما ' ترى ، وتقدير مالا دليل عليه لا وجه له : وأجب عن الأول بحوابين، الأول: أن العطف فيه بحسب المعنى ، لأن المعلف فيه بحسب المعنى ، لأن المعنى : يتنعمون بأكراب وفاكهة ولحم رحور. قاله الرجاج وغيره . الجواب الشانى: أن الحورا قسيان: 1: —حور مقصورات فى الحيسام ، 7: — وحور يطاف بهن عليم ، قالمه الفخر الوازى وغيره ، وهو تقسيم لادليل عليه ، ولا يعرف من صفات الحور العين كونهن يطاف بهن كااشر اب فاظهر ها الحفض بالجاورة ، كا ذكر نا .

وكلام الفراء وقطرب ، يدل عليه، ومارد به القول بالعطف على أكواب من كون الحور لايطاف بهن يرد به القول بالعطف على فرولدان مخلدون}. فى في أمة الرفع ، لآنه يقتضى أن الحور يطفن عليهم كالولدان ، والقصر فى الحيام ينانى ذلك .

و من جزم بأن خفض ﴿ وأرجله كم ﴾ لمجاورة المخفوص البيهق في [السنن السكرى] ، فإنه قال مانصه ؛ باب قراءة من قرأ ﴿ وأرجله كم ﴾ نصبا ، وأن الامر رجع إلى الفسل وأن من قرأها خفضا ، فإنما هو للمجاورة ، ثم ساق أسانيده إلى الفسل وأن من قرأها خفضا ، فإنما هو للمجاورة ، ثم ساق الربير ، ويجاهد وعطاء والاعرج وعبد الله بن عسود ، وعروة بن عبد الرحن بن أبى نمم القارى ، وألى محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرى أنهم قرءها كام ، ﴿ وأرجله كم ﴾ بالنصب . قال ؛ وبانني عن إراهم بن زيد التبيم أنه كان يقرؤها نصبا ، وهن عبدالله بن عامر البحصي، وعن عاصم برواية حفص ، وعن ألى بكر بن عياش من رواية الاعشى ، وعن عاصم برواية حفص ، وعن ألى بكر بن عياش من رواية الاعشى ، وعن الكمائي ، كل هؤ لاء نصوها . ومن خفضها فإنما هو للمجاورة ، قال الاعمش كانوا يفسلون ، اه كلام البيهق .

ومن أمثلة الحقفس بالمجاورة فى القرآن فى النمت قوله تعالى : ﴿ عذاب يوم محبطٍ ﴾ يخفض محبط مع أنه نعت للعذاب . وقوله تعالى : ﴿ عذاب يوم ألم ﴾ ، وتما يدل أن النعت للعذاب ، وقد خفض للمجاورة ، كثرة ورود الأكم فى القرآن نعتاً للعذاب . وقوله تعالى : ﴿ بل هو قرآن مجيد فى لوح عفوظ ﴾ على قراءة من قرأ بخفض و محفوظ » كما قاله القرطي ومن كلام العرب و هذا حجرضب خرب » بخفض خرب لجاورة المخفوض مع أنه نمت خبر المبتدأ ؛ وبهذا تعلم أن دعوى كون الحقف بالجاورة لحنا لا يتحمل إلا لضرورة الشعر باطلة ، والجواب عما ذكر وه من أنه لا يجوز إلا عند أمن اللبس هو أن اللبس هنا يزبله التحديد بالكعبين ، إذ لم يرد تحديد المسموح وتزبله قراءة النصب ، كما ذكر نا ، فإن قبل قراءة الجرالدالة على مسح الرجلين في الوضوء هي المبيئة لقراءة النصب بأن تجعل قراءة النصب عفاً على الحضوء للحرا ، لأن الرءوس مجرورة بالباء في محل نصب على حد قول ابن مالك في الحلاسة :

وجر مايتبع ماجر ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن وابن مالك وإن كان أورد هذا فى « إعمال المصدر » فحكمه عام ، أى وكذلك الفعل والوصفكما أشار له فى الوصف بقوله :

واجرر أو انصب تابع الذى أنخفض

كمبتنى جاه ومالاً من نهض الما أن از قراة النمر ، بقراء قراء كاذكر تأماه السنة الص

فالجواب أن بيان قراءة النصب بقراءة الجريخا ذكر - تاباء السنة الصريحة الصحيحة الناطقة بخلافه ، وبتوعد مرتبكه بالويل من النار بخلاف بيان قراءة الحفض بقراءة النصب ، فهو موافق اسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه أو لا وفعلا ، فقد أخرج الشيخان في محيحهما ، عن عبد الله ، عمر وصلى الله عنهما . قال : تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرة سافرناها فادركنا ، وقد أرهقتنا الصلاة صلاة المصرونحين نتوصا . فجملنا محمد على أرجلنا ، فنادى باعلى صوته : «أسيغوا الوضوه ، ويل الإعقاب من النار ، وكذلك هو في الصحيحين ، عن أبي هربرة رضى الله عنه .

و في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: و أسبغوا الوضوء ، ويل للاعقاب من الناره ، وروى الببهق والحاكم بإسناد صحيح عن عبد الله بن حادث بن جزء ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ويل للأعقاب ، وبطون الأقدام من النار » ، وروى الإمام أحمد ، وابن ماجه ، وابن جوير ، عن جار رضى إلله عنه أن الني صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » وروى الإمام أحمد عن معيقيب، أن الني صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » وروى ابن جريرعن أبي أمامة ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ويل للأعقاب من النار » ، قال : قا بقى فى المسجد شريف ولا وضيع إلا نظرت إليه يقلب عرقويه ينظر إليها .

وثبت فى أحاديث الوصوء عن أمير المؤمنين عنهان بن عفان ، وعلى و ابن عباس ومعاربة وعبد الله بن زيد بن عاصم ، والمقداد بن معديكرب « أن رسول الله صلى الله عليه غسل الرجلين فى وضوئه ، إما مرة أو مرتين أوثلاثا » على اختلاف رواياتهم .

وفى حديث عمرو بن شعيب عن أييه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فنسل قدميه » . ثم قال : « هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا به » والاحاديث فى الباب كثيرة جداً ، وهى صحيحة صريحة فى وجوب غسل الرجلين فى الوضوء ، وعدم الاجتزاء بمسحهما .

وقال بعض العلماء: المراد بمسح الرجلين غسلهما: والعرب تطلق المسح على الفسل أيضاً ، وتقول تمسحت بمنى توضات ومسح المطر الارض أي غسلها، ومسح الله مابك أي غسل عنك الدنوب والآذي . ولامانع من كون المراد بالملسح في الارجل هو الفسل ، والمراد به في الرأس المسح الذي لبس بفسل ، وليس من حمل المشترك على معنيه ، ولا من حمل اللفظ على حقيقته بوسل ، لا تنهما مسالتان كل منهما منفردة عن الآخرى مع أس التحقيق جواز حمل الشرك على معنيه ، كا حققه الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن جمية و رحمه الله في علوم القرآن ، وحرر أنه هو الصحيح في مناهب الأثمة الاربعة رحمه الله ، وجمع ابن جرير الطهيري في تفسيره بين مذاهب الأثمة الاربعة رحمه الله ، وجمع ابن جرير الطهيري في تفسيره بين المطف

فها على الوجوء والأيدى إلى المرافق ، وهما من المفسولات بلا نزاع ، وأن قراءة الحقيض يراد بها المسح مع الفسل ، يعنى ال<u>دلك با</u>ليد أو غيرها .

والظاهر أن حكمة هذاً فى الوجلين درن غيرهما ؛ أن الرجلين هما أقرب أعضاء الإنسان إلى ملابسة الأفذار لمباشرتهما الأرض فناسب ذلك أن يجمع لها بين الفسل بالماء والمسيح أى الدلك باليد ليسكون ذلك أبلغ فى التنظيف .

وقال بع<u>ض ا</u>لعلماء : المراد بقراءة الجر : المسح ، راسكن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن ذلك ا<u>لمس</u>ح لا يكون إلا على الحف .

وعليه فالآية تشير إلى المسح على الخف فى قراءة الخفض ، والمسح على الخفين _ إذا لبسهما طاهراً _ متواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم إلحالف فيه إلا من لاعبرة به ، والقول بنسخه بآية المائدة يبطل بحديث جربر أنه بال ثم توضناً ، ومسح على خفيه ، فقبل له : تفعل همكذا ؟ قال : نعم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، قال إراهم : فعكان يعجوم هذا الحديث ، لأن إسلام جربركان بعد نزول المائدة ، متنفق عليه ويوضع عدم النسخ أن آية المائدة نزلت فى غزوة « المريسيع » .

ولاشك أن إسلام جرير بعد ذلك ، مع أن المفيرة بن شعبة روى المسح على الخفين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة « تبوك » وهى آخر مغازيه صلى الله عليه وسلم .

ويمن صرح بنزول آية المائدة فى غزوة ﴿ المريسيع ﴾ اب حجر فى [فتح البارى] ، وأشار له البدوى الشنقيطى فى [نظم المغاذى] بقوله فى غزوة المريسيع :

والإماك فى قولهم ونقلا أن التيمم بها قد أنزلا والتيمم فى آية لمائدة ، وأجمع العلماء على جواز المسح على الخف الذى هو من الجلود ، واختلفوا فيها كان من غير الجلد إذا كان صفيقاً ساتراً لمحل الفرض ، فقال مَالك وأصحابه : لا يُسح على شيء غير الجلد ، فاشترطوا فى لملسح أن يكون الممسوح خفاً من جلود ، أو جورباً مجلداً ظاهر. وباطنه ، يعنون مافوق القدم وماتحتها لاباطنه الذي يلى القدم .

واحتجوا بأن المسم على الخف رخصة ، وأن الرخص لانتمدى محلها وقالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسح على غير الجلد ؛ فلا يجوز تمديه إلى غيره ، وهذا مبنى على شطر قاعدة أصولية غنلف فيها ، وهى: «هل يلمحق بالرخص مانى معناها ، أو يقصر عليها ولاتمدى محلها » ؟

ومن فروعها اختلافهم فى بيع « العرايا » من العنب بالربيب الباس ، هل يجوز إلحاقاً بالرطب بالتمرأو لا ؟ وجهور العلماء منهم الشافعى؛ و ابو حنيفة وأحمد ، وأصحابهم على عدم اشتراط العلد ، لأن سبب الترخيص الحاجة إلى ذلك وهى موجودة فى المسم على غير الجلد ، ولما جاء عن الني صلى اقد عليه وسلم من أنه مسح على الجوربين ، والموقين . قالوا : والجورب : لفاقة الرجل ، رهى غير جلد .

وفى القاموس: الجورِب لفافة الرِجل ، وفى اللسان: الجورب لفافة الرِجل. معرب وهو بالفارسية «كورب » .

وأجاب من اشترط الجلد بأن الجورب هو الخف الكبير ، كما قاله بعض أهل الط، أما الجرموق والموق ، فالظاهر أنهما من الخفاف .

وقبل: إنهما شىء واحد ، وهو الظاهر من كلام أهل اللغة . وقبل: إنهما متغايران ، وفى القاموس : الجرموق : ـ كمصفور ـ الذى يلبس فوق الحنف وفى القاموس أيضاً : الموق خف غليظ يلبس فوق الحف ، وفى اللسان : الجرموق ، خف صغير ، وقبل : خف صغير يلبس فوف الخف ، وفى اللسان أيضاً : الموق الذى يلبس فوق الخف ، فارسى معرب . والموق: الحف اه .

قالوا: والتساخين: الخفاف، فليس فى الاحاديث مايعين أن النبي صلى اقه عليه وسلم مسح على غير الجلد، والجمور قالوا: نفس الجلد لا أثر له ، بل كل خف صفيق سانر محل الفرض بمسكن فيه تتابع المشى ، يجوز المسمح عليه ، جلداً كان أو غيره.

مسائل تتعلق بالمسح على الخفين

الأولى: أجمع العلماء على جواز المسح على الحفين في السفر والحضر ؛ وقال الشبعة والحوارج : لا يجوز، وحكى نحوه القاضي أبو العليب عن أبي بكر بن داود، والتحقيق عن مالك، وجل أصحابه ،القول بجواز المسح على الحنف في الحضر والسفر . وقد روى عنه المنع مطلقاً ، وووى عنه جوازه في السفر دون الحضر .

قال ابن عبدالبر ؛ لاأعلم أحداً أنسكره إلا مالسكا في رواية أنسكرها أكثر أصحابه ، والروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثبانه ، وموطأه ، يشهد للمسع في الحضر والسفر ، وعليه جميع أصحابه ، وجمع أهل السنة .

سيح في سيح و رواية الإنكار في و المتنية » وظاهرها المنع، وإنما مناها أن الفسل أفضل من المسح ، قال ابن وهب: آخر ما فارقت ما لمكاعلي المسح في الحضر والسفر : وهذا هو الحق الذي لاشك فيه ، فما قاله ابن الحاجب من مالك من جوازه في السفو دون الحضر غير صحيح ، لان المسح علي الحف متواتر عن الذي صلى اقته عليه وسلم ، قال الزرقاني في شرح و الحرطأ » : وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الممانين، منهم المشرة، ودوى ابن أبي شببه وغيره عن الحسن البصرى ، حدثتي سبعون من الصحابة بالمسح علي الحقين، اه.

وقال النووى في شرح « المهذب» وقد نقل ابن المنفر في كتاب [الإجماع] إجاع العلماء على جواز المسج على الحقف ، ويدل عليه الاحاديث الصحيحة المستفيضة في مسح الني صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر ، وأمره بذلك وترخيصه فيه واتفاق الصحابة ، فن بعدهم عليه . قال الحافظ أبو بكر البهقي روينا جواز المسح على الحفين عن عر ، وعلى ، وسعيد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود ، وعبدالله عباس ، وحقيقة بن اليان ، وأبي أبوب الانصارى ، وأبي موسى الاشمرى، وهار بن ياسر، وجار بن عبدالله ، وهرو بن العاص ، وأنس بن مالك ، وسهل بن سعد ، وأبي مسعود وهرو بن العاص ، وأنس بن مالك ، وسهل بن سعد ، وأبي مسعود الانصارى ، والمغيرة بن شعبة والبراء بن عازب ، وأبي سعيد الخدرى ،

وجامر بن سمرة ، وأبى أمامة الباهلي ، وعبد الله بن الحارث بن جزء ، وأبي زيد الانصاري رضي الله عنهم . نلت: ورواه خلائق من الصحابة ، غير هؤلاء الذين ذكر هم البيهةي ، وأحاديثهم معروفة في كتبالسان وغيرها .

قال النرمذي : وفي الباب عن عمر ، وسلمان ، وبريدة ، وعمرو بن أمية ، ويعلى بن مرة ، وعبادة بن الصامت وأسامة بن شريك ، وأسامة بن زيد ، وصفوان بن عسال، وأبي هريرة، وعوف بن مالك ، وابن همر ، وأبي بكرة عَوِلال ، وخريمة بن ثابت . قال ابن المنذر عنااحسن البصرى ، قال : حدثني سبعوَن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بمسح على الحفين .

قال:وروبّنا عنا بن المباركة ال: ايس في المسح على الحفين اختلاف. اله.

وقد ثبت فى الصحيح من حديث المغيرة بن شعبة أنه صلى الله عليه وسلم مسم على الخف فى غزوة تبوك ، وهي آخرمغازيه صلى الله عليه وسلم ، و ثبيته في الصحيح من حديث جربر بن عبد الله البجلي أن النبي صلى الله عليه وسلم مسم الحف ، ولا شك أن ذلك بعد نزول آية المائدة كما تقدم ، وفي سنن أبي داود أنهم لما قالوا لجرير : إنماكان ذلك قبل نزول المائدة ، قال : ماأسلت إلا بعد نزول المائدة .

وهذه النصوص الصحيحة التي ذكرنا تدل على عدم نسخ المسح على الحفين، وأنه لا شك في مشروعيته ، فالحلاف لا وجه له ألمتة .

المسألة الثانية : اختلف العلماء في غسل الرجل والمسح على الخف أيهما أفضل؟ فقالت جماعة من أهل العلم : غسل الرجل أفضل من المسح على الحف ، بشرط أن لا يترك المسم رغبة عن الرخصة في المسح ، وهو قول الشانسي ، ومالك، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ، ونقله ابن المنذر عن عمر بن الخطاب ، وابنه رضي الله عنهما ، ورواه البهتي عن أبي أيوب الأنصاري .

وحجة هذا الفول أن غسل الرجل هو الذى وأظب عليه الني صلى الله عليه وسلم في معظم الأوقات ؛ وَلَانه هِو الأصل ، ولانه أكثر مشقة ،

(٢ _ أضواء البيان ٢)

وذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن المسح أفضل ، وهو أصح الروايات عن الإمام أحمد، وبه قال الشعبي، والحسكم، وحماد. واستدل أهل هذا القول بقوله صلى الله عليه وسلم فى بعض روايات حديث المذيرة بن شعبة : « بهذا أمرنى ربى » .

ولفظه فى سنن أبى داود عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مسح على الحفين ، فقلت يارسول الله أنسيد ؟ قال : ﴿ بل أنت نسيت؛
 يهذا أمران ربى عز رجل › ·

واستدارا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث صفوان بن عسال الآنى إن شاء الله تمال دامر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بحسح على الحديث . قالوا : والآمر إذا لم يكن للرجوب ، فلا أقل من أن يكون للندب ، قال مقيده عفا الله عنه : وأظهر ما قيل فى هذه المسألة عندى ، هو ما ذكره ان اللهم رحمه الله ، وعزاه لشيخه تق الدين رحمه الله ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتكلف ضد حاله التي كان عليما قدماه ، بل إن كانتا فى الخف مسح عليماً ، ولم ينزعهما ، وإن كانتا مكشوفتين غسل القدمين ، ولم يلبس الخف ليسح عليه ، وهذا أعدل الأفرال فى هذه المسألة . (ه.

ويشترط فى الخف: أن يكون قوياً يمـكن تتابع المشى فيه فى مواضع النزول ، وعند الحط والترحال ، وفى الحوائج التى يتردد فيها فى المنزل ، وفى المفم نحو ذلك ،كما جرت عادة لابسى الخفاف .

المسألة الثالثة : إذاكان الخف مخرقاً ، فنى جواز المسح عليه خلاف بين العلماء ، فذهب مالك وأصحابه إلى أنه إن ظهر من تخريقه قدر ثلث القدم لم يحز المسح عليه ، وإن كان أقل من ذلك جاز المسح عليه ، واحتجوا بأن الشرع دل على أن الثلث آخر حد اليسير وأول حد الدكذير .

وقال بعض أهل العلم: لا يجوز المسح على خف فيه خرق يبدو منه شيء من مقدم ، وبه قال أحمد بن حنبل، والشافعى فى الجديد ، ومعمر بن راشد . واحتج أهل هذا القول بأن المنكشف من الرجل حكمه الغمل ، والمستور حكمه المسح، والجمع بينالمسح والغسل لايجوز ، فكما أنه لايجوز له أن يغسل إحدى رجليه ويمسح على الخف فى الآخرى ، لايجوز له غسل بعض القدم مع مسح الخف فىالباقى منها .

وذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الحزق الكبير بمنع المسيح على الحف دون الضغير ؛ وحددوا الحزق السكبير بمقدار ثلاثة أصابع .

قيل : من أصابع الرجل الأصاغر ، وقيل : من أصابع اليد .

وقال بعض أهل العلم: يجوز المستح على جميع الخفاف ، وإن غرقت غرقاً كثيراً مادامت بمسكن العلم : يجوز المستح على جميع الخفاف ، وإن غرقت غرقاً كراسحات ، وبزيد بن هارون ، وأبى ثور . وروى البيهتى فى السنن الكبرى عن سفيان الثورى أنه قال : المسج عليهما ما تعلقا بالقسم ، وإن غرقا ، قال : عن سفيان الثورى أنه قال : في المهاجرين والإنصار غرقة مشققة . أه . وقال البيهتى : قول معمر بن راشد فى ذلك آجب إلينا، وهذا القول الذى ذكر تا عز الثورى ، ومن موافقه هو اختيار الشيخ تنى الهين ابن تيمية رحمة الله . وقال ابن المنفر : ويقول الثورى أفول : لظاهر إباحة رسول الله صلى الله على ومقول الثورى أفول : لظاهر إباحة رسول الله صلى الله على وعلى معمر غية ، وهو مؤوى . وهو مؤوى . وعول الرعائمة من رجله مسح على خفيه ، وعلى ما طاهر من رجله مسح على خفيه ، وعلى ما طهر من رجله مسح على خفيه ، وعلى

وأفرب الأنوال عندى ، المسح على الغف المخرق مالم يتفاحش خرقه حنى يمنع تتابع المشى فبه لإطلاق النصوص ، مع أن الغالب على خفاف المسافرين ، والغزاة عدم السلامة من التخريق ، واقة تعالى أعلم .

المسألة الرابعة: اختلف العلماء في جواز المسح على النعابي، فقال قوم: يحوز المسح على النعابين، فقال قوم: يحوز المسمح على النعابين، وخالف في ذلك جمبور العلماء، واستدل الناتان بن أبي النعابين بنا أبي النعابين بنا أبي شيئة ، عن وكيع ، عن سفيان النورى ، عن أبي قيس الأودى ، هو عبد الرحن بن ثروان عن هزيل بن شرحيل؛ عن المغيرة بن شعبة وأن رسول الله

صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح الجوربين والنطين » قال أبو داود ، وكان عبد الرحمن بن مهدى لايحدث جذا الحديث ، لآن المعروف عن المفيرة ، أن النبي صلى انه عليه وسلم مسح على الحفين ، وروى هذا الحديث البهتي .

ثم قال : قال أبو محمد : رأيت مسلم بن الحلجاج ضعف هذا الحبر ، وقال أبو قيس الأودى ، وهزيل بن شرحبيل : لايحتملان مع مخالفتهما الآجلة الذين رورا هذا الحبر عن المذيرة ، فقالوا : مسح على الخفين ، وقال : لا تترك ظاهر الفرآن بمثل أبى قيس ، وهزيل ، فذكرت هذه الحسكاية عن مسلم لآبى السباس محمد بن عبد الرحمن الدغولى ، فسمحته يقول : على بن شيبان يقول : محمد أبا قدامة السرخسي يقول : قال عبد الرحمن بن مهدى : قلت لسفيان الثورى : لوحدثي بحديث أبى قيس عن هزيل ماقبلته منك ، فقال سفيان : الحديث ضمف أو واه أركامة تحوها . اه .

وروى البهقى أيضاً عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال حدثت أي بهذا الحديث ، فقال أي : ليس يروى هذا إلا من حديث أبى قيس ، قال أبى : إن عبد الرحن بن مهدى ، يقول : هو مشكر ، وورى البهقى أيضاً عن على ابن المدينى أنه قال : حديث المغيرة بن شعبة فى المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة ، وأهل الكوفة ، وأهل البصرة ، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة ، إلا أنه قال : ومسح على الجوربين ، وخالف الناس .

وروى إيناً عن يحي بن مدين أنه قال في هذا الحديث: الناس كلهم برور نه على الخفين غير أبي قيس ، ثم أيضاً ماقدمنا عن أبي داود من أن عبد الرحمن ابن مهدى كان لايحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة أن الني صلى انه عليه وسلم مسح على الخفين ، وقال أبو داود: وروى هذا الحد ثايضاً عن أبي مرسى الاشعرى ، عن الني صلى انه عليه وسلم ، وليس بالفوى ولا بالمتصل ، وبين البهتى ، مراد أبي دارد بكرنه غير متصل وغير قوى ، فعدم اتصاله . إنما هو لان راويه عن أبي موسى الاشعرى هو الضحاك بن عبد الرحمن ، قال البهتى ، والضحاك بن عبد الرحمن : لم يثبت سماعه من

أبى موسى ، وعدم قوته ، لآن فى إسناده عيسى بن سنان ، قال السهقى : وعيسى بن سنان ضعيف . اه .

وقال فيه ابن حجر في [التقريب] : لين الحديث ، و اعترض المخالفرن تضعيف الحديث المذكور في المسح على الجوربين والنعلين ، قالوا : أخرجه أبو داود ، وسكت عنه ، و ماسكت عنه فاقل درجانه عنده الحسن قالوا : وصححه ابن حبان ، وقال الترمذى : حسن صحيح ، قالوا : وأبو قيس وثقه ابن معين ، وقال العجلى : ثقة ثبت ، وهريل وثقه العجل ، وأخرج لها معا البخارى في صحيحه ، ثم إنهما لم يخالفا الناس خالفة معارضة ، بل روبا أمرا زائدا على ماروره بطريق مستقل غير معارض ، فيحمل على أنهما حديثان قالوا : ولانسلم عدم سماع الضحاك بن عبد الرحمن من أبي موسى، لأن المعاصرة كافية في ذلك كما حقيقه مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحة ، ولأن عبد الغني قال في إ السكال] : سمع الضحاك من أبي موسى ، قالوا : وعيسى بن سنان ، وثقة ابن معين وضعفه غيره ، وقد أخرج العرمذى في و الجنائز ، حديثا في سنده عيسى ابن سنان هذا ، وحسنه .

و يعتضد الحديث المذكور أيضاً بماجاء في بعض روايات حديث ابن عرى النابت في الصحيح أن عبيد بن جريج ؛ قال له : يا أيا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعاً لم أراحداً من أصحابك يصنعها ، قال : ماهن ؟ فذكرهن ، وقال فين : رأيتك تلب النمال السبتية ، فال : أما النمال السبتية ، و فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النمال التي ليس فيها شعر ويتوضا فيها فانا أحب أن السباء .

قال البهتمي بعد أن ساق هذا الحديث بسنده: ورواه البخارى في الصحيم، عن عبد الله بن يوسف عن مالك ، ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى ، ورواه جماعة عن سعيد المفيرى ، ورواه ابن عبينة عن ابن عجلان عن المفيرى، فواد فيه : ويمسح عليها ؛ وهر حل الشاهد قال البهتمي :وهذه الزيادة إن كانت محفوظة فلا ينافي غسلهما ، فقد يفسلهما في النعل ، ويمسح عليهما . و يعتصد الاستدلال المذكور أيضا في المسح على النملين بما رواه البيهة مي بإسناده عن زيد بن وهب ، قال : بال على ، وهو قائم ثم توضأ ، ومسح على النملين ، ثم قال : وبإسناده قال : حدثنا سفيان عن سلة بن كهيل ، عن أبي ظبيان ، قال : ﴿ بال على وهو قائم ثم توضأ ومسح على النملين ثم خرج شد النال .

سيم سهود وأخرج البهتم أيضاً غوه عن أبى ظبيان بسند آخر، ويعتضد الاستدلال المذكور بمارواه البهتم أيضاً من طرق رواد بن الجواح ، عن سفيان ، عن ذبد ابن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضاً مرة مرة ، ومسم على نعليه » .

ثم قال : هكذا رواه رواد بن الجراح ، وهو ينفرد عن الثورى بمناكير هذا احدها ، والثقات رووه عن الثورى دون هذه الفظة .

وروى عن زيد بن الحباب عن التورى هكذا ، وليس بمحفوظ ، ثم قال: أخير نا أبو الحسن بن عبدان ، أنبأ نا سليان بن أحمد الطيراني ، ثنا إبراهم ابن عمر الوكيمى ، حدثتي أبي ثنا زيد بن الحباب ، ثنا سفيان فذكره بإسناده و أن النبي صلى الله عليه وسلم مسع على النعلين » . أه .

قال البيهتى بعد أن ساقه : والصحيح رواية الجماعة ، ورواه عبد العزيز الدراوردى ، وهشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، فحكيا فى الحديث ﴿ رشا على الرجل وفيها النمل ، ذلك يحتمل أن يكون غسلها فى النمل . فقد رواه سليان بن بلال ، وعمد بن عجلان ، وورقاء بن عمر ، رمحمد بن جعفر بن إلى كثير ، عن زيد بن أسلم ، فحكوا فى الحديث غسله رجليه ، والحديث حديث واحد .

والعدد الكثير أولى بالحفظ من العدد اليسير ، مع فضل حفظ من حفظ فيه الغسل بعد الرش على من لم يحفظه ، ويعتضد الاستدلال المذكور أيضاً بما وراه البهقى أيضاً ، أخبرنا أبو على الروذبارى ، أنا أبو بكر ابن داسة ، ثنا أبو داود ، ثنا مصدد ، وعباس بن موسى ، قالا : ثنا هشيم ، هن يعلى بن سورة المائدة

حطاء ، عن أبيه ، قال عباد : قال : أخبرنى أوس بن أبي أوس الثقنى قال : ﴿ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم نوضاً ومسح على نعليه وتدميه ﴾ .

وقال مسدد : إنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه حاد بن سلمة عن يعلى بن عطا. _؛ من أوس الثقني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على نعليه رهو منقطع أبوبكربن فورك ؛ أنا عبدالله بن جعفر؛ ثنا يونس بن حبيب : ثنا أبو دارد الطبالمى ؛ ثنا حاد بن سلمة . فذكره .

وهذا الإسناد غير قوى ؛ وهو بحتمل ما احتمل الحديث الآول. اه. كلام البيقى. ولا يخنى أن حاصله أن أحاديث المسح على النعلين منها ماهو ضعيف لايحتج به ؛ ومنها مامعناه عنده ﴿ أنه صلى الله عليه وسلم غسل رجليه فى النعلين ﴾ .

ثم استدل الببهتم على أن المراد بالوضوء فى النملين غسل الرجلين فهما بحديث ابن عمر ، الثابت فى الصحيحين ، أنه قال : أما النمال السبتية « فإلى وأيت وسول القصلى الله عليه وسلم يلبس النمال التى ليس فيها شعر ، ويتوضأ فيها ، فانا أحب أن البسها » اهم . ومراد البهقى أن معنى قول ابن عمر « يتوضأ ، فيها أنه ينسل رجليه فيها ، وقد علمت أنا فدمنا رواية ابن عيبنة التى ذكرها البيهقى عن ابن عجلان ، عن المقبرى ، وفيها زيادة « وبمسح عليها » .

وقال البيهتم ــ رحمه الله ــ فى منع المسع علىالنعلين و الجوربين: و الأصل وجوب غسل الرجلين إلا ماخصته سنة ثابتة ، أو إجماع لايختلف فيه ، وليس على المسع على العلين ولا على الجوربين واحدمنهما. اه.

وأجب من جهة المخالفين بثبوت المسع على الجوربين والنعلين ، عن الني صلى اقد عله وسلم قالوا : إن الترمذى صحح المسح على الجوربين والنعلين وحسنه من حديث هزيل عن المنيرة . وحسنه أيضاً من حديث الصحاك عن أبى موسى ، وصحح ابن حبان المسح على النعلين من حديث أوس ، وصحح ابن خريمة حديث ابن عمر في المسح على النعال السبتية . قالوا : وما ذكره البهتمي من حديث زيد بن الحباب ، عن النورى في المسح على النملين ، حديث جيد قالوا : وروى البزار عن ابن عمر أنه كان يتوضأ و نملاه في رجليه ، ريمسح عليهما · ويقول كذلك : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل » وصححه ابن القطان .

وقال ان حرم: المنع من المسح على الجوربين خطأ ، لانه خلاف السنة الثابتة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلاف الآثار . هذا حاصل ما جاء في المسح على النعلين والجوربين .

قال مقيده ـ عفا القدعنه ـ ؛ إن كان المراد بالمسح على النعلين والجوربين أن الجوربين ملصقان بالنعلين ، بحيث يكون المجموع ساتراً لمحل الفرض مع إمكان تتابع المشى فيه ، والجوربان صفيقان فلا إشكال .

وإنكان المراد المسح على النملين بانفرادهما، فنى النفس منه شيء، لأنه حيئذ لم يغسل رجله ، ولم يمسح على ساتر لها ، فلم يأت على بالأصل ، ولا بالبدل .

والمسح على نفس الرجل ترده الاحاديث الصحيحة المصرحة بمنع ذلك بكثرة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَيَلَ لَلا عَقَابَ مِنَ النَّارِ ﴾ ﴿ وَاللَّهِ تَمَالَى أَعْلَمُ .

المسألة الخامسة : اختاف العلماء فى ترقيت المسح على الخفين .

فذهب جمهور العلماء إلى توقيت المسح بيوم وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام بلياليين للمسافى . وإليه ذهب الآئمة الثلاثة : أبو حنيقة ، والشافعى ، وأحمد وأصحابهم وهو مذهب الثورى ، والآوزاعى، وألى ثور ، وإسحاق بنراهوبه، وداود الظاهرى ، وعمد بن جوبر الطبرى ، والحسن بن صالح بن حسين .

وعن قال به من الصحابة : على بن أبى طالب، وابن مسعود، ران عباس، وحذيفة ، والمغيرة ، وأبو زيد الأنصارى ،وووى أيضاً عن حمر بن الحطاب وحذيفة عنه وعن جميعهم . وعمن قال به من التابعين شريع القاضى ، وعطاء بن أبى رباح ، والشعبى ، وحمر بن عبد العزيز . وقال أبو حمر بن عبد البر : أكثر التابعين والفقهاء هل ذلك .

وقال أبو عيسى الترمذى : التوقيت ثلاثاً للسافر ، و بوم و ليلة للمقم هو قول عامة العلماء من الصحابة ، والتابعين ومن بعدهم . وقال الحقالى : التوقيت قول عامة الفقهاء ، قاله الدورى .

وحجة أهل هذا القول بتوقيت المسح الأحاديث الواردةبذلك ، فرذلك حديث على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله علم. وسلم : « للسافر ثلاثة أيام وليالبين ، وللمقيم يوم وليلة ¢أخر جهمسلم ، والإمامأحمد والترمذى والنسائى، وإبن ماجه ، وأبن حبان .

ومن ذلك أيضاً حديث أبى بكرة عن الذي صلى اقد عليه وسلم «أنمرخص للمسافر ثلاثة أيام وليالهن ، وللمقيم يوماً وليلة ، إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما » أخرجه ابن خزيمة ، والدارقطنى، وابن أبىشيبة ، وابن حبان والبهقى ، والثرمذى فى الملل ؛ والشافعى ، وابن الجارود ، والاثرم فى سننه ، وصححه الخطابى . وابن خزيمة ، وغيرهما .

ومن ذلك أيضاً حديث صفوان بن عسال المرادى قال : «أمرنا _ يعنى النبي صلى انه عليه وسلم –أن تمسح على الحفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا ، ويوماً وليلة إذا أقنا ، ولا تفلهما من غائط ، ولا بول تولم ولا تولم ما أحد ، وابن خريمة والانوم ولا تخلمهما إلامن جنابة » أخرجه الإمام أحمد ، وابن خريمة والقرمذى ، وصححاء ، والنسائى ، وابن ماجه ، والشافعى ، وابن حبان ،

قال الشوكانى فى [نيل الأوطار] : وحكى الترمذى عن البخارى ، أنه حديث حسن ، ومداره على عاصم بن أبى النجود، وهو صدرق ، ومى. الحفظ . وقد تابعه جماعة ، ورواه عنه أكثر من أربعين نفساً قاله ابن منده اه ـ

رت بينا بسامه وروسه المحلم اللهم وقيت المسح وقالوا: إن من لبس خفيه وهو طاهر ، مسح عليهما ما بداله ، ولا يلزمه خلعهما إلا من جنابة . وعن قال بهذا القول مالك ، وأصحابه ، والليث بن سعد ، والحسن البصرى .

ويروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، والشعبي ، ووبيعة ، وهو قوله الشافعي في القديم ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعقبة ابن عامر رضي الله عنهم .

وحجة أهل هذا القول مارواه الحاكم بإسناد صحيح عن أنس رضى اقه عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : و إذا توضأ أحدكم ، فلبسخفيه ، فليمسح عليهما ، وليصل فيهما ، ولا يخلعهما إن شاء ، إلا من جنابة ونحوه » .

وأخرجه الدارقطني. وهذا الحديث الصحيح الذيأخرجه الحاكم وغيره يعتصد بما رواه الدارقطني عن ميمونة بنت إلحارث الهلالية ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم من عدم التوقيت .

ويؤيده أيضاً ما رواه أبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، عن خريمة ابن ثابت رخي المنظل : ولو استردناه ابن ثابت رخي المنظل : ولو استردناه لزادنا ، وفي انفظ و لو مضى السائل على مسألته لجعلها خساء يعني الحال التوقيت المسح. وحديث خريمة هذا الذى فيه الزيادة المذكورة صححه ابن معين ؛ وابن حبان وغيرهما ، وبه تعلم أن ادعاء النووى في « شرح المهذب ، الاتفاق على ضمفه ، غير صحيح .

وقول البخارى ــ رحمه الله : إنه لايصح عنده لأنه لا يعرف للجدل سماع من خريمة ، مبنى على شرطه ، وهو ثبوت اللق .

وقد أوضح مسلم بن الحجاج ـ رحمه الله ـ فى مقدمة صحيحه،أنالحق هو الاكتفاء بإمكان اللقى بثبوت المعاصرة ، وهو مذهب جمهور العلماء .

فإن قبل : حديث خريمة الذي فيه الزيادة ، ظن فيه أن النبي صلى الله عليه

وسلم لو استزید لزاد ، وقد رواه غیره ، ولم یظن هذا الظن : ولا حجة فی ظن صحافی خالفه غیره فیه .

قالجواب: أن خريمة هو ذو الشهادتين الذى جعله صلى الله وليم بمثابة شاهدتين ؛ وعدالته ، وصدقه ، يمنعانه من أن يجرم بأنه لو استريد لزاد إلا وهو عارف أن الأمر كذلك ، بأمور أخر اطلع هو عليها ، ولم يطلع عليهاغيره .

وعما يؤيد عدم التوقيت ما رواه أبو داود ، وقال : ليس بالقوى عن أبي ابن عارة رضى الله عنه ﴿ أَنَهُ قَالَ : يَعْم أَبْنُ عَارَةً رَضِّى الله عنه ﴿ أَنَهُ قَالَ : يارسول الله أمسح على الحفين؟ قال: نعم قال : يوما : قال نعم ، قال : ويومين ، قال : نعم ، قال : وثلاثة أيام ، قال : نعم ، وما شقت » وهذا الحديث وإنكان لا يصلح دليلا مستقلا ، فإنه يصلح لتقوية غيره من الأحاديث التي ذكر نا .

فحديث أنس فى عدم التوقيت صحبح : ويعتضد بحديث خزيمة الذى فيه الزيادة ، وحديث ميمونة ، وحديث أبى بن عمارة ، وبالآثار الموقوفة على همر ، وابنه ، وعقبة بن عامر ، رضى أنه عنهم .

تنبيه

الذى يظهر لى - واقع تعالى أعلم - أنه لا يمكن الجمع في هذه الاحاديث بحمل المطلق على المقيد • لأن المطلق هذا فيه التصريح بجواز المسح أكثر من ثلاث المسافر ، والمقيم ، والمقيد فيه التصريح بمنع الزائد على الثلاث المسافر ، والمقيم ؛ فهما متعارضان في ذلك الوائد ، فالمطاق يصرح بجوازه ، والمقيد يصرح بمنعه ، فيجب الترجيح بين الأدلة ، فترجح أدلة التوقيت بأنها أحوط ، كارجمعها بذلك ابن عبد البر ، وبأن رواتها من الصحابة أكثر ، وبأن منها ما هو ثابت في صحبح مسلم ، وهو حديث على رضى اقد عنه المتقدم . ووفد ترجح أدلة عدم التوقيت بأنها قضنت زيادة ، وزيادة المدلمة بولة ،

وبأن القائل بَهَا مثبت أمراً ، والمانع منها ناف له ، والمثبت أولى من النافى .

قال مقيده عفا (له عنه : والنفس إلى ترجيح النوقيت أميل ، لأن الحروج من الحلاف أحوط كما قال بعض العلماء :

وإن الأورع الذي يخرج مَن خلافهم ولو ضعيفاً فاستبن وقال الآخر:

وذر احتياط فى أمور الدين من فر من شك إلى يقين ومصداق ذلك فى قوله صلى الله عليه وسلم : «دع ما يربيك|لى.الا يربيك» ظامامل بأدلة التوقيت طهارته صحيحة بانفاق الطائفتين ، بخلاف غيره فإحدى الطائفتين تقول ببطلاتها بعد الوقت المحدد، واقه تعالى أعلم.

وأعلم أن القائلين بالتوقيت اختلفوا في ابتداء مدة المسح.

فذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، وأحمد في أصح الروايتين عنه وسفيان الثورى ، وداود في أصح الروايتين ، وغيرهم ، إلى أن ابتداء مدة النوقيت من أول حدث يقع بعد لبس الخف ، وهذا قول جمهور العلماء .

واحتج أهل هذا القول بزيادة رواها الحافظ القاسم بن ذكريا المطرز فى حديث صفوان : من الحدث إلى الحدث . قال النووى فى «شرح المهنب» : ومى زيادة غريبة ليست ثابتة .

واحتجوا أيضاً بالقياس وهو أن المسح عبادة موقنة ، فيسكون ابتداء وتنها من حين جواز فعلما فياساً على الصلاة وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن ابتداء المدة من حين يمسح بعد الحدث .

ويمن قال بهذا ، الأوزاعي ، وأبو ثور ، وهو إحد الروايتين عن أحد ، وداود ، ورجح هذا القول النووى ، واختاره ابن المنذر ، وحكى نحوه عن عمر بن الحنطاب رضى لقه عنه .

واحتج أهل هذا الفول بأحاديث الترقيت في المسع، وهي أحاديث صحاح. ووجه احتجاجهم بها أن قوله صلى الله عليه وسلم: « يمسح المسافر ثلاثة إيام » صريح، في أن الثلاثة كلها ظرف المسح. ولا يتحقق ذلك إلا إذاكان ابتداء المدة من المسح ، وهذا هو أظهر الآةوال دليلا فيها يظهر لى ، والله تعالى أعلم .

وفى المسألة قول ثالث، وهو أن ابتداء المدة من حين البس الحف ، وحكاء الماوردى والشاشى ، عن الحسن البصرى ، قاله النووى ، واقه تعالى أعلى .

المسألة السادسة : اختلف العلماء : هل يكفى مسح ظاهر الحف ، أو لابد من مسم ظاهره و باطنه .

فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه يكني مسح ظاهره . وبمن قال بهأ بو حديمة ، وأحمد ، والنورى ، والأوزاعي ، وحكاه ان المنذر ، عن الحسن ، وهروة بن الزبير ، وعطه ، والشعبي ، والنخعي، وغيرهم .

ربيود - من المستخبي . و سيح . وأصح الروايات عن أحمد أن الواجب مسح أكثر أعلى الحف ، وأبو حنيفة يكنى عنده مسم قدر ثلاثة أصامع من أعلى الحفف .

وحجة من اقتصر على مسح ظاهر الخف دون أسفله ، حديث على رضى الله عنه قال : « لو كان الدين بالرأى لـكان أسفل الحف أولى بالمسح من أعلاه ، لفد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه » -أخرجه أبو داود ، والدارقطني .

قال ابن حجر فر [لموغ المرام] : إسناده حسن .

وقال في [التلخيص] : إسناده صحيح .

واعم أن هذا الحديث لايقدح فيه بأن في إسناده عبدخير بن يريدالهمدانى. وأن البيهقى قال : لم يحتج بعبد خير المذكور صاحبا الصحيح . اه . لان عبد خير المذكور ، ثقة تخضرم مشهور ، قبل : إنه صحاف .

والصحيح أنه مخضرم وثقه يجي پن مدين ، والمجلى ، وقال فيه ابن حجر فى [النقرب] : مخصرم ثقة من الثانية لم يصح له صحبة .

وأماكون الشيخين لم يخرجا له ، فهذا ليس بقادح فيه باتفاق أهل العلم .

وكم من ثفة عدل لم يخرج له الشيخان. وذهب الإمام الشافعي حـ رحمه القه _ إلى أن الواجب مسح أقل جزء من أعلاه، وأن مسح أسفله مستحب. وذهب الإمام مالك ـ رحمه انته _ إلى أنه يلزم مسح أعلاه وأسفله مماً ، فإن اقتصر على أعلاه أعاد في الوقت، ولم يعد أبداً ، وإن اقتصر على أسفله أعاد أبداً . وعن مالك أيضاً أن مسح أعلاه واجب، ومسح أسفله مندوب.

و احتج من قال بمسحكل من ظاهر الحق وأسفله ، بما رواه وربن بزيد ، عن رجاه بن حيوة ، عن وراد ، كانب المفيرة بن شعبة عن المفيرة بن شعبة وأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الحق وأسفله ، أخرجه الإمام أحمد ، وأبوداود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والدارقطني ، والبيمقي ، وابن الجاورد .

وقال الترمذى : مذا حديث معلول ، لم يسنده عن ثور غير الوليد بن مسلم وقال الترمذى : مذا الحديث فقالا : ليس بصحيح ، ولا شك أن هذا الحديث ضعيف . وقد احتج مالك لمسح أسفل الحق بقعل عروة بن الوبير رضى الله عنها .

ويت و المسألة السابعة : أجمع العلماء على اشتراط الطوارة المائية للمصح على الخف ، وأن من لبسهما بحدثا ، أو بعد تيمم ، لا يحوز له المسح عليهما .

واختلفوا فى اشتراطكال الطهارة ،كن غسل رجلهالينم فأدخلها فى الحقف . قبل أن يفسل رجله اليسرى ، ثم غسارجله اليسرى فأدخلها أيضاً فى الحقف . هل بجوز له المسح على الخفين إذا أحدث بعد ذلك ؟

ذهب جماعة من أهل العلم إلى اشتراط كمال الطهارة ، فقالوا في الصورة المذكورة : لا يحوز له المسح لأنه لبس أحد الحقين قبل كمال الطهارة .

وعن قال مـذا القول الشافعي وأصحابه ، رمالك وأصحابه ، وإسحاق ، وهر أصح الروايتين عنأحمد . واحتج أمل هذا القول بالآحاديث الواردة باشتراط الطهارة للمسع على الحفين . كحديث المغيرة بن شعـة ، عنالنبي صلى الفـ عليه وسلم ، أنه قال : « دعهما فإنى أدخلهما طاهرتين فسح عليهما » متفق عليه ، ولا بي داود عنه ، عن الني صلى الله عليه وسلم : ﴿ دَعَ الْحَفَيْنِ فَإِنِّي أدخلت القدمين الحفين ، وهما طاهر تان فمسح عليهما ي .

وعن أبي هريرة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم ﴿ قَالَ لَهُ لَمَّا نَهُمْ عَلَى أَنَّهُ لم يغسل رجليه إني أدخلتهما وهما طاهر تان ۾ .

وفى حديث صفوان بن عسال المتقدم ﴿ أَمَرُ نَا أَنْ نَمْسُحُ عَلَى الْحُفَيْنِ إِذَا

نحن أدخلناهما على طهر ، ، الحديث ، إلى غير ذلك من الاحاديث . قالوا: والطهارة الناقصة كلا طهارة .

وذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم اشتراط كمال الطهارة وقت لبس الخف فأجازوا لبس خف البني قبل غسل اليسرى والمسح عليه ، إذا أحدث عِمد ذلك ، لأن الطهارة كملت بعد لبس الخف ·

قالوا: والدوام كالابتداء . وعن قال جذا القول : الإمام أبو حنيفة ، وسفيان الثوري ، ويحي بن آدم ، والمزني ، وداود . واحتار هذا القول ابن المنذر ، قاله النووي .

قال مقيده عفا الله عنه : منشأ الخلاف في هذه المسألة هو قاعدة مختلف غيها ، « وهي هل يرتفع الحدث عن كل عضو من أعضاء الوضوء بمجر دغسله ، أولا برتفع الحدث عن شيء منها إلا بنهام الوضوء »؟ وأظهرهما عندي أن الحدث معنى من المعانى لا ينقسم ولا يتجزأ ، فلا يرتفع منه جزء ، وأنه قبل تمام الوضوء محدث ، والخف يشترظ في المسح عليه أن يكون وقت لبسه محدث والله تعالى أعلم . ا ه .

جمهور العلماء على اشتراط النية في الوضوء والغسل ، لانهما قرية ، والنبي صلى أنه عليه وسلم يقول : ﴿ إنَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّبَاتِ ، ، وخَالفُ أَبُوحَنِيفَةً قائلاً : إن طهارة الحدث لا تشترط فها النية ، كطهارة الخبث .

واختلف العلماء أيضاً في الغاية في قوله ﴿ إِلَى المرافق ﴾ ، هل هي داخلة

فيجب غسل المرافق فى الوضوء ؟ _ وهو مذهب الجمهور _ أو خارجة فلا يجب غسل المرافق فيه ؟ والحق اشترط النية ، ووجوب غسل المرافق ، والعلم عند الله تعالى .

واختلف العلماء في مسج الوأس في الوضوء هل يجب تعميمه ، فقال مالك وأحمد ، وجماعة : يجب تعميمه . ولا شلك أنه الاحوط في المخروج من عهدة التكليف بالمسج . وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : لا يجب التعميم .

واختلفوا فى القدر الجزى. ، فمن الشافمى : أقل ما يطلق عليه اسم المسحكاف ، وعن أبى حنيفة : الربع ، وعن بعضهم : النك ، وعن بعضهم : الثلثان ، « وفد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم المسح على العهامة ، ، وحمله المالكية على ما إذا خيف ينزعها ضرر ، وظاهر الدليل الإطلاق ·

« رثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح على الناصية والعامة » ، ولا وجه للاستدلال به على الاكتفاء بالناصية ، لانه لمرد أنه صلى انشعليه وسلم اكتنى بها. بل مسيم معها على العامة ، فقد ثبت فى مسيح الرأس ثلاث حالات : المسح على الرأس والمسح على العامة. والجمع بينهما بالمسح على الناصية والعامة. والظاهر من الدليل جواز الحالات الثلاث المذكورة . والدلم عند اقه تعالى .

وما قدمنا من حكاية الإجماع على عدم الاكتفاء فى المسح على الغف بالتيمم ، مع أن فيه بعض خلاف كما ياتى ، لأنه لشعفهعندنا كالمدم؛ ولتكتف بما ذكرنا من أحكام هذه الآية الكريمة خوف الإطالة .

قوله تعالى : ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ ، إلآية . اعلم أن لفظة «من» فى هذه الآية الكريمة محتملة لان تسكون التبديض، فيتمين فى التيمم التراب الذى له غبار يعلق باليد : ويحتمل أن تسكون لابتداء الغاة ، أى مبدأ ذلك المسمح كان من الصعيد العليب. فلا يتعين ماله غبار . وبالأول قال الشافعى . وأحمد : وبالثانى فال مالك ، وأبو حنيفة ، رحمهم إلة تعالى جميعاً . فإذا علمت ذلك ، فاعلم أن في هذه الآية الكريمة إشارة إلى هذا القول الآخير ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ﴾ فقوله: ﴿ من حرج ﴾ نكرة في سياق الذي زيدت قبلها « من » ، والنكرة إذا كانت كذلك ، فهى نص في العموم ، كما تقرر في الأصول ، قال في [مر اتى السعود] عاطفاً على صيغ العموم :

وفى سياق المنفى منهـا يذكر إذا بني أو زيد من منكر

فالآية تدل على حموم النفى ف كل أنواع الحرج ، والمناسب لذلك كون ﴿ من » لا بتداء الفاية ، لان كديراً من البلاد ليس فيه إلا الومال أو الجبال ، فالتكايف بخصوص ما فيه غبار يعلق باليد ، لا يخلو من حرج في الجلة .

و يؤيد هذا ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث جابر بن عبد اقة رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ أعطبت خمسا لم يعطبن أحد قبلى ، نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، فأيما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل » . وفى لفظ : ﴿ فعنده مسجده وطهوره » الحديث .

فهذا نص صحيح صريح فى أن من أدركته الصلاة فى محل ليس فيه إلا الجبال أو الومال أن ذلك الصعيد الطيب الذى هو الحجارة ، أو الرمل طهور له ومسجد ، وبه تعلم أن ما ذكره الوعشرى من تعين كون و من » للتبعيض غير صحيح ؛ فإن قبل : ورد فى الصحيح ما يدل على تعين التراب الذى له غبار يعلق باليد ، دون غيره من أنواع الصحيد ، فقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث حذيفة رضى الله عنه ، قال : قال وسول الله صلى الله عليه وسلم يا و فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملاتدكة ، وجعلت لنا الارض كلها مسجداً ، وجعلت ترتبها لنا طهوراً ، إذا لم نجد الماء ي الحديث ، فتخصيص التراب بالطهورية فى مقام الامتنان يفهم منه أن غيره من الصعيد ليس كذلك . فالجوراب من ثلاثة أوجه : الأول: أن كون الأمر مذكوراً في معرض الامتنان ، نما يمنع فيه اعتبار مفهوم المخالفة ، كما تقرر في الأصول ، قال في [مراقى السعود] في موانع اعتبار مفهوم المخالفة :

أر امتنان أو وفاق الواقع والجهل والتأكيد عند السامع

ولذا أجمع العلماء على جواز آكل القديد من الحوت مع أن افه ، خص اللحم الطرى منه فى قوله . ﴿ وهو الدى سخر البحر لناكلوا منه لحما طريا ﴾ ، لانه ذكر االحم الطرى فى معرض الامتنان ، فلا مفهوم مخالفة له ، فيجوز أكل القديد فما فى البحر .

الثانى : أن مفهوم التربة مفهوم لقب ، وهو لايعتبر عند جماهيرالعلماء، وهو الحقكا هو معلوم فى الأصول .

الثالث: أن التربة فرد من أفراد الصعيد ، وذكر بعض أفراد العام بحكم الثالث: أن التربة فرد من أفراد الصعيد ، وذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يكون مخصصا له عند الجمهور ، سواء ذكرا في نصب تعالى : (حافظوا على الصلوات والعسلاة الرسطى) ، أو ذكرا في نصبت كحديث وأيما إهاب دبغ فقد طهر » عند أحد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي وغيرهم مع حديث و هلا انتقمتم بجلدها » يعني شاة ميتة عنسد الشيخين ، كلاهما من حديث ابن عباس ، فذكر الصلاة الوسطى في الأول ، ومن الشياة في الأحير لا يقتضى أن غيرهما من الصلوات في الأول ، ومن الجلود في الثاني ليس كذلك ، قال في [مرافي السعود] عاطفا على مالا يخصص به العموم:

وذكر ما وافقه من مفرد ومذهب الراوى على المعتمد

ولم يخالف فى عدم التخصيص بذكر بعض أفر اد العام بحكم العام ، إلاأبو ثور محتجا بأنه لا فائدة لذكره إلا التخصيص .

وأجيب من قبل الجمهور بأن مفهوم اللقب ليس بحجة ، وفائدة ذكر البعض فني احبال إخراجه من العام ، والصعيد فى اللغة : وجه الأرض · كان عليه تراب . أولم يكن . قاله الخليل ، وابن الأعرابي · والزجاج · قال الزجاج : لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجُلُوا مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ ا لجاعلون ما عليها صعيداً جزراً ﴾ أى أرضاً غليظة لانتبت شبيئاً ، وقال تعالى: ﴿ وَنُصْبُحُ صَعِيداً رَلَقاً ﴾ وهنه قول ذى الرمة .

كاّنه بالضجى ترَّى الصعيد به دباية فى عظام الرأس خرطوم و[نما سمى صعيدا ، لأنه نهاية مايصعد إليه من الارض ، وجمع الصعيد صعدات على غير قياس ، ومنه حديث « إياكم والجلوس فى الصعدات » ، قاله القرطى وغيره عنه .

واختلف العلماء فيه من أجل تقييده بالطيب ، نقالت طائفة : ﴿ الطيب ﴾ هو الطاهر ، فيجوز التميم بوجه الارض كله ، تراباكان أو رملا، أوحجارة ، أو معدنا ، أر سبخة ، إذا كان ذلك طاهراً . وهذا مذهب مالك ، وأبي حنيغة ، والتوريخة ، والمدين الطيب : الحلال ، فلا يجوز التيمم بتراب مفصوب . وقالت الشافى ، وأبو بوسف : الصيد الطيب التراب المنبت ، بدليل قوله تعالى : ﴿ والبلد الطيب يترج نباته بإذن ربه ﴾ الآية .

فإذا علمت هذا، فاعلم أن المسألة لحا واسطة وطرفان: طرف أجمع جميع المسلمين على جواز التيمم به ، وهو التراب المنبت الطاهر الذى هوغير منقول، ولا مفصوب ؛ وطرف اجمع جميع المسلمين على منع التيمم به ، وهو الذهب والمفضة العنالصان ، والميانوت والزمرد ، والأطمعة كالنجو واللحم وغيرهما، والنجاسات وغير هذا هو الواسطة التي اختلف فبها العلماء، فمن ذلك المحادن. فيمضهم يجبر التيمم عليها كالك ، وبعضهم بمنعه كالشافعي ومن ذلك الحشيش، فقد روى ابن خوبر منداد عن مالك أنه يجبر التيمم على المشيش إذا كان دون الارض ، ومشهور مذهب مالك الممنع ، ومن ذلك التيمم على التلج ، فروى عن الارض ، ومشهور مذهب مالك المنع ، ومن ذلك التيمم على التلج ، فروى عن الملك في إلمدونة] ، والمبسوط جوازه: قبل : مطلقاً . وقبل : عند عدم الصعيد ، وفي غيرهما منعه .

واختلف عنه فى التيمم علىالعود فالجمهور على المنع ، وفى [مختصرالوقار] أنه جائز ، وقيل : بجوز فى العود المتصل بالأرض دون المنفصل عنها ، وذكر الثملي أن مالـكما قال : لو ضرب بيده على شجرة ، ثم مسح بها أجزأه ؛ قال : وقال الآوزاعي ، والثورى : يجوز بالآرض ، وكل ماعليها منالشجر والحجر، والمدر وغيرها حتى قالا : لو ضرب بيده على الجند ، والثاج أجزأه .

وذكر الثعلي عن أبي حنيقة أنه بجيزه بالكحل، والزرنيخ، والنورة؛ والجمس، والجوهر المسحوق، ويمنعه بسحالة الدهب، والفضة، والنحاس، والرصاص، لأن ذلك ليس من جنس الارض.

وذكر النقاش عن ابن علية ، وابن كيسان أنهما أجازاه بالمسك ، والزهنران ، وأبطل ابن عطية هذا الفول ، ومنعه إسحاق بن راهويه بالسباخ، وعن ابن عباس نحره ، وعنه فيمن أدركه التيمم ، وهو في طين أنه يطلى به بعض جسده ، فإذا جف تيمم به ، قاله الفرطبي .

وأما التراب المنقول في طبق أو غيره ، فالتيمم به جائر في مشهور مذهب مالك ، وهو قول جمهور المالكية ، ومذهب الشافعي ، وأصحابه . وعن بعض المالكية ، وجاعة من العلماء منعه . وما طبخ كالجص ، والآجر ففيه أيشاً خلاف على المالكية ، والمنع أشهر .

واختلفوا أيضاً فى التيمم على الجدار ، فقيل : جائَّة مطلقاً ، وقيل : ممنوع مطلقاً ، وقيل بجوازه للمريض دون غيره ، وحديث أبى جهيم الآنى يدل على الجواز مطلقاً .

والظاهر أن محله فيها إذا كان ظاهر الجدار من أنواع الصعيد ، ومشهور مذهب مالك جواز التيمم على المعادن غير الدهب ، والفضة مالم تنفل ، وجوازه على الملح غير المصنوع ، ومنمه بالأشجار ، والعيدان ونحو ذلك ، وأجازه أحمد ، والشافعي ، والتورى على اللبد ، والوسائد ونحو ذلك إذاكان عليه غبار .

والتيم فى اللغة : القصد ، تيممت الثىء تصدته ، وتيممت الصعيدتعمدته ، وأنشد الحليل قول عامر بن مالك ، ملاعب الألسنة :

يممته الرمح شزراً ثم قات له 💮 هذى البسالة لا لعب الزحاليق

ومنه قول أمرىء القيس :

تيممت العين الني عند ضارج ينيء عليها الظل عرمضها طامى وقول أعشى باهلة :

تيممت قيساً وكم دونه من الأرض من مهمه ذي شون وقول حميد بن ثور:

سل الربع أنى يمت أم طارق وهل عادة للرمع أن يتسكلا

والتيمم في الشرع : القصد إلى الصعيد الطيب لمسح الوجه ، واليدين منه بفية استباحة الصلاة عند عدم الماء ، أو العجز عن آستعاله ، وكون التيمم بمعنى الفصديدل على اشتراط النية في التيمم ، وهو الحق .

مسائل في أحكام التيمم

المسألة الأولى: لم يخالف أحد من جميع المسلمين في التيمم ، عن الحدث الاصغر ، وكذلك عن الحدث الاكبر ، إلاّ ماروى عن عمر ، وابن مسعود ، وإبراهيم النخمى من المنابعين أنهم منعوه ، عن الحدث الأكبر .

ونقل النووى في [شرح المهذب] عن ابن الصباغ رغيره القول برجوع عمر ، وعبد الله بن مسمود عن ذلك ، واحتج لمن منع النيمم ، عن الحدث الا كبر بأن آية النساء ليس فيها إباحته إلا لصاحب آلحدث الاصغر : حيث قال : ﴿ أَوْ جَاءُ أَحَدُ مُنْسَكُمُ مِنَ الْغَائِطُ أَوْ لَامْسَتُمُ النَّسَاءُ فَلَمْ تَجَدُوا مَاء فتيمموا صميداً ﴾ . الآية ، ورد هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الأول: أنا نسلم عدم ذكر الجالبة في آية النساء ، لأن قوله تعالى : ﴿ أَو لامستم النساء ﴾ ، فسره ترجان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما ، بأن المراد به الجماع، وإذاً فذكر التيمم بعد الجماع المعبر عنه باللمس ، أو الملامسة بحسب القراءتين ، والجيء من الغائط دليل على شمول التيمم لحالتي الحدث الأكر، والأصغر.

الناني : أنه تعالى في سورة المائدة ، صرح بالجنابة غير ممبرعتها بالملامسة ،

ثم ذكر بعدها النيمم ، فدل على أنه يكون عنها أيضاً حيث قال : ﴿ إِذَا فَتَمَ إِلَى الصَّادَةَ فَاصَلُوا وَارْجَلُ الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برموسكم وأرجلسكم إلى السكمبين ، رإن كنتم جنباً فاطهروا ﴾ ، ثم قال : ﴿ فَلْ تَجَدُوا مَا مُقْيَمُوا ﴾ ، ثم قال : ﴿ فَالْتِجُدُوا مَا مُقْيَمُوا ﴾ ، ثم قال : ﴿ فَالْجَدُوا مَا مُقْيَمُوا ﴾ . ثم قال : ﴿ فَالْجَدُوا مَا مُقْيمُوا ﴾ .

الثالث: تصريحه صلى الله عليه وسلم بذلك الثابت عنه في الصحيح: فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما عن همار بن ياسر رضى الله عنهما ، أنه قال : وأجنبت فلم أصب الماء، فتممكت في الصعيد وصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ، ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه ، وكفيه » .

و أخرجاً في صحيحهما أيضاً من حديث عمران بن حصين رضى الله عنهما ، قال : «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فصلى الناس ؛ فإذا هو برجل معترل ، فقال : مامنعك أن تصلى ؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء ، قال : هليك بالصميد ، فإنه يكفيك » . والأحاديث في الباب كثيرة .

المسألة الثانية : اختلف العلماء ، هل تمكني للتيمم ضربة واحدة أولا؟ فقال جاعة : تمكني ضربة واحدة المكفين والوجه ، ومن ذهب إلى ذلك الإمام أحمد ، وعلماء ، ومكحول، والاوزاعى، وإسحاق ، ونفله ابن المنذر من جمهور العلماء واختاره ، وهو قول عامة أهل الحديث ، ودايله حديث عمار المثقق عليه المتقدم آنفا . وذهب أكثر الفقهاء إلى أنه لابد من ضربتين : إحداهما للوجه ، والاخرى للمكفين ، ومنهم من قال بوجوب الثانية ، ومنهم من قال بسنينها كمالك ، وذهب ابن المسيب ، وابن شهاب ، وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربات ، صربة للوجه ، وضربة الدين ، وضربة الداوي ، وطربة الداويو

قال مقيده عنما الله عنه _ : الظاهر من جهة الدليل الاكتفاء بضربة واحدة ؛ لأنه لم يصح من أحاديث الباب شيء مرفوعاً ، إلا حديث حمار المتقدم ، وحديث أي جهيم بن الحارث بن العمة الانصارى ، قال : و أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من نحو بدَّ جمل فلقيه رجل ، فسلم عليه ، فلم يحد بدي أقبل عليه ، فلم عليه ، فلم الجد النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى أقبل عليه الجدار فسح ,وجهه

ويديه ثم رد عليه السلام » ، أخرجه البخارى موصولا ، ومسلم تعليقاً ، وليس فى واحد منهما ما يدل على أنهما ضربتان كما رأيت ، وقد دل حديث عار أنها واحدة .

المسألة الثالثة: هل يلزم فى التيمم مسح غير الكفين؟ اختلف العلماء فى ذلك ، فأوجب بعضهم المسح فى التيمم إلى المرفقين ، وبه قال أبو حنيفة ، والشافعى ، وأصحابهما ، والثورى ، وابن أبى سلمة ، والليث ، كامهم برون بلوغ التيمم بالمرفقين فرصاً واجبا ، وبه قال يحمد بن عبد الله بن عبد الحسكم، ، وابن نافع ، وإليه ذهب إسماعيل القاضى .

قال ابن نافع : من تيمم إلى المكوعين أعاد الصلاة أبداً ، وقال مالك فى المدرنة : يعبد فى الوقت ، وروى التيمم إلى المرفقين مرفوعاً ، عن جابر ابن عبد الله ، وابن حر ، وأبى أمامة ، وعائشة وعمار ، والآسلع ، وسياتى ما فى أسانيد رواياتهم من المقال إن شاء الله تعالمى ، وبه كان يقول ابن عمر ، وقال ابن شهاب : يمسح فى التيمم إلى الآباط . واحتج من قال بالتيمم إلى المرفقين ، وبأن ابن عمر كان يفعله ، وبالقياس على الوضوء ، وقد قال تعالى فيه : ﴿ وَإِيْدِيكُمُ إِلَى المرافق ﴾ .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ : الذي يظهر من الأدلة _ والله تعالى أعلم _ أن الواجب في التيمم هو مسح الكفين فقط ، لما قدمنا من أن الأحاديث الوارة فيصفة التيمم لم يصح منها ثوء ثابت الرفع إلا حديث همار ؛ وحديث أبى جميم المتقدمين م

أما حديث أبى جهيم ، فقد ورد بذكر اليدين بحملا ، كما رأيت ، وأما حديث عمار فقد ورد بذكر الكمفين في الصحيحين ، كما قدمنا آنفا ، وورد في في غيرهما بذكر المرفقين ، وفي رواية إلى نصف الدراع ، وفي رواية إلى الآباط ، فأما رواية المرفقين ، ونصف الذراع ، ففيهما مقال سياتي ، وأما رواية الآباط ، فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى اقه عليه وسلم ، فسكل تيمم للنبي صلى أنه عليه وسلم بعد، فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره، فالحجة فيها أمر به، وعا يقوى رواية الصحيحين فى الاقتصار على الوجه والكفين، كون عماركان يفى بعد النبى صلى الله عليه وسلم بذلك؛ وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره؛ ولاسيها الصحابى المجتهد، قاله امن حجر فى [الفتح] •

أما فعل ابن عمر ، فلم يثبت رفعه للنبي صلى أنه عليه وسلم ، والموقوف على ابن عمر لا يمارض به مرفوع متفق هليه ، وهو حديث عاد .

وقد ورى أبر داود عن ابن عمر بسند ضعيف ، أنه قال : « مر رجل على النبي صلى الله عليه وسلم في سكة من السكاء ، وقد خرج من غائط أو بول في المبكاء ، فلم برد عليه حتى كاد الرجل بترارى في السكك ، فضرب بيده على حائظ ، ومسح بها وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فسح بها ذراعيه » ، وودار الحديث على محدين نابت ، وقد ضعفه ابن معين ، واحمد والبخارى وأبو حائم . وقال أحمد ، والبخارى : يشكر عليه حديث التيمم . أى هذا ، زاد البخارى: خالفه أيرب ، وعبيد الله والناس . فقالوا عن نافع عن ابن عمر فعله .

وقال أبو داود : لم يتابع أحد يحد بن ثابت فى هذه الفصة على ضربتين عن رسول افة صلى الله علم ، ورووه من فعل ابن عمر ، وقال الحطابى: لا يصح ؛ لان محد بن ثابت ضعيف جداً ، ومحد بن ثابت هذا هو العبدى أبو عيد الله البصرى، قال فيه فى التقريب؛ صدوق ، لين الحديث .

واهل أن رواية الصحاك بن عنمان ، وابن الحاد لحذا الحديث عن نافع عن الن عر ، ليس فى واحدة منهما متابعة عمد بن ثابت على الضربتين ، ولا على الدراعين ؛ لأن الصحاك لم يذكر التيمم فى روايته ، وابن الحاد قال فى روايته و مسح وجهه ويديه » قاله ابن حجر ، والبيهتى ، وروى الدارقطى والحاكم والبيهتى من طريق على بن ظبيان ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن هر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : والنيمم ضربتان : ضربة للوجه، وحربة لليدين إلى المرفقين » .

قال الدارقطى : وقفه يحيى القطان ، وهشيم وغيرهما ، وهو الصواب ، ثم رواه من طريق مالك عن نافع ، عن ابن عمر موقوقاً ، قاله ابن حجر ، مع أن على بن ظبيان ضعفه القطان ، وابن معين ، وغير واحد . وهو ابن ظبيان بن هلال العبدى(لكونى ، فاضى بغداد قال فيه فى [المتقريب] : ضعيف

ورواه الدارقطنى من طربق سالم عن ابن عمر مرفوعاً بلنظ و تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ضربنا بأيدينا على الصعيد الطيب ، ثم نفضنا أيدينا فحسمنا وجوهنا ، ثم ضربنا ضربة أخوى فسحنا من المرافق إلى الآكف ﴾ الحديث ، لسكن فى إسناده سلبان بن أرقم ، وهو متروك .

قال البهقى : رواه معمرً وغيره عن الزهرى موقوفاً ، وهو الصحيح ، ورواه الدارقطنى أيضا من طريق سلبهان بن أبى داود الحرائى ، وهو متروك أيضاً عن سالم ، ونافع جميعاً عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :وفى التيمم ضربتان ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين » .

قال أبو زرعة : حديث باطل ، ورواه الدارقطى، والحاكم من طريق عنيان بن محمد الأعاطى عن عزرة بن ثابت ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التيمم ضربة للوجه ، وضربة للذراعين إلى المرفقين »، ومن طريق أبي نعيم عن عورةبسنده المذكور ، قال : «جاء رجل خقال : أصابتنى جنابة ، وإنى تمكت في النراب ، نقال : اضرب ، فضرب بيده الارض فمسح وجهه ، ثم ضرب يديه فمسح جما إلى المرفقين » .

ضمف ابن الجوزى هذا الحديث بأن فيه عنمان بن محمد، ورد على ابن الجوزى هذا الحديث بأن فيه عنمان بن محمد، ورد على ابن الجوزى هذا الحديث بأن فيه عنمان بن حده ، ورد على ابن روايته المذكورة شاذة ، لأن أبا نسم رواه عن عزرة موقوقاً ، أخرجه الدارقطنى، والحما كم أيضاً ، وقال الدارقطنى في حاشية السنن ، عقب حديث عنمان بن محمد : كلم ثقات ، والصواب موقوف ، قال ذلك كله ابن حجر فى التخيص ، وقال فى [التقريب] فى عنمان بن محمد المذكور مقبول ، وقال فى [التقريب] فى عنمان بن محمد الله كور مقبول ، وقال الله كنت أخدم الذي

صلى الله عليه وسلم ، فأتاه جبريل بآية الصعيد ، فأرانى التيمم ، فضر بت بيدى الارض واحدة ، فسحت بها وجهى ثم ضربت بها الارض فسحت بها يدى إلى المرفقين»رواه الدارقطى ، والطبر انى ، وفيه الربيع بنبدر ، وهو ضعيف ، وعن أبى أمامة رواه الطبر أنى ، وإسناده ضعيف أيضاً .

ورواه البزاو ، وابن عدى من حديث عائشة مرفوعاً ؛ التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدن إلى المرفقين » : تفرد به الحريش بن الحريث ، عن ابن أبي مليسكة عنها قال أبو حاتم ؛ حديث منكر ، والحريش شيخ لا يحتج به . وحديث و أنه صلى الله عليه وسلم قال لهار بن ياسر : تسكفيك ضربة للوجه ، وضربة للسكفين ، وواه الطيراني في الأوسط والسكبير ، وفيه إمراهم بن محمد بن أبي يحى ، وهو ضعيف ، واسكنه حجة عند الشافعي .

. وحديث عار وكنت في القوم حين نوات الرخصة فامر نا فضر بنا واحدة الوجه ، ثم ضربة أخرى اليدين إلى المرفقين ».

رواه البزار ، ولاشك أن الرواية المتفق عليها عن عمار أولى منه .

وقال ابن عبد البر : أكبثر الآثار المرفوعة عن حمار ضربة واحدة ، وما روى عنه من ضربتين فدكلها مضطربة اه . منه : فبهذاكله تعلم أنه لم يصح فى الباب إلا حديث حمار ، وأبى جهم المتقدمين ، كما ذكرنا .

فإذا عرفت تصوص السنة فى المُسألة فاعلم أن الواجب فى المسح السكفان فقط ، ولايبعد ماقاله مالك رحمالته من وجوب الكفين ، وسيلة النراعين إلى المرفقين ، لأن الوجوب دل عليه الحديث المتةق عليه فى السكفين .

وهدة الروايات الواردة بذكر البدين إلى المرفقين تدل على السنية ، وإن كانت لايخلو ثىء منها من مقال ، فإن بعضها يشد بعضا ، لمما تقرر فى علوم الحديث من أن الطرق الشعيفة المدتبر بها يقوى بعضها بعضا حتى يصلح يحوعها للاحتجاج : لاتخاصم ،واحد أهل بيت ، فضعيفان يغلبان قويا ، وتعتصد أيضاً بالموقوقات المذكورة . والأصل إعمال الدليلين ، كما تقرر . في الأصول . المسألة الرابعة : هل بجب الترتيب في النيم أولا ؟ ذهب جماعة من العلماء منهم الشافعي وأصحابه إلى أن تقديم الوجه على اليدين ركن من أوكان النيمم ، وحكى النووى عليه اتفاق الشافعية ، وذهبت جماعة منهم مالك ، وجل أصحابه إلى أن تقديم الوجه على اليدين سنة .

ودايل تقديم الوجه على اليدين أنه تعالى قدمه فى آية النساء ، وآية المائدة ، حيث قال فيما : ﴿ فامسحوا ورجوهكم وأيديكم ﴾ .

ومعلوم أن ﴿ ثم » نقتضى الترتيب ، وأن الواو لانقتضيه عند الجمهور ، وإنما تقتضى مطلق التشريع ، ولايناف ذلك أن يقوم دليل منفصل على أن الممطوف بالواو مؤخر عما فبله ،كما دل عليه الحديث المتقدم فى قوله : ﴿ إِنْ الصفا والمروة ﴾ الآية ، وكما فى قول حسان :

المجورت محداً وأجبت عنه إلى المجورة عنه إلى المجورة عنه إلى المجورة المجارة المجار

هلى دواية دالواره ، فحديث البخارى هذا نصنى تقديم اليدين على إلوجه، والمإسماعيل من طريق هارون الحمال ، عن أبى معادية ما نفظه : و إنما يكفيك أن تضرب بيديك على الآرض ثم تنفضهما ، ثم تمسح بيمبنك على شمالك ، وشمالك على بمينك ، ثم تمسح على وجبك » قال ابن حجر فى الفتح : وأكبر العلماء على تقديم الوجه مع الاختلاف فى وجوب ذلك ، وسنيته .

المسألة الحامسة : هلّ يرفع التيمم الحدث أولا؟ وهذه المسألة من مماب المسائل لإجماع المسلمين على صحة الصلاة بالنيمم عند فقد المساء ، أو الدجر عن استماله ، وإجماعهم على أن الحدث مبطل للصلاة ، فإن قلماً : لم يرتفع حدثه ، فكيف صحت صلاته ، وهو محدث ؟ وإن قلناً : صحت صلاته ، فكيف نقول: لم يرتفع حدثه ؟

اعلم أولا أن العلما. في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب :

الاول : أن التيمم لايرفع الحدث .

الثياني : أنه يرفعه رفعاكليا .

الثالث : أنه يرفعه رفعا مؤقتا .

حجة القول الأول أن التيمم لا يرفع الحدث مانيت في صحيح البخارى من حديث عمر ان المتقدم و أن النبي صلى اقد عليه وسلم صلى بالناس فرأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم ، فقال : مامنمك يافلان أن تصلى مع القوم ؟ قال : أصابتني جنابة ولا ماء . قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » . إلى أن قال : و وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء . قال : اذهب فأفرغه عليك » . الحديث . ولمسلم في هذا الحديث و وغسلنا صاحبنا » يعنى الجنب المذكور . وهذا نص صحيح في تيممه الأول لم يرفع جنابته .

ومن الآداة على أنه لا يرفع الحدث مارواه أبوداود ، وأحد ، والدارقطنى ، وابن حبان ، والحاكم موصولا ، ورواه البخارى تعليقاً هن عمر و بن العاص رضى الله عنه « أنه تيمم عن الجنابة من شدة البود . فقال له رسول الله صلى الله وسلم : صليت بأصحابك وأنت جنب ، فقال عمر و : إلى محمداته يقول : . ورف النفسكي الآية . فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه عمل عبد رق [التلخيص] في الدكلام على حديث عمرو هذا : واختلف فيه على عبد الرحن بن جبير .

فقيل عنه عن أبى قيس هن عمرو ، وقيل عنه عن عمرو بلا واسطة ، لـكن الرواية التى فيها أبو قيس ، ليس فيها ذكر التبهم ، بل فيهـا أنه غـــل معابنة فقط . وقال أبو داود : روى هذه الفصة الأوزاعي عن حسان بن عطية ، وفيه : « فتيمم ، ، ورجح الحاكم إحدى الروايتين على الآخرى .

وقال البهمتى: بحتمل أن يكون فعل مافىالروايتين جميعاً . فيسكون قد غسل ما أمسكن ، و تيمم عن الباقى ، وله شاهد من حديث ابن عباس ، وحديث أبى أمامة ، عند الطبرانى ، انتهى من التخليص لابن حجر .

قال مقبده عفالقه عنه : ما أشار إليه البهقى مع الجمع بين|الروايتين متعين ، لأن الجمع واجب إذا أمكن ، كما نقرر فى الأصول ، وعلوم الحديث .

وعل الشاهد من هذا الحديث . قوله صلى الله عليه وسلم: «صلبت بأصحابك

وأنت جنب a ، فإنه أثبت بقاء جنابته مع التيمم . ومن الادلة على أن التيمم لايرفع الحدث حديث أبى ذر عند أحمد ،

ومن اددته على ان انتيمم لا يرفع الحدث حديث ابى ذر عند احمد ، وأصحاب السنن الاربع ، وصححه الترمذى ، رأبو حاتم من حديث أبى ذر ، و ابن القطان من حديث أبى هر يرة عند البزار ، والطبرانى ، قاله ابن حجر فى التخليص .

وذكر فى [الفتمج] أنه صعحه ابن حبان ، والدارقطنى من حديث أبي ذر ﴿ أنه صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ إِنْ الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته » الحديث .

قال ابن حجر فى التلخيص: بعد أن ذكر هـــــذا الحديث، عنأصحاب أأسنن من رواية خالد الحذاء عن أبى تلابة، عن عمر و بن بجدان ، عن أبى ذر ، واختلف فيه على أبى قلابة ، فقيل همكذا .

وقبل عنه عن رجل من بني عامر ، وهذه رواية أيوب عنه ، وليس فيها عالفة لرواية خالد ، وقبل عن أيوب عنه عن أبى المهلب عن أبى ذر ، وقبل عنه بإسقاط الواسطة ، وقبل فى الواسطة بحجن ، أو ابن محجن ، أو رجاء بن عامر ، أو رجل من بنى عامر ، وكلما عند الدارقطنى ، والاختلانى فيه كله علم أبوب ، ورواه ابن حبان ، والحاكم من طريق خالد الحذاء كرواية أبى دارد ، وصححه أيصناً أبوحاتم ، ومدار طريق خالد الحذاء كل عبدان ، وقد رثقه العجلى ، وغفل ابن|القطان فقال : إنه مجهول ، هكـذا قاله ابن حجر في التلخيص .

وفال فى [التقريب] فى ابن بجدان المذكور : لايعرف حاله ، تفرد عنه أبو قلابة ، وفى البلب عن أبى هريرة رواه البزار قال : حدثنا مقدم بن محمد ، ثنا عمى الفاسم بن يحيى ، ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة رفعه « الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد المساء عشر سنين ، فإذا وجد المساء فليتق الله ، ولهمه بشرته ، فإن ذلك خير » .

وقال: لانعلمه عن أبي هربرة إلا من هدذا الوجه ، ورواه الطبراني في الأوسط من هذا الرجه مطولا ، أخرجه في ترجمة أحمد بن محمد بن صدفة ، وساق فيه قصة أبي ذر وقال : لم يروه إلا هشام ، عن ابن سيرين ، ولا عن هشام إلا القاسم ، تفرد به مقدم ، وصححه ابنالفطان ، لمكن قال الدارقطني في العلل : إن إرساله أصح ، انتهى من التخليص بلفظه ، وقد رأيت تصحيح هذا الحديث للترمذي ، وأي حاتم ، وابن القطان ، وابن حبان .

ومحل الشاهد منه قوله : « فإن وجد المداء فليمسه بشرته » لأن الجنابة لوكان التيمم رفعها الما احتيج إلى إمساس الماء البشرة .

رواحتج القائلون بأن التيمم يرفع الحدث بأن . النبي صلى الله عليه وسلم ، صرح بأنه طهور في قوله في الحديث المتفق عليه ورجعلت لى الأرض مسجداً وطهور آ » ، ربأن في الحديث المال آنفا و التيمم وضوء المسلم » ، ربأن افة تمالى قال : ﴿ فَامسحوا بوجرهكم وأيديكم منه ، ماريد الله ليجمل عليسكم من حرج ولكن يربدليطهركم ﴾ الآية ، وبالإجاع على أن الصلاة تصح به كا تصح بالماء ، ولا يختى مابين القولين المتقدمين من التنافض ، قال مقيده عنما الله عنه : الذي يظهر من الأدلة تمين القولين الثالث ، لأن الأدلة تنتظم به ولا يكون بينهما تناقض والجمع واجب من أصكن قال في [مراق السعود] :

والجمع واجب متى ما أمكنا إلا فللأخير نسخ بينا والقول الثالث المذكور هو : أن التيمم برفع الحدث رفعا مؤقتا لاكليا ،

وهذا لامانع منه عقلا ولاشرعاً ، وقد دلت عليه الادلة ، لأن صحة الصلاة به المجمع عليها يلزمها أن المصلى غير محدث ، ولاجنب لزوما شرعباً لاشكفيه . ووجوب الاغتسال أو الوضوء بعد ذلك عند إمكانه المجمع عليه أيضاً يلزمه لزوما شرعيا لاشك فيه وأن الحدث مطلقاً لم يرتفع بالسكلية ، فيتمين الارتفاع المؤةت . هذا هو الظاهر ، ولـكمنه يشكل عليه ماتقدم في حديث عمرو بنَّ العاص . أنه صلى الله عليه وسلم قال له : « صلبت بأصحابك وأنت جنب » ، وقد تقرر عند علماء العربية أن وقت عامل الحال هو بعينه وقت الحال ، فالحال وعاملها إذاً مقترنان في الزمان ، فقولك : جاء زيد صاحكا مثلاً ، لاشك في أن وقت المجيء فيه هو بعينه وقت الضحك ، وعليه فوقت صلاته ، هو بعينه وقت كونه جنبا ، لأن الحال هي كونه جنبا وعاملها قوله صليت ، فيلزم أن وقت الصلاة و الجنابة متحد ، ولايقدح فيما ذكرنا أن الحال المقدرة لاتقارن عاملها في الزمن ،كقوله تعالى: ﴿ سَلَّامَ عَلَيْكُمُ طُبِّتُمْ فَادْخَلُوهَا خالدين ﴾ لأن الحلود متأخر عن زمن الدخول أي مقدرين الحلود فيها ، لأن الحال في الحديث المذكور ليست من هذا النوع · فالمقارنة بينها وبين عاملها في الزمن لاشك نبها ، وإذا كانت الجنابة حاصلة له في نفس وقت الصلاة ،كما هو مقتضى هـذا الحديث ، قالرقع المؤقت المذكور لايستقيم ، ويمكن الجواب

الأول : أنه صلى الله عليه وسلم قال له : «وأنت جنب » قبل أن يعلم عذره بخوفه الموت إن اغتسل.

والمتّيمم من غير عدر مبيح جنب قطعا وبعد أن علم عدره المبيح للتيمم الذي هو خوف الموت أقره وضحك ، ولم يأمره بالإعادة ؛ فدل على أنه صلى بأصحابه وهو غير جنب ؛ وهذا ظاهر الوجه .

الثاني : أنه أطلق عليه اسم الجنابة نظرًا إلى أنهـًا لم ترتفع بالـكلية ، ولوكان في وقت صلاته غير جنب كإطلاق اسم الخر على العصير في وقت هو فيه ليس بخمر في قوله : ﴿ إِنَّي أَرَانَي أَعْصَرَ خَمَّرًا ﴾ نظرًا إِلَى مَآلَه في ثاني حال ، والعلم عند الله تعالى . ومن المسائل الني تبنى على الاختلاف في التيمم ، هل يرفع الحدث أولا؟ جو از وطء الحائض إدا طهرت ، وصلت بالتيمم للمذر الذي يبيحه ، فعلى أنه برفع الحدث يجوز وطؤها قبل الاغتسال ، والمكس بالممكس .

وكَذلك إذا تيمم ولبس الحفين ، فعلمأن التيمم برفعالحدث يجوز المسح عليما في الوضوء بعد ذلك ، والعكس بالعكس .

وكذلك ماذهب إليه أبو سلة بن عبد الرحمن من أن الجنب إذا تيمم نم وجد الماء لايلزمهالغسل؛ فالظاهر أنه بناه على رفع الحدث بالتيمم ؛ لمكن هذا القول ترده الاحاديث الممتقدمة ؛ وإجماع المسلين قبله ؛ ويعده على خلافه . المسألة السادسة : هل يجوز أن يسلى بالتيمم الواحد فريضتان أو لا ؟ . ذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز به فريضتان ؛ أو فرائض مالم يحدث ؛ وعليه كثير من العلماء ؛ منهم الإمام أحدق أشهر الووايتين ؛ والحسن البصرى ؛ وأبو حنيقة ؛ وابن المسيب ؛ والوهرى .

وذهب مالك ، والشافعي ، وأصحابهما إلى أنه لاتصلى به إلافريضة واحدة ، وعزاه النووى في شرح المهذب لآكثر العلماء ، وذكر أن ابن المنذر حكاه عن على بن أبي طالب ، وابن عباس ؛ وابن عمر ، والشافعي ، والنخعي ، وقتادة ، ودبيعة ، ويحي الأنصاري ، والليث ، وإسحق ، وغيرهم .

واحتج أهل القول الأول بأن النصوص الواردة في التيمم ، ليس فيها التقييد بفرض واحد. وظاهرها الإطلاق ؛ وبحديث و الصعيدالطبيب وضوء المسلم ، الحديث ؛ وبقوله صلى أله عليه وسلم الثابت في الصحيح : « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » . وقوله تعالى : ﴿ وليك يُريدُ ليعلهم كم ﴾ [لآية . واحتج أهل القول الثاني بما روى عن ابن عباس رضى الله علهم كم أله قال: من السنة ألا يصلى بالتيمم إلا مكتوبة واحدة . ثم يقيمم للأخوى ، وقول الصحابي من السنة له حكم الرفع على الصحيح عند المحدثين ، والأصولين ، أخرج هذا الحديث الدارقطي ، والبيهتى من طريق الحسن بن عمارة عن

الحمكم عن مجاهد عنه ، والحسن ضعيف جداً قال فيه ابن حجر في [النقريب] متروك ، وقال فيه مسلم ، في مقدمة صحيحه : حدثنا مجود بن غيلان ، حدثنا أبو داود قال : قال لى شعبة : اتت جرير بن حازم ، فقل له : لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عمارة ، فإنه يكذب .

وقال البيهقى لما ساق هذا الحديث فى سننه: الحسن بن عمارة لا يحتج به اه. وهو أبو بحد البجلى مولاهم الكرفى قاضى بغداد ، واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن عمر ، وعلى ، وعمرو بن العاص موقوقاً عليم . أما ابن عمر فرواه عنه البيهقى ، والحاكم من طريق عامر الأحول ، عن نافع عن ابن عمر قال : يتبم لمكل صلاة ، وإن لم يحدث ، قال البيهقى : وهو أصل ما فى الباب قال و لا نعلم له يخالفاً من الصحابة .

قال مقيده عفا الله عنه: ومثل هذا يسمى إجماعا سكوتيا ، وهو حجة عنداً كثر العلماء ، ولمكن أثر ابن عمر هذا الذي محجه البيهقى ، وسكت ابن حجر على تصحيحه له فى التلخيص والفتح ، تكلم فيه بعض أهل العلم بأن عامراً الآحول ضعفه سفيان بن عيينة ، وأحمد بن حنبل ، وقبل لم يسمع من نافع ، وضعف هذا الآثر ابن حزم ونقل خلافه عن ابن عباس وقال ابن حجر فى الفتح : بعد أن ذكر أن البيهقى قال : لا نعلم له مخالفاً وتعقب عارواه ابن المنذر عن ابن عباس ، أنه لا يجب .

وأما همرو بن العاص فرواه عنه الدارقطنى، والبيهقى، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . أن عمرو بن العاص كان يتيمم لـكل صلاة ، وبه كان يقيم لـكل صلاة ، وبه كان يفق قتادة ، وهذا فيه إرسال شديدبين قتادة ، وهمرو ، قالمابن حجر فى التلخيص ، والبهتم فى إلسنا للكبرى] دهو ظاهر ، وأماعلى فرواه عنه الدارقطنى أيضاً بإسناد فيه حجاج بن أرطاة والحارث الاعور قالم ابن حجر أيضا ، ورواه البيهتمى فى السنن الكبرى بالإسناد الذى فيه المذكوران . أيضا ، ورواه البيهتمى فى السنن الكبرى بالإسناد الذى فيه المذكوران . أما حجاج بن أرطاة ، فقد قال فيه ابن حجر فى [التقريب] : صدوق به أما حجاج بن أرطاة ، فقد قال فيه ابن حجر فى [التقريب] : صدوق به

كثير الخطأ . والتدليس ، وأما الحارث الآعور فقال فيه ان حجر في التقريب:
كذبه الصعبي في رأيه ، ورمى بالرفض ؛ وفي حدثت ضعف ، وقال فيه مسلم
في مقدمة محيحه : حدثنا قبية بن سعيد ، حدثنا جابر عن مغيرة عن الشعبي
قال : حدثني الحارث الآعور الهمداني ، وكان كذابا ، حدثنا أبو هامر عبداقه
ابن براد الآشمري ، حدثنا أبو أسامة عن مفضل عن مغيرة قال : سمحت
الشمبي يقول : حدثني الحارث الآعور وهو يشهد أنه أحد الكذابين ، وقد
ذكر البهتي هذا الآثر عن على في النيم ، في باب [التيمم لسكل فريصة] ،
وسكت عن المحالم في المذكورين أعنى حجاج بن أراقة بم الحارث الآعور
لكنه قال في حجاج في باب [المنع من التطهير بالنيذ] : لايحتج به ، وضعفه
في باب الوضوء من لجوم الإبل ، وقال في باب الدية أرباع مشهور بالتدليس
وأنه بحدث عمن لم يلقه ، ولم يسمع منه ، قاله الدارقطني . وضعف الحارث
وأنه بحدث عمن لم يلقه ، ولم يسمع منه ، قاله الدارقطني . وضعف الحارث

وقال في باب أصل القصامة ، قال الشعى : كان كذابا .

المسألة السابعة : إذا كان فى بدنه نجاسة ، ولم يجد الماء ، هل يتيمم الطهارة تلك النجاسة المكاتنة فى بدنه _ فيكون التيمم بدلا عن طهارة الخبث عند فقد الماء ، كطهارة العدث _ أولا يتيمم لها ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يتيمم عن النعبث ، وإنما يتيمم عن العدث فقط . واستدلوا بأن الكتاب والسنة إنما دلا على ذلك كقوله : ﴿ أَرْ جَاء أحد منكم من الغائط أو لا مسم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيد طبياً ﴾

وتقدم فى حديث عمران بن حصين . وحديث عمار بن ياسر المتفق طبهما : التيمم عند الجنابة . وأما عن النجاسة فلا . وذهبالإمام أحمد **للىأنه** يجوز عن النجاسة إلحاقا لها بالحدث ، واختلف أصحابه فى وجوبه إعادة تلك الصلاة .

* وذهب الثورى ، والأوزاعي ، وأبو ثور إلى أنه يمسح موضع النجاسة

بتراب ويصلى . نقله النووى هن ابن المنذر قوله تعالى : ﴿ يَا أَهُلُ الْكَتَابُ ﴾ الآية لم يبين فد جاءكم رسولنا ببين لسكر كثيراً عاكنتم تخفون من الكتاب ﴾ الآية لم يبين هنا شيئاً من ذلك الكثير الذي يبينه لهم الوسول صلى إلله هليه وسلم ما كانوا يخفون من الكتاب : يعنى التواوة و الإنجيل وبين كثيراً منه في مواضع أخر ، فما كانوا يخفون من أحكام التوراة رجم الزاي المحسن . وبينه القرآن في الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَا الذِينَ أَوْ تُوا نَصْبِهَا مِن السكتاب يدعون إلى كتاب ألله لبحكم بينهم ، ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ﴾ .

يعنى يدعون إلى التوراة ليحكم بينهم فى حد الزانى المحصن بالوجم وهم معرضون عن ذلك متكرون له . ومن ذلك ماأخفوه من صفات الرسول على الله عليه رسلم فى كتابهم ، وإنـكارهم أنهم يعرفون أنه هو الرسول كما بينه تعالى بقوله : ﴿ وكانوا مِن قبل يستفتحون على الذين كفروا ! فلما جامهم ما عرفوا كفروا به فلمنة الله على الـكافرين ﴾ .

ومن ذلك إنسكارهم أن اقه حرم عليهم بعض الطيبات بسبب ظلمهم ومعاصبهم ،كما قال تعالى : ﴿ فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾ ، وقوله : ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ، ومن البقر والنتم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما ، أو الحوايا أو مااختلط بعظم ، ذلك جزيناهم بغيهم وإنا لصادقون ﴾ .

فانهم أنكروا هذا ، وقالوا لم يحرم علينا إلا ما كان محرما على إسرائيل يم فكذبهم القرآن فى ذلك فى قوله تعالى : ﴿ كَلَّ الطَّمَامُ كَانَ حَلَّا لِنِي إَسِرَائِيلُ إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة ، قل فاتوا بالتوراة كاتلوها إن كنتم صادقين ﴾ .

ومن ذلك كتم النصارى بشارة عيسى ابن مريم لهم بمحمد صلى الله عليه وسلم، وقد بينها تعالى بقوله : ﴿ رَاذْ قَالَ عيسى ابن مريم يا بنى إسرائيل إنى رسول الله [لبكم مصدة! لمــا بين يدى من الشوراة ، ومبشراً برسول ياتى من بعدى إسمه أحمد ﴾ إنى غير ذلك من الآيات المبينة لمــا أخفوه من كـتبهم قوله تعالى : ﴿ وَأَتُلَ عَلَيْهِمْ نَبَّأَ بَنِّي آدَمُ بِالْحَقِّ ﴾ ، الآية ·

قال جمهور العلماء : إنهما ابناآدم لصلبه ، وهما هابيل ، وقابيل .

وقال الحسن البصري رحمه الله : هما رجلان من بني إسرائيل ، ولـكن القرآن يشهد لقول الجماعة ، ويدل على عدم صحة قول الحسن ، وذلك في قوله تمالى: ﴿ فَبِمِكَ اللَّهُ غُرَابًا يَبِحِثُ فِي الْأَرْضُ لِيرِيهُ كَيْفَ يُوارَى سُوأُوَأُخِيهُ ﴾ ، ولا يخني على أحد أنه ليس في إن إسرائيل رجل يجهل الدفن حتى يدله عليه الغراب ، فقصة الافتداء بالغراب في الدفن ، ومعرفته منه تدل على أن الوافعة وقعت في أول الامر قبل أن يتمرن الناس على دفن الموتى ، كما هو وأضح ، ونبه عليه غير و احد من العلماء ، والله تعالى أعلم .

قوله تمالى ؛ ﴿ مَن أَجَلَ ذَلَكَ كَتَبُّنَا عَلَى بَنِي إَسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِنهِر نَفْسٍ ، أو فساد في الآرض ﴾ الآية ، صرح في هذه الآية الـكريمة أنه كتب على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميماً ، ولم يتمرض هنا لحـكم من قتل نفسا بنفس ، أو بفساد في الارض ، واكمته بين ذلك في مواضع أخر ، فبين أن قتل النفس بالنفس جائز ، في قوله : ﴿ وَكُنَّتِهَا عَلِيمٍ فَيهَا أَنْ ٱلنَّفْسِ بِالنَّفْسِ ﴾ الآية ، وفي قوله : ﴿ كَتَبِ عَلَيْكُمُ القَصَاصَ فِي الْفَتَلَى ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُطْلُومًا فَقَدْ جعلنا لوليه سلطانا ﴾ الآية -

وأهلم أن آيات القصاص في النفس فيها إجمال بينته السنة ، وحاصل تحرير المقام فيها أن الذكر الحر المسلم يقتل بالذكر الحر المسلم إجماعاً ، وأن المرأة كذلك تقتل بالمرأة كذلك إجاءاً ، وأن العبد يقتل كذلك بالعبد إجاءاً ، وإنما لم نعتبر قول عطاء باشتراط تسارى قيمة العبدين ، ودو رواية عن أحمد ولا قول ابن عباس : ليس بين العبيد تصاص ، لأنهم أموال .

لأن ذلك كله يرده ضريح قوله تعالى : ﴿ كُتُبْ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فَي الْفَتَّلَى ءَ

الحر بالحر ، والعبد بالعبد ﴾ الآية ، وأن المرأة تقتل بالرجل ، لانها إذا قتلت بالمرأة ، فقتلها بالرجل أولى ، وأن الرجل يقنل بالمرأة عند جمهور العلماء فيهما .

وروى عن جاعة منهم على ، والحسن ، وعثمان البتى ، وأحمد فى رواية هنه أنه لا يقتل بها حتى يلنزم أولياؤها قدر ما نزيد به دينته على دينها ؛ فإن لم يلنزموه أخذوا دينها .

دروى عن على والحسن أنها إن قتلت رجلا قتلت به ، وأخذ أولياؤه أيضاً فى زيادة ديته على ديتها ، أو أخذوا دية المقتول واستحيوها .

قال القرطبي بعد أن ذكر هذا السكلام عن على رضى الله عنه ، والحسن البصرى ، وقد أنسكر ذلك عنهم أيضاً ، روى هذا الشعبي عن على ، ولا يصح لأن الشعبى لم يلق هليا .

وقد روى الحمكم عن على ، وعبد انه أنهما قالا : إذا قتل الرجل المرأة متمداً فهو بها قود، وهذا يعارض رواية الشعبي عن على ؛ وقال ابن حجر في إفتح البارى] في باب سؤال الفاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود بعد أن ذكر القول المذكور عن على والحسن : ولا يثبت عن على ، ولكن هو قول عنمان البني أحد فقهاء البصرة ، ويدل على بطلان هذا القول أنه ذكر فيه أولياء الرجل إذا قتلته امرأة يجمع لم بين القصاص ونصف الدية ، وهذا قول يدل الكتاب والسنه على بطلانه ، وأنه إما القصاص فقط ، وإما الدية فقط ، لأنه تعالى قال : ﴿ فَن عَنى للقصاص فالفتلى ﴾ ثم قال : ﴿ فَن عَنى للمفود من الغام على المفود درن القصاص .

وقال صلى الله عليه رسلم : « من قتل له قتيل فهو بخير النظريين» الحديث، وهو صريح فى عدم الجمع بينهما ، كما هو وأضح عندعامة العلماء ؛ وحكى عن أحمد فى رواية عنه ، وعثمان البتى ، وعطاء أن الرجل لا يقتل بالمرأة ، بل نجب الدية ، قاله ابن كثير ، وروى عن الليث والزهرى أنها إن كانت زوجته لم يقتل بها ، وإن كانت غير زوجته فتل بها .

والتحقيق قتله بها مطلقاً ، كما سترى أدلته ، فن الأدلة على قتل الرجل بالمرأة إجاع العلماء على أن الصحيح السلم الاعضاء إذا فتل أعور أو أشل ، أو نحو ذلك عداً وجب عليه القصاص ، ولا يجب لاوليائه شي. في مقابلة ما زاد به من الأعضاء السليمة على المقتول.

ومن الادلة على قتل الرجل بالمرأة ما ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم دض وأس يهودى بالحجارة قصاصا بحارية فعل مها كمذلك » ، وهذا الحديث استدل به العلماء على قتل الذكر بالآنثي ، وعلى وجوب القصاص فى القتل بغير المحدد ، والسلاح .

وقال البيهق في [السنن الكبرى] في باب [فتل الرجل بالمرأة] : أخبر نا أبو عبد الله الحافظ ، ثنا أبو ذكرياء بحبي بن محمد المنبري ، ثنا أبو عبد الله محد بن إبراهيم العبدى ، الحسكم بن موسى القنطرى ، ثنا يحيى بن حمزة ، عن سلمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه عن جده ، عن رسول الله صلى الله عليه رسلم ﴿ أَنَّهُ كُتَبِ إِلَى أَهُلَ الين بكتاب فيهالفرائض ، والسنن ، والديات ، ربعث به مع عمرو بن حزم ، وكان فيه ، وإن الرجل يقتل بالمرأة » .

وروى هذا الحديث موصولاً أيضاً النسائي ، وابن حبان ، والحاكم وفي تفسير ابن كثير مانصه : وفي الحديثالذي رواه النسائي ، وغيره ﴿ أنْرُسُولُ الله صلى الله عليه و سلم كتب في كتاب عمر و بن حزم أن الرجل يقتل بالمرأة ، وكتاب رسولالله صلى الله عليه وسلم هذا لعمرو بن حزم الذي فيه أن الرجل يقتل بالمرأة » رواهمالك ، والشافعي ، ورواه أيضا الدارقطي ، وأبو داود ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارى · وكلامعلماء الحديث في كتاب عمرو بن-ِزم هذا مشهور بين مصحح له ، ومضعف وعن صححه ابن حبان ، والحاكم ، والبيهق ، وعن أحمد أنه قال : أرجو أن يكون صحيحا . وصحمه أيصاً من حيث الفهرة لا من حيث الإسناد ، جماعة منهم الشافعى فإنه قال : لم يقبلوا هذا الحديث حق ثبت عندهم : أنه كتاب رسول الله صلى إقد عليه وسلم .

وقال ابن عبد الهر : هو كتاب مشهور عند أهل السير ، معروض ما فيه عند أهل السير ، معروض ما فيه عند أهل السلم يستغنى بشهرته عن الإسناد . لآنه أشبه المتواتر اتلق الناس له بالقبول ، قال : ويدل على شهرته ما درى ابن وهب عن مالك عن الليث ابن سعد ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : وجدكتاب عند آل حزم يذكرون أنه كتاب رسول انه صلى الله عليه وسلم ، وقال العقبلي : هذا حديث ثابت محفوظ ، وقال يعقوب بن سفيان : الأاعلق جميع المكتب المشتولة كتابا أصبح من كتاب هرو بن حزم هذا ، فإن أصحاب رسول الله المشتولة كتابا أصبح من كتاب عمور بن حزم هذا ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتابعين يرجمون إليه ، ويدعون رأيهم .

وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهرى بالصحة لهذا المكتاب ، ثم ساق:ذلك بسنده إليهما وضعف كتاب ابن حزمهذا جاعة ، وانتصر لتضعيفه أبو محد بن حزم في محلاه .

والتحقيق همة الاحتجاج به ، لأنه ثبت أنه كنتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كنتبه ليبين به أحكام الديات ، والزكوات وغيرها ، ونسخته معرونة فى كنتب الفقه .

والحديث : ولاسيا عند من يحتج بالمرسل كالك ، وأبى حنيفة ، وأحد فى أشهر الروايات .

ومن أدلة قتله بها عموم حديث «المسلون تتكافؤ دماؤهم » الحديث ـ
وسياتى البحث فيه إن شاء الله ، ومن أوضح الآدلة في قتل الرجل بالمرأة
قوله نمالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ الآية ، وقوله صلى الله
عليه وسلم : و لا يحل دم امرى، مسلم يشهد ألا إله إلا الله وأنى رسول الله
إلا ياحدى اللك : الثيب الزافى ، والنفس بالنفس ، الحديث ، أخرجه
الشيخان ، وبافى الجاعة من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

فعموم هذه الآية الكريمة ، وهذا الحديث الصحيح يقتضي قتل الرجل

بالمرأة ، لأنه نفس بنفس ، ولا يخرج عن هذا العموم ، إلا ما أخرجه دليل مسالح لتخصيص النص به نعم يترجه على هذا الاستدلال سؤالان :

الأول: ماوجه الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فَيَهَا أَنَّ النَّفْسِ بالنَّفْسِ ﴾ الآية، مع أنه حكاية عن قوم موسى، وانه تعالى بقول: ﴿ لَـكُلُّ

جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ .

السؤال النانى : لم يخصص عموم قتل النفس بالنفس فى الآية والحديث اللذكورين بقوله تعالى : ﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد والآنتى بالآنتى ﴾ ، لأن هذه الآية أخص من تلك ، لانها فصلت ما أجمل فى الأولى ، ولأن هذه الأمة مخاطبة بها صريحاً فى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى الفتلى الحر بالحر ﴾ الآية .

الجواب عن السؤال الأول:أن التحقيق الذي عليه الجمهور ، ودلت عليه فصوص الشرع أن كل ماذكر لنا فى كتابنا ، وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، يما كان شرعا لمن فبلنا أنه كان شرعاً لنا ، من حيث إنه وارد فى كتابنا ، أوسئة فلينا صلى العد وسلم ، لا من حيث إنه كان شرعاً لمن قبلنا ، لأنه ما قص

علينا فى شرعنا إلا لنعتبر به ، ونعمل بما تضمن .
والنصوص الدالة على هذا كثيرة جداً ، ولاجل هذا أمر انه فى الغرآن اللهظيم فى غير ما آية بالاعتبار بأحرالهم ، ووبخ من لم يعقل ذلك كما فى قوله تعالى فى قوم لوط : ﴿ وَإِنْكُمْ لِتَمْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحَيْنِ ، وبالليل أفلا تعقلونَ ﴾

عنى قول ﴿ أَفَلَا تَمَلَّمُونَ ﴾ تربيخ لمن مر بدياره ، ولم يعتبر بما وقع لهم ويعقل ذلك ليجتنب الوقوع في مثله ، وكقوله تعالى: ﴿أَفَلَ يُسِيرُوا في الأَرْضُ فينظروا كيفكان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم ؟ ﴾ ، ثم هدد المكفار بمثل ذلك ، فقال ؛ ﴿ وللسكافرين أمثالها ﴾ .

. و وما هى من الظالمين بعيد ﴾ ، وهو تهديد عظم منه تعالى لمن لم يعتبر بحالهم. فيجتنب ارتكاب ما هلكوا بسبيه ، وأمثال ذلك كثير في الفرآن .

و أل تمالى . ﴿ لقد كَانَ في قصصهم عبرة لأولى الألباب ﴾ ، فصرح بأنه

يقص قصصهم فى القرآن للعبرة ، وهو دليل واضح لما ذكر نا ، ولما ذكر أنه تعلى من ذكر الأنبيا في سورة الأنعام ، قال لنيينا صلى انه عليه وسلم : ﴿ أُولُئُكُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَهِدَاهُمْ اقْتَدَهُ ﴾ ، وأمر صلى انه عليه وسلم أمر لنا ، لا نه قدوتنا ، ولانا أشقالى يقول : ﴿ لقد كان لمكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ الآية ، ويقول : ﴿ وَمَا لَمُ اللَّهِ مُولِنَا لَهُ فَاتِبُعُونَى ﴾ الآية ، ويقول : ﴿ وَمَا لَمُ اللَّهِ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّ

ويقول: ﴿ مَن يَطِعُ الرُّسُولُ فَقَدَ أَطَاعُ اللَّهُ ﴾ ، ومن طاعته اتباعه فبما أمر به كله ، إلا مانام فيه دليل على الخصوص به صلى الله عليه وسلم ، وكون شرع من قبلنا النابت بشرعنا شرعا لنا ، إلا بدليل على النسخ هو مذهب الجمهور ، منهم مالك وأبو حنيفة ، وأحمد في أشهرالروايتين ، وغالف الإمام الشَّافعي رحمه الله في أصح الروايات عنه ، فقال: إن شرع من قبلنا الثابت بشرعنا ليس شرعاً لنا إلا بنص من شرعنا على أنه مشروع لنا ، وخالف أيضاً في الصحيح عنه في أن الخطاب الخاص بالرسول صلى الله عليه وسلم ، يشمل حكمة الآمة ؛ واستدلالأول بقوله تعالى : ﴿ لَـكُلُّ جَعَلْنَا مُنْسُكُمْ شُرِّعَةً ومنهاجاً ﴾ . والثانى : بأن الصيغة الحاصة بالرسول لاتشمل الآمة وضعا ، فإدخالها فيها صرف للفظ عن ظاهره ، فيحتاج إلى دليلمنفصل ، وحمل الهدى ف قوله : ﴿ فَهِدَاهُمْ اقتِدَهُ ﴾ ، والدين في قوله : ﴿ شرع لـكم من الدين ﴾ الآية على خصوص الأصول التي هي التوحيد دون الفروع العملية ، لانه تعالى قال في العقائد. ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولَ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَّهَ إِلَّا أَنَا فاعبدونَ ﴾ وقال : ﴿ وَلَقَدُ بِعَثْنَا فَيَكُلُ أَمَّةً رَسُولًا أَنْ أُعِيدُوا اللَّهِ وَاجْتَنْبُو الطَّاغُوت ﴾ ، وقال : ﴿وَاسَأَلُ مِنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبِلُكُ مِنْ رَسَلْنَا أَجِعَلْنَا مِنْ دُونَ الرَّحْنَ آلمة بمبدون ﴾ .

وقال فى الفروع العلمية : ﴿ لَـكُلُّ جَمَلنَا مَسْكُمْ شُرِعَةً وَمَهَاجًا ﴾ ، فدل ذلك على اتفاقهم فى الآصول ، واختلافهم فى الفروع ، كما قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِنَّا مِعْشَرِ الْاَنْبِاءَ إِخْوَةَ لَعْلَاتَ دَيْنَا وَاحْدَ ﴾ ، أخرجه البخارى فى صحيحه ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال مقيده عقا الله عنه وغفر له : أما حمل الهدى فى آية ﴿ فبهداهِ اقتده ﴾ والدين فى آية ﴿ فبهداهِ اقتده ﴾ والدين فى آية ﴿ فبرع لمكم من الدين ﴾ على خصوص التوحيد دون الفروع المملية ، فهر غير مسلم ، أما الأول فلما أخرجه البخارى فى صحيحه ، فى تفسير سورة ص ، عن مجاهد و أنه سال ابن عباس ؛ من أين أخذت السجدة فى ص ، فقال : أو ما تقرأ : ﴿ ومن ذريته داود أو لئك الدين هدى الله فبهداه اقتده ﴾ فسجدها داود فسجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم ·

فهذا نص صحيح صريح عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل سجود التلاوة في الهدى في قوله : ﴿ فَهِدَاهُمْ افْتَدَهُ ﴾ ، ومعلوم أن سجود التلاوة فرع من الفروع لا أصل من الأصول .

وأما النانى , فلأن النبي صلى انه عليه وسلم صرح فى حديث جعريل الصحيح المشهور أن اسم و الدين » يتناول الإسلام ، والإيمان ، والإحسان حيث قال : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » ، وقال تمالى : ﴿ إِنَّ الدين عند الله الإسلام ﴾ ، وقال : ﴿ وَمِنْ يَبْتُغْ غِيرُ الإسلام دِيناً ﴾ . الآية .

وصرح صلى الله عليه وسلم فى العديث المذكور بأن الإسلام يشمل الأمور العملية ، كالصلاة ، والوكاة ، والصوم ، والسج . وفي حديث ابن عمر المتفق عليه : و بنى الإسلام على خمس » الحديث ولم يقل أحد إن الإسلام هو خصوصالعقائد . وون الأمور العملية ، فدل على أن الدين لا يختص بذلك فى قوله : ﴿ شرع لـكم من الدين ما وصى به نوحاً ﴾ الآية ، وهو ظاهر جداً ، لأن خير مايفسر به القرآن هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

لان حير مايصر به الدران هو الساب الله وسنة راهوله على الحليه علي الحداد . وأما الحظاب الخاص بالني صلى الله عليه وسلم فى محو قرله ﴿ وَفَهِدَ الْمَهُ اقتده ﴾ . فقد دلت النصوص على شمول حكمه الأمة ، كافى فوله تعالى : ﴿ الْقَدَّ كَانَ لَكُمْ فَى رسول الله أسوة حسنة ﴾ . الآية إلى غيرها عا تقدم من الآيات ، وقد علنا ذلك من استقراء الفرآن العظيم حيث يعبر فيه دائمًا بالصيفة الخاصة به صلى الله عليه وسلم ، ثم يشير إلى أن المراد عموم حكم الخطاب الأمة ، كقوله فى أول سورة الطلاق : ﴿ يَا أَبِهَا النّبَى ﴾ . ثم قال : ﴿ إِذَا طَلَقَتُمُ النّسَاءُ ﴾ . وقال فى الآية ، فل على دخول السكل حكما تحت قوله : ﴿ يَا أَبِهَا النّبَى ﴾ ، وقال فى سورة التحرم : ﴿ يَا أَبِهَا النّبَى ﴾ ، وقال فى أَعامَمُ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَا أَبِهَا النّبَى ﴾ ، ونظير أَعامُمُ كَا أَبْكًا أَشَا فَى سورة الاحراب فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَبِهَا النّبِي اتّقَ أَثُهُ ﴾ ، ثم قال : ﴿ إِنَّ اللّبِي النّبِي اتق أَثُهُ ﴾ ، ثم قال : ﴿ إِنَّ اللّبِي اللّبِي اللّبِي ﴾ ، وكقوله ﴿ وما تَكُون فى شأن ﴾ ، ثم قال : التحلون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً ﴾ ، الآية .

ومن أصرح الآدلة فى ذلك آية الروم ، وآية الآحزاب ، أما آية الروم فقوله تمالى : ﴿ فَاقَمْ وَجَهِكَ اللّذِينَ حَنِيفًا ﴾ ، ثم قال : ﴿ مَنْفِينَ إِلِيه ﴾ ، وهو حال من ضمير الفاعل المستقر ، المخاطب به النبى صلى انته عليه وسلم فى قوله : ﴿ فَاقَمْ وَجَهِكَ ﴾ ، الآية . و تقرير المعنى : فاقم وجهك يانبى الله ، فى حال كو سكم نفيين ، فلو لم تدخل الآمة حكما فى الخطاب الخاص به صلى انته عليه وسلم لقال : منيبا إليه ، بالإفراد ، لإجماع أهل اللسان العربى على أن الحال المقيقية أعنى الني لم تمكن سبيبة تلزم مطابقتها لصاحبها إفراداً وجمعاً وثنية . وتأنيئاً وتذكيراً ، فلا يجوز أن تقول: جاء زيد ضاحكين ، ولا جاءت هند ضاحكات ، وأما آية الآحزاب ، فقوله تعالى فرقصة زينب بنت جمش الأسدية خاص بالنبى صلى انته عليه وسلم .

وقد سرح تعالى بشمول حكمه لجميع المؤمنين فى قوله : ﴿ لَكِيلًا يَمُكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَى قوله : ﴿ لَكِيلًا يَمُكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرِجٍ ﴾ الآية ، وأشار إلى هذا أيضا فى الأحواب بقوله : ﴿ عَالَصَةَ لَكَ مَن دُونَ المُؤْمِنِينَ ﴾ ، لأن الحَطاب الحَاص به صلى الله عليه وسلم فى قوله : ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى ﴾ . الآية ، لوكان حكم خاصا به صلى الله عليه وسلم لأغنى ذلك عن قوله : ﴿ عَالَصَةَ لَكُ مِن دُونُ اللهِ عَنْهِا عَلَى مَن رَحَمُ أَنْ تَغْيِر الزوجة طلاق ، بأن رسول القصلى الله عليه وسلم خير نساءه فاخترنه ، فلم يعده طلاقا مع أن الحطال في ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم ، في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّا النِّبِي قَلَ لَازَرَاجِكَ إِنْ كَنَانَ تَرَدَنَ ﴾ ، الآينين . وأخذ مالك رحمه الله بينونة الزوجة بالردة من قوله : ﴿ اثّنَ أَشْرَكْتَ لِيحْبَطْنَ عَمَلْكَ ﴾ ، وهو خطاب خاص به صلى الله عليه وسلم .

و حاصل تحرير المقام فى مسألة أوشرع من قبلنا ، أن لها واسطة وطرفين، طرف يكون فيه شرعا لنا إجماعا ، وهو مانبت بشرعنا أنه كان شرعاً لمن فبلنا ، ثم بين لنا فى شرعنا أنه شرع لنا ، كالقصاص ، فإنه ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، فى توله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ الآية ، وبين لنا فى شرعنا أنه مشروع لنا فى قوله : ﴿ كتب عليه كم القصاص فى القنلى ﴾ ، وطوف يكون فيه غير شرع لنا إجماعا رهو أمران :

أحدهما : مالم يثبت بشرعنا أصلا أنه كان شرعاً لمن قبلنا ، كالمتلق من الإسرائيليات ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن تصديقهم ، وتعكذيهم فيها ، ومانهانا صلى الله عليه وسلم عن تصديقه لايكون مشروعا لنا إجماعا .

والنائى: ماثبت فى شرعنا أنه كان شرعاً لمن قبلنا ، وبين لنا فى شرعناأنه غير مشروع لنا كالآصار ، والاغلال التى كانت على من قبلنا ، لان الله وضعها عنا ، كما قال تعالى : ﴿ ويضع عنهم إصرهم ، والأغلال التى كانت عليم، وقد ثبت فى صحيح مسلم : ﴿ أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قرأ ﴿ ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ﴾ أن اقه قال : نعم قد فعلت » .

ومن تلك الآصار التي رضعها الله عنا ، على لسان نبيناصلى أله عليه وسلم مافع لعبدة العجل ، حيث لم تقبل تو تبهم إلا بتقديم أنفسهم للقتل ، كما قال تعالى : ﴿ فتو بوا إلى بار تركم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بار تركم فتاب عليكم ، إنه هو التواب الرحيم ﴾ .

والواسطة هي محل الحلاف بين العلماء،وهي مانيت بشرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا ، ولم يبين لنا في شرعنا أنه مشروع لنا ، ولاغير مشروع لنا ، وهو الذى قدمنا أن التحقيق كونه شرعا لنا، وهو مذهب الجمهور ، وقد رأيت أدائهم عليه ، وبه تملم أن آية : ﴿وكتننا عليهم فيها أن النفس ﴾ الآية ، يلزمنا الآخذ بما تضمنته من الاحكام .

مع أن القرآن صرح بذلك فى الجلة فى قوله: ﴿كتب عليكم القصاص فى الفتلى ﴾ ، وقوله : ﴿ ومن قتل مظلوماً فقد جملنا لو ليه سلطانا ﴾ ، وفى حديث أن مسعود المتفق عليه المنقدم النصريح بأن مافيها من قتل النفس بالنفس مشروع لنا ، حيث قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ لا يجل دم امرى ، مسلم يشهد أن لا إله إذ الله وأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الوانى ، والنفس بالنفس » ، الحديث .

وإلى هذا أشار البخاري في صحيحه ، حيث قال : باب قول الله تعالى : ﴿ أَنَ النَّفُسُ بِالنَّفِسُ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَأَرَلْنَكُ هِمُ الظَّالَمُونَ ﴾ ، ثم ذكر حديث ابن مسعود المثقدم ، وقال ابن حجر : والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها الفظ الحديث ، ولعله أراد أن ببين أنها وإن وردت في أهل الكتاب ، فالحكم الذي دلت عليه مستمر في شريعة الإسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد، وبدل لهذا قوله صلى الله عليه وسلم: «كتاب الله القصاص » أخرجه الشيخان من حديث أنس ، بناء على أن المراد بكتاب الله قوله تعالى ﴿ والسن بالسن﴾ في هذه الآية التي نحن بصددها ، وعلى بقية الأقوال فلا دليل في الحديث، ولم يزل العلماء يأخذون الأحكام من تصص الامم الماضية ، كما أوضحنا دابله . فن ذلك قول المالكية وغيرهم ، إن القرينة الجازمة ربما قامت مقام البينة مستدلين على ذلك بجعل شاهد يوسف شق قمصه من دبر قرينة على صدقه ، وكذب المرأة ، في قوله تعالى : ﴿ وشهد شاهد من أهلها ، إنكان قيصه قد من قبل فصدتت وهو من السكاذبين ، وإن كار قيصه قد من دير فكذبت، وهو من الصادةين ، فلما رأى قمصه قد دير ، قال : [نه من كيدكن _ إن كيدكن عظيم ﴾ الآية ، فذكره تعالى لهذا مقررًا له يدل على جواز العمل به ، ومن هنا أوجب مالك حدالخر على من أستنكه فشم فى فه ربح الخر ، لان ربحها فى فيه قرينة على شر به إباها .

وأجاز العلماء للرجل يتزوج المرأة من غير أن يراها فترفها إليه ولائد ، لايثبت بقولهن أمر _ أن بجامعها من غير بينة على عينها أنها فلانة بنت فلان التى وقع عليها المقد اعتباداً على القرينة ، وتنزيلا لها منزلة البينة . وكذلك الشيف ينزل بساحة قوم فياتيه الصبى ، أو الوليدة بطمام فيباح له أكله من غير بيئة تشهد على إذن أهل الطمام له فى الأكل ، اعتباداً على القرينة .

وأخذ المالكية وغيرهم إبطال القرينة بقرينة أقوى منها من أن أولاد يعقوب لما جعلوا يوسف في غيابة الجب ، جعلوا على قيصه دم منخلة، ليكون الله على قيصه قرينة على صدقهم في أنه أكله الذتب، فأبطالها يعقوب بقرينة أنوى منها ، وهى عدم شق القعيس فقال : سبحان الله من كان الذئب حليماً كيسا يقتل يوسف ، ولا يشق قيصه ؟كا بينه تعالى بقوله : ﴿ وجاءرا على قيسه بدم كذب ، قال بل سولت لمكم أنفسكم أراً فصير جيل واقه المستمان على ماتصفون ﴾ ، وأخذ المالكية ضمان العزم من قوله تعالى فقصة يوسف وإخرته : ﴿ وبلن جاء به حل بعير ، وأنابه زعم ﴾ ، وأخذ بعض الشافعية ضمان لوجه الممروف بالكفالة من قوله تعالى في قصة يعقوب وبينه ﴿ إلى أرسله مدّ حتى تؤتون موثقاً من اقه لدأنين به إلا أن يحاط بكم ﴾ ، وأخذ المالكية تعالى في قصة تلوم القاضى للخصوم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال من قوله تعالى في قصة صالح ﴿ قال تمتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال من قوله تعالى في قصة صالح ﴿ قال تمتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال من قوله تعالى في قصة صالح ﴿ قال تمتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال من قوله تعالى في قصة حيلة والم القاضى المتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال من قوله تعالى في قصة حيلة والم قوله تعالى في قصة حيلة والم قولة عالى في قصة حيلة والم القاضى المتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال عمد قوله تعالى في قصة حيلة والم القاضى المتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء الآجال على أيده المالكية والمناس المراح في المتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء المراح في المتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء المتموا في المتموا في داركم ثلاثة أيام بعد انقضاء المتموا المتموا

وأخذرا وجوب الإعذار إلى الحصم الذى توجه إليه الحكم؛ ﴿ أَبَقِتَ لك حجة ؟ ﴾ ونحو ذلك من قوله تعالى في قصة سليمان مع الهدهد: ﴿ لاَعَدْبُهُ عذاباً شديداً أو لاذبحنه أو اياتيني بسلطان مبين ﴾ ، وأخذ الحنابلة جواز طول مدة الإجازة من قوله تعالى في قصة موسى ، وصهره شعيب أو غيره : ﴿ إِنَّ أَرِيد أَنْ أَنْكُمُكُ إِحْدِي ابْنِتِي هَاتِينَ عَلَى أَنْ تَاجِرِيْنُ ثَمَانَى حَجِمَ . فإنَ أَثْمَتَ عَشْراً فَنْ عَدْكُ ، وما أَرِيد أَنْ أَشْقَ عَلَيْكُ ﴾ الآية ، وأمثال هذا كثيرة جداً ، وقو ' تعالى: ﴿ لَمُكَا جَعَلْنَا مُنْكُمْ شُرِعَةً وَمُهَاجًا ﴾ ، لايخالف ماذكر نا ، لآن المراد به أن بعض الشرائع تنسخ فيها أحكام كانت مشروعة قبل ذلك ، ويجدد فيها تشريع أحكام لم تمكن مشروعة قبل ذلك ·

وبهذا الاعتبار يكون لسكل شرعة منهاج من غير مخالفة لماذكرة ا، وهذا ظاهر ، فبهذا يتضع لك الجواب عن السؤال الآول ، وتعلم أن ماتضمنته آية (وكتبنا عليكم فيها أن النفس بالنفس) . الآية مشروع لهذه الآمة ، وأن الوجل يقتل بالمرأة كالممكس على التحقيق الذي لاشك فيه ، وكان القائل بعدم القصاص بينهما يتشبك بمفهوم قوله : ﴿ والآنثي بالآنثي ﴾ ، وسترى تحقيق المقام فيه إن شاء الله قريباً .

والجواب عن السؤال الثانى ـ الذى هو لم لايخصص عموم النفس بالنفس بالتفصيل المذكور فى قوله تعالى : ﴿ الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والآننى بالآننى ﴾ ؟ ـ هو مانقرر فى الأصول من أن مفهوم المخالفة إذا كان محتملاً لمغى آخر غير بخالفته لحكم المنطوق يمنعه ذلك من الاعتبار .

قال صاحب [جمع الجوامع] في السكلام على مفهوم المخالفة: وشرطه ألا يكون المسكوت ترك لخوف ونحوه ، إلى أن قال أر غيره ، ما يقتضى التخصص بالذكر ، فإذا علت ذلك ، فاعلم أن قوله تمالى : ﴿ الحر بالحر ، و والعبد بالعبد ، والانتى بالانتى ﴾ ، يدل على قتل الحر بالحر ، والعبد بالعبد، والانتى بالانتى ، ولم يتحرض لقتل الانتى بالذكر ، أو العبد بالعر ، لمكسه بالمنطوق .

ومفهوم مخالفته هنا غير معتبر؛ لأن سبب نرول الآية ، أن قبيلتين من المرب انتشلتا ، فقالت إحداهما : نقتل بعدنا فلانة ، و باهتئنا فلانة بنت فلان تطاولا منهم عليهم ، وزعماً أن العبد منهم بمنزلة الحر من أولئك ، وأن أنناهم أيضاً بمنزلة الرجل من الآخرين تطاولا عليهم ، وإظهاراً لشرفهم عليهم ، ذكر معنى هذا القرطبى ، عن الشعبى ، وقتادة .

وروى ابن أبي حاتم نحوه عن سعيد بن جبير ، نقله عنه ابن كشهر في تفسيره ،

والسيوطى فى أسباب النزول ، وذكر ابن كذير أنهائزلت فى قريظة والنصير ، لا مم كان بينهم قتال ، وبنو النصير يتطاولون على بى قريظة .

ة لحميع متفق على أن سبب نرولها أن قوماً يتطاولون على قوم ، وبقولون إن العد منا لا يساويه العبد منكم ، وإنما يساويه الحر منكم ، والمرأة منا لاتساويها المرأة منكم ، وإنما يساويها الرجل منكم ، فنزل القرآن مبنناً أنهم سواء ، وليس المتطاول منهم على صاحبه بأشرف منه ، ولهذا لم يعتبر مفهوم إنخالفة هنا .

وأما قتل الحر بالعبد ، فقد اختلف فيه ، وجمهور العلماء على أنه لا يقتل حر بعبد ، منهم مالك ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والشافعى ، وأحمد .

ويمن قال بهذا أبو بكر ، وعر ، وعلى ، وزيد ، وابن الوبير رضى الله عنهمــ وحمر بن عبد الدريز ، وعطاء ، والحسن ، وعكرمة ، وهمرو بن دينار ، كما نفله عنهم ابن قدامة فى المغنى ، وغيره .

وقال أبو حنيفة: يقتل الحر بالعبد: وهو مروى عن سعيد بن المسيب ، والنخمى ، وقادة والثورى ، واحتج هؤلاء على قتل الحر بالعبد ، بقوله صلى الله عليه وسلم : والمؤمنين تتكافؤ دماؤم ، وهم يد على من سواه ، ويسعو بنتمهم أدناهم الحديد . أخرجه أحمد ، وكذلك عموم النفس فى قوله تعمل : وأن النفس بالنفس ﴾ آلاية ، وقوله صلى اقه عليه وسلم و والنفس بالنفس » فى الحديث المنقدم ، واستدلوا أيضاً بما رواه قنادة ، عن الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نال : د من قتل عده قتلناه ، ومن جدع عده جدعناه ، رواه الإمام أحمد ، وأصحاب الدن الأربعة ، وقال الترمذى : حسن غريب . وفى رواية لابي داود والنسائى : و ومن خصى عبد م

وأجيب عنها من جهة الجمهور بما ستراه الآن إن شا. اقه تعالى، أما دخول

قتل الحر بالعبد في عموم المؤمنين في حديث ﴿ المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ﴾ . وعموم النفس بالنفس في الآية . والحديث المذكور قاعلم أو لا أن دخول العبيد في عمومات نصوص الكتاب والسنة اختلف فيه علماء الأصول علمي ثلاثة أفوال :

الأول : وعليه أكثر العلماء : أن العبيد داخلون فى عمومات النصوص ، لانهم من جملة المخاطبين بها .

الثانى: وذهب إليه بعض العلماء من المالكية، والشافعية ، وغيرهم أنهم لا يدخلون فيها إلا بدليل منفصل، واستدل لهذا القول بكثرة عدم دخولهم كمدم دخولهم في خطاب الجهاد، والحج، وكقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربعن﴾ الآية، فالإماء لا يدخلن فيه .

الثالث : وذهب إليه الرازى من الحنفية أن النص العام إن كان من العبادات فهم داخلون فيه ، وإن كان من المعاملات لم يدخلو افيه ، وأشار في [مر اقى السعود] إلى أن دخو لهم فى الحطاب العام هو الصحيح الذى يقتضيه الدليل بقوله :

والعبد والموجود والذي كفر مشمولة له لدى ذوى النظر وبنبى على الحلاف في دخولهم في عومات النصوص ، وجوب صلاة الجمة عليه م ، وجلى الجمة عليه م ، وعلى البم داخلون في العموم فيي واجبة عليهم ، وعلى أنهم لا يدخلون فيه إلا بدليل منفصل ، فيي غير واجبة عليهم ، وكذلك إقرار العبد بالعقوبة ببدنه ينبي أيضاً على الخلاف المذكور ، قاله صاحب أنشر البنود شرح مرافي السمود] في شرح البيت المذكور آنفا ، فإذا علمت هذا ، فاعلم أنه على القول بعدم دخول العبيد في عوم نصوص الكتاب والسنة ، فلا إشكال . وعلى القول بعدم دخولة الجمور الآية إزشاء القملي عدم وعموم السوص التي في عموم النصوص التي في عموم النصوص التي في عموم النه الجمور الآية إزشاء القملي عدم فترا الحراب المدينة إزشاء القملي عدم قدا الحراب المدينة وأما حديث سمرة فيجاب عنه من أوجه :

الأول: أن أكثر العلماء بالحديث تركوا رواية الحسن عن سمرة . (• أُسَوَاء اليان ٧) لانه لم يسمع منه ، وقال قوم : لم يسمع منه إلا حديث العقيقة ، وأثبت على بن المدني . والبخاري سماعه منه .

قال البيقى فى [السنن السكيرى] فى كتاب « الجنايات » ما نصه : وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة ·

وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة ، وقال أيضاً فى باب و النهى عن بيع الحيوان بالحيوان » : إن أكثر العفاظ لا يتبتون سماع العسن من سمرة فى غير حديث العقيقة .

الثانى: أن الحسن كان يفتى بأن المحر يقتل بالعبد ، وبخالفته لما روى تدل على ضعفه عنده ، قال البهقى أيضاً ما نصه : قال قتادة : ثم إن الحسن نسى هذا الحديث ، قال : لا يقتل حر بعبد ، قال الشيخ : يشبه أن بسكون الحسن لم ينس الحديث ، لكن رغب عنه لضعفه .

الثالث : ما ذكره صاحب[منتقى الاخبار] من أن أكثر العلماء قال بعدم قتل الحر بالعبد ، وتأولوا الخبر على أنه أواد من كانعبده ، لثلايتوهم تقدم الملك مانعا من القصاص .

الرابع : أنه معارض بالأدلة التى تمسك بها الجمهور فى عدم قتل الحر بالعبد ، وستأتى إن شاء الله تعالى مفصلة ، وهى تدل على النهى عن قتل الحر بالعبد ، والنهى مقدم على الأمر ، كما تقرر فى الأصول .

النحامس : ما ادعى ابن العربى دلالته على بطلان هذا القول من وله تعالى (ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لولبه سلطاناً) ، رولى العبد سيده . قال القرطمي فى تفسير قوله تعالى : ﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد ﴾ الآية ما نصه : قال ابن المربى : و لقد بلغت الجهالة بأقوام إلى أن قالوا : يقتل الحر بعدنفسه. ورووا فى ذلك حديثاً عن الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل حيد قتلناه ، وهو حديث ضعيف .

ودليلنا قوله تعالى: ﴿ وَمِن قُتُلُّ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لُولِيهِ سَاطَاناً فَلَا يُسْرِفُ

فى القتل ﴾ ، والولى هاهنا : السيد ، فكيف يحمل له سلطان على نفسه ، وقد انفق الجميع على أن السيد إذا فتل عبده خطأ أنه لا تؤخذ منه قيمته لبيت المال اهر

وتعقب القرطبي تضعيف ابن العربي لحديث العسن هـذا عن سمرة ، بأن البخارى، وابن المدبني صححا سماعه منه ، وقد علمت تضعيف الاكثر لرواية العسن عن سمرة فيها تقدم ، ويدل على ضعفه بخالفة العسن نفسهله .

السادس: أن الحديث خارج مخرج التحذير ، و المبالغة في الزجر .

السابع : ما قبل من أنه منسوخ .

قال الشوكاني : ويؤيد دعوى النسخ فتوى الحسن بخلافه .

الثامن : مفهوم قوله تعالى : ﴿ والعبد بالعبد ﴾ ، ولسكنا قد قدمنا عدم اعتبار هذا المفهوم ،كما يدل عليه سبب النزول .

واحتج القائلون بأن الحر لا يقتل بالعبد ، وهم الجمهور بادلة منها ما رواه الدارقطني بإسناده عن إسماعيل بن عياش ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن رجلا قتل عبده متعمدا ، لجاده النبي صلى الله عليه وسلم ونفاه سنة ، وبحا اسمه من المسلمين ، ولم يقده به ، وأمره أن يعتق رقبة » • ورواية إسماعيل بن عياش . عن الشاميين . قوية صحيحة .

ومعلوم أن الأوزاعي شامى دمشقى ، قال فى [نيل الأوطار] : ولكن درنه فى إسناد هذا الحديث محمد بن عبدالعزيز الشامى ، قال فيه ابن أبى حاتم. لم يكن عندهم بالمحمود . وعنده غر ائب .

وأسند البيقى هذا الحديث فقال : أخيرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنبأ على بن عمر الحافظ . ثنا الحسين بن الحسين الصابونى الآنطاكى قاضى الشغور . ثنا محد بن الحكم الرملى . ثنا محمد بن عبدالعزيز الزملى ، ثناإسماعيل ابن عياش عنالأوزاعى إلى آخر السند المتقدم بلفظ المتن ، ومحمدبن عبد العريز الرملى من رجال البخارى: وقال فيه ابن حجر فى [التقريب] : صدوق يهم فتضميف هذا الحديث به لا يخلو من نظر .

والظاهر أن تضعيف البيهقى له من جمة إسماعيل بن عباش ، وقد عرفت أن العن كرنه قويا فى الشاميين ، دون العجاز بين . كما صرح به أتمة العديث كالإمام أحمد و البنخارى ، ولحديث عمرو بن شعب هذا شاهد من حديث على عند البيهقى وغيره من طريق إسماعيل بن عباش ، عن إسحاق بن عبدالله بن حلين عن أبيه . عن على بن أبي طالب رضى الله عنه . قال : أتى وسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قتل عبده متعمداً فجلده وسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ، ونفاه سنة . وبحا اسمه من المسلمين ، ولم يقده به ، ولكن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة متروك .

وس أداتهم على أن العر لا يقتل بعبد ما رواه البيهتى وغيره عن عمر ابن الخطاب « أنه جاءته جارية انهمها سيدها فامدها فى النار فاحترق فرجها فقال رضى الله عنه : والذى نفسى بيده لو لم أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقاد علوك من مالكه ، ولا ولد من والده لأفدناها منك فيرزه . وضربه مائة سوط وقال للجارية : اذهبي فأنت حرة لوجه الله .وأنت مولاة الله ورسوله » .

قال أبو صافح وقال الليث : وهذا القول معمول به . وفى إسناد هذا العديث عمر بن عيسى القرشى الآسدى . ذكر البيهقى عن أبى أحمداً نه سمع ابن حماد يذكر عن البخارى أنه منكر العديث .

وقال فيه الشوكانى: هو منكر الحديث ، كما قال البخارى : ومن أدلتهم على أن الحر لا يقتل بعبد، ما رواه الدارتطنى ، والبيهتى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، « لا يقتل حر بعبد » قال البيهتى بعد أن ساق هذا الحديث : وفى هذا الإسناد ضمف ، وإسناده المذكور فيه جوبير ، وهو ضميف جدا .

وقال الشوكانى فى إسناد هذا الحديث: فيه جويعر وغيره من المتروكين ، ومن أدانهم على أن الحر لا يقتل بعبد ما رواه البيهتى وغيره من طريق جابر ابن زيد الجعفى ، عن على رضى الله عنه أنه قال : « من السنة ألا يقتل حر بعبد » تفرد بهذا الحديث جابر المذكور ، وقد ضغفه الآكثر ، وقال فيه ابن حجر فى التقريب : ضعيف رافضى . وقال فيه النسائى : متروك ، ووثقه قوم منهم الثورى ، وذكر البهقى فى السنن السكبرى فى باب « النهى عن الإمامة جالسا » عن الدارقطنى : أنه متروك .

ومن أداتهم أيضاً ما رواه البيهقى فى السنن الكبرى من طريق المننى بن العاص الصباح ، عن عمرو بن العاص الصباح ، عن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : كان لونباع عبد يسمى سندرا ، أو إبن سندر فوجده يقبل جارية له فأخذ، فجبه ، وجدع أذنيه وأنفه ، فأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا من مثل بعبده أو حرقه بالنار فهو حر ، ومولى الله ورسوله فأعتقه رسول الله عليه وسلم ، ولم يقده منه ، فقال : يارسول الشاوص بى ، فقال أرصى بك كل مسلم » .

قال البيهقى بعد أن ساق هذا الحديث : المثنى بن الصباح ضميف لايحتج به ، وقد روى عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو مختصراً ، ولا يحتج به ، وقد قدمنا فى آية التيمم تضعيف بن أرطاة وروى عن سوار بن أبى حمرة ، وليس بالمقرى ، والله أعلم ، هكذا قال البيهقى .

قال مقيده عفا الله عنه : سوار بن أبي حمزة من رجال مسلم ؛ وقال فيه ابن حجر في [التقريب] : صدوق له أوهام ، ومن أدلتهم أيضاً ما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « جاء رجل مستصرخ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : حادثة لى يارسول الله ، فقال : ويكك ما لك ؟ فقال شر ، أبصر لسيده جارية فغار فجب مذا كيره فقال رسول الله ملى الله عليه وسلم : على بالرجل ، فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : اذهب فأنت حر ، فقال : يارسول الله على من نصر قى؟ قال : على كل مؤمن ، أو قال : على كل مسلم ، ومن أدلهم ، ماأخرجهالبيهتى فى للسنن الكبرى عن أبى جمفر عن بكير أنه قال : مصنت السنة بألايقتل الحر المسلم بالعبد ، وإن قتله عمداً ، وعليه العقل .

ومن ادائيم أيضاً ما أخرجه البيهتي أيضاً عن الحسن، وعطاء، والزهرى وغيرهم من قولهم: إنه لا يقتل حر بعبد، وأخرج أحمد وابن أبى شيبة والبيهتي عن عمرو بن شعيب، عن أيه، عن جده و أن أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد، ، وهذه الروايات الكثيرة، وإن كانت لا يخلو شيء منها من مقال، فإن بعضها يشد بعشاً، ويقويه حتى يصلح المجموع للاحتجاج.

قال الشوكانى فى [نيل الأوطار] ما نصه : وثانياً بالأحاديث القاضية . بأنه لا يقتل حر بعبد ، فإنها قد رويت من طريق متعددة يقوى بعضها بعضاً فتصلح للاحتجاج .

قال مقيده عنما اقد عنه : وتمتصند هذه الأدلة على ألا يقتل حر بعبد بإطباقهم على عدم القصاص العبد من الحر فيها دون النفس ، فإذا لم يقتص له منه فى الأطراف ، فعدم القصاص فى النفس من باب أولى ولم يخالف فى أنه لا قصاص للعبد من الحر فيها دون النفس إلا داود ، وابن أبى ليل ، وتمتصد أيضاً بإطباق الحجة من العلماء على أنه إن قتل خطأ ففيه القيمة ، لا الدية .

وقيده جماعة بما إذا لم تزد قيمته عن دية الحر ، وتعتصد أيصاً بأن شبه العبد بالمال أقوى من شبهه بالحر ، من حيث إنه يجرى فيه ما يجرى فى المال من يبع وشراء ، وإرث وهدية وصدقة إلى غير ذلك من أنواع التصرف ، وبأنه لو قذفه حر ما وجب عليه الحد عند عامة العلماء ، إلا ما روى حن ابن عمر والحسن وأهل الظاهر من وجوبه فى قذف أم الولد خاصة . و يدل على عدم حد الحر بقذفه العبدما رواه البخارى فى صحيحه ، عن أبى هر يرة رضى الله عنه قال : سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول « من قدّف مملوكه _ وهو برى. مما يقول _ جلد يوم القيامة إلا أن يكون كافال » وهو يدل على عدم جلده فى الدنيا ،كما هو ظاهر .

هذا ملخص كلام العلماء في حكم قتل الحر بالعبد .

وأما قتل المسلم بالمكافر فجمهور العلماء على منعه . منهم مالك ، والشافعى ، وأحد، وروى ذلك عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، وزيد بن ثابعه ، و معاوية رضى الله عنهم ، وبه قال عمر بن عبد العربز ، وعظاء ، وعكرمة ، والعسن والزهرى ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ربد ، وأبو ثبنة منهم ابن قدامة فى المغنى وغيره . ورواه البيقى عن عمر ، وعثمان وغيره . ورواه البيقى عن عمر ، وعثمان وغيره .

وذهب أبو حنيفة : والنحنى والشعبي إلىأن المسلم يقتل بالذى ،واستدلوة بعموم النفس بالنفس في الآية والحديث المتقدمين : وبالعديث الذى رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمن : عن ابن البيلمانى : عن ابن عمر « أن النبي صلى القاعلية وسلم قتل مسلماً بمعاهد » ؛ وهو مرسل من رواية ضعيف : فابن البيلمانى لا يحتج به لو وصل : فكيف وقد أرسل : وترجم البيهتى في [السنن السكافى] لحذا العديث بقوله باب بيان ضعف الحبر الذى روى في قتل المؤمن بالمكافر ، وما جاء عن الصحابة في ذلك وذكر طوقه وبين ضعفها كلها.

ومن جملة ما قال: أخبرنا أبوبكر بن الحارث الفقيه ، قال : قال أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى الحافظ ابن البيلمانى : ضعيف لانقوم به حجة ، إذا وصل الحديث ، فكيف بما يرسله ، واقد أعلم .

وقال القرطبى فى تفسير قوله تعالى ﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد ﴾ الآية ما نصه ، ولا يصح لهم ما رووه من حديث ربيعة ﴿ أَنَّ النَّيْ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وسلم قتل يوم خيبر مسلماً بكافر » لانه منقطع ، ومن حديث ان البيلماني » وهو ضعيف عن ابن عمر عن النيءصلى الله عليه وسلم مرفوعاً ، قال الدارقطنى: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يميى ، وهو متروك الحديث.

والصواب عن ربيعة ، عن ابن البيلمانى مرسل عن النبي صلى اقه عليه وسلم ، وابن البيلمانى صنعيف الحديث ، لانقوم به حجة إذا وصل الحديث ، فكيف بمارسله ، فإذا عرفت ضمف الاستدلال على قتل المسلم بالمكافر ، فاعلم أن كو نه لايقتل به ثابت عن رسول اقه صلى اقه عليه وسلم ثبوتاً لا مطمن فيه مبيئاً بطلان تلك الآدلة الني لايمول عليها .

فقد أخرج البخارى في صحيحه في باب ﴿ كنابة العلم ﴾ ، وفي باب ﴿ لايقتل المسلم بالسكافر ﴾ أن أبا حنيفة سأل عليا رضى اقد عنه ؛ هل عندكم شيء عمل الميس في القرآن؟ فقال ؛ لا والذي فلق الحجة ، وبرأ النسمة إلا فهما يعطيه انه رجلا في كتابه ، وما في هذه الصحيفة ة قلت ؛ وما في الصحيفة ؟ قال المقل ، وفكاك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر .

فهذا نص صحيح قاطع للنزاع مخصص لعموم النفس بالنفس ، مبين عدم صحة الآخبار المروية بخلافه ، ولم يصح في الباب شيء بخالفه ، قال ابن كرثير في تفسيره بعد أن ساق حديث على هذا : ولا يصح حديث ، ولا تأويل يخالف هذا ، وقال القرطبي في تفسيره قالمت : فلا يصح في الباب إلا حديث النخارى ، وهو بخصص عموم قوله تمالى : ﴿ كَتَب عليكم القصاص في القتلى ﴾ الآية . وعموم قوله تمالى : ﴿ كَتَب عليكم القصاص في الآنف بهن الذكور والإناث ، المبحث هو تحقيق المقام في حكم القصاص في الآنفس بين الذكور والإناث ، والآحرار والعبد، والمسلمين والكفار .

واما حكم القصاص بينهم في الأطراف ، فجمهور العلماء على أنه تابع للقصاص في الأنفس ، فسكل شخصين يجرى بينهما القصاص في النفس ، فإنه يجرى بينهما في الأطراف ، فيقطع الحر المسلم بالحر المسلم ، والعبد بالعبد، والذي بالذي ، والذكر بالأثنى ، والآثنى بالذكر ، ويقطع النافص بالمكامل، كالمبد بالحر، والمكافر بالمسلم . ومشهور مذهب مالك أن الناقص لا يقتص منه للسكامل فى الجراح، فلا يقتص من عبدجرح حراً ، ولا من كافر جرح مسلماً ، وهو مراد خليل ابن إسحاق المالكي بقرله فى مختصره : والجرح كالنفس فىالقمل ، والفاعل ، والفاعل ، ورواية ابن القصار والمفعول ، إلا ناقصا جرح كاملا يعنى فلا يقتص منه له ، ورواية ابن القصار هن مالك وجوب القصاص وفاقاً للأكثر ، ومن لا يقتل بقتله ، لا يقطع طرفه بطرفه ، فلا يقطع مسلم بكافى ، ولاحر بعبد ، وعن قال بهذا مالك ، والشافى ، وأحد ، والثورى ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وإن المنذر ، كما نقله عنهم صاحب المغنى، وغيره .

وقال أبو حنيفة : لاقصاص فى الآطراف بين مختلنى البدل ، فلايقطع السكامل بالناقص ، ولا الناقص بالسكامل ، ولا الرجل بالمرأة ، ولا المرأة بالرجل، ولا الحر بالعبد، ولا العبد بالحر .

ويقطع المسلم بالسكافر ، والسكافر بالمسلم ؛ لأن التكافؤ معتبر فىالأطراف بدليل أن الصحيحة لانؤخذ بالشلاء ، ولا السكامة بالناقصة ، فكذلك لا يؤخذ طرف الرجل بطرف المرأة ، ولا يؤخذ طرفها بطرفه ، كما لا تؤخذ اليسرى باليمني .

وأجيب من قبل الجمود ، بأن من يجرى بينهما القصاص فى النفس ، يجرى فى الطرف بينهما ، كالحرين ، وما ذكره المخالف يبطل بالقصاص فى النفس ، فإن التمكافؤ فيه معتبر بدليل أن المسلم لايقتل بمستامن ، ثم يلزمه أن يأخذ النافسة بالمكاملة : لأن المائلة قد وجعت ، ومعها زيادة ، فوجب أخذه ابها إذا رضى المستحق ، كما تؤخذ نافسة الأصابع بمكاملة الأصابع .

وأما البسار والبمين ، فيجريان بجرى النفس لاختلاف محليهما ، ولهذا استوى بدلها ، فعلم أنها ليست ناقصة عنها شرعا ، وأن العلة فهما ليست كما ذكر المخالف ، قاله ان قدامة في المغنى.

ومن الدليل على جريان القصاص فى الأطراف ، بين من جرى بينهم فى الأنفس . قوله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها، أن النفس بالنفس ، والعين بالدين ، والآنف بالآنف ، والآذن بالآذن ، والسن بالسن، والجروح تصاص). و ما دون النفس ، وما دون النفس ، وما دون النفس ، وقافاً لآبي حنيفة ، معللين بأن وهو قول الشمي ، وقافاً لآبي حنيفة ، معللين بأن أطراف العبيد مال كالبهائم ردعليه بدليل الطهود الذي ذكر نا آنفا ، وبأن أنفس العبيد مال أيضاً كالبهائم ، مع تصريح الله تعالى بالقصاص فيها في قوله تعالى ؛ ﴿ والعبد بالعبد ﴾ .

واعلم أنه يشترط للقصاص فيما دون النفس ثلاثة شروط : الآول : كونه عمداً ، رهذا يشترط فى قتل النفس بالنفس أيضاً . الثانى : كونهما بجرى بينهما القصاص فى النفس ·

الثالث: إمكان الاستيفاء من غير حيف ، ولا ذيادة لآن الله تعالى يقول: ﴿ وَإِنْ هَافِهِمْ فَعَاقِبُوا بَعْلُ مَا عَوْقَبْتُمْ بِهِ ﴾ الآية ، ويقول : ﴿ فَنَ اعْلَمْ عَلَيْكُمْ ، فَانِحَا بِمَكُنَ استيفاؤه من غير زيادة سقط القصاص ، ووجبت الدية ، ولآجل هذا الجمع العلماء على أن ما يمكن استيفاؤه من غير حيف ، ولازيادة فيه القصاص المذكور في الآية ، في توله تعالى : ﴿ والدين بالدين ، والآنف بالآنف ، والآذن بالآذن والسن بالدن ، والأجلح اليد ، والرجل من مفصل ، كقطع اليد ، والرجل من مفصلهما .

واختلفوا فى تطع العشو من غير مفصل ، بل من نفس العظم ، فنهم من أوجب فيه القصاص ، نظراً إلى أنه يمكن من غير زيادة وعن قال بهذا مالك ، فأوجب القصاص فى قطع العظم من غير المفصل ، إلا فيا يخشى منه الموت كقطع الفخذ ، ونحوها . وقال الشافعى : لايجب القصاص فى شىء من العظام مطلقا ، وهو موه مروى هن حمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وبه يقول عطاء ، والشعبي ، والحسن البصرى ، والزهرى ، وأبراهم النخسى ، وعمر بن عبد العربر ، وإليهم سعد ، وهو مشهور عند العربر ، وإيراه مالنخس ، وهو مشهور مذهب الإمام أحمد ، كا نقله عنهم ابن كثير ، وغيره . وقال أبو حنيفة

وصاحباه : لابجب القصاص في شيء من العظام ، إلا في السن .

استدل من قال لاقصاص فى قطع المظم من غير المفصل ، بما رواه ابن ماجه من طريق أبى بكر بن عياش ، عن دهثم بن قرآن ، عن نمرانى بن جارية ، عن أيه جاربة بن ظفر الحمنى ، أن رجلا ضرب رجلا على ساعده بالسيف من غير المفصل فقطمها ، فاستعدى الن_ع صلى الله عليه وسلم ، فأمر له بالدية . فقال : يارسول الله أريد القصاص ، فقال : « خذ الدية بارك الله لك فها » ولم يقض له بالقصاص .

قال ابن عبد البر : ليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد، و دهم بن قران العكلى ضعيف أعرابي ليس حديثه بما يحتج به ، وبمران بن جارية ضعيف أعرابي أيضاً ، وأبوء جارية بن ظهر مذكور في الصحابة . اه . من ابن كثير .

وقال ابن حجر في [التقريب] في دهثم المذكور : متروك ، وفي نمران المذكور : بجمول ، واختلاف العلماء في ذلك . إنما هو من اختلافهم في تحقيق مناط المسألة . فالدين يقولون بالقساص : يقولون: إنه يمكن من غير حيف . والذين يقولون: بعدمه . يقولون: لايمكن إلا بزيادة . أونقص وهم الأكثر .

ومن هنامنع العلماء القصاص ، فيايظن به الموت ، كا بعد الموضحة من منقلة أطارت بعض عظام الرأس ، أو مامومة وصلت إلى أم الدماغ ، أو دامنة خرقت بحريطته ، وكالجائفة ، وهي التي نفذت إلى الجوف ، ونحو ذلك للخوف من الهلاك وأقكر الناس على ابن الزبير القصاص في المامومة . وقالو المامومة . وقالو المامومة . كانو والمد الصحيحة لا تؤخذ بالموواء . واعلم أن الدين الصحيحة لا تؤخذ بالموواء . والحرف للهذا . وتحو ذلك . كا هو ظاهر .

تنبيه

إذا افتص المجنى عليه من الجانى فيا دون النفس ، فات من القصاص فلا شىء على الذى افتص منه ، عند مالك والشافعى وأحمد بزحنبل وهو قول الجمور من الصحابة والتابعين ، وغيرهم . وقال أبو حنيفة: تجب الدية في مال المقتص ، وقال الشعبي وعطاء ، وطان س، وعمر و بن دينار ، والحارث العكلى ، وابن أبي ليلى ، وحاد بن أبي سليان ، والزهرى ، والنورى ، تجب الدية على عالمة المقتص له . وقال ابن مسعود ، وإبراهم النخصى ، والحمكم بن معتبة ، وعثمان البتى ، يسقط عن المقتص لمه فندر تلك الجراحة ، ويجب الباقى في ماله ، قاله ابن كثير . والحق أن سراية المقود غير مصمونة ، لأن من تبتله القود غير مصمونة ، كا روى عن أبي بكر ، وغيرهما ، بخلاف سراية الجناية ، فهي مضمونة ، والفرق بينهما ظاهر جداً .

واعلمأنه لاتؤ خذعين ، ولا أذن ، ولا يد يسرى بيمنى. ولاعكس ذلك ، لوجوب اتحاد المحل فى القصاص ، وحكى عن ابن سيرين ، وشريك أنهما قالا : بأن إحداهما تؤخذ بالاخرى ، والاول قول أكثر أهل العلم .

واعلم أنه يحب تأخير القصاص في الجراح حتى تندمل جراحة المجنى عليه، فإن اقتص منه قبل الاندمال ، ثم زاد جرحه ، فلا شيء له .

والدليل على ذلك ، مارواه الإمام أحمد ، عن عمر و بن شعيب ، عن أبيه جده ، أن رجلا طمن رجلا بقرن فى ركبته ، فجاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال : ﴿ أَفَدَى ، فقال : حتى تبرأ ، ثم جاء إليه ، فقال : أقدى ، فأقاد ، فقال : يا رسول الله عرجت ، فقال : قد نهبتك فعصيتنى ، فأبعدك الله وبطل عرجك ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه أن يقتص من جرح قبل أن يبرأ صاحبه » تنم د به أحمد ، فاله ان كثير .

وقال بعض العلماء بجواز تعجيل القصاص قبل البرء ، وقد عرفت من حديث عمرو من شعيب المذكور آنفا ، أن سرية الجناية بعد القصاص هدراً ، وقال أبو حنيفة ، والشافعى : ليست هدر ، بل هى مضمونة ، والحديث حجة عليما ، رحمما الله تعالى ، ووجهه ظاهر ، لأنه استعجل مالم يكن له استعجاله، فأبطل الشارع حقه .

وإذا عرفت مما ذكرنا تفصيل مفهوم قوله تعالى أنه من قتل نفساً بغير

نفس الآية . فاعلم أن مفهوم قوله : ﴿ أُونَسَادَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، هو المذكور في قوله تعالى : ﴿ إِنَمَا جُواء الذِّينَ يحاربُونَ الله ورسُولُه ، ويسعون فيالارض فساداً ، أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم . وأرجلهم من خلاف . أو ينفوا من الارض ﴾ .

قال ابن كنير فى تفسيره : المحاربة هى المخالفة والمصادة . وهى صادقة على السكفر وعلى قطع الطريق . وإشافة السبيل . وكذا الإنساد فى الأرض . يطلق على أنواع من الشر . وقد قال الله تمالى : ﴿ وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها . ويهلك الحرث والنسل . واقه لايحب الفساد ﴾ .

فإذا علمت ذلك . فاعلم أن المحارب الذى يقطع الطريق ، ويخيف السبيل؛ ذكر اقه أن جزاءه واحدة من أربع خلال هى : أن يقتلو ا ، أو يصلبوا ؛ أو تقطع أيديهم ، وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الارض ، وظاهر هـذه الآية الكريمة : أن الإمام خيرفها ؛ يفعل ماشاء منها بالمحارب ،كما هو مدلول؟ أو لانها تدل على التخيير .

ونظيره فى القرآن قوله تعالى : ﴿ فقدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك﴾ وقوله تعالى : ﴿ فكمفارته إطعام عشرة مساكين ؛ من أوسط ما تطعمون أهليكم ؛ أو كسوتهم ؛ أو تحرير رقبة ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فِجْرَاء مثل مافتل من النهم ، يحكم به ذوا عدل منكم ؛ هديا بالغ الكعبة ، أو كفارة طعام مساكين ؛ أو عدل ذلك صياماً ﴾ .

وكون الإمام غيراً بينهما مطلقاً من غير تفصيل ، هو مذهب مالك ، وبه قال سعيد بن المسلب؛ ومجاهد ، وعطاء ؛ والحسن البصرى ، وإبراهم النخسى ، والسنحاك ، كما نقله عهم ابن جربر ، وغيره ، وهو دواية ابن أبى طلحة ، عن ابن عباس ، ونقله القرطبي ؛ عن أبى ثود ؛ وسعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزبز ، ومجاهد ، والضحاك ، والنخصى ؛ ومالك ، وقال : وهو مروى عن عبد العزبز ، وجاهد ، والضحاك ، والنخصى ؛ ومالك ، وقال : وهو مروى عن ابن عبد العرب ، ورجع المالسكية هذا القول بأن اللفظ فيه مستقل غير محتاج إلى تقدير محذوف ، لأن اللفظ إذا دار بين الاستقلال ؛ والافتقار إلى تقدير

عذرف ؛ فالاستقلال مقدم ؛ لآنه هو الأصل ؛ إلا بدليل منفصل على لزوم تقدير المحذوف ، وإلى هذا أشار فى [مراق السعود] بقوله :

كذاك ما قابل ذا اعتلال من التأصل والاستقلال إلى قوله :

كذاك ترتيب لإيجاب العمل بماله الوجعان ما يحتمل والرواية المشهورة عن ابن عباس ، أن هذه الآية منزلة على أحوال ، وفيها قيود مقدرة ، وإيضاحه : أن المعنى أن يقتلوا إذا نتلوا ، ولم يأخذوا المال ، أو يصلبوا إذا نتل وأخذوا المال ؛ أو تقطع أيديهم ، وأرجاهم من خلاف

إذا أخذرا المال ولم يقتلوا أحداً ؛ ولم يأخذوا مالا ، وبهـذا قال الشافعى ، و أحد ، وأبو مجاز ، وسعد بن جبير ، وإبراهيم النخمى ، والحسن . وقتادة ، والسدى ، وعطاء الحراسانى ، وغير واحد من السلف والأثمة

قاله ابن كشير ، ونقله القرطبي ، وابن جرير ، عن ابن عباس ، وأبي بجلز ، وعطاء الحر اساني . وغيرهم ·

و نقل القرطي ، عن أبي حنيفة ، إذا قتل قتل ، وإذا أخذ المال ولم يقتل ، قطمت يده ورجله من خلاف ، وإذا أخذ المال وقتل . فالسلطان غير فبه إن شاء قطم يده ورجله ، وإن شاء لم يقطع وقتله وصلبه ، ولا يخي أن الظاهر المتادر من الآية ، وهو القول الآول ، لآن الزيادة على ظاهر القرآن بقيود تحتاج إلى نص من كتاب ، أو سنة ، و تفسير الصحابي هذا بذلك ، ليس له حكم الرفع ، لإمكان أن يكون عن اجتهاد منه ، ولا نعلم أحداً روى في تفسير هذه الآية بالقيود المذكورة ، خبراً مرفوعاً ، إلا مارواه أبن جربرق تفسير عن أنس ، حدثنا على بن سهل

هن الدن ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ابن لهيمة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أن عبد الملك بن مروان ، كتب إلى أنس بن مالك ، يسأله عن هـــذه الآية ، فكتب إليه أنس يخبره أن هذه الآية نزلت في أولئك النفر العربيين إلى أن قال : قال انس : « فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عن الفضاء فيمن حارب، فقال: من سرق، وأغاف السيل، فأنطع يده بسرقته، ورجله بإغافته، ومن قتل فأفتله، ومن قتل وأغاف السيل، واستحل الفرج الحرام فاصله، وهذا الحديث لوكان ثابتاً لمكان قاطماً للنزاع، ولكن فيه ابن لهمة، ومعلوم أنه خلط بعد احتراق كتبه، ولايحتج به، وهذا الحديث ليس داو به عنه ابن المبارك، ولا ابن وهب، لانن روايتهما عنه أعدل من رواية غيرهما عنه ابن للمنادك، ولا ابن وهب، لانن روايتهما عنه أعدل من رواية غيرهما للحديث المذي ساقه ؛ لا نه قال في سوقه للحديث المذكور، وقد روى عن رسول الله صلى الله على بن سهل ، حدثنا ماطنا في ذلك بما حدثنا به على بن سهل ، حدثنا الموجد بن مسلم ، إلى آخر الإسناد الذي قدمنا أنها ، وذلك ما حدثنا به على بن سهل ، حدثنا كنا شريفه ، ولن يتم له الملم ، ولن مضيفاً ، فإنه يقرى هذا القرل الذي عليه أكثر أهل العلم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، هذا القرل الذي عليه أكثر أهل العلم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنا المنا من ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنا المنا من ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنا المنا من المن و يقول العلم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنا المنا و يقول العالم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنا المنا و المنا المنا و المنا المنا و العالم ، ونسبه ابن كثير للجمهور ، إلى المنا المنا و المنا المنا و العالم و المنا العلم ، ونسبه ابن كثير للجمهور .

واعم أن الصلب المذكور فى قوله ﴿ أو يصلبوا ﴾ ، اختلف فيه العلماء . فقيل : يصلب حياً ، ويمنح من الشراب ، والطعام ، حتى يموت ، وقبل : يصلب حياً ، ثم يقتل برخ ، ونحوه ، مصلوباً ، وفيل : يقتل أدلا، ثم يصلب بعد القتل ، وقبل : ينزل بعد ثلاثة أيام ، وقبل : يترك حتى يسيل صديده ، والظاهر أنه يصلب بعد القتل زمناً يحصل فيه اشتهار ذلك ؛ لآن صلبه ردع لغيره .

وكذلك قوله : ﴿ أُوينفوا من الأرض﴾ ، اختلف العلماء في المراد بالنتي فيه أيضاً ، فقال بعضهم : معناه أن يطلبوا حتى يقدرعليهم ، فيقام عليهم الحد، أو يهربوا من دار الإسلام ، وهذا القول رواه ابن جوير ، هن ابن عباس . وأنس بن مالك ، وسعيد بنجبير؛ والضحاك ، والربيع بن أنس،والزهرى ، واللبث بن سعد ، ومالك بن أنس .

وقال آخرون: هو أن ينفوا من بلدهم إلى بلد آخر ، أو يخرجهم السلطان، أو نائبه ، من عمالته بالسكلية ، وقال عطاء الحراساني ، وسعيد بن جبير : وأبو الشعثاء ، والحسن والزهرى والضحاك ومقاتل بن حيان إنهم ينقون ولا يخرجون من أرض الإسلام .

وذهب جماعه إلى أن المراد بالنني فى الآية السجن ، لأنه نفى من سعة الدنيا إلى صنيقالسجن ، فصار المسجون كما نه منفى منالارض ، إلامن موضع استقراره ؛ واحتجرا بقول بعض المسجونين فى ذلك :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها

فلسنا من الاموات فيها ولا الاحياء

إذا جاءنا السجان يوما لحماجة عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا وهذا قول أبي حنيقة وأصحابه . ولا يخفى عدم ظهوره .

واختار ابن جرير . أن المراد بالنفى فى هذه الآية . أن يخرج من بلده إلى بلد آخر . فيسجن فيه . وروى نحره عن مالك أيضا . وله إنجاه ، لأن التغريب عن الأوطان نوع من العقوبة . كما يفعل بالوالى البكر . وهذا أقرب الأقوال . نظاهر الآية . لأنه من المعلوم أنه لا يراد نفيهم من جميع الأرض إلى السياد ا فعلم أن المراد بالأرض أوطانهم التي تشق عليهم مفارقتها رالله تعالى أعلم .

مسائل من أحكام المحاربين

المسألة الاولى: اعلم أن جمهور العلماً يثبتون حكم المحاربة فى الأمصار والطرق على السواء . لمدوم قوله تعالى: ﴿ ويسمون فى الأرض فساداً ﴾ . ومن قال بهذا الاوزاعى . والليث بن سعد . وهو مذهب الشافعى : ومالك حتى قال فى الذى يغتال الوجل فيخدعه ، حتى يدخله بيتاً . فيقتله ويأخذ مامعه إن هذه عاربة . ودمه إلى السلطان . لا إلى ولى المفتول . فلا أعتبار بعفوه عنه فى إسقاط القتل .

وقال القاضى ابن العربي المالكي :كنت أيام حكمى بين الناس : إذا جاءني أحد بسارق . وقد دخل الدار بسكين محبسه على قلب صاحب الدار : وهر نائم، وأصحابه يأخذون مال الرجل ، حكمت فيهم بحسكم المحاربين ، وتوقف الإمام أحمد في ذلك ، وظاهر كلام الحرق أنه لا محاربة إلا فى الطرق، فلايكون عارباً فى المصر ؛ لأنه يلمحقه النوث .

وذهب كثير من الحنابلة إلى أنه يكون محادباً في المصر أيضاً. لعموم الدايل .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ؛ لانكون المحاربة إلا فى الطرق ، وأما فى الامصار فلا ، لانه يلحقه الغوث إذا استغاث ، بخلاف الطريق لبعده بمن ينيئه ، ويعينه . قال ابن كثير : ولا يثبت لهم حكم المحاربة . إلا إذا كان عندهم سلاح ومن جملة السلاح : الدصى ، والحجارة عند الاكثر ؛ لأنها تتلف بها الانفس والاطراف كالسلاح ، خلافا لأبى حنيفة .

المسألة الثانية : إذا كان المال الذي أنلفه المحارب , أفل من نصاب السرقة الذي يحب فيه القطع ، أو كانت النفس التي قتلها غير مكامئة له ، كنان يقتل عبداً ، أو كافراً ، وهو حر مسلم ، فهو يقطع في أفل من النصاب ؟ ويقتل مغير الكفوة أو لا ؟ اختلف العلماء في ذلك ، فغال بعضهم : لايقطع إلا إذا أخذ وبع دينار ، وبهذا قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وقال مالك : يقطع ولو لم يأخذ نصاباً ، لأنه يحكم عليه بحكم المحارب .

قال ابن العربي : وهو الصحيح ؛ لأن الله تعالى ، حدد على لسان نبيه صلى لفة عليه وسلم ، رسع دينار لوجوب الفطع في السرقة ، ولم يحدد في فطع الحر ابة شيئاً ، ذكر جزاء المحارب ، فانتضى ذلك توفية جز أسم على المحاربة عن حبة ثم إن هذا فياس أصل على أصل ، وهو يختلف فيه ، وقياس الاعلى بالادنى ، وذلك عكس القياس ، وكيف يصح أن يقاس المحارب على السادق ، وهو يطلبه خطف المال ؟ فإن شعر به فر ، حتى إن السادق إذا دخل بالسلاح يطلب خطف المال ، فإن منع منه ، أو صبح عليه حارب عليه ، فهو محارب يمكم عليه بحسكم المحارب ، اه كلام ابن العربي .

ويشهد لهذا القول ، عدم اشتراط الإخراج من حرز فيما يأخذه المحارب (٦ _ أنوا، اليان ٢) فى نطعه، وأمافتل المحارب بنير الكفؤ،فهو قول أكثر العلماء . وعنالشافعى م وأحمد فيه روايتان ، والتحقيق عدم اشتراط المسكافاة فى فتل الحرابة ؛ لأن الغتل فيها ليس على مجرد الفتل ، وإنما هو على الفساد العام من[خافة السبيل ، وسلب المال .

قال الله تعالى : ﴿ إِنمَا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الآرض فساداً أن يقتلوا ﴾ ، فأمر بإقامة الحدود على المحارب إذا جمع بين شيئين ، وهما المحاربة ، والسمى في الآرض بالفساد ، ولم يخص شريفاً من وضع ، ولا رفياً من دئيه ، اله من القرطى .

قال مقيده , عفا الله عنه : و بما يدل على عدم اعتبار المُسكافاة في قتل الحرابة ، إجماع العلماء على أن عفو ولو المقتول في الحرابة لغو لا أثر له ، وعلى الحاكم قتل المحارب القاتل ، فهو دليل على أنها ليست مسألة قصاص خالص ، بل هناك تغليظ زائد من جهة المحاربة .

المسألة النالة: إذا حمل المحاربون على قافلة مثلا ، فقتل بعضه بعض التفافلة ، وبعض المحاربين لم يباشر قتل أحد ، فهل يقتل الجميع ، أو لا يقتل إلا من باشر الفتل ، فيه خلاف ، والتعقيق قتل الجميع ، لأن المحاربة مبغية على حصول المنمة والمعاضدة والمناصرة ، فلا يتمكن المباشر من فعله ، إلا يقوة الآخر الذى هو ردد له ومعين على حرابته ، ولو قتل بعضهم ، وأخذ يصفهم المال جاز قتلهم ، وصلبهم كلهم ؛ لأنهم شركا في كل ذلك ، وخالف في هذا الشافعي رحمه الله فقال : لا يجب الحد إلا على من ارتكب المعصبة ، ولا يتملق بن أعانه عليها كسائر المحدود، وإنما عليه التعربر .

ود ينتفى بدان العالم الله المساور المساقة الرابعة : أرجنون ، أو أب المقطوع مليه ، فهل يسقط الحد عن كلهم ؟ وبصير القتل الأولياء إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا عفوا نظراً إلى أن حكم الجميع واحد ، فالشبهة في فعل واحد شبهة في الجميع ، وهو قول أبي حنيفة ، أو لا يسقط الحد غير المذكور من صبي ، لحريجنون ، أو أب ، وهو قول أكثر العالماء ، وهو الظاهر . المسألة الحماسة : إذا تاب المحاربون بعد القدرة عليم ، فتوبتهم حينتذ الا تغير شيئاً من إقامة الحدود المذكررة عليهم ، وأما إن جاءوا تائبين قبل القدرة عليم ، فليس للإمام عليهم حينتذ سيل ؛ لانهم تسقط عنهم حدود الله ، وتبق عليهم حقوق الآدمين ، فيقتص منهم في الانفس والجراح،ويارمهم غرم ما اتلفوه من الاموال ، ولولى الدم حينتذ العفو إن شاء ، ولصاحب المال إسقاطه عنهم .

وهذا قول أكثر العلماء مع الإجماع على سقوط حدود الله عنهم بتوبتهم قبل القدرة عليهم ، كا هو صريح قوله تعالى : ﴿ إِلَا الذِينَ تَابُوا مِن قبل أَنْ تقدروا عليهم ﴾ الآية ، وإنما زم أخذ ما يأيديهم من الآموال ، وتضمينهم ما استهلكوا : لآن ذلك غصب ، فلا يجوز لهم تملك ، وقال قوم من الصحابة والتابعين : لا يطلب المحارب الذي جاء تأثباً قبل القدرة عليه إلا يما وجد معه من المال ، وأماما استهلك ، فلا يطلب به ، وذكر الطبرى هذا عن مالك من رواية الوليد بن مسلم عنه .

قال القرطبى : وهو الظاهر من فعل على بن أبي طالب رضى الله عنه ، بحارثة بن بدر الندانى ، فإنه كان محادباً ، ثم تاب قبل الفدرة عليه . فكتب له سقوط الأموال والدم عنه كـتاباً مفضوراً ، ونحوه ذكره ابن جرير .

قال ابن خويز منداد: واختلفت الوواية عن مالك فى المحارب إذا أقيم طلبه الحد، ولم يوجد له مال، هل يتبع ديناً بما أخذ ، أو يسقط عنه، كما يسقط عن السارق. يعنى عند مالك ، والمسلم ، والذى فى ذلك سواه ، ومعنى قوله : ﴿ فَكَمَا عَالَ الناس جميعاً ومن أحياها فَكَاتُما أحيا الناس جميعاً ﴾ اختلف فيه المملم فروى عن ابن عباس أنه قال : معناها أن من قتل نبياً ، أو إمام عدل ، فكاتما فتل الناس جمعاً ، ومن أحياه ، بأن شد عصده ونصره ، فكاتما أحميا الناس جمعاً ؛ نقله القرطي ، وابن جرير وغيرهما ، ولا يختى بعده عن ظاهر القرآن .

وعن إن عباس أيضاً أنه قال : المعنى , أن من انتهك حرمة نفس واحدة

بقتلها ، فهو كن قتل الناس جميعاً ، لأن انتهاك حرمة الآنفس ، سواءف الحرمة و الإنم ، ومن ترك قتل نفس واحدة واستمحياها خوفاً من الله ، فهو كنأحيا الناس جميعاً . لاستواء الآنفس فى ذلك .

وعن ابن عباس:﴿فَكَمَا مَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيمًا ﴾ ،أي عندالمقتول|ذلاغرض له في حياة أحد بمد مرته هو ، ومن أحياها واستنقذها من هلك ، فكماتما أحيا الناس جيماً عند المستنقذ، وقال مجاهد : المعنى أن الذي يقتل النفس المؤمنة متعمداً جعلي اقه جزاءه جهنم ، وغضب عليه ولعنه ، وأعد له عذاباً عظها ، ولو قتل الناس جميعاً لم يزد على ذلك ، ومن لم يقتل فقد حيى الناس منه . واختار هذا القول ان جرير . وقال ان زيد : المدني أن من قتل نفساً يلزمه من القصاص ما يلزم من قتل الناس جميماً ؛ قال : ومن أحياها ؛ أي عفا عن وجبله فتله ، وقال الحسن أيضاً : هو العفو بعدالمقدرة ، وقيل : المعنىأن قتل نفساً فالمؤمنون كابهم خصياؤه لانه قد وتر الجميع ، ومن أحياها وجب على المكل شكره ، وقبل : كان هذا مختصاً ببني إسرائيل ، وقبل : المعني أن من استحل قتل واحد، فقد استحل الجميع، لأنه أنكر الشرع، ومن حرم دم مسلم فكانما حرم دماء الناس جيماً . ذكر هذه الأفوال القرطي ؛ وابن كثير وان جرير وغيرهم ، واستظهر ابن كثير هذا القول الآخير ، وعزاه لسميد ين جيير .

وقال البخارى فى [صحيحه] باب قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحِياهَا ﴾ . قال ابن عباس : من حرم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعاً ·

وقال الفرطي : إحياؤه هبارة عن النرك ؛ والإنقاذ من هلكة ، والا قالإحياء حقيقة الذى هو الاختراع ، إنما هو الله تعالى ، وهذا الاحياء ؛ كفول نمروز لعنه الله : ﴿ أَنَا أُحِيى وأَهْبَتُ ﴾ فسمى العرك إحياء ·

وكذلك قال ان جربر ، قوله تعالى : ﴿ إِمَا جَوَاءَ الذِّينِ بِحَارِبُونَ اللَّهِ ورسوله ريسعون في الأرض فساداً ﴾ الآية ، اعلم أن هذه الآية اختلف فى سبب نزولها ؛ فقيل : نزلت فى قوم من المشركين ، وقيل : نزلت فى قوم من أهل السكتاب ، وقيل : نزلت فى الحرورية .

وأشهر الأفوال هو ماتضافرت به الروايات من الصحاح ، وغيرها ، أنها نزلت فى قوم ﴿ عرينة › ، ﴿ و حكل › الذين تعدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفاح ، وأمرهم الله عليه وسلم فاجتروا المدينة ، فأمر لهم صلى الله عليه وسلم بلفاح ، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها ، وألبائها فانطلقوا ، فلا صحوا وسمنوا ، قتالوا راعى الذي صلى الله عليه وسلم ، واستافوا اللقاح ، فبلغه صلى الله عليه وسلم خيرهم ، فأرسل فى أثرهم سرية فجاءوا بهم فامر بهم فقطت أيديهم وأرجلهم، وسملت أعينهم ، وألقوا فى الحرة يستسقون ، فلا يسقون حتى ماتوا .

وعلى هذا القول ، فهى نازلة فى قوم سرقوا ؛ وقتلوا ، وكفروا بمد إيمانهم ، هذه هى أفوال العلماء فى سبب نزوها ، والذى يدل عليه ظاهر القرآن أنها فى قطاء القرآن أنها فى قطاء القرآن أنها فى قطاء القرآن أنها فى قطاء القرآن أنها فى القباء الآية ، فإنها ليسته فى الكافرين قطماً ؛ لآن الكافر تقبل توبته بعد القدرة عليه ، كما تقبل قبلها إجماعا لقوله تعالى ، ﴿ قَلَ للذِينَ كَفُرُوا إِنْ يَفْهُوا يَغْفُر لهم ما قدسلف ﴾ قبلها إجماعا لقوله تعالى ، ﴿ وَلَ للذِينَ كَفُرُوا إِنْ يَفْهُوا يَغْفُر لهم ما قدسلف ﴾ قبلها إنجاعا لقوله تعالى ، ﴿ وَلَ للذِينَ كَفُرُوا إِنْ يَفْهُوا يَغْفُرُهُ ، وَلا يقطع لقوله صلح الله عليه وسلم عاطفاً على مايوجب القتل : ﴿ والتارك لدينه المفارق للجاءة » ، وقوله ؛ ﴿ من بدل دينه فاقتلوه » فيتمين ، أنها فى المحاربين من المسلمين ، فإن قبل : وهل يصح أن يطلق على المسلم أنه عارب قه ورسوله ؟ فالجول : نعم .

والدليل قوله تعالى : ﴿ يَأْيِهَا اللَّذِينَ آمَنُوا اتقُوا اللَّهِ وَذُرُوا مَابَقَى مَنَ الرَّبا إنّ كنتم مؤمنون ، فإنّ لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ .

ننبيه

استشكل بعض العلماء تمثيله صلى الله عليه وسلم بالعرنيين ۽ لأنه سمل

أهينهم مع قطع الآيدي والأرجل مع أن المرتد يفتل ولا يمثل به ·

راحتلف في الجواب فقيل فيه ما حكاه الطبري عن بعض أهل العلم أن هذه الآية نسخت فعل التي صلى الله عليه وسلم بهم، وقال محمد بن سيرين : كان ذلك قبل نزول الحدود ، وقال أبو الوثاد : إن هذه الآية معاتبة له صلى المتحليد وسلم على مافعل بهم ، وبعد العتاب على ذلك لم يعد ، قاله أبو داود .

والتحقيق فى الجواب هو أنه صلى الله عليه وسلم فعل بهم ذلك قصاصا . وقد ثبت فى صحيح مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم إنما سمل أعينهم قصاصاء لانهم سملو إ أعين رعاة اللقاح ، وعقده البدوى الشنقيطى فى منانه بقوله :

وبعدها أنتهها الآلى انهوا لفاية الجهد وطببة اجتودا تفرجوا فضربوا ألبانها ونبذرا إذ سمنوا أمانها فاقتص منهم النبي أن مثلوا بعبده ومقلتيه سملوا واعترض على الناظم شارح النظم حماد لفظة بعبده، لآن الثابت أنهم مثلوا بالرحاء، والعلم عنداقة تعالى .

من قوله تعالى: ﴿ يَاأَبِهَا اللَّذِينَ آمَنُوا اتقُوا اللّهِ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِلَةِ ﴾ ، الآية ٣٥ . أعام أن جمهور العلماء على أن المراد بالوسيلة هنا هوالقربة إلى اقد تعالى بامتنال أواهره ، واجتناب نواهيه على وفق هاجاء به محمد صلى الله عليه وسلم بإخلاص فىذلك قد تعالى، لأن هذا وحده هو الطريق الموصلة إلى رضا إلله تعالى ، ونيل ماعنده من خير الدنيا والآخرة .

وأصل الوسيلة الطريق التي تقرب إلى الشيء، وتوصل إليه وهى العمل الصالح بإجماع العلماء، لآنه لا وسيلة إلى الله تعالى إلا باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا فالآيات المبينة للمراد من الوسيلة كثيرة جداً كقوله تعالى: ﴿ وما آ تاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم هنه فانهرا ﴾، وقوله : ﴿ قُلُ أُطبُّواً الله وأطبعوا الرسول ﴾، إلى غير ذلك من الآيات.

وروى عن ابن عباس رضى الله عنها أن المراد بالوسيلة الحاجة ، ولما سأله نافع الازرق عل تعرف العرب ذلك ؟ أنشد له بيث عنترة : إن الرجال لهم إلبك وسيلة إن يأخذوك تكحلي وتحضى

قال يعنى لهم إليك حاجة ، وعلى هذا القول الذى روى عن ابن عياس ، قالمنى : ﴿ وَابَعُوا إليه الوسيلة ﴾ ، واطلبوا حاجتكم من الله ، لآنه وحدد هو الذى يقدر على إعطائها ، وبمايين معنى هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ إِنّ الدَّنِيّ تدعون من دون الله لإبملكون لـكم رزفاً فابتغوا عند الله الرزق واعدره ﴾ الآية ، وفي الحديث ﴿ وإذا سألت فاسأل الله ﴾ .

قال مقيده عفا الله عنه : التحقيق فى معنى الوسيلة هو ماذهب إليه عامة العلماء من أنها التقرب إلى الله تعالى بالإخلاص له فى العبادة ، على وفق ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتفسير ابن عباس داخل فى هذا ، لان دعاء الله والابتهال إليه فى طلب الحوائج من أعظم أنواع عبادته الى هى الوسيلة إلى ئيل وضاه ورحمته .

وبهذا التحقيق نعلم أن ما يرعمه كثير من ملاحدة أتباع الجهال المدعين وبهذ التحقيق من أن المراد بالوسية فى الآية الشيخ الذى يكون له واسطة بينه وبين وبه ، أنه تخبط فى الجهل والعمى وضلال مبين وتلاعب بكتاب الله تعالى به واتفاذ الوسائط من دون اقد من أصول كفر السكفار ، كا صرح به تعالى فى قوله عنه إذ المنتبدم إلا ليقربونا إلى الله زائى) وقوله : ﴿ ويقولون هؤلام شفعاؤنا عند الله ، قل : أتنبئون الله بما لايعلم فى السعوات ولافى الارض ؟ سبحانه وتعالى هما يشركون ﴾ ، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الطريق المحوسة إلى رضا الله وجنته ورحمته مى اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن ساد عن ذلك فقد صل سواء السيل ، ﴿ ليس بامانيكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءًا بجر به ﴾ ، الآية .

والظاهر أن الوسلة فى بيت عنترة معناها النقرب أيضاً إلى المحبوب ، لأنه وسيلة لنيل المقصود منه ، ولذا أنشد بيت عنترة المذكور ابن جرير ، والقرطي وغيرهما لهذا الممنى الذى ذكرنا وجمع الوسيلة : الوسائل ، ومنه قول الشاعر :

إذا غفل الواشون وعدنا لوصلنا وعاد التصافى بيننا والوسائل

وهذا الذي فسرنا به الوسيلة هنا هو معناها أيضاً فى قوله تعالى : ﴿ أُولَئُكُ للذين يدعون يبتغرن إلى ربهم الوسيلة ، أيهم أقرب ؟ ﴾ الآية ، وليس المراد والوسيلة أيضاً المبزلة التى فى الجنة التى أمرنا صلى الله عليه وسلم أن نسأل له الله أن يعطيه إياها ، ترجو الله أن يعطيه إياها ، لأنها لا نتبغى إلا لعبد ، وهو يرجو أن يكون هو .

قوله تعالى: ﴿ يقولون إن أوتيتم هذا فخذره ، وإن لم تؤتره فاحذروا ﴾ فى هذه اكرية الكريمة إحمال ، لأن المشار إليه بقوله هذا ، ومفسر الضمير فى قوله : ﴿فَخْذُوه ﴾ ، وقوله : ﴿ لم تؤتره ﴾ لم يصرح به فى الآية ولكن الله أشار له هنا ، وذكره فى موضم آخر .

اعلم أو لا أن هذه الآية تزلت فى البودى والبودية اللذين زنيا بعد الإحصان ، وكان البود قد بدلوا حكم الرجم فى التوراة . فتعمدوا تحريف كتاب الله ، واصطلحوا فيا بينهم على أن الراقى المحصن الذي يعلمون أن حده فى كتاب الله . التوراة . الرجم أنهم بجلدونه ويفضحونه بتسويد الوجه والإركاب على حمار ، فلما زنى المذكوران قائو أنها بينهم تعالوا تتحا كم إلى محلى الله عليه وسلم في شأن حدهما ، فإن حكم بالجلد والتحديم فخذوا عنه ذلك راجعلوه حجة بينسكر وبين الله تعلى ويؤا عرفت ذلك عنها أن المراد بقوله بذلك ، وإن حكم بالمياد قد محكم فيهما الذي هو الحسكم المخذوا عنه ذلك بوائد على وقوله : ﴿ وَلَوْ لَمْ تَوْ وَ *) هو الحسكم المحرف الذي هو المحلم المؤدون الكلم من بصد مراضعه يقولون : إن أو تيتم هذا) يعني المحرف والمبدل الذي هو الرجم في حافرون أن تقبلوه الذي هو الرجم في حافرون أن تقبلوه المحلوف المنادول أن تقبلوه والمنادول الذي هو الرجم في حافرون أن تقبلوه الديم المؤلف الذي هو الرجم في حافرون الكلم في خافرون أن تقبلوه المنادول الذي هو الرجم في حافرون الكلم في خافرون أن تقبلوه الذي هو الرجم في حافرون الكلم في خافرون أن تقبلوه المنادول أن تقبلوه المنادول الذي هو الرجم في حافرون الكلم في خافرون أن أن تقبلوه المنادول أن تقبلوه المنادول الذي هو الرجم في حافرون الكلم في خافرون أنه في أنه خافرون أنه في أنه في خافرون أنه في أنه في

وذكر تعالى هذا أيضاً فى قوله : ﴿ أَمْ تَرَ إِلَى الذِينَ أَوْ تُوا تَصْدِبُأَ مِنْ الْمُكْتَابُ مِدْعُونُ إِلَى كُتَابُ اللهُ ﴾ ، يعنى التوراة ﴿ ليحكم بينهم ﴾ يعنى فى شأن الوانيين المذكورين ﴿ ثُمْ يَتُولَى فَرِيقَ منهم وهم معرضون ﴾ أى هما فى التوراة من حكم رجم الزانى المحصن ، وقوله هنا : ﴿ ثُمْ يَتُولَى فَرِيقَ منهم وهم معرضون ﴾ ، هو معنى قوله عنهم : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَوْتُوهُ فَاحْدُرُوا ﴾ والعلم عند الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ بما استحفظوا من كتاب الله ، وكانو اعليه شهداه ﴾ الآية. أخبر تعالى فى هذه الآية السكريمة أن الآحبار والوهبان استحفظوا كتاب الله يعنى استودعوه ، وطلب منهم حفظه ، ولم يبين هنا هل امتثلوا الامر فى ذلك وحفظوه ، أو لم يمتثلوا الآمر فى ذلك وضيعوه ؟ ولسكنه بين فى مواضع أخر أنهم لم يمتثلوا الآمر ، ولم يحفظوا ما اسحتفظوه ، بل حرفوه وبدلوه عدا كقوله : ﴿ يحرفون السكلم عن مواضعه ﴾ الآية .

وقوله : ﴿ يحرفون السكلم من بعد مواضعه ﴾ الآية . وقوله : ﴿ تجعلونه قراطيس تبدونها ، وتخفون كثيرا ﴾ ، وقوله : ﴿ فويل الذين يكتبون السكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ﴾ الآية ، وقوله جل وعلا : ﴿ وإن منهم لفريقاً يلوون السنهم بالسكتاب لتحسيره من السكتاب ، وماهو من السكتاب ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآبات .

ننبيه

إن قبل: ما الفرق بين التوراة والفرآن ، فإن كلامنهما كلام الله أزله على وسول من رسله صلوات الله وسلامه عليهم ؛ والتوراة حرفت ؛ وبدلت كما بيناه آنفا ؛ والفرآن محفوظ من التحريف والتبديل ؛ ولوحرف منه أحد حرفاً واحداً فابدله بغيره ؛ أوزاد فيه حرفاً أو نقص فيه آخر لمود عليه آلانى الاطفال من صفار المسلين فضلا عن كبارهم .

فالجواب أن الله استحفظهم التوراة ؛ واستودههم إياها ؛ فخانوا الامانة ولم بحفظوها ، يل ضيعوها عمداً والفرآن العظيم لم يكل الله حنظه إلى أحد حتى يمكنه تصنيمه ، بل تولم. حفظ جل وعلا بنفسه الكريمة المقدسة ، كل أرضحه بقوله : ﴿ إِنَا حَنْ تَرَلْنَا الذّكَرُ وَإِنّا لَهُ لَحَافَظُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَآيَاتُهُ الباطل من بين يديه ولامن خلفه ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات و «الباء» في قوله : ﴿ بما استحفظرا ﴾ متملقة بالزهبان والآحبار ، لانهم إنما صاروا في تلك المرتبة بسبب ما استحفظرا من كتاب الله .

وقبل متعلقة بيحكم ، والمعنى متقارب .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ لَمْ يَمِكُمُ مَا أَنْزِلَ إِنَّهُ فَأُولِئِكُ مِ الْسَكَافَرُونَ ﴾ ، اختلفه العلماء في مده الآية السكريمة : هل هي في المسلمين ، أو في السكفار ، فروى عن الشعبى أنها في المسلمين ، وأن المراد بالسكفر فيها كفر دون كفر ، وأنه لميس السكفر المؤرج من الملة ، وروى عن إن عباس في هذه الآية أنه قال : ليس السكفر الدي تذهبون إليه ، رواه عنه ابن أبي حانم والحاكم ، وقال صحيح على شرط الشيخين : ولم يخرجاه ، قاله إن كثير .

قال بعض العلماء : والقرآن العظم بدل على أنها فى البهود ، لأنه تعالى ذكر فيما قبلها أنهم يحرفون السكلم من يعد مواضعه ، وأنهم يقولون ﴿ إِن أُونيتم هذا ﴾ يعنى الحسكم المحرف الذى هو غير حكم الله فخذوه ، وإن لم تؤتوه أى المحرف ، بل أوتيتم حكم الله الحق فاحذروا ، فهم يأمرون بالحذو من حسكم إلله الذى يعلمون أنه حق .

وقد قال تعالى بمدها ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ الآية. فدل سلى أن الكلام فيهم ، وبحن قال بأن الآية فى أهل السكناب ، كا دل هليه ماذكر الهداء بن عازب، وحذيفة بن البان ، وابن عباس وأبو جادواً بو رجاء المطاردى ، وعكرمة وعبيد الله بن عبد الله، والحسن البصرى وغيرهم ، وذا الحسن ، وهى علينا واجبة نقله عنهم ابن كثير ، ونقل نحو أول الحسن عن إراهم النخسي .

وقال القرطبي في تفسيره : ﴿ وَمَن لَمْ يَحْسَكُمْ بِمَا أَنزِلُ اللَّهِ فَأُولِنَكُ مُ

المكافرون ـ والظالمون ـ والفاسقون ﴾ نزلت كابا في الكفار ، ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء ، وقد تقدم وعلى هذا المعظم ، فاها المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة ، وقيل فيه إضار ، اى ﴿ ومن لم يحكم بما أنول اقد ﴾ رداً المقرآن وجعداً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كافر ، قاله ابن عباس وبجاهد . فالآية عامة على هذا قال ابن مسمود ، واحسن هى عامة فى كل من لم يحكم بما أنول الله من المسلمين واليهود والكفار ، أى معتقداً ذلك ومستحلاً له . فأما من فعل ذلك ، وهو معتقد أنه مرتكب عمرم فهو من فساق المسلمين وأمره إلى الله تعالى إن شاء هذبه ، وإن شاء غفر له .

وقال ابن عباس فى رواية : ﴿ وَمِن لم يحكم بما أَرِلَ الله ﴾ نقد فعل فعلا يضاهى أفعال الكفار ، وقبل : أى ومن لم بحسكم بجميع ما أنزل فهو كافر هأما من حسكم بالتوحيد ، ولم يحسكم ببمض الشرائع فلا يدخل فى هـذه الآية ، والصحيح الأول إلا أن الشعى قال : هى فى اليهود خاصة ، واختاره التحاس قال : ويدل على ذلك ثلاثة أشياء :

منهما أن البهود ذكر واقبل هذا فى قوله تعالى : ﴿ الذين هادوا ﴾ فعاد الصنير عليهم . ومنها أن سياق السكلام يدل على ذلك ، ألا ترى أن بعده ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِم ﴾ ، فهذا الضمير للهود بإجماع ، وأيضاً فإن البهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص فإن قال قائل ﴿ من » إذا كانت للجازاة فهى عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها قبل له : ﴿ من » هنا بمنى الذي ، مع ماذكر ناه من الآدلة والتقرير؛ والبهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأو لئك هم الكافرون، فهذا من أحسن ماقيل في هذا .

و وروی أن حذیفة سئل عن هذه الآیات ، أهی فی بنی إسرائیل ؟ فقال : نعم هی فیهم ، ولتسلمکن سیلهم حذوالنعلبالنعل ، وقیل:السکافر وزللمسلمین والظالمون للهود والفاسقون للنصاری ، وهذا اختیار أبی بکر بن العربی ، قال : لا نه ظاهر الایات ، وهو اختیار ابن عباس ، وجابر بن زید ، وابن ابی زائدة ، وابن شهرمة والشعي أيضاً قال طاوس وغيره : ليس بكفر ينقل عن الملة ، ولكنه كفر دون ك.فر .

وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من هند الله فهو تبديل له يوجب الكفر ، وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المذفرة على أصل أهل السنة فى النفر أن المذنبين ، قال القشيرى : ومذهب الحوادج أن من ارتهى ، وحكم يمكم غير الله فهو كافر ، وعوا هذا إلى الحسن والسدى ، وقال الحسن أيضاً : أخذ الله على الحسكام ثلاثة أشياء : ألا يتبعوا الهوى، وألا يخشون الناس ويخشوه ، وألا يشتروا بآياته نمنا قليلا ، اتهى كلام القرطبي .

قال مقيده عفا اقد عنه ؛ الظاهر المتبادر من سياق الآيات أن آية ﴿ فأو لئك هم السكافرون ﴾ نازلة فى المسلمين ، لانه تعالى قال قبلم المخاطباً لمسلمي
هذه الآمة ﴿ فلا تحشورا الناس واخشون ، ولا نشتروا آياتي محمنا فليلا ﴾ ،
عمال يم جمع عما أزل الله فأو لئك هم السكافرون ﴾ فالحطاب للمسلمين
علو ظاهر متبادر من سياق الآية ، وعليه فالسكفر إما كمر دون كفر ،
مع العلم عبا . أما من حكم بغير حكم الله ، أو قاصداً به جحد أحكام الله وردها
وإما أن يكون فعل ذلك الهرى فهو من سائر عصاة المسلمين وسياق القرآن ظاهر
وأيما في أن آية ﴿ فأو لئك هم الظالمون ﴾ في اليهود لانه قال قبلها ؛ ﴿ وكتبنا
عليهم فيها أن المض بالنفس ، والدين بالدين ، والانف بالانف ، والازن بالاذن
والسن بالسن ، والجروح قصاص ، فن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم
عائزل الله فأو الخله هم الظالمون ﴾ في المحدود الله الناس ، والجروح قصاص ، فن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم
عائزل الله فأو الخله هم الظالمون ﴾ في المحدود المنازة له ، ومن لم يحكم
عائزل الله فأو الخله هم الظالمون ﴾ في المحدود المنازة في المنازة اله أن المنازة في المنزة في المنازة المنازة في المنازة المنازة في المنازة المنا

فالخطاب لهم لوصوح دلاله السياق عليه كما أنه ظاهر ، وأيضاً في أن آية وفاولتك هم الفاسقون)في النصارى ، لآنه قال قبلها :﴿ وليحكمُ أَهُلُ الإنجبلِ عَا أنزل الله فيه ، ومن لم يحكمُ بما أنزل الله فأرلئك ثم الفاسقون ﴾ . وأعلم أن تحرير المقام في هذا البحث أن الكفر والفلم والفدق كل واحد منها ربما أطلق في الشرع مراداً به المحصية تارة ، والكفر المخرج من المالة أخرى (ومن لم يحكم بما أول الله) معارضة للرسل وإبطالالا حكام الله نافذالمه أوضقه مكفره كلم كما أول الله معتقداً أنه مرتكب حراما قاعل قبيحا مكفره وظلمه وفسقه غير مخرج عن الملة ، وقد عرفت أن ظاهر الفرآن يدل على أن الأولى في المسلمين ، والثانية في اليمود ، والثانانة في النصارى ، والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب ، وتحقيق أحكام السكل هو ما رأيت ، والعالم عند الله تعالى .

قوله تمالى : ﴿ وَكَتَبَنَا عَلِيهِمْ فَيهَا أَنْ النَّفُسُ بِالنَّفُسِ ﴾ الآية ، قد قدمنا احتجاج أبي حنيفة رحمه الله تمالى بعموم هذه الآية على فنل المسلم بالذى ، ونفس الآية فيها إشارة إلى أن السكافر لا يدخل في عموم الآية ، كما ذهب إليه جمهور العلماء ، وذلك في قوله تمالى : ﴿ فَن تَصَدَقَ بِهِ فَهُو كَفَارَةَ له ﴾ الآية .

ومن المعلوم أن الكافر ليس من المتصدةين الذبن تكون صدقتهم كفارة لهم ، لآن الكفر سيئة لا نفع معها حسنة ، تبه على هذا إسماعيل الفاصى فى [قاحكام القرآن]كا نقله ابن حجر فى [فتح البارى] ، وما ذكره إسماعيل الفاضى من أن الآية تدل أيضا على عدم دخول العبد ، بناء على أفلا يصح له التصدق بجرحه ، لأن الحتى اسبده غير مسلم ، لأن من العلماء من يقول : إن الأمور المتعلقة ببدن العبد . كالفصاص له العفو فيها درن سيده ، وعليه فلا أن التصدق بجرحه ، وعلى قول من فال : إن معنى (فهو كفارة له) . ما نع من تصدق بالجناية كفارة للجانى، لاللمجنى عليه ، فلاما نع أيضامن الاستدلال المذكور بالآية ، لأن القه لا يذكر عن الكافر أنه متصدق . لأن الكافر المعددة له لكفره ، وما هو باطل لافائدة فيه لا يذكره الله تعالى ، في معرض الماية . وجمهور العلماء

من الصحابة . فن بعدهم على أن معناها فهو كفارة المتصدق . وهو أظهر ؟ لأن الصمير فيه عائد إلى مذكور . وذلك فى المؤمن قطما دون الكافر . فالاستدلال بالآية ظاهر جداً .

تثيبه

احتج بعض العلماء بهذه الآية الكريمة على أنه لا يقتل اثنان بواحد. لانهما لوقتلا به لخرج عن قوله: ﴿ أَنَّ النَّفُسُ بِالنَّفُسُ ﴾ لكونهما نفسين نفس واحدة .

بيس و حمد . وعن قال بهذا متمسكا بهذا الدليل ابن الزبير والزهرى . وابن سيرين . وحبيب بن أبى ثابت ، وعبد الملك ، وربية ، وداود ، وابن المنذر ، وحكاه ابن أبى موسى ، عن ابن عباس ، وروى عن معاذ بن جل ، وابن الزبير ، وابن سيرين . والزهرى أنه يقتل منهم واحد ، ويؤخذ من البانين حصصهم من الدية ؛ لأن كل واحد منهم مكانى له . فلا تستونى ابدال بمدل واحد . كا لا تجب ديات لمقتول واحد . كا نقله عن ذكر نا ابن قدامة في [المعني] .

وقالوا مقتضى قوله تعلل : ﴿ الحر بالحر ﴾ وقوله : ﴿ وكنينا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ أنه لا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة قالوا: وكان التفاوت في الاوصاف يمنع القصاص : بدليل عدم قتل الحر بالعبد ، والنفاوت في العدد أولى .

وقال ابن المنذر : لاحجة مع من أوجب قتل جماعة بواحد . وعدم قتل الجماعة بالواحد : رواية عن الإمام أحمد .

س بحده به بواحد زود به من برحار . ومذهب الأنمة الثلاثة : أنه يقتل الجماعة باراحد وقال : أنه يقتل الجماعة باراحد وقال : أنه يقتل للمامة بماراحد وقال : أنه يقتل عليه أمل صنعاء لفتائهم به جمعا : وروى نحو ذلك عن على رضى التوقيق عند أنه لا توقف عن قتال الحرورية حتى يحدثوا . فلما ذبحوا عبد الله ابن خباب . كما تذبح الفاة . وأخبر على بذلك قال : الله أكم نادوهم أن

أخرجوا إلينا قاتل عبدائه بن خباب . فقالوا : كلنا قتله ، ثلاث مرات . فقال على لاصحابه : دونسكم القوم . فما لبث أن قتلهم على وأصحابه . نقله القرطبي عن الدارقطنى فى [سننه] .

ويؤيد قتل الجماعة بالواحد . ما رواه الترمذى هن أبى سعيد ، وأبى هربرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : د لو أن أهل السباد ، وأهل الارض اشتركوا فى دم مؤمن لا كهم الله فى النار ، · قال فيه الترمذى ، حديث غريب نقله عنه الفرطبى .

وروى البيهتمى فى [السنن الكبرى] نحوه عن ابن عباس مرفوها . وزاد « إلا أن يشاء » . وروى البيهتى أيضاً عن أبي هريرة ، عن رسول اقه صلى الله عليه وسلم : « من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقى الله عز وجل يوم القبامة مكتوبا بين عبنيه آيس من رحمة الله » .

وروى عن المغيرة بن شعبة ، وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب ، والعسن ، وأبو سلمة ، وعطاء ، وقنادة ،والثورى ، والاوزاعى، وإسحاق، قرأبو ثور ،كما أله عنهم ابن قدامة في[المغنى]أنالجماعة نقتل بالواحد،وروام البيهتى عن عمر ، وعلى رضى الله عنهما أيضا . ولم يعلم لها عالف من الصحابة فصار إجماعا سكوتيا ؛ واعترضه بعضهم بأن ابن الزبير ثبت هنه عدم قتل الجماعة بالواحد :كما قاله ابن المنذر :

وإذن فالحلاف واقع بين الصحابة ؛ والمقرر فى الأصول أن الصحابة إذا اختلفوا لم يجز العمل بأحد القولين إلا بترجيح .

قال مقيده عفا الله عنه . ويترجح مذهب الجيمور الذى هو قتل الجساعة بالواحد، بأن الله تعالى قال : ﴿ ولكم في الفصاص حياة ﴾، يعنى أن من علم أنه يقتل إذا قتل يكون ذلك رادعاً له وزاجراً عن الفتل ، ولو كان الإثنان لايقتص منهما للواحد، لكان كل هن أحبأن يقتل مسلماً ، أخذ واحداً من أعرانه فقتله معه ، فلم يكن هناك رادع هن الفتل وبذلك تشيع حكةالقصاص من أصلها ، مع أن المتهائين على القتل يصدق على كل واحد منهم أنه قائل فيقتل ، ويدل له أن الجماعة لو قذفوا واحداً لوجب حد القذف على جميعهم ، والعلم عند الله تعالى .

قوله تعالى: ﴿ رَلِيحَكُمُ أَهُلُ الْإَنجِيلُ بِمَا أَنزِلُ اللّهَ فِيه ﴾ ، لم يين هنا شيئًا مَا أَنزِلُ الله فِيه وبين في مواضع شيئًا ما أَنزِلُ ولا لِنجِيلُ اللّهَ أَمْر أَهُلُ الْإَنجِيلُ بِالحَسْكُمِ بِه ، وبين في مواضع أَخْر أَن من ذلك البشارة بجمعت نبينا عدد صلى الله عليه وسلم ، ووجوب أباعه ، والإيمان به كقوله : ﴿ وإذ قال عيسى ان مربم يابنى إسرائبل إلى رسول الله إلى من بعدى اسمه أحمد ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ الذِن يَتَبعونَ الرسولُ الذِي الأَنجِيلُ ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات .

لطيفة : لها مناسبة بهذه الآية الكريمة : ذكر بعض العلماء أن نصر الباً قال لعالم بن علماء المسلين : ناظر في في الإسلام والمسجعة أيهما أفضل؟ فقال العالم النصر انى : هلم إلى المناظرة في ذلك ، فقال النصر انى : المتفق عليه أسق بالاتباع أم المختلف فيه و فقال العالم : المنتفق عليه أسق بالاتباع من المختلف عليه وسلم ، لا تناعن وأتم نفق على نيرة عيسى و تخالفكم في نيرة عمدعليهما المسلاة والسلام ، فقال المسلم : أثم الذين تمتنمون من أتباع المنتف عليه ، لأن المنفق عليه ، لأن المنفق عليه الله عليه ومنه ، فقال المسلم : أنم الذين تمتنمون من أتباع المنفق عليه ، لأن المنفق عليه الله يسمى حفا لاتبام عدال القد عليه وسلم ، فقال الذين لم تتبعوا المنبق عليه وسلم ، فقال الذين لم تتبعوا المنفق عليه ولل غيره ، ما فانقطع النصر الى فظهر أنه كل المنفق عليه ولا غيره ، ما فانقطع النصر الى

ولا شك أن النصاری لو كانوا متبعین عیسی، لاتبعوا محمداً صلی اقه علیه وسلم ·

قوله تمالى : ﴿ وَمِنْ لَمْ يَعْجُمُ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهِ فَأُولُنْكُ ثُمَّ الفَاسَقُونَ ﴾ وقدقدمنا

أن هذه الآية فى النصارى ، والتى قبلها فى اليهود ، والتى قبل تلك فى المسلمين . كما يقتضيه ظاهر القرآن .

وند ندمنا أن الكفر ، والظل ، والفسق كلها يطلق على المعصية ، الكفر ، وعلى الدكفر المخرج من الملة نفسه ، فن الكفر بممى المعصية . وأد صلى الله عليه وسلم لما سألته المرأة عن سبب كون النساء أكثر أهل النار و إن ذلك رافع بسبب كفرهن الشيع ، ومن المكفر بمنى الحكمر بمنى الحكمر بمنى الحكمر بمنى الحكمر بمنى الحكمر وله تعالى : ﴿ وَالْكَافُرُونَ مُم المنافِق) ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللللّهُ اللللللّ

ومعلوم أن القذف ليس بمخرج عن الملة ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ إِنْ الدين جاءوا بالإمك عصبة منكم ﴾ ، ومن الفسق بمنى المعصبة أيصا ، قوله فى الوليد بن عقبة : ﴿ يَأْبِهَا الذِنِ آمَنُوا إِنْ جَامُكُمُ فَاسَقَ بَشِمْ فَتَلِيمُوا ﴾ الآية .

وند قدمنا أن العبرة بعموم الآلفاظ لا بخصوص الاسباب ، فن كان المتناعه من الحسكم بما أنزل الله ، لقصد معارضته ورده ، والامتناع من النزامه فهو كافر ظالم فاسق كلها بمعناها المخرج من الملة ، ومن كان امتناعه من الحسكم لحوى ، وهو بعتقد قبح فعله ، فكفره وظله وفسقه غير المخرج من الملة ، لهو إذا كان ما امتنع من الحسكم به شرطا في صحة إيمانه ، كالامتناع من اعتقاد عالم بد من اعتقاده ، هذا هو الظاهر في الآيات المذكورة ، كما قدمنا والعلم عند الله تعلق عند الله قد تعالم .

قوله تمالى: ﴿ يَا أَيَّا الذِينَ آمَنُوا لا تَتَخَدُوا البِهُودُ والنصارى أُولياء بِمَضْهِمُ أُرلياء بِعضَى ، ولكنه بِين فى مواضع أخر أن ولاية بمضم لبمض معضهم أُرلياء بعض ، ولكنه بِين فى مواضع أخر أن ولاية بمضم لبمض فين أن المداوة والبغضاء بِين النصارى دائمة إلى يوم القيامة ، بقوله : ﴿ ومن الذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارى ، أَخَذُنَا مِينَّاتِهِم ، فنسو حظاءًا ذكروا به ، فأغرينا بينهم المداوة ، والبغضاء ، إلى يوم القيامة ﴾ ، وبين مثل ذلك في البود أَيضا ، عيد قال فيهم ؛ ﴿ وقالت البوديد الله منافولة ، غلت أيديهم ، ولمنوا بما قالوا ، بل يداه مبسوطانا ، ينفق كيف يشاء ، وليزيدن كثيرا منهم ، ما أنزل والظاهر أنها في البهود فيا بينهم ، كما هو صريح السياق ، خلافا لمن قال إنها بين البود ، والنصارى .

وصرح تمالى بعدم اتفاق اليهود معللا له بعدم عقولهم فى قوله: ﴿تحسبهم جميما : وقلوبهم شتى ، ذلك بأنهم قوم لا يعقلون ﴾ ·

تنبيه

أخذ بعض العلماء من قوله تعالى : ﴿ بعضهم أولياء بعض ﴾ أن اليهودى والنصراني . يتوارثان . ورده بعض العلماء ، بأن المراد بالآية . ولاية اليهود لمتصوص اليهود . والتصارى لحصوص النصارى ، وعلى هذا المعنى فلادليل فى الآية لنوارث اليهود والنصارى .

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّمُ مَنَكُمْ . فإنَه مَنِهُ ﴾ ذَكُرُ في هذه الآية الكريمة أن من تولى اليهود - والنصارى . من المسلمين . فإنه يكون منهم بتوليه إياهم ؛ وبين في موضع آخر أن توليهم موجب لشخط أنة : والحالود في هذابه ، وأن متوليهم لوكان مؤمنا ما تولاهم : وهو قوله تعالى : ﴿ تُرَى كَثِيراً مَنْهِم يَتُولُونَ الذين كفروا ، لينس ما قدمت لحم أنفسهم : أنسخط انة عليهم . وفي العذاب هم خالدون: ولو كانوا يؤمنون بالله والنبى وما أنزل إليه ، ما اتخذوهم أولياء . ولسكن كثيرا منهم فاسقون ﴾ .

ونهى فى موضع آخر عن توليهم مبينا سبب التنفير منه ؛ وهو قوله : ﴿ يا أيما الذبن آمنوا لا تتولوا قوما غصب الله عليهم : قد يئسوامن|لآخرة . كما يئس الكفار من أصحاب القمور ﴾ .

وبين فى موضع آخر : أن محل ذلك ، فيها إذا لم تسكن الموالاة بسبب خوف ، وتقية ، وإن كانت بسبب ذلك فصاحبها معذور ، وهو قوله تعالى : (لايتخد المؤمنون السكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء ، إلا أن تنقوا منهم تفاة) فهذه الآية السكريمة فيها بيان بيان لسكل الآيات القاضيه يمنع موالاة السكفار مطلقاً وإيضاح ، لأن محل ذلك فى حالة الاختيار ، وأما عند الحزف والتقية ، فيرخص فى موالاتهم ، بقدر المداراة الني يكتنى بها شرهم ، ويشترط فى ذلك سلامة الباطن من تلك الموالاة .

ومن يأتى الامور على اضطرار فليس كثل آتيها اختيارا ويقهم من ظواهر هذه الآيات أن من تولى السكفار عدا اختياراً ، رغبة

فهم أنه كافر مثلهم . قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الدَّيْنَ فِي قلوبهم مرض يسارعون فيهم ، يقولون نُعْهُ أَنْ تَمْ رَا رَائِهُ وَ فَرَائِهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

ويد سول المستفارة في طلق المستفارة على المقدم ، أو أمر من عنده فيصبحوا غشى أن تصيبنا دائرة ، فعسى الله أن يأتى بالفتح ، أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا فى أنفسهم نادمين ، ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم ، إنهم لممكم ، حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين ﴾ .

ذكر فى هذه الآية الكريمة أن الذين فى تلوجه مرض ، وهم المنافقون ، يعتنونُ عن موالاء السكفار من اليهود بأنهم يخشون أن تدور عليهم المدوائر ، أى دول الدهر الدائرة من قوم إلى قوم ، كما قال الشاعر :

إذا ما الدهر جر على أناس كلاكله أناخ بآخرينا

يسنون إما بقحط فلا يميروننا، ولا يتفصلوا علينا، وإما بظفر الكفاد بالمسلمين، فلا يدرم الأمر النبى صلى ألله عليه وسلم، وأصحابه، زهماً منهم أجم عند تقلب العدم بنحو ما ذكر، يكون لهم أصدقاء كانوا محافظين على صداقتهم، فينالون منهم ما يؤمل الصديق من صديقه، وأن المسلمين يتعجبون من كذبهم في إقسامهم بالله جهد أيمانهم، إنهم لمع المسلمين، وبين في هذه الآية: أن تلك الدرائر التي حافظوا من أجلها على صداقة البهود، أنها لا تدور إلا على البهود، والكفار، ولا تدور على المسلمين؟ يقوله: ﴿ فعسى الله بالفتح أو أمر من عنده ﴾ الآية وعصى من الله نافذة، لأنه العظيم الذي لا يطمع إلا فيا يعطى .

والفتح المذكور قبل: هو فتح المسلمين لبلاد المشركين، وقبل: الفتح الحسكم: كقوله ﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق، وأنسع خير الفانحين ﴾ . وعليه فهو حكم الله بقتل مقاتلة بنى قريظة وسبي ذراريهم ، وإجلاء بنى النضير وقبل: هو فتح مكة: وهو راجع إلى الأول.

وبين تعالى فى موضع آخر أن سبب حلفهم بالكذب العسلين ، أبهم منهم ، إنما هو الفرق أى الحوف، وأنهم لو وجدو محلايستة تون فيه عن المسلمين لسارعو إليه ، بغضهم للمسلمين ، وهو قوله : ﴿ ويحلفون بالله إنهم لمنسكم ، وما هم منسكم ، ولكنهم قوم يفرقون لا يحدون ملجا أو مغارات ، أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون ﴾ في هذه الآية بيان سبب أيمان المنافقين ، ونظيرها قول ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة ﴾

وبين تعالى فى موضع آخر ، أنهم يحلفون نلك الأيمان ليرضى عنهم المؤمنون وأنهم إن رضوا عنهم ، فإن الله لا يرضى عنهم ، وهو قوله : ﴿ يحلفون لـكم ، لترضوا عنهم ، فإن ترضوا عنهم ، فإن الله لايرضى عن القوم الفاسفين ﴾ .

وبين في موضع آخر : أنهم يريدون بأيمانهم إرضاء المؤمنين ، وأن الله

وبين فى موضع آخر أنهم يحلفون ليرضوا عنهم ، بسبب أن لهم عذراً صحيحاً ، وأن الله أمرهم بالإعراض عنهم ، لا لآن لهم عذراً صحيحاً ، بل مع الإعلام بأنهم رجس ، ومَاواهم النار بسبب ماكسبوا من النفاق ، وهو قوله . (سيحلفون بالله لسكم إذا انقلبتم إليهم ، لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم ، إنهم وجس وماواهم جهنم ، جوام بماكانوا يكسبون) .

ويين فى موضع آخر : أن أيمانهم المكاذبة سبب لإهلاكهم أنفسهم هو قوله : ﴿ وسيحلفون باقه لو استطعنا لحرجنا معكم ، بملكون أنفسهم ﴾ الآية. وهذه الآسباب لحلف المنافقين التى ذكرت فى هذه الآيات راجمة جيماً إلى السبب الآول ، الذى هو الحوف ، لأن خوفهم من المؤمنين : هو سبب وعبتهم فى إرضائهم ، وإعراضهم عنهم بأن لا يؤذرهم ، ولذا حلفوا لحم ، ليرضوهم ، وليعرضوا عنهم ، خوفاً من أذاهم ، كما هو ظاهر .

تنسه

قوله فى هذه الآية الكريمة: ﴿ ويقول الذين آ منوا أهؤلاء الذينأقسموا﴾ فيه ثلاث قرادات سبعيات .

الأول : يقول : بلا واو مع الوفع ، وبها قرأ نافع ، وابن كثير ، وابن عامر .

الثانية : ويقول بإثبات الواو مع رفع الفعل أيضاً ، وبها قرأ عاصم ، وحمزة والسكسائى .

الثالثة : بإنبات الواو ، ونصب يقول عطفاً على أن (ياتى بالفتح) وبها قرأ أبو عمرو.

قوله تعالى ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِن يَرْ تَدُدُ مَنَّكُمْ عَنْ دِينَهُ ، فَسُوفَ يَأْتَى

الله بقوم بحبه ، ويحبونه أدلة على المؤمنين ، أعزة على السكافرين ﴾ ، الآية . أخير تمالى المؤمنين في هذه الآية السكرية أنهم إن ارتد بعضهم فإن الله الخير تمالى المؤمنين ، والتواضيخهم ، يأتى عوضاً عن ذلك المرتد يقوم من صفائهم المدل للدومنين ، والتواضيخهم ، ولين الجالب القسوة ، والشدة على السكافرين وهذا من كال صفات المؤمنين ، بقوله : ﴿ واخفض جناحك لما انبملكمن المؤمنين ﴾ ، وأمره بالقسوة على فيرهم بقوله : ﴿ واخفض جناحك لما انبملكمن والمنافقين ، وأخلط عليهم ، ومأواهم جهنم وبئس المصير ﴾ وأثنى تمالى على والمنافقين ، واخلط عليهم ، ومأواهم جهنم وبئس المصير ﴾ وأثنى تمالى على المئاب للمؤمنين ، واخلط عليه ، ومأواهم جهنم وبئس المصير ﴾ وأثنى تمالى على المؤمنين ، والشدة على الكافرين ، من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمحتاء بعليه وسلم ، والكنار عنه أشداء على وأصابه وضى الله عليه وسلم ، والدين معه أشداء على والمخار ، رحاء بينهم ﴾ ، وأد

وقد قال الشاعر في رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وقال الآخر فيه :

وما حملت من نافة فوق رحلها أشد على أعدائه من محمد ريفهم من هذه الآيات أن المؤمن بجب عليه أن لا يلين إلا فى الوفت. المناسب للين، وألا يشتد إلا فى الوقت المناسب للشدة ، لأن اللين فى محل الشدة ضف ، وخور ، والشدة فى محل اللين حمق ، وخرق ، وقد قال. أبو الطب المتنبي :

إذا قبل حمّم قل فللعثم موضع وحمّم النتى فى غير موضعه جمل قوله تمالى : ﴿ وَلُو أَنْهُمْ أَقَامُوا التّوراة ، والإنجيل ، وما أنزل إليهم من ربم ، لأكلوا من فوقهم ، ومن تحت أرجلهم ﴾ ذكر تمالى فى هذه الآية السكريمة أن أهل السكتاب لو أطّاعوا الله ، وأقاموا كتابهم باتباعه ، والعمل بما فيه، ليسر الله لهم الأززاق وأرسل عليهم المطر، وأخرجهم ثمرات الأرض.

وبين في مواضع أخر أن ذلك ليس خاصاً بهم ،كقوله عن نوح وقومه ﴿ فَقَلْتُ اسْتَغَفِّرُوا رَبِّكُم ، إنه كان غَفَارًا ، يُرسَلُ السَّهَاءُ عَلَيْكُم مَدَّرَارًا ، ويمددكم بأموال ، وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهاراً ﴾ وقوله عن هود وقومه : ﴿ وَيَا قُومُ اسْتَغَفُّرُوا رَبُّكُمْ ، ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهُ ، رَسُلُ السَّبَاءُ عليكم مدراًرا ، ويزدكم قوة إلى قوتمكم ﴾ الآية . وقوله عن نبينا عليه الصلاة والسلام وقومه ﴿ وأن استغفروا ربكم ، ثم توبوا إليه ، يمتمكم مناعاً حسناً إلى أجل مسمى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمَلُ صَالَّمَا مَنْ ذَكُرُ أَوْ أَنَّى وَهُو مؤمن ، فلنحيينه حياة طيبة ﴾ الآية. على أحد الأفوال وقوله : ﴿ ولو أنأهل القرى آمنوا ، وانقوا ، لفتحنا عليهم بركات من السياء والارض ﴾ الآية -وقوله : ﴿ وَمَن يَتَقَ اللَّهُ ، يَجْعُلُ لَهُ عُرْجًا، وَمُزْفَهُ مَنْ حَيْثُ لَايُعْلَسُكِ﴾ وقوله: ﴿ وَأَمْرُ أَهَاكَ بِالصَّلَاةِ ، وَاصْطَابُو عَلَيْهِا ، لَّوْنَسَالُكُ رَزْقًا ، نَحْنُ نُرْزَقُكُ ، والعاقبة للتقوى) ومفهوم الآية أنمعصية الله تعالى . سبب لنقيض ما يستجلب بطاعته ، وقد أشار تعالى إلى ذلك بقوله ؛ ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ﴾ الآية ، ونحوها من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ منهم أمة مقتصدة ، وكثير منهم ساء ما يعملون ﴾ ذكر تعالى فى هذه الآية الكريمة ، أن أهل الكتاب قسيان :

طائفة منهم مقتصدة فى حملها ، وكثير منهم سىء العمل ، وقسم هذه الآمة إلى ثلاثة أفسام فى قوله : ﴿ فنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالحيرات بإذن الله ، ذلك هو الفضل السكبير ﴾ ووعد الجميع بالجنة بقوله : ﴿ جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ، واؤلؤا ، ولباسهم فيها حرير ﴾ .

وذكر القسم الرابع : وهو الكفار منها بقوله ﴿ والذين كفروا لهم نار جهنم لايقضى عليهم فيمو توا ﴾ [لآية . وأظهر الأقوال في المقتصد ، والسابق ، والظالم ، أن المقتصد هو من المثبل الأمر ، واجتنب النهى ، ولم يدد على ذلك ، وأن السابق بالحيرات هو من فعل ذلك ، وزاد بالتقرب إلى الله بالنوافل ، والتورع عن بعض الجائزات، خواً من أن يكون سببا لغيره ، وأن الظالم هو المذكور في قوله : ﴿ خلطوا عملا صالحاً ، وآخر سيئاً ، عسى الله أن يتوب عليهم ﴾ الآية ، والعلم عند الله تعالى .

قوله تمالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولَ بَلْغُ مَاأَنزَلَ إِلَيْكُ مِنْ رَبِّكُ ﴾ الآية .

أمر تمالى فى هذه الآية نبيه صلى الله عليه وسلم بتبليغ ما أنزل إليه ، وشهد له بالامتثال فى هذه الآية نبيه صلى الله عليه وسلم بتبليغ ما أنزل إليه ، وقوله : ﴿ وَمَا على الرسول إلا البلاغ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا لَ عَنْمَ مَا أَنْكَ عَلَوم ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا على الرسول إلا البلاغ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْنَى النَّاسِ ، واقعه أحق أن تخشاه ﴾ ، فن زعم أنه صلى الله علمه وسلم ، كتم حرفاً عا أنزل عليه ، فقد أعظم الافتراء ، على الله على وسلى الله على وسلم ،

قوله تعالى : (وحسبوا أن لاتكون فتنة ، فعموا وصموا ، ثم ناب الله عليهم ، ثم عموا وصموا ، كثير منهم ، والله بصير بما يعملون) الآية .

عدنا ﴾ فعادوا إلى الإفساد بتكذيبه صلى الله عليه وسلم ، وكتم صفانه التى فى النوراة ، فعاد الله إلى الإنتقام منهم ، فسلط عليهم نبيه صلى الله عليه وسلم فذبح مقانلة بنى قريظة ، وسبى نساءهم ، وذراريهم وأجلى نيفينقاع ، و بنى النصير كاذكر تعالى طرقا من ذلك فى سورة الحشر ، وهذا البيان الذى ذكر نافى هذه الآية ذكره بعض المفسري ، وكثير منهم لم يذكره ، ولكن ظاهر القرآن يقتضيه ، لأن السياق فى ذكر أفعالهم القبيحة الماضية ، من قتل الرسل ، وتتكذيبهم ، إذ قبل الآية المذكورة (كلما جاءهم رسول بما لاتهوى أنفسهم ، فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون ﴾ .

ومعنى (حسبوا ألا تكون فتنة) ظنوا ألا يصيبهم بلاء وعذاب من الله ، بسبب كفرهم ، وقتلهم الآنياء ، لرحمهم الباطل ، أنهم أبناء الله ، وأحباؤه ، وقوله : ﴿ كَثَيْرِ مَنهم ﴾ أحسن أرجه الإعراب فيه إنه بدل من وأو الفاعل في فوله : ﴿ عموا وصموا ﴾ ، كقولك : جاء المقوم أكثرهم ، وقوله : ﴿ ألا تسكون فتنة ﴾ ، قرأه حمرة ، والمكسائي ، وأبو عمرو بالرفع ، والباقون بالنصب ، فوجه قرامة النصب ظاهر ، لأن الحسبان بمنى الظن ، ووجه قرامة النصب ظاهر ، لأن الحسبان بمنى الظن ، ووجه قرامة الوغم ، والعالم ، فتكون أن عنفقة من الثقيلة ، والعالم عند الله تعالى .

قوله تعالى: ﴿ أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى الله ، ويستغفرونه ، والله غفور رحم، ﴾.
أشار فى هذه الآية : إلى أن الذين قالوا : ﴿ إِنَ الله ثالث ثلاثة ﴾ لو تابوا
إليه من ذلك ؟ لتاب عليهم : وغفر لهم لآله استعطفهم إلى ذلك أحسن
استعطاف وألطته بقوله : ﴿ أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى إِللهُ ويستغفرونه ﴾ ؟ ثم أشار
إلى أنهم إن فعلوا ذلك ففر لهم بقوله ﴿ والله غفور رحم ﴾ ؟ وصرح بهذا
المعنى عاما لجميع الكفار بقوله . ﴿ قَلَ للذِّينَ كَفَرُوا ، إِنْ يَنْتُهُوا بِنَفْرٍ لَمُمْ

قوله تعالى : ﴿ وَأَمَهُ صَدَيقَةَ كَانَا يَا كَلَانَ الطَّمَامُ ﴾ ذَكُرُ فَي هَذَهُ الآية السكريمة أن عيسى وأمه كانا يأكلان الطعام ، وذكر في مواضع أخر أن جميع الرسل كانواكذلك . كقوله ﴿ وما أوسلنا قبالك من المرسلين إلا إنهم لك كاون الطمام ﴾ الآية ، وقوله ﴿ وما جعلناهم جسدا لا يا كلون الطمام ﴾ الآية وقوله تعالى : ﴿ انظر كيف نبين لهم الآيات ، ثم انظر أنى يؤفكون ﴾ ، معنى قوله : ﴿ يؤفكون ﴾ يصرفون عن الحق ، والمراد بصرفهم عنه ، قول بعضهم : إن أله هو المسيح ابن مريم ، وقول بعضهم : إن الله ثالث ثلاثة : وقول بعضهم : إن الله ثالث ثلاثة : وقول بعضهم : لمان الله سبحانه و تعالى هن ذلك علوا كبراً ، وعلى من يقول ذلك لمان الله إلى يوم القيامة ، فإنهم يقولون هذا الأمر الذي لم يقل احد اشتعمنه و لا أعظم ، مع ظهور أدلة التوحيد المبينة له ، ولذا قال تعالى : ﴿ انظر كيف نبين لهم الآيات ، ثم انظر أنى يؤفكون ﴾ على سبيل التعجيب من أمرهم ، كيف يؤفكون إلى هذا السكفر مع وضوح أدلة التوحيد؟!

وله تعالى : (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على اسان داود ، وعيسى ولم مرائيل على اسان داود ، الذين مرم ، وهم الذين كفروا من بني إسرائيل على اسان داود ، الذين اعتموا في السبت ، والذين لعنوا على اسان عيسى ابن مرم ، وهم الذين كفروا من أهل المسائدة ، وعليه فلمن الأولين مسخهم أقردة ، كا بينه تعالى بقوله : ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ، فقائنا لهم كونوا قردة خاسئين) ، ولا المحتمون عندا بالمحتمون العالمين أو فق كفر بعد مشكم فإنى أعدبه عذابا لا أهذبه أحداً من العالمين) ، وذكر غير واحد أنه مسخهم خنازير ، وهذا القول مروى عن الحسن ، وتتادة ، وعجاهد ، والبائر نقله الألوسى في تفسيره، وقادا : واختاره غيرواحد ، ونقله القرطبى عن ابن عباس ، وتتادة ، وعجاهد ، وألى مالك ، وذكر أنه روى عن الني صلى الشعليه وسلم .

وقال بعض من قال بهذا القول: إن أهل أيلة لما اعتدوا فى السبت، قال داود عليه الصلاة والسلام : • اللهم ألبسهم اللمن مثل الرداء ، ومثل المنطقة على الحقوين ، فسخم الله قددة ، وأصحاب الممائدة لما كفروا ، قال عيسى عليه الصلاة والسلام : « اللهم عنب من كفر بعد ما أكل من الممائدة عذاباً لم تعذبه أحـداً من العالمين ، والعنهم كما لعنت أصحاب السبت ، فاصبحوا خناذير ، وأن هذا معنى لعنهم على لسان داود ، وعيسى ابن مريم ، وفى الآية أقوال غير هذا تركنا التعرض لها ، لانها ليست ما نحن بصدده .

قوله تمالى: ﴿ لا يُؤاخذُكُم الله باللغو في أيمانكم رلكن يؤاخذُكم بما عقدتم الآيمان ﴾ ، قد قدمنا في سورة البقرة أن المراد بما عقدتم الآيمان ، هو ما قصدتم عقد اليمين فيه ، لا ما جرى على السنتكم من غير قصد نحو ولاواقه، و « بلى واقه » ومنه قول الفرزدق :

واست بمأخوذ بلغو نقوله إذا لم تعمد عاقدات العزائم وهذا العقد معنوى، ومنه قول الحطيئة :

وسمة المصدمة وي والمحمون الحصية .
قرم إذا عقددرا عقداً لجارم شدوا العناج وشدو افوقه الكربا
وقرأه حمرة ، والكسائى ، وشعبة عن عاصم ﴿ عقدتم ﴾ بالتخفيف بلا
ألف . وقرأه ابن ذكو إن عن ابن عامر ﴿ عائدتم) بالف بوزن فاعل ، وقرأه
البافون بالتشديد من غير ألف ، والتضعيف والمفاعلة . معناهما بجرد الفعل
بدلبل قرامة ﴿ عقدتم ﴾ بلا ألف ، و لا تضعيف ، والقرامات يبين بعضها
بعضاً ، ﴿ وما » في قوله بما ﴿ عقدتم ﴾ مصدرية على التحقيق لا موصولة . كما
قاله بعضهم زاعماً أن ضمير الربط عذوف .

وفي المراد باللغو في الآية أقوال أشهرها عند العلماء اثنان :

الأول ؛ أن اللغو ما يجرى على لسان الإنسان من غير قصد ، كقوله « لا واقه » و « بلى واقه » .

وذهب إلى هذا القول الشافعي ، وعائشة في حدى الروايتين عنها ، وروى هن ابن عمر · وابن عباس في أحد قوليه ، والشمي ، وعكر مة في أحد قوليه ، وعروة بن الزبير ، وأبي صالح ، والضحاك في أحد قوليه ، وأبي قلابة ، والزهري ، كما نقله عنهم ابن كثير ، وغيره .

القول الثانى : أن اللغو هو أن يحلف على ما يمتقده ، فيظهر نفيه ، وهذا هو مذهب مالك بن أنس ، وقال : إنه أحسن ما سمع فى معنى اللغو ، وهو مروى أيضاً عن عائشة ، وأبي هريرة ، وابن هباس في أحد قوليه ، وسليان ابن يسار ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد في أحد قوليه ، وإبراهيم النخص في أحد قوليه ، والحسن ، وزرارة بن أبي أرفى ، وأبي مالك ، وهطاء الحراساني ، وبكر بن عبداقه ، وأحد قولى عكرمة ، وحبيب بن أبي ثابت ، والسدى ، ومكحول ، ومقاتل ، وطاوس ، وقتادة ، والربيع بن أنس ، وبحي بن سعيد ، ودبيعة ، كا نقله عنهم ان كثير .

والقولان متقاربان ، واللغو يشملهما ؛ لأنه فى الأول لم يقصد عقد الىمين أصلا ، وفى النافيلم يقصدإلا الحق والصواب ، وغير هذين القولين من الاقوال تركته لضمفه فى نظرى، واللغو فى اللغة : هو السكلام بمالا خير فيه ، ولاحاجة إليه ، ومنه حديث : « إذا قلت لصاحبك ، والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت ، فقد لغوت ، أو لغيت »

وقول العجاج :

ورب أسراب حجيج كنظلم عن اللغـا ورفث التكلم

مسائل من أحكام الأيمان

اعلم أن الايمان أربعة أقسام : اثنان فيهما الكمفارة بلا خلاف ، واثنان مختلف فيهما .

قال القرطى فى تفسير هذه الآية السكريمة ما نصه : الآيمان فى الشريعة على أربعة أقسام : قسيان فيهما السكفارة وقسيان لا كفارة فيهما . خرج الدارقطنى فى سننه ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، حدثنا خلف بن هشام ، حدثنا عبثر عن ليك ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبداقة قال : الآيمان أربعة ، يمينان يكفران ، ويمينان لا يكفران .

قاليمينان اللذان لايكفران، قالرجل الذي يحلف: والله لا أفعل كذا وكذا فيفمل ، والرجل يقول : والله لافعان كذا وكذا ، فلا يفعل .

والهينان اللذان لا يكفران ، فالرجل محلف ؛ والله ما فعلت كذا وكذا ،

سورة المائدة ٩٠٩

وقد فعل، والوجل يحلف: لقد فعلت كذاركذا، ولم يفعله قال ابن عبدالبر. وذكر سفيان الثيرى في [جامعه] . وذكره المروزى عنه أيضاً .

قال سفيان : الآيمان أربعة ، يمينا يكفران ، وهو أن يقول الرجل : والله « لا أفعل » ثم يفعل ، أو يقول : «والله لأفغلن » ثم لا يفعل ، ويمينان لا يكفران ، وهو أن يقول الرجل « والله ما فعلت » ، وقد فعل أو يقول « والله ألقد فعلت ، وما فعل .

قال المروزى: أما اليمينان الأوليان، فلا اختلاف فيهما بين العلماء على ما قاله سفيان، وأما اليمينان الآخريان، فقد اختلف أهل العلم فيهما فإن كان الحالف حالف على أنه لم يفعل كذا وكذا أو أنه فعل كذا وكذا عند نفسه صادقاً برى أنه على ما حاف عليه، فلا إثم عليه ولا كفارة عليه فى قول مالك وسفيان النورى، واصحاب الرأى.

وتشعیان «موری» و اعساس او ای . وکذاک قال أحمد و ابو عبید ، وقال الشافعی ؛ لا إثم علیه . وعلیه کفارة. قال المروزی: و لیس قول الشافعی فی هذا بالقوی ، قال ؛ و إن کان الحالف علی أنه لم یفعل کذا وکذا ، وقد فعل متعمداً المسکنب فهوآثم ، و لا کفارة علیه فی قول عامة العلماء مالک ، وسفیان الثوری ، و أصحاب الرأی ، وأحمد ابن حنبل ، و أبی ثور ، وأبی عبید .

وكان الشافعي يقول : يكفر ، قال : وقد روى عن بعض التابعين مثل قول الشافعى ، قال المروزى : أصل إلى قول مالك وأحمد ، اله يحل الفرض من القرطبي بلفظه ، وهو حاصـل تحرير المقام فى حلف الإنسان ﴿ لأفعلنِ ﴾ أو ﴿ لا أفعل ﴾ .

وأما حلفه على وقرع أمر غير فلمله ، أو عدم وقوعه ، كان يفول : والله لقد وقع فى الوجود وكذا ، أولم يقع فى الوجودكذا ، فإن حلف عن مامض أنه واقع ، وهويمم عدم وقوعه متممداً الكذب فهى يمين غوس ، وإن كان يمتقد وقوعه فظهر نفيه فهى •ن يمين اللغو كما قدمنا ، وإن كان شاكا فهو كالمنموس ، وجعله بعضهم من الغموس . وإن حلف على مستقل لا يدرى أيقع أم لا؟ فهو كذلك أيضاً يدخل فى يمين الغموس، وأكثر العلماء على أن يمين الغموس لا تتكفر لانها أعظ إنمــا من أن تتكفرها كفارة اليمين .

وقد قدمنا قرل الشافعي بالكفارة فها ، وفيها عند المالكية تفصيل ،
وهر وجوب الكفارة في غير المتعلقة بالزمن الماضي منها ، واعلم أن التين
منقسمة أييناً إلى بمن منعقدة على بر ، وبمين منعقدة على حنث ، فالمنعقدة على
برهي التي لايلزم حالفها أعليل التين كقوله و والله لأفعل كذا ي ، والمنعقدة على حنث هي التي يلزم صاحبها حل البين بفعل ماحلف عليه ، أو بالمكفارة
إمكان فعل ماحلف عليه ، إلا إذا كانت بوقتة بوقت فيعنت بفواته . ولكن
إمكان فعل ماحلف عليه ، إلا إذا كانت بوقتة بوقت فيعنت بفواته . ولكن
يفعل ماحلف عليه ، لائه لايدرى أبير في يمينه أم يحنث ؟ ولايحوز
بعض المعلم على ضرح مشكوك فيه عند جماعة من العلماء منهم مالك وأصحابه . وقال
بعض العلماء : لا يمنح من الوطء ؛ لانها زوجته ؛ والطلاق لم يقع بالفعل ؛
ومن قال به أحد .

المسألة الثانية : إعلم أن إليمين لاتنمقد إلا بأسماء الله وصفاته ، فلا يجوز القسم بمخارق لقوله صلى اقه عليه وسلم : « من كان حالفاً فليحلف باقه ، أو ليصحت به ولا تنمقد يمين بمخلوق كائناً من كان ، كا أنها لاتجوز بإجماع من يمتد به من ألهل العلم ، وبالنص الصحيح الصريح فى منع الحلف بغير اقه ، فقول بعض ألمل العلم بانعقاد اليمين به صلى الله عليه وسلم لتوقف إسلام المرم على الإيمان به ظاهر البطلان ، وإقه تعالى أعلم .

المسألة الثالثة : يخرج من عهدة البمين بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : إبرارها بفعل ماحلف عليه .

الثانى : الـكفارة ، وهي جائزة قبل الحنث وبعده على *التح*قيق . وبدر الاحتيار على المرود المرو

الثالث : الاستثناء بنحو إن شاء الله ، والتحقيق أنه حل لليمين لابدل من

الكفارة ، كما زعمه ابن الماجشون ، ويشترط فيه قصد التلفظ به ، والاتصال باليمين ، فلا يقبل الفصل بغير ضرورى كالسمال ، والمطاش ، وماذهب إليه ابن عباس وغيره من جواز تراخى الاستثناء .

فالتحقيق فيه أن المراد به أن العبد يلزمه إذا قال « لأفعلن كذا » أن يقول : إن شاء الله ،كا صرح به تعالى فى قوله : ﴿ ولانقوان لشىء إلى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ فإن نسى الاستثناء بإن شاء ، وتذكره ولو بعمد فصل ، فإنه يقول : إن شاء الله ليخرج بذلك من عهدة عدم تفويض الأمور إلى الله وتعليقها بمشيئته ، لامن حيث إنه يحل البين الني مضعه وانعقدت .

ويدل لهذا أنه تعالىقال لأيوب: ﴿ورخد بيدك صنعناً قاضرب به ولاتحنث﴾ ولوكان تدارك الاستثناء بمسكمنا لقال له قل : إن شاء الله ، ويدل له أبصناً أنه لوكان كذلك لما علم انعقاد يمين لإمكان أن يلحقها الاستثناء المتناخر ، واعلم أن الاستثناء بإن شاء الله يفيد في الحلف بالله إجماعاً .

واختلف العالما. في غيره كالحلف بالطلاق والظهار والعتق ، كأن يقول :
إن دخلت الدار فانت طالق إن شاء إنه ، أو أنت على كظهر أى إن شاء افه،
أو أنت حرة إن شاء افه ، ففهب بعض العلماء إلى أنه لا يفيد في شيء من ذلك
لان هذه ليست أيماناً ، وإنما هي تعليقات للمتق والظهار والطلاق ؛ والاستشاء
بالمفيئة إنما ورد به الشرع في اليمين دون التعليق ، وهذا مذهب مالك وأصحابه،
وبه قال الحسن ، والأوزاهي ، وقتادة ، ورجحه ابن العربي وغيره .

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يفيد فى ذلك كله ، وبه قال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وطارس ، وحماد ، وأبو ثور ، كما نقله عنهم ابن قدامة فى المغنى وفرق قوم بين الظهار وبين العنق والطلاق ، لأن الظهار فيه كفارة فهو يمين تنحل بالاستثناء ، كاليمين بالله والنذر ، ونقله ابن قدامة فى المغنى عن أبى موسى ، وجزم هو به .

المسألة الرابعة : لوفعلت المحلوف عن فعله ناسيا ، ففيه للعلماء ثلاثة

مذاهب:

الأول: لاحنت عليه مطلقاً ، لانه مدنور بالنسيان ، وانه تعالى يقول : ﴿ وليس عليسكم جناح فبها أخطأتم به ﴾ ، وقال صلى اقه عليه وسلم : ﴿ وَ إِنَّ اللهِ عَلَيْهِ وَ لَمْ اللهِ عَلَيْهِ وَ لَمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عليه وسلم لما قرأ ﴿ (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ ، قال الله اللهُ عليه وسلم لما قرأ ﴿ (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ ، قال الله وقد فعلت » وكون من فعل ناسيا لا يحنث هو قول عطاء ، وعرو بن دينار ، وإبن أبي نجيح ، وإسحاق ، ورراية عن أحمد ، كما قاله صاحب المفنى ، ووجه هذا القول ظاهر الأداة التي قال سعيد بن جبير ، ومجاهد والزهرى وقتادة ، وربيمة ، وأبو حنيفة وهو ألى سعيد بن جبير ، ومجاهد والزهرى وقتادة ، وربيمة ، وأبو حنيفة وهو أحد قولى الشافى ، كما نقله عنهم صاحب المفنى ، ووجه هذا القول عند القائل به أنه فعل ما حلف لا يقعله عزا ، فلما كان عامداً المفمل الذي هو سبب الحنث لم يعذر بنسيانه الين ، ولا يخي عدم ظهوره .

وذهب قوم إلى الفرق بين الطلاق والمتق وبين غيرهما ، فلا يمذر بالنسيان فىالطلاق والمتق ، ويعذر به فى غيرهما ، وهذا هو ظاهر مذهب الإمام أحمد ،كما قاله صاحب المغنى قال : واختاره الحملال ؛ وصاحبه ، وهو قول أبى عبيد .

وا به به النظر ، لأن في المقالة عنه : وهذا القول الآخير له وجه من النظر ، لأن في السلاق والمتابعة عنه : وهذا القول الآخير له وجه من النظر ، لأن في السلاق والمتابعة التي يكرن متعمداً في النسب الأمر ، ويدعى النسبان لأن العمد من القصود السكامنة التي لا تظهر حقيقها الناس ، فلو عذر بادعاء النسبان لأمكن تأدية ذلك إلى ضباع حقوق الآدمين ، والعلم عند الله تعالى .

المسألة الخامسة : إذا حلف لا يفعل أمراً من المعروف كالإصلاح بين الناس ونحوه ، فليس له الامتناع من ذلك ، والتعلل بالعين بل عليه أن يكفر ص يمينه ، رياتى الذى هرخير لقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَجْعَلُوا الله هرضة لاَ يَمَانُكُمُ اللّهِ تَعَالَى اللّهِ تعالى مائسة للرّم إذا حلقتم على تركها ؛ ونظير الآية قوله تعالى في حائشة تعالى في حائشة ولى حلف بلّه على في عائشة وضى الله عنها ما قال : ﴿ وَلا يَا نَلُ أَوْلُو الْفَصْلُ مَنْكُمُ والسّمة أَنْ يُوتُوا أُولُى الْفَصْلُ مَنْكُمُ والسّمة أَنْ يُوتُوا أُولُى الْفَصْلُ مَنْكُمُ والسّمة أَنْ يُوتُوا أُولُى يَعْفُوا ولِيسْفُحُوا أَلَاتُحُبُونَ أَنْ يَعْفُوا لَهُ لَا يَعْفُوا ولِيسْفُحُوا أَلَاتُحُبُونَ أَنْ يَعْفُوا لِللّهِ اللّهِ وَلِيمُوا ولِيسْفُحُوا أَلَاتُحُبُونَ أَنْ يَعْفُوا لَهُ لَكُمْ واللّه فَقُور رحيم ﴾ .

وقوله ملل الله عليه وسسلم: ﴿ وَاللَّهُ لَانَ يَلِمُ أَحَدُكُمْ بِيمِينَهُ فَي أَمَلُهُ آثُمُ لَهُ عند أنه من أن يعطى كفارته التي أفترض الله عليه ﴾ ، متفق عليه من حديث أبي هربرة ·

وقوله صلى اقه هليه وسلم : ﴿ إِنْ وَاقَهُ ۖ إِنْ شَاءَ اللَّهِ ۗ لَا أَحَلَفُ عَلَى يَهِيْهُ قارى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير وتحللتها ﴾ ، متفق طلبه أيضاً من حديث إلى موسى .

وقوله صلى الله عليه وسلم لعبدالوحن بن سعرة : ﴿ ياهبدالوحن بن سعرة الاقسأل الإمارة فإنك إن أحطيتها من غير مسالة أصنت عليها ، وإن أحطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً سنها فأت الذى هو خير ، وكفرهن يمينك » ، متفق عليه أيشاً ، والآساديث فى الباب كثيرة. وهذا هو الحق فى المسألة خلافاً لمن قال : كفارتها تركها متمسكاً بأحاديث ووهذا هو الحق فى المسألة خلافاً لمن قال : كفارتها تركها متمسكاً بأحاديث « فليكفر هن يمينه » ، وهى الصحاح ، والعلم هند أنه تعالى .

قوله تعالى : ﴿ فتعرير رقبة ﴾ لم يقيد هنا ﴿ رقبة ﴾ كفارة اليمين بالإيمان وقيد به كفارة القتل خطأ .

وهذه من مسائل المطلق والمقيد فى حالة انفاق الحمكم ، مع اختلاف الصبب ، وكثير من العلماء يقولون فيه يحمل المطلق على المقيد فتقيد رقبة (٨ ـ أضراء اليين ٢) البمين ، والظار بالذيد الدى ف رقبة الذتل خطأ ، حمّلا للمطلق على المقيد ، وخالف في ذلك أبوحنيفة ومن وافقه .

وقد أرضهنا هذه المسألة فى كتابنسا [دفع إجام الامتطراب] فى سورة النساء حند قوله تمال : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ ، ولذلك لم نطل السكلام يهساً حناء والمراد مالتعرير الإخراج من الرق ، وربما استعملته العرب فى الإخراج من الأمرو المصفات، وتعب الدنيا وغو ذلك ، ومنه قول والمدة مربم ﴿ إَلَّى فلوت لك ما فى بطنى عردا ﴾ أى من تعب أحمال الدنيا ، ومنه قول الفرزدق همام بن غالب المتيمى :

> أبنى غدانة إنن حررتكم فوهبتكم لعطية بن جعال يمنى حررتكم من الهجاء ، فلا أهجوكم .

قُولُهُ تعالَى: ﴿ يَا أَيِهَا الذِنِ آمَوْا إِنَمَا لِمَثْمَ وَالْمَيْسِ وَالْآنِسَانِي وَالْآزَلَامَ وجس ﴾ الآية · يفهم من هذه الآية الكريمة أن الحزنجسسة العين · لآن الله تعالى قال: إنها رجس ، والوجس فى كلام العرب كل مستقدر تعافه النفس .

وقيل: إن أصل من الركس، وهو العذرة والنتن ، قال بعض العلماء ، وبدل لهذا مفهوم المخالفة في قوله تدالى في شراب أهل الجنة ﴿ وسقاع ربهم شراباً طهوراً ﴾ ، لأن وصفه لشراب أهل الجنة بأنه طهور يفيه منه ، أن شحر الدنيا ليست كذلك ، وعا يؤيد هذا أنهاكل الأوصلف التي منح بها تعالى خرالا خرة منفية عن خرالدنيا، كقوله : ﴿ لا نيها خول ، ولاج حنها ينزفون ﴾ وكقوله: ﴿ لا يصدعون عنها ، ولا ينزفون ﴾ ، بغلاف خرالدنيا ففها غول يستال العقول وأهلها يصدعون أي يصابهم الصداح الذي هو وجع الرئيس جسيها ، رقوله ﴿ لا ينزفون ﴾ على قرارة فتع الزاى سبنياً للفعول ، فمشاه : شنه لايسكرون ، والذيف السكران ، ومنه قول حيد بن ثور :

زيف ترى دوع العبير بجبها كما طرح الضارى النويف المكلما يمنى أنها فى تقل حركتها كالسكران ، وأن خرة العبير الذى هو العليب فى جبها كخبرة الدم على الطريد الذى ضرجه الجوارح بعمه ، فأصابه نويف ألام من جرح الجواوح له ، ومنه أيعناً قول المرى. القيمي : وإذا مى تمثى كثى النزيف يصرحه بالكمنيب البهو وقوله أيعناً :

ريف إذا قامت لوجه تمايك تراشى الفؤاد الرخم الانحنوا وقول ان أبي ربيمة أو جيل :

فلئمت فاها آخــذا بقرمـنها شرب النزيف ببرد ما. الحشرج وعلى قراءة (ينزفون) بكسر الزاى مبنياً للفاعل ، ففيه وجهان من التفسير للملماء :

أحدهما : أنه من أنرف القوم إن حان منهم النزف وهو السكر ؛ و نظيره قولهم : أحصد الزرع إذا سان حصاده وأفطف الدنب إذا حان قطافه ، وهذا القول ممناه راجع إلى الآرل .

والثانى : أنه مَنَ أَنزف القوم إذا فديت خررهم . ومنه قول الحطيثة : لعمرى لأن أنزفتموا أوصحوتموا لبشس النداى أتم آل أبجرا

وجماهير العلماء على أن الخرنجسة الدين لما ذكرنا ؛ وخالف فى ذلك ربيعة والليث ، والمرزن صاحب الشافى، وبعض المنآخوين من البغداديين والمقروبين ع كما نقله عهم الفرطى فى نفسيره .

واستدلوا لطهارة هينها بأن المذكورات معها فىالآية من مال ميسر ، وما**ل** قمار وأنصاب وأزلام ليست نجسة الدين ، وإن كانت بحرمة الاستعال .

وأجيب من جهة الجهور بأن قوله (رجس) يقتضى نجاسة الدين في الكل، فما أخرجة إجماع ، أو نص خرج بذلك ، وما لم يخرجه نص ولا إجماع ، لرم الحسكم بنجاسته ، لأن خروج بعض ما تناوله العام بمخصص من المخصصات ، لا يسقط الاحتجاج به في الباق ، كما هو مقرر في الأصول ، وإليه الإشارة يقول صاحب مراقي السعود : وعلى هـذا ، قالمسكر الذي همت البلوى البوم بالتطب به المعروف في اللسان الدارجي بالسكولانيا نجس لاتجوز الصلاة به ، ويؤيده أن قوله تعالى في المسكر ﴿ فَاجتنبو) يقتضى الاجتناب المطلق الذي لاينتفى ممه بشيءمن المسكر ، وما ممه في الآية بوجه من الرجوه ، كما قاله الفرطبي وغيره .

قال مقيده مفا الله عنه : لايمني عن منصف أن التضمخ بالطبب المذكر و والتلذذ بريحته ، واستطابته ، واستحساله مع أنه مسكر، والله يصرح فكتا به بأن الخر رجس فيه مافيه ، فليس للسلم أن يتطبب بما يسمع ربه يقول فيه : (إن رجس) كا هو واضح ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإرافة إطر ، فلو كانت فيها منفعة أخرى لبينها ،كا بين جوازالانتفاع بجلود المبتة ، ولما أراقها .

واعم أن ما استدل به سعيد بن الحداد القروى على طهدارة هين الخداد القروى على طهدارة هين الخرا بأن الصحابة أراقوها في طرق المدينة ، ولو كانت نجسة ، لما فعلوا ذلك و لنهام النبي صلى الله طلبه وسلم عن ذلك ، كما نهام عن التخلى في العارق ، لادليل له فيسه ، فإنها لاندم الطرق، بل يمكن التحرز مبها ، لأن المدينة كانت واسعة ، ولم تكن الخركثيرة جداً بحيث تكون نهراً أو سيلا في العلم في يعمها كابا ، وإنما أريقت في مواضع يسيرة بمكن التحرز منها ، قاله القرطى وهو ظاهر .

قوله تمالى: ويا أيهما الذين آمنوا لانقتلوا الصيد وأتتم حرم » ، هذه الآية السكريمة يفهم من دليل خطابها أى مفهوم بخالفتها أنهم إن حلوا عن إحرامهم ، جاز لهم قتل الصيد ، وهذا المفهوم مصرح به فى قوله تمالى : ووإذا حلتم فاصطادوا » ، يعنى إن شتتم كما تقسدم إيضاحه فى أولى هذه السورة السكريمة .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قِتْلُهُ مِنْكُمْ مُتَّعِمِدًا ﴾ ، الآية .

ذَهُب جَهُورُ اللَّمَاءُ إِلَى أَنْ مَعْنَى هَذَهُ الآيةَ الكَرِيَّةَ : ومَن قِتْلُهُ • سُكُمُ متمددًا لقتله ذاكراً لإحرامه ، وخالف مجاهد ـ رحمه الله ـ الجمهور قائلا : إن معنى الآية : ومن قتله منكم متعمداً لفتله فى حال كو له ناسيا لإحرامه ، واستدل لذلك بقوله تمالى : ﴿ ومن عاد فينتقم اقه منه ﴾ ، كما سيأتى إيضاحه إن شاء اقه تمالى .

وقد قدمنا فى ترجمة هذا الكتاب أن من أنواح البيان النى تضمنها أن يقول بمض العلماء فى الآية قولا ، ريكون فيها قريئة دالة على عدم صحة ذلك القول . وإذا عرفت ذلك فاعم أن فى الآية قريئة واشحة دالة على عدم صحة قول مجاهد رحمه الله ، وهى قوله تعالى : ﴿ لِذُونَ وبال أمره ﴾ ؛ فإنه يدل على أنه متعمد أمراً لايجوز ، أما النساسى فهو غير آثم إجماعاً ، فلا يناسب أن يقال فيه ؛ ﴿ لِلْمِوْقِ وبال أمره ﴾ ، والعلم عند الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ أَحَلَ لَكُمْ صَيْدُ البَّحْرُ ﴾ الآية .

ظاهر عموم هذه الآية السكريمة يشمل إباحة صيد البحر للمحرم بحج أو عمرة ، وهو كذلك ، كما بيئة تحصيصه تعالى تحريم الصيد على المحرم بصيد البر ف قوله : ﴿ وحرم عليسكم صيد البر مادمتم حرما ﴾ ، فإنه يفهم منه أن صيد البحر لايحرم على المحرم ، كما هو ظاهر .

مسائل تتعلق بالاصطياد فى الإحرام أو فى الحرم

المسألة الأولى : أجمع العلماء على منع صيد البر للمحرم بحبج أو عمرة .

وهذا الإجاع في ماكول اللحم الوحشى كالظبي والغزال ونحو ذلك ، وخرم عليه الإشارة إلى المسيد والدلالة عليه ، لمائيت في الصحيعين من حديث أبي قتادة رحق الله عنه ، أنه كان مع قوم من أصحاب رسول الله صلى الله هليه وسلم . ومو حلال وهم عرمون ورسول الله صلى الله عليه وسلم عرم أمامهم، فأبصره احماراً رحشياً وأبر قتادة شغول يخشف نعله فلم يؤذنوه ، وأحيوا لم أنه أبصره فأبصره فأسرج فرسه. ثم ركب ونسى سوطه ورعمه فقال لهم: كارلونى السوط والرمع ، فقالوا : والله لانسينك عليه ، ففضب فنزل فأخذهما قركب فشد على الحار فعقره ثم جاء به ، وقد مات "فوقعوا فيه يأكلونه ، ثم إنهم شكوانى أكلهم إياه وهم حرم ، فادركوا النبي صلىاقة عليه وسلم ، فسألوه فقروه على أكله ، وقارله أبوقتادة هفنه الحار الوحشى ، فأكل منها صلى اقته عليه وسـلم ، ولمسـلم « هل أشار إليه إنسـان أو أمره بشىه ، فالوا : لا ، كال : فكاوه » .

والمبخارى و هل منكم أحد أمره أن يحمل هليها ، أو أشار إليها قالواً : لا ، قال : فكلوا ما بق من لحمها » ، وقد أجمع جميع العلماء على أن ماصاده عمر بم لايجوز أكله للمحرم الذي صاده ، ولا لمحرم فيره ، ولا لحملال فير عمرم لأنه ميتة .

واختلف العلماء في أكل المحرم بما صاده حلال على ثلاثة أقوال ، قبل : لايجوز له الاكل مطلقاً ، وقبل : يجوز مطلقاً ، وقبل : بالتفصيل بين ماصادم لاجله ، وما صاده لا لاجله فيمنع الاول دون الثاني .

واحتج أهل ألقول الأول بمديث مصمي بن جنامة رمنى أله هنه و أنه أهدى إلى وسول ألة صلى أله عليه وسلم حاراً وحشياً وهو بالآبواء أو بودان فرده هليه ، فلما وأى ما فى وجهه قال : إنا لم نزده عليك إلا أنا حرم » متفق طيه ، ولاحد ومسلم « لحم حار وحشى» .

واحتجوا أيضاً بجديث زيد بن أدقم رضى أنم عنه و أن النبى صلى اقد جليه وسلم أحدى له عشو من لحم صيد فرده ، وقال : إنا لا تأكله إنا حرم 4 أشرجه أحد ومسلم وأبوداود والنسائى .

واحتيوا أيشاً بعدم قرئه تعلق: (وحرم عليكم صيدائد ماديم حرماً) ، ويروى هذا القول عن حل وابن حياس وابن عمر ، والليث والثورى وإسعاق وطائفة وغيرهم .

واحتج من قال : بجواز أكل المحرم ماصاده الحلال مطلقاً بعموم الاحاديث الراردة بجواز أكل المحرم من صيد الحلال ، كحديث طلحة بن صيد الله عند مسلم ، والإمام أحمد وأنه كان فى قوم بحرمين فأهدى لهم طيع ، وطلحة راقد ، فمنهم من أكل ومنهم من تورع فلم يأكل فلما اسقيقظ طلحة وهىلة عنه وفق منأكله وقال : دأكلناه مع رسول لف صلى لهحليه وسلم.

رسي به حد وي من من دون ؛ والعادة عوصون المنسى صلى الله عليه وسلم ...
و كحديث البهزى واسمه زيد بن كعب ، أنه قال المنبى صلى الله وسلم
في حمار وحشء متير في بعض وادى الووحاء وهو صاحبه وشائكم بهذا الحار،
فأمر صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه في الوفاق وهم عرمون ، ، أخرجه
الإمامان مالك في موطئه وأحد في مسنده ، والنسائي وصحعه ابن خوبمة
رفهره ، كما قاله ابن حجر ، رعن قال بإباحته مطلقاً أبو حنيفة وأصابه .

قال مقيده ، حفا القدعه : أظهر الآقوال وأثواها دليلا ،هوالقول المفصل بين ماصيد لأجل المحرم ، فلاجل له ، وبين ماصاده الحلال ، لا لأجل المصرم، فإنه يمل له ، والدليل على هذا أمران .

الأول : أن الجمع بين الأدلة واجب متى أمكن ، لأن إعمال الدليلين أولى من إفناء أحدهما ، ولاطريق للجمع إلا هذه الطريق .

ومن عدل عنها لابد أن يلني نصوصًا صحيحة .

الثانى: أن جابراً رضى الله عنه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : وصيد البر لسكم حلال ، وأنتم حرم مالم نصيدوه ، أو يصد لسكم » ، وواه الإمام أحمد وأبو دارد ، والنسائى ، والترمذى ، وابن خويمة . وا ن حبان ، والحاكم ، والبهبق ، والدارقطنى ·

وقال الشافعي : هذا أحسن حديث روى في هذا الباب وأفيس ، فإن قبل في إسناد هذا الحديث، عمر و بن أبي عمر و مولى المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن مولاء المطلب ، عن جابر ، وعمرو مختلف فيه ، قال فيه النسائى : ليس بالشوى في الحديث ، و إن كان قد روى عنه مائك .

رقال الدّدندي في مولاه المطلب أيضاً : لايعرف 4 سباع منجابر، وقال فيه الدّدندي أيضاً في موضع آخر قال محد : لا أهرف 4 سباحاً من أحد من الصحابة ، إلا قوله حدثي من شهد خطبة رسول أنّه صلى أنّه عليه وسلم.

كالجواب أن هذا كله ليس فيه ما يقتصى ودهذا الحديث. لازحرا الذكور

ثمة، وهومن رجال البخارى ومط, وبمن روى عنه مالك بن أنس. وكل ذلك يدل على أنه ثقة ، وقال فيه ابن حجر فى [النقريب] نقة ربمــا وهم ، وقاله فيه النورى فى [شرح المهذب] : أما تنميف همرو بنأبي همرو فنير ثابت . لأن البخارى ، ومسلماً رويا له في صحيحيهما ، واحتجما به ، وهما القدوة في هذا الباب .

وقد احتبح به مالك ، وروى عنه وهو القدوة ، وقد عرف من عادته أنه لا يروى فى كتابه إلا عن ثقة ، وقال أحد بن حنبل فيه : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : هو ثقة ، وقال أبو حانم : لا بأس به .

وقال ابن عدى : لاباس به ، لأن مالكا روى عنه . ولا بروى مالك إلا عن صدوق ، ثقة . قلت : وقد عرف أن الجرح لا يثبت الامنسرا ولم يفسره ابن معين ، والنساقى بما يثبت تضعيف همرو المذكور . وقول الزمذى : إن مولاه المطلب بن عبد الله بن حنطب ، لا يعرف له سماع من جابر ، وقول البخارى للترمذى : لا أعرف له سماعاً من أحد من الصحابة إلا قوله : حدثني من شهد خطبة رسول القصل الله عليه وسلم ، ليس في شيء من ذاك ما يقتضى رد دوايته ، لما ندمنا في سورة النساء من أن التحقيق هو الاكتفاء بالماصرة .

ولا بلزم ثبوت اللق ، وأحرى ثبوت السياع ، كما أوضح، الإمام مسلم مخ الحجاج ـ رحمه لله تعالى ـ فى مقدمة صحيحه ، بما لامزيد عليه مع أن البخارى ذكر فى كلامه هذا الدى نقله عن القرمذى ، أن المطلب مولى حمرو بن أبي حمور المذكور ، صرح بالتحديث عن سمع خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو تصريح بالسياع من بعض الصحابة بلاشك .

وقال النووى فى [شرح المهذب] : وأما إدراك المطلب لجابر . فقال ابن أبي حاتم ، وروى عن جابر قال : ويشبه أن يكون أدركه ، هذا هو كلام ابن أبي حاتم . فحسل شك فى إدراكه .ومذهب مسلم بن حجاج الذى ادمى ف مقدمة حميحه الاجاع فيه أنه لايشترط فى إتصال الحديث اللقار . بل يكتنى بإمكانه ، والإمكان حاصل تطاءً .ومذهب على بن المدين ، والبخارى والآكوين الشواط فموت اللقاء ، فعلى مذهب مسلم الحديث متصل ، وعلى مذهب الآكثرين يكون مرسلا لبعض كبار التابعين ، وقد سبق أن مرسل التابعي الكبير بحتج به عندنا إذا اعتصد بقول الصحابة ، أو قول أكثر العلماء ، أو غير ذلك عاسبق. وقد اعتصد هذا الحديث ، فقال به من الصحابة رضى الله عنهم ، من سنذكره في فرع مذاهب العلماء اه . كلام النووى ، فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور على كل التقدرات ، على مذاهب الاثمة الاربعة : لأن الشافى منهم هو الذى لا يحتج بالمرسل ، وقد عرف احتجاجه مهذا الحديث على تقدر إرساله .

قال مقيده عفا الله عنه : نعم يشترط فى قبول رواية [المدلس] التصريح بالسياع والمطلب المذكور مدلس ، لكن مشهور مذهب مالك ، رأبى حنيفة وأحمد ـ رحمهم الله تمالى ـ صحة الاحتجاج بالمرسل ، ولاسبها إذا اعتضد بغيره كما هذا ، وقد علمت من كلام النووى موافقة الشافعية .

واحتج من قال بأن المرسل حجة بأن العدل لايحذف الواسطة مع الجزم بنسبة الحديث لمن فوقها ، إلا وهو جازم بالعدل والئقة فيمن حذفه ، حتى قال بعض المالكية : إن المرسل مقدم على المسند : لأنه ماحلف الواسطة في المرسل إلا وهو متكفل بالعدالة والثقة فيا حذف بخلاف المسند ، فإنه يحيل الناظر عليه ، ولا يتكفل له بالعدالة والثقة ، وإلى هدذا أشار في [مراق السعود] بقوله في مبحث المرسل :

وهو حجة ولكن رجحا عليه مسند وعكس صححا

ومن المعلوم أن من يحتج بالمرسل يحتج بمنعنة المدلس من باب أولى، فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور عند مالك و أي حنيفة و أحمد مع أن هذا الحديث له شاهد عند الحطيب و ابن عدى من رواية عثمان بن غالد المخزء مى عن مالك عن نافع عن ابن عسر ، كما نقله ابن حجر فى التلخيص و فهره وهو يقويه. وإن كان عثمان المذكور ضعيفاً لأن الصعيف يقوى المرسل ، كما حرف فى طوم الحديث . فا فظاهر أن حديث جابر هـذا صالح ، وأنه نص فى عل للراع ، وهو جمع بين هذه الادلة بعين الجمع الذى ذكر نا أولا ، فاضح بهذة أن الاحاديث الدالة على منع أكل المحرم بما صاده الحلال كلها بحولة على أنه صاده من أجله ، وأن الاحاديث الدالة على إباحة الاكل منه بحولة على أنه لم يصده من أجله ، ولوصاده لاجل عرم معين حرم على جميع المحرمين خلافاً لمن قال : لايحرم إلا على ذلك المحرم المعين الذى صيد من أجله .

ويروى هذا عن عثبان بن عفان رضى اقه عنه ، وهو ظاهر أوله صلى اقه طله وسلم و أد يصد ل م » ويدل للأول ظاهر قوله فى حديث أبى تشادة ، و هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أرأشارلها ؟ قالوا : لا ، قال: فكاره » ففهرمه أن إشارة واحد منهم تحرمه عليهم كلهم ، ويطل له أيشناً ما وواه أبودارد عن على أنه دعى وهو عرم إلى طمام عليه صيد فقال وأطعموه حلالا فإنا حرم » ، وهذا عشهود مذهب مالمك عن أصحابه مع اختلاف قوله في ذلك.

المسألة النانية : لاتجوز وكاة المعرم للصيد بأن يذبحه مثلا ، فإن ذبحه فهو ميتة لايحل أكله لاحد كالتأ من كان إذ لافرق بين قتله بالعقر وقتله بالديع ، لعموم قوله تعالى : ﴿ لاتقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ ، وبهذا قال مائك وأصحابه كما نقله عنهم الفرطبي وغيره ، وبه قال الحسن ، والقاسم ، وسالم ، والأدزاجي وأسحاق وأصحاب الرأى والصافعي في أحد قوليه ، وقال الحمكم والثورى ، وأبوثور : لاباس باكله ، قال ابن المنفر : هو بمنولة ذبيحة السارق.

وقال عمرو بن دينار وأيوب السختيانى يأكله الحلال ، وهو أحد للوقحه الشافعى ،كما نفله عنهم ابن قدامة فى المنفى ، وغيره .

واحت أهل هذا القول بأن من أباحث ذكاته غير الصيد أباحث الصيد كالحلال ، والظاهر هو مانقده من أن ذبح المحرم لابحل الصيد ، ولايعتبر ذكاته ، لأن قتل الصيد حرامطيه ، ولأن ذكاته لاتحل له هو أكم أجماعاً ، وإذا كاناالدبع لا يفيد الحل الذابع ، فارفروأ حرى الايفيد لنيره ، لأن القوم تبع للأصل في أحكامه ، فلا يصح أن يثبت أه مالا يتبت لأصله ، قاله الفرطم ، وهو ظاهر . المسألة الثالثة : الحيوان البرى ثلاثة أقسام : قسم هو صيد إجماع ، وهو ماكالنوال من كل وحشى حلال الآكل ، فيسنع قتله للحرم ، وإن قتله فعليه الجواء . وقسم لبس له يصيد إجاعا ، ولابأس بقتله ، وقسم اختلف فيه .

أما القسم الذي لاباس يقتله ، وليس بصيد إجاعا فهو الغراب ، والحدأة ، والمستقب ، والحدأة ، والمستقب ، والحداثة ، والعقرب ، والكلب العقود • وأما القسم المختلف فيه : فسكالاسد ، والغرب ، وقد روى الشيخان في حيسهما عن عائشة رضى الله حنها أنها قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسسلم بقتل خمس فواسق في الحل ، والحورم : الغراب ، والحدأة ، والعقوب ، والفارة ، والكلب العقود » .

وفى الصحيحين أيضاً عن ابن عمر أن رسول انه صل انه عليه وسلم قال : « خس من الدواب ليس على المعرم فى قتلين جناح » ثم حد الخس المذكورة آتفاً ، ولائشك أن الحية أولى بالقتل من العقرب .

وقد أخرج مسلم هن ابن مسمود و أن الني صلى اله عليه وسلم أمر عرما بقتل حية بمنى ، وعن ابن همرو سئل : مايقتل الرجل من الدواب وهو عرم ؟ فقال : وحدثتني إحدى نسوة الني صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل السكلب المقور ، والفارة ، والمعرّب ، والحداة ، والمارك من الآصول تقييد الفراب بالآبقع ، وهو الملاى فيه بياض ، لما روى مسلم من حديث عائشة في عبد الفراسي الحقيد ، وهو الملاى فيه بياض ، لما روى مسلم من حديث عائشة في عبد الفراسي الحقيد ، وما أجاب به بعض العدام من أن روايات الفراب بالإطلاق منفق طبها ، فهي أضح من دواية القيد بالآبقع لاينهض ، إذ لا تعارض بين مقيد ومطلق ، لأن القيد بيان لفراد من المطلق ،

ولاهبرة بقول عطاء، وبجامد . بمنع قتل الغرأب المعجرم ، لأنه خلاف التص الصرح الصحيح ، وقول عامة أهل العام ، ولاعبرة أيعناً بقول إبراهيم النخمى: إن فىقتل الفارة جوله لمخالفته أيعناً للنمن ، وقول عامة العلماء ، كما لاعبرة أيصناً بقول الحسكم ، وحماد و لايقتل المحرم المقرب ، ولا الحية » ، ولاشك أن السباع المادية كالاسد ، والغر ، والفهد ، أولى بالفتل من الكلب ، لانها أوى منه عقراً ، وأشد منه فتسكاً .

واهرأن العلماء اختلفوا فى المراد بالكاب العقور، فروى سعيد ب منصور عن أبى هريرة بإسناد حسن ، أنه الاسد ، قاله ابن حجر ، وهن زيد بن أسلم أنه قال : وأى كاب أعقر من الحية .

وقال زفر: المراد به هنا الذئب خاصة ، وقال مالك فى الموطأ :كلما**عشر** الناس ، وعدا عليم ، وأخافهم ، مثل الأسد ، والنمر ، والفهد ، والدتب ، فهو عقور ، وكذا نقل أبو عبيد هن سفيان ، وهو قول الجمهور .

وقال أبو حنيفة : المراد بالكاب هنا هو الكاب المتعارف خاصة . ولايلحق به فيهذا الحكم سوىالذئب ، واحتج الجهوربقوله بمالى : ﴿وماطلتم من الجوارح مكابين ﴾ فاشتقها من اسم الكاب ، ويقوله صلى الله عليه وسلم . فى ولد أبى لهب و اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله الاسد ، رواه الحاكم وغيره بإسناد حسن .

قال مقيده هذا أله عنه: التحقيق أن السباع المادية ليست من السبد ، فيجوز قتلها للمحرم ، وغيره في الحرم وغيره . لما تقرر في الأصول من أن لل المله تعمم معلولها ، لان قوله و العقور » علة لقتل الكلب ، فيعلم منه أن كل حيوان طبعه العقر كذلك ، ولذا لم يختلف العلماء في أو له صلى أله عليه وسلم في حديث أبي بكرة المتفق عليه و لايقهنين حكم بين النين وهو فضبان » أن هذه العلة التي هي في ظاهر الحديث الفضب تعمم معلولها فيمتنع الحمكم للقاضى بكل مشوش الفكر ، مانع من استيفاء النظر في المسائل كاتنا ما كان غضبا أر غيره كجوع وعطش مقرطين ، وحون وسرور مقرطين ، وحقن غضبا أر غيره ، وتحوز ذلك ، وإلى هذا أشار في [مراق السعود] بقوله في معجد العلة :

وقد غصص وقد تعمم - الأصلبا لكنها لاغرم

ويدل لهذا ما أخرجه أبودارد ، والترمذى ، وابن ماجة ، رالإمام أحمد من حديث أبى سعيد الحدرى « أن النبي صلى اقة عليه وسلم سئل حما يقتل المحرم فقال : الحية ، والمقرب ، والفويسقة ، وبرى الفراب ولا يقتله ، والكلب المقور ، والحدأة ، والسبعالمادى» ، وهذا الحديث حسنه النرمذى.

وضعف ابنكثير رواية يزبد بن أبى زياد ، وقال فيه ابن حجر فىالتلخيص فيه يزيد بن أبى زياد ، رهو ضعيف , وفيه لفظة منكرة رهى قوله : « ويرمى الغراب ولا يقتله ، ، وقال النووى فى شرح المهذب : إن صع هذا الحبر حمل قوله هذا على أنه لايتاكد ندب قتل الغراب كتا كيد قتل الحية وغيرها .

قال مقيده هفا الله هنه : تضعيف هــذا الحديث، ومنع الاحتجاج به. مشعقب من وجهين .

الأول : أنه على شرط مسلم ، لأن يزيد بن أبى زياد من رجال صحيحه ، وأخرج له البخارى تعليقاً ، ومنع الاحتجاج بجديمه على شرط مسلم لايخلو من نظر ، وقد ذكر مسلم فى مقدمة صحيحه ، أن من أخرج حديثهم فى غير الهواهد والمتابعات أقل أحوالهم قبول الرواية فيزيد بن أبى زياد عند مسلم مقبول الرواية ، وإليه الإشارة بقول العراق فى ألفيته :

ة حتاج أن ينول فى الإسناد إلى يزيد بن أبي زياد

الرجه الثانى : أنا لرفر صنا صعف هـذا الحديث فإنه يقويه ماثبت من الأحاديث المتقافى المرام وفي الحرم الأحاديث المتحادث المتحادي المتحادي والحرام وفي الحرم والسبع العادى ، إما أن يدخل في المراد به ، أو يلحق به إلحاداً سجعاً لامراد فيه . وما ذكره الإمام أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ من السكاب المقور يلحق به الذئب نقط ، لأنه أشبه به من غيره لايظير ، لأنه لاشك في أن فتك الاسد والفر مثلاً أشد من غفر الكتاب والذئب ، وليس من الراضع أن

يباح قتل صنعيف الضرد ، ويمنع قتل قويه ، لأن فيه حلة العكم وزيادة ، وحفًا النوع من الإلعساق من دلالة اللفظ عند أكثر أحل الآصول · لامن/القباس، خلاماً للشافعي رقوم ، كما قدمنا في سورة النساء .

وقال الفرطبي فى تفسير هـذه الآية مانصه : فلت : السجب من أبي حنيفة ــ رحمه لقه ــ بحمل التراب على اليد بعلة الكيل ، ولا يحمل السباع العادية على السكلب بعلة الفسق ، والعقر ، كا فعل مالك ، والشافى ، رحمها أنه .

واعلم أن الصيد هند الشافعي هو ما كول اللحم فقط ، فلاشيء هنده في قتل ما لم يؤكل لحم والصفار منه ، والسكبار عند سواه ، إلا المتولد من بين ما كول اللحم ، وغير ما كوله ، فلا بجوز اصطياده هنده . وإن كان يحرم أكله . كالسمع وهو المتولد من بين الدئب والشمع . وقال : ليس فى الرخة والحناف ، والقردان والعمل ، وما لايا كل لحمه شيء . لأن هذا ليس من السيد ، لقوله تمالى : ﴿ وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما ﴾ ، فعل أن السيد الذي حرم عليم ، هوما كان حلالا لهم قبل الإحرام . وهذا هومذهب الإمام أحد .

أما مالك _ رحمه الله _ فذهب إلى أن كل مالا يعدو من للسباح ، كالهر والنملب ، والعنبع _ رما أشبهها ، لايجوز قتله فإن قتله فداه ، قال ، وصغار الذئاب لا أرى أن يقتلها للحرم ، فإن قتلها فداها ، وهي مثل فراخ للغربان .

قال مثيده طفا الله عنه: أما العديع فليست مثل ما فكر معها فرورد اللمص فيها ، درن غيرها؛ بأنها صيد يلزم فيه الجزاء ، كما سياتى إن شلم إنه تمالى .

ولم يمو مائك للـحرم قتل الزنبور ؛ وكذلك النمل والاباب والبراخيت ، وقال : إن قتلها عرم يطعم شيئًا ؛ وثبت عن عمر رمنى اله عنه أباحة قتل الزنبور: وبعض العلماء شبه بالعقرب، ويعضهم يقول : إذا ابتدأ بالأفى جاز قتله ؛ وإلا فلا : وأفيصها مائبت عن حمر بن الحطاب ، لأنه بما طبيعته أن يؤذى . وقد قدمنا عن الشافعى : وأحمد ، وغيرهم : أنه لائبى، في غير الصيد الماكول : وهو ظاهر القرآن العظيم .

اعلم أولا أن المراد بقوله ﴿ فَن قَتْلَهُ مَسْكُمُ مَتَّعَمَدًا ﴾ أنه متَّعَمَد قَتْلُهُ ، ذاكر إحرامه مكا هو صريح الآية ، وقول عامة العلماء .

وما فسره به بجاهد: من أن المراد أنه متمدلة تله ناس لإحرامه، مستدلاً بقوله تمالى بعده (ومن هاد فينتم اقه منه) قال: لوكان ذاكراً لإحرامه بم لوجبت عليه العقوبة لآول مرة . وقال : إن كان ذاكراً لإحرامه فقد بعلل حجه لارتكابه محظور الإحرام فير صحيح ؛ ولا ظاهر لمخالفته ظامر الفرآن بلا دليل، ولائن قوله تمالى : ﴿ لِذَوق وبال أمره ﴾ ، يدل على أنه صتمدد ارتكاب الهظور، والنامى الإحرام غير متمدد محظوراً .

إذا هلمت ذلك ، فاعلم أن قاتل الصيد متعمداً ، هالما بإحرامه ، عليه الجزام المذكور . فى الآية ، بنص القرآن العظم ، وهو قول عامة العلماء خلاقاً لمجاهد ، ولم يذكر أنه تعالى ، فى هذه الآية البكر يمة حكم الناسى والمخطىء .

والفرق بينهما ؛ أن الناسى هو من يقصد قتل الصيد قاسياً إحرامه ، والمخطىء هو من برسى غير الصيد، كالو رسى غرصًا فيقتل الصيد من غير قصد لفتلد.

ولا خلاف بين العلماء أنهما لا إثم عليهما ، لقوله تعالى : ﴿ وَلِيْسَ عَلَيْكُمُ جناح فيها أخطاته به ﴾ الآية . ولمنا قدمنا في صحيح مسلم ﴿ أَنَّ النِّي صَلَّى اللَّهِ عليه وسلم لما قرأ ﴿ رَبَّنَا لَا تَوْاحَدُنَا ، إِن نَسِينَا أُو أَحَطَأَنَا ﴾ أَنْ اللَّهُ قال : قد فعلت » أما رجوب الجزاء عليهما فاختلف فيه العلماء .

فذهب جماعة من العلماء: منهم المالكية ، والحنفية أ، والشافعية ، إلى وجوب الجزاء ، في الحيطاً ، والنسيان ، لدلالة الآدلة . هل أن غرم المتلفات لافرق فيه بين العامد ، وبين غيره ، وقالوا : لامفهوم لقوله متعمداً الآنه جرى على الغالب ، إذ الغالب ألا يقتل المحرم الصيد إلا عامداً ، وجرى النص على الغالب من موانع اعتبار دليل خطابه ، أخى مفهوم بخالفته ، وإليه الإشارة بقول صاحب [مراقى السعود] في موانع اعتبار مفهوم ألمخالفة :

ن صاحب إحراقي الصعود على مواقع الصبور ملتوم الصاحب . أوجهل الحسكم أو النطق انجلب للسؤل أو جرى على الذي غلب

ولذا لم يعتبر جمهور العلم مفهوم المخالفة فى قوله تعالى : ﴿ اللَّا فَى حَجُورُكُم ﴾ لجريه على الغالب ، وقال بعض من قال بهذا الفول ، كالزهرى ؛ وجب الجزاء فى العمد بالقرآن العظم ، وفى الحمل والنسيان بالسنة ، قال ابن العربي : إن كان يريد بالسنة الآثار التى وردت عن ابن عباس ،وعمر فنعها هى ، وما أحسنها إسوة .

واحتج أهل هذا القول : بانه صلى الله عليه وسلم ، يسئل هن الصبع . فقال : «هى صيد » ، وجمل فيها إذا أصابها المحرم كبشاً ، ولم يقل صدا و لا خطأ ، فدل على العموم . وقال ابن بكير من علماء المالكية : قوله سبحانه (متمدا) لم يرد به التجاوز عن الحطأ . وذكر التعمد لبيان أن العميد ليس كابن آدم الذى ليس في قتله عمداً كفارة .

وقال القرطبي فى تفسيره : إن هذا القول بوجوب الجزاء حلى الخطس و والناسى والعامد . قاله إن حباس وروى عن حدر ، وطياوس ، والحسن ، وإبراهم ، والزهرى ، وبه قال مالك . والشافمى ، وأبو حنيفة ، وأحمابهم

وذهب بعض العلباء إلى أن الناسى . والمخطىء لاجزاء عليهما ، وبه قال : للطبرى ، وأحد بن حنبل ، فى إحدى الووايتين . وسعيد بن جبير وأبو ثور، وهو مذهب داود . وروی أیضاً عن ابن عباس ، وطاوس ، کما نقله عنهم القرطبی واحتج أهل هذا القول بأمربن _{. عرب}

الآول : مفهوم أوله تدالى : ﴿ فُنَ قَتَلَهُ مَنْكُمُ مَتَهَمَدًا ﴾ الآية ، فإنه يدل على أن غير المتعمد لدس كذلك .

الثاني : أن الأصل براءة الذمة . فن ادعى شغلها . فعليه الدليل .

قال مقيده عفا الله عنه : هذا القول قوى جدا من جمة النظر والدليل .

هان سيده عده العصوب عدا العول يوي جدا من جهم النظر والعديل .
المسألة الحامسة : إذا صاد المحرم الصيد : فأكل منه : فعليه جزاء واحد لفتله . وليس فى أكله إلا التوبة والاستغفار . وهذا قول حمهور العلماء ، وهو ظاهر الآية خلافا لآبي حنيفة الفائل بأن عليه أيضا جزاء ما أكل يعنى قيمته ، قال الفرطبي : وخالفه صاحباه فى ذلك . ويروى مثل قول أبى حنيفة عن عطاء .

المسألة السادسة : إذا قتل المحرم الصيد مرة بعد مرة . حكم عليه بالجواه فى كل مرة . فى قول جمهور العلماء منهم مالك ، والشافعى ؛ وأبو حنيفة وغيرهم . وهو ظاهر قوله تعالى : ﴿ وهن قتله مندكم متحمداً ﴾ الآية ، لأن تكرار القتل يقتصى تكرارالجزاء ، وقال بعضالعلماء : لايحدكم عليه بالجواء إلا مرة واحدة : فإن عاد لفتاء مرة ثانية لم يمكم عليه ، وقبل له ينتقم الله منك لقوله تعالى : ﴿ ومن هاد فينتقم الله منه ﴾ ، الآية .

لقوله تعالى : ﴿ ومن عادفينتهم الله منه ﴾ ، الآية . ويروى هذا القول عن ابن عباس ، وبه قال الحسن ، وإبراهيم ، ويجاهد ، وشريح ، كما نقله عنهم القرطى، وروى عن ابن عباس أيضاً أنه

يخرب حتى يموت . المسألة السابمة : إذا دل المحرم حلالا على صيد نقتله ، فهل بجب على الحرم جزاء لقصيه فى قتل الحلال الصيد بدلالته له عليه أو لا ؟ اختاف العلماء فى ذلك ، فذهب الإمام أحمد ، وأبو حنيفة إلى أن المحرم الدال يلوم جزاؤه كاملا ، ويروى نحو ذلك عن على ، وابن عباس ، وعطاء ، وبجاهد

(٩ ــ أضواء البيان ٢)

وبكر المزنى ، وإسحاق ، وبدل لهذا القول سؤال النبي صلى أقه عليه وسلم أصحابه ، « هل أشار أحد منهم إلى أنى فتادة على الحار الوحشى » ؟

فإن ظاهره أنهم لو دلوه عليه كان بمثابة مالو صادوه فى تحريم الآكل ؛ ويفهم من ذلك لزوم الجزاه ، والقاعدة لزوم الضيان للمتسبب إن لم يمسكن تضمين المباشر ، والمباشر هنا لا يمكن تضمينه الصيد ؛ لأنه حلال ، والدال متسبب ، هذا القول هو الآظهر ، والذين قالوا به منهم من أطلق الدلالة ، ومهم من اشترط خفاء الصيد بجيث لايراه دون الدلالة ، كابى حنيفة ، وقال الإمام الشافعى وأصحابه ، لاشيء على الدال .

وروى عن مالك نحوه، قالوا: لأن الصيد يضمن بقتله ، وهو لم يقتله وإذا علم المحرم أن الحلال صاده من أجله فاكل منه ، فعليه الجزاء كاملا عند مالك ، كا صرح بذلك في مرطئه ، وأما إذا دل المحرم بحرما آخر على السيد فقاله ، فقال بعض العلماء : عليهما جزاء واحد بينهما ، وهو مذهب الإمام أحمد . وبه قال عطاء ، وحاد بن أبي سليان كما نقله عنهم ابن قدامة في إلمغني والمعنى العلماء : على كل واحد منهما جزاء كامل ، وبه قال الشعبي ، وسعيد بن جبير ، والحارث المسكلي، وأصحاب الوأى ، كما نقله عنهم عاحب إلمغني] .

وقال بعض العلماء: الجزاء كله على المحرم المباشر ، وليس على المحرم المباشر ، وهذا قول الشافعى ، ومالك ، وهو الجارى على قاعدة تقديم المباشر هنا يمكن تضمينه لأنه محرم ، المباشر هنا يمكن تضمينه لأنه محرم ، وهذا هو الأظهر ، وعليه ، فعلى الدال الاستففار والتوبة ، وبهذا تعرف حكم مالو دل محرم عرماً ، ثم دل هذا الثاني محرماً ثالثاً ، وهكذا ، فقتله الأخير ، إذ لا يخنى من الكلام المتقدم أنهم على القول الأول شركاء في جزاء واحد .

وعلى الثانى على كل واحد منهم جزاء ، وعلى النالث لا شيء إلا على من باشر القتل . وكذلك هناكل واحد قاتل صيداً فعليه جزاء. وقال الشافعي ومن وافقه : عليهم جزاه واحد ، لقضاء عمر وعبد الرحمن ، قاله القرطي ، نم قال أيضاً : وروى الدارقطني أن مرالى لابن الزبير أحرموا فمرت بهم ضبع فحذفرها بعصبهم فاصابوها ، فوقع في أنفسهم ، فأتوا ابن عمر فذكروا له ذلك ، فقال : عليسكم كلم كبش ، قالوا : أو على كل واحد منا كبش ، قال : إنسكم لمعرز بكم عليسكم كلم كبش . قال اللغويون : لمعرز بكم أى لمشدد عليسكم .

وروى عن ابن عباس فى قوم أصابوا ضبماً فقال : هليم كبش يتخارجو نه بينهم ردليانا قول اقد سبحانه : ﴿ وَمَن قَتْلُهُ مَسْكُمُ مَتَمَمَداً ۚ لَجْزَاهُ مَثْلُ مَاقَتُلُ مِن النّهم ﴾ . وهذا خطاب لمكل قائل ، وكل واحد من الفاتلين الصيد قائل نفساً على النّام والكمال بدليل قتل الجاعة بالواحد ، ولولا ذلك ماوجب عليهم الفصاص ؛ وقد قلنا بوجوبه إجماعاً منا ومنهم فئيت ماقلناه .

وقال أبو حنيفة : إذا قتل جماعة صيداً فى الحرم وهم محلون، فعليهم جزاء واحد ، بخلاف جالو قتله المحرمون فى الحل أو الحرم ، فإن ذلك لايختلف .

وقال مالك : على كل و إحد منهم جز اه كامل . بناه علي أن الرجل يكون محرماً بدخرله الحرم ، كما يكون محرماً بتلبيته بالإحرام ، وكل واحد من الفملين فد أكسبه صفة تعلق بها نهى فهو هائك لها فى الحالتين .

وحجة أبى حنيفة ماذكره القاضى أبو زيد الدبوسى ، قال : السر فيه أن الجناية فى الإحرام على العبادة . وقد ارتكب كل واحد منهم محظور إحرامه . وإذا قتل المحلون صيداً فى الحرم فإنما أتلفوا دابة عمترمة ، بمنولة ما لو أتلف جماعة دابة فإنكل واحد منهم قاتل دابة . ويشتركون فى القيمة ، قال إن العربى : وأبو حنيقة أقوى منا ، وهذا الدليل يستهين به علماؤنا وهو عسير الانفصال علينا ، اهمن القرطمي .

المسألة التاسعة : اعلم أن الصيد ينةسم إلى قسمين : قسم له مثل من النعم كبقرة الوحش ، وقسم لامثل له من النعم كالمصافير .

واحتج أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ بأنه لوكان الشبه من طريق الخلقة والصورة معتبراً في النمامة بدنة ، وفي الحمار بقرة ، وفي الخابي شأة ـ لما أوفقه على عدلين يحكمان به ، لأن ذلك قد علم فلا يحتاج إلى الارتباء والنظر ، وإنما يفتقر إلى المدلين والنظر ماتشكل الحال فيه ، ويختلف فيه وجه النظر .

ودليل الجمهور على أن المراد بالمثل من النمم المشابمة الصيد فى الحقلة والصورة منها قوله تعالى : ﴿ فِحْراء مثل ما قتل من النمم ﴾ الآية ، فالمثل يقتضى بظاهره المثل الحلق الصورى دون المهنى ، ثم قال : ﴿ مَن النمم ﴾ فضمح بيان جنس المثل ، ثم قال : ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ وضمير ﴿ به ﴾ وراجع إلى المثل من النهم ، لأنه لم يتقدم ذكر لسواه حنى برجع الد الضبير .

ثم قال : ﴿ هَدِياً بَالِغَ السَّكَمَيةَ ﴾ والذي يتصور أن يكون هدياً مثل المقتول من النمم. فأما القيمة فلا يتصور أن تسكون هدياً ولا جرى لها ذكر في نفس الآية ، وادعاء أن المراد شمراء الهدى بها بعيد من ظاهر إلآية ، فاتضح أن المراد مثل من النمم ، وقوله لو كان الشبه الحلق معتبراً لما أوقفه على عدلين؟ أجيب عنه بأن اعتبار العدلين إنما وجب النظر فى حال الصيد من كبر وصفر ، ومالا جنس له نما له جنس ، وإلحاق مالم يقع عليه نص بما وقع عليه النص، قاله القرطبي.

قال مقيده عفا الله عنه : المراد بالمثلية فى الآية التقريب ، وإذاً فنوع المائلة قد يكون خفياً لايطلع عليه إلا أهل الممرفة والفطنة الثامة ، كــَمون الشاة مثلاً للجامة لمثالمتها لها في عب الماء والهدس

وإذا عرفت التحقيق فى الجزاء بالمثل من النعم ، فاعلم أن قاتل الصيد يخير بينه ، وبين الإطعام ، والصيام ، كما هو صريح الآية السكريمة ، لأن « أو » حرف تخيير ، وقد قال تعالى : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ، أوعدل ذلك صياماً ﴾ ، وعليه جمهور العلماء .

فإن اختار سبزاء بالمثل من النعم ، وجب ذبحه فى الحرم خاصة ، لانه حق المسلم المائل بقوله : ﴿ هدياً الله الحرب الحرب الحرب الحرب المائل بقوله : ﴿ هدياً السبحة ﴾ والمراد الحرم كله ، كقوله : ﴿ ثم علمها إلى البيت الدتيق ﴾ مع أن المنحر الأكبر منى ، رإن اختار الطمام ، فقال مائلك : أحسن ما محمت فيه ، أنه يقوم الصيد بالطمام ، فيطعم كل مسكين مداً ، أو يصوم مكان كل مديوماً .

وقال ابن الفاسم عنه : إن قوم الصيد بالدرام ، ثم قوم الدرام بالطمام ، أجزأه . والصواب الأول ؛ فإن بق أقل من مد تصدق به عند بعض العلماء، وتممه مداً كاملا عند بعض آخر ، أما إذا صام ، فإنه يكمل اليوم الممكسر بلا خوف .

وقال الشافعى : إذا اختار الإطعام ، أو الصيام ، فلا يقوم الصيد الذى له مثل ، وإنما يقوم مثله من الذم بالدراهم ، ثم تقوم الدراهم بالعلمام ، فيطعم كل مسكين مدا ، أو يصوم عن كل مد يوماً ، ويتمم المنكسر ؛ والتحقيق أن الحيار لقاتل الصيد الذى هو دافع الجزاء ، وقال بعض العلماء : الحيار للمدلين الحكمين ، وقال بعضم : ينبغى للحكمين إذا حكما الملماء : إذا حكما بالمثل أن يخير أ قاتل الصيد بين الثلاقة المذكورة، وقال بعض العلماء : إذا حكما بالمثل لزمه ، والقرآن صريح فى أنه لا يلزمه المثل من النحم ، إلا إذا اختاره على الإطعام والصوم ، للتخيير المنصوص عليه بحرف التخيير فى الآية .

وقال بعض العلماء : هي هلي الترتيب ، فالواجب الهدى ، فإن لم يجد فالإطعام ، فإن لم يجد فالصوم ، ويروى هذا عن ابن عباس ، والنخمى وغيرهما ، ولا يخني أن في هذا مخالفة الخاهر الذرآن ، بلا دليل .

وقال أبو حنيفة : يصوم عن كل مدين يوماً واحداً اعتباراً بغدية الآذى ، قاله الفرطبي . واعلم أن ظاهر هذه الآية الكريمة ، أنه يصوم عدل الطمام المذكور ، ولو زاد الصيام عن شهرين ، أو ثلاثة .

وقال بعض العلماء : لا يتجاوز صيام الجزاء شهرين ؛ لا بهما أعلى الكفارات ، واختاره ان العربى ، وله رجه من النظر ، والمكن ظاهر الآية عالفه .

وقال يحمي بن عمر من المالكية : إنما يقال : كم رجلا يشيع من هذا الصيد، فيمرف المعدد، ثم يقال : كم من الطعام يشيع هذا العدد؟ فإن شاء أخرج ذلك الطعام، وإن شاء صام عدد أمداده، قال القرطي : وهذا قول حسن احتاط فيه ؛ لأنه قد تكون قيمة الصيد من الطعام قليلة ، فهذا النظر يكرف الإطعام.

يسان بيسمار و اللائة واحد منها يشترط له الحرم إجماعاً ، وهو وأهلم أن الآنواع الثلاثة واحد منها يشترط له الحرم إجماعاً ، وهو الصوم ، وواحد اختلف فيه ، وهو الإطعام ، فذهب بعض العلماء : إلى أنه لايطمم إلا في الحرم ، وذهب بعضهم إلى أنه يطمم في موضع إصابة الصيد ، وذهب بعضهم إلى أنه يطمم عيث شاه . وأظهرها أنه حق لماكين الحرم ؛ لأنه بدل عن الهدى ، أو نظير له وهو حق لهم إجماعاً ، كما صرح به تعالى بقوله :

﴿ هَدَياً بَالَغُ السَّمَعَةِ ﴾ ، وأما الصوم فهو عبادة تختص بالصائم لاحق فيها لمخلوق، فله فعلما في أي موضع شاء .

وأما إن كان الصيد لامثل له من النم كالمصانير ، فإنه يقوم ، ثم يعرف قدر قيمته من الطعام ، فيخرجه لدكل مسكين مد ، أو يصوم عن كل مد يوماً .

فتحصل أن ماله مثل من النحم يخير فيه بين الملاثة أشياء : هى الهدى بمثله ، والإطعام ، والصيام · وأن مالا مثل له يخير فيه بين شيئينفقطرهما الإطعام ، والصبام على ماذكر نا · واعام أن المثل من النحم له ثلاث حالات :

الأولى: أن يكون تقدم فيه حكم من الذي صلى الله عليه وسلم.
الثانية : أن يكون تقدم فيه حكم من عداين من الصحابة، أو التابعين مثلاالثانية : ألا يكون تقدم فيه حكم من عداين من الصحابة، أو التابعين مائلاإلله عنهم . فالذي حكم صلى القه عليه وسلم ، ولا منهم رضى
ذلك ، وذلك كالضم ، فإنه صلى الله عليه وسلم تعنى فيها بكبش ، قال ابن
حجر في التلخيص مافسه : حديث و أن الذي صلى الله عليه وسلم قضى في
المستعرك] من طريق حدالوحور بن أبي عمل وقد عبه رالحاكم في
صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال : هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا أصابه
المحرم ، و لفظ الحاكم و جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفسم يصيبه
المحرم كبشاً ، وجعله من الصيد وهو عند ابن ماجه إلا أنه لم يقل تجدياً ، قال
الشرمذي : سألت عنه البخاري فصححه ، وكذا صححه عبد الحق

وقد أعل بالوقف . وقال البيبق : هوحديث جيد تقوم به الحجة ، ورواه البيبق من طريق الآجلح عن أبي الوبير عن جار عن همر قال : لا أراه إلا قد رفعه أنه حكم في الصنبع بكبش . الحديث ، ورواه الشافعي عن هالك عن أبق الوبير به موقوقاً ، وصحح وقفه من هذا الباب الدارقطني ، ورواه الدارقطني و الحاكم من طريق إراهيم الصائغ عن صطاء هن جارقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العنبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبيش سسمن ويؤكل. • و في الباب عن ابن عباس رواء الدارقطنى ، والبيهتى من طريق حمرو بن أبى عمر عن حكرمة عنه ، وقد أعل بالإرسال .

ورواه الدافعي من طريق ابن جريج عن عكرمة مرسلا وقال : لايثبت مثله لو انفرد ، ثم أكده بحديث ابن أني حمار المتقدم ؛ وقال البهبق : وروى عن ابن صاس قوفًا أيضاً .

قال مقيده عفا الله عنه . فضاؤه صلى الله عليه وسلم فى العنسيع بكبش أبت كما رأيت تصحيح البخارى وعبدالحق لهوكذلك البهيقى والمفافعى و فيرهم ، و الحديث إذا ثبت صحيحا من وجه لا يقدح فيه الإرسال ولا الوقف من طريق أخرى كما هو الصحيح عند المحدثين ، لأن الوصل والرفع من الزيادات وزيادة المعدل مقبولة كما هو معروف ، وإليه الاشارة بقول صاحب [مراق السعود] :

والوفع والوصل وزيد اللفظ مقبول عند إمام الحفظ، . الخ وأما إن تقدم فيه حكم من عدلين من الصحابة ، أو بمن بمدهم . فقال بعض الملماء : يتبع حكمهم ولا حاجة إلى نظر عدلين وحكمهما من جديد ، لان اقد قال : ﴿ يُمكّم به ذرا عدل منسكم ﴾ ، وقد حكما بأن هذا مثل هذا .

وقال بعض العلماء؛ لابد من حكم عدلين من جديد. وممن قال به طائك ، قال الفرطبي: ولو اهترأ بحكم الصحابة رضى الله عنهم لـكمان حسناً .

وروى عن مالك إيضاً أنه يستانف الحسكم فى كل صيد ماعدا همام مكة ، وحما والرحق ، والظبى ، والنعامة ، فيكتنى فها يحكم من معنى من السلف وقد روى عن همر أنه حكم هو وعبد الرحن بن عوف فى ظبى بمنز أخرجه مالك والبهتى وغيرهما ؛ وروى عن عبد الرحن بن عوف ، وسعد رضى الله عنها أنها حكما فى الظلى بتيس أعفر ، وعن ابن هباس وعمر ، وغيان وعلى ، وزيد بن ثابت ومعادية ، وابن مسعود وغيره ، أنهم قالوا : فى النعامة بدنة ، أخرجه البيهتى وغيره ؛ وعن ابن عباس وغيره أن فى حمار الوحش والمقرة بقرة ، وأن فى الأيل بقرة .

وعن جابر أن عمر قضى فى الصنيع بكبش ، وفى الغزال بمنز ، وفى الأرنب بمناق ، وفى اليربوع بحفرة ، أخرجه مالك والبهتى ، و روى الآجلح بن عبد الله هذا الآثر عن جابر عن النبي صلى أنه عليه وسلم ، وفى الصحيح موقوف على همركما ذكره البيهتى وغيره ، وقال البيهتى : وكذلك رواه عبد الملك بن أى سليان عن هطاء عن جابر عن همر من قوله ، وعن ابن عباس أنه قضى فى الآرب بمناق ، وقال هى يمشى على أربع ، والمناق كذلك ، وهى تاكل الشجر، والمناق كذلك ، وهى تاكل الشجر،

وعن ابن مسعود أنه قضى فى اليربوع بحفر أوجفرة رواه البيهقى أيضاً، وقال البيهقى : قال أبو هبيد : قال أبوزيد : الجفر من أولاد المعزما بلغ أربعة أشهر وفصل عن أمه ، وعن شريح أنه قال : لو كان ممى حكم حكمت فى الثملب بحدى ، وروى عن عطاء أنه قال فى الثملب شأة ، وروى عن عمر وأربد رضى أقه عنهما أنهما حكما فى ضب قتله أربد المذكور بجدى قد جمع الماء والشجر رواه البيهتى وغيره .

وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه حكم فى أم حبين بمحلان من الغنم ، والجلانِ الجدى ، رواه البيهقى وغيره .

تنبيه

أقل مايكون جزاء من النعم عند مالك شاه تجوى مضعية ، فلا جزاه عنده بجفره ولا عناق ، مستدلا بأن جزاء الصيد كالدية لافرق فيها بين الصغير والكبير ، وبأن اقد قال : ﴿ هديا بالغ الكمية ﴾ فلا بد أن يكون الجزاء يسم هدياً ، فني الضب واليربوع عنده قيمتهما طعاماً ، قال مقيده عفا التدعنه: قول الحجود في جزاء الصغير بالصغير ، والكبير بالكبير ، هو الظاهر، وهو ظاهر قوله تعالى ﴿ فجزاء مثل ماقتل من النعم ﴾ قال ابن العربي : وهذا صحيح ، اختيار طعاتنا يعني مذهب الجهور الذي هو اعتبار الصغر والكبر والمرض وغوذلك كسائر المتلفات .

المسألة العاشرة: إذا كانت ما أتلفه المحرم بيضا ، فقال مالك : في بيض النمامة عشر نمن الدنة ، وفي بيض الحمامة الممكية عشر نمن شاة ، قال ابن القامم : وصواء كان فيها فرخ أو لم يكن مالم يستهل الفرخ بعد الكسر ، فإن استهل فعليه الجزاء كاملا كجزاء الكبير من ذلك الطير ، قال ابن الموار بحكومة عداين وأكثر العلماء يرون في بيض كل طائر قيمته .

صين و اسمهد يرون بييش من دريسه .. وي مكرمة عن قال مقيده عفا الله عنه : وهو الآظهر ، قال القرطي : روى حكرمة عن ابن عباس عن كسببن عبرة أن الني صلى القدعله وسلم تضى في بيش نهام أصابه عمر م بقدر ثمنه ، اخرجه الدارقطني ، وروى أبو هريرة قال : قال رسول اقته صلى الله عليه وسلم في بيشة نمام صيام يوم أو إطعام مسكين ، قاله القرطبي ، وإن قتل المحرم فيلا فقبل : فيه بدئة من الحجان العظام التي لها سنامان ، وإذا لم يوجه شيء من هذه الإبل فينظر إلى قيمته طماما ، فيسكون عليه ذلك .

قال القرطبي : والعمل فيه أن يجعل الفيل فى مركب وينظر إلى منتهى ما ينزل المركب فى الماء ، ثم يخرج الفيل ويجعل فى المركب طعام إلى الحدالمدى نزل فيه والفيل فيه ، وهذا عداء من الطعام ، وأما إن نظر إلى قيمته فهو يكمون له ثمن عظيم لآجل عظامه وأنيابه ، فيشكتر الطعام وذلك ضرو اه .

. قال مقيده عفااقه عنه : هذا المدى ذكره الفرطبي فى اعتبار مثل الفيل طعاما فه أمر إن :

الاول : أنه لايقدر عليه غالباً ، لأن نقل الفيل إلى الماء ، وتحصيل المركب ورفع الفيل فيه ، رنزهه منه ، لايقدر حليه آحاد الناس خالباً ، ولا ينبغى التسكليف المام إلا بما هو مقدور غالباً لسكل واحد .

والثانى : أن كثرة النيسة كاتعد مثرراً ، لأنه لم يجعل عليه إلاقيسة ماأتلف فى الإحرام ، ومن أنلف فى الإحرام حيواناً عظيماً لزمه جزا مطلم ، ولاضرر حليه ، لأن عظم الجزاء تابع لعظم الجناية كا هو ظاهر .

المسألة الحادية عشرةً : أجمع آلبلاء على أن صيد الحرم المسكى عنوع ؛ وأن تطع شجره ، ونباته حرام ، إلا الإذخر لقوله صلى أنه عليه وسلم يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرام لا يممند شوكه ، ولا يختلى خلاه ، و لا ينفر صيده ، ولا تنتقط لقطته إلا لمعرف » . فقال العباس إلا الإذخر ، فإنه لا يد لمم منه ، فإنه للقيون والبيوت ، فقال : « إلا الإذخر » . متفق هليه من حديث ان عباس رضى الله عنهما ، وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قال : « لا ينفر صيدها ، ولا يختلى شوكها ، ولا تحلى ساقطنها إلا لمنشد، فقال العباس : إلا الإذخر ، فإنا تجعله لقبورنا وبيوتنا ، وفقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إلا الإذخر » متفق عليه أيضاً . وفي لفظ « لا يعتلى شوكها » ، والاحاديث في الباب كثيرة .

واعم أن شجر الحرم ونباته طرفان ، وواسطه طرف لا يحوز قطمه إجماءاً ، وهو ما أنبته أله في الحرم من غير تسبب الآدميين ، وطرف يجوز قطمه إجماعاً ، وهو مازرعه الآدميون من الزروع ، والبقول ، والرباحين ونحوها . وطرف اختلف فيه ، وهو ما غرسه الآدميون من غير الماكزل ، والمشموم ، كالآثل . والعوسج . فأكثر العلماء على جواز قطعه .

وقال قوم مهم الشافعي بالمنع ، وهو أحوط فى الحروج منالعهدة ، وقال بعض العلماء : إن نبت أولا فى الحل ، ثم نزع فنرس فى الحرم جاز قطعه ، ولا يحدم قطع الشوك والعوسج قال ابن لبت أولا فى الحرم ، فلا يجوز قطعه ، ويحرم قطع الشوك والعوسج قال ابن قدامة فى [المفنى] ، وقال القاضى ، وأبو الحطاب : لايحرم ، وروى ذلك عن عطاء ، ويجاهد ، وحمرو بن دينار ، والشافعى ، لأنه يؤذى بطبعه ، فأشبه السباح من الحيوان .

قال مقيده ، عفا أفه عنه : قياس شوك الحرم على سباع الحيوان مردود. من وجهين :

الأول : أن السباع تتعرض لآذي الناس ، وتقصده بخلاف الشوك .

الثانى : أنه مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم : « لايمصند شوكه» والقياس المخالف للنص فاسد الاعتبار . قال فى [مراقى السعود] :

والخلف للنص أو إجماع دعا ً فساد الاعتبار كل من وعي

وفساد الاعتبار قادح مبطل للدليل ، كما تقرر فى الأصول ، واختلف فى قطح اليابس من الشجر ، والحشيش ، فأجازه بمن العلماء ، وهو مذهب الشافمي وأحمد ؛ لأنه كالصيد الميت لاشىء على من قده نصفين : وهوظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : و ولا يختل خلاه » ؛ لأن الحلا هو الوطب من النبات فيفهم منه أنه لاباس بقطع اليابس .

وقال بعض العلماء : لايجوز قطع اليابس منه ، واستدلوا له بأن استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليابس ، وبأن فى بعض طرق حديث أبى هريرة : ولا يحتش حشيشها ، والحشيش فى اللغة ؛ اليابس من العشب ، ولا شلك أن ترك أحود . واختلف أيضاً فى جواز ترك البهائم ترعى فيه . فنمه أبو حنيفة ، وورى نحوه عن مالك ، وفيه عن أحمد روايتان ، ومذهب الشافعى جوازه ، واحتج من منعه بأن ما حرم إتلافه ، لم يجز لم يرسل عليه ما يتلفه كالصيد ، واحتج من أجازه بأمرين :

الأول : حديث ابن عباس قال : ﴿ أَقَبِلُتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانَ ، فَرَجِدُتُ الذي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار ، فدخلت فى الصف وأرسلت الآنان ترتم ، متفق عليه ، ومنى من الحرم .

الثانى: أن الهدى كان يدخل الحرم بكثرة فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وزمن أصحابه، ولم ينقل عن أحد الآمر بسد أفواه الهدى عن الآكل من نبات الحرم، وهذا الغول أظهر، والله تعالى أعلم .

عن قال به حطاء ، واختلف فى أخذ الورق ، والمساويك من شجر الحرم إذا كان أخذ الورق بغير ضرب يضر بالشجرة ، فمنعه بعض العلماء لعموم الآدلة ، وأجازه الشافعي ، لآله لاضرر فيه على الشجرة ، وروى عن حطاء ، وحمرو بن دينار ، أنهما رخصا فى ورق السنا الاستمشاء بدون نزع أصله · والاحوط ترك ذلك كله ، والظاهر أن من أجازه استدل لذلك بقياسه على الإذخر بجامع الحاجة .

وقال ابن قدامة فى [المغنى] : و لا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان و انقلع من الصجر بغير فعل آدى ، و لا ماسقط منالورق ، نص عليه أحمد ، و لا نعلم فيه خلاقا ، لأن الحنبر إنما ورد فى القطع . وهذا لم يقع فأما إن قطمه آدى . فقال فى الدرحة تقطع من شبة بالصيد لم ينتفع بحياجا ، و ذلك لا نه يمتوع من إلانه لحرمة الحرم ، فإذا قطعة بالمع بنا من يجرع عليه قطعه لم ينتفع به ، كالصيد يذبحه المحرم . ويحتمل أن يباح لغير القاطع الانتفاع به ، لأنه انقطع بغير فعله ، فأبيح له الانتفاع به ، كان وقطعه ، لأن الذكاة تعتبر لها كالوقطعة ، و لهذا لاتحصل بغمل بعير فعله ، ولمذا لاتحصل بغمل بعيد قطعة ، ولمذا لاتحصل بغمل بهيمة بخلاف هذا . اه .

وقال فى المغنى أيضاً : وبباح أخذ الكماة من الحرم . وكذلك الفقع . لانه لا أصل له . فاشبه الثمرة ، وروى حنبل قال : يؤكل من شجر الحرم الصنابيس والعشرق ، وما سقط من الشجر . وما أنبت الناس . واختلف فى عشب الحرم المكى ، هل يجوز أخذه لعلف البهائم ؟ والاصح المتع لعموم الادلة .

فإذا عرفت هذا ، فاعلمأن الحلال إذا قتل صيدا فى الحرم المدكى ، فجمهوو العلماء منهم الآتمة الآربعة ، وعامة فقهاء الامصار على أن عليه الجزاء ، وهو كجزاء المحرم المتقدم ، إلا أن أبا حنيفة قال : ليس فيه الصوم ، لآنه إنلاف محض من غير محرم .

وخالف فى ذلك دارد بن على الظاهرى ، يحتجا بأن الأصل براءة الذمة ولم يرد فى جزاء صيدالحرم نص ، فيبق علىالآصل الذى هو براءة الذمة وقوله هذا توى جداً واحتج الجمهور بأن الصحابة رضى الله عنهم قصوا فى حمام الحرم المدكى بشاة شاة ، روى ذلك عن عمر وعنهان وعلى وابن عمر وابن عباس ، ولم ينقل عن غيرهم خلافهم ، فيكون إجماعاً سكوتيا ، واستدلو أأيضاً بقباسه على صيد المحرم ، بجامع أن المكل صيد ممنوع لحق الله تعالى ، وهذا الذى ذكر فا عن جمهور العلماء من أن كل مايضمنه المحرم يضمنه من فى الحرم يستشى منه شدنان :

الأول : منهما القمل ، فإنه ختلف فى تتله فى الإحرام ، وهو مباح فى الحرم بلاخوف ·

والثانى : الصيد المائهمباح فى الإحرام بلاخلاف ، واختلف فى اصطياده من آبار الحرم وعيونه ، وكرهه جابر بن عبد اقه ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام و لا ينفرصيدها ، فتبتت حرمة الصيد لحرمة المكان ، وظاهر النص شمول كل صيد ، ولأنه صيد غير مؤذ فاشبه الظباء ، وأجازه بعض العلماء محتجاً بأن الإحرام لم يحرمه ، فكذلك الحرم ، وعن الإمام أحمد روايتان فى ذلك بالمنع والجواز . وكذلك اختلف العلماء أيضاً فى شجر الحرم المسكى وخلاه ، هل بجب على من قطعها ضمان ؟

فقالت جماعة من أهل العلم ، منهم مالك ، وأبوثور ، وداود : لاضمان في شجره ونباته ، وقال إن المنفر : لا أجد دليلا أوجب به في شجر الحرم فرضاً من كتاب ، ولاسنة ، ولا إجماع ، وأقول كما قال مالك : نستففر اقت تعالمل. والذين قالو ابعنمائه ، منهم الشافعي وأحمد وأبوحيفية ، إلاان أباحيفية قال : يضمن كله بالقيمة ، وقال الشافعي ، وأحمد : يضمن الشجرة السكبيرة . بيضمن الشجرة السكبيرة ، والمصنيرة بشاة ، والحلا بقيمته والغص بما نقص ، فإن نبت ماضلح سمنه ، فقال بعضهم ، يسقط الصامان ، وقال بعضهم بعدم سقوطه .

واستدل من قال فى الدوحة بقرة ، وفى الشجرة الجزلة شاة بآثار رويت فى ذلك عن بعض الصحابة كممر وابن هباس ، والدرحة : هى الشجرة الكيرة ، والجزلة : الصغيرة · المسألة النانية عشرة: حرم المدينة , اعلم أن جامير الملماء على أن المدينة حرم أيضاً لا ينفر صيدها ولا يختل خلاها ، وغالف أبو حنيفة الجمور، فقال: إن حرم المدينة ليس بحرم على الحقيقة ، ولا تثبت له أحكام الحرم من تحرم قتل الصيد ، وقط الشجر ، والأحاديث الصحيحة الصريحة نرد هذا القول ، وتقضى بأن مابين لابنى المدينة حرم لاينفر صيده ، ولا يختل خلاه على المدف ، فن ذلك حديث عبد الله بن زيد بن عاصم و أن رسول القة صلى الله عليه وسلم قال: إن إبراهم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة كما حرم إراهم مكة ، وإنى حرمت المدينة كما حرم إراهم عرم مكة ، وإنى حرمت المدينة كما حرم إراهم عرد على المدينة المد

وعن أبى هربرة رضى اله عنه قال : \$ حرم رسول الله صلى الله وسلم ما بين لابنى المدينة ، وجمل أننى عشر ميلا حول المدينة حسى » متفق عليه أيضاً ، وكان أبو هربرة يقول : لو را يت الظباء تر تع فى المدينة ماذعر تها.

وعن أبى هريرة أيضاً فى المدينة قال : و سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم شجرها أن يخيط أويعضد» رواه الامام أحمد ، وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على المدينة ، فقال : و اللهم إنى أحرم ما بين جبليها حثل ماحرم إبراهيم مكة ، اللهم بارك لهم فى مدهم وصاعهم » متفق عليه .

والمبخارى عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم قال : • المدينة حرام من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فها حدث ، من أحدث فها فعليه لعنة الله والملاتكة والناس أجمعين ، ، ولمسلم عن عاصم الاحول ، قال : • سالت أنسا أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ؟ فقال: نعم هي حرام لا يختلى خلاها ، الحديث .

وعزأ في سعيد الحدرى رضماقه منه . أن رسول اقة صلى الله عليه وسلم قال : إنى حرمت المدينة ، حرام مابين مازمها ألا بهراق فيها دم ، ولايحمل فيها سلاح ولايخبط فيها شجر إلا لعلف ، رواه مسلم .

وهن جابر رضی الله عنه قال : قال رسول الله صلی الله علیه وسلم : ﴿ إِنَّ إِبرَاهُم حَرَّمَ مَكَةً ، رَإِنَى حَرَّمَتَ المَّدِينَةُ مَانِينَ لَابَقِهَا لا يَقْطَعُ عَصَاهُهَا ، ولا يصاد صيدها ۽ ، رواه مسلم أيضا .

وهن على رضى اقه عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والمدينة حرم ما بين عير إلى ثور » ، الحديث متفق عليه .

و من على رضى اقد هنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المدينة ولا يختلى خلاها ولا ينقط القطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لفتال ، ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة إلا أن يملف رجل بميره » ، وواه أبو داود بإسناد صحيح ، ورواه الإمام أحمد ، وهن سعد إن إلى وقاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله هله وسلم : وإلى أحرم مابين لابنى المدينة أن يقطع عضاهها ، أو يقتل صيدها » .

وقال: « المدينة خيرلهم لوكانوا يعلمون ، لا يخرج عنها أحد رغبة إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ، ولا يثبت أحد على لاوائها وجهدها إلا كنت له شهيداً ، أو شفيعا يوم القيامة » ، رواه مسلم .

وعن رافع بن خديج رضى أنه عنه قال : رسول أنه صلى انه عليه وسلم : وإن إراهم حرم مدي ، رإني أحرم مايين لابتيا ، رواه مسلم أيسنا . وعن سهل بن حنيف وضى الله عنه قال ؛ و أهوى رسول الله صلى الله عليه وسلى الله ينه ، نقال: حرم إنها آمن، ، رواه مسلم في محيحه أيسنا . وعن عبد الرحمن بن أبى سعيد الحدرى ، عن أبيه أبى سعيد رضى الله عنهما و أنه سمع النبى صلى أنه عليه وسلم يقول ؛ إلى حرمت ما بين لا بنى المدينة ، كا حرم إبراهم مكة ،

وقال: وكان أبو سعيد الحدرى يجد فى يد أحدنا الطبر ، فيأخذه فيفكه من يده ، ثم يرسله ، رواه مسلم في محيحه أيضاً ، وعن عبد لله بن عبادة الورق ، أنه كان يصيد العصافير فى بتر إهاب ، وكانت لهم ، قال : فرآ فى عبادة ، وقد أخذت عصفوراً فا تتزعه منى فارسله ، وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وحرم ما بين لا بتيها كا حرم إبر اهيم عليه السلام ، كما ؛ وكان عبادة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه السيرة . وعن إراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضى أنه عنه ، قال اصطدت طيراً بالفتبلة ، فخر حت به فى يدى فلقينى أبى عبد الرحمن بن عوف ، فقال : ما هذا فى يدك ؟ فقلت : طير اصطدئه بالفتبلة ، فعرك أذنى عركاً شديداً ، وانتزعه من يدى ، فارسله ، فقال : «حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم صيد ما بين لابتيها » ، رواه البيهتى أيضاً ، والقنبلة : آلة يصاد بها النهس وهو طائر .

وعن أبي أبوب الانصارى رضى اقه عنه ﴿ أَنَهُ وَجِدَ غَلَمَانَا قَدَ اَلْجُؤُوا ثَمْلِماً إِلَى زَاوِيَةَ فَعَارِدَهُمُ عَنْهُ ، قَالَ مَالِكُ ؛ وَلاَ أَعَمُمُ إِلاَ أَنَهُ قَالَ ؛ أَفَى حَرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنح هذا ﴾ ، رواه البهقى أيضاً .

وعن زيد بن ثابت رضى المدعنه ﴿ أنه وجد وجلا بالاسواف ــ وهو موضع بالمدينة ــ وقد اصطاد نهسا فأخذه زيد من يده فأرسله، ثم قال : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم صيد مابين لا بقبها » ، رواه البيهى ، و الرجل الذى اصطاد النهس هو شرحيل بن سعد والنهس ــ بضم النون وفتح الهاء بعدهما سين مهملة ــ طير صغير فوق العصفور شييه بالقنبرة .

والأحادث في البابكثيرة جداً ، ولا شك في أن النصوص الصحيحة الصريحة التي أوردنا في حرم المدينة لاشك ممها ، ولاابس في أنها حرام ، لاينفر صيدها ، ولايقتلي خلاها إلا لملف ، وما احتج به بعض أهل الدلم على أنها غير حرام من قوله صلى الله عليه وسلم « مافعل التغير يا أبا عير ؟ » لادليل فيه ، لأنه محتمل لأن يكون ذلك قبل تحريم المدينة ، وحتمل لأن يكون ذلك قبل تحريم المدينة ،

وقد استدل به بعض العلماء على جو از إصاك الصيد الذي صيد فى الحل وإدخاله المدينة ، وما كان محتملا لحذه الاحتمالات لا تعارض به النصوص الصريحة الصحيحة الكثيرة التى لا لبس فيها و لا احتمال ، فإذا علمت ذلك فاعلم أن العلماء الفائلين بحرمة المدينة ، وهم جمهور علماء الامة اختلفوا فى صيد حرم المدينة هل يضمنه قائلة أو لا ؟ وكذلك شجرها ، فذهب كثير من العلماء منهم مالك والشافعى فى الجديد ، وأصحابهما وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وعلميه أكثر أهل الطم إلى أنه موضع بجوز دخوله بغير إحرام ، فلم بجب فيه جزاء كصيد وج .

واستدلوا أيضاً بقوله صلى لقه عليه وسلم « المدينة حرم مابين عير وثور، فن أحدث فيها حدثا ، أو آوى فيها بحدثا فعليه لعنة الله والملائسكة والناس أجمعين، لا يقبل اقه منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا »، فذكره صلى افه علبه وسلم لهذا الوعيد الشديد فى الآخرة، ولم يذكر كفارة فى الدنيا دليل على أنه لاكفارة نجب فيه فى الدنيا، وهو ظاهر.

وقال ابن أبي ذئب ، وابن المنذر : يجب في صيد الحرم المدني الجزاء الواجب في صيد الحرم المسكى ، وهو قول الشافعي في القديم . واستدل أهل هذا القول بأنه صلى الله عليه وسلم صرح في الآحاديث الصحيحة المتقدمة بأنه حرم المدينة مثل تحريم إيراهيم لمسكة ، ويماثلة تحريمها لتحريمها تقتضى

استوادهما فى جزاء من انتهك الحرقة فيهما . قال القرطى ، قال القاضى عبد الوهاب : وهذا القول أقيس حندى على أصولنا لاسيماً أن المدينة عند أصحابنا أفضل من مكة ، وأن الصلاة فيها أفضل

من الصلاة في المسجد الحرام اه .

قال مقيده عفا الله عنه , ومذهب الجمهور فى تفضيل مكة ، وكثرة مضاعفة الصلاة فيها زيادة على المدينة بمائة ضعف أظهر لقيام الدليل عليه ، وافه تعالى أعلم . وذهب بعض من قال بوجوب الجزاء فى الحرم المدنى إلى أن الجزاء فيه هو أخذ سلب قاتل الصيد ، أو قاطع الشجر فيه .

قال مقيده عنما الله عنه : وهذا القول هو أقوى الأقوال دليلا ؛ لما دواه مسلم في صحيحه عن سعد بن إبي وقاص رضى الله عنه و أنه ركب إلى قصره بالمعقبق فوجد عبداً يقطع شجراً ، أو عبطه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل المبد فكلموه ، أن يرد على خلامهم أو عليم ما أخذ من غلامهم فقال : معاذ الله أن أرد شيئاً نفلنيه رسول الله عليه وسلم ، وأبي أن يرده عليه عمد في صحيحه ، وأحد وما ذكره القرطي في تفسيره وحمه الله

من أن هذا الحمكم خاص بسمد رضى الله عنه ، مستدلا بأن قوله ﴿ نفلنِيه ﴾ أى أعطانيه ظاهر فى الخصوص به دون غيره فيه عندى أمران :

الأول : أن هذا لايكرني في الدلالة على الحمصوص ، لأن الأصل استواء الناس في الأحكام الشرعية إلا بدليل ، وقوله «لفلنيه» ليس بدليل ، لاحتال أنه نفل كل من وجد قاطع شجر ، أو قاتل صيد بالمدينة ثيابه ،كما نفل سمداً . وهذا هو الظاهر .

الشانى : أن سمدا نفسه روى عنه تمميم الحسكم ، وشموله الهيره ، فقد روى الإمام أحمد وأبو داود عن سليمان بن أبي عبد اقه قال : ﴿ وأيت سعد ابن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد فى حرم المدينة الذى حرم رسول الله صلى عليه وسلم ، فسلبه ثيابه فجاء مواليه ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حم هذا الحرم ، وقال : من رأيتموه يصيد فيه شيئا فلسكم سلبه . فلا أود عليمكم طعمة أطمعنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إن شتم أن أعطيكم ثمنه أعطيت كم و فى لفظ ﴿ من أخذ أحداً يصيد فيه فليسلبه ثبابه » وروى هذا الحديث أيضا الحاكم وصححه ، وهوصريح فى المموم وعدم المخصوص بسعد كما ترى ، وفيه نفسير المراد بقوله ﴿ نفلنيه » وأنه عام لسكل من وجد أحداً يفمل فها ذلك .

وتضعيف بعضهم لهذا الحديث بأن فى إسناده سليمان بن أبى عبد إلله غير مقبول ، لأن سليمان بن أبي عبدالله مقبول ، قال فيه الدهمي : تابعى وثق ، وقال فيه ابن حجر فى [التقريب] : مقبول .

والمقبول عنده كا بينه فى مقدمة نقريبه : هو من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله فهو مقبول حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث ، وقال فيه ابن أبى حاتم . ليس بمشهور ، ولكن يعتبر بحديثه اه .

وقد تابع سليمان بن أبي عبد الله في هذا الحديث عامر بن سعد عند مسلم وأحمد ومولى لسعد عند أبي داردكلهم عن سعد رضى الله عنه . فاتضع رد تضميفه مع ماقدمنا من أن الحاكم صححه ، وأن الذهبي قال فيه : تأبسى موثق . والمراد بسلب قاطع الشجر أو قاتل الصيد فى المدينة أخذ ثيابه . قال بعض العلماء : حتى سراويله ·

والظاهر ماذكره بعض أهل العلم من وجوب ترك مايستن الدورة المغلظة ، والله تعالى أعلم .

وقال بعض العلماء . السلب هنا سلب القاتل، وفى مصرف هذا السلب. ثلاثة أفوال أصحها : أنه للسالب كالقتيل، ودليله حديث سعد المذكور

والثاني : أنه لفقر اء المدينة .

والثالث ؛ أنه لبيت المال ، والحق الأول .

وجمهور العلماء على أن حمى رسول اقه صلى اقه عليه وسلم الذى تقدم في حديث أبي هريرة المتفق عليه ، أن قدره إننان عشر ميلا من جهات المدينة لا يجوز قطع شجره ، ولا خلاه ، كا رواه جابر بن عبد الله رضى أله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخيط ولا يعمند حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن يهش هشأ رفيقاً ، أخرجه أبو دارد والبهفى ، ولم يستمفه أبو دارد ، والمعروف عن أبى داود رحمه الله أنه إن سكت عن الكلام فى حديث فاقل درجاته عنده الحسن .

وقال النووى في شرح المهذب بعد أن ساق حديث جابر المذكور: رواه أبو دارد بإسناد غيرقوى لكنه لم يضعفه اهم، ويعتضد هذا الحديث بما رواه البهي بإسناده عن محد بن زياد قال: «كان جدى مولى لعثمان بن مظمون، وكان بلي أرضاً لعثمان فيها بقل، وقئاء، قال: فريما أتانى حمر بن الحطاب رحى أقد عنه نصف النهار، واضماً ثوبه على رأسه يتماهد الحى، ألا يعضد شجره، ولا يخبط، قال: فبجلس إلى فيجدتنى، وأطمعه من القثاء والبقل، فقالله يوما: أراك لاتخرج من ماهنا، قال: قلمت: أجل. قال: إنى استعمالك على ما هاهنا فن رأيت يعتضد شجراً أو يخبط خذ فاسه، وحبله، قال: قلت آخذ رداء، قال: لا ي وعاهة العلماء على أن سيد الحى المذكور غير حرام،

لآنه ليس بحرم ، و إنما هو حمى حماه يـسول الله صلى الله عليه وسلم للخيل و إبل الصدقة والجزية ، ونحو ذلك .

واختلف فى شجر الحى هل يضمنه قاطه، ؟ والأكثرُون على أنه لاضهان فيه ، وأصح القولين عند الشافعية ، وجوب الضان فيه بالقيمة ، ولايسلب قاطمهُ ، وتصرف القيمة فى مصرف نعم الزكاة والجزية .

المسألة الثالثة عشرة : اعلم أن جماهير العلماء على إباحة صيد وج ، وقطع شجره ؛ وقال الشافنى رحمه الله تعالى : أكره صيدوج ، وحمله المحققون من أصحابه على كراهة التحريم .

واختلفوا فيه على القُول بحرمته ، هل فيه جزاء كحرم المدينة أولا شى. فيه ؟ ولكن يؤدب قائله ، وعليه أكثر الشانمية .

وحجة من قال بحرمة صيدوج مارواه أبو داود ، وأحمد والبخارى فى تاريخه، عن الوبير بن العوام رضى الله عنه و أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: صيد وج محرم » الحديث .

قال ابن حَجر فى [التلخيص] : سكت عليه أبو داود وحسنه المنذرى ، وسكت عليه عبد الحق ، فنعقبه ابن القطان بما نقل هن البخارى ، أنه لم يصح، وكذا فال الآزدى .

وذكر الذهبي ، أن الشافعى صححه ، وذكر الحلال أن أحمد ضمفه ، وقال ابن حبان فى رواية المنفر د به ، وهو محمد بن عبد الله بن إنسان الطائني كان يخطىء ، ومقتضاه تضميف الحديث فإنه ليس له غيره فإن كان أخطأ فيه فهو ضميف ، وقال المقبلى: لايتابع إلامن جهة تقاربه فى الضمف ، وقال النووى فى شرح المهذب : إسناده ضميف .

وذكر البخارى فى تاريخه فى ترجمة عبد الله بن إنسان أنه لايصح .

وقال ابن حجر فى [التقريب] فى عمد بن حبد الله بن إنسان التمقى الطائنى المذكور : لين الحديث ، وكذلك أبو عبداقة الذى هو شيخه فى هذا الحديث ، قال فيه أيضاً : لين الحديث ، وقال ابن قدامة فى المغنى فى هـذا الحديث فى صيد وج: صفعة أحمد ذكره الحلال في كتاب [الملل]، فإذا عرف هذا ظهر لك أن حجة الجمهور في إباحة صيد وج، وشجره كون الحديث لم يثبث ، والآصل براءة الخميم - أرض بالطائف. والآصل بالمداء: هو واد بصحراه الطائف، وليس المراد به نفس بلدة الطائف. وقيل: وقيل: هو كل أرض الطائف، وقيل هو امم لحصون الطائف نمان. وقيل: لواحد منها وربما التبس وج المذكور بوح - بالحاء المهملة - وهي ناحية نمان. فإذا عرفت حكم صيد المحرم، وحكم صيد مكة، والمدينة ، ووج ، عاذكر نا فاعل أن المسيد المحرم إذا كان بعض قوائمه في الحل ، وبعضها في الحرم، أو كان على غصن يمتد في الحل ، وبعضها في حرم أو كان على غصن يمتد في الحل ، وأصل شجرته في الحرم، فاصطياده حرم الحرم فيهما.

أما إذا كان أصل الشجرة فى الحل ، وأغسانها ممتدة فى الحرم ، فأصطاد طهراً وأماً على الأغسان الممتدة فى الحرم ، فلا إشكال فى أنه مصطاد فى

الحرم ، لكون الطير في هواء الحرم .

واعل أن ماادعاه الحنفية ؛ من أن أحاديث تحديد حرم المدينة مضطر بة لأنه وقع في بعض الروايات باللابتين ، وفي بعضها بالحرتين ، وفي بعضها بالحبلين، وفي بعضها وثور ، غير صحيح لظهور الجمع بكل وصوح ؛ لأن اللابتين هما الحر تأن المعروفتان ، وهما حجارة سود على جوانب المدينة والجبلان هما المازمان ، وهما عير وثور والمدينة بين الحرتين ، كما أنها أيضاً بين ثور وعير ، كما يشاهده من نظرها ، وثور جبل صغير عمل إلى الحمرة بتدور خلف أحد من جهة الشهال .

فَن ادعى من العلماء أنه ليس فى المدينة جبل يسمى ثوراً ، فغلط منه ، لانه معروف عندالناس إلى اليوم ، مع أنه ثبت فى الحديث الصحيح .

واعلم أنه على قرآءة الكوفيين ﴿ فَجْزاء مثل} الآية . بتنوين جزاء ، ورفع مثل فالامر واضع ، وهلى قراءة الجهور ﴿ فِجْزاء مثل ﴾ بالإسافة ، فأظهر الافوال أن الإصافة بيانية ، أى جزاء هومثل ماقتل من النعم ، فيرجع معناه إلى الاول ، والعلم عند الله تعالى . قوله تعالى : ﴿ يا أَبِمَا الذِينَ آمنوا عليهُ أَنفُسُكُم لا يَضْرُكُمُ مَن صَلَ إِذَا الْمَسَدِيمَ ﴾ قد يتوهم الجاهل من ظاهر هذه الآية الكريمة عدم وجوب الاسر بالمعروف والنهى عن المنسكر ، و لكن نفس الآية فيها الإشارة إلى أن ذلك في إذا لمبنخ جهده ظريقيل منه المأمور ، وذلك فى قوله ﴿ إِذَا المُتدِيمَ ﴾ ؛ لأن من ترك الآمر بالمعروف لم يهتد ؛ وعن قال بهذا حديقة . وسعيد بن المسيب، كما تقلع عنهما الالوسى فى تفسيره . وابن جوير . ونقله المقرطي عن سعيد ابن المسيب ، وأبى عبيد القامم بن سلام ، ونقل نحوه ابن جرير عن جماعة من السحاء قمنهم ابن عمر وابن مسعود .

فمن العلماء من قال : ﴿ إِذَا اهتديتِم ﴾ أى أمرتم فلم يسمع منسكم ، ومنهم من قال : يدخل الأمر بالمعروف فى المراد بالاهتداء فى الآية ، وهو ظاهر جداً ولا ينبغى العدول عنه لمصنف .

وعما يدل على أن تارك الامر بالمعروف غير مهتد . أن اقه تعالى أفسم أنه في خسر * إلا الذين أنه في خسر * إلا الذين آنه في خسر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ . فالحق وجوب الآمر الأحر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبعد أداء الواجب لا يضر الآمر صلال من صل ، وقد دلت الآيات كقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصبينا النهى ظلموا منكم خاصة ﴾ ، والاحاديث على أن الناس إن لم يأمروا بالمعروف ، ولم ينهوا عن المنكر . عمهم اقه بعذاب من عنده .

فن ذلك ماخرجه الشيخان في صحيحهما عن أم المؤمنين أم الحسكم زينب بشت جعش رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فوعاً مرعوباً يقول : لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شرقد اقترب ، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج . مثل هذه بأصبعه الإبهام . والتي تليها فقلت : يارسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال: نعم إذا كثر الحبيث » .

وعن النمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل القائم في حدود الله ، والواقع فيها ، كذل قوم استهموا على سفينة ، فصار بمضهم أعلاها ، وبعضهم أسفلها ، وكان الذين فى أسفلها [ذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم . فقالوا : لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقاً ، ولم نؤذ من فوقنا فإن تركزهم وما أرادوا ، هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أبديم نجوا ، ونجوا جميعاً » أخرجه البخارى والفرمذى .

وعن أبى بكر الصديق رضى عنه قال : « يا أيها الناس إنــكم تقرءون هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَايْضِرُكُمْ مَنْ صَلَّ إِذَا أُهْتَدِيتُم وإنى سمعت وسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن وأى الناس الظالم فلم يَأَخَذُوا عَلَى يِدِهُ أُوشُكُ أَنْ يَعْمَهُمُ اللهِ بِمَقَابُ مِنْهُ » ، رواهُ أَبُو دَاوِدُ والنرمذي والنسائي بأسانيد صحيحة ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أول ما دخل النقص على بنى إسرائيل ، أنه كان الرجل يلتي الرجلُ فيقول . ياهذا اتق الله ، ودع ماتصنع، ` فإنه لايحل ذلك تم يلقاء من الغدوهو على حاله · فلا يمنعه ذلك أن يـكون أكيله وشربيه وقميده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال : ﴿ لَمَنَ الَّذِينَ كَفُرُوا مِن بَي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لَسَانَ دَادِدُ وَعَيْسَى أَبْنُ مُرِيم ذلك بماعصوا وكانوا يعتدون ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهُونَ عَنْ مَنْكُرُ فَعَلُوهُ لِبُسُ مَا كَانُواْ يفعلون * ترى كثيراً منهم يتولون الذين كـفروا لبئس ماندمت لحم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ؛ ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي ، وما أنزل إليه ، ما اتخذوهم أولياء . ولكن كثيراً منهم فاسقون ﴾ ، ثم قال ؛ كلاوالله لتأمرون بالمعروف ، ولتنهون عنالمنكر ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطراً ، ولتقصرنه على الحق قصراً ، أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ثم ليلعننكم كما لعنهم » .

رواه أبو داود والترمذى وقال : حسن ، وهذا لفظ أبي داود ، ولفظ الترمذى قال رسول اله صلى الله عليه وسلم هلا رقعت بنو إسرائيل فى المعاصى نهتهم علماؤهم ظم ينتهوا فجالسوهم وواكارهم وشاربوهم فضرب الله قلوب يعضهم بيعض ولعنهم على لسان دراد وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوايعتدون لجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكمنًا ، فقال : لا والذى نفسى بيده حتى بأطروهم على الحق أطرا » .

ومعى تأطروع أى تعطفوع ، ومعنى تقصرونه : تحيسونه ، والاحاديث في الباب كثيرة جدا . وفيها الدلالة الواضحة على أن الأمر بالمعرف والنهى عن المنسكر داخل في قوله (إذا احتديتم) ، ويؤيده كثرة الآيات الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كقوله تعالى ؛ (ولتنكن منكم أمة يدهون عن المنكر وأولئك علم المفلمون) ، وقوله (كتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتبون عن المنتكر إ، وقوله : (لمن الذين كفروا من بني إسرائيل على السانداود وعيسي إبن مربم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يشناهون عن منسكر فعلوه البش ما كانوا يعملون) ، وقوله : (وقل الحق من ربكفن شاء فليكفر) ، وقوله : (فاصدع بما تؤمر) ، وقوله ؛ (أنتينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسفون) ، وقوله ؛ (واتقرا فتنة لاتصيين الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسفون) ، وقوله ؛ (واتقرا فتنة لاتصيين الذين ظلموا مبدأب بثيس بما كانوا

والتحقيق في معناها أن المراد بتلك الفتنة التي تعم الظالم وغيره هي أن الناس إذا رأوا المشكر فل يغيروه عمهم اقه بالعذاب ، صالحهم وطالحهم وبه فسرها جماعة من العلم والآحاديث الصحيحة شاهدة لذلك كما قدمنا طرفاً منها .

مسائل تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المسألة الأولى: إعلم أن كلا من الآمر والمأمور بجب عليه انباع الحق المأمور به ، وقد دلت السنة الصحيحة على « أن من يأمر بالمعروف ولا يفعله وينهى عن المنكر ويفعله أنه حمار من حمر جهنم يجر أهماءه فيها » .

وقد دل القرآن العظيم على أن المأمور المعرض عن التذكرة حمار أيضاً . أما السنة المذكورة فقوله صلى انته عليه وسلم « يجاء بالرجل يوم القيامة فيلتي في النار فتنداق أفتابه فيدور مها فى الناركما يدور الحار برحاه فيطيف به أهل النار فيقولون : أىفلان ماأصابك ، ألم تمكن تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنسكر؟ فيقول : كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه ، وأنهاكم عن المنسكر وآتيه »، أخرجه الشيخان فى صحيحهما من حديث أسامة بن زيد رضى الة عنهما .

ومعنى تندلق أفتابه : تتدلى أمعاؤه ، أعاذنا الله و المسلمين من كل سوء -وعن أنس قال : ﴿ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت لبلة أسرى بى رجالا تقرض شفاههم بمقاريض من نار كلما قرضت رجمت فقلت لجبريل: من هؤلاء ؟ هؤلاء خطباء من أمنك كانوا يأمرون الناس بالعروينسون أنفسهم وهم يتلون الكتاب أفلا يعقلون ﴾ أخرجه الإمام أحمد ، وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبزار . وابن المنذر وابن أبي حام ، وأبو نعيم في الحلية ، وابن حيان وابن مردويه والبيهق ، كما نقله عنهم الشوكاني وغيره : وعن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ أنه جاءه رجل لمقال له : يا ابن عباس إن أريد أن آمر بالمعروف ، وأنهى عن المنكر ، فقال ابن عباس : أو بلغت ذلك ؟ فقال أرجو ، قال : فإن لم تخش أن تفتضع بثلاثة أحرف في كتاب الله فافعل ، قال : وماهي ؟ قال قوله لعالى : ﴿ أَتَآْمُرُونَ النَّاسُ بِالْهِرُ وَتَفْسُونُ أنفسكم ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ كَبَّر مَقْتًا عَنْدَ اللَّهُ ءَأَنْ تَقُولُوا مَالاَتَفْعَاوِنَ ﴾ وقوله تعالى عن العبد الصالح شعبب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ﴿ وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالُهُ كُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ﴾ الآية ، أخرجه البيهةي في شعب الإيمان، وابن مردويه، وابن عساكر، نقله عنهم أيضاً الشوكاني وغيره.

واعلم أن التحقيق أن هذا الوعيد الشديد الذي ذكر من اندلاق الامعاء فى النار، وقرض الشقاء بمقار بن النار، ليس على الامر بالمعروف. وإنما هو على ارتبكابه المنتكر عالماً بذلك، ينصح الناس عنه. فالحق أن الامر بالمعروف غيرسائط عن صالح، ولاطالع، والوعيد على المعسية، لاعلى الامر بالمعروف، لانه في حدذاته ليس فيه إلا الحتير، ولقد أجاد من قال:

لاتنه عن خلق و تأتى مثله عار عايك إذا فعلت عظيم

وقال الآخر :

غیر تقی یأمر الناس بالتقی طبیب بداری الناس وهو مریض وقال الآخر :

فإنك إذا ماناً في ماأنت آمر به تلف من إباء تأمر آتيـا وأما الآية الدالة على أن المعرض عن التذكير كالحار أيضاً ، فهى قوله تمالى ﴿ فَمَا هُمْ عَن التذكرة معرضين * كأنهم حمر مستنفرة * فرت من قسورة ﴾ والعبرة بمعوم الآلفاظ لابخصوص الاسباب ، فيجب على المذكر - بالكسر - والمذكر بالفتح - أن يعملا بمقتضى التذكرة ، وأن يتحفظا من عدم الممالاة سا، لئلا مكه ناحارين من حمد عيدً .

من عدم المبالاة بها، لئلا يكونا حارين من حر جهنم . المسألة الثانية : يشترط في الآمر بالمعروف أنْ يكون له علم يعلم به ، أن ما يأمر به معروف ، وأن ماينهي عنه منكر ، لأنه إن كان جاهلا بذلك فقد يأمر بما ليس بمعروف ، وينهي عما ليس بمنكر ، ولا سبا في هذا الزمن الذي هم فيه الجهل وصار فيه الحق منسكراً ، والمتسكر معروفاً والله تعالى يقول ﴿ أَلَ هَذَهُ سَبِيلِ أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةً أَنَا وَمَنَ اتَّبَعَى ﴾ الآية ، . فدل على أن الداعي إلى الله لابد أن يكون على بصيرة ، وهي الدليل الواضح الذي لا لبس في الحق ممه ، وينبغي أن تكون دعوته إلى الله بالحكمة ، وحسن الاسلوب، واللطافة مع إيضاح الحق ؛ لقوله تعالى ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ الآية ، فإن كانت دءوته إلى الله بقسوة وعنف وخرق ، فإنهاتضر أكثر مما تنفع ، فلاينبني أن يسندالامربالمعروف إسناداً مطلقاً ، إلا لمن جمع بين العلم والحكمة والصبر على أذى للناس ، لان الامر بالمعروف وظيفة الرسل ، وأتباعهم وهو مستلزم للأذى من الناس ، لأنهم مجبولون بالطبع على معاداة من يتعرض لحم في أهوائهم الفاسدة ، وأغراضهم الباطلة ، ولذا قال العبد الصالح لقان الحكم لولده ، فيها قص الله عنه : ﴿ وَأَمْرُ بِالْمُعْرُوفُ ، وَانْهُ عَنْ ٱلْمُنْكُرُ ، وَاصْبُرُ عَلَّى مَا أَصَابِكُ ﴾ الآية ، ولمـا قال النبي صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفـل : « أو مخرجي هم ؟ » يعني قريشاً أخبره ورقة « أن هذا الدين الذي جا. به

لم يأت به أحد إلا عودى » ، وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : مازك الحق لعمر صديقاً ؛ واهلم أنه لايحكم على الأمر بأنه منسكر ، إلا إذا قام على ذلك دليل من كتاب الله تعالى ؛ أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم؟ أو إجماع المسلمين .

وأما إن كان من مسائل الاجتهاد ، فيها لا نص فيه فلا يحكم على أحد المجتدين المختلفين بأنه مرتكب مشكراً . فالمصيب منهم مأجور بإصابته : والمخطئ منهم معذوركما هو معروف في محله .

واعلم أن الدعوة إلىاقه بطريقين: طريق لين؛ وطريق قسوة؛ أماطريق واعلى أن الدعوة إلى الله بالحكمة والموعلة الحسنة؛ وإيضاح الآدلة في أحسن أسلوب وألطفه، فإن نجحت هذه الطريق فها ونسمت، وهو المطلوب وإن لم تنجح تعينت طريق القسوة بالسيف حتى يعبد الله وحده وتمثل أوامره، وتجتنب نواهيه، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى : ﴿ لقد أرسلنا وسلنا بالبينات؛ وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقرم الناس بالقسط؛ وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ﴾ الآية.

ففيه الإشادة إلى إعمال السيف بعد إقامة الحجة ، فإن لم تنفع الكسّب تعينت الكتائب ، والله تعالى قد يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن .

المسألة الثالثة : يشترط في جواز الآمر بالممروف ، ألا يؤدى إلى مفسدةأعظم منذلك المنكر ، لإجماع المسلمين على ارتكاب أخف الضروبن؛ قال في مراقى السعود :

وارتكب لاخف من ضربن وخيرس لدى استوا هــذبن

ويشترط فى وجوبه مظنة النفع به ، فإن جزم بعدم الفائدة فيه لم يجب عليه ، كما يدل ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَذَكَرَ إِنْ نَفْسَتُ الذّكَرَى ﴾ ، وقوله صلى أنه عليه رسلم ﴿ بل التَّمْرُوا بالمعروف ، وتناهرا عن المُنكَر . حَى إذا رأيت شعاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ؛ ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذى رأى برأيه فعلك بخاصة نفسك ، ودع عنك أمر العوام ، فإن من ورائكم أياما ، الصابر سورة المائدة ١٥٧

فين كالقابض على الجمر، للعامل فين أجر خمسين رجلا يعدلون مثل عملكم، و وفى لفظ و قبل : يارسول الله أجر خمسين رجلا منا ، أو منهم ؟ قال : بل أجر خمسين منسكم » أخرجه اللزمندى ، والحاكم وصححاه وأبو داود وابن ماجه وابن جربر ، والبقوى فى معجمه ، وابن أبى حاتم ، والطبر الى وأبو الشيخ، وأبن مردويه ، والبيق فى الشمب من حديث أبى ثملة الحشنى رضى لمة عنه ، وقال الراوى هذا الحديث عنه أبو أمية الشعبانى ، وقد ساله عنها وسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « بل ائتمر » إلى آخر الحديث .

وهذه الصفات المذكورة فى الحديث من الشح المطاع والهوى المسبع الح مظنة لعدم نفع الامر بالمعروف ، فدل الحديث على أنه إن عدمت. فائدته سقط وجوبه .

تنبيه

الآمر بالمعروف له ثلاث حكم :

الأولى : إقامة حجة الله على خلقه ، كما قال تمالى : ﴿ وسلا مبشر بن ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ .

الثانية : خروج الآمر من حهدة التسكنيف بالآمر بالمعروف ، كما قال تعالى ف صالحى القوم الذين اعتدى بعضهم فى السبت ، ﴿ قَالُوا : معذَّدَ إِلَى ربكم ﴾ الآية ، وقال تعالى : ﴿ فتول عنهم فما أنت بملوم ﴾ . فدل على أنعلو لم يخرج من العهدة لسكان معلوماً .

الثالثة : رجاء النفع للمأمور كما قال تمالى : ﴿ مَمَدُرَةَ إِلَى رَبِكُمُ وَلَمْهُمُ يتقون ﴾ ، وقال تمالى · ﴿ وَذَكَرَ فَإِنَّ الذَكْرَى تَنْفَعَ المُؤْمِنَينَ ﴾ ، وقد أوضحنا هذا البحث فى كتابنا [دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب] فى سورة الآعلى فى الـكلام على قوله تمالى : ﴿ وَلَمْ كُرَ إِنْ نَفْمَتَ الذَّكُرِي ﴾ ، ويجب على الإنسان أن يأمر أهله بالمعروف كزوجته وأولاده ونحوهم، وبنهاهم عن المنكر : لقوله تعالى : ﴿ يَا لَمُهَا الدُّبِنَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسُكُمُ وأَهَلِمُ نَاراً ﴾ الآية ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كلسكم راع ، وكلسكم مسؤول عن رعته » ، الحديث .

المسألة الرابعة : اعلم أن من أعظم أنواع الآمر بالمعروف كلمة حق عند سلطان جائر ، وعن أبي سعيد الخندرى رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : و أفضل الجماد كلمة عدل عند سلطان جائر» ، أخرجه أبوداود ، والترمذى ، وقال : حديث حسن .

وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه : « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد وضع رجله فى الغرز : أى الجهاد أفضل ؟ فال : كلمة حق عند سلطان جائر » رواه النسائى بإسناد صحيح .

كما فاله النووى رحمه الله ، واعلم أن الحديث الصحيح قد بين أن أحوال الرعبة مع ارتـكاب السلطان مالا ينبغي ثلاث :

الأولى : أن يقدر على نصحه وأمره بالمعروف ، ونميه عن المنكر من غير أن يحصل منه ضرر أكبر من الأول ، فيآمره فى هذه الحالة مجاهد سالم من الإثم، ولو لم ينفع نصحه ويجب أن يكون نصحه له بالموعظة الحسنة مع اللطف ، لأن ذلك هو مظنة الفائدة .

الثانية : ألا يقدر على نصحه لبطشه بمن يأمره ، وتأدية نصحه لمنسكر أعظم ، وفى هذه الحالة يكون الإنسكار عليه بالقلوب ، وكراهية منسكره والسخط عليه، وهذه الحالة هي أضمف الإيمان .

الثالثة : أن يكون راضياً بالمنكر الذي يعمله السلطان متابعاً له عليه ، فهذا شريكه فى الإنم ، والحديث المذكور هو ماقدمنا فى سورة البقرة عن أم المؤمنين ، أم سلمة هند بنت أبى أمية رضى الله عنها «أن الني صلى ألله عليه وسلم قال : « إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنسكرون ، فن كره نقد برىء ، ومن أنسكر فقد سلم ، ولسكن من رضى و تابع ، قالو ا : يارسول الله الا نقاتام م ؟ قال لاما أقاموا فيكم الصلاة ، أخر جه مسلم في صحيحه .

فقوله صلى اقد عليه وسلم « فن كره » يعنى بقلبه ، ولم يستطع إنسكارا بيد ولا لسان فقد برى. من الإثم ، وأدى وظيفته : ومن أنسكر بحسب طافته فقد سلم من هذه المعصبة ، ومن رضى بها وتابع عليها ، فهو عاص كفاعلها .

ونظيره حديث أبى سعيد الحدرى رضى آلله عنه عند مسلم ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلمقال : « من رأى منسكم منسكراً فليفيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » وقوله فى هذه الآية الكريمة ﴿ عليه كم أنفسكم ﴾ صيغة إغراء يعنى : الزموا حفظها كما أشار له فى [الحلاصة] بقوله :

والفعل من أسمائه عليـــك وهكذا دونك مع إليـك قوله تعالى : ﴿ ولا نَـكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين ﴾

ذكر في هذه الآية الكريمة أن كانم الشهادة آثم، وبين في موضع آخر أن هذا الإثم من الآنام التلبية، وهو قوله : ﴿ ومن يكتمها، فإنه آثم قلبه ﴾ ، ومعلوم أن منشأ الآنام والطاعات جميعاً من القلب، لآنه إذا صلح صلح الجسدكله، وإذا فسد فسد الجسدكله.

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَخْرَجَ المَوْنَى بِإِذْنِى ﴾ معناه إخراجهم من قبورهم أحيا. بمثنيئة الله ، وقدرته كما أوضحه بقوله : ﴿ وأرىء الآكمه والآبرص وأحيى الموفى بإذن الله ﴾ .

فوله تعالى: ﴿ وَإِذَ كَفَفَتَ بِنَ إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جَنْتُهُمْ بِالْبِيْنَاتَ ﴾ الآية . لم يذكر هنا كيفية كيفه إياهم عنه ، ولكنه بينه في سواضع آخر ، كقوله ﴿ وَمَا قَتْلُوهُ وَمَا صَلْبُوهُ وَلَـكُنَ شَبَّهُ لَمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَاقَتْلُوهُ يَفِينًا ، بِلْ وَهُهُ الله إليه ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وَمَطْهِرِكُ مِنَ الذَّيْنَ كَفُووا ﴾ ، إلى غير ذلك حن الآيات . قوله تمالى : ﴿ وَإِذْ أَرْحِيتَ إِلَى الْحُوارِيِينَ ﴾ الآية ، قال بعض أهل الله: المر أد بالإيحاء في الفرآن الله: المر أد بالإيحاء ألى الحواريين الإلهام ، ويدل له ورود الإيحاء في الفرآن بمنى المهام ، قال بعض اللهام : ومنه ﴿ وأوحينا إِلى أَكُوسَى أَنْ أَرْضَعِيهُ ﴾ ، وقال بعض اللهاء مناه : أوحيت إلى الحواريين إيحاء حقيقيا بواسطة عيسى ، عليه وعلى نسبنا الصلاة والسلام .

بمرالله الرحمت الرحيم

سُيُّواَ لِالْنَعِثَ الْمُرَّ

قوله تعالى : ﴿ ثم الذين كـفروا بربهم يعدلون ﴾، ف قوله تعالى، (يعدلون) وجهان العلباء :

أحدهما: أنه من العدل عن الثيء بمنى الانحراف والمبل هنه ، وعلى هذا ففوله (بربهم) متعلق بقوله (كفروا) ، وهليه ظلمنى : إن الذين كفروا بربهم يميلون وينحرفون عن طريق الحق إلى الكفر والصلال ، وقبل على هذا الوجه : إن «الباء» بمنى «هن»أى يعدلون عن ربهم ، فلايتوجهون إليه بطاعة ، ولا إمان .

والثانى : أن (الباء) متعلقة بيعدلون ، ومنى يعدلون يجعلون له نظيراً فالعبادة من قول العرب : عدلت فلاناً بفلان إذا جعلته له نظيراً وعديلا ومنه تول جو مر :

وسلامون به بربر ...

أتعلبة الفوارس أم رباحاً عدلت بهم طهية والحشابا
يمني أجعلت طبية والحشاب نظراء وأمثالا لبنى ثعلبة ، وبنى رياح ،
وهذا الوجه الآخير يدل له القرآن ، كقوله تعالى عن الكفار الذين عدلوا
به غيره : ﴿ نَالَهُ إِن كَنَا لَيْ صَلَالُ مِبْنِ إِذَ نَسُويِكُم برب العالمين ﴾ ، وقوله
تعالى : ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يجونهم كحب الله ﴾ ،
وأشار تعالى في آيات كثيرة إلى أن الكفار ساورا بين المخلوق والحالق
- قبحهم الله تعالى حكفرله : ﴿ أم جعلوالله شركاء ، خلقوا كخلقه فتشابه
- قبحهم الله تعالى كل شيء وهو الواحد القهار ﴾ ، وقوله : ﴿ أَفْنَ الحَلْق طبيم قل أفلا تذكرون ﴾ ، وقوله : ﴿ صرب لحم مثلامن أنفسكم ، مثلة كن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾ ، وقوله : ﴿ صرب لحم مثلامن أنفسكم ، مثل

لسكم مما ملكمه أيمانسكم من شركا. فيها رزقناكم فأتتم فيه سوا.) الآية إلى غير ذلك من الآيات ، وعدل\الشيء فى اللّغة مثله، ونظيره ، قال بعض علماءالعربية : إذا كان من جنسه ، فهو عدل ــ بكسر العين ــ وإذا كان من غير جنسه ، فهو عدل ــ بفتح العين ــ ومن الأول قول مهلهل :

على أن ليس عدلا من كليب إذا برزت عباة الحدور على أن ليس عدلا من كليب إذا اضطرب المشاه من الدبور على أن ليس عدلا من كليب غداة بلابل الآمر الكبير

يعنى أن القتلى الذين قتلهم من بكر بن وائل بأخيه كليب الذى قتله جساس ابن مرة السكرى لايكافئونه ، ولا يعادلونه فى الشرف .

ومن ألنائى قوله تمالى : ﴿ أو عدل ذلك صياماً ﴾ ، لأن المراد نظير الإطاما من الصيام ، وليس من جنسه ، وقوله : ﴿ وإن تعدل كل عدل ﴾ ، وقوله : ﴿ ولا يقبل منها عدل ﴾ والمدل : الفداء ، لأنه كنانه قيمة معادلة للمفدى تؤخذ بدله ، قوله تمالى : ﴿ وهو الله فى السيارات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ﴾ الآية . في هذه الآية السكرية ثلائة أوجه للملاء من التفسير :

وكلُّ واحد منها له مصداق في كتاب الله تعالى :

الأول : أن المدنى ، وهو الله فى السياوات وفى الأرض ، أى وهو الإله المعبود فى السيادات والأرض ، لأنه جل وعلا هو المعبود وحده بحق فى الأرض والسياء ، وعلى هذا لجملة و يعلم » حال . أو خيره وهذا المعنى يبيئه . ويشهد له قوله تعالى : ﴿ وهو الله ي في السياء إله وفى الآرض إله ﴾ أى ، وهو الممبود فى السياء والآرض إله ﴾ أى ، وهو عليهم يخلدون بها فى النار الحلود الآبدى. ومعبوداتهم ليست شركاه قسبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا، ﴿ إن هى إلاأسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ماأنزل الله با من سلطانى - وما يتبع الذين يدعون من دون اقه شركاء إن يتبعون إلا الحار وأن هم إلا يترسون ﴾ .

وهذا القول في الآية أظهر الأنوال ، واختاره القرطبين ·

الوجه الثانى : أن قوله ﴿ فَ السياوات وفَ الأرض ﴾ يتعلق بقوله ﴿ يَعْمُ سركم ﴾ أى وهو الله يعلم سركم فى السياوات وفى الأزمن؛ وببين هذا القول ويشهد له قوله تعالى : ﴿ فَلَ أَنزِلَهُ الذِي يعلم السر فى السياوات والآرض ﴾ الآية .

كال النحاس : وهذا القول من أحسن ماقيل فى الآية نقله عنه القرطمي . الوجه الثالث : وهو اختيار ابن جربر ، أن الوقف تام على قوله فى ﴿ السيارات ﴾ وقوله ﴿ وفى الآرض ﴾ يتملق بما بعده ، أى يملم سركم وجهركم فى الارض ، ومعنى هذا القول : أنه .. جل وعلا .. مستوعلى هر شه فوق جميم خلقه ، مع أنه يعلم سر أهل الآرض وجهركم لا يخفى عليه شيء من ذلك .

وبين هذا القول ، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ أَأَمَنُمْ مِنْ فَالسَّمَاءُ أَنْ يَعْسَفُ بِكُمْ الارض فإذا من تمور ، أم أمنتم من في السياء أن يرسل عليكم حاصباً ﴾ ؟الآية، رةوله ﴿ الرحن على العرش استوى ﴾ ، مع قوله : ﴿ وهو معكم أيناكنتم ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَنْقُصَنَ عَلَيْهِمْ بَعْلُمْ ، وَمَا كُنَّا غَانْبِينَ ﴾ وسيَّاتَى إنْ شَاءَ اللَّهُ تحقيقُ هَذَا المقام بإيضاح في سورة الأعراف ، راعلم أن مايرعمه الجهمية ومنأن الله تعالى فكل مكان ، مستدلين بهذه الآية على أنه فى الارض ضلال مبين ، وجهل بالله تعالى ، لأن جميع الأمكنة الموجودة أحقر وأصغر من أن يحل فى شيء منها رب السموات والأرض الذي هو أعظم من كل شيء ، وأعلمن كلشيء، عيط بكل شي. ولا يحيط به شيء ، فالسهاوات والأرض في يده جل وعلا أصفر من حبة خردل في بد أحدنا ، وله المثل الآعلي ، فلوكانت حبة خردل في يد رجل فهل يمكن أن يقال: إنه حال فيها ، أو في كل جزء من أجزائها . لا وكلا ، هي أصفر وأحقر منذلك ، فإذا علمت ذلك فاهلم أن رب السموات والأرض أكبر من كل شيء وأعظم من كل شيء و محيط بكلشيء ، رلابحيط به شي. ، ولا يكون فوقه شي. (ولايعوب عنه مثقال ذرة في السموات ولافي الأرض ، ولاأصغر من ذلك ولاأ كبر إلا في كتباب مبين ﴾ ، سبحانه وتعالى علوا كبيراً لانحصى ثناء عليه ، وهوكما أثنى على نفسه ﴿ يَعْلُمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهُمْ رماخلفهم ولايجيطون به طلا ﴾ . قولة تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَاتُنَا عَلِمُكُ كِتَابًا فَى قَرِطَاسَ فَلَسُوهُ بِأَيْدِهِمِ قَالَ الدَّهِ قَالَكُ وَلَمَا اللَّهِ الكَرْيَةُ أَنَّ الكَفَارُ لَوْ رَلَّ اللَّهُ الكَرْيَةُ أَنَّ الكَفَارُ لَوْ رَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ كَتَابًا مُكْتَرِبًا فِي قَرْطًاسَ ، أَى صحيفة إجابة لما أقد حوه ، كا قال تعالى عنهم : ﴿ وَلَنْ نَوْمَ لُولِكَ حَنْ تَوْلُ عَلَيْنَا كَتَابًا نَقَرُوهُ ﴾ آلاية ، فَاللَّهُ الكَتَابُ المَرْلُ ، ولمسته أيديهم ، لعائدرا ، وادعوا أن ذلك من أجل أنه سحرهم ، وهذا العناد واللجاح النظيم والممكارة الذي هو شأن الكفار بيئة تعالى في آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَلَوْ فَتَحَنّا عَلَيْهِمُ بِأَبّا مِنْ السّامُ فَالَّهِ الْمِالَوْ الْمُعَلِّدُ الْمُعَامِونُ كَانُ مُو مصحورون ﴾ . فظلوا فيه يعرجون ، لقالوا إنما سكرت أبصارنا بل نحن قرم مصحورون ﴾ .

وقوله : ﴿ وَإِنْ يُرِوا كَسَفًا مَنَ الساءَ ساقطاً يَقُولُوا سَعَابُ مُرَكُومٌ ﴾ ، وقوله :﴿ وَلَوْ أَنَا أَنْزِلْنَا إِلَيْمَ الْمُلاَئِكَةَ وَكُلْهِمَ الْمُرْقِ وَحَشْرَنَا هَلِيمِ كُلُ شَيْء قبلا ، ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ﴾ وقوله ﴿ إن الذبن حقّت عليهم كلمات ربك لايؤمنون ولوجاءتهم كل آية ﴾ الآية ، وقوله ﴿ وما تغنى الآيات والنذر عن قوم لايؤمنون ﴾ ، وقوله ﴿ وَإِنْ يُروا كُلُ آية لايؤمنوا بها ﴾ إلى غير فلك من الآيات ، وذكر تعالى تحو هذا النناد واللجاج عن فرعون وقومه في قوله ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فانحن لك يمؤمنين ﴾.

قوله تعالى : ﴿ وقالوا لولا أنزل عليه ملك ﴾ ، لم يبين هنا ماذا يريدون بإنزال الملك المقدّح ، ولسكنه بين فى موضع آخر أنهم يريدون بإنزال الملك أن يكون نذيراً آخر مع الني صلى اقة عليه وسلم ، وذلك فى قوله : ﴿ وقالوا ما لهذا الرسول ياكل الطعام ويمشى فى الآسواق لولا أنزل إليه ملك فيسكون معه نذيراً ﴾ ، الآية ،

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَوْلِنَا مَلَكُمُا لِقَضَى الْأَمْرِ ثُمَ لَاينظرُونَ ﴾ يمنى أنه لونزل عليهم الملائدكة وهم على ماهم عليه من السكفر والمعاصى . لجاءهم من اقه المذاب من غير إمهالولا إنظار. لأنه سكم بأن الملائكة لانتزل عليهم إلابذلك ، كا بينه تعالى بقوله : ﴿ مانتزل الملائكة إلا بالحق وماكانوا إذا منظرين ﴾ . وقوله ﴿ يوم يرون الملائكة لا يشرى يومئة للجرمين ﴾ الآية . قوله تعالى : ﴿ وَلُو جَمَانًا مَلَـكَا لَجَمَانًاهُ رَجَلًا ، وَالْلِمِنَا طَلِهُمَ مَا يَلْمِسُونَ ﴾ أى لوبعثنا إلى البثر رسولا ملكياً لـكان على هيئة الرجل للحكتهم مخاطبته والانتفاع بالآخذ عنه . لآنهم لا يستطيعون النظر إلى الملائكة من شدة النور. ولوكان كذلك لالتبس عليهم الآمر كما هم يليسون على أنفسهم في قبول رسالة للرسول البشرى .

وهذه الآية الكريمة تدل على أن الرسول ينبغى أن يكون من نوع المرسل إليم ، كما أشار تعالى إلى ذلك أيضاً بقوله : ﴿ فَلَ لُوكَانَ فَى الْأَرْضُ مَلَاتُسُكُمُ يمشون مطمئنين ، لنزلنا عليهم من السهاء ملكاً رسولاً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ولقد استهزىء برسل من قبلك ، لحاق بالذين سخر وا منهم ما كمانوا به يستهزءون﴾ ذكر تعالى في هذه الآية الكريمة أن الدكفاراستهزءوا برسل قبل نبينا صلى انقه عليه وسلم ، وأنهم حاق يهم العذاب بسبب ذلك ، ولم يفصل هنا كيفية استهزائهم ، ولا كيفية العذاب الذي أهلكرا به ، ولسكنه فصل كثيراً من ذلك في مواضع أخر متعددة فى ذكر نوح وقومه وهود وقومه ، وصالح وقومه ، ولوط وقومه ، وشعيب وقومه ، إلى غير ذلك .

فن استهزائهم بنوح قولهم له د بعد أن كنت نبياً صرت نجاراً » . وقد قال الله تعالى عن نوح : ﴿ إِنْ تُستخروا منا فإنا نستخر مندكم كما تستخرون ﴾ . وذكر ماحاق بهم بقوله : ﴿ فَأَخْذَهم الطوفان ، وهم ظالمرن ﴾ وأمثالها من الآيات .

ومناسنهرائهم بهود ما ذكره اقد عنهم من قولم : (إن نقول إلااءثراك بعض آلهتنا بسوء) ، وقوله عنهم أيتناً : (فالو أياهود ماجئتنا ببينة ، رمانص بتاركي آلهتنا عن قولك) الآية . وذكر ماحاق بهم من الدفاب في قوله : (فأرسلنا عليهم الربع العقم) الآية ، وأمثالها من الآيات .

ومن استهزائهم بصالح ، قرلهم فيها ذكر الله عنهم ﴿ يَا صَالَحُ النَّمَا بِمَالَمُهُ مَا إِنْ كَنْتُ مِنْ المُرسِلِينَ ﴾ وقولهم ﴿ يَا صَالحَ قَدَ كَنْتُ فِينَا مُرجُواً قَبْلُ هَذَا ﴾ الآية ، رذكر ماحاق بهم بقوله ﴿ وأخذ الذين ظلموا الصيحة فأصبحوا فى ديارهم جائمين ﴾ ونحوها من الآيات.

ميرم بسيم : ومن استهزائهم بلوط قولهم فيا حكى اقد عنهم : ﴿ فَا كَانَ جَوَابُ قُومُهُ إِلاَ أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آل لُوطُ مِنْ قَرِيتُكُم ﴾ الآية . وقولهم له أيضاً : ﴿ لَنْ لم تنته يالوط لشكون من المخرجين﴾ ، وذكر ماحاق بهم بقوله ﴿ لجعلنا هالبها سافلها ، وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل ﴾ ، ونحوها من الآيات .

ومن استهرائهم بشعيب قولهم فيها حكى اقد عنهم : ﴿ فَالَوْ ا يَاشْعِيبُ مَا نَفْقَهُ كثيراً مَا تَقُولُ وَإِنَّا لَبْرَاكُ فِينَا صَعِيغًا ﴿ وَلَوْ لَا رَهِطُكُ لِرَجِنَاكُ وَمَا أَنْتُ عَلَيْنَا بعزير ﴾ ، وذكر ماحاق بهم بقوله ﴿ فَاخْذُهم عَذَاب يوم الظلة إنه كان عذاب يوم عظيم ﴾ وتحوها من الآيات .

قوله تمالى: ﴿ وهو يطعم ولا يطعم ﴾ يعنى أنه تمالى هو الدى يرزق الحالائق، وهوالغنى المطالق فليس بمحتاج إلى رزق. وقد بين تمالى هذا بقوله: ﴿ وماخلقت الجن والإنس إلا ليمبدون ، ما أربد منهم من رزق وما أربد أن يطمون ، إن الله هو الرزاق ذر القوة المدين) ، وقراءة الجهور على أن المفعلين من الإطعام ، والأولى مبنى المفعل ، والثانى مبنى للمفعول ، كا بيناه ، وأوضحته كرّ الآخرى , وقرأ سعيد بن جبير وبجاهد ، والأحمس . الفعل الأول كمر المين في المخاطفين بكسر المين في الماضى ، أى أنه يرزق عباده ، ويطعمهم وهو جلى وعلا ، لاياكل ، لأنه لايمتاج إلى ماعتاج إليه المخلوق من الغذاء ، لأنه جل وعلا الذي لدائه ، المنى المطلق ، سبحانه وتعالى علواً كبيراً ، ﴿ يا أبها الناس أثم الفقراء إلى الله ، أنه مو الذي الحيد ﴾ .

والله موسمي " بيه" من ذكر نا هن سعيد ويجاهد ، والأحش موافقة لأحد الأنوال في تفسير قوله تعالى ﴿ الله المصد ﴾ قال بعض العلماء ﴿ الصعد ﴾ السيد الذي يلجأ إليه عندالشدائد والحوائج . وقال بعضهم : هو السيد الذي تكامل سؤدده وشرفه وعظمته ، وعلمه وحكمته ؛ وقال بعضهم ﴿الصعد﴾ هو الذي لم يلد ولم ولم يكن له كفواً أحد ، وعليه فا بمده تفسير له . وقال بعضهم : هو الباقى بعد فناء خلقه . وقال بعضهم (الصمد) هو الذي لا جوف له ، ولا يأكل الطمام ، وهو محل الشاهد . وعن قال بهذا القول ابن مسعود وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ؛ وبجاهد ، وعبد الله بن بريدة ؛ وعكرمة ، وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي دباح ، وعطلة الموفى ، والضحاك ؛ والسدى ، كما نقله عنهم ابن كثير ،

قال مقيده عفا الله عنه : من المعروف فى كلام العرب ، إطلاق الصمد على السيد العظيم ، وعلى الشيء المصمت الدى لا جوف له ، فن الاول قول الوبرقان :

سيرواجيماً بنصف الليل واهتمدوا ولا رهبنة إلا سيد صمد وقول الآخر :

علوته بحسام ثم قلت له خذها حذیف فانت السیدالصمد وقول الآخر :

ألا بكر النامي بخير بني أسد بعمروبن مسعود بالسيد العسمد ومن الثاني قول الشاعر :

شهاب حروب لا ترال جياده عوابس يملكن الشكيم المصدا فإذا علمت ذلك ، فاقه تعالم هو السيد الذي هو وحده الملجاهند الشدائد

ميد. نصف ديب وقت من موسيد بهن هو رحده المدوق المدالد و الحاجات ، وهو الذي تنزه وتقدس تعلى عن صفات المخلوقين كأكل الطمام ونحوه ، سيحانه و تعالى عن ذلك على أكبيراً .

قوله تعالى : (قل إنى أمرت أن أكون أول من أسلم) الآية ، يعنى أول من أسلم) الآية ، يعنى أول من أسلم من دوه الآمة التي أوسلت إليها ، وليس المراد أول من أسلم من جميع الناس كا بينه تعالى بآيات كثيرة تدل على وجود المسلمين ، قبل وجوده صلى أقه عليه وسلم ، ووجود أمته كقرله عن إراهيم : (إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين) ، وقوله عن يوسف : (توفي مسلماً وألحقى بالصالحين) ، وقوله إلى المناوي) ، وقوله عن الدين أسلموا) ، وقوله عن

لوط وأهله ، (فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) ، إلى غير ذلك من الأياحه. قوله تمالى : (إن يمسكك الله بضر فلاكاشف له إلا هو ، وإن يمسسك يخير فهو على كل شيء قدير) أشار تمالى بقوله هنا فهو هلى كل شيء قدير بعد قوله (وإن يمسمك يخير) إلى أن فعنله وعطاءه الجزيل لا يقدر أحدعلى رده عن أراده له تمالى كا صرح بذلك في قوله : ﴿ وإن يردك يخير فلا راد لفعنله،

يسيب به من يشاه) الآية . قوله تعالى : ﴿ وَأُوحَى إِلَى هَذَا القرآنَ لَانَذَرَكُمْ بِهِ ، وَمِنْ بِلْغَ ﴾ صرح في

قوله تعالى : ﴿ وَارْضِى إِلَى هَذَا القرآنُ لاندَرُمْ بِهُ ، وَمَنْ بِلَغُ ﴾ صرح ف هذه الآية الكريمة بأنه صلى الله عليه وسلم منذر اسكل من بلغه هذا القرآن العظيم كائنا من كان ، ويقهم من الآية أن الإنذار به عام لسكل من بلغه ، وأن كل من بلغه ولم يؤمن به فهو فى النار ، وهو كذلك .

أما حموم إنذاره لسكل من بلغه ، فقد دلت عليه آيات أخر أيعنا كقوله ﴿ قل يا أيها الناس إنى رسول اقه إليكم جميماً ﴾ ، وقوله ﴿ وما أرسلناك إلاكافة للناس ﴾ ، وقوله ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون العالمين نذيراً ﴾ . وأما دخول من لم يؤمن به النار ، فقد صرح به تعالى فى قوله ﴿وون يكفى به من الأحواب فالنار موعده ﴾ .

وأمامن لم تبلغه دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم فله حسكم أهل الفئرة الدين لم يأتهم رسول ، واقة تعالى أعلم .

الدين لم ياتهم رسول ، واقة تعالى اعلم .
قوله تعالى : ﴿ ولو ردرا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لـكاذبون ﴾ ، هذه الآية الكريمة تدل على أن الله جل وهلا الذي أحاط علمه بـكل موجـود ومعدوم ، يعلم المعدوم الذي سبق في الآزل أنه لا يكون لو رجد كيف يكون لانه يعلم أن رد الكفار يوم القيامة إلى الدنيا مرة أخرى لا يكون ، وميلم هذا الرد الذي لا يكون لو وقع كيف يكون ، كا صرح به لقوله ﴿ ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون ﴾ ، وهذا الممنى جاء مصرحا به في آيات أنه تعالى سبق في علمه أن المنافقين مصرحا به في آيات أخر . فن ذلك أنه تعالى سبق في علمه أن المنافقين الدين تعلقوا عن غزوة تبوك ، لا يخرجون إليا ممه صلى الله علمه وسلم الله علمه وسلم الله علمه وسلم

واقه ئبطهم حنها لمسكمة . كا صرح به فى قوله ﴿ وَلَـكَن كُرَّ الله انبعائهم خبطهم ﴾ الآية - وهو يعلم هذا الحزوج الذى لا يكون لوَّ وقع كيف يكون . كما صرح به تعالى فى قوله ﴿ لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلاخبالاً ﴾ الآية ومن الآيات الداله على المنى المذكور قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَحْنَاهُ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمَ مَن صَرَّ اللَّجُوا فَي طَغْيَاتِهم يعمهونَ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تمالى: ﴿ فَهُ نَعْمُ إِنَّهُ لِيَحْوَنِكُ الذَّى يَقُولُونَ ﴾ الآية ، صرح تمالى فى هُدُهُ الكريمة ، بأنه يعلم أن رسوله صلى الله على وسلم يحزنه ما يقوله السكفار من تسكنيبه صلى الله على وقد نهاه تمالى عن هذا الحزن المفرط فى مواضع أخر كقوله : ﴿ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكُ عَلَيْهِمْ سِمَرات ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ فَلَلَا بَاضَعُ نَفْسُكُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُمْ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى ا

ألا أبيذا الباتخع الوجد نفسه لشىء نحته عن يديه المقادر وقوله (لعلك باخع) فى الآيتين يراد به النهى عرفلك، ونظير، (لعلك تارك بعض ما يوحى إليك) أى لا تهلك نفسك حونًا عليه فى الأول ولا تاترك

بعض ما يوحى إليك في الثاني .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُونَى بِبِعَنْهِمَ اللَّهِ ﴾ الآية .

قال جمهور حلمًا التفسير : المراد (بالموتى فى هذه الآية : الكفار ، و تدل لذلك آيات من كتاب الله . كقوله تعالى : ﴿ أَر من كان ميتًا فاحييناه ﴾ إلآية رقوله ﴿ وما يستوى الاحياء ولا الاموات ﴾ ، وقول : ﴿ وأما أنت بمسمع من فى القبور ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تمالى: ﴿ قَلَ إِنَّ اللهُ قَادَرُ عَلَى أَرِبَ يَنِوَلَ آيَةً ، ولكن أكثرهم الإيمالية : ﴿ وَلَكُنَ أَكُثُرُهُ لِللّهِ لِمَالِكُ إِنَّا لَا لِمَالِكُ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

عشراه ، وبراه ، جوفاء ، من صخرة صباه ، فأخرجها ألله لهم منها بقدرته وميئته ، فعقر رها (وقال إياصالح ائتنا بما نعدنا) فأهلكهم الدونهه واحدة بعذاب استصال ، وذلك في قوله : ﴿ وما منعنا أن نرسل بالآيات إلاأن كذب بها الاولون ، وآنينا نمود الناقة مبصرة فظلوا بها رما نرسل بالآيات إلا تحويفاً ﴾ وبين في مواضع أخر أنه لا داعي إلى ما أفتر حوا من الآيات الا اثران عليم آبة أعظم من جميع الآيات التي افتر حوها ، وتلك لانه هي القرآن العظم ، وذلك في قوله : ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزايا عليك الكتاب يتلي عايم ﴾ فإندكاره جل رعلا عليم عدم الاكتفاء بهذا الكتاب عن الآيات المنتزحة يدل على أنه أعظم وأفخم من كل آية ، وهر كذلك ألا نرى أنه آية ودمة ، ومعجزة باهرة ، أعجزت جميع أهل الأرض ، وهي باقية تودد في آذان الحلق غضة طرية حتى بأتي أهر أقه ، خلاف غيره من معمورات القد عليم وسلامه فإنها كلها معنت وانقضت .

قوله تعالى : ﴿ فَلَ أَرَائِتُكُمْ إِنْ أَنَاكُمْ هَذَابِ اللهِ أَرَ أَتَنَكُمُ السَّاعَةُ أَهْيَرِ اقَهُ تدعون إن كنتم صادقين * بال إياء تدعون ﴾ الآية .

ذكر تعالى فى هذه الآية الكريمة أن المشركين إذ أتام عذاب من افه ، أو أنهم الساعة أخلصوا الدحاء الذى هومخ العبادة تعوحه . ونسواها كانوا يشركونه . لعلهم أنه لا يكشف الكروب[لا إقدوحده جل وعلا . ولم يبين هنا أيصناً إذا كثيف عهم العذاب هل يستمرون على إخلاصهم ، أويرجمون إلى كفرهم وشركهم ، ولكنه بين كل ذلك فى مواضع أخر .

إلى تقريم وير فهم ، وتحديد بين ما نصف من المؤخلاص ، وهو نزول فين أن العذاب الدنوى الذي يحملهم على الإخلاص ، وهو نزول الكروب الى يمناف من نزلت به الحلال كن يهيج البحر طابم و تلقطم أمواجه، وبغلب على ظنهم أنهم سيغرقون فيه إن لم يخلصوا المعاملة وحده، كثم المؤلف أمال (حتى إذا كنتم في الفلك ، وجورت يهم بريح طببة وفرحوا بها ، المجاد في المحاسبة من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم ، حموا أنه عظما المساحرة من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم ، حموا أنه عظما المساحرة من اللها كرين يوفل

أنجام إذا هم يبغون فى الارض بغير الحق) وقوله : ﴿ وَإِذَا مَسَكُمُ الْضَرَ فَى النَّاكَ وَهُوا اللَّهُ السِّمِ اللَّهُ عَلَمُ مِنْ اللَّهُ وَهُوا اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ

وبين أنهم إذا كتف الله عنهم ذلك الكرب، رجموا إلى ماكانوا عليه من الشرك في مواضع كثيرة كقوله ﴿ فلما نجاكم إلى الجر أعرضتم ، وكان الإنسان كفوراً ﴾ ، وقوله ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ ، وقوله ﴿ قَلَ الله يَنْجِيكُمُ مَنها ، ومن كل كرب، ثم أتم تشركون) ، وقوله ﴿ فلما أنجام إذا هم بيفون في الأرض بغير الحق ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

وبين تعالى أن رجوهم الشرك بعد أن نجاهم الله من الغرق من شدة جهلهم ، وهماهم : لأنه قادر على أن يهلسكهم فى البر كقدرته على إهلاكهم فى البحر ، وقادر على أن يعيدهم فى البحر مرة أخرى، وبهلسكم فيه بالغرق فحراتهم عليه إذا وصلوا البر لارجه لها ، لأنها من جهلهم وضلالهم ، وذلك فى فوله : ﴿ أَفَامَتُمْ أَنْ يَعْسَفُ بِكُمْ جَانِب البر أو يرسل عليكم حاصباً ثم لاتجدو الكر وكيلا * أم أمنتم أن يعيدكم فيه تارة أخرى فيرسل عليكم قاصفاً من الربح فيغرقكم عاكفرتم ، ثم لا تجدو الكم علينا به تبيعاً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَطَرِدُ الذِينَ يَدْعُونَ رَجِم بِالغَدَاةُ وَالدَّى يُرِيدُونَ وَجِم بِالغَدَاةُ وَالدَّى يُرِيدُونَ وَجِم ﴾ ، نبى أفّه جل وعلا في هذه الآية الكريمة نبيه صلى ألله عليه وسلم عن طرد صففاء المسلمين وفقر أثم الذين يدعون رجم بالفذاة والمشيريدون وجهه ، وأن لا تعدو عناه عنهم إلى أهل الجاه و المنزلة في الدنيا ، ونهاه عن إطاعة الكفرة في ذاك وهي قوله ؛ ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون رجم بالفذاة والمشي ير بدون وجهو لا تعد عناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تعلم من أغفاننا قلبه عن ذكر نا وانبع هواه وكان أمره فرطاً ﴾ كا أمره هنا بالسلام عليهم ، وبشارتهم برحمة وبهم

جل وعلا في قوله ﴿وَإِذَا جَامَكَ الذِّينَ يُؤْمِنُونَ بَآيَاتُنَا فَقُلُ سَلَامٌ عَلَيْكُم ، كُتُبُ

ربكم على نفسه الرحمة) . الآية ، وبين فى آيات أخر أن طرد صعفاء المسلمين الدى طلبه كفار العرب من نيينا صلى الله عليه وسلم فنهاء الله عنه ، طلبه أيضاً قوم نوح من نوح ، فافى كقوله تعالى عنه : ﴿ وما أنا بطارد الذين آمنوا ﴾ الآية ، وقولة : ﴿ وما أنا بطارد المؤمنين ﴾ ، وهذا من تشابه تلوب الكفار المذكور فى قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِد المُؤْمِنِينَ ﴾ ، وهذا من تشابه تلوب الكفار المذكور فى قوله تعالى ﴿ تَشَابِهِ تَلُوبِ الكَفَارِ المُذْكُورِ فَى قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُحَارِ الْمُدَّارِ الْمُرَادِينَ ﴾ ، الآية ،

قوله تمالى : ﴿ وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليقولوا أهؤلاء من أفت عليهم من بيننا ، أليس اقه بأعلم بالشاكرين ﴾ أجرى الم تمالى الحسكمة بأن أكثر أتباع الرسل مشعفاء الناس ، ولذلك لما سأل حرقل ملك الوم أبا سفيان عن نبينا صلى الله عليه رسلم : أأشرف الناس يتبعونه ، أم مشعفاؤهم ؟ فقال : بل مشعفاؤهم ، قال : هم أنباع الرسل .

فإذا عرفت ذلك فاعلم أنه تعالم أشار إلى أن من حكمة ذلك فتنة بعض الناس مبعض ، فإن أهل المسكانة والشرف والجاءيقولون : لوكان فى هذا الدبن خير لما سبقنا إليه هؤلاء ، لآنا أحق منهم بكل خيركا قال هنا : ﴿ وكذلك فَتنا بعضهم ببعض فيقولوا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا ﴾ الآية إنكاراً منهم أن بمن الله على هؤلاء الصففاء دونهم ، زعماً منهم أنهم أحق بالحير منهم ، وقد رد الله قرلهم هنا بقوله : ﴿ أليس الله باعلم بالشاكرين ؛ ﴾ .

وقد أرضح هذا المدنى فى آيات أخر كقوله تعالى : ﴿ وقال الذِن كَفُرُوا للذِينَ آمنو الوكان خيراً ماسبقونا إليه ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وإذَا تَمْلُ هليهم آياننا بينات قال الذين كفروا للذين آمنوا : أى الفريقين خير مقاماً وأحسن ندياً ؟ ﴾ .

والمعنى : أنهم لما رأو الفسهم أحسن منازل. ومتاعاً من صمفاءالمسلمين اعتقدوا أنهم أولى منهم بكل خير ، وأن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم لوكان خيراً ماسبقوهم إليه ، ورد الله افتراءهم هذا بقوله : ﴿ وَكُمُ أَهَلَكُنَا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثًا ورثياً ﴾ ، وقوله : ﴿ أَيُحسبونَ أَنَا مَدْهُمْ بِهُ من مال وبنين ، نسارع لحم فى الحبرات بل لايشمرون): إلى خير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ مَاعِنْدَى مَا تَسْتَمْجَلُونَ بِهِ ﴾ الآية .

أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم في هــذه الآية المكريمة أن يخير الكفار أن تعجيل المخاربة الله عليه المكفار أن تعجيل المكفار أن تعجيل عليه عليه عليه عليه عليه الله أن المأد أن عنده المجله عليه بقرله : ﴿ قُلُ لُو أَنْ عَنْدَى مَا تُسْتَعْجُلُونَ لِهِ لَنْظَى الْأُمْ لِي الله عليه بقرله : ﴿ قُلُ لُو أَنْ عَنْدَى مَا تُسْتَعْجُلُونَ لِهُ لَنْ عَنْدًى الله تُسْتَعْجُلُونَ لِهِ لَنْظَى الْأَمْرِ لِينَكُم ﴾ الآية .

وبين فى مواضع أخر أنهم ما حملهم على استمجال العذاب إلا السكفر والتسكذيب. وأنهم إن عاينوا ذلك العذاب علموا أنه عظيم هائل لايستمجل به إلا جاهل مثلهم ، كقوله: ﴿ ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقول مايحبسه إلا يوم يأتهم ليس مصروفاً عنهم ، وحاق بهم ماكانوا به يستودون ﴾ ، وقوله : ﴿ يستمجل بها الذين لايؤمنون بها ، والذين آمنوا مشفقون منها ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ يستمجلونك بالعذاب ، وإن جهنم لهيطة بالكافرين ، وقوله : ﴿ قاراً رأية إن أناكم عذابه بياناً أونها را ماذا يستمجل منه المجرون ﴾ .

وبين فى موضع آخر أنه لولا أن الله حدد لهم أجلا لا يأتهم العذاب قبله لمجله عليهم ، وهوتوله : ﴿ ويستمجلونك بالعذاب ، ولولا أجل مسمى لجاءهم العذاب ﴾ ، الآية .

تنسه

قوله تعالى فى هذه الآية الكريمة: ﴿ قَلَ لُو أَنْ صَدَى مَا تَسْتَحْجُلُونَ بِهُ لَتَضَى الآمر ﴾ الآيه ، صريح فى أنه صلى الله عليه رسلم لوكان بيده تعجيل العذاب عليم لعجله عليم ، مع أنه ثبت فى الصحيمين من حديث عائشة رضى إلله هنها و أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل الله إليه ملك الجبال ، وقال له : إن شئت أطبقت عليم الاخشبين ــ وهما جبلا مكة اللفان يكمتففانها ــ فقال صلى الله عليه وسلم: بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله لايشرك به شيئاً . .

والظاهر في الجواب : هو ماأجاب به اين كثير ــ رحمه الله ــ في تفسيرهذه الآية ، وهو أن هـذه الآية دلت على أنه لوكان إليه وتوع العذاب الذي إطلبون تمجيله في وقت طلبهم تعجيله لعجله عليهم ، وأما الحديث فليس فيه أنهم طلبوا تعجيل العذاب في ذلك الوقت ، بل عرض عليه الملك إهلاكهم فاختار عدم إهلاكهم ، ولايخنى الفرق بين المتمنت الطالب تعجيل العذالم ربين غيره .

قوله تعالى: ﴿ وَعَندُهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبُ لَايْعِلْمِهَا ۚ إِلَّا هُو ﴾ الآية ، بين تعالى المراد بمفاتح الغيبُ بقوله : ﴿إِنَّ أَنَّهُ حَنَّدَهُ عَلَمُ السَّاعَةُ ، ويَنزَلُ الغيبِيَّ ، ويعلم ما فی الارحام ، وماتدری نفس ماذا تکسب فداً ، وما تدری نفس بأی أرض تموت ، إن الله علم خبير ﴾ فقد أخرج البخارى وأحمد وغيرهما عن إن عمر ، من النبي صلى الله عليه وسلم أن المرآد بمفاتح النيب الخمس المذكورة في الآية المذكورة ، والمفانح الحزائن جمع مفتح بفتح المبم ، بمعنى المخزن ، وقبل : هي المفاتيح جمع مفتح ، بكسر آلميم ، وهو المفتاح ، وتدل له قراءة ابن السميقع ·

مفانيح بياء بعد التاء جمع مفتاح ، وهذه الآية الكريمة تدل على أن النيب لايعله إلا الله ، وهوكذلك • لآن الحتلق لايعلمون إلا ماعلمهم عالقهم . جل وعلا .

وعن عائشة رضى الله عنها ۽ قالته : ﴿ مَن زَعَمَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عليه وسلم عبر بما يكون في غد نقد أعظم على الله الفرية ، ، واله يقول : ﴿ قُلُ لَا يَمْلُمُ مِنْ فِي السَّهَاوَاتِ وَالْأَرْضُ الْغَيْبِ إِلَّا أَنَّهُ ﴾ أخرجه مسلم ، والله تمالى فى هذه السورة السكريمة أمره صلى انه عليه وسلم أن يعلن للنساس أنه لايعلم النبيب ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَـٰكُمْ عَنْدَى خَرَاشِ اللَّهُ هُ

و لا أعلم العيب ، و لا أقول لسكم إلى ملك ، إن أنبع إلا ما يوحى إلى ﴾ . ولذا رميت عائشة رضى الله عنها بالإفك ، لم يعلم ، أهى بريئة أم لا حتى

ولدا رميت عائشه رضى الله عنها بالإفك ، لم يعلم ، اهى بريته ام لا حتى أخبره اله تعالى بقوله : ﴿ أُولئك مبرءون بما يقولون ﴾ .

وقد ذبح إبراهم عليه و على نبينا الصلاة والسلام عجلة الملائك ولاعلم له بأنهم ملائك حتى أخبروه ، وقالوا له : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قُومَ لُوطَ ﴾ ، ولما جاءوا لوطاً لم يعلم أيشناً أنهم ملائكة ، ولذا ﴿ سىء بهم وضاق بهم فرحاً وقال هذا يوم عصيب ﴾ يتخاف عليهم منأن يفعل بهم قومه فاحشتهم المعروفة حتى قالوا له : ﴿ لُو أَنْ لُى بَكَمْ فُوهَ أُولُونَ إِلَى رَكُنْ شَدِيدٍ ﴾ ولم يعلم خبرهم حتى قال : ﴿ إِنَّا رَسِلُ رَبِكُ لِنَ يَصِلُوا إِلِيكَ ﴾ الآيات .

ويعقرب عليه السلام ابيضت عيناه من الحزن على يوسف ، وهو فيمصر لايدرى خبره حتى أظهر الله خبر يوسف .

وسليان عليه السلام مع أن أله سخر له الفياطين والربح ماكان يدرى عن أهل مارب قوم بلقيس حتى جاءه الهدهد ، وقال له : ﴿ إِنَّى أَحَطَتُ بَمَا لَمُ تَحَطُّ به وجتبك من سِباً بنبايقين ﴾ الآيات .

و نوح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ماكان يدرى أن ابنه الذى خرق ليس من أعله الموعود بنجاتهم حتى قال : ﴿ رب إِنْ ابْنِ مَنْ أُعَلَى وَإِنْ وَعَدُكُ الحَمْقُ ﴾ الآية ، ولم يعلم حقيقة الآمرحتى أخبره الله بقوله : ﴿ يَانُوحَ إِنْهُ لَيْسُ مَنْ أُعْلَكُ ، إِنْهُ عَمَلُ خَيْرِ صَالَحَ فَلَا تَسَالَئَى مَا لَيْسُ لَكَ بِهُ عَلَمُ إِنْ أُعْظَكُ أَنْ تَكُونُ مَنْ الجَاهَلِينَ ﴾

رقد قال تعالى عن نوح في سورة هود : ﴿ وَلا أَقُولُ لَـكُمْ عَدَى خَرَاكُنَّ اللهُ ، ولا أُعلَمُ الغيبِ ﴾ الآية ، والملائكة عليهم الصلاة والسلام لمـا قال لهم : ﴿ أَنْبُونُ وَاسَحاءُ هُؤُلاء إِنْ كَنْتُمْ صادَّةِينَ قالُوا : سبحائك لاعلم لنــا إلا ماطنتنا ﴾ .

فقد ظهر أن أعلم المخلوقات وهم الرسل ، والملائكة لايعلمون من

النب إلا ما علهم لله تعالى . وهو تعالى يعلم رسله من غيبه ماشاء ، كما أشار له بقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللّهِ لِيطَلِمُكُمُ عَلَى الغيب ، ولسكن الله يحتبي من وسله من يقاء ﴾ ، وقوله : ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا * إلا من اوتضى من رسول ﴾ . الآية .

تنبيا

لما جاء القرآن العظيم بأن الغيب لايعلمه إلا أفه كان جميع الطرق التي برأد بها الترسل إلى شيء من هم الغيب غير الوحي من الصلال المبين ، وبعض منها يكون كفراً .

ولذا ثبت عن الني صلى اقد عليه وسلم أنه قال : « من أنى حرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » ، ولا خلاف بين العلماء فى منع العيافة والسكمانة والعراقة ، والعارق والوجر ، والنجوم وكل ذلك يدخل فى السكمانة ، لانها تشتمل جميع أنواع ادعاء الاطلاع على علم الغيب .

وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن السكهان فقال : ﴿ لِيسُوا بِشَيْءٍ ﴾ ·

رسس سى مسي حسيد من من الله الله و قال إنه ينزل الغيث غداً ، وجزم به فهو كافر أخبر عنه بامارة ادعاها أم لا ، وكذلك من قال إنه يعلم مانى الرحم فإنه كافر ، فإن لم يحزم ، وقال : إن النره ينزل به الملاء عادة ، وإنه سبب الماء عادة ، وإنه سبب الماء على ما قدره وسبق فى طله لم يكفر إلا أنه يستحب له ألا يتكلم به ، فإن فيه تشيها بكلمة أهل الكفر وجهلا بلطيف حكته ، لانه ينزل متى شاء مرة بنره كذا ، ومرة دون النوه

۱۱٪ المرابع المسلم المسلم من عبادى مؤمن بى وكافر بالكواكب » على قال أقد تأمال : « أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر بالكواكب » على ما ياتى بيانه فى الواقعة إن شاء الله تعالى .

قال ابن العربي: وكذلك قول الطبيب إذا كان الندى الابين مسودا لحلة ، فهو ذكر ، وإن كان في الندى الابسر فهو أنثى ، وإن كانت المرأة نجد الجنب الأيمن أثقل فالولد أنثى، وادعى ذلك عادة لا واجبًا فى الخلفة لم يكفر. ولم يفسق .

وأما من ادعى الكسب فى مستقبل العمر فهوكافر ، أو أخبرعن الكوائن المجملة ، أو المفصلة فى أن تكون قبل أن تكون فلاربية فى كفره أيضاً ، فأما من أخبر عن كسوف الشمس والقمر ، فقد فال علماؤنا : يؤدب ولايسجن . أما عدم كفره فلأن جماعة فالو ا : إنه أمريدرك بالحساب و تقدير المنازل حسباً أخبر الله عنه من قوله : ﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾

رأما أدبهم ، فلا ُنهم يدخلون الشك على العامة ، إذ لايدرون الفرق بين هذا وغيره فيشوشون عقائدهم ، ويتركون قواعدهم فى اليقين ، فأدبوا حتى يستروا ذلك إذا هرفوه ولايعلنوا به .

قلت: ومن هذا الباب ماجاء في صحيح مسلم عن بعض أزواج الني صلى الله عليه وسلم أن الني صلى الله عن شيء عليه وسلم أن الني صلى أن عرفا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربين ليلة » ، والعراف : هو الحازى والمنجم الذي يدعى علم النيب ، وهي الدرافة وصاحبها عرف ، وهو الذي يستدل على الآمور بأسباب ومقدمات يدعى معرفتها ، وقد يعتضد بعض أهل هذا الفن في ذلك بالزجو والطرق والنجوم ، وأسباب معتادة في ذلك ، وهذا الفن هو العيافة باليام ، وكلما ينطلق عليها اسم السكهانة ، قاله القاضى عياض .

ياء ، وكلما ينطلق عليها اسم السلمانة ، قاله القاضى عياض والسكمانة : ادعاء الغيب .

قال أبوهمر بن عبد البر في [السكافي] : من المسكاسب المجتمع على تحريمها الوبا . ومهود البغايا ، والسحت ، والرشا ، وأخذالآجرة علىالنياحة والغناء، وعلى السكهانة ، وادعاء الغيب ، وأخبار السياء ، وعلى الزمر واللعب والباطل كله . اه من الفرطي بلفظه - وقد رأيت تفريقه للمراف والسكامن .

وقال البغوى: العراف الذي يدعى معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ، ومكان الضالة ونحو ذلك ، وقال أبو العماس ابن تبعية . (١٢ - أشداء السانة) المراف : اسم للكاهن والمنجم والرمال ، ونحوهم عن يتكلم فى معرفة الأمور بهذه الطرق

والمراد بالطرق . قبل الحط الذي يدعى به الاطلاع على الغيب . وقبل إنه الضرب بالحصى الذي يفعله النساء ، والزجر هو العيانة ، وهمي القشائرم والتيامن بالطير ، وادعاء معرفة الأمور من كيفية طيرانها ومواقعها وأسمائها وألوانها وجهائها التي تطير إليها .

ومنه قول علقمة بن عبدة التميمي :

ومن تمرض للفريان يزجرها على سلامته لابد مشئوم وكان أشد العرب عيافة بنو لهب حتى قال فيهم الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملنياً مقالة لهي إذا الطبر مرت وإليه الإشارة بقول ناظم عود النسب:

عَى مدلج بن بكر القيافة كا المهب كانت الميافة ولقد صدق من قال:

فعمرك ماندرى الضوارب بالحصى ولازاجرات العايرما انه صانع روجه تكفير بعض أهل العلم لمن يدعى الاطلاع على النيب أنه ادعى لنفسه ما استأثر افة تعالى به دون خلقه ، وكذب القرآن الوادد بذلك كقوله: ﴿ قَلَ لا يعلم من في السموات والآرض النيب إلا افه ﴾ ، وقوله هنا ﴿ وعنده

مفاتح الذيب لايملها إلا هو ﴾ ونحو ذلك . وعن الشيخ أبي هران من علماء المالكية أن حلوان الكامن لايحل له ، ولا يرد لمن أعطاء له ، بل يكون للسلمين في نظائر نظمها ، بعض هلما. المالكية بقد له :

وأى مال حرموا أن ينتفع موهوبه به ودده منع حلوان كاهن وأجرة الننا ونائح ورشوة مهر الونا مكذا قبل واله تعالى أطر قوله تمالى : ﴿ وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار ﴾ الآية.

ذكر في هذه الآية الكريمة أن النوم وفاة ، وأشار في موضع آخر إلى أنه
وفاة صغرى وأن صاحبها لم يمت حقيقة ، وأنه تمالى يرسل روحه إلى بدنه
حتى ينقضى أجله ، وأن وفاة الموت التي هى الكبرى قد مات صاحبها ، ولذا
يمسك روحه عنده ، وذلك فى قوله تمالى : ﴿ الله يتوفى الآنفس حين موتها ،
والتي لم تمت فى منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ، ويرسل الآخرى إلى
أجل مسمى ، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ .

قوله تمالى: ﴿ ويرسل عليه حفظه ﴾ ، لم يبين هنا ماذا يحفظونه وبينه ف مواضع أخر فذكر أن مايحفظونه بدن الإنسان بقوله : ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ﴾ ، وذكر أن نما يحفظرنه جميع أعماله من خير وشر ، بقوله : ﴿ وإن عليسكم لحافظين ، كراماً كاتبن، يعلمون ما تفعلون ﴾ ، وقوله : ﴿ إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشال قعيد، ما يلفظ من قول إلا لمديه وقيب عتيد ﴾ ، وقوله : ﴿ أم يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجواه ، بلى ورسلنا لديم يكتبون ﴾ .

قوله نمالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتِ الذِينِ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ حَيْ يخوضُوا في حديث غيره ﴾ .

نهى الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم فى هذه الآية الكريمة عن بجالسة الحائضين فى آياته ، ولم يبين كيفية خوضهم فيها التى هى سبب منع بجالستهم ، ولم يذكر حكم بجالستهم هنا ، وبين ذلك كله فى موضع آخر فبين أن خوضهم فيها بالكفر والاستهزاء بقوله : ﴿ وقد نزل عليهم فى الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقدوا معهم ﴾ الآية .

وبين أن من جالسهم فى وقت خوضهم فيها مثلهم فى الإثم بقوله : ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مثلهم ﴾ ، وبين حكم من جالسهم ناسياً ، ثم تذكر بقوله هنا : ﴿ وَإِمَا يُنْسَيْنُكُ الشَّيْطَانَ فَلَا تَقْمَدُ بَعْدُ الْذَكْرَى مَعَ القُومُ الظَّالَمِينَ ﴾ ، كما فى سورة النسلة . قوله تمالى: (ذله جن عليه الليل وأى كركبا قال: هذا ربى) الآيات ،
قوله: (هذا ربى) فى المراضع الثلاثة محتمل ، لانه كان يظن ذلك ، كا
روى عن ابن عباس وغيره ومحتمل ، لانه جازم بيئا ربوبية غير أنه ،
ومراده هذا ربى فى زحمكم الباطل ، أو أنه حذف أداة استفهام الإنكار
والقرآن يبين بطلان الأول ، وصححه الثانى ، أما بطلان الأول ، فاقه
تمالى ننى كون الشرك الماضى عن إبراهيم فى قوله : ﴿ وماكان من المشركين)
فى عدة آبات ، وننى الكون الماضى يستغرق جميع الزمن الماضى ، فنبت أنه
لم يتقدم عليه شرك يوماً ما .

وأما كونه جازماً موقناً بعدم ربوبية غير الله ، فقد دل هليه ترتيب قوله تمالى : ﴿ فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال : هذا ربى ﴾ إلى آخره ﴿ بالفاء ﴾ على قوله تمالى : ﴿ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والآرض ، وليكون من الموقنين ﴾ فندل على أنه قال ذلك موقناً متاظراً ومحاجاً لم ، كما دل عليه قوله تمالى : ﴿ رجاجه قومه ﴾ الآية ، وقولة : ﴿ وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ﴾ الآية والعلم عند الله تمالى .

قوله تعالى : (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) الآية ، المراد بالظلم هنا الشرك كما ثبت عن النبي صلى الله عله وسلم في صحيح البخارى وغيره من حديث عبداقة بن مسعودورض المنحنه ، وقد بينه وقوله تعالى : (إن الشرك لظلم عظم) ، وقوله : (والسكافرون ثم الظالمون) ، قوله : (ولا تدع من من دون اله مالا ينفعك ولا يعترك ، فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين) .

قوله تعالى : ﴿ وَتَلْكَ حَجَتَنَا آ تَيْنَاهَا إِبِرَاهِيمٍ ﴾ ، الآية .

قال مجاهد وغيره هي قوله تعالى : ﴿ وَكِفَ أَخَافَ مَا أَشْرَكُمْ ، ولاتخافون أنكم أشركم باقه مالم ينزل به عليكم سلطاناً ، فأى الفريقين أحق بالامن؟ ﴾ الآية ، وقد صدقه لقه ، وحكم له با لامن وإلهداية ، فقال: ﴿ الذَّبْ آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ، أوائك لهم الامن وهم مهتدون ﴾ . والظاهر شمولها بجميع احتجاجاته عليهم ، كما فى قوله : ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ ، لأن الآفول الواقع فى السكوكب والشمس والقمر أكبر دليل وأرضح حجة على انتفاء الربوبية عنها ، وقد استدل إراهم عليه ، وعلى نفينا الصلاة والسلام بالآفول على انتفاء الربوبية فى قوله : ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ فعدم إدخال هذه الحجة فى قوله : ﴿ و تلك حجتنا ﴾ فير ظاهر ، وبما ذكرنا من شمول الحجة لجميع احتجاجاته المذكورة صدر القرطمي ، والعلم عنه إقد تعالى .

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِبُطُ عَهُمُ مَاكَانُوا يَعْمُلُونَ ﴾ ذكر تعالى أن هؤلاء الآنبياء المذكورين فى هذه السورة الكريمة لو أشركوا باقه لحبط جميع أعالهم.

وصرح فى موضع آخر بأنه أوحى هذا إلى نبينا ، والآنيياء قبله عليهم كلهم صلوات الله وسلامه ، وهو قوله : ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك اثن أشركت ليحبطن عملك ﴾ الآية . وهذا شرط ، والشرط لايقتضى جواذ الوقوع ، كفوله : ﴿ فَلَ إِنْ كَانَ للرحن ولد ﴾ الآية على القول بأن ﴿ إِنْ » شرطية وقوله : ﴿ لَوْ أَرْدَنَا أَنْ تَتَخَذْ لِمُوا ﴾ الآية ، وقوله ﴿ لَوْ أَرَادُ لَهُ أَنْ يَتَخَذُ وَلِداً ﴾ الآية .

قوله تمالى: ﴿ وَمِنْ قَالَ : سَائِولَ مَشْلُ مَا أَثُولُ الله ﴾ أَى لا أحد أَظْلُمُ عَنْ الله : ﴿ وَإِذَا تَسْلُ عَلَيْهِم آياتنا عَلَى الله : ﴿ وَإِذَا تَسْلُ عَلَيْهِم آياتنا عَلَى الله عَنْ الله عَالله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله

القرآن لاياتون بمثله ، ولوكان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ ، فاتضع بطلان دعوام الكاذبة .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَاثُمَةُ بَاسَطُواْ أَيْدِيمِ ﴾ الآية ، لم يَصْرَحُ هَنَا بَالنَّهُ ، لم يَصْرَحُ هَنَا بَالنَّهُ بَسُطُواْ إِلَيْهُ الْآيَدِينِ وَلَمُنَا أَشَارُ إِلَى أَنَّهُ الْتَمَدِّبُ بَقُولُهُ : ﴿ وَأَخْرَجُواْ أَفْسُكُ اللَّوْمُ عَلَى وَلَوْهُ : ﴿ وَلَوْحُوا إِلَّهُ مِنْ الْمُلاَئَكَةُ يَشْرُبُونَ وَحَوْمُهُمُ وَأَدْبُومُ ﴾ ، ويتو في مواضع أخرانه براد ببسط اليد التناول بالسوء كقوله : ﴿ ويبسطوا إِلَيْهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ النَّالَةُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللّهُ النّهُ اللّهُ الل

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدَ جَنْتُمُونَا فَرَادَى كَا خَلَقْنَاكُمْ أُولُهُ مَرَةً ، وَتَرَكَمُ مَا خُلَقْنَاكُمُ الذِينَ رَحِمْمُ أَنْهُمْ فَيَكُمْ مَا خُلَقَالُكُمُ الذِينَ رَحِمْمُ أَنْهُمْ فَيَكُمْ شَمَاءُكُمُ الذِينَ رَحِمْمُ أَنْهُمْ فَيَكُمْ شَمَاءُكُمْ الذِينَ الْمَالُمُ اللَّهِمُ اللَّهِمُ اللَّهُ الْمُؤْلِنَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِنِ اللْمُؤْلِنِ اللَّهُ الْمُؤْلِنِ اللْمُؤْلِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِنِ اللَّهُ اللْمُؤُلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

من وحش وجرة موشى أكارعه طاوى المصير كسيفالصيقل الفرد

قوله تمالى: ﴿ لقد تقطع بينكم ، وصل عنكم ما كنتم نرعمون ﴾ ذكر فى هذه الآية الكريمة : أن الانداد التي كانوا يعبدونها فى الدنيــا تصل عنهم يوم الليامة ، وينقطع ما كان بينهم وبينها من الصلات فى الدنيا ، وأوضع هذا المغين فى آيات كثيرة جداً كقوله ﴿ وإذا حشر الناس كانوا لم أحدام، وكانوا بعبادتهم كافرين ﴾ ، وقوله ﴿ كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً ﴾ وقوله ﴿ كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً ﴾ وقوله : ﴿ إنما تعبدون من دون الله أوثاناً مودة بينكم فى الحياة الدنيا.

ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعض ، ويلعن بعضكم بعضاً . ومأواكم النسار وما لسكم من ناصرين) ، وقوله : ﴿ أَيْنَ مَاكَنَتُمْ تَعْبَدُونَ مِنْ دُونَ أَلَّهُ هَلَّ ينصرونكم أو ينتصرون ﴾ ، وقوله هنا ﴿ وَمَا نَرَى مَمْكُمْ شَفْعَامُكُمُ الدِّينَ زَحْمَ ﴾ الآية .

قوله تعالى (وجعل الليل سكناً) أى مظلاً ساجياً ليسكن فيه الحلق فيستريحوا من تعب الكد بالنهار كا بينه قوله تعالى : ﴿ وهو الذي جمل لكم الليل تسكنوا فيه ، والنهار مبصراً ﴾ ، وقوله : ﴿ قل أراً يتم إن جمل الله عليكم الليل سرمداً إلى يوم القيامة ، من إله غير الله يأتيكم بعنياً أفلا تسممون ه قل أرايتم إن جعل الله عليكم النهار سرمداً إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بطيل تسكنون فيه أفلاتبصروم ؟ ه ومن رحمته جمل لمكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فعنه ﴾ الآية ، وقوله ﴿لتسكنوا فيه﴾ يعنى الليل ، ﴿ولتبتغوا من فضله ﴾ يعنى بالنهاد ﴿ ومن آياته الليل والنهار ﴾ الآية .

قوله تعالى: ﴿ وهو الذي جعل لسكم النجوم انهتدوا بها في ظلمات البر والبحر ﴾ الآية . ظاهر هذه الآية الكريمة أن حكة خلق النجوم هي الاهتداء بها فقط كقوله ﴿ وبالنجم عي بهتدن ﴾ ، ولكنه تعالى بين في غيرهذا الموضع أن لها حكتين أخريين غير الاهتداء بها وهما تزيين السياء الدنيا ، ورجم الشياطين بها ، كقوله ﴿ ولقد زينا السياء الدنيا بمصابح ، وجعلناها رجوماً للشياطين ﴾ الآية ، وقوله ﴿ إِنَا زينا السياء الدنيا برينة الكواكب * وحفظاً من كل شيطان عارد * لا يسمعون إلى الملاً الأعلى ويقدفون من كل جانب * دحوراً ولهم عذاب واصب * إلا من خطف الخطفة فاتبعه شهاب الدنيا العلم ، وقوله : ﴿ ولقد زينا السياء الدنيا بمصابح وحفظاً ، ذلك تقدير العزيز العلم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وهوالذي أنشأكم من نفس واحدة فستقر ﴾ الآية ، لم يبهن هنا كيفية إنشائهم من نفس واحدة ، ولسكنه بين في مواضع أخر أن كيفيته أنه خلق من تلك النفس الواحدة الني هي آدم وزوجها حواء ، وبث منهما دجالا كثيرا ونساء كقوله ﴿ يابِها النـاس انقوا وبكم الدى خلفكم من · نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ﴾ ، وقوله : ﴿ هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجمل منها زوجها ليسكن إليها ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الآبصار ﴾ الآية . أشار فى مواضع أخر : إلى أن بنى الإدراك المذكور هنا لايقتش فنى مطلق الرؤية كقوله ﴿ وجوه مومئذ تاضرة * إلى ربهاناظرة ﴾ ، وقوله ﴿المذنن أحسنوا الحسنى وزيادة) والحسنى الجنة ، والزيادة النظر إلى وجه الكريم ، وقوله : ﴿ كَلَا إنهم عن ربهم يومئذ لحجوبون ﴾ يفهم منه أن المؤمنين ليسوا عجوبين عنه وهو كذلك .

قوله تمالى: ﴿ رَلِيَقَرَلُوا دَرَسَتَ ﴾ الآية ، يعنى ليزهموا أن النبي سلمائقة عليه وسلم إنما تعلم هذا القرآن بالدرس والتعليم من غيره من أهل الكتاب كا زع كذار كمة أنه صلى الله عليه وسلم تملم هذا القرآن من جبر ويسار ، وكانا خلامين أنه إنها يقولون إنما يطلان افترائهم هذا في آيات كثيرة تحقوله ﴿ ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر ، اسان الذي يلحدوث إلى أمعذا إلا قول البشر به ساصليه سقر ﴾ ، ومعنى يؤثر : رويه مجد صلى الله علم وسلم عن غيره في زهمهم الباطل ؛ وقوله : ﴿ وقال الذي كفروا إن هذا إلا ألف افتراه واهانه عليه قوم آخرون فقد جامرا ظلماً وزورا * وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا * قل أنزله الذي يعلم السموات والارض ﴾ الآية . إلى غير ذلك من الآيات ، وفي قوله : ﴿ وساسه) ثلات قراءات سبعيات .

قرأه ابن كثير ، وأبوهم «دارست» بألف بعد الدال مع إسكان السين وفتح التاء مع المفاعلة بمعنى: دارست أهل الكتاب ودارسوك حتى حصلت هذا العلم . وقرأ، بقبة السبعة غير ابن عامر و درست ، بإسقاط الآلف ، مع إسكان السين وفتح التاء أيضاً ، بمنى درست هذا على أهل الكتاب حتى تعلمته مشهم. وقرأه ابن عامر و درست ، بفتح الدال والراء والسين وإسكان التاء على أنها ناء التأنيث ، والفاعل ضمير عائد إلى الآيات المذكورة فى قوله ﴿ وكذلك نصرف الآيات ﴾ •

قال الفرطبي : وأحسن مافيل فى قراءة ابن عامر أن المعنى : ولئلا يقولوا انقطمت وانمحت ، وليس يأتى محد صلىانة عليه وسلم بغيرها . اه .

وقال القرطبي: ﴿ وليقولوا درست ﴾ الواو للمطف علىمضمرأى نصرف الآيات لتقوم الحجة وليقولوا درست وقيل: ﴿ لِيقولوا درست ﴾ صرفناها.

قال مقيده عفا الله هنه: وممناهما آيل إلى شي، واحد ويشهد أنه القرآن في آيات كثيرة دالة على أنه يبن الحق واضحا في هذا الكتاب لبهدى به قوماً، ويجمله حجة على آخرين كقوله (النبشر به المنتفن وتنذر به قوماً الله وقوله (فله هو الذين آمنوا هدى وشفاء ، والدين لايؤمنون في آذابهم وقر ، وهو عليهم همى) . وقوله (ليستيقن الذين أوتوا السكناب ، ويزداد الذين آمنوا إيمانا ، ولاير تاب الذين أرترا السكناب والمؤمنون ، وليقول الذين في قلوبهم مرض والسكافرون ، ماذا أراد الله بهذا مثلا ، كذاك يعشل اقه من يشاء ، مرس والسكافرون ، ماذا أراد الله بهذا مثلا ، كذاك يعشل اقه من يشاء ، وبهدى من يشاء) وبهدى من يشاء ، والسمادة يعلمون إله الحق الذي لاشك فه .

قوله تعالى: ﴿ وكذلك جعلنا لدكل نبى عدراً شياطين الإنس والجن ﴾ الآية ، ذكر تعالى فى هذه الآية السكريمة أنه جعل لسكل نبى عدرا ، وبين هنا أن أعداء الانبياء ثم شياطين الإنس والجن . وصرح فى موضع آخران أعداء الانبياء من المجرمين ، وهوقوله ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبى عدرا من المجرمين ، فعل ذلك على أن المراد بالمجرمين شياطين الإنس والجن ، وذكر فى هذه الآية أن من الإنسشياطين ، وصرح بذلك فى قوله ﴿ وإذا خوا إلى شياطينهم

قالوا إنا معكم ﴾ الآية . وقد جاء الحجر بذلك مرفوعاً من حديث أبى ذر حند الإمام أحد وغيره والعرب تسمى كل متمرد شيطاناً سواء كان من الجن أو الإنس كا ذكرنا أو من غيرهما ، وفى الحديث و السكلب الآسود شيطان » : وقوله : شياطين بدل من قوله «عدوا » ، ومفعول أول لـ «جملنا»، والثانى « حدوا » أى جملنا شياطين الإنس والجن حدوا .

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَلَّمُ أَكُوْ مِنْ فِي الْأَرْضُ مِصْلُوكُ عَنْ سَيْلِ اللّٰهِ ﴾ ذكر فيمذه الآية السكريمة أن إطاعة أكثر أهل الآرض ضلال ، وبين في مواضع أخر أن أكثر أهل الآرض غير مؤمنين ، وأن ذلك وأقع في الآمم الماضية كقوله : ﴿ ولَـكُنْ أَكُثُرُ النَّاسُ لا يؤمنون ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا أَكُثُرُ النَّاسُ وَلَهُ عَلَى النَّاسُ ولر

﴿ إِن فَى ذَلِكَ لَا يَهُ مِما كَانَ أَكَارُهُم مُوْمَنِينَ ﴾ إِلى غير ذَلِكَ مِن الآيات. قوله تعالى : ﴿ وقد فصل لسكم ما حرم هليسكم﴾ الآية . التحقيق أنه فصله لهم بقوله : ﴿ قَلْ لا أَجِد فَيَا أُوحِي إِلَى عمرما على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون ميتة ﴾ الآية ، ومعنى الآية : أي شيء يمنعكم أن تأكلوا ماذكيتم ، وذكرتم هليه اسم الله ، والحال أن الله فصل لسكم المحرم أكله عليكم في قوله : ﴿ قَلْ

لا أجد فها أرحى إلى ﴾ الآية ، وليس هذا منه . وما يرحمه كثير من المفسرين من أنه نصله لهم بقوله : ﴿حرمت عليـكم المبشة ﴾ الآية . فهو خاط : لآن قوله تعالى : ﴿حرمت عليـكم المبشة ﴾ من المبشة ﴾ الآية . دو خاط : ﴿ وقد فصل

الميتة ﴾ الاية . فهو خاط : لا ن فوله بعلى : ﴿ حَرَّمَتُكَ صَلِيهُمْ الْبَيْبُ ﴾ من سورة المائدة ، وهي من آخر مانزل من القرآن بالمدينة . وقوله : ﴿ وقد فصل لـكم ماحرم عليـكم ﴾ من سورة الآنمام ، وهي مكية ، فالحق هو ما ذكر نا › والعلم عند الله تعالى .

قوله تعالى: ﴿ وكذلك جعلنــا فى كل قرية أكابر بجرميها ليمكروا فيها ﴾ الآية .

م الله عند الآية الكريمة : أنه جمل فى كل قرية أكابر المجرمين منها لهيكروا فيها ولم يبين المراد الآكابر هنا ، ولاكيفية مكرم ، وبين جميع أحدهما : أن و أكابر ، مضاف إلى مجرمها ، وهو المفعول الآول لجمل التي يمني صير ، والمفمول الثاني هو الجار والمجرور ، أحتى في كل قرية .

والثانى: أن بجرميا مفعول أول ، و ﴿ أَكَابِر ﴾ مفعول ثان يـ أى جعلنا مجرميا أكابرها ، والاكار جمع الاكبر .

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَامَتُهُمْ آيَّةُ قَالُوا أَنْ نَوْمَنَ حَقَى نَوْقَى مَثْلُ مَا أَوَى وسل الله ﴾ ، يعنون أنهم لن يؤمنوا حتى تأتيهم الملائسكة بالرسالة ، كما اتت الرسل ، كما بينه تعالى فى آيات أخر ، كنوله : ﴿ وقال الدّينَ لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائسكة أو نرى وبنا ﴾ الآية ؛ وقوله : ﴿ أَو تَأْتَى بَاللَّهُ مَا الْآيَاتِ . والملائسكة قبلا ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ فَن يَرِدُ اللَّهِ أَن بِهِدِيهِ يَشْرَحَ صَدَرَهُ الْإِسْلَامِ ﴾ الآية .

جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن هذه الآية الكريمة ، فقيل :
كيف يشرح صدره يارسول الله ؟ _ صلى الله عليه وسلم قال : « نور يقذف
فيه ، فينشرح له ، وينفسح » . قالوا : فهل لذلك من أمارة يعرف بها ؟ قال :
« الإنابة إلى دار الحلود ، والتجانى عن دار الذرور ، والاستعداد للموت
قبل لقاء المرت » ويدن لمذا قوله تعالى ﴿ أَفْن شرح الله صدره الإسلام ،
فهو على نور من ربه ﴾

قوله تعالى : ﴿ يَامِعَشُرُ الْجِنِّ وَالْإِنْسُ أَلَّمْ يَاتُسُكُمْ رَسَلُ مِنْكُمْ ﴾ الآية .

قال بعض العلماء : المراد بالرسل من الجن ندوع الذين يسمعون كلام الرسل ، فيبلغونه إلى قومهم ، ويشهد لهذا أن الله ذكر أنهم منذرون لقومهم في قوله : ﴿ وَإِذَا صَرِفنا إِلِيكَ نَفْراً مِنَ الْجَنْ يستمعون القرآن ؛ فلما حضروه قالوا أنصتوا ، فلما قضى ولوا إلى قومهم منفدين ﴾ .

وقال بعض اللماء: ﴿ رسل منكم ﴾ أى من يجرعكم الصادق بخصوص وقال بعض اللماء: ﴿ رسل منكم ﴾ أى من يجرعكم الصادق بخصوص فيه لابنه أو رسل منكم ﴾ أى من يجرعكم الصادق بحضوم وكله و وجعل القمر فيهن نوراً ﴾ ، وقوله: ﴿ وجعل القمر فيهن نوراً ﴾ ، وقوله: ﴿ وخدم القمر فيهن نوراً ﴾ ، وقوله: من أجلاء العلم فقر) وأعلم أن ما ذكره الحافظ ابن كثير رحمه الله وغيره من أجلاء العلم في تقدير هذه الآية : من أن قوله: ﴿ يَخْرِج منهما اللواللة والمرجان ﴾ يراد به البحر الملمخ خاصة دون العذب غلط كبير ، لا يجوز القوله به . لأنه نخالفة صريحة لحكام الله تعلى ، لأن الله ذكر البحرين الملح والمذب ، بقوله: ﴿ وما يسترى البحران هذا علب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج ﴾ ، ثم صرح باستخراج اللوائق والمرجان منهما جيماً بقوله: ﴿ ومن كل تا كلون لحماً طرياً ، وتستخرجون حلية تلبسونها ﴾ والملمية الملم مناقض الكية تلبسونها ﴾ والملمية الملم مناقض الكية عليسونها كالم عام كان كان كان كان ترى .

قوله تمالى: ﴿ ذَلِكُ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبِكُ مِمِلَكُ الْفَرَى بِظْلَ . وَأَهْلِمَا غَافُونَ ﴾ الني في هذه الآية السكريمة منصب على الجلة الحالية ، والمدى أنه لا بملك قوماً في حال غفلتهم ، أى عدم إنذارهم ، بل لا يملك أحداً إلا بمدا الإعذار والإنذار على ألسنة الرسل عليم صلوات الله وسلامه ، كما بين هذا المدنى في آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَمَا كُنَا مَدَّ بَيْنُ مِنْ مُوسِلًا ﴾ ، وقوله ﴿ ورسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ، وقوله ﴿ وإن من أمة إلا خلافيها نذير ﴾ ، وقوله ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله ، واجنبوا الطاغوت ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تمالى: ﴿ ولسكل درجات بما حملوا ﴾ بين فى موضع آخر : أن تفاضل درجات العاملين فى الآخرة أكبر، وأن تفصيلها أعظم من درجات أهل الدنيا، وهو قوله: ﴿ أنظر كيف فضلنا بعضهم على بعض . وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يُومُ حَصَّادُهُ ﴾ الآية .

اختلف العلماء فى المراد بهذا العق المذكور هنا ، وهل هو مفسوخ أو لا فقال جماعة من العلماء : هذا الحق هو الزكاة المفروضة ، وممن قال بهذا أسس ابن مالك ، وابن عباس وطارس ، والحسن وابنزيه وابن العنفية ، والشعاك وصعيد بن المسيب ، ومالك نقله عنهم القرطي ، ونقله ابن كثير عن أنس هسسيد وغيرهما ، ونقله ابن جرير هن ابن عباس وأنس والعسن وجابر بن زيد ، وقال قوم : ليس المراد به الزكاة ، وإنما المراد به أنه يعملى من حضر من المساكن يوم الحصاد القبضة والشنف ونحو ذلك ، وحمله بعضهم على الوجوب ، وحمله بعضهم على الندب ، قال القرطي : وقال على بن الحسين وعطاء والعكم ، وحماد وسعيد بن جبير ، ومجاهد : هو حق فى المال سوى الزكاة أمر القه به ندبا ، وروى عن ابن عمر وعجد بن الحنيفة أيضا ، ورواه أبوسميد الحمدي عنه صلى الله هله ويه وسلم . قال مجاهد : إذا حصدت فحضرك المساكين الحذرى عنه صلى الله هله ويه وسلم . قال مجاهد : إذا حصدت فحضرك المساكين قاطرح لهم من السفيل ، وإذا عرفت كيله فاخرج منه زكانه .

وفال قوم : هو حق واجب غير الزكاة ، وهوغير محدد بقدر ممين، وممن قال به عطاءكما نقله عنه ابن جربر .

وقال قوم : هي منسوخة بالزكاة ، واختاره ابن جرير ، وعراه الشوكاني فى تفسيره لجمهور العلماء ، وأيده بأن هذه السورة مكية ، وآية الوكاة نزلت بالمدينة فى السنة النانية بعد الهجرة . وقال ابن كثير فى القول بالنسخ نظر ، لآنه قد كان شيئاً واجباً فى الاصل ، ثم إنه فصل بيانه ، وبين مقدار المخرج ركيته ، قالوا : ركان هذا فى السنة الثانية من الهجرة ، وانْ أعلم ، انهى من ابن كثير .

ومراده أن شرع الزكاة بيان لهذا الحق لا نسخ له ، وعن روى عنه القول بالنسخ إبن هباس وبمد بن الحنفية ، والحسن النخى وطاوس ، وأ بوالشمثاء وقتادة والشحاك رابن جريج ، نقله عنهم الشوكانى والقرطبي أيضاً ، ونقله عن السدى وهطية ، ونفله إبن جرير أيضاً عن ابن هباس وابن الحنفية ، وصعيد بن جبير وإراهيم والحسن ، والسدى وهملية ، رأستدل أبن جرير النسخ بالإجماع على أن زكاة الحرث لا تؤخذ إلا بعد التذرية والتنقية . وزكاة التر لا تؤخذ إلا بعد الجذاذ ، فدل على عدم الآخذ يوم الحصادفع أن الآية

منسوخة ، أو أنها على سيل الندب ، فالأمر واضح .
وعلى أن المراد بها الزكاة ، فقد أشير إلى أن هذا الحق المذكور هو جزء
المسال الواجب في النصاب في آيات الزكاة ، وهو المذكور في قوله : ﴿ يا أيها
الدين آمنوا أنفقوا من طبيات ما كسيتم رعا أخرجنا الحكم من الأرض ﴾
الآية ، وبينته السنة : فإذا علمت ذلك ، فاعلم أنه يمتاج هنا إلى بيان ثلاثة أشياء :
الأول : تعيين ما تجب فيه الزكاة عا تنبته الأرض .

الثانى : تعبين القدر الذي تجب فيه الزكاة منه .

الثانى : تعيين القدر الدى بجب فيه الزقاء منه . الثالث: تعيين القدر الواجب فيه وسفبينها إن شاء الله مفصلة .

النافعة: نفيين المصدار توجيب في وحبيه . إعام أولا أنه لا خلاف بين العلماء فى وجوب الزكاة فىالحنطة ، والشعير والتمر والزبيب .

واحتلف فها سواها تما تنبته الآرمش فقال قوم : لا زكماة فى غيرها من جهيم ما تنبته الآرض ، وروى ذلك عن العسن . وابن سيرين والشعي

سبح الله من السكرفين ابن أن ليل، والثورى، والعسن بن صالح، وابن للبارك، وعبى بن آدم، وإله ذهب أبو عبيد

وروى ذلك عن أني موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو طاهب

أى موسى ، فإنه كان لا يأخد الوكاة إلا من المنطة بوالشعير والتمر والزبيب: ذكره وكيع عن طلحة بن يحيى ، عن أبي بردة عن أيه ، كا نقله عنهم القرطمي. واستدل أهل هدف القول بما رواة الدارنطني عن عرو بن شعب عن أيه عن حدو بن شعب عن أيه عن حدو أنه قال : إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذكا، في الممنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، وفي رواية عن أيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : «والعشر في النبي والمنطة عن السمير » ، وعن موسى بن طلحة عن عمر أنه قال : «إنما سن رسول الله والشمير » ، والتمر ، والتمر ، والتمر ،

وعن أبى بردة عن موسى ، ومعاذ و أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثهما إلى البمن يعلمان الناس أمر دينهم ، فأمرهم ألا يأخذرا الصدقة إلا من هذه الاربعة ، الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب » رواها كلها الدارقطني ، قاله ابن قدامة في المغنى .

قال مقيده عفا القد عنه : أما رواه الدارقطني عن هرو بن شعب عن أيه عن جده من أنه على أفة عله وسلم إنما سن الزكاة في الأربعة المذكورة ، فإسناده واه لآنه من رواية محمد بن هبيد أقد العررى ، وهو متروك ، قاله ابن حجر في [التلخيص] ، وما رواه الدارقطني من حديث موسمين طلحة ، عن عمر أنه صلى أفته عليه وسلم إنما من الزكاة في إلا بعة المذكور، ، قال فيه أبي موسى هن عمر: مرسل، قاله ابن حجر أيضاً ، وما عزاه الدارقطني عن أبي موسى، ومعاذ رواه الحاكم راابيق عن أفيردة عنها. وقال البهتي : روائه ثقات ، وهو متصل ، قاله ابن حجر أيضاً ، وقال مالك وأصحابه : تجب الزكاة في كل مقتات مدخر ، وقالك عنده في تممال والاسجاد ، إنما هو التم وارابيب فقط ، ومشهور مذهبه وجوب الزكاة في الاربتون إذا بلغ حبه عمدة أوستى . ولايكما تخرج من زيته بعد العصر ، فبخرج الزيتون إذا بلغ حبه عمدة أوستى . ولايكما عمر ، هم الوستى فلا زكاة

صده فى زيته : وحكم السمسم و بفر الفجل الآحر والفرطم أحكم الزيتون فى مشهور دذهبه يخرج من زينها إن بلغ حبها النصاب .

وقال اللخدى: لآيتم زيت بعضها إلى بعض لاختلاف أجناسها ، ومشهود مفهبه هدم وجوبها في اتين ، وأوجها فيه جماعة من أصحابه بمقتضي أصو له. وقال ابن هبد اليد : ظن مال كما ما كان يعلم أن التين يبس ويقتات ويدخر . وكان يعلم ذلك لجدلة كالزبيب ، ولما هده مع الفراكة التي لا تبس ، ولا تدخر كالومان والفرسك ، والذي تجب فيه من الحبوب عنده هو ما يقتات ويدخر ، وذلك الحنطة والشمير والسلت والعلس والدخن واللادة والأوز

و مشهور مذهبه أن الكرسنة لا زكاه فيها ، لانها علف ، وعن أشهب وجوب الزكاة فيها ، وهي من القطاني على مشهور مذهبه في باب الوبا ، دون مات الزكاة .

وقيل هى البسيلة . وجميع أنوا عالقطانى عند مالك جنس واحد فى الزكاة : فلو حصد وسقاً من فول ووسقاً من حص ، وآخر من عدس وآخر من جلبان وآخر من لوبيا وجب عليه أن يضم بعضها إلى بعض ، ويغرج الزكاة منهاكل واحد بحسبه ، وكذلك يضم عنده القدم والشمير والسلت بعضها إلى بعض كالصنف الواحد ، وتخرج الزكاة منهاكل بحسبه ، ولا يضم عنده بمر إلى زبيب ولا حنمة إلى تعلنية ، ولا بمر إلى حنعاة ولا أى جنس إلى جنس والزبيب ، والحنطة يضم بعض أنواعه إلى بعض كصيحانى وبرنى وسمراء وعمرلة وزبيب أسود وزبيب أحر ونمو ذلك .

ولا زكاة عند مالك رحمه الله فى شىء من الفواكه غير ما ذكرنا ، كالرمان والتفاح والحوخ والإجاص ، والكمثرى ، واللوز ، والجوز ، والجلوز ، ونحو ذلك كما لازكاة عنده فى شىء من الحضروات . قال فى الموطأ : السنة التى لا اختلاف فيها عندنا ، والذى سمعت من أهل العلم أنه ليس فى شىمص الفواكه كلها صدقة ، الرمان والفرسك والتين وما أشبه ذلك ، وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه .

قال: ولا فى القصب، ولا فى البقول كلها صدقة ، ولا فى أنمانها إذا بيمت صدقة حتى يحول على أثمانها الحول من يوم بيعها، ويقيض صاحبها نمنها وهو نصاب إه .

والنرسك - بكسر الفاء والسين بينها راء ساكنة آخره كاف - والحنوخ، وهي لغة يمانية ، وقبل : نوع مثله في القدر ، وهو أجرد أملس أحمر وأصفر جيد ، رقبل : ماليس ينفلق عن نواه من الحموخ ، وإذا كان الارع أو الثمر مشتركا بين إثنين فأكثر ، فقد قال فيه مالك في المرطأة : في المنجيل يكون بين الرجيان فيجذان منه نمائية أوسق ، من التمر أنه لا صدقة عليهما فيها وأفل أن كان لاحدما منها ما يجذمنه عمدة أوسق ، وللاخر مايخذ أربعة أوسق أوأفل من ذلك في أرض واحدة ، كانت الصدفة على صاحب الخسة الأوسق، وليس من ذلك في أرض واحدة ، كانت الصدفة على صاحب الخسة الأوسق، وليس في كل زرع من الحبوب كلها يحصد ، أو النخل يجذأ و الدكرم يقطف، فإنه إذا كان كل رجع من الحبوب كلها يحصد ، أو الفخل يجذأ و الدكرم يقطف، فإنه إذا كان كل رجع من الحبوب كلها يحصد ، أو يقطف من الزبيب خسة أوسق ، فيعلم من الحنوة عله .

و إنما نجب الصدقة على من بلغ جذاذه أر قطافه أر حصاده خمسة أوسق ، انهمي من موطأ من مالك رحمه الله .

وإذا أمسك ذلك الحب أو التمر الذى أخرج زكاته سنين ، ثم باعدفعكمه عند مالك ما ذكره في موطئه حيث قال: السنة عندنا أنكل ما أخرجت زكاته من هذه الاسناف كلما الحنطة والتمر والزبيب والحجوب كلما .ثم أمسكه صاحبه بعد أن أدى صدقته سنين ثم باعه أنه ليس عليه فى تمنه زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه إذا كان أصل تلك الاصناف من فائدة أو فيرها ، وأنه لم يكن التجارة . و إنما ذلك بمنزلة الطمام والحبوب والعروض يفيدها الرجل ، ثم بمسكما سنين ، ثم يبيمها بذهب أو ورق فلا يكون عليه فى نمها زكاة حتى بحول عليها الحول من يوم باعها ، فإن كان أصل تلك العروض للتجارة فعل صاحبها فيها الزكاة حين يبيمها ، إذا كان حبسها سنة من يوم زكى المال الذى ابتاعها به ، انتهى من الموطأ ، وهذا في المحتكر ، أما المدير فإنه يقومها بعد حول من زكانه . كما في المدونة عن ابن القاسم .

منا مع ما مسلم منه من من من من من من الدار و الحبوب ، ومذهب النافعي رحمه الله ، أنه لا تجب الوكاة في تجب في الأشجار أيضاً . ومذهب النافعي رحمه الله ، أنه لا تجب الوكاة في شيء من ثمار الاشجار أيضاً . ولا تبعي عنده في سواهما من الثمار كالمتين والنفاح والسفر جلو الرمان ، ونجو ذلك ، لانه ليس من الأفوات ولا من الأموال المدخرة ، ولا تجب عنده في طلم الفحال ، لانه لا يجيء منه الثمار .

واختلف قوله في الزيتون ، فقال في القديم : تجب فيه الزكاة لما روى عن عن عمر رضى الله عنه أنه جمل في الزبت العشر ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : في الزيتون الزكاة ، وقال في الجديد : لا ذكاة في الزيتون ؛ لانه ليس بقوت فهو كالحنضراوات ·

واختلف قول الشافعي رحمه الله أيضاً في الورس ، فقال في القديم : نجب فيه الوكاة ، لما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كتب إلى بني خفاش ، أن أدوا زكاة النارة والورس ، وقال في الجديد : لا زكاة فيه ، لا تغلبت لا يقتات ، فأشبه الحضران ، ومن قال : يجب في الورس ، فيحتمل أن يوجب في الوعش ، فيحتمل أن يوجب في الوعش ، فيحتمل أن يوجب مينما بأن الورس شجر له ساق والوعفران نبات ، واختلف قوله أيضاً في العسل نقال في القديم : يحتمل أن تجبؤه ، ووجهه ما روى أن بني شبابة في العسل من في القدر من عشر قرب قربة » ، وقال في الجديد : لا تجب لانه ليس من نحل من عدم العشر من عشر قرب قربة » ، وقال في الجديد : لا تجب لانه ليس

بقوت ، فلا بحب فيه العشر كالبيض .

واختلف قوله أيضاً في القرطم . وهو حب العصفر ، فقال في القديم . تجب إن صح فيه حديث أبي بكر رضى المة عنه . وقال في الجديد : لاتجب لأنه ليس بقوت . فاشبه الحضراوات ، قاله كله صاحب [المهندب] ، وقال النووى في شرح المهنب: الآثر المروى عن عمر وأنه جمل في الريت المشرى ضعيف ، رواه البهتي ، وقال : إسناده منقطع ، وراويه ليس بقوى ، قال : وأصح ما روى في الزينون قول الزهرى مضت السنة في زكاة الزيتون ، أن يؤخذ بمن عصر زيتونه حتى بعصره ، فيا سقت السنة أو كان بملا المشر ، وبها سقى برش الناضح نصف العشر . وهذا موقوف لايعلم اشتهاره ، ولا يحتج به على الصحيح .

قال البهق: وحديث معاذ بن جبل، وأبى موسى الآشمرى رضىالله عنهما أعلى ، وأول أن يؤخذ به . يدنى روايتهما وأن النيصلياقة عليه وسلم قال لها لما بشهما إلى البين : لاتأخذا في الصدقة إلامن هذه الاستاف الاربعة : الشمير والحنطة ، والثمر ، والزبيب »

وأما الآثر المذكر وعن ان هباس فضميف أيضاً ، والآثر المذكور عن أي بكر الصديق رضى القدعة صديف أيضاً ، ذكره الشافعى وضعفه هو رغيره ، وانفق الحمايات فى كتب المذهب على ضعفه ، قال البيغى : ولم يثبت فى هذا إسناد تقوم حجة ، قال : والآصل عدم الوجوب . فلا زكاة فيها لم يرد فيه حديث صحيح ، أوكان فى معنى ما ورد به حديث صحيح ، وأما حديث بنى شبابة فى العسل فرواه أبو داود ، والبيغتى وغيرهما من رواية عمرو بن شعبب عن أبيه ، عن جده بإسناد ضعيف ، قال الترمذى فى جامعه : كال البيغى : قال البيغى المناس شيه يسم . والمال شيه يسم . قال البيغى كلام المناس شيه ، انتهى كلام المنوى .

وقال ابن حيير فى [التلخيص] فى أثر عمر المذكور فى الزيتون : رواه البهيج بإسناد متقطع ، والراوى له عنجان بن عطاء ضعيف . قال : وأصع حاف الباب قول ابن شهاب : « مضت السنة فى ذكاة الزيتون » الح: ·

وقال فى [التلخيص] أيضاً فى أثر ابن حباس المذكور فى الزيتون : ذكره صاحب [المهنب] ، عن ابن حباس ، وضفه النووى ، وقد أخرجه ابن أبد شيبة ، وفى إسناده ليك بن أبي سليم .

وقال ابن حجر أيضاً : روى الحاكم فى تاريخ ﴿ نيسـابور › من طويق هروة ، عن عائشة مرفوعاً ﴿ الزكاة فى خمس : فى البر ، والشمير ، والاعناب ، والنخيل ، والزيتون ﴾ ، وفى إسناده عثمان بن عبد الرحمن ، وهو الوقاصى : مقروك الحديث ·

وقال ابن حجر فى الآثر المذكور هن أبي بكر : أنه كان يأخذ الزكاة من حب المصفر ، وهو القرطم . لم أجد له أصلا ، وقال فى [التلخيص] أيضاً فى خبر أخذ، صلى الله عليه وسلم زكاة المسل ، أخرجه النرمذى من حديث ابن همر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : دفى المسلوكل عشرة أزقاق زق ، ، وقال فى إسناده مقال ، ولا يصح ، وفى إسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ .

وقد خولف، وقال النساق : هذا حديث منكر . ورواه البيتى ، وقال : تفرد به صدمة ، وهرضيف ، وقد تابعه طلحة بن ذيد ، عن موسى بنيسار، ذكره المر . زى ، ونقل عن أحد تضيفه ، وذكر الترمذى أنه سأل البخارى عنه فقال : هو عن نابع ، عن البي صلى أنه عليه وسلم مرسل ؛ ونقل الحاكم فى تاريخ و نيسابور ، عن أبي حام ، عن أبيه ، قال : حدث محد بن يحي الذهلي بحديث كاد أن سلك . حدث عن طارم ، عن أبن المبارك عن أسامة بن زيد ، عن أبيه ، عن ابن عر مرفو ما و أخذ من العسل العشر » . قال أبو حام ، و إنما هو عن أسامة بن زيد ، عن حمو بن شميب ، عن أبيه ، عن جده كذلك : حدثناه عارم ، وهیمره قال : ولعله سقط من کـتابه عمرو بن شعیب ، فدخله هذا الوهم .

قال الترمذى: وفي الباب عن حبد الله بن همرو، قلت: رواه أبوداود ، والنسائى من رواية همرو بن الحارث المصرى، عن عمرو بن شعبب ، عن أييه عن جده قال: وجاء هلال أحد بنى متمان إلى رسول الله صلى الله هليه وسلم بعشور نحل له، وسأله أن يحمى وادياً يقال له وسلمة » لحاه له ، فلما ولم حمركتب إلى سفيان بن وهب ، إن أدى إليك ما كان يؤدى إلى رسول الله حمل الله عليه وسلم من عشور نحله قاحم له سلبة ، وإلا فإنما هو ذباب فيث يا كله من يشاء .

قال الدارقطنى: يروى عن عبسد الوحن بن الحادث ، وابن لهيمة ، عن عمرو بن شميب مسنداً ، ورواه يحيى بن سميد الانصارى ، عن حمرو بن شميب ، عن حمر سلا ، فلت فهذه عائمه ، وعبد الرحن ، وابن لهيمة ليسا من أهل الإنقان ، وليكن تابعهما حمرو بن الحارث أحد المنقات ، وتابعهما أسلمة بن زيد ، عن حمرو بن شميب عند ابن ماجه ، وغيره كما مضى .

قال النرمذى : وفيسه هن أبي سيارة . قلت : هو المتمى ، قال : ﴿ فلت يارسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إن لي نحلا · قال : أد العشور ، قال : قلت يارسول الله أحم لى جبلمها ﴾ ، رواه أبو داود ، وابن ماجة ، والبيهقى من رواية سليان بن موسى ، هن أبي سيارة ، وهو منقطع .

قال البخارى: لم يدرك سليهان أحداً من الصحابة ، وليس في زكاة العسل شيء يصح ، وقال أبوعمر : لا تقرم بهذا حجة . قال وعن أبي هريرة قلمت : وراه الببهقى ، وفي إسناده عبد الله بن محرر ، وهو متروك ، رواه أيضاً من حديث سعد بن أبي ذباب: وأن النبي صلى الله عليه وسلم استمعله على قومه ، وأنه قال لهم : أدرا العشر في العسل ، وأنى به عمر ، فقيضه ، فباعه ، ثم جعله في صدقات المسلمين ، ، وفي إسناده منير بن عبدالله ضعفه البخارى ، والإزدى، وغيرهما .

قال الشافى ، وسعد بن أبى ذباب ، يمكى مايدل على أن النبي صلى اقد عليه وسلم يأمر فيه بشىء ؛ وأنه شىء رآه هو فتعلوع له به قومه ، وقال الوعفر انى عنالشافعى : الحديث فى أن فى العسل العشرضعيف ، واختيارى أنه لايؤخذ منة . وقال البخارى : لايصم فيه شىء .

وقال فى [التلخيص] أيضاً : إن حديث معاذ ، أنه لم يأخذ زكاة العسل ، وأنه قال : « لم يأمرنى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء » ، أخرجه أبوداود فى [المراسيل] ، والحبدى فى [مسنده] ، وابن أبى شيبة ، والبيهقى . من طريق طاوس عنه ، وفيه انقطاع بين طاوس ومعاذ ، لـكن قال البيهقى : هو قوى ، لأن طاوساً كان عادفاً بقضايا معاذ .

قال مقیده هفا اقه عنه : ولاشك أن إخراج زكانه أحوط ، وهو مذهب الإمام أحمد ـ رحمه اقدّ ـ ونقله صاحب [المغنى] عن مكحول ، والزهرى ، وسلمان بن موسى ، والاوزاعى ، وإسحاق .

وحبيتهم الاحاديث التي رأيت ، ولاشىء فيه عند مالك ، والشسافعي فى [الجديد] ، وابن أبي ايلي ، والحسن بن صالح ، وابن المنذر ، وغيرهم .

وحجتهم عدم صحة ما ورد فيـه ، وأنَّ الأصل براءة الذمة ، وأنه ما ثم غارج من حيوان فأشبه اللبن .

وقال أبوحنيفة : إن كان فىأرض للمشر نفيه الزكاة ، وإلا فلا زكاة فيه ، و نصاب المسل ، قيل : خمسة أفراق ، وهوقول الزهرى ، وقيل: خمسة أوسق وبه قال أبويوسف ، ومحمد .

وقال أبوحنيفة : تجمب فىقليلە وكشيره ، والفرقستة عشررطلابالعراق ، وقيل : ستون رطلا ، رقيل : مائة وعشرون رطلا ، وقيل : ئلائة آصع ، وقيل : غير ذلك ، قاله فى [المغنى] . وأما الحبوب ، فلاتجب الزكاة عند الشافعي إلاّ فيها يقتات : ويدخر منها ، ولا زكاة عنده في شيء ولا زكاة عنده في شيء من الخواكم التي لاتقتات ، ولا تدخر ، ولا في شيء من الخضر اوات ، فذهب يوافق مذهب مالك ، كما قدمنا ، إلا أن الشافعي لايضم بعض الأنواع إلى بعض ، ومالك يعنم القطاق بعضهما إلى بعض في الزكاة ، وكذلك القيم ، والشعير ، والسلت ، كما تقدم .

وأما مذهب الإمام أحد - رحمه الله - فهو وجوب الزكاة فياتنبته الارض على المبسى، ويبقى ؛ عايكال . فأوصاف المركى عنده عا تنبته الارض ثلاثة : وهي السكيل ، والبقاء ، والبيس ، فاكان كذلك من الحبوب والثمار وجبت فيه عنده ، سواء كان قوتاً أم لا ، وما لم يكن كذلك لم تجب فيه ؛ فتجب عنده في الجنطة و الشمير ، والسلك ، والآرز ، واللذرة ، والدخن ، والقعالى ، كالبافلاء والعدس ، والحيس ، والآبازير ، كالكون ، والسكر أويا ، والبزر ، كبرر والعدس ، والمناز ، وحب الفجل ، والمتمان ، والشماء ، و الحيل من من المقول ، كالرشاد ، وحب الفجل ، والقرطم ، والسمسم ، ونحو ذلك من سائر الحبوب . كا تجب عنده أيضاً فيا جمع الأوصاف المذكورة من التمار كالقرو والوبيب والاوز والفستق والبندق ، ولا كناة عنده في شيء من الفواكد : كالخرخ والإياص والكثرى والتفاح والتين والجوز ، ونحو ذلك .

وبروی نحو ما ذکرنا عن أحمد فی الحبوب ، عن عطاء ، وأبی یوسف و محمد ، وقال أبوعبد الله بن حامد : لاشیء فی الآبازیر ، ولا البزر ، ولاحب البقول

قال صاحب [المغنى] : ولدله لايوجب الزكماة إلا فيها كمان قوتاً ، أو أدما ؛ لآن ماعداه لانص فيه ، ولاهو فى معنى المنصوص . فيبقى على الننى الأصلى ، ولا زكماة فى شهور مذهب أحمد ـ رحمه الله ـ فيها ينبت من المباح الذى لايملك، إلابأخذه : كالبطم، وشمير الجبل، ويزر قطونا ، ويزراليقاة ، وحب العام ، وبزر الاشنان ، ونمو ذلك ، وعن القاضى أنه بحب فيه الزكاة ، إذا نبت بارضه .

م بريان و المستحم الأول: فإن تساقط فى أرضه حب كعنطة مثلا فنبت ، ففيه الوكاة , لأنه يملك ، ولا تم سواء وجد الوكاة , لأنه يملك ، ولا تم سواء وجد فيه الكيل و الادخار , أو لم يوجدا ، فلا تجب فى درق مثل ورق السد . والغطمى، و الأشنان ، والعملة ، والآس ، ونحوه ، لأنه ليس بمنصوص عليه ، ولا فى ممنى المنصوص ، ولازكاة هنده فى الأزهار : كانو عمران والمصفر، والقعل ، لانها ليست بحب ، ولا تمر ، ولامى بمكيل ، فلم تجب فيها ذكاة ، كالنعشر اوات .

قال الإمام أحمد رحمه الله: ليس في القطن شيء ؛ وقال: ليس في الزعفران زكاة؛ وهو ظاهر كلام الخرق ؛ واختيار أبي بكر . قاله ابن قدامة في [المغنى] .

واختلفت عن احد رحه اقد الرواية فاالربتون ؛ فروى عنه ابنه صالح ان فيه الزكاة وروى عنه ابنه صالح يقتضيه ، قاله إيصا صاحب المغنى ؛ وأما أبو حنيفة رحمه اقد فإنه قائل بوجوب الوكاة في كل ما تنبته الارض طعاماً كان أو غيره ، وقال أبويوسف عنه إلا المطلب والحشيش ، والقصب والتن ، والسعف وقصب الادرمة ، وقصب السكر اه . والدرمة ، قصب بجاء به من الهند ، كقصب النشاب ، أحر يتداوى به ، وعن قال مثل قول أبي حنيفة النخص، وروى نحوه عن عر بن عبدالموبر، وهو قول حاد بن أبي سليان شيخ أبي حنيفة وقصره ابن العربي المائكي في أحكامه . قال : وأما أبو حنيفة فيل الآية مرآنه فأبصر الحق هذا هو حاصل مذاهب الاثيمة الاربعة رضى اقد عنهم في نعين ما تجب فيه الزكاة عا تنبته الارض ، وسنفير إن شاء انه إلى دارك كل واحد منهم فيا ذهب إليه .

أما أبوحنيفة : فقد احتج على وجوب الزكاة فىكل ماتنبته الارض من

قليل وكثير بعموم هذه الآية الكريمة التي نحن بصددها . لأن الله قال فيها ﴿ وَآتُوا حَلَّهُ يَوْمَ حَصَادَهُ ﴾ الآية وبعموم قوله تعالى ﴿ يَا أَبِهَا الدَّيْنِ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِن طَبِياتُ مَا كَدَيْمَ ،وعَا أَخْرِجَنَا لَـكُم مِن الآرض ﴾ الآية . وبعموم قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فَيَاسِقَتَ السّاءُ العشر ﴾ الحديث ولم يقبل تخصيصه بحديث ﴿ لَيْسَ فَيا دُونَ خَسَةً أُوسَقَ صَدَقَةً ﴾ لأن القاعدة المقررة في أصوله رحم لقة أن العالم قطبي الشمول ، والتناول لجميع أفراده كما أشار له في ﴿ مراقى السمود ﴾ بقوله :

وهـــوعلى فرد يدل حتما وفهم الاستغراق ليس جزماً بل هو عند الحل بالرجحان والقطع فيه مذهب النعمان

فاكان أقل من خمسة أوسق يدخل هنده دخولا بجزوماً به فى عموم الآيات المذكورة ، والحديث . فلا يلزم عنده تخصيص العام بالخاص ، بل يتمارضان وتقديم مادل علىالوجوبأولى من تقديم مادل علىغيره للاحتياط فى الحزوج من عهدة العلك .

وأما مالك والشافعى ـ رحمها الله تعالى ـ فحجتهما فى قولها: إنه لازكاة فى غير النخل والعنب من الأشجار ، ولا فى شىء من الحبوب إلا فيما يقتات وبدخر . ولا زكاة فى الفواكه ولا الحضراوات ، لأن النص والإجماع دلا على وجوب الذكاة فى الحنطة والصمير ، والتمر والربيب . وكل واحد منها مقتات مدخر أ، ولم يربا أن فى الأشجار مقتاناً ولا مدخراً ، ولم يربا غيرهما من التمار ، ولذا قال جماعة من أصحاب مالك بوجربها فى النين على أصول مذهب مالك لانه كاربيب فى الاقتبات والادخار .

وقال ابن عبد البر : الظاهر أن مالكا ماكان يعلم أن التين كذلك وأما الحبوب فيؤخذ فيها الاقتيات والادخار فألحقا بالحنطة والشمير كل ماكان مقتاقاً مدخرا كالأرز والدرة والدخن والفطانى ونحو ذلك ــ فهو إلحاق،مهماـ ـرحمها اللهـللسكوت بالمنطوق بجامع العلقالني هي عندهما الافتيات والادخار. لأن كونه مقتانا مدخراً مناسب لوجوب الصدفة فيه . لاحتياج المساكين إلى قوت ياكلون منه ويدخرون .

وأما أحمد ـ رحمه لقه ـ فحجته فى قوله إن الزكاة نجب فيما يبق وبيبس ويكال أن مالا يبس ولايبقى كالفواكه والحتضر اوات لم تمكن تؤخذ منه الزكاة فى زمنه صلى لقه عليه وسلم ، ولازمن الخلفاء الراشدين .

ودليله فى اشتراطه الكيل قوله صلى اقه عليه وسلم « ليس فيما دون خسة أوسق صدقة » . قال : فبينالنبي صلى اقه عليه وسلم أن حمل الواجب فى الوسقوهوخاص بالمكيلكا سياتى بيانه إن شاء الله تعالى .

وأما دليل الجمهور منهم مالك والشافعي وأحمد رحمهم اقد على أن الغواكه والحتضر اوات · زكاة فيها فظاهر ، لان الحفضر اوات كانت كثيرة بالمدينة جداً والفواكه كمانت كثيرة بالطائف ، ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أخذ الزكاة من شيء من ذلك .

قال القرطي : في تفسيره هذه إلآية وقد كان بالطائف الرمان والفرسك والآترج ، فما اعترضه رسول اقد صلى اقد عليه وسلم : ولا ذكره ، ولا أحد من خلفائه ، قات : وهذا وإن لم يذكره في الآحكام هو الصحيح في المسألة وأن الخضر اوات ليس فيها شيء ، وأما الآية فقد اختلف فيها : هل هي محكة أو منسوخة ، أو عمولة على الندوب ؟ ولا قاطع يبين أحد عالمها بال القاطع المملوم ماذكره ابن بكير في أحكامه أن الكوفة افتتحت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعد استقرار الآحكام بالمدينة . أفيجوز أن يتوهم متوم ، أو بن له أدفى به يرة أن تكون شريعة مثل هذه عطلت فلم يعمل بها في دار الهجرة ومستقر الوسى ، ولا خلافة أبي بكر حتى حمل بذلك المكوفيون؟ النزيل قوله تمالى . ﴿ يا أبها الرسول بلغ ما أن ل إليك من ربك ؟ وإن لم تغمل فا بلغت رسالته ﴾ أتراه يكتم شيئاً أمر بتبلينه أو بياه ـ حاشاه من ذلك - تغمل فا بلغت رسالته ﴾ أتراه يكتم شيئاً أمر بتبلينه أو بياه ـ حاشاه منذلك -

وقال نمالى: ﴿ اليوم أكلت لـكم دينكم ﴾ ، ومن كال الدين كونه لم ياخذ من الحصرارات شيئا . وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ـ فيا رواه الدارقطنى : إن المقائى كانت تـكون عندنا تخرج عشرة آلاف فلا يمكون فيها شىء . وقال الزهرى والحسن : تزكى أنمان الحضر إذا أينمت وبلغ الثمن ماتنى درهم ، وقاله الاوزامى في ثمن الفواكه و لا حجة . في قولهالما ذكرنا .

درم ، والله الاوزاعي في من الهوا له . و لا حجة . في قرطالما ذكر نا .
وقد روى الترمذي عن معاذ : أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يساله عن الحضر اوات وهي البقول فقال : ليس فيها شيء ، وقد روى هذا للمني عن جابر وأنس وعلى ومحمد بن عبد الله بن جحش وأبو موسى وعائشة . ذكر النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة _ رحمه الله يحديث صالح بن موسى عن منصور عن إبر اهيم عن الأسود عن عائشة قالت : عليه صلم الله عليه وسلم : و فيما أنبتت الأرض من الخمنر زكاة ي قال رسول الله عليه وسلم عليه وسلم ، و فيما أنبتت الأرض من الخمنر زكاة ي قال رسول الله عليه وسلم . و فيما أنبتت الأرض من الخمنر زكاة ي واذا سقط الاستدلال من جهة السنة لضعف أسائيدها لم يبق إلا ما ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله أسائيدها لم يبق إلا ما ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله أسائيدها لم يبق إلا ما ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله عايد وسلم فيا سقت الساء العشر عا ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله عايد وسلم فيا سقت الساء العشر عا ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله وسلم فيا سقت الساء العشر عا ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله وسلم فيا سقت الساء العشر عاد كر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله وسلم فيا سقت الساء العشر عا ذكر ناه من تخصيص عموم الآية ، وعموم قوله صلى اله

وحجة من قال : بأنه : لاركاة في غير الأربعة المجمع عليماالتي هي المخطة والشعير والتمر والزيب هي الاحاديث التي قدمنا في أول هذا المبحث وفيها حديث معاذ رأبي موسى الذي تقدم عن البيهق أنه قوي متصل . وقال أبو يوسف وتحد : ليس في شيء من الخضر زكاة إلا ماكانت له تمرة بابقية ، سوى الرعفران ونحوه عايوزن فقية الزكاة وكان مجديتير في الصففر والكنان البرد . فإذا بلغ يزدهما من القرطم والكتان خسة أوسق . كان المصفر ، والما القطن فليس ولكتان تبعد عبد ، وأما القطن فليس عنده فيما دون خسة أحمال شيء ، والحمل ثلاثمائة من بالمراق ، والورس وازهفران ليس فيما دون خسة أمنان منهما شيء فإذا بلغ احدهما خسة أمنان منهما شيء فإذا بلغ أحدهما خسة أمنان

كانت فيه الصدقة ، وقال أبو يوسف وكذلك قصب السكر الذي يكون منه السكر ، ويكون فى أرض العشر دون أرض الحراج فيه مافى الزعفران ، وأرجب عبد الملك بن الماجشون الوكاة فى أصول الثمار دون البقول ، وهو عنائف لما عليه أهل مذهبه مالك وأصحابه . قاله الفرطبي .

تنبيه

من قال لازكاة في الرمان وهم جمهور العلماء ،ومن قال4زكاة في الزيتون يلزم على قول كل منهم ، أن تكونُ الآية الني نحن بصددها الني هي قوله تعالى ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ بُومَ حَصَادَهُ ﴾ منسوخة أو مراداً بها غير الزكاة لانها على تقدير أنها محكمة ، وأنها في الوكاة المفروضة لايمكن معهاالقول بعدم زكاة الزبتون والرمان ، لانها على ذلك صريحة فيها . لأن المذكورات في قوله تعالى﴿ رَالْنَحُلُّ والزرع عنملهُما أكله ، والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه ﴾ يرجع إلى كلها الصمير في قوله : ﴿ كُلُواْ مِنْ تُمْرُه ﴾ ، وقوله : ﴿ وَآتُواْ حَقَّهُ يُومُ حَصَّادُه ﴾ كما هو واضح لا لبس فيه . فيدخل فيه الزبتون والرمان دخولا أوليا لاشك فيه ، فقول أكثر أهل العلم بعدم الزكاة في الرمان يقوى القول بنسخ الآية ، أو أنها في غير الركاة المفروضة _ والله تعالى أعلم _ وعن أبي يوسف أنه أوجب الزكاة في الحناء . واعلم أن مذهب داو دبن على الظاهرى في هذه المسألة ةوى جداً من جهة النظر . لأنه قال ما أنبقته الأرض ضربان موسق وغير موسق، فماكان موسقاً وجبت الزكاة فيها بلغ منه خمسة أرسق لقو له صلى أقه عليه وسلم: ﴿ لَيْسَ فَهَا دُونَ خَمَّةً أُوسَقَ صَدَّفَةً وَلَا زَكَاهُ فَيِمَا دُونِهَا مُنَّهُ ﴾ وماكان غير موسق فني قليله وكثيره الزكاة امموم قوله صلى الله عليه وسلم: « فيما سقت الساء العشر » و لا يخصص بحديث ليس فيما دون خسة أوسلق صدقة لأنه غير موسق أصلا . قال مقيده : _عفا الله عنه _ وهذا القول هو أسمد الأفوال بظاهر النصوص وفيه نوع من الجمع بينها إلا أنه يردعليه ماقدمنا من أنه صلىاقه عليهوسلم لم يتعرض للخطر اوآت مع كثرتها فىالمدينة

ولا الفواكه مع كاثرتها بالطائف ، ولوكان العموم شاملا لذلك لبينه صلى الله عليه وسلم ، وإذا عرفت كلام العلماء فى تعيين ما تجب فيه الوكاة وأدلة أقوالهم عا ذكر نا .

قاعم أن جمهور العلماء قالوا لا تجب الزكاة إلا فى خمسة أوسق فصاعداً لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » الحديث . أخرجه الشيخان من حديث أبى سعيد الحدرى ـ رضى الله عنه ـ ـ ومسلم من حديث جابر ـ رضى الله عنه .

وعن قال بهذا الائمة الثلاثة : مالك والشافعي وأحمد ـ رحمهم الله وأصحابهم وهو قول ابن عمر ، وجابر وأبي أمامة بن سهل ، وعمر بن عبد الدور وجابر ابن زيد ، والحسن وعطاء ومكعول والحسكم والنخعي ، وأهل المدينة والثورى والاوزاعي وابن أبي لبلي ، وأبي يوسف وعمد وسائر أهل العلم ، كما نقله عنهم ابن قدامة وغيره .

وقال ابن قدامة في المغنى: لا نعم أحداً خالف فيه إلا أباحنيفة ، ومن تابعه ، وعاهداً ، وتد جميع العلماء على أن الوسق ستون صاعاً ، وهو بقتح الواد وكرها والفتح أشهر وأصح ، وقيل : هو بالكرة ، واعلى مصد ، ويجمع على أوسق في الفلا وأرساق وعلى وسوق في الكرة ، واعلى أن الصاع أربعة أمداد بمده صلى الله عليه وسلم . والمله بالتقريب . مل المدين المتوسطين لا مقبوضتين وتحديده بالضبط وزن رطل وللميه بالبندادي فبلغ الخسة الأوسق من الأمداد ألف مد وماتنا مد ، ومن بالبندادي فبلغ الخسة الأوسق من الأمداد ألف مد وماتنا مد ، ومن السيمان للائمانة ، وهي بالوزن ألف رطل وستهائة رطل . والرطل : وزن ما تخدم ، مائة ونمانية وعشرين درهما مكياً برزاد بعض أهل العلم: أربعة أسباع درم ، كل حدم وزن خمسين وخمسي حبة من مطلق الشمير كما حرره علمامالمالكية ، ومالك ـ رحمه اسمن أدرى الناس بحقيقة المدو الصاع كما هو معلوم ، وقبل ومالك ـ رحمه اسمن أدرى الناس بحقيقة المدو الصاع كما هو معلوم ، وقبل وغير ما ذكرنا .

وأما الحسكم الثالث من أحكام هـذه المسألة الثلاثة المذكورة في أول هذا

المبحث وهو تميين القدر الواجب إخراجه . فلاخلاف فيه بين العلماه وهو العشر فيها ليس في سقيه مشقة .كالذي يسقيه المطر أو النهر أو عروقه فى الارض ، وأما ما يستى يالآلية كالذي يسقى بالنواضح ففيه نصف العشر ، وهذا ثابت عنه صلى الله عليه وسُلم من حديث جابر وَّابن عمر ، فإن سق تارة بمطر السياء مثلا وتارة بالسانية فإن استويا فثلاثة أرباع المشر بلاخلاف بين العلماء وإن كان أحد الامرين أغلب . فقيل: يغلب الأكثر ويكون الأقل تبعاً له، وبه قال أحمد وأبو حنيفة والثوري وعطاء، وهو أحد قولى الشافعي ، وقيل: يؤخذ بالتقسيط . وهذان القولان كل منهما شهره بعض المالمكية ، وحكى بعضهم رواية عن مالك : أن الممتبر ماحي به الزرع وتم ، وعن قال بالتقسيط من الجنابلة : ابن حامد فإن جهل المقدار وجب العشر احتياطاً ،كما نص عليه الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ في رواية عبد الله . عَالَهُ فِي الْمُغْنَى . وعلله بأن الأصل وجوب العشر وإنما يسقط نصفه بتحقق الكلفة . وإذا لم يتحقق المسقط وجب البقاء على الأصل وهو ظاهر جداً . وإن اختلف الساعي ورب المال في أجما سقى به أكثر ؟ فالقول ؛ قول رب المال بغير بمين ، لأن الناس لا يستحلفون على صدقاتهم ، ولا وقص فى الحبوب والثمار . بل كل ما زاد على النصاب أخرج منه بحبسه .

مسائل تتعلق بهذا المبحث

المسألة الأولى : قد قدمنا إجماع العلماء على وجوب الزكاة فى الغر والزبيب . وجعمورهم على أنهما بخرصان إذا بدا صلاحهما ، لأن المالكين يحتاجون إلى أكل الوطب والعنب . فبسبب ذلك شرع خرصالنم والعنب ، ويخرص كل واحد منهما شجرة شجرة ـ حتى يعلم قدرما فى الجميع الآن من الأوساق . نم يسقط منه قدر ما ينقصه الجفاف . فلو كان فيه خمسة أوسق من العنب أو الرطب وإذا جف كمانت أربعة أوسق مثلا . فلا زكاة فيه ، لأن النصاب معتبر من النم والزبيب اليابسين ، لا من الرطب والعنب وإذا خرص على الوجه الذى ذكر ناخلى بين مالكيه ، وبينه ، وبعد الجذاذ يأتون بقدر الوكراة على الخرص المذكور تمرآ أو زبيباً ، وبذلك بحصل الجمع بين الاحتياط للفقراء والوفق بارباب الشمار ، فإن أصابته بعد الحرص جائمة اعتبرت وسقطت زكاة ما اجتاحته الجائمة ، فإن بقى بعدها خمسة أوسق فصاعداً أخرج الزكاة وإلا فلا ، ولا خلاف في الجائمة بعد الخرص بين العلماء .

ويمن قال بخرص النخيل والاعناب: الائمة الثلاثة: مالك ، والشافعى ، وأحد ـ رحمهم الله تعالى ـ وحروان وأحد ـ رحمهم الله تعالى ـ وحروان والمقامم بن محمد ، والحسن وعطاء والزهرى ، وحموو بن دينار وعبد السكريم ابن أني المخارق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأكثر أهل العلم كا نقله عنهم ابن قدامة فى المغنى ، وسكى عن الشعبي أن الحرص بدعة . ومنعه الثورى ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : الحرص طن وغنين لايزم به سحكم ، وإنما كمان الحرص تخويفاً للفائمين على النمار لثلا بخرة وإ ، فاما أن يلزم به سحكم غلا .

قال مقيده عنما الله عنه: لا بخنى أن هذا القول تبطله نصوص السنة الصحيحة الصريحة ، فن ذلك ما أخرجه الشيخان فى صحيحهما من حديث أفى حميد الساعدى رضى الله عنه وسلم فى عبد وقد تعبول من المرأة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اخرصوها ، فخرصناها ، وخرصها رسول الله صلى الله وسلم عشرة أوسق » وقال : احصيها حتى ترجع إليك ، إن شاء الله ، وانطلقنا حتى قدمنا تبوك ، فذكر الحديث .

قال : « ثم أفبلنا حنى قدمنا وادى القرى ، فسأل وسول اله صلى الله عليه وسلم المرأة عن حديقتها كم بلغ نمرها ؟ قالت : بلغ عشرة أوسق » فهذا الحديث المتقق عليه دلبل واضح على مشروعية الحمرص ، كما ترى .

وعن عتاب بن أسيد رضى الله عنه : ﴿ أَنْ النِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ كَانَ

يبعث على الناس من يخرص طليم كرومهم وتماره ، أخرجه أبو داود . والقرمذى ، وابن ما جه وابن حبان . وعن عتاب رضى الله عنه أيضاً قال : ﴿ أَمْر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص المنب ، كما يخرص النخل فتؤخذ زكاته زبيباً كما تؤخذ صدقه النخل تمراً » ، أخرجه أيضاً أبو داود ، والقرمذى ، والنسائى وابن حبان ، والدارقطني .

والتحقيق فى حديث عتاب هذا ، أنه من مراسيل سعيد بن السيب
رحمه الله تمالى ، لانه لم يدرك عتابا ، لأن مولد سعيد فى خلافة عمر ، وعتاب
مات يوم مات أبو بكر رصى أله عنهما ، وقد أثبت الحجة بمراسيل سعيد كثير
يقولون بعدم الاحتجاج بالمرسل ، وقال النووى فى شرح المهذب :
إن من أسحابنا ، من قال يحتج بمراسيل ابن المسيب مطلقاً ، والأوضح أنه إنما
يحتج بمراسيله ، إذا اعتصدت باحد أربعة أمور : أن يسند أو يرسل من جهة
أخرى ، أو يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء . وقد وجود ذلك هنا ،
نقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على وجوب الزكاة فى
الغر ، والربيب .

قال مقيده عفا الله عنه : بما ذكره النووى تعلم اتفاق الشافعية على الاحتجاج بهدا المرسل ، والآئمة الثلاثة بحتجون بالمرسل مطلقاً فظهر إجماع الهذاهب الاربعة على الاحتجاج بمثل هذا الحديث الدارساني بسند فيه الواقدى متصلا ، فقال عن سعيد بن المسيب ، عن المسور ابن أسيد .

وعن عائشة رضى الله حها أدات : وكمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهمث عبد الله بز رواحة فبخرص النخل حين بطلب قبل أن يؤكل منه بتم يخير يهود يا خذرته بذك الحرص ، أر يدفعونه إليهم بذاك الحرص ، لكي يمصى الزكاء فبل أر تؤكل الثمار ونفرق ، أخرجه أحمد وأبو دارد، وقد أعل بأن فيه واسطة بين ابن جرج والزهرى ، ولم يعرف ، وقد رواه عبد الزذاق والدارة طبى بدون الواسطة للذكررة وابن جربج مدلس فلعله تركها تدليساً قاله ابن حجر ، وقال ذكر الدارقطنى الاختلاف فيه قال : فرواه صالح بنأمى الاختفر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة : وأرسله معمر وماالك. وهقيل ، فلم يذكروا أبا هريرة ، وأخرج أبو داود من طريق ابن جريج : أخبرني أبو الوبير أنه سمع جابراً يقول خوصها ابندواحة أربعين أنسوسق.

وقال ابن حجر فى التلخيص: أيضاً روى أحمد من حديث ابن همر وأنه صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر يخرص عليهم، الحديث. وروى أبو داود والدارقطنى من حديث جابر ، لما فتح الله على رسوله خيهر أقرم، وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم » الحديث ورواه ابن ماجه من حديث ابن عاس .

وروى الدارقطني عن سهل بن أبي خيشة « أن رسول اله صلى الله عليه وسلم بعث أباه خارصاً فجاء رجل ، فقال : يارسول الله إن أبا خيشة قد زاد عليه عليه علم الله عن من أبله عن عائشة الله بن قدماهما ، ثم قال وفي الصحابة ، لأبي نعيم من طريق الصلت بن زبيد من الصلت عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الغوص ، فقال : أثبت لنا النصف ، وأبق لهم النصف ، فإنهم يسرقون ، ولا نصل إلم » .

فبذا الذى ذكر ناكله تعلم أن الخرص حكم ثابت عن رسول اقد صلى اقد عليه وسلم لاظن وتخمين باطل ، بل هو اجتهاد ورد به الشرع فى معرفة قدر الثمر وإدراكه بالخرص الذى هو نوع من المقادير والمعابير ، فهو كمتقويم المتلفات ووقت الخرص حين يبدوصلاح الثمر ،كما قدمنا لما قدمنا ، من الرواية ه بأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الخارص فيخرص عليهم النخل حهي يعليب قبل أن يؤكل ، ، ولاخلاف في ذلك بين العلماء

والجمهور القائلون بالخرص اختلفوا في حكمه ، فقيل: هو سنة ، لأن الني صلى اله عليه وسلم ، كان يأمر به ، وقيل : واجب لما تقدم في حديث حتاب من قوله «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب » الحديث المتقدم، قالوا: الأمز الوجوب، ولأنه إن ترك الخرص قد يصبح شىء من حق الفقراء، والاظهر عدم الوجوب، لأن حكم الحسكم بأن هذا الامر واجب يستوجب تركه العقاب يحتاج إلى دليل ظاهر قوى، واقت تعالى أعلم.

واختلف العلماء القائلون بالخرص هل على الخارص أن يترك شيئاً ، فقال جمض العلماء : عليه أن يترك النك أو الربع ، لما رواه الإمام أحمد ، وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم وصححاه عن سهل بن أبي حشة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إذا خرصتم فخذوا ، ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » فإن قبل في إسناده عبد الرحن بن مسعود بن تبار الواوى عن سهل بن أبي حشة .

وقد قال البزار : إنه انفرد به ، وقال ابن الفطان لا يعرف حاله، فالجواب أن له شاهداً بإسنادمتفق على صحته ، أن عمر بن الخطاب أمر به ، قالهالحاكم، ومن شواهده مارواه ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً « خففواً ، في الخوص ه الحديث ، وفي إسناده ابن لهيمة .

وعن قال بهذا القول الإمام أحمد، وإسحاق ، والليث ، وأبو هبيد وغيرهم، ومشهور مذهب مالك ؛ والصحبح فى مذهب الشافعى أن الخارص لايترك شيئاً .

قال مقيده عفا الدعنه: والقول بأنه يترك النلث أو الربع هو الصواب لثبوت الحديث الذى محمحه ابن حبان ، والحاكم بذلك ، ولم يثبت ما يعارضه، ولآن الناس يمتاجون إلى أن يأكلوا ويطمعو الجيرانهم وضيو فهم، وأصدقاءهم، وسؤالهم، والآن بعض الثمر يقسافط وتغتابه العاير وتأكل منه المارة ، فإن لم يترك لهم النحارص شيئاً. فالظاهر أن لهم الآكل بقدر ماكان يلزم إسفاطه، ولا يحسب عليهم .

وهذا مذهب الإمام رحه اله ، وهو مقتضى مادل عليه الحديث المذكور ،

فإن زاد الشر أو نقص عما خرصه به الحازص ، فقال بعض العلماء : لازكاة عليه فيما زاد، وتلزمه فيما نقص ، لانه حكم مضى .

وقال بمضهم : يندب الإخراج في الزائد ، ولا تسقط عنه زكاة ما نقص .

قال مقيده عفا الله عنه: أما فيما بينه وبين الله . فلا شك أنه لانجب عليه زكاة شيء لم يوجد ، وأما فيما بينه وبين الناس ، فإنها لله تجب عليه قال خليل ابن إسحاق المالكي في مختصره : وإن زادت على تخريص عارف فالاحب الإخراج ، وهل هلي ظاهره أو الوجوب تأويلان .

قال شارحه المواق من المدونة : قال مالك : من خرص عليه أربعة أوسق فرفع خمسة أوسق أحبيت له أن بزكى ابن يونس ، قال بعض شيوخنا : افظه أحبيت ماهنا على الإيجاب ، وهو صواب كالحاكم يحكم بحكم ،ثم يظهر أنه خطأ صراح نوعرفة ،على هذاحلها الاكثر، وحلها ابن رشد ، وعياض على الاستحباب. قال مقيده عفا أفق عنه : ووجوب الزكاة فى الزائدة هو الاظهر ، وعليه أكثر المااسكية ، وهو الصحيح عند الشافعية ، وأما النقص ، فإذا ثبت بيئة أنها نقصت عما خرصت به ، فالظاهر أنه تسقط عنه زكرة مانقصت به ، وإن ادعى غلط الخارص .

فقد قال بعض أهل العلم : لم تقبل دعواه لأن الخاص أمين ، وقال بعض العلماء : تقبل دعواه غلط الخارض ، إذا كانت مشهة ، أما إذا كانت بعيدة ، كدعواه زيادة النصف ، أو الثلثين ، فلا يقبل دوله في الجميع ، وهذا التفصيل هو مذهب الشافعي وأحد ، إلا أن بعض الشافعية قال : يسقط هنه من الكثير الذى ادعى قدر النقص الذى تقبل دعواه فيه ، وأما إن ادعى أن الخاص جار عليه حمداً ، فلا تقبل دعواه عليه بلا خوف ، كما لو ادعى جور الحاكم ، أو كذب الشاهد ، وكذا إذا ادعى أنه غلط في الخرص ، ولم يبين قدر مازاد لم يقبل منه نص عليه علماء الشافعية ، وإن ادعى رب الشر أنه أصابته جائحة أذهبت بعنه ، فالظاهر تصديقه فيما يشبه قوله ، كما لو ادعى أن بعنه مرق بالليل مثلا قبل بيعين .

وقبل: لا وإن أصناف هلاك الثمرة إلى سبب يكذبه الحس، كأن يقوله هلكت بحريق وقع فى الجوين فى وقت كذا ، وعلمنا أنه لم يحترق فى ذلك المؤقت لم يلتفت إلى كلامه ، فإن علم وقوع السبب الذى ذكر ، وعوم أثره صدق بلا يمين ، وإن اتهم حلف ، قبل : وجوبا ، وقبل : استحباباً . وإن لم يعرف عدم السبب المذكور ولا وجوده ، فالصحيح أنه يكلف بالبيئة على وجود أصل السبب ، ثم القول قوله فى الهلاك به ، وهذا التفصيل الاخير الشافعية ذكره النورى فى شرح المهذب ، ووجهه ظاهر ، واقه تعالى أعلم .

وجمهور العلماء على أنه لا يخرص غير النمر ، والزبيب ، فلا يخرص الزيتون والزرع ولا غيرهما ، وأجازه بعض العلماء فى الزيتون ، وأجازه بعضهم فى سائر الحبوب . والصحيح أنه لا يجوز إلا فى التمر والعنب فحلاتة أمور :

الأول: أن النص الدال على الحرص لم يرد إلا فيهما كما تقدم في حديث عتاب بن أسيد وغيره من الأحاديث.

الشانى: أن فيرهما ليس فى معناهما ، لأن الحاجة تدعو خالباً إلى أكل الرطب قبل أن يكون بمراً ، والعنب قبل أن يكون زبيباً ، وليس فيرهما كذلك الثائف: أن ثمرة النخل ظاهرة بجتمعة فى عدوقها ، والعنب ظاهر ، أيضاً مجتمع فى عناقيده ، فحرزهما عمكن بخلاف غيرهما من الحبوب ، فإنه متفرق فى شجره والورع مستتر فى سذبله .

والظاهر أن ماجرت العادة بالحاجة إلى أكله لا يحسب ، لما قدمنا , وقال الماليكية يحسب عليهم كلما أكلوه من الحب ، ولا يحسب ما تأكله **الدو**اب فى درسها .

المسألة الثانية : لا يجوز إخراج زكاة الثمار إلا من النمر البابس والزبيب اليابس ، وكذلك زكاة الحبوب لا يجوز إخراجها ، إلا من الحب البابس بعد النصفية ، وهذا لاخلاف فيه بين العلماء ، وأجرة القيام على الثمار والحبوب حتى تبس وتصفى من خالص مال ربالفرة والزرع، فإن دفع زكا**ة الغر** بسرا أو رطباً أو دفع زكاة الزبيب عنباً لم يجزء ذلك، لأنه دفع غير الواجب لان الواجب بمر وزبيب بابسان إجماعاً

وقد قال ابن قدامة في المغنى: فإن كان المخرج للرطب رب المال لم بحزه ولزمه إخراج الفضل بعد التجفيف ، لآنه أخرج غير الفرض فلم يجزه ، كما لو أخرج الصغير عن الماشية الكبار، وهو نص صريح منه في أن الرطب غير الواجب؛ وأن منزلته من التر الذي هو الواجب كنزلة صفار الماشية من الكبار التي هي الواجبة في زكاة الماشية .

رقال النووی فی شرح المهذب ما نصه فلو أخرج الرطب والعنب فی الحال فم بجزئه بلا خلاف ؛ ولو أخذه الساعی غرمه بلا خلاف ؛ لانه قبضه بغیر حق ، وکیف یغرمه فیه وجهان مشهوران ذکرهما المصنف فی آخر الباب .

الصحيح : الذى قطع به الجمهور ؛ ونص عليه الشافعي رضى الله عنه أنه يلزمه قبمته .

والثانى: يلزمه مثله وهما مبنيان على أن الوطب والعنب مثليان أم لا ، والصحيح المشهور أنهما ليسا مثليين ولو جف عند الساعى ، فإن كان قدر الزكاة أجزاً ، وإلا رد التفارت أو أخذه كذا قاله العراقيون وغيرهم ،وحكى ابن كم وجهاً أنه لا يحزى، محال لفساد القبض ، قال الرافعى: وهذا الوجه أولى والمختار ما سبق اتهى كلام النووى بلفظه ، وهو صريح فى عدم إجوام الرطب والعنب بلا خلاف عند الشافعية .

وقال صاحب المهذب ما نصه: فإن أخذ الرطب وجب رده ، وإن فات وجب رد قبمته ، ومن أصحابنا من قال : يجب رد مثله ، والمذهب الأول لائه لا مثل له ، لانه يتفارت ، ولهذا لا يجوز بيع بعضه ببعض اه . منه بلفظه ، وهو صريح في صدم إجراء الرطب في زكاة اليقر ، وهذا الذي ذكر نا عن عامة العلماء من أن الزكاة لا تؤخذ إلا من النمر والزبيب اليابسين ، هو مذهب ما لك وعامة أجحابه وفي الموطأ ما نصه . قال مالك: الأمر الجتمع عليه عندنا أن النخل تخرص على أهلها وتمرها فى رؤرسها إذا طاب رحل يمه ، ويؤخذ منه صدقته تمرآ عند الجذاذ إلى أن قال : وكذلك العمل فى السكرم انهى على الفرض منه بلفظه ، وفيه تصريح مالك رحمه الله بأن الأمر المجتمع عليه من علما زمنه ، أن الوكاة تخرج تمرآ . وهو يدل دلالة واضحة على أن من ادعى جواز إخراجها من الرطب أو البسر فداهواه عنالفة الأمر المجتمع عليه عند مالك وطلما زمنه .

ومن أوضح الآدلة على ذلك ، أن البلح الذى لا يتتمر والعنب الذى لا يتربب كبلح مضر وعنها ، لا يحوز الإخراج منه مع تعذر الواجب الذى هو التمر والزبيب اليابسان ، بل تدفع الزكاة من ثمنه أر قيمته عند مالك وأصحابه ، فل يحملوا العنب والرطب أصلا ، ولم يتبلوهما بدلا عن الأصل ، وقالوا : بوجوب الثمن إن يع ، والقيمة إن أكل .

قال خليل فى مختصره : وتمن غير ذى الزيت ومالا يجف ومراده بقوله ومالا يجف أن الرطب والعنب اللذين لا يبيسان يجب الإخراج من ثمنها لا من نفس الوطب والعنب ، وفى المواق فى شرح قول خليل ، وإن لم يجف ما نصه .

قال مالك: إن كان وطب هذا النخل لا يكون تمراً ، ولا هذا العنب وبيباً فليخرص أن لوكان ذلك فيه بمكناً ، فإن صح في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه انتهى عمل الفرض منه بلفظه ، وهو فس صريح عن مالك أنه لا يرى إخراج الرطب ، والعنب في الزكاة لعدو له عهما إلى الثمن في حال تعذر التمر والزبيب اليابسين، فكيف ، بالحالة الى لريتمذرا فيها .

والحاصل أن إخراج الوطب والعنب هما ييبس من رطب وعنب ، لم يقل به أحد من العلماء ، ولا دل هايه دليل من كتاب ولا سنة ولا قياس ، وأما الذي لا ييبس كبلح مضر وعنها نفيه قول مرجوح عند المالكية بإجزاء الرطب والعنب ، ونقل هذا القول عن ابن وشد ، وسترى إن شاء أنه في آخر هذا المبحث كلام الشافعية والحنابلة فيه ، فإن قبل : فما الدليل على أنه لايجرى. إلا التمر والزبيب اليابسان دون الرطب والعنب ؟

فالجواب: أن ذلك دلت عليه عدة أدلة الأول: هو ما قه منا من حديث عتاب بن أسيد رضي الله عنه قال : ﴿ أَمْرُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسُلَّمُ أَنْ يخرص العنبكما عرص النخل فتؤخذ زكاته زبيباكا تؤخذ صدقة النحل تمرأ ي ، وقد قدمنا أن هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي و أن حيان والدارقطني ، وقد قدمنا أنه من مر اسيل سعيد بنالمسيب ، وقدمنا أيضاً أن الاحتجاج بمثل هذا المرسل من مراسيل سعيد صحيح عند الآتمة الأربعة ، فإذا علمت صحة الاحتجاج بحديث سعيد بن المسيب هذا . قاعلم أنه نَصَ صريح في « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بخرص العنب والنخل ، وأن تؤخذ زكاة العنبزبيباً ، وصدقة النخل تمراً » ، فن ادعى جواز أخذزكاة النخل رطباً أو بسراً ﴾ فدعواه مخالفة لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، لانه أمر باخذها في حالكونها تمرأ في النخل وزبيباً في العنب ، ومعلوم أن الحال وصف لصاحبها قيد لعاملها ، فكون زكاة النخل تمرآ وصف لها أمر الني صلى الله عليه وسلم بإخراجها في حال كونها متصفة به ، وكذلك كونها تمرًا قيد لآخذها ، فهو تقييد من النبي صلى الله عليه وسلم لأخذها بأن يكون في حال كونها تمرآ ، فيفهم منه أنها لا تؤخذ على غير تلك الحال ككونها رطبا مثلا وإذا اتضح لك أنَّ أخذها رطباً ــ مثلاً ـ يخالف لما أمر به صلى الله عليه وسلم ، فاعلم أنه قال في الحديث المتفق عليه و من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه ، فهو رد ، وفي رواية في الصحيح و من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردى وفي الكتاب العزيز ﴿ فليحذر الَّذِينَ يَخَالَفُونَ عَنِ أمره إلآية.

ومما يوضع لك إن إخراج الرطب مثلاً فى الزّكماة تخالف لما سنه وشرعه صلى الله عليه وسلم من أخذها تمرآ ، وزبيها يابسين ما ذكره البيهتى فى السنن السكيرى فى باب «كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب» فإنه قال فيه وأخبر فا أبو الحسن بن أبي المعروف الفقيه المهرجاني ، أنبأ بشر بن أحد . أنبأ أحد المحدان بن نصر الحداء . ثنا على بن عبدالله ـ ثنا يريد بن زريع ، ثنا على بن عبد الرحمن بن إسحاق ، أخبر في الزهرى عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم و أمر حتاب بن أسيد أن يخرص النهب كما يتخرص النخل ، ثم تودى زكاته زيبيا كما تؤدى زكاة النخل ثمراً ، قال : فتلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في النخل والمنب ـ اهمنه بلفظه ، وفيه النصريم بأن إخراج النمر و الزبيب : هو سنة رسول الله عليه وسلم ، فنخرج الرطب و المنب عالف لمنته صلى الله عليه وسلم كارى .

الدليل الثانى: إجماع المسلين على أن زكاة الشار والحبوب من نوع ما تجب الزكاة فى عينه، والمين الواجبة فيها الزكاة مى: النمر والوبيب اليابسان لا الراحب والمنب بدليل إجماع القائلين بالنصاب فى الشار على أن خمسة الآوسق التي هى النصاب لا تمتير من الرطب ، ولا من المنب ، فن كان عنده خمسة أوسق من الرطب أو المنب ، ولكنها إذا جفت نقصت عن خمسة أوسق فلا زكاة عليه . لأن النصاب معتبر من التمر والربيب اليابسين ، فلو أخرج الزكاة من الرطب أو الدنب لمكان غرجاً من غير ماتجب في عبنه الزكاة كا ترى ، ويدل له ما ذكر ، الردفانى فى شرح المرطأ ، فإنه قال فيه فى شرح كما ترى ، ويدل له ما ذكر ، الردفانى فى شرح المرطأ ، فإنه قال فيه فى شرح قول مالك ، م يودون الزكاة على ما خرص عليهم مانسه ، ومبنى التخريص وما علم من حاله أنه يصير إليه عند الإثمار . لأن الزكاة إنما تؤخذ منه تمراً .

وقد تقرر عند جماهير العلماء أن لفظة إنما للحصر وهو الحق . فقول الورقاني لان الزكاة إنما تؤخذ منه تمرأ معناه حصر أخذ زكاة النخل فى خصوص التمر دون غيره من رطب ونحوه ، معللا بذلك إعتبار النصاب من التمر البابس . لان الإخراج نما تجب فى عينه الزكاة من الثمار والعجوب وهو واضح ، ولا يردعلى ماذكر ناه أن وقت وجوب الوكاة : هو وقت طيب النمر قبل أن يكون يابساً ، لإجماع العلماء على أنه لايجب إخراجها بالفعل إلا بعد أن يصير تمراً يابسا ولإجماعهم أيضاً على أنه إن أصابته جائحة اعتبرت ، فتسقط زكاة ما أجيح ، كما تسقط زكاة السكل إن لم يبق منه نصاب وسياني له زيادة إيضاح .

الدليل الناك: أن النبي صلى انه عليه وسلم كان يأخذها تمرأ بعد الجذاذ لا بلحاً ولا رطبا، واقه جل وعلا يقول : ﴿ لقد كان لسكم في رسول افه أسوة حسنة ﴾ الآية ، ويقول : ﴿ وما آ تاكم الوسول فخذوه ﴾ الآية ، ويقول ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع انه ﴾ الآية ، ويقول ﴿ قل إن كنتم تحبون إنه فاتبعون ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات .

قال البخارى فى صحيحه: ﴿ باب أخذ صدقة القر عندصرام النخل ﴾ وهل يترك الصى فيمس الصدقة ، حدثنا حر بن محمد بن الحسن الاسدى . حدثنا أبي ، حدثنا إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد ، عن أبي هربرة رضى أله عنه قال : ﴿ كَانَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يترقى بالتم عند صرام النخل فيجيء هذا بتمره وهذا من تمو ، خمل الحسن والحسين رضى الله عنهما يلمبان بذلك التمر ، فاخذ أحدهما تمرة فجملها في فيه فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخرجها من فيه . فقال ؛ ﴿ أَمَا عَلَمَ الصدقة ﴾ اه .

فهذا الحديث الصحيح نص صريع فى أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ صدقة النخل تمرأ بعد الجذاذ ، وقد تقرر فى الآصول أن صيغة المصارع بعد لفظة كان فى نحو كان يفعل كذا : تدل على كثرة الشكرار والمداومة على ذلك الفعل ، فقول أبى هريرة فى الحديث المرقوع الصحيح ؛ كان صلى الله عليه وسلم « يؤتى بالنمر عند صرام النخل » .

الحديث بدل دلالة واضحة على أن إخراج التمر عند الجذاذ هو الذى كان يغمل دائمًا فى زمنه صلى انه عليه وسلم . وهو الذى يأخذ فى الزكاة ذلك التمر اليابس ، فن ادعى جواز إخراج زكاة النخل رطباً أو بلحا فهو غالف لمــا كان عليه رسول الدصلي أله عليه وسنم .

وقال ابن حجر فی و فتح الباری و فی شرح هذا الحدیث المذکور آنفاً مانصه و قال الإسماعیلی : قوله عند صرام النخل ، أی بعد أن یصیر نمراً ، لآن النخل قد یصرم و هو رطب، فیتمر فی المربد ، و لكن ذلك لایتطادل فحسن أن ینسب إلی الصرام كما فی قوله تمالی : ﴿ وَآ تُوا حَمْهُ يُومُ حَصَادَهُ ﴾ فإن المراد بعد أن يداس وينتی واقه تمالی أعلم » اه . منه بلفظه وهو واضح فها ذكر نا .

وبما ذكر نا تعلم أن ما يدعيه بعض أهل العلم من المتآخرين من جواز إخراج زكاة النخل رطباً وبسراً غير صحيح، ولا وجه له ، ولا دليل هليه وأما إن كان التمر لايييس، كبلح مصر وضنها فقد قدمنا عن مالك وأصحابه أن الوكاة تخرج من ثمنه إن بيع، أو قيمته إن أكل . لامن نفس الرطب . أو المنب .

وقد قدمنا عن ابن رشد قولا مرجوحاً بإجزاء الرطب والمنب في خصوص مالا يبيس. ومذهب الشافعي رحمه الله في زكاة مالا يبيس: أنه على القول بأن القسمة تمبيز حق لا بيع ، فيجوز القسم وبجعل العشر أو نصفه متميزاً في نخلات ، ثم ينظر المصدق: فإن رأى أن يفرق عليم فعل ، وإن رأى البيع وقسمة الثمن فعل ، وأما على القول بأن القسمة بيع فلا تجوز في الرطب والعنب ، ويقبض المصدق عشرها مشاعاً ، بالتخلية بينه وبينها ، ويستقر عليه ملك المساكين ، ثم بيمه وياخذ ثمنه ويفرقه عليم ، وهكذا الحكم عنده فيا إذا احتبج إلى قطع الثمرة رطباً خوفاً عليها من العطش ونحوه .

رحكم هذه المسألة في المذهب الحنبلي فيه قولان :

أحدهما: أنه يخير الساهى بين أن يقاسم رب المــال الشهرة قبل الجذاذ بالخرص ، ويأخذ نصيهم غلة مفردة ، وياخذ عمرتهما ؛ وبين أن يجذها ويقاسمه إباها بالكيل ، ويقسم التمرة فى الفقراء ، وبين أن بيعها من رب المال أو غيره . قبل الجذاذ أو بعده ، ويقسم تمنها فى الفقراء

القول الشانى: أن عليه الزكاة من تمر وزبيب يابسين ، قال أبو بكر ، وذكر أن أحمد ـرحمه الله ـ نص عليه . قاله صاحب المغنى ، وهذا الذى ذكر نا هو حاصل مذهب أحمد ـرحمه الله ـ في المسألتين . أعنى الثمر الذى لايبس ، والذى احتج لقطعه قبل اليبس .

المسألة الثالثة : اختلف في وقت وجوب الزكاة فيها تنبته الأرض من ثمر وحب . فقال جمهور العلماء : تبجب في الحب إذا اشتد ، وفي الثمر إذا بدا صلاحه فتعلق الوجوب عند طبب التمر . ووجوب الإخراج بعد الحذاذ .

وفائدة الحنلاف أنه لو تصرف فى التمر والحب قبل الوجوب لم يكن عليه شىء ، وإن تصرف فى ذلك بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة عنه .

ومن فوائده أيضاً : أنه إذا مات بعد رقت الوجوب زكيت على ملمكه . وإن مات قبل الوجوب زكيت على ملك الورثة ، وقال الفرطبي فى تفسير هذه الآية : واختلف العلماء فى وقت الوجوب على ثلاثة أفوال :

الأول : أنه وقت الجذاذ . قاله محد بن مسلمة ، لقوله تعالى : ﴿ يُومُ حصاده ﴾ .

الشانى: يوم الطيب، لأن ما قبل الطيب يكون عامًا كاقو تاً ولاطعاماً ، فإذا طاب وحان الآكل الذى أنعم الله به ، وجب الحق الذى أمر إلله به ، إذ بتام النعمة يجب شكر النعمة ، ويكون الإبتاء وقت الحصاد لما قدوجب يوم الطيب.

الثالث : أنه يكون بعد تمام الحرص . لأنه حينتذ يتحقق الواجب فيه من الزكاة فيكون شرطاً لوجوبها كجىء الساعى فى الننم ، وبه قال المغيرة ، والصحيح الأول لنص التنزيل ، والمشهور فى المذهب الشانى ، وبه قال الشافعى اهمنه . وقد قدمنا أن مالكاً _ وحمه إلله _ يقول : بأن كل ما أكله المالك أر تصدق به يحسب عليه ، وجمهور العلساء يخالفونه _ رحمه الله _ في ذلك . واحتجوا لآن ما ياكله لايحسب عليه بقوله تعالى ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآنوا حقه بوم حصاده ﴾ . وبالحديث المتقدم ؛ أن على الخارص أن بدع الناح أو الربع . وقوله تعالى ﴿ يوم حصاده ﴾ قرأه ابن عامر وأبو حمرو وعاصم بفتح الحاء ، والبافون بكسرها ، وهما لغتان مشهورتان كالصرام والمعذاذ رالجذاذ والقطاف والقطاف .

قائدة: ينبغى لصاحب الحائط إذا أراد الجذاذ ألا يمنع المساكين من الدخول ، وأن يتصدق عليهم لقوله تعالى في ذم أصحاب أهل الجنة الملذ كورة في سورة القلم (إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين) الآيات ، والعلم عند الله تمالى . قوله تعالى : وإلى لا أجد فيا أوحى إلى بحرماً على طاعم يطعمه إلا أن يمكون ميئة أو دما مسفوحاً إلاية ، هذه الآية المكرية صريحة في أنه لم يحرم من المطعومات إلا هذه الآوبعة المذكورة فيها ، التي هى : المبينة ، والده ، ولحم الحنوبر ، وما أهل به لغيراته ، ولكنه تعالى بين في بعض المواضع تحريم غير المذكورات كنصريحه بتحريم الحز في سورة المائدة بقوله تعالى إيناً بها الدين آمنو إيما الحر والميسر والأنصاب والأزلام رجب من عمل الشيطان فاجتذوه لعلم تقلحون)

وقال بعض العلم لا يحرم مطعوم الا هذه الاربعة المذكورة ، وهو قول بروى عن ابن عمر و ابن عباس وعائشة قال القرطي : وبروى عنهم أيضاً خلافه ، وقال البخارى في صحيحه : حدثنا على بن عبدالة ، حدثنا على منال عرف أن رسول الله صلى الله علمه وسلم (نهى عن لحوم الحر الأهلية) فقال : قدكان يقول ذلك الحسكم ابن عرو الغفارى عندنا بالبصرة ، ولكن أبى ذلك البحر ابن عباس ، وقال ابن خويز منداد من المنالكية : تضمنت هذه الآية تحلل كل شوء من الحيوان وغيره إلا ما استشى في الآية من المبتة ، والدم ، ولحم الخزير .

ولهذا قلنا إن لحوم السباع وسائر الحبوار. ما سوى الإنسان ، والحنزير مباحة .

وقال القرطمي : روى عن عائشة وابن عباس وابن عمر إباحة أكل لحوم السباع، والحر ، والبغال، وذكر حديث البخارى الذي قدمنا آنفا .

ثم قال: وردى عن ابن عمر أنه سئل عن لحوم السباع فقال: لا بأس بها . فقيل له حديث أبى ثعلبة الحشنى. فقال: لاندع كتاب ربنا لحديث أعراف يبول على ساقيه، وسئل الشمي عن لحم الفيل، والاسد. فتلا هذه الآلة.

وقال القاسم : كانت عائشة تقول : لما سمعت الناس يقولون حرم كل ذى ناب من السباع . ذلك حلال . وتتلو هذه الآية ﴿فَلَ لا أَجِدُ فَيها أُوحَى إِلَى إِلَى ﴾ الآية :

قال مقيده : _ عفما الله عنه _ اعلم أنا نريد في هذا المبحث أن نبين حجة من قال بعدم تحريم لحوم السباع والحمر ونحوها ، وحجة من قال بمنعها ، ثم فذكر الراجح بدليله .

واعلم أولا : أن دعوى أنه لا يخرم مطعوم غير الاربعة المذكورة فى هذه الآية باطلة . بإجماع المسلمين لإجماع جميع المسلمين ، ودلا**لة ال**كمتاب والسنة على تحريم الخر فهو دليل قاطع على تحريم غير الاربعة .

ومن زعم أن الخر حلال لهذه الآية . فهو كافر بلا نزاع بين العلماء ، وإذا عرفت ذلك فاعم أن الذين استدلو اجذه الآية على عدم تحريم ماذكر قالو ا: إن الله حصر المحرمات فيها في الآربمة المذكورة ، وحصرها أيصاً في النحل فيها في قوله : ﴿ إِنّما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الحنزير وما أهل لغير اقت به ﴾ لآن إنما أداة حصر هند الجمهور ، والنحل بعد الأنعام ، بدليل قوله في النحل ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا ما فصصنا عليك من قبل﴾ الآية . والمقصوص المحل وعلى الذين هادوا حرمنا ما في قوله ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ﴾ الآية ، ولانه تعالى قال فى الانعام : ﴿ سِيقُولُ الذِينُ أَشْرُكُوا لَوْ شَاءُ اللّهِ مَا أَشُرُكُوا ﴾ لو شاء الله ما أشركنا ﴾ الآية . ثم صرح فى النحل بانهم قالوا ذلك بالفعل فى قوله : ﴿ وقال الذين أشركوا لو شاء الله ماعبدنا من دونه من شيء ﴾ لاكتبة بالمذكورة فى سورة البقرة فى قوله : ﴿ إِيمَا حَرْمُ عَلَيْمُ الْمُبْتُمُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ مَا وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ مِنْ اللّهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ اللّهُ وَلَيْهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَا لِمُعْلِمُ وَلِي اللّهُ وَلَيْهُ وَلَيْهُ وَلَا لَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِي اللّهُ وَلّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ

فالخر مثلا دل القرآن على أنها محرمة فحرمناها . لأن دليلها نعامى ، أما غيرها كالسباع والحر والبغال : فأدلة تحريمها أخبار آحاد يقدم عليها القاطع وهو الآيات المذكورة آنفاً .

تنبيه

اعلم أن ماذكره القرطي وغيره من أن زيادة تحريم السباع والحمر مثلا بالسنة على الأربعة المذكرة فى الآيات _ كزيادة التغريب بالسنة على الأربعة المذكرة فى الآيات إلى مائة الثابت بالفرآن _ وزيادة الحدكم بالشاهد واليمين فى الأموال الثابت بالسنة على الشاهدين ، أو الشاهد والمراتين المذكرة فى قوله تعالى : وفيان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ الآية . غير ظاهر عندى . لوضوح الفرق بين الآمرين ، لأن زيادة التغريب والحملكم بالشاهد واليمين وآية : ﴿ وَاللَّهُ مَا لَمُولِكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وبناء على ذلك منع التغريب والحسكم بالشاهد واليمين ، لأن الزبادة عنده فسخ ، والقرآن لا ينسخ بأخبار الآحاد ، لأنه قطمى المتن وليست كذلك ، أما زيادة عرم آخر على قوله : ﴿ وَلَى لا أَجِد فَيا أَرَّى إِلَى ﴾ الآية . فليست زيادة شيء سناه القرآن كالأول ، وإغا هي زيادة شيء نفاه القرآن لدلالة الحصر القرآنى على نني التحريم عن غير الآبيعة المذكورة ، وبين الامرين فرق واضح ، وبه تمم أن مالكا _ رحمه الله _ ليس من يقول : بأن الزيادة على النص تبلما ، فكونها إذا كانت الزيادة أثبتت ما كان منفيا بالنص قبلما ، فكونها إذن ناسخة واضح ، وهناك نظر آخر ، قال به بعض الملما : وهو أن إباحة غير الآربعة المذكورة من الإباحة المقلة الممروقة عند ألهل الأصول بالبرامة الأسلة عم من أهل الأصول . لأن

وإذا كانت إباحته عقلية : فرفعها ليس بنسخ حتى يشترط فى ناسخها التواتر ، وعزا ابن كشير فى تفسيره هذا الفول بعدم النسخ للأكثرين من المتآخرين .

قال مقيده : ـ عفا الله عنه ـ وكونه نسخاً أظهر عندى ، لأن الحصر فى الآية يفهم منه إباحة ماسوى الاربمة شرعاً فتكون إباحة شرعية لدلالة الفرآن عليها ، ورفع الإباحة الشرعية نسخ بلا خلاف ، وأشار فى [مراق السعود] إلى أن الويادة التى لا تناقض الحسكم الاول ايست نسخاً بقوله :

وليس نسخاً كل ما أيفادا فيا رسا بالنص الازديادا وهذا قول جمهور العلماء ، ووجهوه بعدم مناقاة الزيادة للمزيد ومالا ينانى لا يكون ناسخاً ، وهو ظاهر .

واعلم أن مالك بن أنس ـ رحمه أنه ـ اختلفت عنه الرواية فى لحوم السباع ، فروى عنه أنها حرام ، وهذا القولهو الذى اقتصر عليه فى المرطأ: لانه ترجم فيه بتحريم أكل كل ذى ناب من السباع ، ثم ساق حديث أبى ثعلبة الحشنى رضى أنه عنه بإسناده عن النبي صلى أنه عليه وسلم ، أنه نهى عن ﴿ أَكُلَ كُلُ ذَى نَابِ مِن السباع ﴾ ثم ساق بإسناده حديث أبي هريرة مرفوعاً : ﴿ أَكُلُ كُلُ ذَى فَافِ مِن السباع حرام ﴾ ثم قال : وهو الأمر عندناً وهذا صريح في أن الصحيح عند، تحريمها ، وجزم القرطي بأن هذا هو الصحيح من مذهبه ، وووى عنه أيضاً أنها مكروهة وهو ظاهر المدونة وهو المثهور عند أهل مذهبه ، ودليل هذا القول هو الآيات الى ذكرنا ، ومن جلها الآية التي تحن بصددها .

وما روى عن ابن عباس وابن عمر وعائشة من إباحتها ، وهو قوله الأوزاعي . قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ الذي يظهر رجحانه بالدليل هو ماذهب إليه الجمهور من أن كل مائيت تحريمه بطريق صحيحة من كتاب أو سنة فهو حرام ، ويزاد على الأربعة المذكورة فى الآيات ، ولا يكون فى ذلك أى منافشة للقرآن لأن المحرمات المزيدة عليه حرمت بعدها .

وقد قرر العلماء أنه لا تنافض بثبت بين القضيتين إذا اختلف زمنها لاحتمال صدق كل منهما في وقتها ، وقد اشترط عامة النظار في النئافض با اعتاد الرمان ، لآنه إن اختلف جاز صدق كل منهما في وقنها ، كالو قلت : لم يستقبل بيت المقدس ، وعنيت بالأولى ما بعد النسخ ، وبالثانية ماقبله، فكاناهما تبكون صادفة ، وقد أشرت في أرجوز في في فن المنطق إلى أنه يشترط في تنافض القضيتين اتحادهما فيا سوى السكيف أعنى الإيجاب والصلب ، من زمان ومكان ، وشروط وإضافة ، وقوة وفعل ، وتحصيل وعدول ، وموضوع ومحول ، وجزء وكل ، بقولى :

والاتعاد لازم بينهما فها سوى الكيف كشرط علما والجزء والسكل مع المكان والفعل والقوة والزمان إضالة نحصيل أو عدول ووحدة الموضوع والمحمول

فوقت نزول الآيات المذكورة لم يكن حراماً غير الاربعة المذكورة ، فحصرها صادق قبل تحريم غيرها بلاشك ، فإذا طرأ تحريم شيء آخر بأمم، جديد . فذلك لا ينافي الحصر الاول لتجدده بعده ، وهذا هو التحقيق إن شاء الله تعالى، وبه يتضح أن الحق جوازنسخ المتواتر بالسنة الصحيحة الثابت تأخرها عنه ، وإن منمه أكثر أهل الاصول .

وإذا عرفت ذلك : فسنفصل لك إن شاء الله تعالى المحرمات التي حرمت بعد هذا ، وأقوال العلماء فيها .

فن ذلك كل ذى ناب من السباع ، فالتحقيق تحريمه لما قدمنا من حديث أبى هريرة ، وأبى ثعلبة الحشى من النهى عنها، وتحريمها ، وأماحديث أبى ثعلبة ، فتفق عله ، وأما حديث أبى هريرة ، فقد أخرجه مسلم فى صحيحه هنه عن النبى صلى الله عليه وسلم : بلفظ « كل ذى ناب من السباع . فأكله حرام » .

والاحاديث فى الباب كثيرة ، وبه تعلم أن التحقيق هو تحريم أكل كل ذى ناب من السماء .

والنعقيق أن أكل كل ذى نخلب من الطير منهى عنه صلى الله عليه وسلم ولا عبرة بقول من قال من المالسكية وغيرهم : أنه لم يثبت النهى عنه صلى الله عليه وسلم ، لما ثبت فى صحيح مسلم من حديث ابن عباس ، أنه صلى الله عليه وسلم : « نهى عن كل ذى ناب من السباع ، وذى بخلب من الطير » اه .

فقرن فىالصحيح.مما صرح بأنه حرام مع أن كلا منهما ذو عداء وافتراس. فدل كل ذلك على أنه منهى عنه .

والأصل فى النهى التحريم ، وبتحريم ذى الناب من السباع ، وذىالمخلب من الطير . قال جمهور العلماء منهم الآئمة الثلاثة وداود .

وقد قدمنا أنه الصحيح عن مالك فى السباع ، وأن مشهور مذهبه الكر اهة وعنه قول بالجواز وهو أضفها ، والحق التحريم لما ذكر نا .

ومن ذلك الحمر الاهلية ، فالتحقيق أيضاً أنها حرام ، وتحريمها لا يغبنى أن يشك فيه منصف : لكاثرة الاحاديث الصحيحة الواردة بتحريمها ، وقد روى البخارى ومسلم تحريمها من حديث على بن أبي طالب ، وجابر بن عبد الله ، وسلة بن الاكوع ، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب ، وعبدالله ابن أبى أوفى ، وأبى ثملة المخشنى رضى الله عنهم ، وأحاديثهم دالة دلالة صريحة على التحريم ، فلفظ حديث أبى ثملبة هند البخارى ، وصلم دلالة صريحة على التحريم ، والله عليه وسلم خورم الحر الاهلية » وهذا صريح صراحة تامة فى التحريم ، ولفظ حديث أنس عندهما أيضاً « إن الله ورسوله بهبا نكم هن لحوم الحمر الاهلية فإنها رجس » وفى رواية لمصلم « فإنها رجس من عمل الشيطان » وفى رواية لما أيضاً « فإنها رجس من عمل الشيطان » وفى رواية لمه أيضاً « فإنها رجس أو نجس » .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ حديث أنس هذا المنفق عليه الذى صرح فيه وسول الله صلى الله عليه وسلم بأن لحوم الحر الأهلية رجس ؛ صريح فى تحريم أكلها ، ونجاسة لحمها ، وأن علة تحريمها ليست لأنها لم بخرج خمسها ، ولا أنها حولة كما زعمه بعض أهل العلم _ والله تعالى أعلم _ .

و لاتمارض هذه الأحاديث الصحيحة المتفق عليها بما رواه أبو داود من حديث غالب بن أبجر المزنى رضى الله عنه قال : ﴿ أَنَيْتِ النّبِي صَلّى الله عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله : أصابتنا السنة ولم يكن فى مالى ما أطعم أهلى إلا سمان حر ، وإنك حرمت الحر الأهلية فقال : أطعم أهلك من سمين حمرك ، فإنما حرمتها من أجل جوال القرية » أه .

. والجوال : جمع جالة ، وهي التي تأكل الجلة ، وهي في الأصل البعر ، والمراد به هنا أكل النجاسات كالمذرة .

قال النووى في شرح المهذب: اتفق الحفاظ على تضعيف هذا الحديث.

قال الخطابي والبيهقى: هو حديث يختلف في إسناده. يعنون مضطربًا ، وماكان كذلك لانمارض به الأحاديث المتفق عليها .

وأما البغال فلا بجوز أكلها أيضاً . لما روى أحمد والترمذى من حديث جابر قال: وحرم رسول الشصلي إنه عليه وسلم ، ـ يعنى يوم خيبر - لحموم إلحمر الإنسية ، ولحوم البغال وكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطبر » أصل حديث جابر هذا فى الصحيحين كما تقدم . وهو بهذا اللفظ : بسند لابأس به . قاله ابن حجر والشوكانى .

وقال ابن كنير فى تفسيره: وروى الإمام أحمد وأبو داود بإسنادين كل منهما على شرط مسلمعن جابر قال: « ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير، غنهانا رسول الله حلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير، ولم ينهنا عن الخيل » وهو دليل واضح على تحريم البغال، ويؤيده أنها متولدة عن الحميروهي حرام قطماً ، لصحة النصوص بتحريمها.

وأما الخبل فقد اختلف في جواز أكلها العلماء .

فنعها مالك ــ رحمهالله ــ في أحد القو لين ، وعنه أنها مكروهة ، وكل هن القولين صححه بعض المالكية ، والتحريم أشهر عندهم .

وقال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ أكره لحم الخيل ، وحمله أبو بكر الوازى على التنزيه ؛ وقال : لم يطلق أبو حنيفة فيها التحريم ، وليست عنده كالحار الأهلى .

وصحح عنه صاحب المحيط ، وصاحَب الهداية ، وصاحب الدخيرة : التحريم ، وهو قول اكثر الحنفية .

ونمن دويت عنه كراهة لحوم الخيل الاوزاعى ، وأبو هبيد وخالد بن الوليد رضى الله عنه ، وابن عباس والحسكم .

ومذهب الشافعي وأُحدُ ـ رَحْمُهما الله تُمالى ـ جواز أكل الخيل ، وبه قال أكثر أهل العلم .

ونمن قال به عبد الله بن الزبير ، وفضالة بن هبيد ، وأنس بن مالك ، وأسماء بنت أبى بكر ، وسويد بن غفلة ، وعلمة ، والاسود وعطاء وشريح، وسعيد أبن جبير ، والحسن البصرى ، وإبراهيم النخمى، وحماد بن أبي سلمان، وإسحاد أبو يوسف ، وعمد ، وداود ، وغيرهم .

کا نقله عهم النووی ، فی « شرح المهذب » وسنبین ـ إن شاء الله ـ حجح الجميع ومايقتضی الدليل رجحانه . اعلم أن من منع أكل لحم الحيل احتج بآية وحديث . أما الآية فقوله تمالى: ﴿ وَالْحَيْلُ وَالْمَالُمُ خَلْمًا لَكُمْ فَيْمًا دَفْهُ وَمِنْاً فَأَكُونُ ﴾ فهذه للأكل . وقال : ﴿ وَالْحَيْلُ وَالْجَيْلُ وَلَا اللّهُ كُلْءُ وَهَذَا تَفْصِلُ مِنْ خَلْقُهُ وَامْنُ بِهَا ، وأكد ذلك بأمور :

أحدها : أن اللام للتعليل ، أى خلفها لـكم لعلة الركوب والزينة ، لأن. العلة المنصوصة نفيد الحصر ، فإباحة أكلما تفتضى خلاف ظاهر الآية .

النبها: عطف البغال والحير ما يها عدل على اشتراكها معهما فحكم التحريم.

ثالثها: أن الآية الكريمة سيقت المامتنان ، وسورة النحل تسمى سورة الامتنان ـ والحكيم لايمن بادنى النهم ، ويترك أعلاما ، لاسيا وقد وقع الامتنان بالأكل فى المذكورات قبلها .

رابعها : لو أبيح أكلها لفاتت المنفعة بهـا وقع به الامتناب من الركوب والزينة .

وأما الحديث : فهو مارواه الإمام أحمد وأبو داود ، والنسانى وابن ماجه حن خالد بن الوليد رضى اقد عنه قال : ﴿ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حن أكل لحوم الحيل والبغال والخير ﴾ .

ورد الجمهور الاستدلال بالآية الكريمة . بان آية النحل نولت في مكه اتفاقاً . والإذن في أكل التجل في مكه با تفاقاً . والإذن في أكل التجل في من مكة باكثر من ست سنين ، فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم المنع من الآية لما أذن في الآكل، وأيضاً آية النحل ليست صريحة في منح أكل الخيل ، بل فهم من التعليل ، وحديث جار ، وحديث أساء بنت أبي بكر المتفق عليهما ؛ كلاهما صريح في جواذ أكل الخيل . والمنطوق مقدم على المفهوم كما تقرو في الأصول .

وأيضاً فالآية على تسليم صحة دلالتها المذكورة، فهى إنمــا تدل على ترك الاكل ، والذك أعلم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه ، أو خلاف الأولى ، وإذا لم يتمين واحد منها بق النمسك بالادلة المصرحة بالجواز . وأيشاً فلو سلمنا أن اللام للتعليل ، لم نسلم إفادة الحصر فى الركوب والزينة فإنه ينتفع بالخيل فى غيرهما، وفى غير الاكل انفاقاً . وإنمـــا ذكر الركوب والزينة لـكونهما أغلب ما تطلب له الخيل

ونظيره حديث البقرة المذكور فى الصحيحين حين خاطبت راكبها فقالت : « إنا لم نخلق لهذا . إنا خلقنا للحرث » فإنه مع كونه أصرح فى الحصر لم يقصد به إلا الأغلب، وإلا فهى تؤكل وينتفع بها فى أشباء غير الحرث إتفافاً .

وأيضاً فلو سلم الاستدلال المذكور للزم منع حمل الآثقال على الخيل والبغال والحمير للحصر المزعرم في الركوب وازينة ؛ ولا قائل بذلك .

وأما الاستدلال بعطف الحرير والبغال عليها ؛ فهو استدلال بدلالة الاقتران ، وقد ضعفها أكثر العلماء من أهل الاصول . كما أشار له في [مراق السعود] بقوله :

أما تمران اللفظ في المشهور فلا يساوي في سوى المذكور

وأما الاستدلال بأن الآية الكريمة سيقت للامتنان؛ فيجاب عنه بأنه قصدبه ما كان الانتفاع به أغلب عندالعرب، فخوطبور بما عرفوا وألفوا، ولم يكونوا يألفون أكل الخيل لعرتها فى بلادهم، وشدة الحاجة إليها فى القتال، بخلاف الآنمام؛ فأكثر انتفاعهم بها كان لحل الآلقال، وللأكل؛ فاقتصر فى كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ماينتفع به فيه.

فلو لزم من ذلك الحصر في هذا الشق للزم مثله في الشق الآخركما قدمنا . وأما الاستدلال بأن الإذن في أكلها . سبب لفنائها وانقراضها :

فيجاب عنه : بأنه أذن فى أكل الآنعام ولم تنقرض ، ولو كان الخوف منذلك علة لمنع فىالآنعام لئلا تنقرض، فيتعطل الانتفاع بها فى غير الآكل، قاله ان حجر

وأما الاستدلال بحديث خالد بن الوثيد رضى الله عنه : فهو مردود

من وجهاین :

الأول : أنه ضعفه علماه الحديث ؛ فقد قال ابن حجر فى [فتح البارى] فى باب « لحوم الخيل » مانصه : دوقد ضعف حديث خالد أحمد والبخارى وموسى بن هارون ، والدارقطنى ، والخطابى ، وابن هبدالبر ، وعبد الحق . وآخرون .

وقال النووى فى ﴿ شرح المهذب › ؛ وانفق العلماء من أثمة الحديث وغيرهم . على أن حديث خالد المذكور حديث ضعيف ، وذكر أسانيد بعضهم بذلك ، وحديث خالد المذكور مع أنه مضطرب . فى إسناده صالح ابن يحي بن المقدام بن معد يكرب، ضعفه غير واحد ، وقال فيه ابن حجر فى ﴿ التقريب › : لين . وفيه أيضاً : والده يحيى المذكور الذى هو شيخه فى هذا الحديث . قال فيه فى ﴿ التقريب › : مستور .

الوجه الثانى : أنا لو سلمنا عدم ضعف حديث خالد ؛ فإنه معارض بما هو أقوى منه كديث جابر بن عبد اقه رضى الله عنهما قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خبير عن لحوم الحير ، ورف لفظ في الصحيح « وأذن في لحوم الحيل » ، وكمديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها قالت ؛ « نحر نا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكناه » متفق عليها .

ولاشك فى أنهما أقوى من حديث خالد ، و بهذا كله تعلم أن اللدى يقتضى الدليل الصريح رجحانه إباحة أكل لحم الحنيل ، والعلم عند الله تعالى ، ولا يخنى أن الحروج من الحملاف أحوط ، كما قال بعض أهل العلم :

وإن الأورع الذي يخرج من خــلافهم ولو صعيفًا فاستبن ومن ذلك الـكلب . فإن أكله حرام عند عامة العلماء ، وعن مالك قول

ومن ذلك السكلب : فإن أكله حرام هند عامة العلماء ، وعن مالك قول. ضعيف جداً بالكراهة .

و لتحريمه أدلة كثيرة . منها : ما تقدم فى ذى الناب من السباع ؛ لأن السكلب سبع ذر ناب ، ومنها أنه لو جاز أكله لجاز بيمه ، وقد ثبت النهى عن ثمنه فى الصحيحين من حديث أبى مسعود الانصارى ، مقروناً بحلواله الكاهن، ومهر البنى، وأخرجه البخارى منحديث أبي جعيفة، وأخرجه مسلم من حديث رافع بن خديج، رضى الله عنه، بلفظ (ثمن السكلب خبيث) الحديث . وذلك نص فى التحريم لقوله تعالى : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ الآية .

فإن قبل : ما كل خبيث بحرم لمـا ورد فى الثوم أنه خبيث ، وفى كسب العجام أنه خبيث . مع أنه لم يحرم واحد منهما .

فالجواب: أن ما ثبت بنص أنه خبيك كان ذلك دليلا على تحريمه . وما أخرجه دليل يخرج ، ويبقى النص حجة فيالم يقم دليل على إخراجه . كما هر الحكم فى جل عمومات الكتاب ، والسنة يخرج منها بعض الافراد يمخصص ، وتبقى حجة فى الباقى . وهذا مذهب الجمهور ، وإليه أشار فى [مراق السعود] بقوله :

فإن قبل : تحريم الخبائث لعلة الخبث ، وإذا وجد خبيث غير محرم كانه ذلك نقضاً في العلة لا تخصيصاً لها .

فالجواب : أن أكثر العلماء إعلى أن النقض تخصيص للعلة ، لا إبطال لها ـ قال في [مراقى السعود] .

منها وجود الوصف دون العجم سماه بالنقض وعاة المسلم والاكثرون عندهم لا يقدح ما هم تنصيص وذا محمد

والاكثرون عندم لا يقسد بل هو تخصيص وذا مصحح الح. . . كا حروناه في غير هذا للوضع .

ومن الأدلة على تحريم السكتاب: ما ثبت فى الصحيحين من الاحاديث الصريحة فى تحريم اقتنائه، وأن اقتناءه ينقص أجر مقتليه كل يوم، فلو كان أكله مباحاً ، لـكان افتناؤه مباحاً .

رايما رخص صلى الله عليه وسلم ، فى كلب الصيد ، والزرع ، والماشية للضرورة . فن ذلك ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من انخذ كاباً إلا كلب صيد ، أو زرع ، أو ماشية انتقص من أجره كل يوم قيراط » ، ومنه أيسناً ما أخرجه الشيخان في هميمهما من حديث سفيان بن أبي زهير الشنائي رحى الله عنه قال : « سمت رسول الله صلى الله قليه وسلم ، يقول : من افتى كليا لا ينني عنه زرعا ، ولا ضرعا نقص من عمله كل يوم قيراط » ، ورواه البخارى عن ابن عمر بثلاث طرق بلفظ « نقص كل يوم من عمله قيراطان » وأخرجه مسلم أيضا عن ابن عمر من طرق : في بعضها قيراطان .

والأحاديث فى الباب كثيرة وهذا أوضح دليل على أن الكلب لا يجوز أكله إذ لو جاز أكله لجاز اقتناؤه للأكل وهو ظاهر ، ومن ذلك ما نبت فى صحيح مسلم من حديث جابر ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن المغفل ، وضى لله عنهم . من أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ، ولوكانت مباحة الاكل لما أمر بقتلها ، ولم يرخص صلى الله عليه وسلم فيها إلا لضرورة الصيد ، أو الزرع ، أو الماشية .

وإذا عرفت أن فى كاب الصيد ، وما ذكر معه بعض المنافع المباحة ، كالانتفاع بصيده ، أو حراسته المـاشية ، أو الزرع ، فاعلم أن العلماء اختلفوا فى بيعه .

فنهم من قال : بيمه تابع للحمه ، ولحمه حرام ، فبيعه حرام ، وهذا هو أظهر الافوال دليلا لمما قدمنا من أن ثمن الكلب خبيث ، وأن النبي صلى اقه عليه وسلم ونهى عنه مقر ونا بحلوان الكاهن ، ومهر البغى ، وهو نص محبح صريح فى منع بيمه .

و بؤیده ما رواه أبو داود بإسناد صحیح من حدیث ابن عباس رضی اقه عنهما مرفوعاً قال : « نهی رسول الله صلی افه علیه وسلم عن ثمن السکلب » ، وقال : إن جاء يطلب ثمن السکلب ، فاملاً كفه تراباً .

قال النورى فى [شرح المهذب] ، وابن حجر فى [الفتح] ؛ إسناده صحيح، وروى أبو داود أيضاً من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « لايحل ثمن الحكاب ، ولا حلوان الـكاهن ، ولا مهر البغي » ، قال ابن حجر فى [الفتح]: إسناده حسن ، وقال النووى فى [شرح المهذب] : إسناده حسن محيح .

وإذا حققت ذلك ، فاعلم أن القول بمنع به به الكلب الذى ذكرنا أنه هو الحق عام فى المكاب الذى ذكرنا أنه هو الحق عام فى المأذون فى اتخاذه وغيره لعموم الآدلة ، وبمن قال بذلك : أبو هربرة ، والحسن البصرى ، والآوزاعى ، ووبيعة ، والحسكم ، وحماد ، والسافمى ، وأحمد ، وداود ، واب المنذر وغيرهم ، وهو المشهور الصحيح من مذهب مالك . خلافاً لما ذكره القرطبي فى [المفهوم] من أن مشهور مذهبه الكراهة ، وروى عن مالك أيساً جواز يع كلب الصيد . ونحوه دون الذى لم يؤذن فى اتخاذه ، وهو قول سحنون ، لأنه قال : أبيم كلب الصيد وأحج بشنه .

وأجاز بيعه أبو حنيفة مطلقاً إن كانت فيه منفعة من صيد ، أو حراسة لمساشية مثلا ، وحمكي نحوه ابن المنذر عن جابر ، وعطماء ، والنخمي قاله النه وي .

وإن قتل الحكاب الماذون فيه ككاب الصيد، ففيه القيمة عند مالك ، ولاش، فيه عند أحد والشافعى ، وأوجها فيه أبو حنيفة مطلماً إن كانت فيه منفسة . وحجة من قال لافيمة فيه : أن القيمة ثمن والنص الصحيح تهى عن ثمن الكاب ، وجاء فيه التصريح بأن طالبه تملأ كفه تراباً ، وذلك أبلغ هبارة في المنع منه . واحتج من أوجها بأنه فوت منفعة جائزة فعليه غرمها .

واحتج من أجاز بيع الكاب، وألزم قيمته إن قتل بما روى هن أبي هربرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم و نبى عن ثمن الكلب إلا كلب صيد ، ، وهن هر رضى الله عنه أنه غوم رجلا عن كاب قتله عشرين بميراً ، وهن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قضى فى كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً ، وقضى فى كلب ماشية بكيش .

واحتجرا أيضاً بأن الكتاب المأذون فيه نجوز الوصية به والانتفاع به

فاشبه الحمار . وأجاب الجمهور بأن الاحاديث والآثار المروية فى جواز بيع. كلب الصيد ولزوم قيمته كلما ضعيفة .

قال النووى فى « شرح المهذب » مانصه « وأما الجواب عما احتجوا به من الآحاديث والآثار فسكلها ضعيفة بانفاق المحدثين » ، وهكذا أوضح القرمذى والدارقطنى والبيهق ضعفها ، والاحتجاج بحواز الوصية به وشبهه بالحمار مردود بالنصوص الصحيحة المصرحة بعدم حلية ثمنه ، وماذكره ابن عاصم الملكى في « تحقته » من قوله :

واتفقوا أن كلاب البادية بحوز بيمها كمكاب الماشية فقد رده عليه رحمه الله علماء المالكية ، وقد قدمنا أنه قول سحنون .

واعلم أن ماررى عن جابر وإبن عمر مرفوعاً يدل على جواذ بيع كلب الصيدكاه ضعيفكم بين تضعيفه ابن حجر فى [فتح البارى] فى باب « ثمن السكلب » . قال الفرطبي : وقد زعم ناس أنه لم يكن فى العرب من ياكل لحم السكلب إلا قوم من فقمس .

ومن ذاك القرد : فإنهلايجوزأكله ، قال القرطبي فى تفسيره : قال أبوهمر يعنى ابن عبد العر : أجمع المسلمون على أنه لايجوز أكل القرد لنهى رسول اقة صلى الله عليه وسلم عن أكله ، ولايجوز بيمه لأنه لامنفمة فيه .

قال: وما علمت أحداً رخص فى أكله إلا ما ذكره عبدالرزاق عن مممر عن أبيب من جبدالرزاق عن مممر عن أبيب من جبية الآنمام . قلت : عن أبيب من جبية الآنمام . قلت : ذكر ابن المنذر أنه قال : روينا عن عطاء أنه سئل عن القرد يقتل فى الحرم . قال : يحكم به ذوا عدل ؛ قال : فعلى مذهب عطاء يجوز أكل لحمه لآن المجزاء لايجب على من قتل غير الصيد ، وفى « بحر المذهب » الرويافى على مذهب الشافعى .

وقال الشافعى : يجوز بيع القرد لآنه يعلم وينتفع به لحفظ المتناع · اه · وقال النووى ، فى « شرح المهذب » القردحرام عندنا ، وبه قال عطاء وعكرمة ويجاهد ، ومكحول والحسين وابن حبيب المالىكى . وقال ابن قدامة [المغنى] : وقال ابن عبد البر : لا أعلم بين علماء المسلمين خلافاً أن الفرد لايؤكل ولا يجوز يمه ، وروى عن الشمى : أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن لحم الفرد » ، ولانه سبع فيدخل فى عموم الخبر، ولانه الحتبر ، ولانه مسنم أيضاً فيكون من الخيائث المحرمة .

وقد فدمنا جزم ابن حبيب ، وابن عبد البر من المالكية : بأنه حرام ، وقال الباجى : الأظهر عندى من مذهب مالك وأصحابه . انه ليس بحرام .

ومن ذلك الفيل : فالظاهر فيه أنه من ذرات الناب من السباع ، وقد قدمنا أن التحقيق فيها التحريم لئبوته عن رسول لقه صلى لقه عليه وسلم، وهو مذهب الجمهور ونمن محمحه من المالكية : ابن عبد البر والقرطى .

وقال بعض المالكية كراهته أخف من كراهة السبع ، وأباحه أشهب ، وعن مالك في المدونة كراهة الانتفاع بالعاج : وهو سن الفيل .

وقال ابن قدامة فى [المغنى] : والفيل محرم . قال أحمد : ليس هو من أطعمة المسلمين ، وقال الحسن : هو مسخ وكرهه أو حنيفة ، والشافعى ، ورخص فى أكله الشعبى ، ولنا نهى الني صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وهو من أعظمها باباً . ولآنه مستخيث فيدخل فى عموم الآية المحرمة للخنائث . [هر

وقال النووى فى شرح المهذب: الفيل حرام عندنا ، وعند أبى حنيفة والمكوفيين ، والحسن ؛ وأباحه الشعبي ، وابن شهاب ، ومالك فى رواية .

وحجة الأولين أنه ذو ناب. اه. ومن ذلك الهر، والثعلب، والدب: فهى عند مالك من ذوات الناب من السباع: وعنه رواية أخرى أنها مكروهة كراهة ننزيه، ولا تحريم فيهما قولا واحداً ؛ والهر الأهلى والوحشى عنده سواء.

وفرق بينهما غيره من الائمة كالشافعي وأحمد وأبي حنيفة: فمنمو | الأهلى . قال ابن قدامة فى [المغنى] : فأما الاهلى فمحرم فى قول إمامنا ومالك وأبي حنيفة والشافعى . وقد روى عن الني صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل الهر ، وقال ابن قدامة فى [المغنى] أيضاً :

هدامه من (ملكن) إيسه . و الثمثيل : فأكثر الروايات عن أحد تحربمه . وهذا واختلفت الرواية في الثمثيل : فأكثر الروايات عن أحد تحربمه . وهذا قول أبي هريمة لأنه سبع ، فيدخل في عوم النهى ونقل عن أحد إباحثه ، واختاره الشريف أبو جمفر ، ورخص فيه عطاء وطاوس وقتادة والليمه ، وسفيان بن عبينة والشافعى، لأنه يفدى في الإحرام والحمر إلى أن قال : واختلف الرواية عن أحد في سنور البر ، والقول فيه كالقول في التملب . وقال صاحب في التملب . وقال صاحب [المهنب] : وفي سنور الوحش وجهان :

أحدهما: لا يحل ؛ لأنه يصطاد بنابه فلم يحل كالأسد والفهد .

والثانى: يحل، لانه حيوان يتنوع إلى حيوان وحشى وأهلى ، فيحرم الاهلى منه ، وبحل الرحشي كالحمار .

و أما الدب: فهو سبع ذو ناب عند مالك والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة. وقال أحمد: إن كان الدب ذا ناب منع أكله، وإن فريكن ذا ناب فلاباس بأكله .

واختلف العلماء في جواز أكل الصنبع: وهو عند مالك كالثملب. وقد قدمنا عنه أنه سبع في رواية ، وفي أخرى أنه مكروه ، ولاقول فيه بالتحريم، والاحاديث التي قدمناها في سورة المائدة بأن الصبع صيد تدل على إباحة أكلها، وروىءن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأكل الصباع. قاله الفرطي، ورخص في أكلها الشافعي وغيره . وقال البيقي في السنن الكبرى : قال الشافعي : وما يباع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة .

وحجة مالك في مشهور مذهبه : أن العنبع من جملة السباع ، فيدخل في هوم النبي عن أكل كل ذن ناب من السباع ، ولم يخص سبماً منها عن سبع ، قال القرطي : وليس حديث الضبع الذي خرجه النسائى فى إباحة أكلها نما يمارض به حديث النبي : لأنه حديث انفرد به عبد الرحمن بن أبي جار ، وليس مشهوراً بنقل العلم ولا عن يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه . قال أبو عمر: وقد روى النهى عن أكل كل ذى ناب منالسباع من طرقمتواترة. ودوى ذلك جماعة من الآتمة الثقات الآنبات ، ومحال أن يعارضوا بمثل حديث ابن أبى حمار اه.

قال مقدد - عفا الله عنه ـ للمخالف أن يقول أحاديث النهى عامة فى كل ذى قاب من السباع ، ودليل إباحة الضبع خاص ، ولايتمارض عام وخاص ؛ لآن الخاص يقضى على العام فيخصص همومه به كما هو مقرر فى الاصول

ومن ذلك القنفذ: فقد قال بعض العلماء بتحريمه ، وهو مذهب الإمام أحمد، وأبى هربرة ، وأجاز أكله الجمهور . منهم مالك والشافعي والليث وأبو تُور وغيرهم.

واحتج من منعه بما رواه أبو داود والبيهق عن أبي هريرة أنه قال :
ذكر الفنفذ لرسول اقد صلى الله عليموسلم · فقال : همو خبيث من الحبائد، و
واحتج من اباحه ؛ ـ ـ وهم الجمهور ـ بأن الحديث لم يثبت ، ولا تحريم
إلا بدليل . قال البيغتى في السنن السكبرى : ـ بعد أن ساق حديث أبي هريرة
المذكور في خبث الفنفذ ـ هذا حديث لم يرو إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد فيه
صعف . وعن كره أكل الفنفذ ؛ أبو حنيفة وأصحابه . قاله القرطي وغيره .

ومن ذلك حشرات الارض ، كالفارة ، والحيات، والافاعي. والعقارب ، والخفساء ، والعظاية ، والعنفادع ، والجرذان ، والوزغ ، والصراصير ، والعناكب ، وسام أبرص ، والجملان ، وبنات ، وردان ، والديدان ، وحار قبان ، ونحو ذلك

فجمهور العلماء على تحريم أكل هذه الأشياء لانها مستخبثة طبعاً ، واقه تعالى يقول : ﴿ وَبحرم عليهم الخبائث ﴾ .

ونمن قال بذلك الشافعى وأبو حنيفة ، وأحمد وابن شهاب وعروة وغيرهم-رحمهم لقه تعالى-ورخص فى أكل ذلك : مالك، واشترطـفىجواز أكل الحيات أن يؤمن سمها .

وممن روى عنه الترخيص في أكل الحشرات ، والاوزاعي ، وابن

لبلى ، واحتجوا بما رواه أبو داود ، والبيهقى ، من حديث ملقام بن تلب ، عن أبيه تلب بن ثعلبة بن ربية التعيمى العنبرى ، رضى أنه عنه قال : صحبت النبي صلى أنه عليه وسلم ، فلم أصمح لحشرة الأرض تحريماً .

واحتجوا أيضاً بأن الله حرم أشياء ، وأباح أشياء ، فما حرم فهو حرام، وما أباح فهو مباح . وماسكت عنه فهو عفو .

وقالت عائشة ، رضى الله عنها فى الفارة : ما هى بحرام ، وأرأت قوله تمالى : ﴿ فَلَ لَا أَجِدَ فَى مَاأُوحَى إِلَى مَرِماً ﴾ الآية .

ويجاب عن هذا بأن ملقام بن تلب مستور لا يعرف حاله، وبأن قرل أيه تلب بن ثدلية ، رضى الله عنه ، لم أسمع لحشرة الأرض تحربماً لايدل على عدم تحربمها ، كما قاله الخطاق، والبيهقى ؛ لأن عدم سماع صحابى الشيء لا يقتضى انتفاء كما هو معلوم ، وبأنه تعالى لم يسكت عن هذا ؛ لأنه حرم الخبائث ، و وهذه خبائث لا يكاد طبع سليم يستسينها ، فضلا عن أن يستطيبها ، والذين ياكلون مثل هذه الحشرات من العرب ، إنما يدعوهم لذلك شدة الجوع ، كاقال أحد شعرائهم :

أكماناً الرفي ياأم عمرو ومن يكن غريباً لديكم يأكل الحشرات والربي جمع دبية، وهي للفارة . قاله القرطبي ، وفي اللسان أنها دوبية بين الفارة وأم حبين ، ولتلك الحاجة الشديدة لما سئل بعض العرب هما يأكلون؟ قال :كل مادب ودرج ، إلا أم حبين ، فقال : لهن أم حبين العافية

وقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه دسلم أباح قتل الفارة ، رما ذكر ممها من الفواسق ، فدل ذلك على عدم إباحتها .

واعلم أن ماذكره بعض أهل العلم كالشافعي. من أن كل ما يستخبثه الطبع السليم من العرب الذين نزل القرآن عليهم في غير حاله ضرورة الجوع حوام . لقوله تعالى : ﴿ وَبَحِرِمَ عَلِيهِمُ الخبائثَ ﴾ الآية . استدلال ظاهر لاوجه لما رده به أهل الظاهر من أن ذلك أمر لا يمكن أن يناط به حكم ، لأنه لا ينضبط ؛ لأن معني الخبث معروف عندهم ، فما اتصف به فهو حرام، الآية. ويدخل فيه أيضاً كل مانص الشرع على أنه خبيث ، إلا لدليل يدل على إباحته ، مع إطلاق اسم الخبث عليه .

واستنى بعض أهل العلم من حشرات الأرض الوزغ ، فقد ادعى بعضهم

الإجماع على تحر عه ، كاذ كرا ابن قدامه في [المنتى] عن ابن عبد البر.
قال مقيده عنا الله عند و ويدل له حديث أم شريك المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الأوراغ ، وكذلك روى الشيخان أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص ، رحتى الله عند مسلم ، ومحتملا للإرسال عند البخارى ، فإن قوله : وزعم سعد بن أبي وقاس أنه أهر بقتله ، محتمل لأن يكون من قول عروة ، وعليهما ، فالحديث متصل ، ويحتمل أن يكون من قول الوهرى ، فيكون منقطما ، فالحديث متصل ، ويحتمل أن يكون من قول الزهرى ، فيكون منقطما ، ليونس . أه ، ومن طريق معدر رواه ليخارى ، ومن طريق معدر رواه لمونس . وأرسله مصلم في [محيحه] من حديث أبي هربرة مرفوعاً ، الترغيب في قتل الوزغ ، وكل ذلك بدل عا تحر عه

واختلف العلماء أيضاً فى ابن آوى ، وابن عرس : فقال بعض العلماء : بتحريم أكلهما ، وهو مذهب الإمام أحمد ، وأبى حنيفة ــ رحمهما الله تعالىــ قال فى [المغنى] : سئل أحمد عن ابن آوى ، وابن عرس . فقال : كل شى يغش بأنيابه من السباع ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وأصحابه اه .

ومذهب الشافعي ـ رحمه انة ـ الفرق بينهما ، فابن عرس حلال عند الشافعية بلا خلاف، لآنه ليس له ناب قوى ، فهو كالضب، واختلفاالشافعية في ابن آوى . . في ابن آوى كما أكله ؛ لآنه لايتقوى بنابه فهو كالارب.

والنانى: لا يحل ؛ لانه مستخبث كريه الرائحة ، ولانه من جنسالكلاب، قاله النووى ، والظاهر من مذهب مالك كر اهتهما .

وأما الوبرواليربوع ، فأكلهما جائز عند مالك وأصحابه . وهو مذهب

الشافعي وعليه عامة أصحابه ، إلا أن في الوبر وجها عندهم بالتحريم . وقد قدمنا أن عمر أوجب في اليربوع جفرة ، فدل ذلك على أنه صيد ،

وقد قدمنا ان عمر اوجب فی البر بوع جمره، قدل دانت علی آنه صبته ، ومشهور مذهب الإمام أحمد أيضاً جواز أكل البربوع ، والوبر . ويمن قال بإباحة الوبر : عطاء وطاوس ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ؛

وابن المنذر؛ وأبو يوسف . وبمن قال بإباحة اليربوع أيضاً : عروة ، وعطاء الحراساني، وأبو ثور، و وادر مسمونات العراسات المالات .

وإبن المنذر ، كما نفله عنهم صاحب [المغنى] .
وقال الفاضى من الحنابلة بتحريم الوبر ، قال : فى [المغنى] ، وهو قول
أفى حنيفة وأصحابه ، إلا أبا يوسف ، وقال أيضاً : إن أبا حنيفة قال فى
اليربوع أيضاً : هو حرام ، وروى ذلك عن أحمد أيضاً ، وعن ابن سيرين ،
والعكم ، وحماده ؛ لانه يشبه الفأر ، ونقل النووى فى [شرح المهنب] عن
صاحب البيان عن أبى حنيفة تحريم الوبر ، واليربوع ، والصب ، والقنف ،
وابن عرس . وعن قال بإباحة الخلد والضربوب مالك وأصحابه .

وابها الآرب: فالتحقيق أن أكلها مباح لما ثبت في الصحيحين عن أنس ، رضى الله عنه الله وفي بعض رضى الله عنه الله عنه عليه وسلم و أهدى له عشو من أرنب فقيله ، وفي بعض الروايات و فاكل منه ، وقال ابن قدامة في [المغنى] : أكل الآرب سعد بن أبي وقاص ، ورخص فيها أبيرسيد ، وعطاء ، وابن المسيع، والليث، ومالك، والله في ما أبير المنفر ، وأبو ثور ، وابن المنفر ، ولا نعلم أحداً قائلًا بتحريمها ، إلا شيئاً ردى عن عن عن العاص . اه .

روى عن عمرو بن العاص . اه .
وأما العنب : فالتحقيق أيينا جواز أكله لما ثبت في الصحيحين من
حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال : وكلوا أو اطعموا فإنه حلال به
وقال : ﴿ لا بأس به ، ولكنه ليس من طعامى » يعني للعنب ، ولمائبت أيضا
في الصحيحين من حديث خالد، رضى إلله عنه :﴿ أنه أكل صباً في بيت ميمونة،
ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه، وقد قدمنا قول صاحب البيان عنه
أي حنيفة بتحريم العنب . . . أكل الله عنه الله عنه المنافقة المناف

حبيقه بمعاريم «نسب . و نقل في [المغنى] عن أبي حنيفة أيضاً ، والنورى تحريم الضب ، ونقل. عن على النهى عنه ، ولم نعلم لتحريمه مستنداً ، إلا ما رواه مسلم فى الصحيح من حديث جابر ، رضى الله عنه ، أن النبى صلى الله عليه وسلم ، و أتى يضب ، فأبى أن يا كله ، قال : و إنى لا أدرى لعله من القرون الأولى الى مسخت ، وأخرج مسلم نحوه أيضاً من حديث أبى سعيد مرفوعاً ، فكانه في هذا الحديث علل الامتناع منه باحيال المسنح ، أو لانه ينهش ، فأشبه ابن عرس ولكن هذا لا يعارض الأدلة الصحيحة الصريحة التى قدمناها بإباحة أكله ، وكان بعض العرب يزعمون أن الشب من الآمم التى مسخت ، كما يدل له قول ال اجر :

قالت ــ وكنت رجملا فطينا ــ هذا ــ لعمر الله ــ إسرائينا فإن هذه المرأة العربية أفسمت على أن الفنب إسرائيلي مسخ .

وأما الجراد : فلا خلاف بهن العلماء فىجواز أكله ، وقد ثبت فى الصحيحين من حديث عبد الله بن أبى أرفى أنه قال : ﴿ غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد » . ا ه .

وميتة الجراد من غير ذكاة حلال عند جماهير العلماء لحديث ﴿ أُحلَتَ لَنَا ميتنان ودمان ﴾ الحديث .

وخالف مالك الجمهور ، فاشترط فى جواز أكله ذكاته ، وذكانه عندم ما يموت به بقصد الذكاة ، وهو معنى قول خليل بن إسحاق المالكى فى مختصره وافتقر نحو الجراد لها بموت به ، ولو لم يعجل كقطع جناح .

واحتج له المالكية بعدم ثبوت حديث ابن عمر المذكور « أحلت لتا ميتنان » الحديث ؛ لأن طرقه لا تخلق من ضعف فى الإسناد ، أو وقف ، والأصل الاحتياح إلى الذكاة لعموم ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ وقال ابن كثير فى تفسير سورة المائدة. ما نصه « وقد قال أبو عبد الله محد بن إدريس الشافعي حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً قال : قال رسول الله صلى انه عليه وسلم « أحل ليا ميتنان ودعان فأما الميتنان : فالمسملك والجراد . وأما الدمان : فالمكد والطحال » ، وكذا رواه أحمد بن حنبل رحد أنسادالذ بن كالمائد والعادال » ، وكذا رواه أحمد بن حنبل وابن ماجه ، والدارقطنى والبيهقى من حديث عبد ألرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف .

قال الحافظ البهتى : روراه إسماعيل بن أبي إدريس عن أسامة ، وهدالله وعبدالله وعبدالله وعبدالله وعبدالله وعبد الرحن بن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر مرفوعاً . قلت : وثلاثتهم كلهم صففاء ، ولكن بعمتهم أصلح من بعض ، وقد رواه سلمان بن بلال أحد الآثبات ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر فوقفه بعضهم عليه ، قال الحافظ أبو ذرعة الرازى : وهو دليل لما قاله (لمالكية ، واقه تعالى أعلم .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ : لكن للبخالف أن يقول : إن الرواية الموقوقة على ابن عمر من طريق سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عند يحيحة ، ولها حكم الرفع ، لأن قول الصحابى : أحل لنا ، أو حرم علينا له حكم الرفع ؛ لأنه من المملوم أنهم لا يحل لهم ، رلا يحرم عليم ، إلا الني صلى الله عليه وسلم ، كا تقرر في علوم الحديث ، وأشار النووى في [شرح المهنب] إلى أن الرواية الصحيحة الموقوقة على ابن عمر لها حكم الوفع ، كا ذكر تا وهو واضح ، وهو دليل لا لبس فيه على إباحة ميتة الجواد من غير ذكاة .

والمالكية فالوا : لم يصح الحديث مرفوعاً ، وميتة الجراد داخلة فى عموم قوله ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ الآية ، وافتقار الجراد إلى الذكاة بما يموت به ، كفطع رأسه بنية الذكاة أو صلغة أو قليه .

كذلك رواية أيضاً عن الإمام أحمد نقلها هنه النووى في [شرح مسلم] [وشرح المهذب] ، والله تعالى أعلم ·

وأما الطير : فجميع أنواعه مباحة الآكل إلا أشياء منها اختلف فيها العلماء فمن ذلك كل ذى مخاب من الطير يتقوى بهو يصطاد: كالصقر والشاهين والبازمي والعقاب والباشق ، ونحو ذلك .

وجمهور العلماء على تحريم كل ذى مخلب من الطير كما قدمنا ، ودليلهم

ئبوت النهى عنه فى صحيح مسلم وغيره ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وأد. حنفة

. ومذهب گروحمه الله _ [باحة أكل ذى المخلب من الطير لعموم **قوله** تمالى : ﴿ فَال لا أَجِد ﴾ الآية ولانه لم يثبت عنده نص صريح فى التحريم .

ويمن قال كـقول مالك ، الليث والأوزاعى ويحيى بن سميد ، وقال مالك لم أر أحداً من أهل العلم يكره سباع الطير ، وفال ابن القاسم : لم يكره مالك : أكل شىء من الطير كله الرخم والعقبان والنسور والحداة والغربان ، وجميع سباع الطير وغير سباعها ، ما أكل الحيف منها ، وما لم يأكلها .

وقالت عائشة رضى الله عنها: إنى لاعجب عن يأكل الغراب ، وقد أذن صلى الله عليه وسلم فى قتله، وقال صاحب « المهذب » بعد أن ذكر تحريم أكل الغراب الابقع، ويحرم الغراب الاسود الكبير لانه مستخبث ، يأكل الجيف فهوكالابقم، وفي الغداف ، وغراب الزرع وجهان :

أحدعماً: لا يحل ، للخبر .

والثانى : بحل : لآنه مستطاب يلقط الحب فهوكالحمام والدجاج، وقال ابن قدامة فى «المغنى» ويعرم منها ما يأكل الجيف كالنسور والرخم وغراب البين، وهوأ كبر الغربان والآبقع - قال عروة : ومن يأكل الغراب، وقدسماه النبي صلى افة عليه وسلم فاسقا؟ واقه ما هو مر الطيبات اه.

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ الظاهر المتبادر أن كل شيء أذن رسول اقته

صلى اقه عليه وسلم فى نظه بغير الذكاة الشرعبة أنه حرم الآكل ، إذلوكان الانتفاع بأكله جائزًا لما أذن صلى الله عليه وسلم فى إنلائه كما هو واضع .

وقال النووى: الغراب الأبقع حرام بلا خلاف للأحاديث الصحيحة . والأسود الكبير فيه طريقان إحداهما : أنه حرام .

والآخرى: أن فيه وجهين: أصحهما التحريم .

وعراب الزرع فيه وجهان مشهوران : أصحهما أنه حلال ، وهو الزاغ ، وهو أسود صغير ، وقد يكون تحر المنقاد والرجلين اه، منه بالمعنى فى [شرح المهذب] . ومن ذلك الصرد . والهدهد ، والخطاف ، والحفاش : وهو الوطواط .

ومذهب الشافعي: تحريم أكل الهدهد والحطاف.

قال صاحب و المهذب ع، ويحرم أكل الهدهد والحقائف. لأن الني صلى الله عليه وسلم نهى عن قتلهما ، وقال النووى فى « شرح المهذب » أما حديث النهى عن قتل الهدهد فرواه عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن الني صلى الله عليه وسلم « نهى عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحلة ، والهدهد والصرد » رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم فكره في آخر كتابه ، ورواه ابن ماجه فى حستاب الصيد بإسناد على شرط المبخارى ، وأما النبى عن قتل الحطاف فور ضعيف ومرسل ، دواه البيهتى بإسناده عن أبى الحويرت عبد الرحم بن معاوبة ، وهو من تابعى النابيين ، أو من التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن قتل الحطاطيف ، مصندا إلا أنه كان يرمى بالوضع اه ، وعا ذكره النورى تعلم أن الصرد , المدود أيضاً : وصح عن عبدالله بن عرو بن العاص موقوقاً عليه أنه قال : و لا تقتلوا الصفادة فان فقيها تسبح ، ولا تقتلوا الحقائش فإنر لما خرب بيسه المقدس قال : يارب سلطنى على البحرحى أغرقهم » قال الببهق إسناده صحيح . قال مقيده ـ عفما الله عنه ـ : والظاهر فى مثل هذا الذى صحح عن عبداقه ابن عمرو من النهمى عن قتل الحفاش والصنفدع أنه فى حكم المرفوع لأنه لامجال المرأى فيه . لأن علم تسييح الصنفدع وما قاله الحفاش لايكون بالرأى ، وعليه فهو يدل على منع أكل الحفاش والصنفدع .

وقال ابن قدامة في « المغني» : ويحرم الحَمالف والحَشاف أو الخفاش

وهو الوطواط ، قال الشاعر : مثل النهار يزيد أبصار الورى نوراً ويعمى أعين الخفاش

سس اسهاد ربرية البصدار اورى ورا ويعمي اعين الحفاس قال أحمد : رمن ياكل الخشاف ؟ وسئل هن الخطاف فقال : لا أدرى ، وقال النخمى : أكل الطير حلال إلا الخفاش، و إنماحر متحدة لآنها مستخبثة لاتاكلها العرب اه . من المفنى . والخشاف هو الخفاش . وقد تدمنا عن مالك وأصحابه جوازاً كل أنواع الطير : واستثنى بعضهم من ذلك الوطواط .

وفى الببغا والطاوس وجهان الشافعية : قال البغوى وغيره وأصحهما التحريم .

وفي العندليب والحمرة لهم أيضاً وجهان : والصحيح إباحتهما ، وقال وفي العندليب والحمرة لهم أيضاً وجهان : والصحيح إباحتهما ، وقال أبو عاصم أيضاً : والبوم حرام كالرخم ، قال : ينصب عليه الفتاد المجمة وفتح الواو وبالعين المهملة حرام على أصح والفنوع غير البوم ، قال : لكن في صحاح الجوهري أن الفنوع طائر من طير الليل من جنس الهام ، وقال المفضل : هو ذكر البوم ، قال الوافي : فعلى هذا إن كان في الفنوع قول لزم إجراؤه في البوم لأن الذكر والانثى من الجنس الواحد لايفترقان ، فالدوى . ثم قال : فلت : الاشهر أن الضوع من جنس الهام فلا بلوم

وأما حشرات الطير ، كالنحل، والزنابير ، والذباب ، والبعوض ،

اشتراكهما في الحسكم.

ونحو ذلك ؛ فاكلها حرائم عند الشافعي وأحمد، وأكثر العلماء لآنها مستخبثة طيماً ، والله تعالى يقول : ﴿ ويحرم عنيهم الخبائث ﴾. ومن ذلك الجلالة : وهي التي تأكل النجس ، وأصلها التي تلقط الجلة بتثليث الجيم : وهي البعر، والمراه بها عند العلماء : التي تأكل النجاسات من الطير والدواب .

ومشهور مذهب الإمام مالك جواز أكل لحم الجلالة مطلقاً ، أما لبنها وبولها فنجسان في مشهور مذهبه مادام النجس بافياً في جوفها ، ويطهر لبنها وبولها عنده إن أمسكت عن أكل النجس، وعلفت علفاً طاهراً مدة ينلب على الظان فيها عدم بقاء شيء في جوفها من الفضلات النجسة . وكرم كثير من العلماء لحم الجلاله ولبنها ، وحجتهم حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ألبان الجلالة : قال النووى في و شرح المهذب » : حديث ابن عباس صحيح رواه أبو داو دوالترمذى والنسائى بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : هو حديث حس صحيح . اه .

وقال النووى في حد الجلالة : والصحيح الذي عليه الجهور أنه لااعتبار بالكثرة ، وإنما الاعتبار بالرائحة والنتن ، فإن وجد في عرقها رغيره ربح النجاسة فجلالة ، وإلا فلا ، وأكل لحم الجلالة وشرب لرنها مكروه عند الشافية ، والصحيح عندهم أنها كراهة تنزيه ، وقيل : كراهة تحريم .

وقال أن قدامة فى دالمننى ، وقال أحمد : أكره لحوم الجلالة وألبانها . قال القاضى فى المجرد : هى التى تاكل القدر ، فإذا كان أكثر علفها النجاسة حرم لحمها ولبنها ، وفى بيضها روايتان : وإن كان أكثر علفها الطاهر لم يحم أكلها ولالبنها ، وتحديد الجلالة بكون أكثر علفها النجاسة لم نسمه هن أحمد ، ولا هو ظاهر كلامه ، لكن يمكن تحديده بما يكون كثيراً فى ماكولها ويعنى هن اليسير ، وقال الليث إنما كافرا يكرهون الجلالة التى لا طمام لها إلا إجمع وما أشبه ، وقال ابن أبى هوسى فى الجلالة روايتان ، إحدهما ؛

والثانية : أنها مكروهة غير محرمة . وهذا تول الشافى وكره

أبو حنيفة لحومها والعمل عليها حتى تحبس ، ورخص الحسن فى لحومها وألبانها، لأن الحيوانات لا تتنجس بأكل النجاسان ، بدليل أن شارب الحمر لايمكم بتنجيس أعضائه ، والسكافر الذى يأكل العنزير والمحرمات لايكون ظاهره نجساً ، ولو نجس لما طهر بالإسلام ولا الاغتسال ، ولونجست الجلالة لماطهرت بالحبس اه .

والظاهر كراهة ركوب الجلالة ، وهو مكروه عند الشافمي ، وأحمد وعمر وابنه عبدالة ، وروى عن ابن عمر مرفوعاً كواهة ركوب الجلالة ، أخرجه البيهتي وغيره ، والسخلة المرباة بلين السكلبة حكمها حكم الجلالة فيا يظهر ، فيجرى فيها ماجرى فيها ، واقه تعالى أعلم .

ومن ذلك الزروع والتمار التي سقيت بالنجاسات أو سمدت بها فا كثر العلماء على أنها طاهرة ، وأن ذلك لا ينجسها ، ومن قال بذلك مالك والشافعي وأصحابهما خلافا للامام أحمد ، وقال ابن قدامة في «المغني» وغير ما الروح والمخار المستب بالنجاسات ، أو سمدت بها ، وقال ابن عقيل يحتمل أن يكره ذلك ولا بحرم ؛ ولا يحكم بتنجيسها ، لأن النجاسة تستعيل في باطنها فتطهر بالاستحالة ؛ كالدم يستميل في أعضاء الحيوان لحلى ، وصير لبناً . وهذا قول أكثر الفقهاء ؛ منهم أبو سنيفة والشافعي ، وكان سعد بن أبي وقاص بول أكثر الفقهاء ؛ منهم أبو سنيفة والشافعي ، وكان سعد بن أبي وقاص يدمل أرضة بالعرة ويقول : مكتل عرة مكتل بر ، والعرة ؛ عذرة الناس ، ولأنها تتمذى بالنجاسات ، ولتنز عبد أو الاستحالة لا تعليه وسلم وتشترط عليم ألا يدملوها بعذرة النساس ، ولأنها تتمذى بالنجاسات ، وتشترط عليم ألا يدملوها بعذرة النساس ، ولأنها تتمذى بالنجاسات ،

قوله تعالى : ﴿سِيقُول الذين أَشْرَكُوا لَوْ شَاهُ اللّهُ مَا أَشَرَكُنا ﴾ [لاية . ذكر في هذه الآية الكريمة أنهم سيقولون : لو شاء الله ما أشركنا ، وذكر في غير هذا الموضع أنهم قالوا ذلك بالفعل ، كقوله في النحل : ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ﴾ الآية ، وقوله في الزخوف : ﴿ وقالوا لوشاء الرحن ماعبدنام ﴾ الآية . ورادهم أن اقد لما كان قادراً على منعهم من الإشراك ، ولم يمعهم منه أن ذلك دليل على رضاء بشركهم ، ولذلك كذبهم هنا بقوله : ﴿ قَلْ هَلَ عندكم من عارفتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الفلن ﴾ الآية ، وكذبهم فى الزحرف بقوله : ﴿ مالهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون ﴾ ، وقال فى اازمر: ﴿ ولا يرضى لعباده المكفر ﴾ الآية .

قوله تمالى : ﴿ فَلَ تَمَالُوا أَنَّلُ مَا حَرِمَ رَبِكُمَ عَلَيْكُمُ أَلَا تَشْرُكُوا بِهُ شَيْتًا ﴾ الآية ، الظاهر فى قوله : ما حرم ربكم عليه ، أنه مضمن معنى ما وصاكم به فعلا ، أو تركا ؛ لأن كلا من ترك الواجب ، وفعل الحرام حرام ، فالمنى وصاكم ألا تشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا .

وقد بين تعالى أن هذاهو المراد بقوله : ﴿ ذَٰلُـكُمْ وَصَاكُمُ ﴾ الآية ·

قوله تمالى: ﴿ وَلا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ الآية ، نهى اقد تمالى في مذه الآية الكريمة عن قتل الأولاد من أجل الفقر الواقع بالفعل ؛ ونهى في مدورة الإسراء عن قتلهم خشية الفقر المترقب المخوف منه ، مع أنه غير واقع في الحال بقوله : ﴿ وَلا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ﴾ ، وقد أوضح صلى الله عليه وسلم ممناه حين سأله عبدلله بن مسمود رضى الله عنه ؛ ﴿ أَى الذَّبُ أَعَظُم أَنَ عَلَم أَنَ عَلم الله عبدلله بن مسمود رضى الله عنه ؛ ﴿ أَن الله عَلم أَن تقتلوا ولا تقتل ولدك خشية أن يطعم ممك ، قال : ثم أى؟ قال : ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ﴿ والذِّن لا يدعون مع جارك » ، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ﴿ والذِّن لا يدعون مع الله أخر ، ولا يقتلون النفس الني حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ﴾ ولا يزنون ﴾

وأخذ بعض أهل العلم من هذه الآية منع العزل ، لأنه وأد خنى ، وحديث جابر : «كنا نعزل والرحى ينزل ، يدل على جوازه ، لكن قال جماعة من أهل العلم : إنه لايجوز عن الحرة إلا بإذنها ، ويجوز عن الأمة بغير إذنها ، والإملاق : الفقر ، وقال بعض أهل العلم : الإملاق الجوع ، وحكاء النقاش عن مؤرج ، وقيل : الإملاق الإنفاق ، يقال : أملق ماله بمدنى أنفقه ، وذكر أن علياً قال لامرأته : املق ماشئت من مالك .

وحكى هذا القول عن منذر بن سعيد . ذكره الفرطمي ، وغيره، والصحيح الأول.

قرله تمالى: ﴿ وَلا تقربوا مال البتم ، إلا بالتي هي أحس حتى ببلغ الشده ﴾ الآبة ، قد يتوهم غير العارف من مفهوم بخالفة هذه الآية الكريمة ، أغنى مفهوم الغاية في قوله : ﴿ حتى يبلغ أشده ﴾ أنه إذا بلغ أشده ، أنه بالغاية من قربان مالم بغير التي هي أحسن ، وليس ذلك مراداً بالآية ، بل الغاية ببلوغ الآشد يراد بها أنه إن بلغ أشده يدفع إليه ماله ، إن أونس منه الرشد ، كا بينه تمالى بقوله : ﴿ فَإِن آ نَسَمَ مَهُم رَشَداً فَادَفُمُوا إليهِ أَلُولُهُ الْمُ الْمُ اللّهِ اللّهِ مَلْهِ ، (شَداً فَادَفُمُوا إليهِ أَلُولُهُم ﴾ الآية .

والتحقيق أن المراد بالأشد فى هذه الآية البلوغ ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لِلْمُوا النَّـُكَاحِ، فإن آنستم منهم رشداً ﴾ الآية .

والبلوغ يكون بعلامات كثيرة : كالإنبات ، واحتلام الغلام ، وحيض الجارية ، وحملها ، وأكثر أهل العلم على أن سن البلوغ خمس عشرة سنة . ومن العلماء من قال : إذا بلغت قامته خمسة أشبار ، فقد بلغ ، ويروى هذا القول عن على ، وبه أخذ الفرزدق في قوله يرثى نزيد من المهلب :

مازال مذعقدت يداه إزاره فسيما فأدرك خمسة الأشبار يدنى خوافق من خوافق تلتق فى ظل معتبط الغبار مثار

والأشد، قال بعض العلماء: هو راحد لاجمع له كالآنك، وهو الرصاص وقبل : واحده شد كفلس وأفلس ، قاله القرطي وغيره ، وعن سيبويه أنه جمع شدة، ومعناه حسن ، لأن العرب تقول : بلغ الغلام شدته إلا إن جمع الفعلة فيه على أفعل غير معهود ، كما قاله الجوهرى, وأما أنعم، فليس جمع نعمة ، وإنما هو جمع نعم من قولهم يؤس ونعم، قاله القرطي: وقال \ يا كم : وأصل !لأشد من شد النهار إذا ارتفع ، يقال : أنيته شد النهار وكان يحد بن محد العنى ينشد بيت عنترة :

> عهدى به شد النهار كما تما خضب اللبان ورأسه بالمظلم وقال الآخر :

تطيف به شد النهار ظعينة طويلة أنقاء البدين سحوق قال مقيده ـ عفا الله عنه -: ومنه قول كعب بن ذهير:

شد النهار ذراعا عيطل نصف قامت لجاريها نكد مثاكيل فقوله : وشد النهار » ، يعنى وقت ارتفاعه ، وهو بدل من اليوم في. قوله قبله .

يوما يظل به الحرباء مصطخداً كأن صاحبه بالشمس محلول فشد النهار بدل من قوله يوماً ، بدل بعض من كل ، كما أن قوله : « يوماً هـ بدل من إذا في قوله قبل ذلك :

كأن أوب ذراعيها إذا عرقت وقد تلفع بالقور العساقيل

لأن الزمن المعبر عنه ﴿ بإذا ﴾ هو بعينه اليوم المذكرر في قوله ﴿ يوماً يظل ، البيت ، ونظيره في القرآن ، قوله تالى : ﴿ فإذا جاءت الطامة الكبرى ، يوم يتذكر الإنسان ماسعى ﴾ ، وقوله : ﴿ فإذا جاءت الصاخة يوم يفر المره ﴾ الآية ، وإعراب أبيات كب هذه يدل على جواز تداخل البدل ، وقوله : ﴿ كَأَنْ أُوبِ لَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَل

وقال السدى ؛ الأشد ثلاثون سنة ، وقيل ؛ أربعون سنة ، وقيل ؛ ستون سنة ، ولا يخنى أن هذه الآنوال بعيدة عن المراد بالآية كما بينا ، وإن جازت لغة ، كما قال سحم بن وثيل :

أخو خسين مجتمع أشدى ونجذني مداورة الشئون

تنبيه

قال مالك وأصحابه: إن الرشد الذي ينتم به المال إلى من بلغ النسكاح، هو حفظ المال وحسن النظر فى التصرف فيه ، وإن كان فاسقاً شريبا ، كما أن الصالح النقى إذا كان لايحسن النظر فى المال لايدفع إليه ماله ، قال ابن عاصم المالكى فى تحفته :

وشسارب الخر إذا ما ثمرا لما يلى من ما له لن يحجرا وصافح ليس يجيد النظرا فى المال إنخيفالصياع-حجرا وقال الشافعى ومن وافقه : لايكون الفاسق الماصى رشيداً ، لأنه لاسفه أعظم من تعريضه نفسه لسخط الله وهذابه بارتسكاب المعاصى ؟ واقه تعالى أعلى .

قوله تعالى : ﴿ وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لاندكاف نفساً إلا وسعها ﴾ أمر تعالى في هذه الآية السكريمة بإيفاء السكيل والميزان بالعدل ، وذكر أن من أخل بإيفائه من غير قصد منه لذلك ، لاحرج عليه لعدم. قصده ، ولم يذكر هنا عقاباً لمن تعمد ذلك ، ولمكنه توعده بالويل في موضع آخر ، ووبخه بأنه لايظان البحث لوم القيامة ، وذلك في قوله : ﴿ ويل للطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ، ليوم عظيم . يوم يقوم الناس لرب العالمين ﴾ .

وذكر فى موضع آخر أن إيفاء الكيل والميزان خير لفاعله ، وأحسن عاقبة ، وه قوله تعالى : ﴿ وأرفوا الكيل إذا كلم ، وزنوا بالقسطاس المستقم ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ .

قوله تمالى ﴿ وَإِذَا قَلَمُ فَاعِدُلُوا ، وَلَوْ كَانَ ذَا قَرْقِى ﴾ أَمَّرِ تَمَالَى فَى هَذَهُ الآية الكريمة بالعدل فى القول ، ولو كان على ذى قرابة ، وصرح فى موضع آخر بالآمر بذلك . ولو كان على نفسه أو والديه . وهو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيِّهَا الذِنِ آمنُوا كُونُوا قَوَامَينَ بِالقَسْطُ شَهْدَاهُ فَهُ ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسَكُم ، أَوْ الوالدين والآفربين) الآية .

قوله تمالى : ﴿ وَبِعَمِدَ اللهُ أُوفُوا ﴾ الآية ، أمر تمالى فى هذه الآية الكريمة بالإيفاء بعهد الله ، وصرح فى موضع آخر أن عهد الله سيسأل عنه يوم القبامة بقوله : ﴿ وَأُوفُوا بِالعَهِدُ إِنَّ العَهِدُ كَانَ مِسْتُولًا ﴾ أى عنه .

قوله تمالى: ﴿ أَوْ تَقُولُوا الْوَانَّا أَبْرُلُ عَلِمَنَا السَكتَابِ لَكَنَا أَهْدَى مَهُم ﴾ الآية ، ذكر تمالى في هدفه الآية السكريمة أن من حسكم إنوال القرآن العظيم قطع عذر كفار مكة ، لئلا يقولوا : لو أنزل علينا كتاب لعملنا به ، ولكنا أهدى من البهود والنصاره الذين لم يعملوا بكتبهم وصرح في موضع آخر أبهم أنسموا على ذلك ، وأنه لما أنزل عليهم ما زادهم نزوله إلا نفورا ، وبعدا عن الحق ، لاستكبارهم ومكرهم السيء ، وهو قوله تمالى : ﴿ وأقسموا باقه جهد أيمانهم لن جاءهم نفر ليكونن أهدى من إحدى الامم ، فلسا جاءهم نفروا ، استكباراً في الارض ومكر السيء ولايحيق المكر السيء إلا بأهله ﴾ .

غوله تعالى : ﴿ فَن أَظْلُمُ عَن كَذَب بَآيَاتَ اللهِ وَصَدَفَ عَنِهَا ﴾ الآية ·

قال بعض العلماء : إن هذا الفعل أعنى صدف فى هذه الآية لازم ، ومعناه أعرض عنها ، وهو مروى هن إبن عباس ويجاهد ، وقتادة .

وقال السدى : صدف فى هذه الآية متعدية للفعول ، والمفعول بحذوف، والمبنى أنه صد غيره عن اتباع آيات الله ، والقرآن يدل لقول السدى ، لأن إعراض هذا الذى لا أحد أظلم منه عنه آيات الله صرح به فى قوله : ﴿ فَنَ أَطْلَمُ مَن كَذَب بآيات الله ﴾ إذ لا إعراض أعظم من الشكذيب ، فدل ذلك على أن المراد بقوله : ﴿ وصدف عنها ﴾ أنه صد غيره عنها فصار جامماً بين الصنال و الإصنال .

وعلى القول الأول فعنى صدف مستغنى عنه بقوله ﴿كَذَب ﴾ ، ونظير الآية على القول الذي يشمد له القرآن ، وهو قول السدى . قوله تعالى . ﴿ وَهُمْ يَنْهُونَ عَنْهُ وَيَنَّاوَنَ عَنْهُ ﴾ اه·

وقوله : ﴿ الدُّينَ ٰكَفُرُوا وصدُوا عن سُبيل الله زدناهم عذابا فوق المذاب ﴾ الاية .

وقد يوجه قول ابن حباس وقنادة وبجاهد بأن المراد بتسكذيه ، وإعراضه أنه لم يؤمن بها قلبه ، ولم تعمل بها جوارحه ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ، ولكن كذب وتولى ﴾ ونحوها من الآيات الدالة على اشتهال السكافر على التسكذيب بقلبة ، وترك العمل بجوارحه ، قالم ابن كثير فى تفسيره : بعد أن أشار إلى هذا : ولكن كلام السدى أفوى وأظهر ، والله أعلم اه .

وُلِطلاق صدفُ بمنى أعرض كثير فى كلام العرب،ومنه قول أبىسفيان ابن الحارث :

عجبت لحسكم الله فينا وقد بدا له صدفنا عن كل حق منزل وروى أن ابن عباس أنشد بيت أبي سفيان هذا لهذا المدنى ، ومنه أيضاً قول ابن الرقاع :

إذا ذكرن حديثاً قلن أحسنه وهن عن كل سوء يتقى صدف أى معرضات .

اى معرصات .

قوله تعالى : (هل ينظرون إلا أن ناتيهم الملائدكة أو ياقهربك) الآية ،

ذكر تعالى في هذة الآية الكريمة إنيان الله جل وعلا وملائكته
يوم القيامة ، وذكر ذلك في موضع آخر ، وزاد فيه أن الملائكة بجيئون
صفوفا وهو قوله تعالى : (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) ، وذكره
في موضع آخر ، وزاد فيه أنه جل وعلا ياتى في ظلل من النهام وهو قوله
تعالى : (هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظل من النهام والملائكة)
الآية ، ومثل هذا مزصفات أنه تعالى التي وصف بها نفسه بمركا جاءويؤ منها ،
وبعتقد أنه حق ، وأنه لايشبه شيئا من صفات المخلوقين . فسبحان من أحاط
بكل شيء علماً (يعلم مابين أيديهم وما خلقهم ولا بحيطون به علما) .

قوله تعالى ﴿ قُلُ إِنْ صَلَانَى وَنَسَكَى ﴾ الآية .

ويه ندى و من إراحه ري وللدى النجر، لأن الكفار كانوا يتقربون قال بعض العلماء: المراد بالنسك هذا النجر، لأن الكفار كانوا يتقربون لاصنامهم بعبادة من عظم العبادات: هى النجر. فأمر الله تعالى في فصل لربك إن صلاته و نحره كلاهما خالص قه تعالى . ويدل لهذا قوله تعالى (فصل لربك و انحر) . وقال بعض العلماء: النسك جميع العبادات ، وبدخل فيه النجر، وقال بعضهم: المراد بقوله: وانحر » وضع اليد اليني على اليسرى تحت النجر في الصلاة ـ وانه تعالى أعلم .

بترودرومب دومِم سِيُوْرَةِ الْأَعِرَافِيْنَ.

قوله تمالى : ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدَرَكُ حَرْجٍ مِنْهُ ﴾ الآية .

قال مجاهد، وقتادة ، والسدى : ﴿ حرج ﴾ أى شك . أى لا يكن فى صدرك شك فى كون هذا القرآن حقاً ، وعلى هذا القول فالآية ، كمقوله تمالى : ﴿ الحق من تمالى : ﴿ الحق من ربك ، فلا تمكون من الممترين ﴾ ، وقوله : ﴿ إلى فلا تمكن من الممترين ﴾ ، وقوله : ﴿ فإن كنت فى شك ما أنزلنا إليك فلا أنذين يقرمون الكتاب من قبلك ، لقد جاءك الحق من ربك ، فلا تمكرن من الملترين ﴾ .

والممترى : هو الشاك ، لآنه مفتمل من المرية رهى الشك ، وعلى هذا الغول فالخطاب للني صلى الله عليه وسلم · والمراد نهى غيره عن الشك فى الفرآن ،كفول الراجو :

* إباك أعنى واسمعى ياجارة *

وكقوله تعالى : ﴿وَلَانَطُعَ مَهُمَ آثُمَا أَوْكِفُورًا ﴾ ، وقوله :﴿ النَّاشُرُكُتُ ليحبطن عملك ﴾ ، وقوله : ﴿ وَانْ اتبعت أهواهم ﴾ الآية .

ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لايفعل شيئاً من ذلك ، ولسكن الله يخاطبه لبوجه الخطاب إلى غيره فى ضمن خطابه صلى الله عليه وسلم .

وجهور العلماء : على أن المرآد بالحرج فى الآية الضيق . أى لايكن فى صدرك ضبق عن تبلغ ما أمرت به لشدة تكذيبهم لك ، لأن تحمل حداوة الكفار ، والتعرض لبطشهم عا يضيق به الصدر ، وكذلك تكذيبهم لم صمل الله عليه وسلم مع وضوح صدقة بالمعجزات الباهرات عايضيق بهالصدر. وقد قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِذَا يُتلفُوا رأسى فيدعوه خبزة ﴾ ، أخرجه مسلم . والثلغ : الشدخ ، وقبل ضرب الرطب بالبايس حتى ينشدخ ، وهذا البطش ،ا يضيق به الصدر .

ويدل لهذا الوجه الآخير في الآية قوله تعالى : ﴿ فَلَمَكُ تَارُكُ بِعَضِهُ مايوحي[ايك ، وضائق به صدرك] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنْكُ يَعْنِبُقَ صَدَّرُكُ بما يقولون ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَمُلُكُ بَاخْعَ نَفْسُكُ عَلَى آثَارُهُ إِنْ لَمْ يَوْمَنُوا بَهِذَا الحديثُ أَسْفًا ﴾ وقوله : ﴿ لَمَلْكُ بَاخْعَ نَفْسُكُ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنُينَ ﴾ .

ويؤيد الوجه الأخيرة فى الآية أن الحرج فى لغة العرب: الضيق. وذلك معروف فى كلامهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لِيسَ على الآعى حرج ﴾ ، وقوله : ﴿ وماجمل عليكم فى الدين من حرج ﴾ ، وقوله : ﴿ يعمل صدره ضيقا حرجا ﴾ أى شديد الضيق إلى غير ذلك من الآيات ، ومنه قول عمر بن أبى ربيمة ، أو جمل :

غرجت خوف يمينها فتبسمت فعلمت أن يمينها لم تحرج وقول العرجي:

عوجى علينا ربة الهودج إنك إلا تفعل تحرجى والمراد بالإحراج في البيتين: الإدغال في الحرج . يمنى الصبق كاذكرنا قوله تعالى : ﴿ لتنذر به وذكرى للمؤمنين لم يبين هنا المفعول به لقوله : لتنذر، ولمكنه بينه في مواضع أخركقوله: ﴿ وتنذر به قوما لداً ﴾ ، وقوله: ﴿ لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم ﴾ ، إلى فير ذلك من الآبات . كما أنه بين المفعول الثاني الإندار في آبات أخر ، كقوله : ﴿ لينذر باساً شديداً من لدنه ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ إِنَا أَنَدْرِنَا كُمّ عَذَاباً قريباً ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآبات .

وقد جمع تعالى فى هذه الآية الكربمة بين الإنذار والذكرى فى قوله : ﴿ لنتذربه وذكرى للمؤمنين ﴾ فالإنذار للكفار، والذكرى للمؤمنين ، ويدل لخذاك قوله تعالى : ﴿ فَإِمَا يَسِرَنَاهُ بِلَسَانِكُ ، لَنَبْشُرِ بِهِ الْمَثَيْنِ ، وَتَذَرَّ بِهِ قُومًا لَمُهَا ﴾ ، وقوله : ﴿وَذَكُرَفَانِ الذّكرى تَنفع المؤمنين﴾ وقوله : ﴿ فَذَكُرُ بِالقِرآنَ مَنْ يَخَافُ وَعِيدٍ ﴾ .

ولاينافى ما ذكر نا من أن الإندار للسكفار ، والذكرى للبؤمنين . أنه قصر الإندار على المؤمنين . أنه قصر الإندار على المؤمنين دون غيرهم فى قوله تمالى : ﴿ إِنّمَا تَندَر مِن النّبِعِ اللّهُ لما كان الذكر ، وخشى الرحمن بالنبب ، فبشره بمنفرة وأجر كريم ﴾ لأنه لما كان الانتفاع بالإندار مقصوراً عليهم ، لأن ما لانفع به فهو كالمدم .

ومن أساليب اللغة العربية : التعبير عن قليل النفع بأنه لاثي. .

وحاصل تحرير المقام في هذا المبحث: أن الإنذار يطلق فى القرآن إطلاقين.

أحدهما : عام لجميع الناس كقوله : ﴿ يَا أَمَّا المَدَّرُ قَمْ فَانْذُرَ ﴾ . وقوله : ﴿ تِبَادِكُ الذِّي نُولَ الفَرْقَانَ عَلَى عَبْدُهُ لِيكُونَ لِلْمَالِينِ نَذْبِراً ﴾ .

سارك الدى تزل الفرقان على عبده ليسكون للعالمين نذيرًا } . وهذا الإنذار العام : هو الذي قصر على المؤمنين قصرًا إضافيا في قوله :

﴿ إِنَّمَا تَنْذَرُ مِنَ اتَّبِعَ الذَّكُرُ ﴾ الآية . لأنهم هم المنتفعون به دون غيرهم . مثاناً . انذا . الدكر الكناء الذي من الذي من الذي

والثانى : إنذار خاص بالكمفار لانهم هم الواقعون فيما أنذروا به من النكال والمذاب، وهو الذى يذكر فى القرآن مبينا أنه خاص بالكمفار دون المؤمنين كقوله : ﴿ لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لدا ﴾ ، وقوله هنا : ﴿ لتنذر به وذكرى للذمنين ﴾ اه .

والإنذار فى اللغة العربية : الإعلام المقترن بتهديد ، فسكل إنذار إعلام ، وليس كل إعلام إنذاراً .

قوله تعالى : ﴿ وَكُمْ مَنْ قَرِيَةُ الْمُلْكَنَاهَا ، لِجَاءُهَا بِاسْنَا بِيَانًا ، أَوْمُ قَائِلُونَ ﴾ خوف الله تعالى فى هذه الآية الكريمة الكهفار الذين كذبوه صلى الله عليه وسلم ، بأنه أهلك كثيراً من القرى بسبب تسكفيهم الرسل، فنهم من أهلكها بيانًا أى لبلا ، ومنهم من أهلكها وهم قائلون ، أى فى حال قيلو تهم ، والقيلو لة: الاستراحة وسط النهار . يعنى : فاحذروا تسكذيب رسول صلى الله عليه وسلم ثلا أنزل بكم مثل ما أنزت بهم ، وأوضح هذا المغيى في آيات أخر لقوله :

(ولقد استهزى، برسل من قبلك ، فأق بالدين سخروا منهم ، ماكانوا به
پيشهز ثون) ، وقوله : فكاين من قربة أهلكناها وهي ظالمة ، فهي خاوية
على عروشها ، ويثر معطلة وقصر مشيد) ، وقوله : (وكم أهلكنا من قرية
بطرت معيشتها ، فتلك مساكنهم لم تمكن من بعدهم القليلا وكنا نحن
الوارثين) ، وقوله : (أفل يصيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين
من قبلهم ، دهر الله عليهم) ، نم بين أنه بريد تهديدهم بذلك بقوله :
(ولمكافرين أمنالها) إلى غير ذلك من الآيات .

وقد هدد تمالى أهل القرى بأن يأتيم عذابه ليلا في حالة الذوم ، أو ضحى في حالة اللعب ، في قوله تمالى : ﴿ أَفَامَنُ أَهُلَ النّرِى أَنْ يأتيم بأسنا بياتاً وهم نائمون ، أو أمن أهل القرى أن يأتيم بأسنا ضحى وهم يلعبون ﴾ وهدد أشالهم من الذين مكروا السيئات بقرله تمالى : ﴿ أَفَامَنَ الذِّن مَكْرُوا السيئات أن يخسف انه بهم الأرض ، أو يأتيم المذاب من حيث لايشمرون » أو يأخذه في تقليم فما هم بممجزين » أو يأخذه على تخوف فإن دبكم الرموف رحم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ دَعُواهُمْ إِذْ جَاءُهُمْ بِأَسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَا كَنَا

ظالمين). علام الذي الكثيرة الذاكرات المراكث قرال أهلك

بين تمالى فى هذه الآية الكريمة أن تلك القرى الكثيرة التى أهلكها فى حال البيات، أو فى حال القيلولة، لم يكن لهم من الدعوى إلا اعترافهم بأنهم كانوا ظالمين. وأوضح هذا الممنى فى قوله: ﴿ وَكُمْ تُصَمّنُ مِنْ فَرِيّةٌ كَانَتُ اللّهُ ، وأنشأنا بعدها قوماً آخرين ه فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون ه لا تركضو اوارجعوا إلى ما أترقم فيه ومساكنكم لعلمكم تسالون * قالوا يا ويلنا إن كنيا ظالمين * قالوا الله على عادين إلى .

قال ابن جربر ــ رحم الله ــ في هذه الآية الذلالة الواضحة على صحة

ما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما هلك قوم حتى يعذروا من أنفسهم » حدثنا بذلك ابن حميد . حدثنا جربر عن أبى سئان عن عبد الملك بن ميسرة الرراد قال : قال عبد الله مسمود : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما هلك قوم حتى يعذروا من أنفسهم » قال : قلت لعبدات كيف يكون ذلك ؟ قال : فقرأ هذه الآية ﴿ فَمَا كَانَ دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين ﴾ :

قوله تعالى: ﴿ فلنسألن الذين أرسل إليم ، ولنسألن المرسلين ﴾ ، لم يبين هنا الشىء المسؤول عنه المرسلون ، ولاالشىء المسئول عنه الذين أرسل إليم . وبين فى مواضع أخر أنه يسأل المرسلين عما أجابتهم به أيمهم ، ويسأل الامم عما أجابوا به رسلهم .

قال فى الأول : ﴿ يُومُ بِجمعُ اللهِ الرسلُ فيقولُ مَاذَا أَجْبُتُم ﴾ .

وقال فى الثانى : ﴿ وَيُومَ يِنَادِيهِمْ فِيقُولُ مَاذَا أَجِبْمُ المُرْسَلِينَ ﴾ . وبين فى موضع آخر آنه يسال جميع الحال هما كانوا يعملون ، وهو

وهنا إشكال معروف: وهو أنه تعالى قال هنا: ﴿ فلنسأان الذين أوسل إليهم ، والمسألن المرساين ﴾ وقال أيضاً : ﴿ فوربك لنسألنهم أجمين ه عما كانوا يعملون ﴾ ، وقال : ﴿ وقفوهم إليهم مسئولون ﴾ ، وهذا صريح فى إثبات سؤال الجميع يوم القيامة ، مع أنه قال : ﴿ ولا يسأل عن ذنونهم المجرمون ﴾ ، وقال : ﴿ فورمنذ لايسأل عن ذنبه إنس ولا جان ﴾ .

وقد بينا وجمالجع بين الآيات المذكورة فى كتابنا [دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب] وسنزيده إيصاحاً هنا إن شاء الله تمالى .

اعلم أولا: أن السؤال المننى فى الآيات المذكورة . أخص من السؤال المثبت فيها ، لأن السؤال المننى فيها مقيد بكونه سؤالا عن ذنوب خاصة ، فإنه قال : ﴿ وَلا يَسَالُ عَن ذَنوبِهم المجرمون ﴾ فخصه بكونه عن الذنوب ، وقال : ﴿ وَمِئْذُ لا يَسَالُ عَن ذَنهِ إِنْسَ وَلا جَانَ ﴾ فخصه بذلك أيضاً . فيتضح من ذلك أن سؤال الوسل والموءودة مثلا ليس عن ذب فعلوه فلا مانع من وقوعه ، لأن المنفى خصوص السؤال عن ذب ، و بريد ذلك إيضاحا قوله تعالى : ﴿ ليسأل الصادقين عن صدقهم ﴾ الآية ، وقوله بعد سؤاله لعيسى المذكور في قوله : ﴿ أَنْتَ قَلْتَ النَّاسُ اتَّغَلُونَى وأَى إِلَمْينَ مِنْ دُونَ اللّه ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ أَنْتَ قَلْتَ النَّاسُ اتَّغَلُونَى وأَى إِلَمْينَ والسؤال عن الذَّفِ المَّاتِينَ فَى الآيات : المراد به سؤال الاستخبار والاستملام . لأنه جل وعلا عيط علمه بكل شيء ، ولا ينافى نفي هذا النوع من السؤال ثبوت نوع آخر منه هو سؤال التوبيخ والتقريع . لأنه نوع من أنواع العذاب ، ويدل لهذا أن سؤال الله للمكفار في المرآن كله توبيخ رتقريع كقوله : ﴿ وقفوم إنهم مسئولون و مالكم لا تناصرون ﴾ . وقوله : ﴿ وأنسجر هذا أم أتم لا تبصرون ﴾ . إلى غير ذلك من الآبات وباق أرجه الجمع مين في كتابنا المذكور - والفرعند الله تعالى .

قوله تعالى: (فانتصن عاجم بعلم وماكنا غائبين)، وبين تعالى في هذه الآية الكريمة أنه يقص على عاده موم القيامة ماكانوا يصطونه في الدنيا، وأخيرهم بأنه جل وعلا لم يكن غائبا عا فعلوه أيام فعلم له في هار الدنيا، بل هو الرقيب الشهيد على جميع الحلق . الحيط علمه بمكن كفلوه ، (مايكون بوكير ، وجليل وحقير ، وبين هذا المدني في آيات كثيرة كقوله: (مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خسة إلا هو سادسهم ، ولا أدفى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينا كانوا ، ثم ينبئهم بمما علوا بوم القيامة أن الله بكل ثنى ه عليم) وقوله: (يعلم ما يلج في الارض ، وما يخرج منها ، وما ينزل من السياد ، وما يعرج فيها ، وهو معكم أينا كنتم) وقوله (وما تكون في شان ، وما تنلو منه من قرآن ، ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه ، وما يعرب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السياد ، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبن) .

تنبيه

فى هذه الآية السكريمة الرد الصريح على المعتزلة النافين صفات الممائل ، اللمانلين: إنه تعالى عالم بذاته ، لا يصفة قاست بذاته ، هى العلم ، وهكذا فى قولم : قادر مربد ، عى سميع بصير متكلم ، فإنه هنا أثبت لنفسه صفة العلم بقوله : ﴿ فلنقصن عليم بعلم ﴾ ونظيره قوله تعالى : ﴿ أَزِلُهُ بعله ﴾ الآية . وهى أدلة قرآ ئية صريحة فى بطلان مذهبم الذى لا يشك عافل فى بطلانه وتناقضه .

فوله تمالى : ﴿ والوزن يُومَئذُ الحق ﴾ ، بين تمالى فى هـذه الآية الكريمة أن وزنه للأعمال يوم القيامة حق أى لاجور فيه ، ولا ظلم ، فلا يزاد فى سيئات مسىء، ولا ينقص من حسنات محسن .

وأوضح هذا المدنى فى مواضع أخر كـقوله : ﴿ وَنَصْعَ الْمُواذِنِ الْقَسَطُ لِمُومُ الْقَبَامَةَ فَلَا تَظْلَمُ نَفْسَ شَيْئًا ، وإنْ كَانْ مَثْقَالَ حَبَّةً مَنْ خُرِدُلُ أَنْيِنَا بِهَا وكَنَى بِنَا حَاسِينِ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنْ اللّهُ لِانِظْلُمُ مِثْقَالَ ذَرَةً وإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعَفُها ﴾ الآية إلى غير ذلك من الآيات.

قوله تصالى : ﴿ فَمَنْ تَقَلَتْ مُوازَيْنَهُ فَأُولَئِكُ مُ الْمُفْلِمُونَ . ومَنْ خَفْتُ مُوازَيْنَهُ فَأُولِئِكُ الذِينَ خَسْرُوا أَنْفُسِهُم بِمَا كَانُوا بَآيَاتًا يَظْلُمُونَ ﴾ .

بين تعالى في هذه الآية الكريمة : أن من ثقلت موازيتهم أفلحوا ، ومن خفت موزاينهم خسروا بسبب ظلهم ، ولم يفصل الفلاح والخسران هنا . وفد جاء في بعض المواضع مايدل على أن المراد بالفلاح هنا كونه في عيشة راضية في الجنة ، وأن المراد بالحسران هنا كونه في الهاوية من النار ، وذلك في قوله : ﴿ فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية » وأما من خفت موازينه فامه هارية ، وما أدراك ماهيه ، فار حامية ﴾ .

وبين أيضاً خسران من خفت موازينه بقوله : ﴿ وَمَنْ خَفَتَ مُواَزِينَهُ فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون 。 تلفع وجوههم النار وهم فيها كالحون ﴾ إلى غير ذلك من الآيات . قوله تعالى: ﴿ وجعملنا لـكم فيها معايش ﴾ الآية ، لم يبين هنا كيفية هدفه المعايش التي جعل لنا في الآرض ، ولكنه بين ذلك في مواضع أخر كقوله : ﴿ وَلَيْنَظُرِ الإنسان إلى طعامه ﴾ أنا صبينا الماء صبا » ثم شققنا الارض شقاً ﴾ فأنبتنا فيها حجا » وعنها وقضها » وزيتونا ونخلا » وحدائق غلبا » وفاكمة وابا » متاعاً لكم ولا تعامكم ﴾ .

وقوله : ﴿ أَوْ لَمْ يُرُوا أَنَا نَسُوقَ المُمَاءِ إِلَى الْآرَضُ الْجَرَزُ فَنَخْرَجِ بِهِ
زَرَعًا تَأَكُلُ مَنَهُ أَنْعَامِهِمُ أَفْلَا يَشْمِرُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَأَنْوَلَ مِنْ
الساءَمَاء مَا خُرْجَنَا بِهِ أَزُواجًا مِنْ نَبَاتَ شَيْ ﴿ كُلُوا وَارْعُوا أَنْعَامُكُمْ إِنْ
فَى ذَلْكُ لَا يَاتَ لُأُولُ النّبِي ﴾ ، وذكر كثيراً من ذلك في سورة النحل كقوله :
﴿ وَالْآنِمَامُ خَلْقِهَا لَـكُمْ فِهَا دَفْءُ وَمِنَافًا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تمالى : ﴿ قال ما منمك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ قال بعض العلماء ، معناه : مامنعك أن تسجد ، و و لا » صلة ، ويشهد لهذا قوله تمالى : في سورة و ص » ﴿ قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى ﴾ الآية . وقد أوضحنا زيادة لنظة و لا » وشواهد ذلك من القرآن ، ومن كلام العرب في سورة البلد . في كتابنا ﴿ دفع إبهام الاضطراب عن آيات الكتاب » والعلم عنداقة تعالى .

قوله تمالى : ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرِ مَنْهُ خَلَقَتَنَى مَنْ نَارَ ، وَخَلَقَتُهُ مَنْهُ طَيْنُ ﴾ ذكر في هذه الآية الكريمة : أن إبليس - لعنه الله ـ خلق من نار ، وعلى القول بأن إبليس هو الجان الذي هو أبو الجن . فقد زاد في مواضع أخر أوصافا النار التي خلقه منها . من ذلك أنها نار السموم . كما في قوله : ﴿ وَالْجَانُ خَلْقُنَاهُ مِنْ قَبْلُ أَنَّهَا نَارُ السموم . كما في قوله : ﴿ وَخَلْقُ الْجَانُ مِنْ مَارِجُ مِنْ قَالَ أَنَّهَا خُصُوصَ المَارِجُ مَنْ قَالَ إِنَّهَا تَنْفَذُ في مسام النار عَنْ قَالُ السموم ؛ لأنها تنفذ في مسام النار لا دَخَانُ فيه ، وصحيت نار السموم ؛ لأنها تنفذ في مسام

البدن لشدة حرها . وفي صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً ﴿ خلقت الملائسكة من نور ، وخلق الجان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لسكم، ورواه عنها أيضاً الإمام أحمد .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَاهْبِطُ مَنْهَا فَا يَكُونَ لَكَ أَنْ تَسْكَبُرُ فَيْهَا فَاخْرَجَ إِنْكُ من الصاغرين ﴾ .

بين تمالى فى هذه الآية السكريمة : أنه عامل إبليس اللعين بنقيض قصده حيث كان قصده التماظم والتسكير ، فاخرجه انه صاغراً حقيراً ذليلا ، متصفا بنقيض ماكان بحاوله من العلو والعظمة ، وذلك فى قوله : ﴿ إِنْكَ مِن الصافرين ﴾ ، والصفار : أشد الذل والهوان ، وقوله : ﴿ الحرج منها مذموما مدحوراً ﴾ ونحو ذلك من الآيات ، ويفهم من الآية أن المتسكير لا ينال ما أداد من العظمة والوفعة ، وإنما يحصل له نقيض ذلك ؛ وصرح تعالى بهذا المغى فى قوله : ﴿ إِنْ فى صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه ﴾ .

وبين في مواضع أخر كثيراً من العواقب السيئة التى تنشأ عن الكبر - أعاذنا الله والمسلمين منه - فن ذلك أنه سبب لصرف صاحبه عن فيهم آيات الله ، والاهتداء بها كما فى قوله تعالى : ﴿ ساصرف عن آبائى الدين يشكبرون فى الأرض بغير الحق ﴾ الآية . ومن ذلك أنه من أسباب الثواء فى الناركا فى قوله تعالى : ﴿ أليس فى جهنم مثوى للتسكبرين ﴾ ، وقوله : ﴿ ذلك بأنهم كانوا إذا قبل لهم لا إله إلا الله يستكبرون ﴾ ، ومن ذلك أن صاحبه لا يحبه الله تعالى كما فى قوله : ﴿ لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون إنه لا يحب المستكبرين ﴾ ، ومن ذلك أن موسى إلى عند بر بى وربكم به ولا يستعاذ إلا عاهر شر . كما فى قوله : ﴿ وقال موسى إلى عند بى وربكم من كل متكبر لا يؤمن يوم الحساب ﴾ إلى غير ذلك من تنائجه السيئة ، وعوافيه الرخيمة ، ويفهم من مفهوم المخالفة فى الآية : أن المتواضع قه جل وعلا برفعه الله . وقد أشار تعالى إلى مكانة المتواضعين له عنده فى مواضع أخر كقوله: (وصاد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا ، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) وقوله: (تلك الدار الآخرة نجعلها الذين لا يريدون علواً فى الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين) وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال و إنه أوحى إلى أن تواضعوا حى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبنى أحد على أحد ، وقد قال الشاعر:

على صفحات الماء وهو رفيع إلى صفحات الجو وهو وضيع

تواضع تكن كالبدر تبصروجهه ولا تك كالدخان يعلو بنفسه وقال أبو الطيب المتنى:

ولو لم يمل [لا ذو محل تمالى الجيش وانحط الفتام قوله تمالى: ﴿ قَالَ أَنْظَرُ فِي إِلَى يُومَ بِبِمْتُونَ » قَالَ إِنْكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴾ ·

ام يبين هنا في سورة الأعراف الغاية التي أنظره إليها ، وقد ذكرها في ﴿ الحجر » و و ص » مبينا أن غاية ذلك الإنظار هو يوم الوقت المعلوم . لقوله : في سورة ﴿ الحجر » و « ص » ﴿ إلىك من المنظرين » إلى يوم الوقعه المعلوم ﴾ فقد طلب الشيطان الإنظار إلى يوم البعث ، وقد أعطاه الله الإنظار إلى يوم الوقت المعلوم .

وأكثر العلماء يقولون : المراد به وقت النفخة الأولى - والعلم عند إقه تعالى .

قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَجَدُ أَ كَثُرُهُمْ شَاكَرِينَ ﴾ هذا الذى ذكر إبليس أنه سيوقع بنى آدم فيه قاله ظناً منه أنهم سيطيعونه فيما يدعوهم إليه حتى يهلكمم، وقد بين تعالى فى سورة ﴿ سباً » أن ظنه هذا صدق فيهم بقوله ﴿ ولقد صدق عليم إبليس ظنه فا نبعوه ﴾ الآية . كما تقدمت الإشارة إليه :

قوله تعالى : ﴿ قَالَ اخْرَجَ مَنْهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ۚ ، لَمَنْ تَبْعَلُكُ مَنْهِم ﴿ مُلَانَّ جَهْمَ مَنْكُمُ أَجْمِينَ ﴾ . بين فى هذه الآية السكرية أنه قال لإبليس. اخرج منها فى حال كوفك صفدوما هدحوراً ، والمذموم ، المبيب أو المهقوت ، والمدحور ، المبعد عن
الرحمة ، المطرود ، وأنه أو عده بملء جهم منه ، وبمن تبعه . وأوضح هذا
الممنى فى آيات أخر كمقوله تعالى ، ﴿ قال فالحق والحق أفول * لامالان جهنم
منك وبمن تبعك منهم أجمعين ﴾ وقوله ، ﴿ قال اذهب فن تبعك منهم فإن جهنم
جزاؤكم جزاء موفودا * واستفوز من استطعت منهم بصوتك ، وأجلب عليهم
يخيلك ورجلك ، وشاركهم فى الاموال والاولاد ، وعده ، وما يعدهم الشيطان
إلا غروراً ﴾ ، وقوله ، ﴿ فكبكوا فيها هم والفارون * وجنود إبليس أجمعون ﴾
إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تمالى : ﴿ يَانِنَى آدَمَ لَا يَفْتَنْسُكُمُ الشَّيْطَانَ ،كَمَّا أَخْرِجَ أَبُويْكُمُ ﴾ من الجنة ﴾ .

حذر تمالى فىهذه الآية الكريمة بنى آدم أن يفتنهم الشيطان كماةتن أبويهم ، وصرح فىموضع آخر ، أنه حذر آدم من مكر إبليس قبل أن يقع فيه ، ولم ينجه ذلك النحذير من عدوه وهو قوله تمالى ، ﴿ فقلنا يا آدم إن هذا عدر لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة ، فتشق ﴾ .

قوله تعالى ، ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحَشَّةَ قَالُوا قَدُّ وَجَدَنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا ﴾ الآية .

ذكر تعالى فى هذه الآية السكريمة ، أن الكفار إذا فعاو إفاحشة ، استدلوا على أنها حق وصواب ، بانهم وجدوا آباءهم يفعلونها ، وأنهم ما فعلوها ، إلا لانها صواب ورشد .

وبين فى موضع آخر ، أن هذا واقع من جميع الامم ، وهو قوله تعالى ، ﴿ وكذلك ما أرسلنا من قبلك فى قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة ، رإنا على آثارهم مقتدون ﴾ .

ورد الله عليهم هذا التقليد الأعمى فآيات كثيرة ،كقوله ، ﴿ أَوَ لُو كَانَ آباؤهم لا يعقلون شيئًا ولا يبتدون ﴾ ، وقوله : ﴿ أَوَ لُو كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يعلمون شیئاً رلا پهتدرن) ، وفوله : (قال أو لو جثنكم بأهدى نما وجدتم عليهآ بامك) وقوله ، ([نهم ألفوا آباءهم ضالين * فهم على آنارهم بهرهون) إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تمالى ،كما بدأكم تمودون ﴿ فريقا هدى ، وفريقا حق عليم|لصلالة ﴾ في هذه الآية الكريمة للملماء وجهان من التفسير .

الأول . أن معنى ﴿ كَا بِدَاكُمْ تَمُودُونَ . أَى كَا سِبِقَ لَـكُمْ فَى عَلَمُ اللّهُ مَن سَادَةً أَوْ شَقَاوَةً ؛ فَإِنَّهُ سَعِيدُ وَاللّهِ . فَن سَبَقَ لَهُ العَلَمُ بِأَنَّهُ سَعِيدُ صَادِ إِلّى السّعَادَةً ، ويدُل لَمُذَا الرّجَّهُ وَلَهُ بِعَدُهُ : ﴿ وَيَل لَمُذَا الرّجَهُ وَلَهُ بِعَدُهُ : ﴿ وَهِ اللّهُ خَلْمُ كَا الرّجَهُ تَمْ مَن الصَّلَالَةُ ﴾ . وهو ظاهر كا ترى ، ومن الآيات الدالة عليه أيضاً قرله تعالى ، ﴿ هو الذي خلقهُ ضَلَمُ عَلَيْهُ المُولِدُ اللّهُ خَلْقَهُ كَا فَر مَنكُمُ مُؤْمِنَ ﴾ ، وقوله، ﴿ ولذلك خلقهم ﴾ الآية ، أى ولذلك الاختلاف إلى شق ، وسعيد خلقهم .

الوجه الثانى : أن معنى قوله ، ﴿كَمَا بِدَا كُمْ تَمُودُونَ ﴾ أى كا خلقه كم أو لا ولم تنكونو اشيئاً ، نإنه يعيدكم مرة أخرى . ويبعثكم من قبوركم أحياء بعد أن متم وصرتم عظاما رميا ، و الآيات الدالة على هذا الوجه كثيرة جدا ، كقوله ﴿كَمَا أَبِدَانا أُولَ خَلْنَ نعيده وعداً علينا ﴾ الآية ، وقوله ، ﴿ وهو الذى يبدؤ الحلق ثم يعيده ﴾ الآية ، وقوله ، ﴿ قل يجيبها الذى أنشأها أول مرة ﴾ الآية ، وقوله ، ﴿ با أبها الناس إن كنتم في ويب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أنه قد يكور في الآية وجهان ، وكلواحد منهما حق ، ويشهدله القرآن . فنذكر الجميع ، لأنه كله حق والعلم عند الله تعالى .

قوله تعالى ، ﴿ إِنَّهُم اتَخَذُوا الصَّيَاطَينَ أُولِيَاءً مَن دُونَ أَنَّهُ ، ويُحسبونَ أنهم مهتدونَ ﴾ . بين تعالى فى هذه الآية الكريمة ، أن الكفار انخذوا الشياطين أوليا. من دون الله ، ومن تلك الموالاة طاعتهم لهم فيما يخالف ما شرعه الله تعالى ، ومع ذلك يظنون أنفسهم على هدى .

وبين فى موضع آخر ، أن من كان كذلك فهو أخسر الناس عملا ، والعباذ بالله تعالى ، وهو قوله جل وعلا : ﴿ قَلْ هَلْ نَلْبُتُكُمْ بِالْآخْسِرِ بِنَأْعِمَالا ﴾ الذبن ضل سعيم فى الحيوة الدنيا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ﴾ .

تنبيه

هذه النصوص المرآنية تدل على أن الكافر لا ينفعه ظنه أنه على هدئ لأن الأدلة التي جاءت بها الرسل لم نترك فى الحق لبساً ولا شبهة ، ولكن المكافر لشدة تعصبه للكفر لا يكاد يفكر فى الأدلة التى هى كالشمس فى رابعة النهار لجاجا فى الياطل وعناداً ، فلذلك كان غير معذور ، والعلم عند إنه تعالى .

قوله تعالى : ﴿ قُلَ مِن حَرِمَ زَيْنَةَ اللَّهِ الذِّي أَخْرَجَ لَعَبَادُهُ وَالطَّبِبَاتِ مِنَ الرِّزقَ ﴾ .

أُمر أنه تعالى فى هذه الآية السكريمة نيه صلى انه عليه وسلم : ﴿ أَنْ يَسَأَلُ سؤال إنسكار من حرم زينة انه التى أخرج لعباده ، كاللباس فى الطواف ، والطيبات من الرزق كالآنعام ، والحرث التى حرمها الكفار ، وكاللحم والودك الذى حرمه بعض العرب فى الجاهلية فى الحج .

وصرح فى مواضع أخر : أن من قال ذلك على الله فهو مفتر عليه جل وعلا ، كمفوله : ﴿ ولا تقولوا لما نصف السنت كم الكذب هذا حلال ، وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ ، وقوله : ﴿ قد خسر الذين قتلوا أولادع سفها بغير علم ، وحرموا مارزقهم الله افتراء على الله ، قد ضلوا وما كانوا مهتدين ﴾ وقوله ﴿ أرايتم ما أنزل الله لسكم من رزق فجلتم منه حراماً وحلالا قل آقة أذن لسكم أم على الله تفترون ﴾ ، وطلبهم فى موضع آخر طلب إعجاز أن يأتو ا بالشهداء الذبن يشهدون لهم أن الله حرم هذا ، ونهى نبيه صلى الله عليه وسلم إن شهد لهم شهود زور أن يشهد معهم ، وهو قوله تعالى : ﴿ قَلَ هَلْمُ شَهِدَاءُكُمُ الذِينَ يُشْهِدُونَ أن الله حرم هذا فإن شهدوا فلا تشهد معهم ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿حتى إذا اداركوا فيها جميعاً قالت أخراهم لأولام ربنا هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من الناز ﴾ .

لم يبين هذا السبب الذي مكنهم من إضلالهم ، ولكنه بين في موضع اتحر : أن السبب الذي مكنهم من ذلك هو كونهم سادتهم وكبراهم ، ومعلوم أن الاتباع يطيعون السادة السكبراء فيا يأمرونهم به ، وهو قوله تعالى : ﴿ وقالو اربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراء نا فأصلو نا السيلا • وبنا آتهم ضعفين من العذاب) الآية . ويسط ذلك في سورة ﴿ سبا » بقوله : ﴿ ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم إلى بعض القول ، يقول الذين استضعفوا الذين استكبروا لو لا أنتم لكنا مؤمنهن • قال الذين استكبروا للذين استضعفوا أنحن صددنا كم عن ألهدى بعد إذ جاءكم؟ بل كنتم بجرمين • وقال الذين استصفوا الذين استسكبروا بل مكر الليل والنهاد إذ تأمروننا أن نكفر باقة ونجعل له أنداداً ﴾ .

قوله تمالى : ﴿ فَمَا تَهُمْ عَذَابًا ضَعَفًا مِنَ النَّارُ ﴾ .

بين تعالى فى هذه الآية الكريمة ، وأمنالها من الآيات : أى الآتباع يسالون الله يوم القيامة أن يصناعف العذاب للتبيوعين ، وبين فى واضع لحر : أن مضاعفة العذاب للتبوعين لاتفع الآتباع ، ولا نخفف عنهم من العذاب ، كقرله : (ولن ينفحكم اليوم إذ ظائهم أنكم فى العذاب مشتركون) ، وقوله هنا : (قال لكل ضعف) الآية ، وقوله : (وقالت أولاهم لاخراهم فما كان لكم علينا من فضل فذوقرا العذاب بما كمتم تمكسون) ، وقوله : (قال الذبن استكبروا إناكل فيا ، إن الله قد حكم بين العباد) إلى غير ذلك من الآيات . قوله تمالى : ﴿ وَنَرْعَنَا مَا فَي صَدُورَهُمْ مِنْ غُلَّ تَجْرَى مِنْ تَحْتَهُمُ الْآنَهَارُ ﴾ .

ذكر تعالى فى هذه الآية السكريمة: أنه جل وعلا ، ينزع ما فى صدور أهل الجنة من الحقد ، والحسد الذى كان فى الدنيا ، وأنهم تجرى من تعتهم. الانهار فى الجنة ، وذكر فى موضع آخر أن نزع الفل من صدورهم يقع فى حال كونهم إخوانا على كرر متقابلين آمنين من النصب ، والحروج من الجنة . وهو قوله تعالى ، فى والحجرى : (ونزعنا مافى صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين « لا يمسهم فيها نصب وماهم منها بمغرجين ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنُهَا حَجَابٍ ﴾ الآية .

ذكر تعالى فى هذه الآية السكريمة : أن بين أهل الجنة . وأهل النار حجاباً بوم القيامة ، ولم يبين هذا الحجاب منا ، ولكنه بينه فى سورة الحديد بقوله : ﴿ فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة ، وظاهره من قبله العذاب ﴾ الآية .

قوله تمالى : ﴿ يَعْرُفُونَ كُلَّا بِسِيامٌ ﴾ .

ذكر تعالى فى هذه الآية السكريمة أن أصحاب الاعراف . يعرفون كلا من أهل الجنة ، وأهل النار بسيام ، ولم يبين هنا سيها أهل الجنة ، ولا أهل الثار ، ولكنه أشار لذلك فى مواضع أخر ، كقولة : ﴿ يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴾ الآية .

فياض الرجوه وحسنها ؛ سها أهل الجنة ، وسوادها وقبعها ، وزوقة العبون ، سبا أهل النار ، كما قال أيضاً فى سبا أهل الجنة : ﴿ تعرف فى وجوههم يشرة النعيم ﴾ وقال : ﴿ وجوه بومنذ ناضرة ﴾ الآية ، وقال فى سبا أهل النار : ﴿ كَمَا مَا غَشيت وجوههم قطما من الليل مظلما ﴾ الآية وقال ﴿ ووجوه بومنذ عليها غبرة ﴾ الآية ، وقال : ﴿ ونحشر المجرمين يومنذ ذرقاً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَا أَغْنَى عَسَكُمْ جَعَكُمْ وَمَا كُنتُمْ يُسْتَكْبُرُونَ ﴾ .

ذكر تمالى فى هذه الآية السكريمة : أن أصحاب الآعراف قالوا لربال من أهل النار : يعرفونهم بسياهم لم ينفعكم ماكنتم تجمعونه فى الدنيا من المال ، ولا كائرة جماعتسكم وأنصاركم ، ولا استسكباركم فى الدنيا .

وبين فى مواضع أخر وجه ذلك: وهو أن الإنسان بوم القيامة ، بحشر فرداً ، لا مال معه ، ولا ناصر ، ولا خادم ولا خول . وأن استكباره فى الدنيا بجرى به عذاب الهون فى الآخرة ، وكقوله : ﴿ ولقد جتتمونا فرادى كا خلفناكم أول مرة وتركتم ماخولناكم وراء ظهوركم ﴾ ، وقوله : ﴿ وترثهما يقول وياتينا فرداً ﴾ ، وقوله : ﴿ وكلم آتيه بوم القيامة فرداً ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَه بَسْكَبُوونَ فَى الاَرْضَ بغير القيامة فرداً ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَه اللَّهُ وَلَه اللَّهُ وَلَه اللّهُ وَلَه اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَه اللّهُ اللّ

قوله تمالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتَى تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الذِّينَ نَسُوهُ مَنْ قَبَلُ قَدْ جِاءَتُ وسَلَّ رَبِنَا بِالحَقّ ، فَهِلُ لَنَا مَنْ شَفْعًا، فَيَشْفُعُوا لَنَا ، أَوْ نَرْدُ فَنَعَمَلُ غَيْرِ ٱللَّك كنا نعمل ﴾ .

بين تعالى فى هذه الآية الكريمة: أن الكفار ، إذا عاينوا الحقيقة بوم المقيامة يقوم أحد أمرين . أن يشفع لم شفعاء فينقذوهم ، أو يردوا إلى الدنيا ليصدتوا الرسل ، ويعملوا بما يرضى أنه بن فينه على المنفع لم أحد ؟ وهل بردرن؟ وماذا يفعلون لو ردوا؟ وهل اجترائي بين ذلك كله فى مواضع أخر ، فبين : أنهم لا يشفع لم أحد بقوله : ﴿ فَمَا لِنَا مَنْ شَافَعِينَ النَّاقِينَ النَّا مَنْ شَافَعِينَ } ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَشْفَعُمُ مَا أَحَد بقوله : ﴿ وَلَمْ يَشْفَعُمُ وَلَمُ اللَّهُ مِنْ كَا فَى الرَّقِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ لا يَرْضَى لعباده المُكفّر ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ لا يَرْضَى لعباده المُكفّر ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ لا يُرضَى عن القوم القامةين ﴾ ، وبين أنهم لا يردون فى مواضع متعددة ، كمول وموسهم عند ربهم ، ربنا أبهم نا وميمنا فارجمنا نعمل صالحاً إنا موقدن به ولو شتنا لا ينينا كل نفس هداها ، ولمنت حق القول مني لا ماؤ خير من الجنة والناس أجمين ﴾ .

فقوله : ﴿ وَلَـكُنَ حَقَّ الْقُولُ مَنَّى لَامَلَانَ جَهِنَّم ﴾ الآية .

دلیل علی أن النار وجبت لهم ، فلا پردون ، ولا یعذرون ، وقوله ﴿ وهم بِصطرخونفهها » ربنا أخرجنا نعملصالحاً غیر الدی کنانعمل ، أو لم نعمرکم مایتذکر فیه من تذکر ، وجاءکم النذبر ﴾ .

فصرح بأنه قطع عذرهم في الدنيا ؛ بالإمهال مدة يتذكرون فيها ؛ وإنذار الرسل ، وهو دليل على عدم ردهم إلى الدنيا مرة أخرى ، وأشار إلى ذلك بقوله : ﴿ أو لم تسكرنوا أنسمتم من قبل مالكم من زوال) جوابا لقولم : ﴿ أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ، ونقيع الرسل) ، وقوله : ﴿ ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمذوا) بعد قوله تعالى عنهم : ﴿ وَعَقَرْفَنَا بَذَنُوبِنَا فَهِلَ إلى خروج من سيل) ، وقوله : ﴿ وَرَاهُم يَعْمُ مَنْ وَنَوْلُهُ : ﴿ وَرَاهُم يَعْمُ مَنْ وَلَوْلُهُ : ﴿ وَرَاهُم يَعْمُ مَنْ فَلَمُ اللَّهِ لَمَا لَكُ مِرْدَ مِنْ سَلِيل) ، وقوله : ﴿ وَرَاهُم وَوَلُهُ اللَّهِ لَمَا لَمُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى على علم الرَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى على علم الرَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ وَعُلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى على علم الرَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى على اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّ

وبين فى موضع آخر أنهم لو ردوا لعادوا إلى الكفر واالطنيان ؛ وهو قوله : ﴿ ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه ﴾ الآية ، وفى هذه الآية الكريمة دليل واضح على أنه تعالى يعلم المعدوم الممكن الذى سبق فى علمه أنه لايوجد كيف يكون لو وجد ، فهو تعالى يعلم أنهم لايردون إلى الدنيا مرة أخرى وهذا المدال الذى لايكون لو وقع كيف يكون كا صرح به فى قوله : ﴿ ولو ردوا لعادوا لما نهم المناذون ﴾ ويعلم أن المتخلفين من المنافقين عن غزوة تبوك لا يحضرونها لأنه هو الذى لبطهم عنها لحكمة كما بينه بقوله : ﴿ ولكن كره الله المناجم فنبطهم ﴾ الآية ، وهو يعلم هذا الخروج الذى لايكون لو وقع كيف يكون كا صرح به فى قوله : ﴿ الو خرجوا فيكم مازادكم إلا خبالا ،

ولاوضعوا خلال كم يبغون كم الفتنة ﴾ الآية ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوَ رَحْمَاهُ وَكُشَفْنَا مَاجُهُمَ مِن ضَرَّ للجوا في طَفَيَانَهُم يَعْمُهُونَ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات

وبين فى مواضع أخر أن اعترافهم هذا بقولهم : ﴿ قد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾ لاينفعهم كقوله تعالى : ﴿ فاعتر فو ا بذنهم فسحقاً لأصحاب السعير ﴾، وقوله : ﴿ بلى رلكن حقت كلمة العذاب على الكافرين ﴾ ، ونحو ذلك من الآبات .

قوله تعالى: ﴿ إِنْ رَبِّكُمْ اللّهُ الذَّن خَلَقَ السّهَاوَاتُ وَالْاَرْضُ فَى سَتَّةُ أَيّاً ﴾ لم يفصل هنا ذلك ، ولكنه فصله فى سورة ﴿ فصلت ﴾ بقوله: ﴿ قَلْ أَتُسَكُمُ لَسُكُمْ وَنَ بَالذَّى خَلْقَ الْآرضَ فى يومين ، وتجعلون له أقداداً ذلك رب العالمين ؛ وجعل فيها رواسى من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء السائلين ؛ ثم استوى إلى السياء وهى دخان فقال لها والدَّرضِ اثتيا طوعاً أو كرها قالنا أثيناطائمين ، فقضاهن سبع سموات فى يومين وأوحى فى كل سماء أمرها ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ثُمُ استوى على العرش يغشى الليل النمار ﴾ الآية ·

هذه الآية الكريمة رأمنالها من آيات الصفات كفرنه (يد الله فوق أيدبهم).
ونحو ذلك ؛ أشكلت على كثير من الناس إشكالا ضل بسببه خلق لابحصى
كثرة ، فصار قوم إلى التعطيل وقوم إلى التشييه _ سبحانه وتعالى علوا كبيراً
عن ذلك كاء _ واقد جل وعلا أوضح هذا غاية الإيضاح ، ولم يترك فيه أى
لبس ولا إشكال ، وحاصل تحرير ذلك أنه جل وعلا بين أن الحق في آيات
الصفات متركب من أمرين :

أحدهما: تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة الحرادث فى صفاتهم سبحانه وتمالى عن ذلك علواً كبيراً .

والثانى : الإيمان بكل ماوصف الله به نفسه فى كتابه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم . لانه لايصف الله أعلم بالله من الله . ﴿ أَانْهَمُ أَعْلَمُ أَمْ أُمْ اللَّهِ ﴾ ، ولا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى قال فيه : ﴿ وَمَا يَنْطُقُ عَنْ اللّٰهِ وَصَفّا أَنْ اللّٰهِ وَسَفّا أَنْ اللّٰهِ عَنْ اللّٰهِ وَسَفّا أَنْ اللّٰهِ اللّٰهِ وَاللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَنْ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَى وَعَلّا مَا اللّهُ وَسُولًا مَا لَلّٰهُ اللّٰهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ وَعَلّا مَا اللّٰهِ وَقَلَّمُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَى وَعَلّا مِنْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلْمُ وَعَلّا مِنْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَى وَعَلاّ مَا سَبّحًا لَكُ هَذَا مِنْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ وَعَلّا مَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللل

ومن اعتقد أن وصف الله يشابه صفات الحلق ، فهو مشبه ملحد صال ، ومن أثبت لله ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم مع تنزيه جل وعلا عن مشاسمة الخلق ، فهو مؤمن جامع بين الإيمان بصفات السكال و الجلال، والتنزيه عن مشابمة الحلق، سالم من ورطة التشبيه والتمطيل ، والآية التي أوضح الله بها هذا : هي قوله تمالى : ﴿ ليس كناه شي ، وهو السميع البصير ﴾ فنق عن نفسه جل وعلا عمائلة الحوادث بقوله : ﴿ ليس كناه شي ، ﴾ وأثبت لنفسه صفات السكال والجلال بقوله : ﴿ وهو السميع البصير ﴾ فصرح في هذه الآية السكرية بنني الممائلة مع الاتصاف بصفات السكال والجلال .

والظاهر أن السرق تعبيره بقوله : ﴿ وهو السميع البصير ﴾ درن أن يقول مثلا : وهو العلى العظام أو تحو ذلك من الصفات الجامعة ؛ أن السميع والبصر يتصف بهما جميع الحيوانات . فين أن الله متصف بهما ، والكن وصفه بهما على أساس نني المماثلة بين وصفه تعلى ، وبين صفات خلقه . ولذا جاه بقوله ﴿ وهو السميع البصير ﴾ بعد قوله : ﴿ ليس كنله شيء ﴾ فني هذه الآية الكريمة إيضاح للحق في آيات الصفات لا لبس معه ولا شبهة البتة . وسنوضح إن شاء الله هذه المسألة إيضاءاً ناما بحصب طاقتنا ، وباقه جل وعلا التوفيق .

اعلم أولاً : أن المتــكلمين قسمو اصفاته جل وعلا إلى ستة أقسام :

صفة نفسية ، وصفة سلبية ، وصفة معنى، وصفة ممنوية ، وصفة فعلية وصفة جامعة ، والصفة الإضافية تتداخل مع الفعلية . لأن كل صفةفعلية من مادة متعدية إلىالمفعول كالتخلق والإحياء والإمانة ،فهي صفة إضافية ، وليست كل صفة إضافية فعلية فينهما عموم وخصوص من وجه ،بيحتمعان في نحو الخلق

والاحياء والإمانة ، وتتفرد الفعلية في نحو الاستواء ، وتتفرد الإضافية في نحو كونه تمالى كان موجوداً قبل كل شيء ، وأنه فوق كل شيء ، لأن القبلية والفرقية من الصفات الإضافية ، وليستا من صفات الأفعال ، ولا يخفر عا. عالم بالغوانين الـكلامية والمنطقية أن إطلاق النفسية على شيء من صفاته جل وعلا أنه لا بجوز ، وأن فيه من الجراءة على الله جل وعلا ما الله عالم به ، وإن كان قصدهم بالنفسية في حق الله الوجود فقط وهو صحيح ، لأن الإطلاق المرهم للمحذور في حقه تمالي لا يجوز ، وإنكان المقصود به صحيحاً ؛ لأن الصفة النفسية في الاصطلاح لا نكون إلا جنساً أو فصلا ، **فالجنس كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان ، والفصل كالنطق بالنسبة إلى الإنسان ،** ولا يخنى أن الجنس في الاصطلاح قدر مشترك بين أفراد مختلفة الحقائق كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس والحار ، وأن الفصل صفة نفسية ليمض أفراد الجنس ينفصل بهما عن غيره من الأفراد المشاركة له في الجلس كالنطق بالنسبة إلى الإنسان ، فإنه صفته النفسية الني تفصله عن الفرس مثلا : المشارك له في الجوهرية والجسمية والنمائية والحساسية ، ووصف الله جل وعلا بشيء يراد به اصطلاحاً ما بينا لك : من أعظم الجراءة على الله تعالى كما ترى . لانه جل وعلا واحد في ذاته وصفاته وأفعالُه ، فليس بينه وبين غيره اشتراك في شيء من ذاته ، ولا صفاته ، حتى يطلق عليه ما يطلق على ألجفس والفصل ـ سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً ـ لأن الجنس قدر مشترك بين حقائق مختلفة .

والفصل : هو الذي يفصل بعض تلك الحقائق المشتركة في الجنس عن يعض . سبحان رب الهجارات والارض وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

وسنبين لك أن جميع الصفات على تقسيمهم لها جاء فى القرآن وصف المخالق والمخلوق بها ، وهم فى بعض ذلك يقرون بأن الخالق موصوف بها ، وأنها جاء فى القرآن أيسناً وصف المخلوق بها ، واسكن وصف الخالق مناف فىصف المخلوق ، كناةا ذات الخالق لذات المخلوق · ويلزمهم ضرورة فها أفكروا مثل ما أفروا به لأن السكل من باب واحد ، لأن جميع صفات اقه جل وعملا من باب واحد ، لأن المتصف بها لا يشبهه شيء من الحوادث .

فَن ذلك : الصفات السبع ؛ المعروفة عنده، يصفات المعالى وهى : القدة والإدادة ، والعلم والحياة ، والسبع ، واليصر ، والسكلام .

فقد قال تمالى فى وصف يفسه بالقدرة : ﴿ وَاقَهُ عَلَى كُلَّ شَيْءٌ قَدْرٍ ﴾ وقال فى وصف الحادث بما : ﴿ إِلَّا الذِّبُ تَابِوا مِنْ قِبلَ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْمٍ ﴾ فأنبت لنفسه قدرة حقيقية لائقة بجلاله وكاله ، وأثبت لبعض الحوادث قدرة مناسبة لحالهم من الشعف والافتقار والحدوث والفناء ، وبين قدرته ، وقدرة

مخلوقه من المنافاة ما بين ذا ته وذات مخلوقه . وقال فى وصف نفسه بالإرادة : ﴿ فَمَالَ لِمَا رِبَّدٍ ﴾ ﴿ إِنَّمَا أَمَرُهُ إِذَا أَرَادُ شَيْئًا أَنْ هَوْلَ لُهُ كِنْ فَكَوْنَ لِهِ ﴾ . ﴿ وَمِدْ اللَّهِ لِكَ اللَّهِ وَلَا يَرِيدُ لِكَ اللَّهِ ۖ لَه

شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ . ﴿ رِيد الله بكم اليسر ولا يربد بكم العسر ﴾ . ونحو ذلك من الآيات .

رقال فى وصف المخلوق بها : ﴿ زيدون عرض الدنيا﴾ الآية ﴿ إنْ بريدون إلا فرار ﴾ ، ﴿ بريدون ليطفئوا نور أنه ﴾ ، ونحو ذلك من الآيات ، فله جل وحلا إرادة حقيقية لائفة بكاله وجلاله ، وللمخلوق إرادة أيسناً مناسبة لحاله ، وبين إرادة الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق .

وقال فى وصف نفسه بالملم : ﴿ وَاقَهُ بِكُلُّ شَيْءَ عَلِيمٍ ﴾ ، ﴿ لَكُنَّ اللَّهُ يُشهد بمنا أنزل إليك أنزله بعدًا ﴾ الآبة ﴿ فَلَنْقَمَنَ عَلَيْمٍ بعَلَّمُ وَمَاكُنَا خَالَبُينَ ﴾ .

وقال فى وصف الحادث به : ﴿ قَالُوا لَا نَعْف ، وبشروه بغلام عليم ﴾ ، وقال : ﴿ وَإِنَّه لَذَوْ عَلِمُ لَمَا هَلِمَا ﴾ ونحو ذلك من الآيات .

فه جل وعلا علم حقيق لائق بكاله وجلاله ، وللخلوق علم مناسب-لحاله ، وبين علم الخالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الخالق والمخلوق .

وقال فى رصف نفسه بالحياة : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ــ هو الحي

لا إله إلا هو ﴾ الآية . ﴿ وتوكل على الحى الذى لا يموت ﴾ ، ونحو ذلك من الآيات •

وقال فی وصف المخلوق بها : ﴿ وسلام علیه یوم وله ویوم بحوت ویوم پیمنے حیا ﴾ ، ﴿ وجعلنا من الماء کل شیء حی ﴾ ، ﴿ پخرج العی من المبت ، ویخرج المبت من العی ﴾ .

فله جل وعلا حياة حقيقية تلبق بجلاله وكاله ، وللمخلوق أيضاً حياة مناسبة لحاله، و بين حياة الحالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الحالق والمخلوق.

وقال فى وصف نفسه بالسمع والبصر : ﴿ اِيسَ كَنْلُهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعِ . البَّصِيرِ ﴾ ، ﴿ إِنْ اللَّهُ سَمِيعٍ بَصِيرٍ ﴾ ونحو ذلك من الآيات .

وقال فى رصف الحادث بهما : ﴿ إِنَّا خَلَفَنَا الْإِنْسَانَ مِنْ لِعَلْمَةَ أَصَاحِ نِبَتَلِهِ شِمَلِنَاهُ سِمِيمًا بِصِيرًا ﴾ ، ﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا ﴾ الآية ونحو ذلك من الآيات .

فله جل وهلا سمع وبصر حقيقيان يليقان بكمالهوجلاله ، والمخلوق سمع وبصر مناسبان لحاله . وبين سمع الحالق وبصره ، وسمع المخلوق و بصره من. المنافاة مابين ذات الخالق والمخلوق .

وقال فىوصف نفسه بالسكلام ﴿وَكُلُمُ أَنَّهُ مُوسَى تَسْكَلُمِا﴾،﴿ إِنَّى اصطفيتكَ هلى الناس برسالاتى و بكلامى ﴾ ، ﴿ فأجره حتى يسمع كلام أنَّه ﴾ ونحو ذلك. من الآيات .

وقال فى وصف المخلوق به: ﴿ الماكلية قال إلك اليوم لدينا مكين أمين ﴾ ﴿ اليوم يختم على أفواههم وتسكلمنا أيديهم ﴾ الآية ﴿ قالوا كيف نسكلم من كان فى المهد صبياً ﴾ ، ونحو ذلك من الآيات .

أنه جل وعلا كلام حقيق يليق بكماله وجلاله ؛ وللمخلوق كلام أيضا مناسب لحاله . وبين كلام الخالق والمخلوق من المنافاة مايين ذات الخالق والمخلوق. وهذه الصفات السبع المذكورة يثبتها كثير من يقول بنني غيرها من صفات الممانى.

والمعترلة ينفونها ويثبتون أحكامها فيقولون : هو تعالى حى قادر ، مريد علم ، سميع بصير ، متكام بذائه لا بقدرة قائمة بذانه ، ولاإرادة قائمة بذائه ، وهكذا فراراً منهم من تعدد القديم .

ومذهبم الباطل لا يخنى بطلانه وتناقضه على أدنى عافل . لأن من المعلوم أن الوسف الذى منه الاشتقاق إذا عدم ظالاشتقاق منه مستحيل ، فإذا عدم السواه عن جرم مثلا استحال أن تقول هو أسود ، إذ لا يمكن أن يكون أسود ولم يقع به سواد، وكذلك إذا لم يقم العلم والقدرة بذات استحال أن تقول : هى عالمة قادرة لا استحالة اتسافها بذلك ، ولم يقم بها علم ولا قدرة ، قال فى « هراق السعود » :

وعندفقد الوصف لايشتق وأعوز المعتولى الحق

وأما الصفات المعنوية هنسدهم : فهى الاوصاف المشتقة من صفات المعانى السيعالمذكورة ، وهى كونه تعالى قادراً ، مربداً ، عالما ، حياً ، سميماً ، يصيراً ، متكما .

والتحقيق : أنها هبارة هن كيفية الانصاف بالممانى ، وعد المتكلمين لها صفات ذائدة على صفات الممانى . مبنى على مايسمونه الحال المعنوية . زاهمين أنها أمر ثبرت ليس بموجود ، ولا معدوم ؛ والتحقيق الذى لاشك فيه أن معدذ الذى يسمونه الحمال المعنوية لا أصل له ، وإنما هو معلق تخييلات يتخيلونها ؛ لأن المقل الصحيح حاكم حكما لايتعارقه شك بأنه لا واسطة بين النقيضين البتة ، فالمقلاء كافة معلمقون على أن النقيضين لا يجتمعان ، ولايرتفعان ، ولا واسطة بينهما البتة ، فعكل ماهو غيرموجود ، فإنه معدوم قطعا ، وكل ماهو غيرمعدوم ، فإنهمو جود قطعا ، وهذا عا لاشك فيه كما ترى .

وقد بينا فى انصاف الخالق والمخلوق بالمعانى المذكورة منافاة صفة الخالق للمخلوق ، وبه تعلم مثله فى الاتصاف بالممنوية المذكورة لو فرصنا أنها صفات زائدة على صفات المعانى . مع أن التحقيق أنها عبارة عن كيفية الاتصاف بها . وأما الصفات السلبية عندم : فهى خس ، وهى عندم : القدم ، والبقاء ، والوحدانية ، والمخالفة للخلق ، والغنى المطلق ، المعروف عندهم بالقياس بالنفس .

و منابط الصفة السلبية عنده : هي التي لا تدل بدلالة المطابقة على معنى وجودي أصلا ، وإنما تدل على ساب ما لا يليق بانه عن انه .

أما الصفة التي على معنى وجودى : فهى المعروفة عندهم بصفة المعنى ، - . . . والد من م لا خلف المالية الا لما العام السامة ، فإن قبل :

فالقدم مثلا عندهم لا معنى له بالمطابقة إلا سلب المدم السابق ، فإن قبل : القدرة مثلا تدل على سلب المجز ، والعلم يدل على سلب الجمهل ، والحياة تدل

على سلب الموت ، فلم لايسمون هذه المعانى سلبية أيضاً ؟ فالجواب : أن القدرة مثلا تدل بالمطابقة على معنى وجودى قائم بالذات ، وهو الصفة التى يتأتى بها إيجاد الممكنات وإعدامها على وفق الإرادة ، وإنما سلبت العجز بواسطة مقدمة عقلية ، وهى أن العقل يحسكم بأن قيام المعنى الوجودى بالذات يلزمه ننى ضده عنها لاستعمالة اجتماع الصدين عقلا ،

ومذا في باقى المعانى .

أما القدم عندهم مثلا: فإنه لايدل على ئى ، زائد على مادل عليه الوجود ،

إلا سلب العدم السابق ، وحكذا في باقى السلبيات ، فإذا عرف ذلك فاعلم

أن القدم ، والبقاء اللذين يصف المتكلمون بهما أنه تمالى زاعمين ، أنه وصف

بهما نفسه فى قوله تمالى: (هو الأول والآخر) الآية ، جاء فى القرآن الكريم

منازل حتى عاد كالعرجون القديم) ، وقال : ﴿ قَالُوا تَاتَّةُ إِنَّكُ الْي صَلالك

منازل حتى عاد كالعرجون القديم) ، وقال : ﴿ قَالُ ا تَاتَّةُ إِنَّكُ الْي صَلالك

ق وصف الحادث بالبقاء : ﴿ وجعلنا ذريته ثم البائين ﴾ ، وقال : ﴿ ما عندكم

ينفد وما عند الله باق) ، ﴿ وكذلك وصف الحادث بالأولية والآخرين) ،

ينفذ وما عند الله باق) ، ﴿ وكذلك وسف الحادث بالأولية والآخرين) ،

المذكر وين في الآية . قال : ﴿ إِلْمُ بِلْكُ الأُولينِ . ثم نتبهم الآخرين) ،

الحادث بذلك : ﴿ يستى بماء واحد) وقال في وصف نفسه بالغنى ﴿ واقه هو

المنى الحيد ﴾ ، ﴿ وقال موسى إن تسكفروا أنتم ، ومن فى الأرض جميعاً فإن الله لغنى حميد ﴾ ، وقال فى وصف الحادث بالنفى : ﴿ وَمَن كَان غَنْياً فَايَسْتَمْهُ فَ ﴾ الآية ، فهو جل وعلا موسوف بتلك الصفات حقيقة على الوجه اللائق بكاله وجلاله ، والحادث موسوف بها أيضاً على الوجه المناسب لحدوثه وفنائه ، وعجزه وافتقاره ، وبين صفات المعالى والمخلوق من المنافاة مابين ذات الخالق والمخلوق من المنافاة مابين ذات الخالق والمخلوق ، كما بيناه فى صفات المعالى .

وأما الصفةالنفسية عندهم: فهى واحدة ، وهى الوجود ، وقد علمت مافى إطلاقها على اقه ، ومنهم من جمل الوجود عين الذات فلريعده صفة ، كأبى الحسن الآشعرى ، وعلى كل حال فلا يننى أن الحالق موجود ، والمخلوق موجود ، ووجود الحالق ينانى وجود المخلوق؛ كا بينا.

ومنهم من زعم أن القدم والبقاء صفتان نفسيتان ، زاعما أنهما طرقا الوجود الذي هو صفة نفسية في زهمهم .

وأما الصفات الفعلية ، فإن رصف الحالق والمخلوق بها كثير في القرآن »
ومعلوم أن فعل الحمالق مناف لفعل المخلوق كنافاة ذاته لذاته، فن ذلك وصفه
جل وعلا نفسه بأنه برزق خلفه ، قال : ﴿ إِنَّ الله هو الرزاق ﴾ الآية ،
﴿ رَما أَنْفَقَمَ مِن شَى مُهُو يَحْلَقَه ، وهو خير الرازين ﴾ ، وقال : ﴿ وما من
دابة في الآرض إلا على الله رزقها ﴾ الآية . وقال في وصف الحادث بذلك :
﴿ رِإِذَا حَسْرَ القَسَمَةُ أَوْلِ القَرِقِ والبّاعي والمساكين ، فارز قوهم منه ﴾ الآية ،
وقال : ﴿ وَعَلَ المُولُودُ لِهُ رَزْمَهِ ﴾ الآية ووصف نفسه بالعمل ، فقال :
﴿ وَلَمْ يَوْلَ أَنْ خَلْفًا لَمْ مَا عَلَمْتُ لِمُدْلُونَ ﴾ ، ووصف نفسه بتعلم خلقه فقال :

وقال في وصف الحاذث به: ﴿ هُوَ الذِّي بَعْثُ فِي الْأَمْدِينِ رَسُولًا مُنْهُمُ

﴿ الرحمن ، علم القرآن ، خلق الإنسان علمه البيان ﴾ .

يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ، ويعلمهم الكنتاب والحكمة ﴾ الآية .

وقال فى وصف الحادث بذلك: ﴿ وَآتِيْمُ إَحِدَاهُنَ فَنْطَاراً ﴾ ، ﴿ وَآتُوا البِتَامَى أَمُوالُمُ ﴾ ، ﴿ وَآءَوَ النَّسَاءَ صَدْقَاتُهُنْ تَحَلَّةٌ ﴾ · وأمثال همذا كنيرة جدا فى الفرآن العظم .

ومعنوم أن ما وصف به الله من هـذه الافمال فهو ثابت له حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله ؛ وما وصف به المخلوق منها فهو ثابت له أيسناً ، على الوجه المناسب لحاله ، وبين وصف الخالق والمخلوق من المناقاة ما بين ذات الحالق والمحلوق .

وأما السفات الجامعه ، كالعظم والكبر والعلو ، والملك والتكبر والجبروت ، ونحو ذلك ، فإنها أيضاً يكثر جدا وصف الحالق والمخلوق بها في القرآن المكريم .

ومعلوم أن مأ وصف به الحالق منها مناف لما وصف به المخلوق ، كمناقاة ذات الحالق لذات المحلوق . قال في وصف نفسه جل وعلا بالعلو والعطم والمكبر ، ﴿ ولا يؤوده حظهما ، وهو العلى العظيم ﴾ ، ﴿ إِنَّ الله كان علياً كبيراً ﴾ ، ﴿ عالم الذب والشهادة الكبير المتعال ﴾ .

وقال في وصف الحادث بالمظم : ﴿ فَكَانَ كُلُ فَرَقَ كَالْفُودُ الْمُطْمِ ﴾ ، ﴿ إِنَّكُمْ الْمُقْرِلُونَ فَرَلَا عَظْمًا ﴾ ؛ ﴿ رَفًّا عَرْشُ عَظْمٍ ﴾ ، ﴿ عَلَيْهُ تَوَكَّتُكُ وَهُو رِبِّ الْمَرْشُ الْمُطْمِ ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلْكُ مِنْ الآياتُ . وقال فى وصف الحادث بالكبر . ﴿ لَمُم مَفْرَةَ وَأَجْرَ كَبِيرٍ ﴾ ، وقال : ﴿ إِنْ قَتْلُهِمَ كَانَ خَطَنًا كَبِيرًا ﴾ ، وقال : ﴿ إِلَّا نَفْطُوهُ نَـكُنَ فَتَنَةً فَى الْأَرْضُ وفساد كبير ﴾ ، وقال . ﴿ وإِنْ كَانَتُ لَكَبِيرَةً ۚ إِلَّا عَلَى الذِّينِ هَدَى اللَّهُ ﴾ ، وقال . ﴿ وإنها لَكَبِيرةً إِلَّا عَلَى الحَاشَمِينَ ﴾ .

وقال فى رصف الحادث بالعلو : ﴿ وَرَفَمَاهُ مَكَانَا عَلِياً ﴾ ، ﴿ وَجَمَلُنَا لَهُمْ فسان صدق علياً ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

وقال : ﴿ فَي مَعْدَ صَدَقَ عَنْدَ مَلِيكُ مَقَنَدَرٌ ﴾ . وقال في وصف الحادث به : ﴿ وقال الملك إنى أرى سبع بقرات سمان ﴾

وقال قا وصف الحادث به : ﴿ وَقَالَ المَلْكَ أِنْ وَمِقَالُ الْمَاكَ إِنِّ ارْدُى سَمِعَ بَقَرَاتُ سَمَانُ ﴾ الآية ، ﴿ وقال الملك انتونى به ﴾ ، ﴿ وكان وراءُم ملك يأخذ كل سفينة غصباً ﴾ ، ﴿ أَنْ يكرن له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ﴾ ، ﴿ نَوْنَ المَلْكُ من تشاء وتزع المُلك عن تشاء ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

وقال فى وصف نفسه جل وعلا بأنه جبار متكبر ﴿ هُو الله الله كلا إله إلا هو الملك القدرس ، السلام ، المؤمن، المبيمن ، العزيز ، الجبار ، المشكبر ﴾ وقال فى وصف الحادث بهما : ﴿ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ﴾ ، ﴿ اليس فى جهنم مثرى المشكبرين ﴾ ، ﴿ وإذا بطشتم بطشتم جبارين ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

وفال فى وصف نفسه بالقوة : ﴿ إِنْ الله هُوَ الرَّزَاقَ ذُوَ القَوْمُ المَّذِينُ ﴾ ﴿ ولينصرن من ينصره . إن الله لقوى عزيز ﴾ .

وثال في وصف الحادث بها : ﴿ وَثَالِوا مِنْ أَشَدُ مِنَا قَوْةً ؟ أَوْ لَمْ يَرُوا أَنْ اقه الذي خلقهم هو أشد منهم قوة ﴾ الآية ﴿ ويزدكم قوة إلى قوتــكم ﴾ الآية ﴿ إِنْ خَيْرِ مِنْ اسْتَأْجِرْتِ الْقُوى الْآءَيْنِ ﴾ . ﴿ أَلَّهُ الَّذِي خَلَفَكُمْ مِنْ صَمَّفَ عُم جمل من بعد ضعف قوة ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات .

وأمثال هذا من الصفات الجامعة كثيرة في القرآن ، ومعلوم أنه جل وعلا متصف بهذه الصفات المذكورة حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وإنما وصف به المخلوق منها بخالف لما وصف به الخالق ،كخالفة ذات الحالق جل وعلا لذوات الحوادث، ولاإشكال في شيء من ذاك ، وكذاك الصفات التي اختلف فيها المذكلمون ؛ هل هي من صفات المعاني أو من الأفعال ، وإن الحق الذي لا يخني على من أنار الله بصيرته ؛ أنها صفات معان أثبتها الله ، جل وعلا ، لنفسه ،كالرأفة والرحمة .

قال في وصفه جل وعلا بهما : ﴿ إِنْ رَبِّكُمْ لِرِّءُوفَ رَحِيمٌ ﴾ وقال في وصف نبينًا صلى الله عايه وسلم بهما : ﴿ لقد جامَكُم رسول مِن أَنفُسَكُم عَوْيَوْ هليه ماعنتم ، حريص عليكم ، بالمؤمنين رءوف رحيم ﴾ وفال في وصف نفسه بالحلم: ﴿ لِدخلتُهم مدخلاً يرضونه ، وإنَّ الله لعلم حليم ﴾ .

وقال في وصف الحادث به : ﴿ فَبَشَرَنَاهُ بِغَلَامَ حَلِيمٍ ﴾ . ﴿ إِنْ لِمِرَاهُمِ لاواه حليم) .

وقال في وصف نفسه بالمنفرة : ﴿ إِنْ اللَّهُ غَفُورَ رَحِيمٍ ﴾ ، ﴿ لَمُمْ مَغَفَرَةً

وأجر عظيم) ونحو ذلك من الآيات . وقال في وصف الحادث بها: ﴿ وَلَمْنَ صَهِوَعُفُمْ إِنَّ ذَلِكُ لَمْنَ عَرْمَ الْأَمُورُ ﴾

﴿ قَلَ اللَّذِينَ آمَنُوا يَعْفُرُوا للَّذِينَ لَا يُرْجُونَ أَيَّامُ اللَّهِ ﴾ الآية . ﴿ قُولُ مَعْرُوفَ ومنفرة خير من صدنة يتبعما أذى ﴾ ونحو ذلك من الآيات.

ووصف نفسه جل وعلا بالرضى ووصف الحادث به ايضاً فقال : ﴿ رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ووصف نفسه جل وعلا بالمحبة ، ووصف الحادث بها ، فقال : ﴿ فسوف يأتّى الله بقوم يحبّم ريحبونه ، أذلة على المؤمنين أهرة على السكافرين ، يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ﴾ ، ﴿ قَلَ إِنْ كُنتُم تَحْبُونَ الله فاتبعونى يحبّكم الله ﴾ الآية .

ووصف نفسه بأنه ينضب إن انتهكت حرمانه فقال ﴿ قُلْ أَوْنَبُنَكُمْ بَشُر من ذلك مثربة عند انه ، من لمنه انه وغضب عليه ﴾ ، الآية ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، وغضب انه عليه ﴾ الآية .

وقال فى وصف الحادث بالغضب ﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً ﴾ وأشال هذا كثير جداً .

والمقصود عندنا ذكر أمثلة كنيرة من ذلك , مع إيضاح أنكل ما انصف به جل وعملا من تلك الصفات بالغ من غايات الكمال والعلو والشرف ما يقطع علائق جميع أوهام المشابهة بين صفائه جل وعلا ، وبين صفات خلقه، سبحانه و تعالى عن ذلك علو أكبيراً .

فإذا حققت كل ذلك علمت أنه جل وعلا وصف نفسه بالاستواء على المعرش، ووصف غيره بالاستواء على المعرش، ووصف غيره بالاستواء على بعض المخلوقات ، فتمدح جل وعلا في سبع آيات من كتابه باستوائه على عرشه ، ولم يذكر صفة الاستواء إلا مقرونة بغيرها من صفات السكال ، والجلال ؛ القاضية بمظمته وجلاله جل وعلا، وأنه الرب وحده ، المستحق لأن يعبد وحده .

الموضع الأول : بحسب ترتيب المصحف الكريم قوله هنا في سورة الاعراف ﴿ إن ربـكم الله الله خلق السادات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، يغشى اللبل النهار يطلبه حثيثًا، والشمسواللمس والنجوم مسخرات بامره ، ألا له الخلق والاسم ، تبارك الله رب العالمين ﴾ .

الموضع الثانى : قوله تعالى فى سورة يونس ؛ ﴿ إِنَّ رَبِّكُمْ أَلَّهُ الذَّى خَلَقَ الساوات والآرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش ، يدبر الآمر ما من شفيع إلا من بعداذته ، ذلكم أنّه ربكم فاعبدره ، أفلا تذكرون ، إليه مرجعكم جميعاً ، وعد أنه حقاً ، إنه يبدؤ الحلق ثم يعيده ﴾ الآية . الموضع الثالث : قوله تعالى فى سورة الوحد : ﴿ الذى وفع السادات بغير حمد ترونها ، ثم استرى على العرش ، وسخر الشمس والفعر ، كل مجرى لإحمل مسى ، يدبر الامر ، يفصل الآيات ، لعلسكم بلقاء ربسكم توقنون ، وحمد الذين مد الأرض ، وجمل فيها روامي وأنهاراً ، ومن كل الثرات جمل فيها زوامي وأنهاراً ، ومن كل الثرات جمل فيها زوامي دأنهاراً ، ومن كل الثرات جمل وفي الأرض قطع متجاورات ، وجنات من أعناب وزوع ونخيل ، صنوان وغير صنوان ، يسق بماء واحد ، و نفضل بعضها على بعض فى الآكل ، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ .

الموضع الرابع: قوله تعالى فى سورة « طه » : ﴿ مَا أَنْوَلُنَا عَلَيْكُ الْفَرَآنُ الشَّقَى إِلاّ لَذَكُرَةً لَمْنَ عِنْشَى ، تَنْوَلِلاً بَمْنَ خَلَقَ الْآرْضِ وَالسَّاوَاتِ الْعَلَى ، الرّحِنَ عَلَى العَرْشُ اسْتَوَى ، لَهُ مَا فَى السَّاوَاتُ وَمَا فَى الْأَرْضِ ، وَمَا بَيْنُهَا ، وَمَا غَتِ النَّرِي ﴾ .

الموضع السادس : قوله تعالى فى سورة السجدة﴿أَقَهُ الذَّى خُلَقَ السَّاوَاتُ والْأَرْضُ ومَا بَيْنِهَا فَى سَتَّةَ أَيَامَ ، ثم استوى على العرش ، مالكم من دونه من ولى ولا شفيع ، أفلا تتذكرون؟ يدبر الأمرمن الساء إلى الأرض﴾ الآية .

الموضع السابع : قوله تعالى فى سورة الحديد ﴿ هُو الذَّى خُلَقَ السَّاوَاتُ والآرض فى ستة أيام : ثم استوى على العرش؛ بعلم ما يلج فى الآرض وما يخرج منها : وما ينزل من الساء وما يعرج فيها ، وهو معكم أينها كنتم ﴾ .

وقال جل وعلا في وصف الحادث بالاستواء على بعض المخلوقات:

﴿ المُستودا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربسكم إذا استويتم عليه ﴾، ﴿ فإذا استويت أنت ومن ممك على الفلك ﴾ ، الآية ، ﴿ واستوت على الجودى ﴾ الآية ونحو ذلك من الآيات .

وقد علمت نما تقدم أنه لا إشكال فى ذلك ، وأن للخالق جل وعلا استواء لائقاً بكاله وجلاله ، وللمخلوق أيصاً استواء مناسب لحاله ، وبين استواء الحالق والمخلوق من المنافاة ما بين ذات الحالق والمخلوق ؛ على نحو. ﴿ ليس كنله شيء وهو السميع البصير ﴾ كما تقدم إيضاحه .

وينبغي للناظر في هذه المسألة التأمل في أمور :

الأمر الأول: أن جميع الصفات من باب واحد ، لأن الموصوف بها واحد، ولا يجوز فى حقه مشابمة الحوادث فى شوء من صفاتهم ، فن أثبت مثلا أنه سميع بصير، وسمعه وبصره عنالهان لأسماع الحوادث وأبصارهم , لزمه مثل ذاك فى جميع الصفات ؛كالاستواء، واليد، ونحو ذلك من صفاته. جمل وعلا ولا يمكن الفرق بين ذلك يمال .

الأمر الثانى: أن الذات والصفات من باب واحداً يضاً بفكما أنه جل وعلا له ذات عالفة لجميع ذوات الحاق لله تعالى صفات عنالفة لجميع صفات الخاتى .

الأمر النالث : في تحقيق المقام في النظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من آيات الصفات ؛ كالاستواء والبد مثلا .

اهلم أولا: أنه غاط في هذا خاق لا يحمى كثرة من المتأخرين، فرحموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء والبد مثلا: في الآيات القرآنية. هو مشابمة صفات الحوادث. وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعا، لان اعتقاد ظاهره كفر، لان من شبه لحالق بالخلوق فهو كافر، ولا يخنى على أدنى عافل أن حقيقة معنى هذا القول، أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر باقد والقول فيه ما لا يليق به جل وعلا.

رالني صلى اقة علمه وسلم الذي قبل له ﴿ وأزننا إليك الذكر لتبين الغام، ما زل إليه الذكر لتبين الغام، ما زل إليه إلى الذكر لتبين الغام، على أنه صلى الله يعرف في حقة تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه ، وأحرى في المقائد ولا سيا ما ظاهره المتبادر منه الكفر والصلال المبين . حتى جاء هؤلاء إليه أن ما لمتأخرين ، فزعوا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يلبق ، والني صلى القعليه وسلم كم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه ، وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتباد على كتاب أو سنة ، سجوانك هذا بهنان عظم ا

رلا يمنى أن مذا القول من أكبر الصلال ومن أعظم الافتراء على اقه ولا يمنى أن مذا القول من أكبر الصلال ومن أعظم الافتراء على اقه جل وعلا ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ، والحق الذى لا يشك فيه أدنى عائل أن كل وصف وصف الله به نفسه ، أو وصفه به وسوله صلى اقه عليه وسلم .

فظاهره المتبادر منه السابق[في فهم من فى قلبه شىء من الإيمان ، هو التيزيه التام عن مشابة شىء من صفات الحوادث .

فيمجرد إضافة الصفة إليه ، جلوعلا ، يتبادر إلى الفهم أنه لا مناحبة بين تلك الصفة المرصوف بها الحالق . وبين شىء من صفات المخلوقين ، وهل ينكر عاقل ، أن السابق إلى الفهم المتبادر اسكل عاقل : هو منافاة الخالق للخلوق فى ذاته ، وجميع صفاته ، لا والله لا ينكر ذلك إلا مكابر .

والجاهل المفترى الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات ، لا يليق باقه ؟ لانه كفر وتشييه ، إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه ، بقذر التشبيه بين النخالق والمخلوق ، فأداه شؤم التشبيه إلى نفى صفات الله جل وعلا ، وحدم الإيمان بها . مع أنه جل وعلا ، هو الذي وصف بها نعسه فكان هذا الجاهل شبها أولا ، ومعطلا ثانيا ، فارتكب مالا يليق باقه ابتداء وانهاء ، ولوكان قلبه عارفا باقة كما ينبغى ، معظما فه كما ينبغى ، ظاهراً من أفذار التشبيه . لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه : أن وصف الله جل وعلا ،

بالغ من الكمال ، والجلال ما تقطع أو هام علائن المشابهة بينه وبين صفات المخلوفين ، فيسكرن قلبه مستعداً للإيان بصفات الكمال . والجلال الثابتة في الفرآن والسنة الصحيحة ، مع التزبه النام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله : ﴿ ليس كناله شيء ، وهو السميع البصير ﴾ فلو قال متنطع بينوا انا كيفية الاتصاف بصفة الاستراه واليد ، ونحو ذلك لنعقلها . قانا : أعرفت كيفية الذات المقدسة المتصفة بتلك الصفات ؟ فلا بدأن يقيل الذات ، فنقول : مرفة كيفية الذات ، فنقول : مرفة كيفية الذات ، فنصبحان من لا يستطيع غيره أن يحصى الناء عليه هر ، كا أنى على نفسه ، فسبحان من لا يستطيع غيره أن يحصى الناء عليه هر ، كا أنى على نفسه ، فسبحان من المسميع البصير) ، ﴿ فل هو الله والله والم والسميع البصير) ، ﴿ فلا تضربوا قد الإسال) ، ﴿ ليس كناله شيء ، يكن كفوا أحد ، ﴿ فلا تضربوا قد الإسال) ،

فتحصل من جميع هذا البحث أن الصفات من باب واحد، وأن الحق فيها متركب من أمر من :

والنافی: الإیمان بکل ما وصف به نفسه ،أو وصفه به رسوله صلی اقدعلیه وسلم إثباتاً ، أو نفیاً : وهذا هو منی فوله تمالی : ﴿لیس کشاه شیء رهوالسمیع البصبر ﴾ . والسلف الصالح ، رضی الله عنهم ما کانوا یشـکمون فی شیء من ذلك ، ولا كان یشكل علیهم . ألا تری إلی قول الفرزدق و هو شاعر فقط ، وأما من جمبة العلم ، فهو علی :

وكيف أخاف الناس واله قابض على الناس والسيمين فرراحة البد ومراده بالسيمين: سبع سيارات، وسبع أرضين ، فن علم مثل هدفا من كون السيارات والأرضين في يده جل وعلا أصغر من حبة خردل ، فإنه عالم بعظمة الله رجلاله لا يسبق إلى ذهنه مشابة صفاته لصفات الخلق ، ومن كان كذلك زال هنه كثير من الإشكالات الن أشكاع على كثير من المتأخرين ، وهذا الذي ذكرنا من تزيه الله جل وعلا عما لا يليق به ، والإيمان بما وصف به نفسه ، أو وصف به رسوله صلى الله عليه وسلم . هو معنى قول الإمام ما لك _ رحمه الله _ : الاستواء غير بحبول، والكيف، غير معقول ، والسؤال هنه بدعة .

ويروى نحو قول مالك هذا عن شيخه وبيعة بن أبى عبد الرحمن ، وأم سلمة رضى الله عنها _ والعلم عند الله تعالى _

قوله تعالى : ﴿ إِنْ رَحْمَةُ أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْحُسْنَينِ ﴾ .

ذكر فيهذه الآية الكريمة: أن رحمته جلوعلا قريب من عباده المحسنين وأوضح في موضع آخر صفات عبيده الذين سيكتبها لحم في آوله: ﴿ وَرَحْمَى وسمت كل شيء ، فسأ كتبها للذين يتقون و يؤ تون الزكاة ﴾ الآية .

ووجه تذكير وصف الرحمة مم أنها مؤنثة في قوله ﴿ قريبٍ ﴾ ولم يقل مْ بِمَةً ، فيه للعلماء أقوال تزيد على العشرة . نذكر منها إنشاءالله بعضاً ، ونترك ما نظير لنا ضعفه أو يعده عن الظاهر .

منها: أن الرحمة مصدر بمعنى الرحم، فالتذكير باعتبار المعنى.

ومنها أن من أساليب اللغة العربية أن القرابة إذا كانت قرابة نسب تعين التأنيث فيها في الأنش فتقول : هذه المرأة قربيتي أي في النسب ، ولا تقول: قريب مني: وإن كانت قرابة مسانة جاز التذكير والتأنيث . فتقول : داره قريب وقريبة مني ، ويدل لهذا الوجه قوله تعالى:﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وما يدريك امل الساعة تـكون قريباً ﴾ وقول امرىء القيس :

قريب ولا البسياسة ابنة يشكرا له الويل إن أمسى ولا أم هاشم

ومنها : أن وجه ذلك إضافة الرحمة إلى الله جل وعلا . ومنها: أن قوله ﴿ قريب ﴾ صفة موصوف محذوف أى شيء قريب

من الحسنين . ومنها : أنها شبهت بفعيل بمعنى مفعول الذي يستوى فيه الذكر والأنق

ومنها : أن الاسماء التى على فعيل ربما شهبت بالمصدر الآتى على فعيل ، فأفردت اذلك ؛ قال بعضهم : ولذلك إفراد الصديق فى قوله : ﴿ أَو ماملكتم مفاتحه أو صديقـكم ﴾ ، وقول الشاعر :

وهن صديق لمن لم يشب اه

والظهير فى قوله : ﴿وَالْمَلَانُكُمْ بِمَدَّ ذَاكَ ظَهْمِيرٍ ﴾ إلى غير ذلك من الأوجه.

قوله تعالى: ﴿ وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدى رحمته ﴾ على قرامة عاصم بشراً بضم الباء الموحدة ، وإسكان الشين : جمع بشير ، لانها تنتشر أمام المطر مبشرة به ، وهذا المهنى يوضحه فوله تعالى : ﴿ ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ بين يدى رحمته ﴾ ، يعنى برحمته المطركا جاه مبيناً في غير هذا الموضع كقوله : ﴿ وهو الذي ينزل الفيحه من بمد مافتطوا ، وينشر رحمته ﴾ الآية وقوله : ﴿ فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحى الآرض بعد موتها ﴾ .

قوله تمالى: ﴿ حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت ﴾ الآية .

بين فى هذه الآية الكريمة أن يحمل السحاب على الربح ، ثم يسوقه إلى حيث يشاء من بقاع الآرض ، وأوضح هذا المدى فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ وهو الذى أرسل الرباح فنثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت ﴾ الآية . وقوله : ﴿ أو لم يروا أنا فسوق الماء إلى الآرض الجرز فنخرج به زرعا تاكل منه

أنمامهم وأنفسهم أفلا يبصرون) إلى غير ذلك من الآيات . فوله تعالى : ﴿ أَوْ عَجِبْمَ أَنْ جَامَكُمْ ذَكَرَ مَنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجَلَ مُسْكُمْ

لينذركم) الآية . أنكر تعالى في هذه السورة الكريمة على قوم نوح ، وقوم هو دعجم

أنكر تمالى فى هذه السورة الكريمة على قوم نوح ، وقوم هود عجبهم من إرسال رجل ؛ وبين فى مواضع أخر أن جميع الام حجبوا من ذلك . قال فى عجب قوم نبينا صلى اقد عليه وسلم من ذلك : ﴿ أَكَانَ للنَّاسَ عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم أن أنذر الناس ﴾ ، وقال : ﴿ بل عجبوا أن جامم (١٩ ـ أحوا البان ؟) سندر منهم) الآية ، وقال عن الأمر السابقة : ﴿ ذلك بأنه كانت تأتبم رسلهم بالبينات ، فقالو أ أبشر بهدوتنا ، فكنفروا وتولوا واستغنى اقه ، واقه غنى حيد ﴾ ، وقال : ﴿ كذبت تمود بالنذر ؛ فقالوا أبشراً منا واحداً نتبعه ﴾ الآية ، وقال : ﴿ ولتن اتبعتم بشراً مثلكم إنكم إذاً لخاسرون ﴾ ، وصرح بأن هذا العجب من إرسال بشر مانع للناس من الإيمان بقوله : ﴿ وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولا ﴾ .

ورد الله عليهم ذلك فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَبَلْكَ إِلَا رجالاً ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَبِلْكُ مِنْ الْمُرْسَلِينَ إِلَا إِنَّهُمْ لِياً كُلُونَ الطّمام ﴾ الآية ، وفوله : ﴿ وَلَوْ جَمَلْنَاهُ مَلْكًا لَجْمَلْنَاهُ رَجِلاً ﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ وَأَغْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا بَآيَاتُنَا ﴾ .

لم يبين هنا كيفية إغرافهم ، ولكنه بينها فى مواضع أخر كفوله : ﴿فقتحنا أبواب السياء بماء منهمر ﴾ الآية ، وقوله : ﴿فَاخَفُمُ الطُّوفَانُ وهم ظالمون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَنجَادُلُونَنَى فَى أَسَمَاءُ سَمِيتُمُوهَا أَنْتُمُ وَآبَاؤُكُم ﴾ الآية.

لم ببين هنا شيئاً من هذا الجدال الواقع بين هود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، وبين عاد . ولكنه أشار إليه فى مواضع أخر كقوله : ﴿ قَالُوا يَاهُود ما جَنْتَنَا بِبِينَة ، وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ، وما نحن لك عومنين * إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء ، قال إلى أشهد القواشهدوا أتى برىء مما تشركون * من دونه فكيدونى جميماً ثم لاتنظرون * إلى توكلت على الله دبي وربكم ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها إن دبي على صراط مصتقم ﴾ .

قوله تمالى : ﴿ وقطمنا دابر الذين كذبوا بآياتنا ﴾ الآية .

لم يبين هنا كيفية قطمه دابر عاد ، ولكمنه بينه في مواضع أخر كقوله :

(رأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عانية)؛ لآية ، وقوله : (وفى عاد إذ أرسلنا عليم الربح العقم) الآية ، ونحو ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ فعقروا النافة ﴾ الآية ·

ظاهر هذه الآية الكريمة أن عقرها باشرته جماهة ، ولكنه تعالى بين فى سورة القمر : أن المراد أنهم نادرا واحداً منهم . فباشر عقرها ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ فنادروا صاحبهم فتعاطى فعقر ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا يَاصَالُحُ اثْنَنَا مُمَا تَعَدَّنَا ﴾ الآية .

لم يبين هنا هذا الذي يعدهم به ، ولكنه بين في مواضع أخر أنه العذاب كقوله : ﴿ ولا تمسوما تسوء فياخذكم عذاب قريب ﴾ وقوله هنا ﴿ فيأخذكم عذاب اليم ﴾ ، وقوله ﴿ تمنعوا في داركم ثلاثة أيار ذلك وعد غير مكذوب ﴾ ، ونحو ذلك من الآيات .

قوله تمالى : ﴿ فَأَخْذَتُهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فَى دَارَهُمْ جَأَتُمِينَ ﴾ .

لم يبين هنا سبب رجفة الارض بهم ، ولكنه بين في موضع آخر أن سبب ذلك صبحة الملك بهم ، وهو قوله : ﴿ وأخذ الذين ظلموا الصبحة ﴾ الآية . والظاهر أن الملك لما صاحبهم رجفت بهم الارض من شدة الصبيحة ، وفارقت أرواحهم أبدانهم ، وواقة جل وعلاً أعلم . .

بين تمالى هذه الرسالة التى أبلغها نبيه صالح إلى قومه فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَإِلَّ ثَمُودَ أَعَاهُمُ صَالَحًا قَالَ يَاقُومُ اعْدُوا الله مَالَكُمُ مَنَ إِلّهُ غَيْرٍهُ ، قد جاءتُكُم بينة من ربكم ، هذه نافة الله لكم آية . فندورها تأكل فى أرض لمته ، ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب ألم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَنَا تُونَ الفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنَ أَحِدَ مِنَ العَالَمَينَ ﴾ ·

بين تمالى أن المراد بهذه الفاحشة اللواط بقوله بعده : ﴿ إِنَّكُمْ لِنَاتُونَ

الرجال شهوة من دون النساء ﴾ الآية ، وبين ذلك أيضاً بقوله : ﴿ أَتَاتُونَ الذكر ان من العالمين ﴾ ، وقوله : ﴿ وَتَأْتُونَ فِي ناديكم المُسْكر ﴾ .

ةو له تعالى : ﴿ فَأَنْجِينَاهُ وَأَهْلُهُ ﴾ .

ظاهر هذه الآية الكريمة أنه لم ينج مع لوط إلا خصوص أهله ، وقد بين تعالى ذلك في « الذاريات » بقوله : ﴿ فأخرجنا من كان فيها من الملقومين » فا وجدنا فيها غير بيت من المسلمين » ، وقوله هنا : ﴿ إلا امرأته كانت من الغابر بن) أوصحه في مواضع أخر . فيين أنها خائنة ، وأنها من أهل النار ، وأنها وأتمة فيها أصل قومها من الهلاك ، قال فها : هي وأمرأة نوح ﴿ وضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط ، كانتا تحت عبدين من عادنا صالحين فخانتاها ، فلم يعنبا عنها من الله شيئا ، وقبل ادخلا النار مع الداخلين) ، وقال فيها وحدها : أعني امرأة لوط ﴿ إلا امرأ تلك عليم مطرأ فانظر كيف كان عاقبة المجرمين ﴾ . مقال عليم مطرأ فانظر كيف كان عاقبة المجرمين ﴾ .

لم بين هنا هذا المطر ماهو ، ولكنه بين فى مواضع أخر أنه مطر حجارة الله ماهر حجارة وأهلكهم الله بها كقوله : ﴿ وأمطر نا عليهم حجارة من سجيل ﴾ . وأشار إلى أن السجيل الطين بقوله فى ﴿ الذاريات » : ﴿ لنرسل عليهم حجارة من طاين ﴾ . وبين أن هذا المطر مطر سوء لا رحمة بقوله : ﴿ ولقد أتوا على القرية التى أمطرت مطر السوء ﴾ ، وقوله تعالى فى ﴿ الشعراء» : ﴿ وأمطرنا عليهم مطراً . فساء مطر المنذرين ﴾ .

قوله تمالى: ﴿ وتصدون عن سبيل الله من آمن له وتبنونها عوجاً ﴾ . الصحير فى قوله : ﴿ وتبغونها ﴾ راجع إلى السبيل دهو نص قرآنى على أن السيل مؤنثة ، ولكنه جاء فى موضع آخر مايدل على تذكير السبيل أيصاً . وهو قوله تمالى : فى هذه السورة السكريمة ﴿وَ إِنْ يُروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً ، وإن يروا سبيل الغى يتخذوه سبيلاً ﴾ . قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ طَائفة مَنْكُمْ آمَنُوا بِالذِي أُرْسَكَ بِهِ ، وطَائفة لم يؤمنوا فاصروا حتى يحكم لله بيننا وهو خير الحاكين ﴾ .

قوله تعالى : ﴿فَنُولَى عَهُم وقال ياقوم لقد أَبلهْتُكُم رَسَالَاتَ رَفِي وَنُصِحَتَ لَـكُم نَـكَيْفَ آسَى عَلَى قُومَ كَافَرِينَ ﴾ .

بين جل وعلا الرسالات التى أبلغها رسوله شعيب إلى قومه فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَإِلَى مَدِنُ أَخَامُ شَعِبًا قَالَ : يَاتُومَ اعْدُوا الله مالكُم مَن الله غيره ، ولا تنقصوا المكيال والميزان ﴾ [لاية رنحوها من الآيات ، وبين نصحه لم فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَيَاقُومُ سَاحً ، وما قوم لوط منكم مثل ما أصاب قوم نوح ، أو قوم هود أو قوم صالح ، وما قوم لوط منكم ببعيد ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ فَكُيْفَ آسَى عَلَى قُومُ كَافُونِ ﴾ أنكر نبي السكفر الله شميب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام الآسى أى الحون على الكفار . إذا أطلكم ما قه بعد إبلاغهم ، وإقامة الحيجة عليهم مع تماديهم فى الكفر والطفيان لجاءا وعناداً ، وإنكاره لذلك يدل على أنه لا ينبنى ، وقد صرح تمادي، بني اصلى انه على بذلك فنهى نبينا صلى انه عليه وسلم عنه فى قوله : ﴿ وايزبدن كثيراً منهم تعلى بذلك فنهى نبينا صلى انه عليه وسلم عنه فى قوله : ﴿ وايزبدن كثيراً منهم تعلى بذلك فنهى نبينا صلى انه على وسلم عنه فى قوله : ﴿ وايزبدن كثيراً منهم تعلى بذلك فنهى نبينا صلى انه عليه وسلم عنه فى قوله : ﴿ وايزبدن كثيراً منهم تعلى بذلك فنهى نبينا صلى انه على وسلم عنه فى قوله : ﴿ وايزبدن كثيراً منهم تعلى الدين كثيراً منهم تعلى بذلك فنهى نبينا صلى انه عليه وسلم عنه فى قوله : ﴿ وايزبدن كثيراً منهم تعلى الدين كثيراً منهم تعلى الديناً كله تعلى الدين كثيراً منهم تعلى الدين كثيراً منهم تعلى الديناً كله تعلى الديناً كله الدين كنيراً منهم تعلى الديناً كله الديناً كله على الديناً كله على البياً على الديناً كله على الديناًا كله على الديناً كله على الديناً

ما أنول إليك من وبك طفيانا وكفرا ، فلا تأس على القوم الـكافرين) ومعنى لا تأس : لا تحون ، وقوله : ﴿ ولا تحون عليم ﴾ الآية .

قوله تمالى : ﴿ وَمَلَكُ الْقُرَى نَقْصَ عَلَيْكُ مِنَ أَنْبَاتُهَا ﴾ الآية .

ذكر أنباءهم مفصلة فى مواضع كشيرة . كالآيات التى ذكر فبها خبر نوح وهود ، وصالح ولوط ، وشعيب وغيرهم ، مع أنمهم صلوات الله وسلامه عليم .

قوله تمالى: ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا مِمَا كَذِيوا مِن قَبِلَ ﴾ الآية .

في هذه الآية الكريمة للعلماء أوجه من التفسير : بعضها يشهد لهالقرآن ·

منها : أن المعنى فما كانوا ليؤمنوا بما سبق فى علم الله يوم أخذ الميثاق أنهم يكذبون به ، ولم يؤمنوا به ، لاستحالة التغير فيها سبق به العام الآزلى . ويروى هذا عن أبى بن كسب وأنس ، واختاره ابن جرير ، ويدل لهذا الرجه آيات كثيرة كقرله : ﴿ إِنَّ الدِّنِ حقت عليهم كله ربك لايؤمنون ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وما تغنى الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون ﴾ ونحو ذلك من الآيات .

ومنها : أن معنى الآية أنهم أخذ عليهم الميثاق ، فآمنوا كرها ، فما كانوا ليؤمنوا بعد ذلك طوعا . ويروى هذا عن السدى وهو راجع فى المعنى إلى الأول .

ومنها : أن معنى الآية أنهم لو ردوا إلى الدنيا مرة لكمُدُوا أيصناً ، فما كانوا ليؤمنوا فى الردإلى الدنيا بما كذوا به من قبل أى فى المرة الآولى ، ' ويروى هذا هن مجاهد . ويدل لمنى هذا القول قوله تعالى : ﴿ ولو ددوا لعادوا لما نهوا عنه ﴾ الآية . لكنه بعيد من ظاهر الآية .

ومنها : أن معنى الآية . قما كانوا ليؤمنوا بما جاءتهم به الرسل بسبب تكذيبهم بالحق أولا مارود عليهم، وهذا القول حكاه ابن هطية ، واستحسنه ابن كثير ، وهو من أقرب الاقوال لظاهر الآية الكريمة . ووجهه ظاهر ، لان شؤم المبادرة إلى تكذيب الوسل سبب للطبع على القلوب والإبعاد عن الحدى ، والآيات الدالة على هذا المدى كثيرة . كقوله تعالى : ﴿ بل طبع الله عليها بكفرهم ﴾ ، وقوله : ﴿ فَاللَّمَا وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ على على اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

وقد قدمنا فى ترجمة هذا الكتاب المبارك أن الآية قد تكون فيها أرجه من النفسير كلما يشهد له قرآن ، وكلماحق . فنذكر جميعها ـــ والعلم عند الله تعالى .

قوله تمالى : ﴿ثم بعثنا من بعدهم موسى بآيَاتنا إلى فرعون وملائه فظلموا بها ﴾ الآية .

بين تعالى هنا أن فرعون ومالاه ظلموا بالآيات التي جادهم بها موسى يه وصرح فى الخل بأنهم فعلوا ذلك جاحدين لها ، مع أنهم مستيقنون أنها حق لاجل ظلمهم وعلوهم ؛ رذلك فى قوله : ﴿ فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا! سحر مبين ؛ وجحدوا بها واستيقتها أنفسهم ظلماً وعلوا كم .

قوله تعالى : ﴿ وَنزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين ﴾ .

ذكر تعالى هذا أنّ موسى نزع يده فإذا هى بيضاء ، ولم يبين أن ذلك البياض خال من البرص ، ولسكنه بين ذلك فى سورة « الغل » و « القصص » فى قوله فيهما : ﴿ تَعْرِج بيضاء من غير سوم ﴾ أى من غير برص .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّا مِن قُومٍ فرعونَ إِنْ هَذَا لَسَاحِرَ عَلَمُ ﴾ .

بين هنا أن موسى لما جاء آية العصا واليد قال الملامن قوم فرعون إنه ساحر ، ولم بين ماذا قال فرعون ، واكنه بين في « الشعر اه ، أن فرعون قال : مثل ما قال الملا من قومه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قال للملا حوله إن هذا لساحر علم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَا أَلْقُوا سَجَرُوا أَعَيْنِ النَّاسُ وَاسْتَرْهُبُومُ وَجَاءُوا بَسَجِرُ عَظْمٍ ﴾ . لم يبين هنا هذا السحر العظيم ما هو ؟ ولم يبين هل أوجس موسى فى تفسه الحرف منه ؟ ولكنه بين كل ذلك فى و طه » بقوله : ﴿ وَإِذَا حِبْلُمُ وَعَسِمِهِ عَيْلُ إِلَيْهِ مِن سَحَرِهُمُ أَمِهُمْ مِن فَنَ فَسَهُ خَيْفَةٌ مُوسَى ﴿ وَالْمَا لَمْ يَمِينُكُ تَلْقَفُ مَاصَمُوا إِنمَا صَمُوا لَمَا لَى يَمِينُكُ تَلْقَفُ مَاصَمُوا إِنمَا صَمُوا كَلَ مِن اللهِ مَنْ اللهِمَ تُواعدُوا مَع مُرسى موعداً لوقت مقالبه مع السحرة ، وأوضع ذلك فى سورة ﴿ طه » فى قرل عنه أن يونينك موعداً لا تخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى « قال موعدكم يوم الزينة ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿ ثُمُّ لَاصْلَبْنُكُمْ أَجْمَعِنْ ﴾ .

لم بین منا الثی, الذی ترعدُم بأنهم يصلهم فيه ، واسكنه بينه فی موضع آخر . كقوله فی ﴿ طه » ﴿ ولاصلبنـكم فی جذرع النخل ﴾ الآية ·

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْبَهُمْ سَيَّتُهُ لِطَيْرُوا ۚ بِمُوسَى وَمَنْ مُعَهُ ﴾ .

ذَكر تعالى في هذه الآية السكرية : أن فرعون وقومه إن أصابتهم هدا ألجه السكرية السكرية : أن فرعون وقومه إن أصابتهم هدا الجدب والقحط إلا من شؤمكم ، وذكر مثل هذا عن بعض السكفار مع نبينا صلى أنه عليه وسلم في قوله : ﴿ وأن تصبم سيئة يقولو ا هذه من عندك ﴾ الآية . وذكر نحوه أيضاً عن قرم صالح مع صالح في قوله : ﴿ قالوا اطبرنا بله ويمن معك ﴾ الآية . وذكر نحو ذلك أيضاً عن القرية النيجامها المرسلون في قوله : ﴿ قالوا المبرنا أن شؤمهم من قبل كفرهم ، ومعاصيم . لامن قبل الرساقال في والآعراف ﴾ ﴿ الآية مند أنه ﴾ وقال في سورة « الخل » في قوم صالح : ﴿ قالوا طائركم عند أنه وأن تفتنون ﴾ وقال في ﴿ يس » : ﴿ قالوا طائركم مدد ألاية .

لْمُولَهُ تَمَالَى: ﴿وَأُورَثُنَا الْقُومُ الَّذِينَ كَانُوا يَسْتَصْعَفُونَ مَشَارَقَ الْأَرْضُ ومَغَارِجًا ﴾ [لآية . لم يبين هنا من هؤلاء القوم ، ولكنه صرح في سورة و الشمراء ي . بأن المراد بهم بنؤ إسرائيل لقوله في القصة بعينها ﴿ كذلك رأ ورثناها بني إسرائيل} الآية ، وأشار إلى ذلك هنا بقوله بعده : ﴿ وتحت كله ربك الحسني على بني إسرائيل ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿ وتمت كلمة ربك الحسني على بني إسرائيل ﴾ الآية .

لم يبين هئا هذه السكلمة الحسنى الى تمت عليهم ، ولكنه بينها فى القصص بقوله : ﴿ وَرَيْدَ أَنْ نَمْنَ عَلَى الذِّنِ استَضْفَقُوا فَى الآرض ، ونجعلهم أَنَّمَة ، ونجعلهمالوارثين ﴿ وَنَمَكَنَ لَمْمَ فَى الآرضَ، ونرى فرعون وهامان رجنودهما منهم ماكانوا يحذون ﴾ .

قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبُّ أَرْنَى أَنظِرَ إِلَيْكَ قَالَ انْ تَرَانَى ﴾ الآية .

استدل المعترلة النافون لرؤية الله بالأبصار يوم القيامة بهذه الآية على مذهبهم الباطل، وقد جاءت آيات تدل على أن نني الرؤية المذكور ، إنما هو في الدنيا ، وأما في الآخرة فإن المؤمنين يرونه جل وعلا بأبصاره ، كما صرح السكفار : ﴿ كلا إنهم عن ربهم يؤمثذ لمحجوبون ﴾ فإنه يفهم من مفهوم مخالفته أن المؤمنين ليسوا محجوبين عنه جل وعلا .

وقد ثبت عن النبي سلى الله عليه وسلم أنه قال فى قوله تمالى : ﴿ للذِن الحسنو المحسني وزيادة ﴾ الحسنى : الجنة ، والزيادة : النظر إلى وجه الله السكريم ، وذلك هو أحد الفولين فى قوله تمالى : ﴿ ولدينا مزيد ﴾ ، وقد توازت الأحادث عن النبي صلى إلله عليه وسلم : أن المؤمنين برون ربهم يوم القيامة بأيصاره ، وتحقيق المقام فى المسألة : أن رؤبة الله جل وعلا بالايصار : جائزة عقلا فى الدنيا والآخرة ، ومن أعظم الأدلة على جوازها على الحادث والدنيا : قول موسى ﴿ رب أرنى أنظر إليك ﴾ لأن موسى لا يخق عليه الجائز والمستحيل في حق الله تعالى ، وأما شرعاً فهى جائزة ووافعة فى عليه الجائز والمستحيل في حق الله تعالى ، وأما شرعاً فهى جائزة ووافعة فى الاخرة كا دلت عليه الآيات المذكورة ، وتوازت به الأحاديث الصحاح ، وحديث وأما في الدنيا فمنوعة شرعاً كا تدل عليه آية « الأعراف » هداده ، وحديث

« إنكم لن تروا ربكم حق تمونوا»كما أوضحناه في كتابنا [دفع|يهام|لاضطراب عن آيات الـكتاب].

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرُونَهُ أَنْهُ لَا يَكُلُّمُهُمْ وَلَايِهُ يَهِمْ سَبِيلًا اعْدُوهُ وَكَامُوا ظالمين 🕽 .

بين في هذه الآية الكريمة سخافة عقول عبدة المجل ، ووبخهم على أنهم يعبدون ما لايكلمهم ولا يهديهم سبيلا ، وأوضح هذا في ﴿ طَهُ ﴾ بقولُه : ﴿ أَفَلَا يُرُونَ أَلَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ تُولًا ، وَلَا يَلَكُ لِمُمْ ضَرًّا وَلَا نَفَمًّا ﴾ الآية ، وقد قدمنا في سورة ﴿ البقرة ﴾ أن جميع آيات اتخاذهم المجل إلاها حذف فيها المفعول الثاني في جميع القرآن كما في توله هنا : ﴿ وَاتَّخِذُ قُومٌ مُوسَى مِن بِعِدُهُ من حليم عجلا جسداً ﴾ الآية . أي اتخذوه إلاماً ، وقد قدمنا أن النسكتة في حذفه دائماً . التنبيه : على أنه لاينيني التلفظ بأن عجلا مصطنعا من جماد إله ، وقد أشار تعالى إلى هذا المفمول المحذوف دائًا في ﴿ طَهِ ﴾ بقواله : ﴿ فَقَالُواْ هذا إلهـكم وإله موسى ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلِمَا سَقَطَ فَيَ أَيْدِيهِم ، وَرَأُوا أَنْهِم قَدَ صَلُوا قَالُوا الَّنْ لَمْ يرحمنا ربنا ، ويغفر لنا لنكونن من الحاسرين ﴾ .

بين تمالى فى هذه الآية الكريمة أن عبدة المجل اعترفوا بذنبهم ، وندموا على مافعلوا . وصرح في سورة « البقرة » بتوبتهم ورضاهم بالفنل و توبة الله جل وعلا عليهم بقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لَقُومُهُ يَا تُومُ إِنَّكُمْ ظَلْمُمْ أَنْفُدُكُمْ باتفاذكم العجل، فتوموا إلى بارتسكم، فاقتلوا أنفسكم ، ذلكم خير لـكم هند

بارثكم فتاب عليكم ، إنه هو التواب الرحيم ﴾ .

قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَجِعَ مُوسَى إِلَى تَوْمُهُ خَصْبَانَ أَسْفًا قَالَ بُلُسِرِ مَا خَلَفْتُمُو فَى من بعدى أعجلتم أمر ربكم ﴾ الآية .

أوضح الله ما ذكره هنا بقوله في « طه » ﴿ قال ياقوم ألم يعسدكم ربسكم وعداً حسناً ؟ أفطال عليـكم العهد ، أم أردتم أن يحل عليـكم فصب من ربكم فأخلفتم موعدي ، قالوا ما أخلفنا موعدك بملكنا ﴾ الآية . قوله تعـالى : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسَ أَخَيْهِ يَجْرُهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنُ أَمْ إِنْ القَوْمُ استضمفوني} الآية .

أشار تمالى فى هذه الآية الكريمة إلى ما اعتذر به نبي الله هارون لآخيه موسى هما رجهه إليه من اللوم ، وأوضحه فى « طه » بقوله : ﴿ قال يا ابن أم لاتأخذ بلجتى ، ولا برأسى . إنى خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولى ﴾ ، وصرح الله تعالى بهرا ، ته بقوله : ﴿ ولقد قال لهم هارون من قبل ، يا قوم . إنما فتنتم به ، وإن ربكم الرحن فاتبعونى وأطبعوا أمرى قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى برجم إلينا موسى ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّى رَسُولُ اللَّهِ ٱللِّيكُمُ جَمِّعًا ﴾ .

هذه الآية السكر ممة فيها التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم رسول إلى جميع الناس، وصرح بذلك في آيات كثيرة كقوله : ﴿ وَمَا أَرَسَلَنَاكَ إِلَا كَافَة لَنَاسٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَ كَافَة لَنْاسٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا يَكُفُر بِهِ مِنَ الْأَحْرَابِ قَالْنَار مُوعَدُه ﴾ ، وقيد في موضع آخر : هوم ورسالته ببلوغ هذا القرآن ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأُوحِي إِلَى هَذَا القرآن لا نَدُو لُهُ تعالى : ﴿ وَأُوحِي إِلَى هَذَا القرآن لا نَدُو لُهُ تعالى : ﴿ وَأُوحِي إِلَى هَذَا القرآن لا نَدُو لُهُ عَلَى اللَّمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

قوله تعـالى : ﴿ فَآمَنُوا بَاللَّهِ وَرَسُولُهُ النِّي الَّذِي اللَّذِي يَوْمَنَ بَاللَّهِ وكلمانه ﴾ الآية

لم ببين هذا كثرة كلماته ولكنه بين ذلك في مواضع أخر كقوله : ﴿ قُلَ لوكان البحر مداداً لمكالت ربى ، لنقد البحرقبل أن تنقد كلمات ربى ، ولوجتنا بمثله مدداً ﴾ ، وقوله : ﴿ ولو أن مانى الأرض من شجرة أفلام ، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانقدت كلمات الله ﴾ .

قوله تعال : ﴿ أَلَمْ يَوْخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الكَتَابُ أَلَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقِّ ﴾ الآية . هذا الميثاق المذكور يبينه نوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيْنَاقَ الذِّبُنُ أُونُوا الكتاب، لتبيننه للناس ولا فكتمونه فنبذره وراه ظهورهم، واشتروا به ثمنًا قليلا فيثمن مايشترون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبِكَ مِن بَى آدَمَ مِن ظهورِهُ ذَرِيْتُمَ وَأَشْهِدُهُمْ عَلَى أَنفُسهِمَ أَلَسَتَ رَبِكُم ؟ قال الله شهدنا أن تقرلوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين، أوتقولوا [نما أشرك آباؤ نا مِن قبل وكنا ذَرِيَّةٌ مِن بِعَدُهُمُ أَمْبَلِكُنَا بِمَا فَعَلُوا الْمِبْطُلُونَ ﴾ .

ف هذه الآية الكريمة وجهان من التفسير معروفان عند العلماء .

في هذه از يه السكريم وجهال من التصبير معروفا عدامها. .

احدهما: أن ممني أخذه ذرية بني آدم من ظهورهم: هو إيجاد قرن منهم بعد قرن ، وإنشاء قوم بعد آخرين كا قال تمالى : ﴿ كَا أَنشَانًا كُم من ذرية قوم آخرين ﴾ وقال : ﴿ وهو الذي جملسكم خلائف في الأرض ﴾ وقال : ﴿ وهو الذي جملسكم خلائف في الأرض ﴾ وقال : ﴿ وعلم هذا القول فحنى قوله : ﴿ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى ﴾ أن إشهادهم على أنفسهم إنما وعليه فحنى قالوا بلى ﴾ أن إشهادهم على أنفسهم إنما وعليه فحنى قالوا بلى ﴾ أن إشهادهم على أنفسهم إنما وعليه فحنى قالوا بلى ، أن إسلام المستحق منهم لأن يعبدوه وحده ، وعليه من إطلاق الشهادة على شهادة لسان الحالة له تمالى: (ما كان المشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر) أي بلسان حالهم على القول بذلك ، وقوله تمالى . ﴿ إن الإنسان فربه لكنود ه وإنه على ذلك الشهيد) أي بلسان حاله ما الشهد) أي بلسان حاله ما الشهد) أي بلسان حاله ما الشهد) أي بلسان حاله ايضاً على القول بأن ذلك هو المراد في الآية أيساً .

لشهيد ﴾ أى بلسان حاله أيضا على القول بان ذلك هو المراد فى الايه أيضا واحتج من ذهب إلى هذا القول بأن اقد جل وعلا جمل هذا الإشهاد
حجة عليهم فى الإشراك به جل وعلا فى قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا يوم القيامة إناكنا
عن هذا غافلين • أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ﴾
قالوا : فلوكان الإشهاد المذكور الإشهاد عليهم يوم الميثاق ، وهم في صورة الدر
لماكان حجة عليهم ، لأنه لا يذكره منهم أحد عند وجوده فى الدنيا، وما لاعلم
للإنسان به لايكون حجة عليه . فإن قبل إخبار الرسل بالميثاق المذكور كاف

فى ثبوته فلنا . قال ابن كثير فى تفسيره : « الجواب عن ذلك أن المكذبين من المشركين يكذبون بجميع ماجامتهم به الرسل من هذا وغيره ، وهذا جمل حجة مستفلة عليهم ، فذل على أنه الفطرة التى فطروا عليها من التوحيد ،ولهذا قال : ﴿ أَن تَقَوِلُوا ﴾ الآبة أه. منه بلفظه .

فإذا علمت هذا الرجه الذى ذكرنا فى تفسير الآية ، وما استدل عليه قائله
به من القرآن . فاعلم أن الوجه الآخر فى معنى الآية ، أن الله أخرج جميع ذرية
آدم من ظهور الآباء فى صورة الذر ، وأشهدهم على أنفسهم بلسان المقال :
﴿ أُلْسِهِ بربكم قالوا بلى ﴾ ثم أرسل بعد ذلك الرسل مذكرة بذاك الميثاق
لذى نسبه السكل ولم يولد أحد منهم وهو ذاكر له وإخبار الرسل به يحصل به

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ هذا الوجه الآخير يدل له الـكتاب والسنة .

أما وجه دلالة القرآن عليه ، فهو أن مقتضى القول الاول أن ماأقام الله لهم من البراهين القطية كنطق السهارات والارض ، ومافيهما من غرا آب صنع الله ؛ الدالة على أنه الرب المعبود وحده ، وماركز فيهم من الفطرة الى فطرهم عليها تقوم عليهم به الحجة ، ولو لم يأتهم نفرو الآيات القرآنية مصرحة بكثرة، بأن الله تمالى لايمذب أحداً حتى يقيم عليه الحجة بإنذار الرسل ، وهو دليل على عدم الاكنفاء بما نصب من الأدلة ، وماركز من الفطرة ، فن ذلك قوله تمال : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ، ولم يقل ولم يقل حقولة ، ونركز فطرة .

ومنذلك قوله تعالى: ﴾ رسلا ميشرين ومنذرين النلايكون للناس على الفحجة بعد الرسل ﴾ الآية ، فصرح بأن الذى تقوم به الحجة على الناس ، وينقطع به عفدهم : هو إغذار الرسل لانصب الآدلة والحلق على الفطرة .

وهذه الحجة التي جث الرسل لقطعها بينها في وطه » بقوله : ﴿ وَلُو أَنَا أَهْلَـكُنَاهُ بِعِدْابُ مِنْ قَبْلُهُ لِقَالُوا رَبِنَا لِوَلَا أَرْسِلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَبْهِمْ آيَانك من قبل أن نذل و نخزى) وأشار لها فى و القصص، بقوله : ﴿ ولولا أن تصبيم مصيبة بما قدمت ايديم ، فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فتبع آياتك و تكون من المؤمنين) ، ومن ذلك أنه تمال صرح بأن جميع أهل النار قطع عدم فى الدنيا بإنذار الرسل ، ولم يكتف فى ذلك بنصب الآداة كقوله تمالى : ﴿ كَلّمَا أَلَقَ فِيهَا وَمِنْ الدَّنِهِ اللهِ اللهِ فَعَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ

وأما السنة ؛ فإنه قد دلت أحاديث كثيرة على أن الله أخرج ذرية آدم في صورة الدر فأخذ عليم المبناق كما ذكرها، وبعضها صحيح. قال القرطي في تفسير هذه الآية : قال أبو هر _ يعنى ابن عبد البر _ لكن معنى هذا الحديث قد صح عن الذي صلى الله على وسلم من وجود ثابتة كثيرة من حديث هم ابن الحطاب رضى الله عمدي وعيد المة بن مسعود ، وعلى بن أبي طالب ، وأبي هررة رضى الله أجمين وغيرهم اله على الحاجة منه بلفظه ، وهذا الحلاف الذي ذكر نا هل يكتنى في الإلزام بالترجد بنصب الأدلة ، أو لابد من بعث الرسل ليندوا ؟ هو مبنى الحلاف المشهور حد أهل الأصول في أهل الفترة ، هل يدخلون النار بكفرهم ؟ وحكى القرانى عليه الإجماع وجزم به النورى في [شرح مدام] ، أو يعذرون بالفترة وهو ظاهر الآبات الني ذكر ناها ، وإلى الحلاف الخلاف أشار في [مراق السعود] بقوله :

ذو فترة بالفرع لابراع وفى الأصول بينهم نزاع وقد حققنا هذه المسألة مع مناشة أدلة الفريقين فى كتابنا [دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب] في سورة ﴿ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ في الدكلام على قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَا مَعْدَبِينَ حَيْنَ بَعْثُ رَسُولًا ﴾ ، ولذلك اختصر ناها هنا. قوله : ﴿ فَمُنَاهُ كُنْلُ السَكَابِ إِنْ تَحْمَلُ عَلِيْهِ بِلْهِ ﴾ إلآية .

ضرب انه تعالى المثل لهذا الخسيس الذى آ تاه آياته فانسلخ منها بالسكل ،
ولم تسكن حقارة السكاب مانعة من ضربه تعالى المثل به ، وكذلك ضرب المثل
بالذباب فى قوله : ﴿ يا آيا الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذبن تدعون
من دون اقه أن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له ، وإن يسليم الذباب شيئا
لايستنقذوه منه ، متعف الطالب والمطلوب ﴾ ، وكذلك ضرب المثل ببيت
المستكبوت فى قوله : ﴿ مثل الذب انحذوا من دون الله أولياء كثل المنكبوت
وضرب المثل بألحار فى قوله : ﴿ مثل الذب حلوا التوراة ثم لم يحملوها كثل
الحار يحمل أسفاراً ، بئس مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كثل
الخوم الظالمين ﴾ ، وهذه الآيات تدل على أنه تعالى لايستحى من بيان العلوم
الشيسة عن طريق ضرب الأمثال بالأشياء الحقيرة ، وقد صرح بهذا المدلول
فى قوله : ﴿ إن الله لا يستحي أن يضرب مثارا ما يعوضة فا فوقها ﴾ .

قوله تمالى: ﴿وَذُرُوا الَّذِينِ يلحدُونَ فَيَأْتِمَانُهُ سَيْجَرُونَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾.

هدد تمالى في هذه الآية الذين يلحدون في أسمائه بتهديدين :

الأول : صيغة الآمر في قوله : ﴿ وَذُرُوا ﴾ فإنها للتهديد .

والثانى: فى قوله: ﴿ سيجرون ما كانوا يعملون ﴾ ، وهدد الذين يلحدون فى آياته فى سورة حم ﴿ السجدة ﴾ بانهم لايتخفون عليه فى قوله : ﴿ إنّ الذين يلحدون فى آياتنا لايتخفون علينا﴾ ، ثم اتبع ذلك بقوله: ﴿ أَفْنَ يلق فىالنار﴾ الآية - وأصل الإلحاد فى اللغة : الميل ، ومنه اللحد فى القبر ، ومنى إلحاده فى أسمائه هو ما كاشتقاقهم (سم اللات من اسم أقه ، واسم العرى من اسم العزيز ، واسم مناة من المنان ، ونحو ذلك والعرب تقول لحد وألحد يمغى واحد، وعليهما القراءتان يلحدون بفتح الباء والحاءمن الأول ، وبعضمها وكسر الحاءمن الثاني .

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا عَلَمُهَا عَنْدُ رَبِّي لَا يَجَلِّيهَا لُو قَتْهَا إِلَّا هُو ﴾ الآية .

مده الآية الكريمة تدل على أن وقت فيام الساعة لا يعلمها إلا أقد جل
وعلا، وقد جاءت آيات آخر تدل على ذلك أيسناً كقوله تعالى : ﴿ يسألونك
عن الساعة آيان مرساها ، فيم أنتم من ذكر لها ، إلى ربك منتمإها) ،
وقوله : ﴿ وعنده مفاتح النبب لايدلمها إلا هو) ، وقد ثبت في الصحيح عنه
صلى الله عليه وسلم أنها الخس المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إِن الله عنده علم
الساعة ﴾ الآية .

قوله تمالى: ﴿ وَلُو كَنْتُ أَعْلَمُ النّبِ لا سَتَسَكَثُرَتُ مِنَ الحَيْرِ ﴾ الآية .

هـذه الآية تدل على أنه صلى الله عليه وسسلم لم يمكن يعلم من النبب

إلا ما علمه الله ، وقد أمره تمالى أن يقول إنه لا يعلم النبب ﴾ الآية،
في ﴿ الآنِعَامِ ﴾ : ﴿ وَلَلَ لا أَقُولُ لَكُم عَنْدَى خَرَا أَنْ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ النّبِ ﴾ الآية،
وقال : ﴿ عَالَمُ النّبِ فَلا يَعْلَمُ مَنْ فَي السّاوات و الأرض النّب إلا الله ﴾ الآية .
إلى غير ذلك من الآيات .

والمراد بالخير في هذه الآية الكريمة قبل: المسال ، وبدل على ذلك كثرة ورود الخير بمني المسال في القرآن كقوله تمالى: ﴿ وَإِنْهُ لَحَبُ الْخَيْرِ اللهِ الْخَيْرِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى ذلك من الآيات . [لاية . إلى غير ذلك من الآيات .

وقبل: المراد بالخير فيها العمل الصالح. كما قاله بجاهد وغيره، والصحيح الآول لانه صلى الله عليه وسلم مستكثر جداً من الحنير الدى هوالعمل الصالح، لان عمله صلى الله عليه وسلم كان ديمة ، وفي رواية كان إذا حمل حملا أثبته .

قوله تمالى : ﴿ وَجَمَّلُ مُمَا زُوجُهَا لِيسَكُنُ إِلِيهًا ﴾ الآيه . ذكر في هذه الآية الكريمة أنه خلق حواءمن أدم ليسكن إليها ، أى : ليالفها ويطمئن بها وبين في موضع آخر أنه جمل أزواج ذريته كذلك، وهو قوله : ﴿ وَمَن آيَاتُهُ أَنْ خَلَقَ لَـكُمْ مَنْ أَنْفُسَكُمْ أَزُواجًا لَتَسَكَنُوا إِلَيَّا مَ وجمل بينسكم مودة ورحمة ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَلِمَا آتَاهُم صَالِحًا جَمَلًا لِهُ شَرَكَاهُ فِيهَا أَنَاهُمَا ، فَتَمَالَى اللَّهُ عما يشركون ﴾ .

فى هذه الآية الكريمة وجهان منالتفسير معروفان عند العلماء ، والقرآن يشهد لاحدهما .

الاول : حوا كانت لايعيش لها ولد ، فحلت . فجاءها الشيطان ، فقال لما صحى هذا الولد عبد الحارث فإنه ييش ، والحارث من أسهاء الشيطان ، فسمته عبد الحارث فقال تمالى : ﴿ فَلَمَا آنَاهُما صَالحاً ﴾ أى ولداً إنساناً ذكراً جملاً له شركاء بتسميته عبد الحارث ، وقد جاء بتحوهذا حديث مرفوع وهو معلول كما أوضحه ان كثير في تفسيره .

معون لا الرحمة النانى: أن معنى الآية أنه لما آتى آدم وحواء صالحا كفر به بعد ذلك كثير من ذريتهما ، وأسند فعل الندية إلى آدم وحواء ، لانهما أصل الدريتهما كما قال: ﴿ ولقد خلقنا كم ثم صورناكم ﴾ أى بتصويرنا لايد كم آدم لحذا أصلم بدليل قوله بعده : ﴿ ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم ﴾ ، وبدل لحذا الوجه الآخير أنه تعالى قال بعده : ﴿ ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم ﴾ ، وبدل مالا يخلق شيئاً وهم يخلقون ﴾ ، وهذا نص قرآنى صريح فى أن المراد المشركون من بني آدم ، لا لادم وحدواء واختدار هذا الوجه غير واحد لدلالة القرآن عليه ، وعن ذهب إليه الحسن البصرى . واختاره ابن كثير _ والم المونى وأحرض عن الجاهان في عند الله تعالى ﴿ وَلِما يَدْخَدُ العَفْو وأمر بالعرف وأحرض عن الجاهان في وقال فى الذانى ﴿ وَلِما يَدْخَدُ له من بينانى مذه الآية إنه صمع علم ﴾ بين فى هذه الآية الكريمة ما بنخي أن يعامل به الجليلة من شياطين الإنس

والجن فبين أن شيطان الإنس يعامل باللين ، وأخذ العفو ، والإعراض عن جهله وإساءته . وأن شيطان الجن لامتجى منه إلا بالاستعادة باق منه ، قال فى الأول : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ ، وقال فى (٧٠ أضاء النان ٢) الثانى: ﴿ رَامًا يَنزَعْنُكُ مِن الشَّيْطَانَ نَرَعْ فَاسْتَمَذَ بَاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلَيمٍ ﴾ ، وبين هذا الذي ذكر نا في موضَّمين آخرين :

أحمدهما : في سورة ﴿ قد أَنْلُمُ المُؤْمَنُونَ ﴾ قال فيه في شيطان الإنس : ﴿ ادفع بالتي هي أحمد السيئة نحن أهل بما يصفونَ ﴾ رقال في الآخر : ﴿ وقل وب أهوذ بك من همزات الشياطين ﴿ وأعوذ بك رب أن محضرون ﴾ .

والثانى : فى حم و السيمادة ، فال فيه فى شيطان الإنس : ﴿ ادفع بالتى على أحسن ، فإذ الذى يبنك وبيته عدارة كانه ولى حم ﴾ وزاد هنا أن ذلك لايمطاء كل الناس ، بل لايمطاء أنه الا الذى الحظ الكبير والبخت المظلم عنده فقال : ﴿ رما يلقاها إلا الذن صبروا ، وما يلقاها إلا أو حظ عظم ﴾ ثم قال فى شيطان الجن : ﴿ وإما ينزغنك من الشيطان نرغ فاستمذ باقه إنه والسيم العلم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِخْوَانِهِم عِنْوَنِهِمْ فَى الذِي ثُمْ لَايْتَصَرُونَ ﴾ . ذكر فهذه الآية الكريمة أن إغوان الإنس من الصباطين بمدون الإنس فى الغى ، ثم لايتصرون ، ربين ذلك أيشا فى مواضع أخرى كـقوله : ﴿ أَلَمْ رَا أَمْ السَّاسِلُ الصَّالِقِينَ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى السَّكَثْرَتُمْ مِنْ الإنس إ ، وبين فى موضع آخر أن يعنى الإنس إخوان الشباطين وهو قوله ؛ ﴿ إِنْ المِنْدُونِ كَانُوا إِخْوانَ الشَّاطِينَ وهو قوله ؛ ﴿ إِنْ المُنْدِنِ كَانُوا إِخُوانَ الشَّاطِينَ وهو قوله ؛ ﴿ إِنْ المُنْدِنِ كَانُوا إِخُوانَ الشَّاطِينَ ﴾ الآية .

ببم الله الرحمر الرحيم

٤

قوله تعالى : ﴿ يَسَالُونَكَ عَنَ الْآنَفَالَ ، قَلَ الْآنَفَالُ فَهُ وَالْوَسُولُ ﴾ الآية. اختلف العلماء في المراد بالانقال هنا على خمسة أقوال :

الأول: أن المرادبها خصوص ماشد عن المكافرين إلى المؤمنين، وأخذ بغير حربكالفرس والبعير يذهب من السكافرين إلى المسلمين، وهيلي همذا التفسير فالمراد بالآنفال هو المسمى عند الفقهاء فينًا، وهو الآتى بيانه فى قوله تعالى: ﴿ وما أفاء إلى على رسوله منهم فا أرجفتم عليه من خيل ولا ركاب﴾ وعن قال بهذا الفول هطاء بن أبي رباح.

الثانى : أن المراد بها الخس وهو قول مالك .

الثالث : أن المراد بها خس الحس .

الرابع : أنها النئيمة كلها و هو قول الجمهور، وعن قال به ابن هباس ومجاهد و عكرمة وعطاء ، والصنحاك وقتادة ، وعطاء الحراسانى ومقائل بن حيان ، وعبد الوحمز بن زيد بن أسلم ، وغير واحد . قاله ابن كثير .

الحاص: أن المراد بها أنفال السرايا خاصة وعن قال به الشمعي ، ونقله ابن جربر عن على بن صالح بن حى ، والمراد بهمذا القول ؛ ما ينقله الإمام البحض السرايا زيادة على قسمهم مع بقية الجيش ، واختار ابن جربر أن المراد بها الزيادة على القسم . قال ابن كثير : ويشهد لذلك ما ورد فى سبب نزول الآية . وهو ما رواد الإمام أحمد حيث قال : حدثنا أبو معاوية

حدثنا أبر إسحاق الشيباني عن عد ن عبد الله الثقر عن سعد ن أن وقاص قال : لما كان يوم بدر ، وقتل أخي هير قتلت سعيد بنالعاص. وأخذت سيفه وكان يسمى ذا الكتيفة ، فأتيت به الني صلى الله عليه وسلم فقال . أذهب فاطرحه في القبض قال : فرجعت وبي مالايمله إلا أقه من قتل أخي وأخذ سلى . قال : فما جاوزت إلا يسيراً حتى نزلت سورة الانفال ، فقال رسول اقه صلى الله عليه وسلم: اذهب فخذ سلبك ، وقال الإمام أحمد أيضاً : حدثنا أسود بن عامر أخبرنا أبو بكر عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب بن سعد عن سعد بن مالك قال: قلت يارسول الله قد شفاني الله اليوم من المشركين فهب لى هذا السيف. فقال ؛ إن همذا السيف لا لك ولا لى ضعه ، قال : فوضعته ، ثم رجعت فقلت : عسى أن يعطى هذا السيف من لا يبلي بلائي ، قال: فإذا رجل يدهوني من ورائي قال: فلت قد أنزل الله في شيئاً ، قال : كنت سألتني السيف ، وليس هو لى وإنه قد وهب لي فهو لك .قال: وأنزل الله هذه الآية . ﴿ يَسْتُلُونُكُ عَنِ الْآنَفَالُ فَلِ الْآنَفَالُ فَلَّهُ وَالْرُسُولُ ﴾ وروأه أبوداود والترمذي والنسائي من طرق عن أبي بكرين عياش ، وقال الترمذي: حسن صحيح ، وهكذا رواه أبو داود الطيالسي : أخبرنا شعبة أخبرنا سماك إن حرب قال ؛ سمعت مصعب بن سعد بحدث عن سعد قال : نزلت في أربع آيات من القرآن أصبح سيفاً يوم بدر فأتيت الني صلى الله عليه وسلم فقلت نفلنيه فقال : ضمه من حيث أخذته مرتين ، ثم عاردته فقال النبي صلى أقه عليه وسلم: ضعه من حيث أحدَّته فنزلت هذه الآية ﴿ يَسْتُلُونَكُ عَنَ الْأَنْفَالَ ﴾ الآية ، وتمام الحديث في نزول ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حسناً ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا الْحَرِّ وَالْمُيسِرِ ﴾ الآية . وآية الوصية وقد رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة به ، وقال محمد بن إسحاق : حدثني عبد الله بن أبي بكر عن بعض بني ساعدة قال : سمعت أبا أسيد مالك بن ربيعة يقول : أصبحه سيف بن عائذ بوم بدر ، وكان السيف يدعي بالمر زبان ، فلما أمر رسول الله

صلى أفه عليه وسلم الناس أن يردرا ما فى أيديهم من النفل أقبلت به فألقيته فى النفل ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعنع شيئاً يسأله ، فرآه الارتم بن أبى الارتم المخزوص فسأله رسول الفصلى الله عليه وسلم فأعطاه إياه، ودواه ان جرير من وجه آخر اه . كلام ان كثير

قال مقيده: عنا الله عنه عليه و الطاء على أن الآية نزلت في غنائم بدر لما اختلف الصحابة فيها ، قال بعضهم: نحن هم الذين حوزا النائم ، وحويناها فليس لذين أغيا السيخة . إنا كنا لكم ردماً ، ولو هزمتم الجائم إلينا فاختصوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه هن هادة بن الصاحت . أنها نزلت فذلك . وقال الزمذى ، هذا حديمه محمح ، ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وقال : محمح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وروى نحو ذلك أبو داود والنسائى و ابن حبان والحاكم و ابن جور ، و ابن مر دوبه من طرق عن داود بن أبي هند ، هن عكرمة عن ابن عباس ؛ وعلى هذا القول من طرق عن داود بن أبي هند ، هن عكرمة عن ابن عباس ؛ وعلى هذا القول شمه في الآبة .

وأظهر الأفوال الى يزول بها الإشكال فى الآية ، هو ماذكره أبو عبيد ونسبه القرطى فى تفسيره لجمهورالعلماء أن قوله تعالى ، ﴿وَاعَلُوا أَنَّا عَنْهُمْ ﴾ الآية : إلا أن قول إلى عبيد الآية . إلا أن قول إلى عبيد إن غنائم بدر لم تخسس ، لآن آية الحرس لم تنول إلا بعد قسم غنائم بدر محصيح ويدل على بطلانه ماثبت فى صحيح مسلم من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان فى شارف من نصيبى من المغنم يوم بدر ، وكان رسول اقتصلى الله عليه وسلم أعطانى شارفاً من الحرس بومثنه » الحديث . فهذا نص صحيح فى تعميس غنائم بدر ، لآن قول على فى هذا الحديث الصحيح بومتذ صريح فى أنه يمن بوم بدركا ثرى .

فالحاصل أن آية ﴿ واعلموا أيما غنهم ﴾ الآية . بيفت أنه ليس المراد

قصر الغنائم على الرسول المذكور فى أول السورة ، وأنها تعطى أربعة أخماس منها الغانمين ، وقد ذكر نا آنفا أن أبا عبيد قال : إنها ناسخة لها ، ونسبه القرطي للجمهور ، وسياتى لهذا المبحث زيادة إيشاح إن شاء اقه تعالى فى السكلام على قوله : ﴿ واعلموا أنما ضدَم ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلْبُتُ عَلَيْهِمُ آيَاتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا ﴾ الآية .

فى هذه الآية الكريمة التصريح بزيادة الإيمان ، وقد صرح تعالى بذلك فى مواضع أخر كقوله : ﴿ وإذا ما أنزات سورة فنهم من يقول أيسكم زادته هذه إيمانا فاما الذين آمنوا فرادتهم إيمانا وهم يستبشرون ﴾ ، وقوله : ﴿ هو الذي أنرلالمكينة فى قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم} الآية ، وقوله ﴿ ليستيقن الذين أوتوا السكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً ﴾ الآية وقوله : ﴿ والذين اهتدرا زادهم هدى ﴾ الآية .

ُ وتدل هذه الآيات بدلالة الالترام على أنه ينقص أيضاً . لأن كل مايريد ينقص ، وجاء مصرحاً به في أحاديث الشفاعة الصعيعة كقوله : « يخرج منه النار من قال لا إله إلا اقد وفي قلبه مثقال حبة من إيمان » ونحو ذلك .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَعْشِبُكُمُ النَّعَاسُ أَمَنَهُ مِنْهُ ﴾ .

ذكر تمالى فى هدد الآية الكريمة أنه ألق النماس على المؤمنين ليجعل قلوبهم آمنة غير خانفة من عدوها ، لآن الحانف الفرع لاينشاء النماس ، وظاهر سياق هدا الآية أن هذا النماس أنتي عليهم يوم بدر ، لآن السكلام هنا فى وقمة بدر ، كما لايخني وذكر فى سورة آل حران أن النماس غشيهم أيضاً يوم أحد ، وذلك فى قوله تمالى فى وقمة أحد : ﴿ثُمْ أَوْلَ عَلَيْكُمْ مَنْ بعد المُمْ امنة نماساً ﴾ الآية .

قوله تمالى : ﴿ إِنْ تَسْتَفْتُحُوا فَقَدْ جَاءُكُمْ الْفَتْحِ ﴾ الآية .

المراد بالفتح هنا في هـ ذه الآية عند جمهور العلماء : الحسكم وذلك أن قريصًا لما أرادرا الحزوج إلى غزوة بدر تعلقوا بأستار الكعبة ، وزحوا أنهم قطان بيت الله الحرام، وأنهم يسقون الحجيج، ونحو ذلك، وأن محداً صلى الله عليه وسلم: فرق الجماعة، وقطع الرحم، وسفه الآباء، وحاب الدين، ثم سألوا الله أن يحسكم بينهم، وبين النبي صلى الله عليه وسلم، بأن يسلك الظالم منهم، وينصر المحق، فكم الله بذلك وأهلكهم، وقصره، وأثول الآية، ويدل على أدب المقار مكتار الحق، فه: ﴿ وَإِن تَنْهُوا فَهُو خَيْر لَمُم وَإِنْ مَل مَا أَنْ المُقالِ لَمَنَه عَما يُعل مَنْ الله ويمن وقومه ؛ ﴿ وَإِن تَنْهُوا فَهُو خَيْر لَمُم وَإِنْ مَنْ مَا المُورَان فَيْ وَلَه عَنْ مُنْ المُحتى والله الله وين قومنا بالحق وأنت خير الحاكين، ويدل الذلك شبيب وقومه ؛ ﴿ على الله وكنا وأن كان طائفة منكم آمنوا بالذي قوله تمالى : عن شبيب في نفس القصة ﴿ وَإِنْ كان طائفة منكم آمنوا بالذي قوله تمالى : عن شبيب في نفس القصة ﴿ وَإِنْ كان طائفة منكم آمنوا بالذي أرسك به ، وطائفة لم يؤمنوا فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خيو الحاكين ﴾ ، وهدنده لفة حمير الآنهم يسمون القاضي فناحاً والحكومة فتحاحة ، ومنه قول الشاهر :

ألا أبلغ بني عمرو رسولا بأني عن فتاحسكم غني

أى هن حكومتكم وقصائهكم ، أما ما ذكره بعض أهل العلم من أن الحظاب في قوله : ﴿ إِنْ تَستَقْتُحُوا ﴾ للمؤمنين ، أى تطلبوا الفتح والنصر من أقد . وأن الخطاب في قوله بعده : ﴿ وإِنْ تَنتهوا فهو خير لـكم ﴾ للمكافرين . فهو غير ظاهر ، كما ترى .

قوله تعالى : ﴿ وَاعْلُمُوا أَمَّا أَمُوالَكُمْ وَأُولَادُكُمْ فَتَنَّةً ﴿ وَأَنْ اللَّهِ عَنْدُهُ أُجْرُ عَظْمٍ﴾ .

أمر تعالى الناس في هدنه الآية الكريمة أن يعلموا : أن أموالهم وأولادهم فتنة يحتبرون بها ، هل يكون المنال والولد سيباً للوقوع فيها لابرضى الله ؟ وزاد في موضع آخر أن الأزواج فتنة أيستاً ، كالمنال والولد ، فأمر الإنسان بالحذر مهم أن يوقعوه فيا لابرضى الله . ثم أمره إن اطلع على ما يكرم من أولئك الأعداء الذين هم أفرب الناس له ، وأخصهم به ، وهم الأولاد ، والآزواج أن يعفو عنهم . ويصفح ولا يؤاخذهم . فيحذر منهم أولا ، ويصفح عنهم إن وقع منهم بعض الشيء ، وذلك فى قوله فىالتغان ﴿ يَا أَيِّهَا الذِينَ آمَنُوا إِنْ مَنْ أَزُواجِكُمُ وأُولادُكُمُ عدواً لَـكُمْ فَاحَدُوهُم ، وإنْ تعفوا وتصفحوا وتنفروا فإن الله غفور رحم ؛ إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظم ﴾ .

وصرح في موضع آخر بنبى المؤمنين عن أن تلبيهم الأموال والأولاد عن ذكره جل وعلا ، رأن من وقع في ذلك فير الخاسر المغبون فى حظوظه ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّا الذِّنِ آمَنُوا لاَنْلُهُ كَمْ أَمُوالُكُمْ وَلاَ أَرْلادُكُمُ عَنْ ذَكَرَاللهُ ، ومن يفعل ذلك فأو لئك ثم الحاسرون ﴾ ، والمراد بالفتنة في الآيات : الاختبار والابتلاء ، وهو أحد مصانى الفتنة في القرآن .

قوله نمالى : ﴿ يَا أَبِهَا اللَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْقُوا اللَّهِ يَجْعُلُ لَـكُمْ فَرَقَانَا وَبَكُفُر عنكم سيئانكم ويغفر لـكم ، والله ذو الفضل العظيم ﴾ .

قال ابن عباس، والسدى ، وبجاهد وعكرمة ، والضحاك وتنادة ، ومقائل بن حيان ، وغير واحد : فرقانا : مخرجاً ، زاد بجاهد في الدنيا والآخرة ، وفي رواية عنه ؛ نصراً ، وقال عجد بن إسحاق : فرقانا أي فصلا بين الحق والباطل ، قاله ابن كثير .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ قول الجاهة المذكورة : إن المراد بالفرقان الهخرج يشهد له قوله تعالى : ﴿ ومن يتق الله يحمل له خرجاً ﴾ الآية والفول بأنه النجاة أو النصر ، راجع في المدني إلى هذا ، لأن من جعل الله له خرجاً أتجاه ونصره ، لـكن الذي يدل القرآن واللفة على صحته في تفسير الآية للذكورة هو قول ابن إسحاق ، لأن الفرقان مصدر زيدت فيه الآلف والنون وأريد به الوصف أى الفارق بين الحق والباطل ، وذلك هو معناه فى قوله : ﴿ تبارك الله عن الفرقان ﴾ . أى الدكتاب الفارق بين الحق والباطل، وقوله ﴿ وأنول الله وقان ﴾ . وقوله : ﴿ ولقد آتينا موسى الدكتاب والفرقان ﴾ ، ويدل على أن المراد وقوله : ﴿ ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ﴾ ، ويدل على أن المراد بالفرقان هنا : العم الفارق بين الحق والباطل . قوله تعالى فحا لحديد : ﴿ ياأيما الذين آمنوا انقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجمل لكم نوراً ، تحضون به ويغفر لكم ﴾ الآية .

لآن قوله هنا: (وبجعل المحم فوراً بمصون به) يعنى: علما وهدى تفرقون به به بهنا الحق والباطل ، وبدل على أن المراد بالنور هنا الهندى ، ومعرفة الحق قوله تعالى فيمن كان كافرا فهداه الله: ﴿ أو من كان ميتاً فأحيينا ه وجعلنما له نوراً يمشى به فى النماس ﴾ الآية . ﴿ أن النور المذكور فى الحديد: هو معنى الفرقان المذكور فى الخديد: هو معنى الفرقان المذكور فى الخديد: هو معنى على تقرى القيقات والففران المرتب على تقرى القيقات فى آية الأنفال ، كذلك جاء مرتباً أيضاً عليها فى آية الحديد ، ومع بيان واضح كا ترى .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا قَدْ سَمَمَا لُو نَشَاءُ لَقَلْنَا مِثْلُ هَذَا ﴾ الآية .

قد بينا قبل هذا الآيات المصرحة بكذبهم، وتعجيز الله لهم عن الإتبان يمثله · فلا حاجة إلى إعادتها هذا ، وقوله هذا فى هذه الآية عنهم : ﴿ إِن هذا إِلا أساطير الآواين ﴾ رد الله عليهم كذبهم وافترادهم هذا فى آيات كثيرة كفوله تعالى : ﴿ رقال الساطير الآواين اكتئبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا قل أثرله الذى بعلم السر فى السموات والآوض إنه كان غفوراً رحيها ﴾ وما أزله عالم السر فى السموات والآوض فهو بعيد جداً من أن يكون أساطير الآواين، وكفوله : ﴿ ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذى يلحدون إليه أعجى وهذا اسان عربى مبين ﴾ إلى غير ذلك من الآيات . قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَالُوا اللّهِم إِن كَانَ هَدَا هُو الحَق مَن عَدَكَ فَاصَلَّمُ عَلَيْا حَجَارَةَ مَن السَّاهِ أَوْ انْتَنَا بِعَلَّهُ أَلَمٍ ﴾ ذكر هنا في هذه الآية السكريمة مايدل على أن كفار مكف في غاية الجمل حيث قالوا: ﴿ فَأَمَطُر عَلَيْنَا ﴾ الآية ، ومِه مقالُوا الله وعالوا أهدنا إليه ، وجاء في آيات أخر مايدل على ذلك أيضاً كمقوله عنهم: ﴿ وقالُوا دَبِنَا عَمِلُ لِنَا قَطْنَا قَبْلُ وَمِ الحَسَابِ ﴾ ، وقوله: ﴿ وابن أَخْرَ نَا عَنِم المَدَّابِ إِلَى أَمَّهُ مَعْدُودَة لِيقُولُنَ عَلَيْهُ اللّهُ الله أَلَمُ عَلَيْهُ لَلهُ فَقَوْمَ مَسَيْبٍ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَمُعَالَّمُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ ا

قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمُ أَلَا يَعَدَّبُهُمُ أَلَّهُ وَهُمْ يُصَدُّونَ عَنَ الْمُسَجَدُ الْحُرَامُ وَمَا كَانُوا أُرْلِيامُ إِنْ أُولِيارُهُ إِلَا المُتَّقِونَ ﴾ .

صرح تعالى فى هذه الآية الكريمة بننى رلاية الكفارهلي المسجد الحرام، وأثبتها لحصوص المتقين ، وأوضح هذا المدنى فى قوله : ﴿ مَا كَانَ لَلْمُسَرَكِينَ أَنْ يَعْمِرُ وَاصَاحِدُ اللّٰهِ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالسَكْفِرُ أَوْلِئُكُ حَبَطْتُ أَصَالُهُم وَلَيْنَا اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّٰهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللّٰهُ اللّٰهُ

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتِهِمَ عَنْدُ اللَّبِينَ ۚ إِلَّا مَكَاءُ وَتَصَدِّيةٌ ﴾ الآية . المسكاء الصفير ، والتصدية : التصفيق ، قال بعض العلماء : والمقصود عندهم بالصفير والتصفيق التخليط حتى لايسمع الناس القرآن من الني صلى الله عليه وصلم . ويدل لهذا قوله تعالى : ﴿ وقال اللَّذِينَ كَفُرُوا لَا تَسْمَعُوا لَهُذَا القرآنَ وأَنْمُوا فِيهُ لَعْلَكُمْ تَعْلِمُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ واعلمو أنما غندتم من ثوءَ فأن ق خمسه والرسول ولذى القربى والبتامى والمساكين وابن السيل ﴾ . ظاهر هذه الآية السكريمة أن كل شيء حواه المسلمون من أموال الدكمار فإنه يخمس حسبا نص عليه في الآية ، سواه أوجفوا عليه الحيل والركاب أولا ولكنه تعالى بين في سورة «الحشر» أن ما أقا. الله على رسوله من غير إبحاف المسلمين عليه الحيل والركاب . أنه لايخمس ومصارفه التي بين أنه يصرف فيها كصارف خمس الغنيمة المذكورة هنا ، وذلك في قوله تعالى : في فيه بني التصير فر وما أقاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ﴾ الآية ، ثم بين شول الحكم لمكل ما أقاء الله والرسول ﴾ الآية ،

اهلم أولا أن أكثر العلماء: فرقوا بين النيء والغنيمة فقالوا: النيء: هو مايسره اقد المسلمين من أموال الكفار من غير انتزاعه منهم بالفتهر ، كنيء بين التغنير الذين نزلوا على حكم الني صلى الله عليه وسلم ومكنوه من انفسهم وأموالهم يفعل فيها مايشاء الشدة الرصب الذي ألفاه الله في السلاح، وراحني لهم صلى الله عليه وسلم أن يرتحلوا بما يحملون على الإبل غير السلاح، ورأما الغنبية: فهي ما المترحه المسلمون من الكفار بالنلبة والفهر، وهذا التفريق يفهم من قوله: ﴿ واعلوا أنما غنمتم ﴾ الآية مع قوله: ﴿ فَا أُوجِفَتُم عليه من خيل ولا ركاب ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿ فَا أُوجِفَتُم عليه ﴾ الآية : ظامر في أنه يراد به بيان الفترة بين ما أرجفوا عليه وما لم يوجفوا عليه كاترى، والفرق للمنازى بقوله:

في غزوة بني النضير :

وفيتهم والنيء فى الأنفال مالم يكن أخذ هن قتال أما الغنيمة فعن زحاف والآخذ عنوة لدى الزحاف

فحير مرسل الخ.

وقوله: وفيتهم مبتدأ خبره لخبر مرسل ، وقوله : الني في الانفال

الحُ كلام اعتراضي بين المبتدأ والحنبر بين به الفرق بين الفنيمة والقيء، وعلىهذا القول فلا إشكال في الآيات لأن آية ﴿ واعلموا أنما غنمتم ﴾ ذكر فيها حكم الفنيمة ، وآية ﴿ ما أمل الله على رسوله ؛ ذكر فيها حكم النيء وأشير لوجه الفرق بين المسألة بن بقوله ؛ ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُم عَلَيْهِ مَنْ خَيْلِ ولاركاب ﴾ أى فكيف يكون غنيمة لمنكم ، وأنتم لم تنموا فيه ولم تنزعوه بالقوة من ما المكيه .

وقال بعض العلماء: إن الفنيمة والنيء واحد ، فجميع ما أخذ مر الكفار على أى وجه كان غنيمة وفي ، وهذا قول نتادة رحمه الله وهو الممروف في اللغة، فالعرب تطلق امم النيء على الفنيمة ومنه قول مهلهل بن ربيعة التغلق:

فلا وأبى جليلة ما أفأنا من النعم المؤبل من بعير راحكنا نهكذا القوم ضرباً على الأثباج منهم والنحود

يعني أنهم لم يشتغلوا بسوق الفنائم ولكن بقتل الرجال فقوله : أفأنا : يعني غنمنا، ويدل لهذا الوج، قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُلَّكَ عَيْنُكُ مَا أَفَاءُ اللَّهُ عليك ﴾ لأن ظاهر هذه الآية الكريمة شمول ذلك لجيم المسببات ولوكن منتزعات قهرًا ، واحكن الاصطلاح المشهور عند العلماء هو ماقدمنا من الفرق بينهما ، وتدل له آية الحشر المتقدمة ، وعلى نول فتادة : فآية الحشر مشكان من آية الانفال هذه ، ولاجل ذلك الإشكال قال فتادة رحمه الله تمالى : إن آية ﴿ وَاعْلُمُوا أَنَّمَا غَنْمُتُم ﴾ الآية . ناسخة لآية ﴿ وَمَا أَفَاءُ اللَّهُ عَلَى رسوله ﴾ الآية ، وهذا القول الذي ذهب إليه – رحمه الله – باطل بلاشك ولم يلجى. قتادة ــ رحمه الله ــ إلى هذا القول إلادعوا انحاده الني. والغنيمة فلو فرق بينهما كما فعل غيره لعلم أن آية الأنفال في الغنيمة ، وآيَّة الحشر في النيء ، ولا إشكال ، ووجه بطلان القول المذكور ؛ أن آية ﴿ واعلموا أنما غنبتم من شيء ﴾ الآية نزلت بعد وقعـة بدر ، قبل قسّم غنيمة بدر بدليل حديث على الثابت في صحيح مسلم . الدال علىأن غنأتم مدر خست ، وآية التخميس التي شرعه الله بهآ هي هذه ، وأما آية الحشر فهي

بازلة فى غروة بنى النصير بإطباق العلماء ، وغزوة بنى النصير بعد غزوة بدر بإجماع المسلمين ، ولا منازعة فيه البنة ، فظهر من هسذا عدم حمحة قول قتادة رحمه الله تعالى ، وقد ظهر لك أنه على القول بالفرق بين الغنيمة والني مراجعاً إلى نظر الإمام ، فلا منافاة على قوله بين آية الحشر ، وآية التخميس إذا رآه الإمام وإقد أعلم .

مسائل من أحكام هذه الآية الكرعة

المسألة الاولى: إعلم أن جاهير علماء المسلمين على أن أربعة أخاس المنتبعة للغزاة الذين غندها ، وليس الإمام أن يجمل تلك النتيعة لنهرهم، ويدل لهذا قول تعالى: ﴿ فَانَ مَنْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ مَا لَكُ عَلَيْهُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ أَنْ الأَخْبَاسِ الاربعة الباتية لهم لا لغيرهم ، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَنْ لَهُ حَسِهُ ﴾ أى وللفاتمين ما بق الثلثان الباقيان إجماعاً م فكذلك قوله: ﴿ فَأَنْ لَهُ حَسِه ﴾ أى وللفاتمين ما بق وحدا القول هو الحق الذي لاشك فيه ، وحكى الإجماع عليه غير واحد من الملازدى ، والقاضى عياض ، وابن المرقى ، والآخبار بهذا المنى متظاهرة ، والما في ذلك بعض أهل العلم ، وهو قول كثير من المالكية ، ونقله عنهم وعالم المنادى سرحمه الله القراء الإيام أن يصرف النتيمة فيا يشاء من المسالمين ، ويمنم منها الغزاة الغاتمين .

الصالح المسلمين ، و يمنع منها الغزاة الغانمين .
واحتجوا الذلك بأدلة منها قوله تعالى : ﴿ يسئلونك عن الأنفال قل
الانفال قد والرسول ﴾ الآية . قالوا : الانفال : الغنائم كلها ، والآية عكة
لامنسوخة ، واحتجوا الذلك أيضاً بما وقع فى فتح مكه ؛ وقصة حنين قالوا
إنه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة بعشرة آلاف مقاتل ، ومن على أهلها
فردها عليهم ، ولم يحملها غنيمة ولم يقنسها على الجيش ، فلوكان قسم الآخاس
الاربعة على الجيش واجماً ، لفدله صلى أنه عليه وسلم لما فتح مكة : قالوا:
وكذلك غنائم هوازن فى غزوة حنين ، أعطى منها عطايا عظيمة جداً ، ولم

يعط الانصار منها مع أنهم من خيار المجاهدين الغازين معه صلى الله عليه وسلم وقدأشار لعطاراه من غنائم هوازن فى وقعة حنين الشيخ أحدالبدوى الشنقيطى فى نظمه للمغازى فى غزوة حنين بقوله :

أعطى عطايا شهدت بالكرم يومئدند له ولم مجمعهم اعطاع عطايا أخجلت دلح الديم إذ ملات رحب النشا من النمم زهاء ألق نافة منها وما ملاً بين جبلين غنها لرجل وبله ما لحلقه منها ومن رقيقه وورقه إلح قالوا: لوكان يجب قسم الآخاس الآربمة على الجيش الذي غنمها، لما أعطى صلى إلله عليه وسلم ألق نافة من غنائم هوازن لذير الغزاة، ولما أعطى ماملاً بين جبلين من الغنم لصفوان بن أمية ، وفي ذلك اليوم أعطى الآقرع بن حاس القيم مائة من الإبل ، وكذلك عبينة بن حسن الفرارى حتى غارمن فلك العباس بن مهداس السلى وقال في ذلك شعره المشهود:

أعمل بهي ونهب العبيد بن عيينة والأفرع في كان حصن ولاحابس يفوقان مرداس في بحم وماكنت درن امري منهما ومن تضع اليوم لايرفع وقد كنت في الحرب ذا تدرا طلب العبير أعطيتها عديد قوائمه الأديع وكانت نها تلاويم المرف الأجرع وإقائل القوم إن يرتدوا إذا هجع الناس لم أهجع وإن يرتدوا

قالوا: فلوكان قسم الآخاس الأربعة على الجيش الغانمين واجباً ، لما فضل الافرع وعيينة في العطاء من الغنيمة على العباس بن مرداس في أول الأسمر فبل أن يقول شعره المذكور . وأجبب من جهة الجمور عن همذه الاحتجاجات: فالجواب عن آية ﴿ يسألونك عن الا نفال ﴾ هوماندمنا من أنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ واعلوا أنما غنمتم من شيء ﴾ الآية ، ونسبه القرطي لجمهور العلماء الملم المدار على وقد فنه فتح مكة من أوجه :

الأول: أن بعض العلماء زعمرا أن مكة لم تفتح عنوة ، ولـكن أهلها أخذوا الأمان منه صلى اقة عليه وسلم ؛ وعن قال بهذا الشافعي رحمه الله .

واستدل قائلوا هذا القول: بقوله صلى الله عليه وسلم: « من دخل دار أفي سفيان فهو آمن » وهو ثابت فالصحيح. وهذا الحنلاف في مكة هل أخذها الذي صلى اله عليه وسلم عنوة؟ وهل قول الجهور ، أو أخذ لها الأمان ، والأمان شبه الصلح ، عقده الشيخ أحمد البدوى الشنقيطي في مغازبه بقوله في غروة الفتم يعني مكة :

واختلفوا فيها فقيل أمنت وقيل عنوة وكرها أخذت

والحق أنها فتحت عنوة كما سيأنى تتقبقه إن شاء الله ، ومن أظهر الاجوبة هما وقع فى فتح مكة . أن مكة ليست كذيرها من البلاد ، لانها حرام بحرمة المثمن يوم خلق السايات والارض إلى يوم القيامة ، وإنماأحات له صلى الله عليه وسلم ساعة من نهار . ولم تمال لاحد قبله رلا بعده، وما كان بهذه المثابة، فليس كذيره من البلاد التي ليست لها هذه الحرمة العظيمة .

وأما ما وقع في قمة حذى فالجواب عنه ظاهر ، وهو أن الذي صلى الله عليه وسلم استطاب نفوس الغزاة عن المنيمة ليؤلف بها قلوب المؤلفة قلوبهم لاجل المصاحة العامة للإسلام والمسلين ، وبدل على ذلك أنه صلى الله عليه على المنهم أن بعض الأنصار قال : يمنمنا وبعطى قريشاً ، وسيوفنا تقطر من دمائهم ، همهم الذي صلى ألف عليه وسلم ، وكلم بها المائهم الذي قالم الله عنه و الأرضون يامعشر الانصار أن يذهب الناس بالشاء والبعير وترجمون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رحالكم » إلى آخر كلامه ، فرضى المقرم ، وطابت نفوسهم ، وقالوا : وضينا برسول الله صلى الله عليه وسلم قميا وحظاً ، وهذا ثابت في الصحيح ، ونوه الشيخ أحد الله وي مغازيه بحسن هذا الدكلام الذي خاطبهم به صلى الله عليه وسلم بقوله في هزوة حنين :

ووكل الانصار خير العالمين فدينهم إذ ألف المؤلفين

فرجدرا عليه أن منعهم فأرسل النبى من جعهم وقال قولا كالفريد المؤنق عن نظمه ضعف سلك منطق

ظلحاصل : أن أربمة أخاس الغنيمة التي أوجف الجيش عليها الحبل ، والركاب الغزاة الغانمين على التحقيق ، الذي لاشك فيه ، وهو قول الجمور . وقد علمت الجواب عن حجج المخالفين فى ذلك ، ومن العلماء من يقول : لا يجوز الإمام أن ينقل أحداً شيئاً من هذه الاخاس الاربعة ، لانها ملك

للغانمين , وهو قول مالك . وذهب بعض العلماء إلى أن للامام أن ينقل منها بعض الشىء باجتماده ، وهو أظهر دليلا، وسيأتى له زيادة إبضاح إن شاء اقه تعالى .

المسألة الثانية : هي تحقيق المقام في مصاريف الخس الذي يؤخذ مزالفنيمة قبل القسمة ؛ فظاهر الآية الكريمة أنه بجعل ستة أنصباء : نصيب فه جل وعلا و قصيب للرسول صلى اقه عليه وسلم ، و نصيب لذى القربى ، و نصيب البتامى ، و نصيب للمساكين ، و نصيب لابن السيل .

و بهذا قال بعض أهل العلم: قال أبو جعفر الراذى ، من الربيع ، هن أبي العالمية الرياحي ، قال أبيا به عن الربيع ، هن أبي العالمية الرباحي ، قال : كان رسول القصلي الله عليه وسلم يؤخذ الخس فيضرب بيده فيه ، فيأخذ الذى قبض كفه ، فيجعله المكمبة وهو سهم اقه ، ثم يقسم ما بقى على خدسة أمهم ، فيسكون سهم الرسول صلى الله عليه وسلم وسهم لليتاعى ، وسهم للبساكين ، وسهم لابن السيل

وعلى هذا القول فنصيب الله جل وعلا يجعل للكعبة ، ولايخفى ضعف هذا القول لعدم الدليل عليه ، وقال بعض من قال بهذا القول : إن نصيب اقة جل وعلا مردعلى ذرى الحماجة .

والتحقيق أن نصيب اقدجل وهلا ، ونصيب الرسول صلى الله هليه وسلم واحد ، وذكر اسمه جل وعلا استفتاح كلام للتمظيم ، وعن قال بهذا القول ابن عباس ، كما نقله عنه الصحاك . وهو قول إبراهيم النخسى ، والحسن آب محد بن الحنفية ، والحسن البصرى ، والشعبى ، وعطاه بن أبى رباح ، وحبد الله بن بريدة ، وقتادة ، ومغيرة وغير واحدكما نقله عنهم ابن كمثير .

والدليل على صحة هذا القول مارواه البيهتى بإسناد صحيح ، عن حبد اقة ابن شقيق ، عن رجل ، والله ابن شقيق ، عن رجل ، وادى الله النبي صلى الله عليه وسلم وهو بوادى الفترى ، وهو يعرض فرساً ، فقلت : يارسول الله ماتقول فى الفنيمة ؟ فقال: فقة خمسها ، وأربعة أخاسها للجيش ، قلت : فما أحد أولى به من أحد ، قال : لا ولا السهم تستخرجه من جيبك لست أحق به من اخيك المسلم ، وهدذا ولي واضح على ماذكر نا .

ويؤيده أيضاً مارواه الإمام أحمد عن المقدام بن معد يكرب الكندى ،
ويؤيده أيضاً مارواه الإمام أحمد عن المقدام بن معد يكرب الكندى ،
أنه جلس مع عادة بنالسامت ، وأبي الدراء . والحارث بن معاوية الكندى
رضى الله عنهم ، فتذاكروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال
أبو الدراء لعبادة : ياهبادة كلمات رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
صلى بهم في غزوة إلى بعير من المغنم : فلما سلم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فتناول وبرة بين أنملتيه . فقال : إن هذى من غنائمكم ، وإنه ليس لى فيها إلا
نصبي معكم الخس، والخس مردود عليه كم ، فأدوا الخيط والمخيط وأكبر من
نصبي معكم الخس، والخس مردود عليه كم ، فأدوا الخيط والمخيط وأكبر من
وجاهدوا الناس في الله القريب والبعيد ، ولا تبالوا في أشوابه في الدنيا والآخرة ،
حدود الله في السفر والحضر ، وجاهدوا في الله ، فإن الجهاد باب من أبواب

قال أبن كثير بعد أن ساق حديث أحمد. هذا عن عبادة بن الصامت ، هذا حديث حدث عظم ، ولم أره فى شىء من الكتب السنة من هذا الوجه د ولكن روى الإمام أحمد أيضاً ، وأبو داود ، والنسانى من حديث همرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : محوه فى قصة الخس ، والنهى عن الغلول . وهن عرو بن عيسة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . صلى بهم إلى ومير من المذنم ، فلما سلم أخذ وبرة من هذا البعير . ثم قال : « ولا يحل لى من غنائمسكم مثل هذه إلا الخس ، والخس مردود عليسكم » رواه أبو داود ، والنسائي .

فإذا عرفت أن التحقيق أن الخس فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم. يقسم خمسة أسهم ، لآن اسم الله ذكر للتعظيم ، وافتتاح الكلام به، مع أن كل شىء عموك له جل وعلا ، فاعلم أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصرف نصيبه ، الذى هو خمس الخس ، فى مصالح المسلمين ؛ بدليل قوله فى الأحاديث التى ذكر ناها آ نفأ ؛ « والخس مردود عليه كم » ، وهو الحق .

ويدل له ما ثبت في الصحيح : من أنه كان يأخذ قوت سنته من في. بني النصير ، كما سيا تي إن شاء انه تعالى .

وأما مد وفاته ، وانتقاله إلى الرفيق الأعلى صلوات الله وسلامه عليه ، فإن بعض العلماء يقول بسقوط نصيبه بوفاته .

ويمن قال بذلك : أبو حنيفة رحمه الله ، واختاره ابن جرير .

وزاد أبو حنيفة سقوط سهم ذرى القربى أيضاً : بوفانه صلى الله عليه وسلم . والمحجم أن نصيبه صلى الله عليه وسلم باق ، وأن إمام المسلمين يصرفه فيها كان يصرفه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن مصالحي المسلمين . وقال بعض العلماء : يكون نصيبه صلى الله عليه وسلم لمن يلى الأمر بعده ، وروي عن أبى بكر ، وعلى ، وقتادة ، وجماعة ، قال ابن كثير : وجاء فيه حديث مرفوع .

قال مقيده :_ حفا انه عنه _ والظاهر أن هذا القول راجع فى المعنى إلى ماذكر ناأنه الصحيح، وأن معنى كونه لمن يلى الآمر بعده ، أنه يصرف فها كان يصرف فيه حلى الأمر بعده ، أنه يصرف فيها كان يصرف فيه صلى الله عليه وسلم ، والنبى قال : « والحنس مردود عليسكم » وهو والمنس كارد .

ولا يخذ أنكل الأذرال في نصيب النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقاته . واجمة إلى شيء واحد ؛ وهو صرفه في مصالح المسلمين .

وقد كان الحلفاء الراشدون المهديون ـ رضى الله عنهم ـ يصر فو نه فهاكا

يصرفه فيه صلى الله عليه وسلم .

وكان أبو بكر ، وعمر _ رضى الله عنهما _ يصرفانه في السكراع والسلاح. وجمهور العلماء على أن نصيب ذوى القر بي باق ، ولم يسقط بموته صلى أق عليه وسلم.

واختلف العلماءفيه من ثلاثجمات:

الأولى: هل يسقط بوفاته أولا؟

وقد ذكرنا أن الصحيح عدم السقوط . خلافا لابي حنيفة .

الثانية : في المراد بذي القرفي .

الثالثة : هل يفضل ذكرهم على أنثاهم أو لا؟

أما ذو القربى : فهم بنو هاشم : وبنو المطلب ؛ على أظهر الأقوال دليلا، وإليه ذهب الشافعي ، وأحمد بن حنيل ، وأبو ثور ، وبجاهد ، وقتادة ، وابن

جريج ، ومسلم بن خاله .

قَالَ البخارَى في صحيحه ، في كتاب ﴿ فرض الحنس ﴾ : حدثنا عبد الله بن يوسف ، حدثنا الليم ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيَّب ، عن جبير بن مطعم · قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صلى ا**لله** عليه وسلم . فقلْنا : يارسول الله أعطيت بنى المطلب وتركتنا ، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إنما بنو المطلب، و بنو هاشم شي. و احد ۽ .

قال اللُّيث: حدثني يونس وزاد، قال جبير : ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسَمَ لَبَى عَبِدَ شَمْسٍ ، وَلَا لَنِي نُوفُلِ . أَهِ .

وقال البخارى أيضاً في المغازى : حدثنا يحيي بن بكير ، حدثنا الليث،عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن جبير بن مطعم أخبره . قال : «مثنيت أنا وعنمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلنا ۽ أعطيت بنى المطلب من خمس خيبر ، وتركتنا ، ونحن بمنزلة واحدة منك . فقال: إنما بنو هاشم ، وبنو المطلب شىء واحد، قال جبير: لم يقسم النبى صلى صلى الله عليه وسلم لبنى عبد شمس ، وبنى نوفل شيئاً اه .

و إيضاح كونهم من النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة واحدة : أن جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، وعثمان بن عفان بن أبى العاص بن هبد شمس بن هبد مناف .

فأولاد عبد مناف بن قصى أربعة : هاشم، والمعالمب ، وعبد شمس . وهم : أشقاء ؛ أمهم : عاتمكة : بنت مرة ، بن هلال السلمية ، إحدى عوائك سلم ؟ اللاتى من جدات رسول الله صلى عليه وسلم ، وهن ثلاث ؛ هذه التى ذكرنا. والثانية : همتها ؛ وهى . عاتمكة ، بنت هلال التى هى أم عبد مناف .

والثالثة : بنت آخى الأول؛ وهى عائمكة ، بنت الأوقص ، بن مرة ، ابن هلال ، وهى أم رهب ، والد آمنة ، أم النبى صلى انه عليه وسلم .

ورابع أولاد عبد مناف: نوفل بن عبد مناف، وأمه: والله ، بلت أفي عدى ، راسمه نوفل، بن عبادة ، بن مازن ، بن صعصمة .

قال الشيخ أحمد البدوى الشنقيطي في نظمه عمود النسب :

عبد منآف قر البطحاء أربعة بنوه هؤلاء مطلب ، وهاشم ، ونوفل ، وعبد شمس ، هاشم لا يجهل وقال فى بيان عواتك سليم اللاقى هن جدات له صلى أنّه عليه وسلم :

عوائك النبى : أم وهب وأم هاشم ، وأم الندب عبد مناف ، وذه الآخيره : حمة عمة الآولى الصغيره وهن بالترتيب ذا لذى لرجال الآوقس بن مرة بن هلال فهذا الذى بينا يتضح أن الصحيح أن المراد بذى القربى فى الآية : بنو هاشم ، وبنو المطلب دون بنى عبد شمس ، وبنى توفل .

ووجهه أن بني عبد شمس ، وبني نوفل عادوا الهاشميين ، وظاهروا علميه قريشا ، فصاروا كالآباعد منهم ؛ للعدواة ، وعدم النصرة · و لذا قال فيهم أبو طالب ؛ في لاميته المشهورة :

جزى الله عنا عبدشمى ، ونوفلا عقوبة شر ، عاجل ، غير آجل عميزان قسط لا يخيس شعيرة له شاهد من نفسه ، غير عائل لقد سفهت أحلام قوم تبدلوا بنى خلف قيضا بنا ، والنياطل ونحن الهسيم من ذؤابة هاشم وآل قصى في الخطوب الاوائل

بهذا الحديث الصحيح الذى ذكرنا : يتضح عدم صحة قول من قال : بأنهم بنو هاشم فقط ، وقول من قال : إنهم قريش كلهم .

وممن قال بأنهم بنو هاشم فقط : عمر بن عبد العزيز ، وزيد بن أرقم ، ومالك ، والثورى، ومجاهد ، وعلى بن الحسين ، والاوزاعي ، وغيرهم .

رقد أخرج الشافعي ، وعبد الوزاق ، وابن أبي شيبة ، ومسلم ، وابن جوبر، وابن المنند ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، والبيهق في سننه ؛ هن ابن عباس : أن نجدة الحروري كتب إليه : يسأله عن ذوى القربي الذين ذكر الله ، فكتب إليه : إنا كنا نرى أناهم ، فأبي ذلك علينا قومنا ، وقالوا : قريش كلها ذوو قربي .

وذيادة فوله: وقالوا: وقريش كلها» تفرد بها أبو معشر ، وفيه ضعف. وما قدمنا من قول الذي صلى الله عليه وسلم ، وفعله الثابت فى الصحيح : يعين أنهم بنو هاشم ، والمطلب ، وهو قول الشافعى وأحمد بن حنبل ، وكشير من أهل الملم .

فإذا عرفت أنه صلى الله عليه وسلم قضى بخمس الحس من غنائم خيهر لمبنى هاشم والمطلب، وأنهم هم ذوو القربى المذكورون في الآية .

فاهم أن العداء اختلفوا: هل يفصل ذكرهم على أنتاهم ، أو يقسم طيهم بالسوية كافذهب بعض العداء إلى أنه كالميرات ، للذكر مثل حظ الآنثيين ، وهذا هو مذهب أحد بن حنبل في أصح الروايتين .

قال صاحب الإنصاف: هذا المذهب جزم به الحرق ، وصاحب الهداية ،

والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والعمدة ، والوجيز ، وغيرهم ؛ وقدمه فى المرعايتين ، والحاربين ، وغيرهم ، وصححه فى البلغة ، والنظم ، وغيرهما .

وعنه : الذكر والآثى ؛ سواء . قدمه ابن رزبن فى شرحه ؛ وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع . اه . من الإنصاف .

وتفضيل ذكرهم على أثناه الذى هو مذهب الإمام أحمد : هو مذهب الشافعي أيضاً . وحجة من قال بهذا القول : أنه سهم استحق بقرابة الأب شرعا ؛ بدايل أن أولاد عمانه صلى اقد عليه وسلم ، كالزبير بن العوام ، وعبد الله بن أبي أمية ؛ لم يقسم لهم في خمل الحنس ، وكونه مستحقاً بقرابة الاب خاصة يحمله كالميراث ؛ فيفضل فيه الذكر على الآثني . وقال بعض العلماء : ذكرهم وأناهم سواء . وعن قال به المزنى ، وأبوثور ، وابن المغذر .

قال مقيده : _عفا الله عنه _ وهذا القول أظهر هندى ، لأن تفضيل الذكر على الآنثى يحتاج إلى دليل ، ولم يقم عليه فى هذه المسألة دليل ، ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه فضل ذكرهم على أنثاهم فى خس الخس .

والدليل على أنه ليس كالميرات : أن الابن منهم يأخذ نصيه مع وجود أبيه ، وجده اه . وصغيرهم ، وكبيرهم سواء ؛ وجمهور العلما الفائلين بنصيب القرابة على أنه يقسم على جميمهم ؛ ولم يترك منهم أحد خلاقا لقوم .

والظاهر شمول غنيم ؛ خلافاً لمن خصص به فقر ادهم، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخصص به فقر ادهم ، كانه صلى الله عليه وسلم لم يخصص به فقر ادهم ، كان كنه و ابنالسبيل . فالظاهر أنه يخصص به فقر ادهم ، ولا تنيء لأغنياتهم ، فقد بان لك عا تقدم أن مذهب الشائمة : أن سهم الله - أن مذهب الشائمة : أن سهم الله - وسهم رسوله صلى الله عليه وسلم راحد ؛ وأنه بعد وفاته يصرف في مصالح المسلمين ؛ وأن سهم القرابة لبنى هاشم ، وبنى المطلب ؛ الذكر ومثل حظ الاثنين ، وأنه جديمم ؛ غنيم وفقيرهم ، قاتلوا أم لم يقاتلوا ، وأن الذكر

منهم مثل حظ الآنثيين ، وأن الأنصباء الثلاثة البانية لحصوص الفقراء من اليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل . صيحهم

ومذهب أبى حنيفة : سقوط الرسول صلى الله عليه وسلم ، وسهم قرابته يموته ، وأن الحس يقسم على النلائة الباقية : الني هي البتامي ، والمساكين وابنالسبيل. قال : ويبدأمن الحس بإصلاح القناطر ، وبناءالمساجد ، وأرزاق القضاة ، والجند ، وروى نحو هذا عن الشافعي أيضاً .

ومذهب الإمام مالك_رحمه الله_أن أمر خمس الغنيمة موكول إلى نظر الإمام واجتهاده؛ فيما يراه مصلحة، فيأخذ منه من غير تقدير، ويعطى، القرابة باجتهاده، ويصرف الباتى في مصالح المسلمين

قال القرطبي فى تفسير هذه الآية السكريمة التى نحن بصددها . وبقول مالك هذا : قال الحلفاء الاربمة ، وبه عملوا ، وعليه يدل قوله صلى الله هليه وسلم : « مالى نما أظء الله عليكم إلا الخس والخس مردود عليكم » ، فإنه لم يقسمه أخماساً ، ولا أثلاثاً ، وإنما ذكر فى الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ؛ لانهم من أهم من يدفع إليه .

قال الزجاج : محتجاً لمـالك ، قال الله هز وجل : ﴿ يَسْتُلُونُكُ مَاذَا يَنْفَقُونَ ؟ قَلَ مَا أَنْفَقُمْ مِنْ خَيْرٍ ، فَالْوَالَّذِينَ ، وَالْأَفْرِبَيْنِ ، وَالْبَتَّامِي ، والمساكين ، وانن السيل ﴾ .

والرجال جائر بإجماع الدلماء أن ينفق فى غير هذه الأصناف ، إذا رأى ذلك ، وذكر النساقى عن عطاء ، وقال : خمس الله ، وخمس رسوله واحد ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل منه ، ويعطى منه ، ويضعه حيث شاء . اه . منالقرطى . وقال ابن كثير فى تفسير هذه الآية الكريمة مانصه : وقال آخرون : إن الحنس يتصرف فيه الإمام بالمصلحة المسلمين ، كما يتصرف فى مال الني م .

وقال شَيخنا العلامة ابن تيمية : رحمه الله ــ وهذا قول مالك ، وأكثر السلف، وهو أصعر الاقوال » اه من ابن كنير . وهذا القول هو رأى البخارى بدليل قوله : باب قول الله تعالى : ﴿ فَأَنْ خسه والرسول) يعنى الرسول قسم ذاك .

وقال رسول الله : ﴿ إِنَّمَا أَنَا قَاسَمُ ، وَخَازَنَ ، وَاللَّهُ يَمْطَى ﴾ ، ثم سأق البخاري أحاديث الباب ، في كونه صلى الله عليه وسلم قاسمًا بأمر الله تعالى .

قال مقيده _ عفا أله عنه _ : وهذا القول قوى ، وستأتى له أدلة إن شاء إنه في المسألة التي بعد هذا ، ولكن أقرب الأقوال للسلامة هو العمل بظاهر الآية ، كما قال الشافعي ، وأحد ـ رحمهما الله ـ لأن الله أمرنا أن نعلم أن خس ماغنمنا ؛ لهذه المصارف المذكورة ، ثم اتبع ذلك بقوله : ﴿ إِنْ كُنْمُ آمنتم باله ﴾ ، وهو واضح جداً ،كا ترى .

وأما قول بعض أهل البيت ؛ كعند الله بن محد بن على ، وعلى بن الحسين رضى الله عنهم : بأن الحنس كله لهم دون غيرهم ، وأن المراد بالبتامى ، والمساكين . يتاماهم ، ومساكينهم ، وقول من زعم أنه بعد الني صلى أقه هليه وسلم ، يكون لقرابة الخليفة الذي يوليه المسلمون ، فلا يخني ضعفهما ، والله تعالى أعلم .

المسألة الثالثة : أجمع العلماء على أن المذهب، والفعنة ، وسائر الامتعة ؛ كل ذلك داخل في حَكم الآية : يخس ، ويقسم الباقي على الغانمين ، . li 5 3 5

المسألة الرابعة : أما أرضهم المأخوذة عنوة : فقد اختلف العلماء فيها ، فقال بعض العلماء : عنير الإمام بين قسمتها ، كما يفعل بالذهب ، والفضة ؛ ولا خراج علمها ؛ بل هي أرض عشر مملوكة ، وبين وقفها المسلين بصيغة . وقبل بغير صيغة ، ويدخل في ذلك تركها للمسلمين راج مستمر يؤخذ بمن تقر بيده ، وهذا التخيير : هو مذهب الإمام أحمد .

وعلى هذا القول : إذا قصهما الإمام ، فقيل : تخمس ، وهو أظهر ، وقبل لا ، واختاره بعض أجلاء العلماء قائلا : إن أرض خيبر لم يخمس ماقسم منها . والظاهر أن أرض خبير خمست ،كما جزم به غير واحد ورواه أبو داود بإسناد صحيح عن الزهري .

وهذا التخيير بين القسم ، وإبقائها للمسلمين ، الذي ذكرنا أنه مذهب الإمامُ أحمد : هو أيضاً مذهب الإمام أبي حنيفة والثوري .

وأما مالك _ رحمه اقه _ فذهب إلى أنها تصير وقفاً للمسلمين ، بمجرد الاستيلاء علما .

وأماالشافعي ـ رحمه الله ـ فذهب إلى أنها غنيمة بجب قسمها على المجاهدين ، بمد إخراج الخس، وسنذكر _ إن شاء الله _ حجج الجميع ، وما يظهر لنا

رجحانه بالدليل .

أما حجة الإمام الشافعي ـ رحم الله ـ فهي بكـتاب وسنة .

أما الكتاب، فقوله تعالى : ﴿ وَاعْلُمُوا أَنَّمَا غَنْمُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية ، فهو يقتضى بعمومه شمول الارض المغنومة .

وأما السنة : فما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ، قسم أرض قريظة ، بعدأن خمسها ، وبني النصير ، ونصف أرض خيبر بين الغانمين .

قال : فلو جاز أن يدعى إخراج الأرض ، جاز أن يدهى إخراج غيرها ، فيبطل حكم الآية .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ الاستدلال بالآية : طاهر ، وبالسنة غير ظاهر ؛ لأنه لاحجة فيه على من يقول بالتخيير ، لأنه يقول : كان غيرًا فاختار القسم ، فليس القسم واجباً ، وهو واضع كما ترى .

وحجة من قال بالتخيير : أنالني صلى الله عليه وسلم ، سم اسف أرض خيير ، وترك نصفها ، وقسم أرض قريظة ، وترك قسمة مكه ، فدل قسمه تارة ، و تركه القسم أخرى ، على التخبير .

فني [السنن] ، و [المستدرك] : « أن الني صلى الله عليه وسلم ، لما ظهر على خبير قسمها على سِتة وثلاثين سهماً ، جمع كل سهم مائة سهم فدكان ، لرسول اقد صلى الله عليه وسلم » وللمسلمين ؛ النصف من ذلك ، وعزل النصف الباقى الن يتول به من الوفود ، الأمور و نو اقب الناس »، هذا انقط أبى داود . وفى انقط « عول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سهماً ، وهو الشطر — لا قائمه ، وما يتول به من أمر المسلمين ، ف مكان ذلك : الوطبح ، والكتيبة ، والسلالم ، وتو إيعها » . وفى لفظ أيضاً : « عول نصفها لنوائمه ، وما ينزل به : الوطبحة ، والكتيبة ، وما أحيز معهما ، وعول النصف الآخر : فقسمه بين المسلمين ، الشق ، والنطاة ، وما أحيز معمها ، وكان سهم رسول القه صلى الله عليه وسلم فيها أحيز معهما . ورد المخالف هذا الاحتجاج ، بأن النصف وجزم بهذا ابن حجر في [فتم البارى] .

وقال النووى فى [شرح مسلم] فى اللكلام على تول أنس عند مسلم: وأصيناها عنرة مانصه وقال القاضى: قال المازرى : ظاهر هذا أنها كلما فتحت عنوة ، وقد روى مالك ، هن ابن شهاب ، أن بعضها فتح عنوة ، وبعضها صلحاً ، قال: وقد يشكل ما روى فى سنن أبى داود ، أنه قصمها نصفين: نقصاً لنوائبه ، وحاجته ، ونصفاً للمسلمين ، قال : وجوابه ، ماقال بعضهم: إنه كان حولها صباع وقرى أجلى عنها أهلها ، فكانت خالصة المنبى صلى اقد عليه وسلم ، وماسواها للغانمين ، فيكان قدر الذى جلوا عنه النصف فلهذا قسر نصفين ، إهمنه بلفظه .

وقال أبو داود في [سننه]: حدثنا حسين بن على العجلى ، ثنا يجي -يعنى ابن آدم ـ ثنا ابن أبى زائدة ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهرى ، وعبدالله بن أبى بكر ، وبعض ولد محمد بن مسلمة ، قالوا: يقبت بقية من أهل خبير تحصدوا ، فسالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يحقن دمارهم ، ويسيرهم، فقمل ، فسمع بذلك أهل فدك . فترلوا على مثل ذلك ، فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، لانها لم يوجف عليها عنبل ولا ركاب . حدثنا محد بن يحي بن فارس ، ثنا عبدالله بن محمد ، وعن جوبرية , عن مالك ، عن الزهرى : أن سعيد بن المسيب ، أخبره : « أن رسول الله صلى الله هايه وسلم ، افتتح بعض خيبر عنوة » .

قال أبو داود: وقرىء على الحمارت بن مسكين ، وأنا شاهد ؛ أخهرهم ابن وهب، وقال : حدثنى مالك ، عن ابن شهاب : أن خيبركان بعضها عنوة ، وبعضها صلحاً ، والكنتية أكثرها عنوة ، وفيها صلح ؛ قلت لمالك : وما الكنتية ؟ قال : أرض خيبر ، وهي أربعون ألف عذق .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ : وهذا الذىذكر نا :يقدح فى الاحتجاج لتخيير الإمام فى القسم ، والوقفية بقضية خبير ، كما ترى ، وحجة قول ما الك ـ رحمه اقه ـ ومن وافقه فى أن أرص العدو المفتوحة عنوة تـكون وقفاً للمسلمين ، يمجرد الاستيلاء عليها أمور .

منها: قوله صلى الله عليه وسلم الثابت فى [صحيح مسلم] من حديث أبي هر برة ، رضى الله عنه ومنمت العراق درهمها وتفيزها ، ومنمت الشام مديها ودينارها، ومنمت مصر أردبها وديناره ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم ، شهد على ذلك ، لحم أبي هر بر ، ودمه » .

ووجه الاستدلال عندهم بالحديث : أن : ﴿ منعت العراق ... إلغ ﴾ يمغى ستمنع ؛ وعبر بالماضى إيذانا بتحقيق الوقوع ، كقوله تعالى : ﴿ ونفخ فى الصور ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ أَنَى أَمِر اللّه ﴾ الآية .

قالواً : فدل ذلك على أنها لاتكرن للغانمين ، لأن ماملـكه الغانمون لايكون فيه قفيز ولا درهم ، ولحديث مسلم هذا ؛ شاهد من حديث جابر عند مسلم أيضاً ، ومن حديث أبى هريرة أيضاً عند البخارى .

وقال ابن حجر فى [فتح البارى] فى كتاب وفرض الخس » مانصه : وذكر ابن حزم : أن بعض المالكية احتج بقوله فى حديث أبى هربرة : و منعت العراق درهمها ، الحديث . على أن الأرض المنتومة : لا تباع ، ولا تقسم ، وأن المراد بالمنع : منع الحراج ، ورده بأن الحديث : ورد فى الإنذار بما يكون من سوء العاقبة ، وأن المسلمين سيمتمون حقوقهم فى آخر الأمر ، وكذلك وقع . واحتجوا أيضاً بما ثبت فى الصحيح عن همرين الحظاب الأمر ، وكذلك وقد : ولو الآخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها ، كل

قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، ·

وفى لفظ فى الصحيح عن عمر : ﴿ أَمَا وَالذَّى نَفْسَى بِيدَهُ ، لُولا أَنْ أَتُوكُ آخر الناس بيانا ليس لهم شىء ؛ مافتحت على قرية إلا قسمها ، كا قسم النبي صلى أنه عليه وسلم خيبر ، ولسكني أثركها خزانة لهم يقتسمونها »

واحتج أهل هذا القرل ايضاً. بأن الأرض المذنرمة لو كانت تقسم ، لم يبق لمن جاء بعد الغانمين شيء ، والله أثبت لمن جاء بعدهم شركة بقوله : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ﴾ [كية ، فإنه معطوف على قوله : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا ﴾ وقوله : ﴿ والذين تبوقوا الدار والإيمان ﴾ الآية ، وقول من قال : إن قوله تعالى : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ، مبتدأ خبره « يقولون » ، غير صحيح . لانه يقتضى أنه تعالى . أخبر بأن كل من ياتى بعدهم يقول : ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا ﴾ الآية ،

والوافع خلافه : لان كثيراً ممن جاء بعدهم يسبون الصحابة ويلعنونهم ، والحق أن قوله : ﴿ والذين جاءوا ﴾ معطوف على ماقبله ، وجملة ﴿ يقولون ﴾ حالكما تقدم في ﴿ آل عمران » ، وهي قيد نعاملها وصف لصاحبها .

قال مقيده _ عفا إلله عنه _ : هذه الادلة التياستدل بها المالكية ، لاتنهض فها يظهر ، لأن الآحاديث المذكورة لايتمين وجه الدلالة فيها ، لأنه يحتمل أن يكون الإمام خيراً ، فاختار إبقاءها للمسلمين ، ولم يسكن واجباً فى أول الآمر ، كما فدمنا . والاستدلال بآية الحشر المذكورة : واضع السقوط ، لآنها فى النيء، والدكلام فى الفنيمة ، والفرق بينهما معلوم كما قدمناً .

. فال مقيده : _ عفا الله عنه _ أظهر الأفوال دليلا أن الإمام مخير ، ويدل هليه كلام عمر فى الآثر المار آنفا ، وبه تنتظم الآدلة ، ولم يكن بينها تعارض ، والجمع واجب متى ما أمكن . وغاية مانى الباب : أن تسكون السنة دلت على تخصيص واقع فى عموم قوله تعالى : ﴿ واعلموا أنّما غنمتم من ثبىء ﴾ الآية . وتخصيص السكتاب بالسنة كثير .

قال الفرطبي فى تفسير هذه الآية التى نحن بصددها ، بعد أن ذكر القول بالتخبير : مانصه : قال شيخنا أبو العباس رضى الله عنه : وكان هذا جمع بين الدليلين ، ووسط بين المذهبين ، وهو الذى فهمه عمر رضى الله عنه قطعاً .

ولذلك قال : « لولا آخر الناس » فلم يخبر بنسخ فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يتخصيصه بهم .

فإن قيل: لاتدارض بين الادلة على مذهب الشافعى: لآن ما وقع فيه القسم من خبير مأخوذ عنوة، ومالم يقسم منها ماخوذ صلحا، والنعبير في. ي وقريظة قسمت.

ولوقال قاتل : إنها فىء أيضاً ، لنزولهم على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ، قبل أن يحكم فبهم سعداً ، لسكان غير بعيد ؛ ولسكن يرده : أن النبي صلى الله وسلم خمسها ، كما قاله مالك ، وغيره .

ومكة مأخوذة صلحاً ؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومزألقى السلاح فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن». وهذا ثابت فى صحيىرمسلم .

فالجراب : أن التحقيق أن مكة فتحت عنوة ؛ ولذلك أدلة واضحة .

منها : أنه لم ينقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهلها زمن الفتح ولاجاده أحد منهم ، فصالحه عن البله ؛ وإنما جاده أبو سفيان ، فأعطاه الآمان لمن دخل داره ، أو أغلق بابه ، أو دخل المسجد ، أو ألقى سلاحه، ولوكانت قد فتحت صلحا لم يقل « من دخل داره ، أو أغلق بابه ، أو دخل المسجد فهو آمن » فإن الصلح يقتضى الآمان العام . ومنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ إِنَّ الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنه أذن لى فيها ساعة من نهار » ·

وفى لفظ : إنها لم تحل لآحد قبلى ، ولاتحل لآحد بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار » .

وفى لفظ: ﴿ وَانِ أَحِدْ رَخْصَ بِقِتَالَ رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ ﴾ فقائرا: إن الله أذن لرسوله، ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لى ساعة من نهار ﴾ وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس » ، وهذا صريح في أنها فتحت عنوة .

ومنها: أنه ثبت في الصحيح ، أنه يوم فتح ، مكة جمل خالد بن الوليد على المجنبة اليمني ، وجعل ألوبير على المجنبة اليسرى ، وجعل أبا عبيدة على الحسر، فأخذوا يطن الوادى ، ثم قال : يا أبا هريرة اهتف لى بالانصار ، لجاءوا نم ، قال : ياممسر الانصار ، هم ترون إلى أوباش قريش ؟ قالوا : نعم ، قال : انظروا إذا لفيترهم غداً أن تحصدرهم حصداً ، وأحق يده ، وصنع بمينه على شاله ، وقال : موحدكم الصفا ، وجاءت الانصار ، فأطافوا مليا أنه وما الشفا ، قال شرف يومند لمم أحد إلا أناموه ، وصمد رسول القصل المها المفاء وجاءت الانصار ، فاطافوا على الدوم، فقال رسول افقال : يارسول القد أبيدت خضراه قريش ، لاقريش بعد اليوم، فقال وسول الفقال : يارسول القد أبيدت خضراه قريش ، لاقريش بعد اليوم، فقال وسول الفغل : يارسول القد ابيد عند خضراه قريش ، لاقريش بعد اليوم، فقال وسول الفه فهر آمن ، ومن ألق السلاح فهر آمن ، ومن أعلق بابه فهو آمن » .

وذكر أهل المغازى تفصيل ما أجمل فى حديث مسلمهذا ، فبينوا أنه قتل من الكفار اثنا عشر ، وقيل : قتل من قريش أربعة وعشرون ، ومن هذيل أربعة ، وقتل يومئذ من المسلمين ثلاثة ، وهم سلمة بن الميلاء الجبنى ، وكرذين جابن المحاربي - نسبة إلى محارب بن فهر – وخنيس بن خالد الحزاعي . أخو أم معبد ، وقال كرز قبل أن يقتل فى دفاعه عن خنيس : قد علمت بيضاء من بنى فهر نقية اللون نقية الصــــدر * لأضربن اليوم عن أبى صخر *

وفيه نقل الحركة فى الوقف، ورجز حماس بن قيس المشهور يدل على المتنال يوم الفتح، وذكره الشنقيطي فى مفازيه بقوله:

وزهم ابن قيس أن سيحفدا نساءهم خلته وأنشدا إن يقبلوا اليوم فسالى علة هـــــذا سلاح كامل وأله * وذو عرارين سريع السله *

وشهد المأزق فيه حطا رمزيب من قومه فانهزما وجاء فاستغلق بابها البتول فاستغبسته أينا كنت نقول فقال والفزع زعفر دمه إنك لو شهدت يوم الحندمه إد فر صفوان وفر عكرمه وبو يزيد قائم كالمؤتمه واستقبلتنا بالسيوف المسلة لحم نهبت خلفنا وهمهمه يقطعن كل ساعد وجمجمه ضربا فلا تسمع إلا غمنمه والتناسلة المرادة كالم المدود المناسلة المرادة كالم المدود وجمجمه ضربا فلا تسمع إلا غمنمه والتناسلة المرادة كالم المدود وجمجمه ضربا كل المدينة المرادة المدينة المرادة المدينة والمرادة المدينة ال

لا تنطقى باللوم أدنى كلمه به مكة .
 وهذا الرجو صريح في وقرع القتال والقتل يوم فتح مكة .

ومصداقه في الصحيح كما تقدم .

ومنها: أيضاً ؛ أن أم هانى ، بنت أبي طالب رضى القعنها أجارت رجلا، غاراد على بن أبي طالب رضى الله عنه قتله ، فقال رسول القصلي الفعليه وسلم: « قد أجر نا من أجرت يا أم هانى » ، وفى لفظ عنها : لمما كان يوم فتح مكة ، أجرت رجلين من أحمائى ، فأدخلتها بيتا ؛ وأغلقت عليهما بابا ، فجام ابن أى على ، فتفلت عليهما بالسيف » فذكرت حديث الآمان وقول النبى صلى أله عليه وسلم: « قد أجر نا من أجرت يا أم هانى ، » ، وذلك ضعى ببطن مكة بعد الفتح ، وقصتها ثانية في الصحيح .

فاجارتها له ، وإرادة على رضى الله عنه قتله ، رامضاء النبى صلى الله عليه وسلم إجارتها : صريح فى أنها فتحت عنوة . ومنها : أنه صلى الله عليه وسلم ، أمر بقتل مقيس بن صبابة ، وابن خطل ، وجاريتين .

ولوكانت فتحت صلحاً ، لم يأمر بقتل أحد من أهلها ، ولـكان ذكر هؤلاء مستثنى من عقد الصلح .

وأمره صلى الله عليه وسلم بقتل من ذكر : ثابت عنه صلى الله عليه وسلم.

وفى السنن بإسناد صحيح : ﴿ أَنَ النَّبِي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لَمَا كَانَ يُومُ فَتَحَ مَكَةً ، قال . ﴿ آمَنُوا النَّاسُ إِلَّا امرأَ تَنِ وَأَرْبَمَةً نَفَرَ ؛ اقتلوهم وإنَّ وجدَّمُوهم متعلقين باستار الكمية » إلى غير ذلك من الآدلة .

فهذه أدلة واضحة على أن مكة _ حرسها الله _ فتحت عنوة ·

وكونها نتحت عنوة : يقدح فيها ذهب إليه الشافعي من وجوب قسم الارض المننومة عنوة .

فالذى يتفق عليه جميع الادلة ، ولا يكون بينها أى تعارض : هو ماقدمنا من القول بالتخيير بين قسم الارض، وإبقائها للمسلمين ، مع ماقدمنامنالحجج، والعلم عند الله تعالى .

و إذا عرفت أن التعقيق أن مكة فتحت عنوة ، فاعلم أن العلماء اختلفوا فى رباع مكة : ــ هل يجوز تملكها ، وبيعها ، وإبجارها ؟ ــ على ثلاثة أفوال :

أحدها : أنه لايجوز شيء من ذلك ، وبه قال أبوحنيفة ، والأوزاعي ، والثورى ، وبجاهد ، وعطاء ، وطاووس ، وإبراهم ، والحسن ، وإسحاق ، وغيرهم . وكرهه مالك ـ رحمه الله ـ وأجازجيم ذلك الشافعي ، وأبو يوسف وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وجماعة من الصحابة ومن بمدهم .

وتوسط الإمام أحمد ، فقال : تملك وتورث ، ولا تؤجر ، ولاتباع ، على إحدى الروايتين ، جماً بين الادلة ، والرواية الثانية كذهب الشافعي .

وهذه المسألة : تناظر فيها الإمام الشافعي ، وإسحاق بن راهويه فيمسجد الحيف _ والإمام أحمد بن حنبل حاضر _ فاسكت الشافعي إسحاق بالأدلة ، بعد أن قال له : ما أحوجني أن يكون غيرك في موضعك ، فسكنت آمر بغرك أذنبه ، أنا أفول لك : قال رسول اله صلى الله عليه وسلم ، وأنت تقول : قال طاوس ، والحسن ، وإبراهيم ، وهل لاحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة؟ ـ فى كلام ط. ط. _ .

ونحن نذكر إن شاء الله أدلة الجميع ، ومايقتضى الدليل رجحانه منها . لحجة الشافعي ـ رحمه الله ـ ومن رافقه بامور .

العصلى حرامه وها حروس واقعه بامور . الاول : حديث أسامة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله ؛ أين تنزل غداً ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وهل ترك لنا عقبل من رباع أر دور؟ » وفى بعض الروايات « من منزول » ، وفى بعضها « منزلا ، أخرج هذا الحديث البخارى فى كتاب « الحج ، فى باب « توريث دورمكة، وشرائها،

هذا الحديث البخارى فى كتاب • الحج ، فى باب • توريث دورمكة ، وشرائها لم خ وفى كتاب • المغازى ، فى غزوة الفتح فى رمضان فى باب أين ركز النبى صلى أنه عليه وسلم الراية يوم الفتح ، وفى كتاب الجهاد فى باب ﴿ إذا أسلم قوم فى دار الحرب ، ولهم مال وأرضون فهى لهم » وأخرجه مسلم فى كتاب • الحج ، فى باب : النزول بعكة للعاج وتوديث دورها ، بثلاث روايات هى مثل روايات المخارى .

فقوله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث المتفق عليه : • وهل ترك انسا عقبل من رباع ، صريح فى إمضائه صلى الله عليه وسلم بيع عقبل بن أبى طالب ـ وضى أنه عنه ـ تلك الرباع .

ولوكان بيعها ، وتعلَّمُها لايصح لما أقره النبى صلى الله عليه وسلم ، لآنه لايقر على باطل بإجماع المشلمين.

الثانى. أن الله تبارك وتعالى أضاف للمهاجرين من مكة ديارهم ، وذلك يدل على أنها ملكهم فى قوله . ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم﴾ .

قال النووى فى [شرح المهذب] : فإن قيل . قد تسكون الإصافة الميد والسكنى ، لقوله تعالى . ﴿ وقرن فى بيوتسكن ﴾ .

فالجواب : ان حقيقة الإضافة تقتضى الملك ، ولذلك لو قال . هذه الدار (٢٢ ـ أضواء البيان ٢) **لزيد حكم بملـكمها لزيد ، ولو قال : أردت به السكنى واليد ، لم يقبل .**

و نظير الآية الكريمة : ما احتج به أيضاً ؛ من الإضافة في قوله : ﴿ مَن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ۽ الحديث . وقد قدمنا أنه في [صحيح مسلم] .

الثالث: الآثر المشهور في سنن البهتمي وغيره: « أن نافع بن الحارث ، اشترى من صفوان بن أمية ، دار السجن لعمر بن الحطاب رضي الله عنه ، باربهائة ، . وفي رواية « باربهة آلاف » ، ولم يشكر ذلك أحد من الصحابة.

وروى الزبير بن بكار والبيهتى: أن حكم بن حزام رضى الله عنه ، باع دار الندرة بمكة من معارية بن أبي سفيان بمائم ألف ، فقـال له عبد الله بن الزبير : يا أبا خالد بعت مائرة فريش وكريمها ، فقال : هبات ذهبت المكارم فلا مكرمة اليوم إلا الإسلام ، فقال : اشهدوا أنها في سبيل الله تعالى ، يعنى الدرام التي باعها بها . وعقده الشيخ أحمد البدوى الشنقيطي في نظمه عمود النسب بقوله بعني قصيا :

السب بعرف يس حب .
وانخذ النددة لا يخترع فى خيرها أمر ولاندع .
جارية أو يعذر الذـــلام إلا بأمره بهــا يرام .
وباعها بعد حكيم بن حرام وأنبوه وتصدق الهام .
سيد ناديه بكل الثمن إذ العلى بالدين لا بالدمن .
الرابع: أنها فتحت صلحاً ، فبقيت على ملك أهلها ، وقد قدمنا ضمف .
هذا الوجه .

الحامس : القياس، لآن أرض مكة أرض حية ليست موقوفة ، فيجوز يبمها قياساً على غيرها من الأرض .

واحتج من قال : بأن رباع مكه لا تملك ولا تباع ، بأدلة :

منها قوله تعالى : ﴿ والمسجد الحرام الذي جماناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ قانوا : والمراد بالمسجد : جميع الحرم كله لكثرة إطلاقه عليه في النصوص ، كقوله : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجدالحرام} الآية ، وقوله : ﴿ إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ﴾ الآية ؛ وقوله ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ مع أن المنحر الأكبر من الحرم ﴿ منى »

ومها قوله تعالى : ﴿ [نما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذى حرمها ﴾ قالوا : والمحرم لا يجوز بيمه .

ومنها : ما أخرجه البيق من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ، هن أبيه عن عبدالله بن باباه ، عن عبدالله بن عمرو ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مكه مناخ لاتباع رباعها ، ولا تؤجر بيونها » .

ومنها : ما رواه أبو حنيفة ، عن هبيد إلله بن آبى زياد ، عن أبى نجيح عن عبداله بن عمرو ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَكُمَّةٌ حَرَامُ ، وحرام بيع رباعها ، وحرام أجر بيونها » .

ومنها ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : قلت : يارسول الله ألا نبنى لك بيتاً أو بناء يظلك من الشمس ؟ قال : لا . [نمــا هو مناخ من سبق إليه ¢ أخرجه أبو داود .

ومنها : ما رواه البهقى ، وابن ماجه ، هن عثمان بن أبي سليمان ، عن علقمة بن نصلة الكنانى ، قال : كانت بيوت مكة تدعى السوائب ، لم تبسع رباعها فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أبي بكر ولا عمر ، من احتاج سكن . ومن استغنى أسكن . ومنها : ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « من مناخ لمن سبق » .

قال النووى فى [شرح المهذب] فى الجنائز ، فى ﴿ بَابِ الدَّفَن ﴾ فى هذا الحديث ، رواه أبو محمد الدارى ، وأبو داود والترمذى ، وابن ماجه ، وغيرهم ، بأسانيد جيدة من رواية عائشة رضى انه عنها . قال الترمذى : هو حديث حسن .

وذكر فى البيوع ، فى المكلام على بيع دور مكة ، وغيرها من أرض الحرم : أن هذا الحديث صحيح .

ومنها : ما رواه عبد الرزاق بن مجاهد عن ابن جريم ، قال : كان عطاه

ینهی عن الکراه فی الحرم ، وأخبر نی أن حمر بن الحطاب . کان ینهی عن تبویب درر مکة لآن ینزل الحاج فی عرصانها ، فسکان أول من بوب داره ، سهیل بن عمرو ، فارسل إلیه حمر بن الخطاب فی ذلك ، فقال : أنظر نی با أمیر المؤمنین إنی کشت امرأ تاجراً ، فاردت أن أنتخذ بابین بحبسان لمی ظهری ، فقال : ذلك لك إذن .

وقال عبد الرزاق ، هن معمر ، عن منصور ، عن مجاهد : إن عمر بن الحطاب قال : يا أهل مكة لا تتخذرا لدوركم أبوابا لينزل البادى حيث يشاء . اه . قاله إن كثير : إلى غير ذلك من الأدلة .

قال مقیده ـ عفا افدعنه ـ أقوی الأفوال دلیلافیما یظهر قول الشافعی ومن رافقه ، لحدیث أسامة بنزید المتفق علیه كما فدمنا ، والأدلة التی قدمنا غیره ، ولان جمیع أهل مكة بقیت لهم دیارهم بعد الفتح یفعلون بها ماشاءرا من بدم ، و إجارة ، وغیر ذلك .

رأجاب أهل هذا القول الصحيح عن أدلة المخالفين ؛ فأجابوا عن قوله : ﴿ سواه العاكف فيه والباد ﴾ بأن المراد خصوص المسجد دون غيره من أرض الحرم ، بدليل التصريح بنفس المسجد في قوله : ﴿ والمسجد العرام الذي جعلناه المناس سواه ﴾ الآية ، وهن قوله تعالى : ﴿ هذه البلدة الذي حرمها ﴾ بأن المراد : حرم صيدها ، وشجرها ، وخلاها ، والقتال فيها ، كا بينه صلى الله عليه وسلم في الأحادث الصحيحة ، ولم يذكر في شيء منها مع كثرتها النهى عن بيع دورها . وعن حديث إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن أيه ، بأنه ضعيف ، قال النوى في [شرح المهذب] ، هو ضعيف باتفاق المحدثين ، وانفقوا على تضعيف إسماعيل ، وأبيه إبراهيم . اه .

وقال البهقی فی السنن السکبری ، إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجرصعيف ، وأ بوه غير قوی ، راختلف حليه فروی عنه حکذا ، وروی عنه حن أبيه ، حن مجاهد ، عن عبد الله بن حمرو مرفوعا ببعض معناه ، وعن حديث عائشة وضى الله عنها . بأنه بجمول على الموات من الحرم ، قال النووى ، وهو ظاهر الحديث .

وعن حديث أبى حنيفة ، بأنه ضعيف من وجهين :

أحدهما . تضعيف إسناده با بن أبي زياد المذكور فيه .

والثانى . أن الصواب فيه عند الحفاظ أنه موقوف على عبد الله بن عمر وقالوا ، رفعه وهم قاله ، الدارقطنى ، وأبو عبد الرحن السلمى ، والسهمى .

وعن حديث عثمان بن أبي سليمان بجو ابين ، أحدها أنه منتساء كا قالد ال

أجدهما: أنه منقطع ، كا قاله البيهقي .

الثانى، ما قال البهق أيصاً ، وجماعة من الشافعية ، وغيرهم ، أن المراد فى العديث ، الإخبار عن عادتهم الكريمة فى إسكانهم ما استفنوا عنه من بيوتهم بالإعارة تبرعا ، وجودا .

وقد أخبر من كان أعلم بشأن مكة منه عن جريان الإرث ، والبيع فيها . وعن حديث « منى مناخ من سبق » بأنه محول على موانها ، ومواضع ازول الحجيج منها . قاله النروى ا ه

وأعلم أن تضعيف البيهق لحديث إسعاعيل بن إبراهيم بن مهاجر ، وحديث عنجان بن أب سلبمان ، عن علقمة بن نضلة تعقبه عليه محشيه صاحب [الجوهر النقي] ، بما نصه ، و ذكر فيه حديثا فى سنده إسماعيل بن إبراهيم أن مهاجر ، فضعف إسماعيل ، وقال عن أبيه غير قوى ، نم أسندمن وجه آخر ، ثم قال . وفعه وهم ، والصحيح موقوف قلت ، أخرج المحاكم فى آخر ، ثم صحح المستدرك] هذا الحديث من الوجهين اللذين ذكرهما البيهقى ، ثم صحح الآول ، وبعد الثاني شاهداً عليه ، ثم ذكر البيق فى آخره حديثاً عن عنمان ابن مليمان من علقمة بن نصلة ، ثم قال ، هذا منقطع .

قلت ، هذا الحديث أخرجه ابن ماجه بسند على شرط مسلم ، وأخرجه الدارقطنى وغيره ، وعلقمة هذا صحابي . كذا ذكره علماء هذا الشان ، وإذا قال الصحابى مثل هذا الكلام ،كان سرفوعاً على ما هرف به ، وفيه تصريح عثبان بالسباع عن هلقمة ، فن أين الانقطاع ؟ » ا هكلام صاحب [الجوهر النقر] .

قال مقيده _ عفا لله عنه _ لا يخنى سقوط اعتراض ابن النركماني هذا على الحافظ السهقى ؛ في تضميفه الحديثين المذكورين .

أما فى الآول، فلأن تصحيح الحاكم _ رحمه أنه _ لحديث ضعيف لا يصيره صحيحاً . وكم من حديث ضعيف صححه العاكم _ رحمه أنه _ و تساهله _ رحماالله فى التصحيح معروف عند علماء الحديث ، وإبراهيم بن،مهاجربنجابر البجلي قد يكون المنافشة فى تضعيف الحديث به وجه ، لأن بعض العلماء بالرجال وثقه ، وهو من رجال مسلم .

وقال فيه ابن حجر ، فى [التقريب] ، « صدوق لين الحفظ ، أما ابنه إسماعيل فلم يختلف فى أنه ضعيف ، وتضميف الحديث به ظاهر لا مطمن فيه وقال فيه ابن حجر فى [التقريب] . ضعيف ، فتصحيح هذا الحديث

وقال فيه ابن حجر في [التقريب]. ضميف ، فتصحيح هذا المحديث لا وجه له. وأما قوله في اعتراضه تضعيف البيقي الحديث الثاني. فن أين الانقطاع

و الما ووله في اعدامت تسميت الميتين المنافقة المن من يا المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة ا ابن التركماني . أنه صحابي غير صحيح ، وقد قال فيه ابن حجر في [التقريب] : علقمة بن نصلة ـ بفتح النون وسكون المعجمة ـ المدكى ، كذاني .

وقبل : كندى تابعى صغير مقبول ، أخطأ من عده فى الصحابة ، وإذن فوجه انقطاعه ظاهر ، فظهر أن الصواب مع الحافظ البيهقى ، والنووى وغيرهما فى تضعيف الحديثين المذكورين .

و لا شك أن من تورع عن بيع رباع مكة ، وإيجارها خروجاً من الخلاف أن ذلك خير له ، لأن من اتمتى الشبهات فقد استهرأ لدينه وعرضه .

تنبيه

أجمع جميع المسلين على أن مواضع النسك من الحرم كوضع السعى . وموضع رمى الجمار حكمها حكم المساجد ، والمسلمون كلهم سوادفها .

والظاهر أن ما يحتاج إليه الحجيج من منى ، ومزدلفة كذلك ، فلا يجوز لاحد أن يضيقهما بالبناء المملوك حتى تضيقا بالحجيج ، وببقى بعضهم لم يحد منزلا ، لأن المديت بمزدلفة ليلة النحر ، وبمنى ليالى أيام القشريق ، من منابك الحج .

فلا يجوز لاحد أن يعنيق محل المناسك على المسلمين ، حتى لا يبقى ما يسم الحجيج كله ، ويدل له حديث : دمنى مناخ لمن سبق ، كما تقدم .

المسألة الحَمَّامية : في تحقيق المقام فيما للإمام أن ينفله مناالفنيمة وُسنذكر أقوال العلماء في ذلك ، وأدلتهم ، وما يقتضي الدليل رجحانه .

أعلم أن العلماء اختلفوا فى هذه المسألة ،كما أشرنا له فى أول هذه السورة السكريمة ووعدنا بإيضاحه هنا فذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ إلى أن الإمام لا بحوز له أن ينفل أحداً شيئاً إلا من الحمس ، وهوقول سعيد بن المسيب، لأن الاحماس الاربمة . • المك للغانمين الموجفين عليها بالخيل ، والركاب . هذا، مشهور مذهبه ، وهنه قول آخر : أنها من خمس الخيس .

ووجه هذا القول : أن أخماس الخس الأربعة ، غير خمس الرسول صلى اقه عليه وسلم لمصارف معينة فى قوله : ﴿ ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ وأربعة الاخماس الباقية ملك للغانمين .

وأصح الأقوال هن الشافعى : أن الإمام لا ينفل إلا من خمس الخس . ودليله : ما ذكرنا آنفا .

وعن عمرو بن شُعيب أنه قال: لانفل بعد رسولالله صلى الله هليه وسلم، قال ابن قدامة فى [المغنى] ولدله بحتج بقوله تعالى: ﴿ يَسَالُونَكُ عَنَ الْاَنْفَالُ قل الاَنْفَالُ للهُ والرسولُ ﴾ . وذهب الإمام أحمد في طائفة من أهل العلم : إلى أن الإمام أن ينفل الربع بعدأ في بدأته ، الحنس رائلك بعد الحمس في رجعته .

ومذهب أبي حنيفة . أن الإمام قبل إحراز الغنيمة أن ينفل الربع ، أو الثلث أو أكثر ، أو أقل بعد الحمس ، وبعد إحراز الغنيمة لايحوز له التنفل إلا من الخمس .

وقد قدمنا جلة الخلاف في هذه المسألة في أول هذه السورة الحريمة ، ونحن الآن نذكر إن شاء الله مايقتضي الدليل رجحانه :

اعلم أولاً . أن التنفيل الذي افتحى الدلبل جواره أقسام :

الآول : أن يقول الإمام لطائفة من الجيش : إن ضمتم من الكفار شيئاً ، فلكم منه كذا بعد إخراج خمه ، فهذا جائز ، وله أن ينفلهم فى حالة إنبال جيش المسلين إلى الكفار الربع ، وفى حالة رجوع جيش المسلين إلى أوطانهم التلك بعد إخراج الحمس .

ومالك وأصحابه يقولون: إن هذ لايجوز ، لأنه تسبب فى إفساد نيات المجاهدين ، لانهم يصيرون مقاتلين منأجل المال الذى وعدهم الإمام تنفيله .

والدليل على جواز ذلك . مارواه حبيب بن مسلة بن مالك القرشى الفهرى وأن النبي صلى الله عليه رسلم نفل الربع بعد الحنمس فى بدأته ، ونفل الثلث بعد الحمس فى رجعته » أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، وابن الجارود .

واهلم أن التحقيق فى حبيب المذكور . أنه صحابى ، وقال فيه ابن حبعر فى [المتقريب] عنلف فى حجته ، وانواجم ثبوتها لكنه كان صغيرا ، وله ذكر فى [الصحيح] فى حديث ابن عمر مع معاوية .اه .

وقد روى هنه أبو داو دهذا الحديث من ثلانة أوجه .

منها : عن مكحول بن عبد الله الشامى ، قال : كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل ، فاعتقتني فا خرجت من مصر وبها علم إلا حويت هليه ، ها أرى ، ثم أنيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم حويت عليه فيها أرى ، ثم أنيت العراق ، فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيها أرى ، ثم أنيت الشام ففربلتها ، كل ذلك : أسأل عن النفل فلم أجد أحداً يخير نى فيه بشىء ، حتى لقيت شيخا يقال له : زياد بن جارية النميى ؛ فقلت له : هل سمعت فى النفل شيئا ؟ قال : نعم ، مهمت حبيب بن مسلة الفهرى يقول : شهدت النبى صلى أفه عليه وسلم نفل الوبع فىالبداة ، والتلف فى الرجمة ـ اهـ.

وقد علمت أن الصحيح أنه صحابى ، وقد صرح فى هذه الوواية بأنه شهد النبى صلى الله عليه وسلم نفل الربع إلى آخر الحديث .

وتما يدل على ذلك أيضاً : مارواه عبادة بن الصامت رضى الله عنه و أن النيم سلى اقة عليه وسلم كان ينفل فى البدأة الربع ، وفى الرجمة الثلث وأخرجه الإمام أحمد ، والترمذى ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان .

وفى رواية عند الإمام أحمد : كان إذا غاب فى أرض العدو نفل الربع ، وإذا أقبل راجعا ــ وكل الناس ــ نقل النلث ، وكان يكره الآنفال ، ويقول : ليرد قوى المؤمنين على ضميفهم .

وهذه النصوص تدل على ثبوت التنفيل من غير الخس .

ويدل لذلك أيضا : مارواه الإمام أحمد ، وأبو داود عن معن بن يزيد قال : سممت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا نقل إلا بمد الخس ، قال الشوكانى : في [نيل الأوطار] : هذا الحديث صححه الطحاوى اه .

والفرق بين البدأة والوجمة . أن المسلمين فى البدأة : متوجهون إلى بلاد العدو ، والعدو فى غفلة . وأما فى الوجمة : فالمسلمون راجعون إلى أوطانهم من أرض العدو ، والعدو فى حذر ويقظة _{يم} وبين الانرين فرق ظاهر .

والأحاديث المذكورة تدل على أن السرية من المسكر إذا خرُّنجت ، فغنمت ، أن سائر الجيش شركاؤهم ، ولا خلاف فى ذلك بين العلماء ، كما قاله الفرطمي . النانى: من الاقسام التى اقتضى الدليل جوازها : تنفيل بعض الجيش ، فلشدة باسه ، وغنائه ، وتحمله ما يتحمله غيره ، والدليل على ذلك ما نبت فى وصحيح مسلم] ، ورواه الإمام أحمد ، وأبو داود عن سلة بن الاكوع رضى الله عنه ، فى قصة إغازة عبد الرحمن الفرادى ، على سرح رسول الله صلى أنه عليه وسلم ، واستنفاذه منه . قال سلة : فلما أسبحنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وخير رجالتنا سلمة قال : ثم أعطانى وسول الله صلى الله عليه وسلم مهمين : سهم الفارس ، وسهم الراجل ، فجمعهما لى جميما ، الحديث ، هذا الفظ مسلم فى صحيحه من حديث طويل .

وقد قدمنا أن هذه غزوة دذى قرد ، فى سورة « النساء » ، وبدل لهذا أيضا : حديث سعد بن أبى وقاص المتقدم فى أول السورة ، فإن فيه : أن سعداً رضى الله عنه قال : لعله يعطى هذا السيف لرجل لم يبل بلائى ، ثم أعطاه النبي صلى اقد عليه وسلم لسعد رضى الله عنه لحسن بلائه ، وقتله صاحب السيف كما تقدم .

الثالث: من أفسام التنفيل التي اقتحى الدليل جوازها :أن يقول الإمام : « من قتل قتيلا فله سلبه » .

ومن الآداة على ذلك : مارواه الشيخان فى صحيحهما ، عن أبى تنادة وحنى الله عنه قال : و خرجنا مع رسول الله صلى أله عليه وسلم يوم حنين ، فلم التقينا كانت للسلمين جوالا ، قال : فرأيت رجلا من المسركين قد علا رجلا من المسلمين ، فاستدرت إليه حتى أنيته من ورأله فضربته على حبل ماتقه ؛ وأقبل على فضمى ضمة وجدت منا ربح الموت ، ثم أدرك الموت فارسلنى ، فاحقت عمر بن الخطاب، فقال : ماللناس ؟ فقلت : أمر ألله ، ثم إن الناس رجموا ، وجلس رسول الله صلى اقد عليه وسلم فقال : «من قتل قليلا له عليه بيئة فله سلبه ، فال : فقمت ، ثم قلت : من يشهد لى ؟ ، ثم جلست ، ثم قال مثل ذاك ، قال فقمت فقلت : من يشهد لى ؟ ، ثم جلست ، ثم قال مثل ذاك ، قال فقمت فقلت : من يشهد لى ؟ ، ثم جلست ،

ثم قال ذلك الثالثة ، فقمت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا فتادة ؟ فقصص عليه القصة ، فقال رجل من القوم ، صدق يارسول الله سلب ذلك القتيل عندي ، فأرضه من حقه ، فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، لاها الله إذن لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله ، فيعطيك سلبه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق فأعطه إياه فأعطاني ، قال: فبعت الدرع فابتعت بها مخرفا في بني سلمة ، فإنه لأول مال تأثلنه في الإسلام . والاحاديث بذلك كثيرة .

وروى أبو داود ، وأحمد ، عنأنس . أن أبا طلحة يوم حنين قتل عشرين رجلاً ، وأخذ أسلابهم ، وفي رواية عنه عند أحمد ، أحد وعشرين ، وذكر أصحاب المغازي : أن أبا طلحة قال في قتله من ذكر :

أنا أبو طلمة واسمى زيد وكل يوم فى سلاحى صيد

والحق أنه لايشترط في ذلك أن يكون في مبارزة ، ولا أن يكون الكافر المفتول مقبلا .

أما الدليل على عدم اشتر اط المبارزة : فحديث أبي فنادة هذا المتفق عليه .

وأما الدليل على عدم اشتراط كونه قتله مقبلا إليه : فحديث سلمة بن الا كوع ، قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هوازن ، فبينا نحن نتضحي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ جاء رجل على جمل أحمر فأناخه ، ثم انتزع طَلقا من حقبه فقيد به الجمل ، ثم تقدم يتغدى مع القوم ، وجعل ينظر ، وفينا ضعفة ورقة في الظهر ، وبعضنا مشاة إذ خرج يشتد فأتى جمله ، فأطلق قيده ثم أناخه ، وقعد عليه فأثاره فاشتد به الجمل ، فاتبعه رجل على ناقة ووقاء ؛ قال سلمة : وخرجت أشتد فكنت عند ورك الناقة ، ثم تقدمت حتى كنت عند ورك الجل ، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجل فأنخته ، فلما وضع ركبته في الأرض اخترطت سبني ، فضربت به رأس الرجل فندر ، ثم جثت بالجل أقوده وعليه رحله وسلاحه ، فاستقبلني رسول انه صلى الله عليه وسلم، والناس معه ؛ فقال : « من قتل الرجل ؟ فانوا : ابن الآكوغ ، قال : له سلبه أجمع متفق عليه ، واللفظ المذكور لمسلم فى دكتاب الجهاد والسير ، فى باب «استحقاق القاتل سلب القتيل » وأخرجه البخارى بممناه وفى كتاب الجهاد » فى باب « الحربى إذا دخل دار الإسلام بغير أمان » وهو صريح فى عدم اشتراط المبارزة ، وعدم اشتراط قتله مقبلا لا مدبراً كاترى .

ولا يستحق القاتل سلب المقتول ، إلا أن يكون المقتول من المقاتلة الدين يجوز قتالم , فأما إن قتل امرأة، أو صبيا ، أو شيخاً فانيا ، أو ضعيفا مهينا ، أو مثخنا بالجراح لم تبق فيه منفعة ، فليس له سلبه .

ولاخلاف بين العلما. فى أن من فتل صبيا ، أو امرأة ، أو شيخا فانيا ، لايستحق سلبهم ، إلا فولا ضعيفا جداً يروى عن أبى ثور ، وابن الممذر ، فى استحقاق سلب المرأة .

والدليل على أن من قتل مثخنا بالجراح لايستحق سلبه ، أن عبدالله بن مسعود ، هو الذى ذفف على أبي جهل يوم بدر ، وحو رأسه ؛ وقد نشى النبي صلى أنه عليه وسلم بسلبه لمماذ بن عرو بن الجموح الذى أثبته ، ولم يعظ بن مسعود شيئاً . وهذا هو الحق الذى عام بالمدون المتحق عليه ، فلا يعارضه بالرواه الإمام أحمد ، وأبو داود عن مسعود و أن رسول أنه صلى أنه عليه وسلم نفله سبف أبي جهرل يوم بدرى الآنه من رواية ابنه أبي عبيدة ، ولم يسمع منه ، وكذلك المقدم للقتل صبراً لا يستحق قائله سلبه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم . أمر بقتل النخر بن الحارث ، العبدرى ، وعقبة بن أبي معيط الأموى صبراً يوم بدر ولم يعط من قتلهما شيئا من سلهما .

واختلفوا فيمن أسر أسيراً : هل يستحق سلبه إلحاقاً للأسر بالقتل أولاً ؟ والظاهر أنه لا يستحقه ، لعدم الدليل ؛ فيجب استصحاب عموم ﴿ واعلموا أنما غنمتم ﴾ الآية حتى يرد عنصص من كتاب أو سنة صحيحة ، وقد أسر النبي صلى أنه عليه وسلم والمسلمون ، أسارى بدر ، وقتل بمضهم صهراً كما ذكرنا ، ولم يعط أحداً من الدين أسروهم شيئاً من أسلابهم ، ولا •ن فدائهم بل جعل فداءهم غنيمة .

. أما إذا قاتلت المرأة أو الصبى المسلمين : قانظاهر أن لمن قتل أحدهما سلبه ، لآنه حينتذ بمن يجوز قتله ، فيدخل فى عموم «من قتل فتبلا» الحديث، وبهذا جزم غير واحد ؛ والعلم عند الله تمالى .

واعلم أن العلماء اختلفوا فى استحقاق القاتل السلب ، هل يشترط فيه قول الإمام : « من قتل قتيلاً فله سلبه يه ١٤ أو يستحقه مطلقا . قال الإمام ذلك أو لم يقله . وعن قال بهذا الآخير : الإمام أحمد ، والشافعي ، والاوزاعي ، والمبيث وإسحاق ، وأبو هبيد ، وأبو ثور ، والطبرى ، وابن المنذر .

ويمن قال بالأول : الذي هو أنه لايستحقه إلا بقول الإمام : و من قتل قتيلاً ، إلخ . الإمام أبو حنيفة ، ومالك ، والنوري .

وقد قدمنا عن مالك وأصحابه : أن قول الإمام ذلك : لا يجوز قبل القتال ، لتلا يؤدى إلى فساد النبة ، ولكن بعد وقوع الواقع ، يقول الإمام : من قتل تنيلا إلخ ، واحتج من قال : باستحقاق القاتل سلب المقتول معلقاً ، بعموم الآدلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، صرح : بأن من قتل تعيلا فله سلبه ، ولم يخصص بشيء ، والعبرة بعموم الآلفاظ لا يخصوص تشيء ، والعبرة بعموم الآلفاظ لا يخصوص الأسباب ، كا علم فالأصول ، واحتيما الك ، وأبوحنيفة ، ومن وافقهما بأدلة :

منها : قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث سلمة بن الآكوع ، المتفق عليه السابق ذكره ، له سلبه أجمع ، قالوا : فلو كان السلب مستحقًا له بمجرد قتله لما احتاج إلى تمكر بر هذا القول .

ومنها : حديث عبد الرحمن بن عوف ، المتفق عليه فى قصة قتل معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء الانصاريين لابى جمل يوم بدر ، فإن فيه «ثم انصرةا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبراه ، فقال : أيكما فتله؟!، فقال كل واحد منهما : أنا قتلته ، فقال هل مسحبًا سيفيكا؟ قالا : لا ، فنظر في السيفين ، فقال :كلاكما قتله ، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح . أه .

قالوا: فتصريحه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، المتفق عليه ، بأن كايهما قتله ، ثم تخصيص أحدهما بسلبه ، دون الآخر ، صريح فى أن القاتل لايستحق السلب، إلا بقول الإمام : إنه له ، إذ لو كان استحقاقه له بمجرد القتل لما كان لمنع معاذ بن عفر أد وجه ، مع أن النبي صلى اقه عليه وسلم صرح بأنه نتله مع معاذ بن عمرو ، ولجعله بينهما .

ومنها: مارواه الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، عن عوف بن مالك ومنها: مارواه الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، عن عوف بن مالك الد، وكان والباً عليم، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك فأخيره ؛ فقال خالله: عامنمك أن تعطيه سلمه ؟ قال : استكثرته يارسول الله . قال : الله أخيرت لك ماذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فاستخضب فقال: لا تعطه ياخاله، لا تعطه ياخاله ، هل أنم تاركون لى أمرائى ، إنما مثلكم ومثلهم، كنل رجل استرعى إبلا ، أو غنا فرعاها ، ثم تحين سقيها فاورها موضاً فشرعت فيه ، فشربت صفوه ، وتركت كدره، فصفوه لكم وكدره عليم .

و فى رواية عند مسلم أيضاً : عن عرف بن مالك الأشجعى ، قال : خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة ، فى غروة مؤتة ، ورافقنى مددى من البمن ، وساق الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه ، غير أنه قال فى الحديث : قال عوف بن مالك : فقلت : يا خالد ، أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقائل ، قال بلى ، ولكنى استكثرته ، هذا الهظ مسلم فى صحيحه .

وفى رواية عن عوف أيضاً ، عند الإمام أحمد وأبى داود قال : خرجت مع زيد بن حارثة فى غزوة مؤتة ، ورافقى مددى من أهل البدن ، ومضينا فلفينا جموع الروم، وفيم رجل على فرس له ، أشقر ، عليه سرج مذهب . وسلاح مذهب . فجمل الرومى يفرى فى المسلمين. فقعد له المددى خلف صخرة فربه الرومى فعرقب فرسه . وسلاحه فلما فحر به الرومى فعرقب فرسه . وسلاحه فلما فتح الله عز وجل للمسلمين بعث إليه خالد بن الوليد . فأخذ السلب . قال عوف : فأنيته . فقلت : ياخالد أما علت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ، ولمكن استسكارته . قلت : لتر دنه إليه ، أو لا عرف خلكما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأبى أن برد عليه ، قال عرف فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقصصت عليه قصة المددى ، فاجم خالد ، وذكر بقبة الحديث بمنى مانقدم . اه .

فقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح: ولاتعطه ياخاله » دليل على أنه لم يستحق السلب بمجود القتل ، إذ لو استحقه به ، لما منمه منه النبي صلى الله عليه وسلم.

ومنها : ما ذكره ابن أبي شببة ، قال حدثنا أبو الاحوص ، هن الاسود أبن قيس ، عن بشر بن علقمة قال : بارزت رجلا يوم القادسية ، فقتلته ، وأخذت سلبه ، فاتيت سعداً ، فخطب سعد أصحابه، ثم قال. هذا سلب بشر ابن علقمة فهو خير من الثي عشر ألف درهم ، وإناقد نفلناه إياه .

فلوكان السلب للقاتل قضاء من النبى صلى الله عليه وسلم ، لمنا أضاف الأحراء ذلك التنفيل إلى أنفسهم باجتهادهم ، ولآخذه القاتل دون أمرهم ، قاله القرطبي .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ أظهر القراين عندى دليلا ، أن القاتل لايستحق السلب إلا بإعطاء الإمام ؛ لهذه الآدلة الصحيحة ، التى ذكر نا فإن قبل : هي شاهدة لقول إسحاق : إن كان السلب يسيرا فهو للقاتل ، وإن كان كثيراً خمس .

فالجواب أن ظاهرها المعوم مع أن سلب أبي جهل لم يكن فيه كثرة زائدة ، وقد منع النبي صلى إنه طليه وسلم معاذ بن عفرا .

تنبيه

جمل بعض المهاء منشأ الحلاف في سلب القاتل ، هل محتاج إلى تنفيذ الإمام أولا ، هو الاختلاف في قول النبي صلى انه عليه وسلم : « من قتل قتيلا ، الحديث ، هل هو حكم ؟ وعليه فلا يعمبل عتاج دائماً إلى تنفيذالإمام، أو هو فتوى ؟ فيكون حكما عاماً غير محتاج إلى تنفيذ الإمام .

وهو تطوي الميدون عاصر أو حراق السعود] في شرح قوله :
السعود] في شرح قوله :
السعود] في شرح قوله :
السعود : « تنبيه » : حكى ابن رشد خلافاً بين العلماء، في قوله صلى الشعليه
وسلم : « من قتل قتيلا له عليه بيئة ، فله سلبه » ، هل يحتاج سلب القتيل إلى
وتلفيذ الإمام ، بناء على أن الحديث حكم فلا يعم ، أو لا يحتاج إليه بناء على أنه
فتوى ، وكذا قوله لهند : « خندى ما يكفيك ، وولدك بالمعروف» فيه خلاف،
هل هو حكم فلا يعم ، أو فتوى فيهم .

قال ميارة فى التـكميل :

وفى حديث هند خلاف هل حكم يخصها أو افتاء شمل واعم أن العلماء اختلفوا فى السلب ، هل يخمس أولا ؟ على ثلاثة أقوال : الأول : لايخمس .

الثانى : يخمس .

الثالث: إن كان كثيراً خمس، و إلا فلا .

ويمن قال : إنه لايخمس : الشافعي ، وأحمد ، وابن المنذر ، وابن جربر ، ويروى عن سعد بن أبي وقاص .

ويمن روى عنه أنه يخمس ، ابن عباس ، والأوزاعي ، ومكمول .

و من فرق بين القليل والكثير : إسحاق . واحتج من قال : لا يخسس بما وراه الإمام أحمد، وأبو داود ، وابن حبان ، والطبر أنى ، عن عوف بن مالك ، وخالد بن الوليد رضى الله عنهما ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب. وقال القرطبي فى تفسيره ، بعد أن ساق حديث عوف بن مالك الذى قدمنا عند مدلم مانفه : ﴿ وَأَخْرِجَهُ أَبُو بِكُمُ البِرقَاقِ بِإِسْنَادُه ، الذى أُخْرِجِهُ به مسلم ، وزاد بياناً أن عوف بن مالك ، قال : إن رسول اقد صلى اقد عليه وسلم لم يكن يخمس السلب ﴾ [ه .

وقال ابن حبر في [التلخيص] في حديث خالد وعوف المتقدم، ما لفظه : ﴿ وهو ثابت في [صحيح مسلم] في حديث طويل فيه قصة لعوف مع خالد بن الوليد ، وتعقبه الشوكافي في [نيل الأوطار] بما نصه : وفيه نظر ، فإن هذا اللفظ الذى هو عمل الحجة لم يكن في صحيح مسلم ، بل الذى فيه هو ما سياتى قريباً ، وفي إسناد هذا الحديث إصحاعيل بن عياش ، وفيه كلام معروف قد تقدم ذكره مراراً » . أه .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ : وقد قدمنا حديث عوف المذكور بلفظ مسلم في صحيحه ، وليس فيه ماذكره الحافظ ابن حجر ، فهو وهم منه ، كما نبه عليه الشوكاني رحمها الله تمالى .

والتحقيق فى إسماعيل بن عياش أن روايته عن غير الشاميين ضعيفة . وهو قوى فى الشاميين ، دون غيرهم .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ : وهذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، هن أبيه ، عن عوف بن مالك ، وإسماعيل ، وشيخه في هذا الحديث ، الذى هو صفوان بن عمرو ، كلاهما حمى ، فهو بلدى له . وبه تعلم صحة الاحتجاج بالحديث للذكور، مع قوة شاهده ، الذى قدمنا عن أبي بكر البرقاني ، بسند على شرط مسلم .

واحتج من قال بأن السلب يخمس : بعموم قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَمَّا ضَمَّمَ مَن شَيْءَ فَانْ لَهُ خَمْسُهُ ﴾ الآية .

واحتج من قال : يخس الكثير دون اليسير : بما رواه أنس ، عن البر إه ابن مالك « أنه قتل من المشركين مائة رجل ، إلا رجلا مبارزة ، وأنهم لما هزوا الزاره ، خرج دهقان الزاره ، فقال : رجل ورجل، فبرز البراء فاختلفا جسيفيهما ، ثم اعتنقا فترركة البراه فقعد على كبده ، ثم أخذ السيف فذبحه ، وأخذ سلاحه ومنطقته ، وأتى به عمر ، فنفله السلاح ، وقوم المنطقة بثلاثين ألفاً ، فخمسها ، وقال : إنها مال ، اه . بنقل الفرطبي .

وقال قبل هذا : وفعله عمر بن الخطاب مع البراء بن مالك ، حين بارز « المرزبان » فقتله ؛ فكانت قبمة منطقته ، وسواريه ثلاثين ألفاً ، فخمس ذلك . [ه.

وقال ابن قدامة في [المنتى]: وقال إسحاق: إن استكاثرالإمام السلب، فقلك إليه ، لما روى ابن سيرين أن الليراء بن مالك بارز د مرزبان ، الزاره بالبحرين فطعنه ، فدق صلبه ، وأخذ سواريه ، وسلبه ، فلما صلى عمر الظهر أتى أبا طلحة في داره ، فقال : إنا كنا لانخمس السلب ، رإن سلب البراء قد يلغ مالا ، وأنا عامسه ، فكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء : وراه سعيد في السنن ، وفها أن سلب البراء بلغ ثلاثين ألفاً .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ : أظهر الاقو الدليلا عندىأن السلب لا يخمس لحديث عرف و خالد المتقدم ، و بجاب عن أخذ الحمس من سلب البراء بن ما لم ، بأن الدى تدل عليه القصة أن السلب لا يخمس : لأن قول عمر إناكنا لا نخمس السلب ، وقول الراوى كان أول سلب خمس فى الإسلام : يدل على على أن النبى صلى الله عليه وسلم ؛ وأبا بكر ، وحمر صدرا من خلافته لم يخمسوا سلباً ، واتباع ذلك أولى .

قال الجورجانى: لأأظنه يجوز لآحد فى شىء سبق فيه من الوسول صلى الله عليه وسلم شىء إلا اتباعه ؛ ولا حجة فى قول أحد مع وسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاله ابن قدامة فى [المغنى] ، والآدلة اللى ذكر نا ينخصص بها عموم قوله تعالى : ﴿ واعلوا أنما غنمتم ﴾ الآية .

واختلف العلماء فيها إذا ادعى أنه قتله ، ولم يقم على ذلك بينة ، فقال الاوزاعي: يعطاه بمجرد دعواه ، وجمهور العلماء على أنه لابد من بيئة على أنه تنله ، قال مقيده _ هفا أقه عنه _ ، لاينبغى أن يختلف فى اشتراط البينة لقرله صلى افه عليه وسلم فى الحديث الصحيح « من قتل قتيلا له عليه بينة ى الحديث ، فهو يدل بإيضاح على أنه لابد من البينة ، فإن قبل : فأن البينة التى أعطى بها النبي صلى افه عليه وسلم أبا قتادة سلب قتيله السابق ذكر م. فالجواب من وجهين :

الآول : ماذكره القرطي فى تفسيره : قال سمعت شيخنا الحافظ المنفرى الشافعى أبا محد عبدالمظيم يقول : [نما أعطاء النبي صلى اقة عليه وسلم بشهادة الآسود بن خزاعى؛ وعبد اقة بن أنيس ، وعلى هذا يندفع النزاع ، ويزول الإشكال ، ويطرد الحسكم . اه .

الثانى: أنه أعطاه إياه بشهادة الرجل الذى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: « صدق ، سلب ذلك القتيل عندى » ، الحديث ، فإن قوله « صدق » شهادة صريحة لأبى قتادة أنه هو الذى قتله ؛ والاكتفاء بواحدتى باب الحجب والأمور الى لم يقع فيها ترافع ، قال به كثير من العلماء ، وعقده أبن عاصم الماكي في تحقده بقوله :

وواحدېجزۍ. فی باب الحنبر واثنان أولی عندکل ذی نظر وقال الفرطې فی نفسیره: [ن أکثر العلماءلی إجزاء شهادةواحد، وقیل: یثبت ذلك بشاهد و پمین، واقه أعلم .

وأما على قول من قال : إن السلب موكول إلى نظر الإمام ، فللإمام أن يعطه إياه ، ولو لم تقم بينة ، وإن اشترطها فذلك له ، قاله القرطمي ، والظاهر عندى أنه لابد من بينة لورود النص الصحيح بذلك .

و اختلف العلماء في السلب ما هو ؟

قال مقيده _عفا الله عنه _ : لهذه المسألة طرفان ، وو اسطة .

طرفأجمع العلماء على أنه من السلب: وهو سلاحه ، كسيفه ، ودرعه ، ونحوذلك ، ركذلك ثبابه . وطرف أجمع العلماء على أنه ليس من\السلب: وهو ما لو وجد في همبانه . أو منطقته دنانير . أو جو اهر ، أو نحو ذلك .

وراسطة اختلف العلماء فيها : ميها فرسه الذي مات وهو يقاتل عليه ، ففيه للعلماء قولان : وهما رو ايتان عن الإمام أحمد ، أصحهما أنه منه ، ومها مايترن به للحرب ، فقال الاوزاعي : ذلك كله من السلب ، وقالت : فرقة ليس منه ، وهذا مروى عن سحنون إلا المنطقة ، فإنها عنده من السلب ، وقال ابن حبيب في الواضحة ، والسواران من السلب ، واقة أعلم .

واعم أن حديث عبدالة بن عر المتفق عليه ، أن الني صلى الله عليه وسلم بعث سربة قبل نجد ؛ وفيهم ابن عر ، وأن سهمانهم بلغت اننى عشر بعيراً ، ونفاوا بعيراً بالمدب والمت على بطلان قول من قال : و لا تنفيل إلا من خس الحس . ولا شك أن نفلم نصف السدس . ولا شك أن نصف السدس أكثر من خس الحس ، فكيف يصح تنفيل الاكثر من الأقل ، وهو و واضح كا ترى ، وأما غير ذلك من الاقوال ، فألحديث عتمل له ، والذي يسبق إلى الذهن ، أن ما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عمر بلفظ و أن رسول أنه صلى أنه عليه وسلم قد كان ينفل بعض يبعث من السرايا لا نفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش ، والحنس في ذلك واجب كله اهد يدل على أن ذلك التنفيل من الغنيمة بعد إخراج الحنس ، وهو ما دل يدل على أن ذلك التنفيل من الغنيمة بعد إخراج الحنس ، وهو ما دل ابن حجر في [الفتح] من أنه محتمل لكل الاقوال المذكورة ، واقه تعالى أعلى

المسألة السادسة: الحق الذى لا شك فيه أن الفارس يعطى من الغنيمة ثلاثة أسهم :سهمان لفرسه، وسهم لنفسه، وأن الراجل يعطى مهما واحداً، والنصوص السحيحة مصرحة بذلك، فن ذلك حديث ابن عمر المتفق عليه، ولفظ البخارى عن نافع عن ابن حمر رضى الله عنهما و أن رسول الله صلى الله عليه رسلم : جمل للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً » . ولفظ مسلم ، حدثنا نافع عن عبد انه بن عمر : « أن رسول اقه صلى اقه عليه وسلم قسم فى النفل للفرس سهمين ، وللرجل سهما » اه .

وأكثر الروايات بلفظ د وللرجل ، ، فرواية الشيخين صريحة فيها ذكرنا ، وبذلك فسره راويه نافع ، قال البخارى في صحيحه في غزوة خبير : قال : فسره نافع ، فقال : إذا كان مع الرجل فرس اله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس فله سهم اه . وذلك هو معناه الذي لا يحتمل غير في رواية الصحيحين المذكورة .

ومنها ما رواة أبوداود ، حدثنا أحدين حنبل ، حدثنا أبو معاوية ،حدثنا عبيدانه ، عن نافع ، عن ابن عمر « أن رسول انه صلى اقد عليه وسلم أسهم لرجل و لفرسه ثلاثة أسهم : سهما له ، ومهمين لفرسه .

حدثنا أحد بن حنبل، ثنا أبو معاوية ، ثنسا عبد الله بن يزيد ، حدثنى المسعودى ، حدثنى أبو حبل أنه عليه المسعودى ، حدثنى أبو حبرة عن أبيه ، قال : « أنينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ، ومعنا فرس ، فاعطى كل واحد منا سهماً ، وأعطى الفرس سهمين . رعن قال بهذا الآئمة الثلاثة : مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وهو قول ابن عباس ، وجهاهد ، والحسن ، وابن سيرين ، وحمر بن عبد المزيز ، والارزاعى والثورى : والليث ، وحسين بن ثابت ، وأبى يوسف ، وعمد ، وابعد ، وأبى عبد ، وابن جور ، وأبى ثور .

وخالف أبو حنيفة _ رحمه الله _ الجمهور فقال : للفارس سهمان ، والمراجل سهم ، تحتجاً بما جاء فى بعض الروايات و أنه صلى الله عليه وسلم ، قسم يوم خيبر للفارس سهمين ، وللراجل سهما ، رواه أبو داود من حديث يجمع بنجارية الانصاري رضى الله عنه ، وكان أحد القراء الذين قرأ واالقرآن، ويجاب عنه من وجهين :

الاول: أن المراد بسهمى الفارس خصوص السهمين الذين استحقهما بفرسه ،كما يشعر به لفظ الفارس .

الثانى : أن النصوص المتقدمة أصح منه ، وأولى بالتقديم ، وأد قال

أبو داود ، حديث أبى معاوية أصح ، والعمل عليه ، وأرى الوهم فى حديث يحمح أنه قال ، ثلاثمائة قارس ، وكانوا مائتى قارس . اه .

وقال النووى فى [شرح مسلم] ، لم يقل بقول أبى حنيفة هذا أحد ،
إلا ماروى عن على ، وأبى موسى أه . وإنكان عند بعض الغزاة خيل فلا يسهم
إلا لفرس واحد ، وهذا مذهب الجهود منهم مالك ، وأبو حنيفة والشانى ،
والحسن ، ومحد بن الحسن ، وغيره . واحتجوا بأنه لا يمكنه أن يقاتل إلا
على فرس واحد ، وقال الأوزاعى والثورى ، والمليث ، وأبو بوسف :
هل فرس واحد ، وقال الأوزاعى والثورى ، والميث ، وأبو بوسف :
يسهم لفرسين دون مازاد عليما ، وهو مذهب الإمام أحمد . ويروى عن
يسهم لفرسين دون مازاد عليما ، وهو مذهب الإمام أحمد . ويروى عن
المسن ، ومكحول ، ويجي الأنصارى ، وابن وهب ، وغيره من المالكبين .

واحتج أهل هذا القول بما روى عن الأوزاعى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للخيل ، وكان لايسهم للراجل فوق فرسين وإن كان معه عشرة أفراس بمو بما روى عن أزهر بن عبداقة أن عمر بن الحلماب كتب إلى أبي عبدة بن الجراح ، أن يسهم للفرس وسهمين ، والفرسين أربعة أسهم ولصاحبها سهم ، فذلك خصة أسهم ، وما كان فوق الفرسين فهى جنائب ، وواهما سعيد بن منصور ، قاله ابن قدامة فى [المغنى] .

واحتجوا أيضاً بأنه عتاج إلى الفرس الثانى ، لأن إدامة ركوب واحد تضعفه ، وتمنع الفتال عليه فيسهم للثانى ، لأنه عتاج إليه كالأول ، بخلاف الثالث فإنه مستغنى عنه ، ولم يقل أحد إنه يسهم لأكثر من فرسين ، إلاشيئاً روى عن سلبان بن موسى ، قاله النووى فى [شرح مسلم] ، وغيره . واختلف العلماء فى البراذين والهجن على أربعة أقوال :

الآول : أنها يسهم لحاكسهم الحتيل العراب ، ويمن قال به مالك ، والشاخعي وحق بن عبدالعزيز ، والثورى ، ونسبه الإرقانى فى [شرح الموطأ] البعمبود واختاره الحلال ، وقال : رواه ثلائة متيقظون عن أحد ، وسبحة هذا القوله ماذكره مالك فى موطأه ، قال ، لا أرى البراذين والحبين ، إلا من التميل ، لان اقه تبــارك وتعــالى قال فى كـتـابه : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ .

وقال عز وجل : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، ومن رباط الغيل ترهبون به عدر الله وعدوكم ﴾ ، فأنا أرى البرأذين والهجن من الخبل إذًا أجازها الوالى . وقد قال سعيد بن المسيب ، وسئل عن البراذين : هل فيها من صدقة ؟ قال : وهل في الخيل من صدقة ؟ اه .

وحاصل هذا الاستدلال : أن اسم الخيل فى الآيتين المذكورتين يشمل العراذين والهجن فهما داخلان فى عمومه لأنهما ايسا من البغال ولا الحير بل من الخيل .

الفول الثانى: أنه يسهم للبرذون والهجين سهم واحدقدر نصف سهم الفرس، واحتج أهل هذا القول بما رواه الشافعى في [الآم] وسميد بن منصور من طريق على ن الآقر الوادعى، قال : أغارت الخبل فأدركت السرب، وتأخرت البراذين، فقام ابن المنذر الوادعى، فقال : لا أجعل مأدك كل لمديدك، فبلغ ذلك عمر فقال : هبلت الوادى أمه لقد أذكرت به أمضوها على ما قال، فكان أول من أسهم للبراذين دون سهام العرب، و في يقول شاعرهم:

ومنا الذى قد سن فى الحيل سنة وكانت سواء قبل ذاك سهامها وهذا منقطع كما ترى ·

واحتجوا آیضا نما وواه أبو داود فی المراسیل ، وسعید بن منصور عن مکحول : «أن النبی صلیالله علیه وسلم هجن الهجین یوم خیبر ، وعرب العراب فجعل العربی سهمین ، وللمهجین سهما » وهو منقطع أیضاً کما تری ، ربه أخذ الإمام أحمد فی أشهر الزوایات عنه .

واحتجرا أيضاً بأن أثر الخيل العراب فى الحرب أفضل أثر البراذين وذلك يقتضى تفضيلها فى السهام . القول الثالث : التفصيل بين مايدرك من البراذين إدراك العراب ، فيسهم له كسهامها ، وبين مالا يدرك إدراكها فلا يسهم له ، وبه قال ابن إبي شبية ، وابن خيشمة ، وأبو أبوب ، والجوزجاني .

ووجهه أنها من الخيل ، وقد عملت عملها فوجب جعلما منها .

القول الرابع : لا يسهم لها مطلقا ، وهو قول مالك بن عبد الله الخثمى . ووجهه أنها حيوان لايممل حمل الخيل فأشبه البغال .

قال إن قدامة فى [المغنى] : و يحتمل أن تسكون هذه الوواية فيالا يقارب العتاق منها ، لما روى الجوزجانى بإسناده عن أبى موسى ، أنه كتب إلى عمر ان لخطاب : إنا وجدنا بالعراق خيلا عراضاً دكناً، فا ترى ياأمير المؤمنين فى سهمانها ، فكتب إليه : تلك البواذين فما قارب العتاق منها ، فاجعل له سهماً واحداً ، وألغ ماسوى ذلك ، اه .

والبراذين جميرذون ، بكسرالموحدة وسكون الراءوفت الممجمة ، والمراد الجفاة النحلقة من الخيل ، وأكثر ماتجلب من بلاد الروم ، ولها جلد على السير فى الشماب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية .

والهجين: هو ما أحد أبريه عربى ، وقبل: هو الذي أبوه عربى . وأما الذي أمه عربية فيسمى المقرف ، وعن أحمد : الهجين البرذون . ويحتمل أنه أراد في الحسكم .

ومن إطلاق الإقراف على كون الأم هربية قول هند بنت النمان ان يشير:

ما هند إلا مهرة عربية سليلة أفراس تحللها بغل فإن ولدت مهراً كريماً فبالحرى وإن يك اقراف فما أنجب الفحل

وقول جرير: إذا آباؤنا وأبوك عدراً أبان المفرقات من العراب واختلف العلماء فيمن غزا على بمير، هل يسهم لبميره ؟ فذهب أكثر الملاء إلى أنه لايسهم للابل. قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن من غرا على بعير فله سهم راجل ، كذلك قال الحسن ، ومكحول ، والثورى ، والشافعى ، وأصحاب الرأى : واختاره أبو الخطاب من الحنابلة .

قال ابن قدامة في [المغنى] : وهذا هو الصحيح إنشاء الله تعالى ، لآن النبي صلى أنه عليه وسلم لم ينقل عنه أنه أسهم لغير الخيل من البهائم وقد كان معه وم و دبدره سبمون بعيراً ، ولم تحل غزاة من غزوائه من الإبل ، هى كالمت غالب دوابهم فلم ينقل عنه أنه أسهم لها ، ولو أسهم لها لنقل ، وكذلك من بعد النبي صلى الله عليه وسلم من خلفائه وغيرهم مع كدّوة غزوائهم لم ينقل عن أحد مهم فيا علمناه أنه أسهم لبمير ، ولو أسهم لبمير لم يخف ذلك ، ولانه لا يتمكن صاحبه من المكر والفر ، فلم يسم له كالبغل والحمار ، اه .

وقال الإمام أحمد : من غزا على بمير ، وهو لايقدر على غيره تسم 4 ولبعيره سهمان ، وظاهره أنه لايسهم للبعير مع إمكان الغزو على فرس ، وعناحمد : أنه يسهم للبعير سهم ،ولم يشترط عجز صاحبه عن غيره ، وحكى نحو هذا عن الحسن قاله أبن قدامة في [المنى] .

واحتج أهل هذا القول بقوله تعالى: ﴿فَا أُوجِعَتُم عَلِهِ مَن خيل ولاركاب ﴾ قالوا : فذكر الزكاب ـ وهي الإبل ـ مع الخيل ، وبأنه حيوان تجوز المسابقة عليه بموض نيسهم له كالفرس ، لأن تجويز المسابقة بموض إنما هو في ثلاثة أشياء، هي : النصل ، والحنف، والحافر : دون غيرها، لأنها آلات الجهاد، فأبيح أخذ الوهن في المسابقة بها ، تحريضاً على رياضتها ، وتعلم الإنقان فها :

قال مقيده ــ عفا الله عنه ــ الذي يظهر لى ــ والله أعلم ــ أنه لايسهم الإبل لما قدمنا آ نفا ، وأما غير الخبل والإبل ، من البغال والحمير والفيلة ونحوها، فلا يسهم لشى منه ، وإن عظم غناؤها ، وقامت مقام الخيل .

قال أبن قدامة . ولا خلاف فى ذلك ، لآنه صلى الله عليه وسلم لم يقسم لشىء من ذلك : ولآنها مما لا يجوز المسابقة عليه بعوض فام يسهم لها كالبقر . المسألة السابعة : اختلف العلماء فى حرق رحل الغال من الغنيمة ، والمر اد بالغال من يكتم شيئاً من الغنيمة ، فلا يطلع عليه الإمام ، ولا يضمه مع الغنيمة.

والدين من من من و وحله كله إلا المصحف ومافيه روح ، وهو مذهب الإمام أحد ، وبه قال الحسن وفقهاء الشام ، منهم مكحول ، والاوزاعى ، والوزاعى ، والوراعى ، والوراعى ، والويد بن هابر ، وأتى سعيد بن عبد الملك بناله في ماله وأحرقه ، وحمر بن عبد العزيز حاضر ذلك فلم يعبه .

وقال يزيد بن يزيد بن جابر ، السنة في الذي يغل أن يحرق رحله ، وواهما صعيد في سننه ، قاله ابن قدامة في [المغني]

ومن حجج أهل هذا القول: ماروأه أبو داود في سننه ، عن صالح بند محيد بن زائدة قال أبو داود وصالح : هذا أبو واقد قال : دخلت مع مسلمة أرض الروم ؛ فأتى برجل قد غل ؛ فسأل سالما عنه فقال : سمحت أبي بحدث ، عن عر بن الحطاب ؛ عن الذي صلى اقدعليه وسلم قال : إذا وجدتم الرجل قد. غل فاحرقوا متاعه وأضربوه ، قال : فوجدنا في متاعه مصحفاً فسأل سالماً هنه ، فقال : بعه وتصدق شِمنه . أه . بلفظه من أبي داود .

وذكر ابن تدامة أنه رواه أيضاً الآثرم ، وسعيد ، وقال أبو داود أيضاً : حدثنا أبر صالح بحبوب بن موسى الآنطاكى ، قال : أخير نا أبر إسحاق عن صالح بن محد ، قال : غرونا مع الوليد بن هشام ، ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر ، وعربن عبدالدزر ، فغال رجل متاعاً ، فأمر الوليد بمتاعه فاحرق وطيف به ، ولم يعطه سهمه ، قال أبو دارد : وهذا أصح الحديثين رواه غير واحد ، أن الوليد بن هشام أحرق رحل زيادة بن سعد . وكان قد غل ، وضربه . حدثنا محد بن عرف ، قال : ثنا موسى بن أيوب . قال : ثنا الوليد بن

مسلم ، قال : ثنــا زهبر بن محمد عن همرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن وسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه. قال أبوداود : وزاد فيه على بن بحر عن الوليد ــ ولم أسمه منه ــ ومنعوه سهمه ، قال أبو داود : وحدثنا به الوليد بن عتبة . وعبد الوهاب بن نجدة ، قالاً : ثنا الوليد عن زهير بن عجد ، عن عمر و بن شعيب . قوله ولم يذكر حبد الوهاب ابن نجدة الحوطى منع سهمه ، اه من أبى داود بلفظه ، وحديث صالع بن عجد الذى ذكر نا عند أبى داود أخرجه أيضاً الترمذى ، والحاكم والبهقى .

قال الترمذى: غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال : سألت بحداً عن هذا الحديث ، فقال : إنما روى هذا صالح بن محد بن زائدة ، الذى يقال له أبو رافد اللبثى ، وهو منكر الحديث .

قال المنذرى: وصالح بن محمد بن زائدة : تسكلم فيه غير واحد من الائمة : وقد قبل : إنه تفرد به ، وقال البخارى : علمة أصحابنا يحتجون بهمذا في الغلول، وهو باطل ليس بشيء . وقال الدارقطني : أشكروا هذا الحديث على صالح بن محمد ، قال : وهذا حديث لم يتابع عليه . ولاأصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى إنه عليه وسلم .

والمحفوظ أن سالماً أمر بذلك ، وسحح أبو داود وقفه ، فرواه موقوفاً من وجه آخر ، وقال : هذا أصح كما قدمنا ، وحديث عمر و بن شعبب الذى ذكرنا عند أبى داود أخرجه أيمناً الحاكم والبيهتى ، وزهير بن محمد الذى ذكرنا في إسناده الظاهر أنه هو الحراساني . وقد قال فيه ابن حجر فى [التقريب] رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضعف بسببها ، وقال البخارى عن أحمد : كان زهيرالذى بروى عنه الشاميون آخر ، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه . [ه.

وقال السهمى : ويقال إنه غير الحراسانى . وأنه مجمول . اه . وقد علمت فيما قدمنا عن أبى داود ، أنه رواه من وجه آخر موقوناً على عمرو بن شميب، وقال ابن حجر . إن وقفه هو الراجم .

وذهب الأئمة الثلاثة . مالك ، والشانعى ، وأبو حنيفة . إلى أنه لايحرق رحمه ، واحتجوا بانه صلى الله عليه وسلم لم يحرق رحل غال ، وبما رواه الإمام أحمد ، وأبو دارد ، عن عبد لله بن عمرو ، أن رسول الله صلى الله هليه وسلم كان إذا أصاب فنيمة أمر بلالا فنادى فى الناس، فيجيئون بغنائمهم، فيخمسه ، ويقسمه ، فجاء رجل بعد ذلك برمام من شعر ، فقعال . يارسول الله هذا فيهاكنا أصبناه من الفنيمة ، فقال : أسمست بلالا ينادى ثلاثاً ؟ قال نعم ، قال . فما منمك أن تجيء به ؟ فاعتذر إليه ، فقال : كن أنت نجي به يوم القيامة فلن أقبله عنك ، هذا لفظ أبي داود ، وهذا الحديث سكت عنه أبو دارد ، والمنذرى ، وأخرجه الحاكم وصححه .

وقال البخارى: قد روى فى غير حديث عن الغال ، ولم يأمر بحرق متاعه. فقد هلست أن أدلة القاتلين بعدم حرق رحل الغال أقوى ، وهم أكثر العلما.

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ الذي يظهر لم رجحانه في هدفه المسألة : هو ما اختاره ابن القيم ، قال في [زاد المعاد] بعد أن ذكر الحلاف المذكور في المسألة : والصواب أن هذا من باب التحرير والعقوبات المالية الراجعة إلى اجتماد الأئمة ، فإنه حرق وترك ، وكذلك خلفاؤه من بعده ، ونظير هذا قتل شارب الخرفي الثالثة أو الرابعة ، فليس بحد ، ولامنسوخ ؛ وإنما هو تعزير يتعلق باجتماد الإمام . اه .

و إنما قلنا : إن هذا القول أرجع عندنا ؛ لأن الجمع واجب إذا أمكن .
وهو مقدم على الترجيح بين الآدلة ، كما علم فى الآصول ، والعلم عند أنه تعالى .
أما لوسرق واحد من الغانمين من الغنيمة قبل القسم ، أو وطيء جارية منها
قبل القسم ، فقال مالك وجل أصحابه : يحد حد الزنى والسرقة فى ذلك ، لأن
تقرر الملك لا يكون بإحراز الغنيمة : بل بالقسم .

وذهب الجهود _ منهم الأثمة الثلاثة _ إلى أنه لا عد لانى ولاللسرقة لأن استحقاقه بعض الفنيمة شبهة تدرأ عنه الحد ؛ ويعض من قال بهذا يقول : إن ولدت فالولد حر يلحق تسبه به ، وهوقول أحمد ، والشافى ، خلافاً لابى حنيفة ؛ وفرق بعض المالسكية بين السرقة والزنى ، فقال : لا يحد للزنى ، ويقطع إن مرق أكثر من نصيبه بثلاثة دراه . وبهذا قال عبد الملك من المالكية ، كما نقله عنه ابن المواز .

واختلف العلماء فيما إذا مات أحد المجاهدين قبل قدم الغنيمة ، هل يورث عنه نصيبه ؟ فقال مالك في أشهر الأقوال ، والشافعي : إن حضر القتال ؛ ورث عنه نصيبه ، وإن مات قبل إحراز الغنيمة ، وإرب لم يحضر القتال فلاسهم له .

وقال أبو حنيقة . إن مات قبل إحراز الفتيمة فى دار الإسلام خاصة ، أو قسمها فى دار الحرب فلاشىء له ، لآن ملك المسلمين لايتم عليها عنده إلا بذلك . وقال الأوزاعى . إن مات بعد مايدري قاصداً فى سبيل اقد ـ قبل أو بعد ـ أسهم له ، وقال الإمام أحمد . إن مات قبل حيازة الفنيمة فلاسهم له ، لآنه مات قبل ثبوت ملك المسلمين عليها ، وسواء مات حال القتال أو قبله ، وإن مات بعد إحراز الفنيمة فسهمه له رثته .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ . . وهذا أظهر الأفوال عندى ، والله تعالى أعلم. ولايخنى أن مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة مشكل ، لأن حكه يحد الرانى والسارق . يدل على أنه لا شبهة للغانمين فى الغنيمة قبل القسم ، وحكمه بإرث نصيب من مات قبل إحراز الغنيمة إن حضر القتال ، يدل على تقرر الملك بمجرد حضور القتال ، وهو كما ترى . والدلم

المسألة الثامنة : أصح الآفو ال دليلا . أنه لايقسم للنساء والصيان الذين لاقدرة لهم على القتال ، وماجرى بجراهم ، ولـكن يرضخ لهم من الغنيمة باجتهاد الإمام ، ودليل ذلك مارواه مسلم فى صحيحه ، عن ابن عباس ، لما سأله تجدة عن خمس خلال .

عند الله تعالى .

منها: هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ فكتب إليه ابن عباس . كشيت تسألى: هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ، وقد كان يغزو بهن ، فيداوين الجرحى ، وبحذين من الغنيمة ، وأما بسبهم فلم يضرب لهن . الحديث . وهو صريح فيها ذكرنا ، فيحب حمل ما ورد في غيره من أن النساء يسهم لهن على الرضخ المذكور في هـذا الحديث المعبد عنه بقوله : ﴿ يُحذِينَ من الفنسة ﴾ .

قال النووى : قوله و بحذين » هو يعتم الباء وإسكان الحاء المهلة ، ونتح الدال المعجمة ، أى يعطين نلك العطية ، وتسمى الرضخ ، وفى هذا أن المرأة تستحق الرضخ ، ولا تستحق السهم ، وبهذا فال أبو حنيفة ، والثورى ، والليك ، والشافعي، رجاهير العلماء .

وسيت والل الأوزاعى . تستحق السهم إن كانت تقاتل ، أو تداوى الجرحى ، وقال مالك : لارضنج لها ، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح . اه.

المسألة الناسمة : اعلم أنه صلى اقة عليه وسلم كان يأخذ نفقة سنته من في. بني النضير ، لامن المغانم .

ودليل ذلك : حديث مالك بن أوس بن الحدثان المنفق عليه ، عن همر ودليل ذلك : حديث مالك بن أوس بن الحدثان المنفق عليه ، عن همر ابن الحطاب رحتى الله عنه ، قال : دخلت على همر ، فأناه حاجه برفأ ، فقال : هل لك في على ، وعباس ؟ قال : نمم ، قال عباس : يا أمير المؤمنين أن بن وبين هذا ، قال : أنسم ، قال عباس : يا أمير المؤمنين أن بن بن وبين هذا ، قال : ألك مي اذنه عباس أن أو لا تورث ، ما تركنا أن بردول أقد صلى ألق عليه وسلم ، قال : و لا تورث ، ما تركنا ذلك ، فأقبل على على ، وهباس ، فقال : هل تعلمان أن رسول أقد صلى ألق عليه وسلم قال ذلك ؟ قالا : قد قال عبر : فإلى أحدثكم عن مذا لالرم ، إن أله كان خص رسوله على الله عليه وسلم قيمة اللهيء بشيء لم يسطه احداً غيره ، فقدقال عز رجل : ﴿ ما أماد أنه على رسوله ﴾ إلى فوله ﴿ دي كُ احداً غيره ، فقدقال عز رجل : ﴿ ما أماد أنه على رسوله ﴾ إلى فوله ﴿ دي كُ احداً غيره ، فقدقال عز رجل : ﴿ ما أماد أنه على رسوله ﴾ إلى فوله ﴿ دي كُ احداً غيره ، فقدقال عز رجل : ﴿ ما أماد أنه على ورسوله ﴾ إلى فوله ﴿ دي كُ احداً غيره ، فقدقال عز رجل : ﴿ ما أماد أنه على ورشه أنه على حتى بق منها هذا المال ، ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكم ، وإنها فيكم حتى بق منها هذا المال ،

خمكان النبي صلى الله عليه وسلم ينفق على أهلم من هذا الممال نفقة سفته ، ثم ياخذ ما يق فيجد المجمل مال الله ، فعمل بذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته ؛ أنشدكم بالله ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم ، ثم قال لعلى ، وعباس : أنشدكا بالله ، هل تعلمان ذلك ؟ قالا : نعم ، قال عمر : فتو في الله نعيه صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : أنا ولم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففيضها فعمل بما همل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تو في الله أبا بكر ففلت : أنا ولم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأبوضها سنتين أعمل فيها ما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، ثم جنهاني . وكاستكما واحدة ، وأمركا جميع ؛ جمتني تسالني فصيب من ابن أخيك ، وأنافى هذا يسانى فصيب المرأته من أبها ، فقالت : إن شتما دفعتها إليكا بذلك فتلتمسان منى قضاء غير ذلك ؛ فواقه الذي بإذنه تقوم السهاء والأرض لا أفضى فيها فعناء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن بجرتما فإنفاها إلى اه .

هذا لفظ البخارى فى [الصحيح] فى بعض رواياته ، ومحل الشاهد من الحديث تصريح عمر بأنه صلى الله عليه وسلم كان ينفق على أهله نفقة سنته من نيم. بن النصير ، وتصديق الجماعة المذكورة له فى ذلك، وهذا الحديث عزج فى الصحيحين وغيرهما من طرق متعددة بالفاظ متقاربة الممنى ، وهو نص فى أن ففقة أهله صلى الله عليه وسلم كانت من الفيء لا من الفنمية .

ويدلله أيضاً الحديث المتقدم همالى عا أنا. أنه عليكم إلا الخس ، والخسم مردرد عليسكم » فإن قبل ما رجه الجمع بين ما ذكرتم ، وبين ما أخرجه أبو داود من طريق أسامة بن زيد عن الزهرى ، عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم نلاث صفايا : بنوالنصير ، وخيع ، وفيع ، فأما بنو النضير فكانت حبساً لنوائبه ، وأما فدك فكانت حبساً لابناء السيل ؛ وأما خير فجراً ما رسول الله صلى أنه عليه وسلم ثلاثة أحواله جزئين بين المسلين ، وجزءاً نفقة لأهله ، فما مضل هن نفقة أمله جدله بين فقراء الماجرين ،

ظلجراب _ واقه تعالى أعلم _ أنه لا تعارض بين الروايتين ، لأن و فدك » و نصيبه صلى الله عليه وسلم من و خيبر » كلاهما في. كما قدمنا عليه الأدلة الواضحة ، وكذلك و النضير، فالجميع في. كما تقدم إيضاحه ، فحكم

وفى بعض الروايات الثابتة فى الصحيح عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : وكانت قاطمة رضى الله عنها تسأل أبا بكر نصيبها نما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر ، وفدك ، وصدقته بالمذينة ، فأبى أبو بكر علمها ذلك ، وقال : لست تاركا شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت

به ، فإنى أخشى إن تركت شيئاً من أمره أنّ أذيغ . فأما صدقته بالمدينة فدفمها عمر إلى على ، وعباس ، وأما خيبر ، وفدك فأمسكهما عمر ، وقال : هما صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه ، وأمرهما إلمهن ولى الآحر ، قال : فهما علىذلك إلى اليوم .

هذا لفظ البخاري في معيحه .

وقال ابن حجر في [الفتح]: وقد ظهر بهذا أن صدقة النبي صلى اقد عليه وسلم نختص بما كان من بني النضير، وأما سهمه من خبير، وفدك فكان حكمه وسلم عا كان يصرفه في سرفه من خبير ، وفدك ، وما فضل من ذلك جعله في المصالح ، وعمل عمر بعده بذلك ، فلما كان عبان تصرف في فدك بحسب مارآه ، فروى أبو داود من طريق منيرة بن مقسم ، قال : جمع عمر بن عبد المزيز بن مروان ، فقال : وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفق من فدك علي بني هاشم ، ويزوج أيهم ، وإن فاطمة سالته أن يحملها لها فابي ، وكانت كذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر وعمر ، ثم أقطعها مروان ، يمنى في أيام عنان -

نال الحيال . إمّا أنباء مثلا حيفه من مان ، لانه نأمل أن الذي

يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم يكون للخليفة بعده ، فاستغنى عنهان عنها بأمواله ، فوصل مها بعض قرابته ، ويشهد اصنيع أبي بكر حديث أبي هربرة المرفوع الثابت في الصحيح بلفظ : «ما تركت بعد نفقة نساني ، ومؤونة عامل فهو صدفة » .

. فقد عمل أبو بكر وعمر بتفصيل ذلك بالدليل الذي قام لها · اه .

واعلم أن في • « بني النصير » تدخل فيه أموال «خيريق» رضى الله عنه • وكان يهوديا من • بني قينقاع » مقيماً في بني النصير ، فلما خرح الذي صلى الله عليه وسلم ، والله عليه وسلم ، والله إنم لم المدون أن نصر ته حق عليكم ، فقالوا ؛ اليوم يوم السبت ، فقال ؛ لا سبت ، وأخذ سيفه ومضى إلى الذي صلى أله عليه وسلم فقاتل حكم الجراحة ، فلما حضره الموت قال ؛ أموالى إلى محمد صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاء ، وكان له سبم حوائط بني النضير وهي • الميثب » ، ووالصائفة » ، « والدلال » ، « وحسنى » ، « وبرفة » ، « والاعواف » ، « ومشربة أم إراهم » .

وفى رواية الزبير بن بكار ﴿ المبشى » بدل ﴿ المبشب » ، ﴿ والمعوان » عوض ﴿ الاعواف » وزاد ﴿ مشربة أم إبراهيم » الذي يقال له ﴿ مهروز › . وسميت ﴿ مشربة أم إبراهيم » لانها كانت تسكنها ﴿ مارية » قاله بعض أصحاب المغازى ، وعدالشيخ أحمد البدرى الضنقيطي في نظمه المغازى ومخير بق» المذكور من شهداء أحد ، حيث قال في سرده ؛

وذو الوصايا الجم للبشر وهو مخيريق بنى النضير

ولنكتف بما ذكرنا من الاحكام التي لها تعلق بهذه الآية الكريمة ، خوف الإطالة للملة .

قوله تمالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقَيْمُ فَتَهُ قَالِبَتُوا ، واذكروا الله كثيرًا لملسكم تفلحون ﴾ .

(۲۶ _ أضواء البيان ۲)

أمر الله تعالى المؤمنين في هذه الآية الكريمة بالنبات عند لقاء العدو ،
وذكر الله كثيراً مشيراً إلى أن ذلك سبب الفلاح ؛ والاس بالشيء مبى عن
صده ، أو مستلزم النبى عن صده ، كما علم في الأصول ، وتدل الآية السكريمة
على النبى عن عدم الثبات ؛ أمام السكفار ، وقد صرح نعالى جذا المدلول في
قوله : ﴿ يَا أَبِهَا الذِن آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوم الآدبار ﴾
إلى قوله : ﴿ وبئس المصير ﴾ . وفي الأسر بالإكثار من ذكر انته تعالى في
أصيق الاوقات ؛ وهو وقت التحام القتال دليل واضح على أن المسلم ينبغي
أنه الإكثار من ذكر الله على كل عال ؛ ولا سبا في وقت الضيق ، والمحب

قال عنترة في معلقته .

ولقد ذكرتك والرماح نواهل منى وبيعض الهند تفطر من دى وقال الآخر :

ذكرتك والخطى يخطر بيننا وقدنهلت فينا المثقفة السمر

تنييه

قال بعض العلماء : كل و لعل » فى القرآن فهى للتعليل إلا التى فى سورة الشعراء . ﴿وَرَتَتَخَذُونَ مَصَافَعَ لَعَلَمُ تَعْلَدُونَ﴾ فهى بمعنى ﴿ كَأْلُـكُمْ تَعْلَدُونَ﴾ . قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ لفظة ﴿ لعل ﴾ قد ترد فى كلام العرب مراداً بها التعلل ، ومنه قوله :

فقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لناكل موثق فلما كففنا الحربكانت عهودكم كشبه سراب بالملا متألق فقوله « لعلنا نكف » ، وكونها التعليل لا ينافي « معنى الترجي » ، لأن وجود المعلول برجي عند وجود علته . قوله تعالى : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ الآية .

نهى الله جل وعلا المؤمنين في هذه الآية الدكرية على التنازع ، مبيناً أنه بب الفشل ، وذهاب القوة ، ونهى عن الفرقة أيضاً في مواضع أخر . كقوله : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ , ونحوها من الآيات ، مرقوله في هذه الآية : ﴿ وتذهب ربحكم ﴾ أي فوتسكم .

وقال بعض العلماء: نصركم ، كما تقول العرب الربح لفلان إذا كان غالباً ،

.ومنه قوله :

إذا هبت رياحك فاغتنمها فإن لكل عاصفة سكون واسم وإن » ضمير الشأن .

قال صاحب الكشاف: الربح: الدولة ، شبحت في نفوذ أمرها ، وتمشيه بالربع في هبوبها . فقيل : هبت رياح فلان ، إذا دالت له الدولة ، ونفذ أمره ، ومنه قوله :

ياصاحي ألا لا حى بالوادى إلا عبيد قعود بين أذوادى أتنظران فليلا ريث غفلتهم أم تمدران فإن الريح للمادى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ زَنِ لَمُمْ الشَيطان أَصَالَمُ ، وقال : لا غالب لسكم البوم من الناس ﴾ إلى قوله : ﴿ [في برى، منسكم ﴾ .

ذكر تعالى فى هذه الآية الكريمة أن الشيطان غر الكفار ، وخدعهم ، وقال لهم : لا غالب لمكم وأنا جار لمكم .

وذُكر المفسرون: أنه تمثل لم في صورة و سراقة بن مالك بن جعشم »
سيد بني مدلج بن بكر بن كنانة ، وقال لهم ما ذكر اقه عنه ، وأنه بجيرهم من
بني كنانة ، وكانت بينهم عداوة ، ﴿ فالما ترادت الفئتان نكص على عقبيه ﴾ ،
عندما رأى الملائكة وقال لم : ﴿ إنّه برى ، منكم ، إنى أرى مالا ترون ﴾ ،
فكان حاصل أمره أنه غرهم ، وخدعهم حتى أوردهم الهلاك ، ثم تبوأ منهم ،
وهذه مي عادة الشيطان مع الإنسان كا بينه تمالى في آيات كثيرة ، كتوله:
﴿ كثل الشيطان إذ قال الإنسان اكفر ، فلما كفر قال : إنى برى منك ﴾
لاية . وقوله :

(وقال الفيطان لما تعنى الأمر إن انه رعدكم وهدالحق ووعدت كم فاخلفتكم) إلى قوله : (إلى كفرت بما أشركتمون من قبل) ، وكقوله : (يعده و يمنهم ، وما يعدهم الشيطان إلا غرورا) ، وقد قال حسان بن ثابت رضى الله عنه . سرنا وسادوا إلى بعد لحينهم لو يعلمون يقين الامر ما ساروا دلاهم بغرود ثم أسلمهم إن الحبيث لمن ولاه غرار قوله تعالى : (ذلك بأن الله لم يك مغير انعمة أنعمها على قوم حتى يغير وا ما بانفسهم وأن الله محيم علم ﴾ .

ذكر تعالى فى هذه الآية الكريمة أنه لا يغير نعمة أنصها على أحد إلا بسبب ذنب ارتسكبه : وأوضح هذا المهنى فى آيات أخر كفوله : ﴿ إِنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغير را ما بأنفسهم ، وإذا أراد الله بقوم ــوـا فلا مرد له ، وما لهم من درنه من وال ﴾ ، وقوله : ﴿ وما أصابكم من مصيبة فها كسبت أيديكم ، ويعفو عن كثير ﴾ ، وقوله : ﴿ وما أصابك من سيئة فن نفسك ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيِّهَا النِّي حَسِبُكَ اللَّهُ وَمَنَ انْبِمُكُ مِنَ المُؤْمِنَينَ ﴾ . قال بعض العلماء : إن قوله : ﴿ وَمِنْ انْبَهْكَ ﴾ في عمل رفع بالعطف على اسم الجلالة ، أىحسبك الله ، وحسبك أيضاً من انبهك من المؤمنين .

ويمن قال بهذا : الحسن ، واختاره النحاس وغيره ، كما نقله القرطي ، وقال بعض العلماء : هو في محل خفض بالعطف على الضمير الذي هو الكافى في قو له: ﴿ حسبك ﴾ ، قالمنى حسبك الله أي كافيك وكافى من إنبيك من المؤمنين ، وبهذا قال الشعبي ، وابن زيد وغيرها ، وصدر به صاحب الكشاف ، وافتصر عليه ابن كثير وغيره ، والآيات القرآنية تدل على تبين الوجه الآخير . وأن المغي كافيك الله ، وكافى من اتبعك من المؤمنين لدلالة الاستقراء في الفرآن على أن الحسب والكفاية فله وحده ، كقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم وضوا ما آناهم الله ورسوله ، ونالوا حسبنا القسبة تبنا الله من فضله ورسوله إنا إلى المراغبوز ﴾ . وجعل في الإبتاء فه ورسوله ، كافال : ﴿ وما آنا كم الرسول خفاوه ﴾ ، وجعل في الماس عند وسوله ، ونالوا و حسبنا القسبة تبنا الله عن وماتا كم الرسول خفاوه ﴾ ، وجعل

الحسب له وحده، فإيقل: وقالوا حسبنا الله ورسوله ، بل جمل الحسب خنصاً به وقال: ﴿ أَلَيْسِ اللّٰهِ بَكَافَ عبده ﴾ ؟ فخص الـكفاية التي هي الحسب به وحده ، وبمدح تمالى بذلك في قوله: ﴿ وَمِن يَتُوكُل على اللّٰهُ فِي الله في وقال تمالى : ﴿ وَإِنْ مِيدُوا أَنْ يَعْدُمُوكَ ، فإنْ حسبك الله هوالذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ﴾ ففرق بين الحسب والتأييد ، فجمل الحسب له وحده ، وجمل التأييد له بنصره وبعباده .

وقد أنى سبحانه وتعالى على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث فردوه بالحسب ، فقال تعالى : ﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لمكم فاخشوهم نوادهم إيمانا ، وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ وقال تعالى : ﴿ فإن تولوا فقل حسبى الله ﴾ الآية . إلى غير ذلك من الآيات ، فإن قبل : هذا الرجه الذي دل عليه القرآن ، فيه أن العطف على الصمير المخفوض من غير إعادة المخافض ، ضعفه غير واحد من علماء العربية ، قال ابن مالك في (الخلاصة) :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفص لازماً قد جملا فالجواب من أربعة أوجه:

الأول : أن جماعة من علماء العربية صححوا جواز العطف من غير إعادة الخافض ، قال ابن مالك فى (الحلاصة) :

وليس عندى لا زماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

وقد قدمنا فى دسورة النساء » فى السكلام على قوله : ﴿ وَمَا يَتَلَى عَلَيْسُكُمُ فى السكتاب ﴾ شراهده العربية ، ودلالة قراءة حمزة عليه ، فى قوله تعالى : ﴿ وَانْقُواْ أَفَّهُ الذَّى تَسَادُلُونَ بِهِ وَالْأَرْجَامِ ﴾ .

الوجه الثانى: أنه من العطف على المحل ، لأن الكافى بخفوض فى محل نصب ، إذ ممنى (حسبك). يكفيك ، قال فى [الحملاصة] :

هجر مايتبع ما جر ومن راعي في الاتباع الحل فحسن

الوجه الثالث . نصبه بكونه مفعولا معه ، على تُقدير ضعف وجه العطف ، كما قال في [الحلاصة] :

والعطف إن يمكن بلاضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق الرحه الرابع : أن يكون (ومن) مبتدأ خبره محذوف ، أى (ومن أتبلك من المؤمنين ﴾ فحسهم الله أيضاً ، فيمكون من عطف الجملة ، والعمل عند إله تعالى .

علد إنه تعالى : قوله تمالى : ﴿ وَأُرْلُوا الْأَرْحَامُ بِمُضْهُمُ أُولَى بِيْدَعَنِ فَى كَتَابِ اللهُ ، إِنْ الله بكل شيء عليم ﴾ .

لم يمين تعالى فى هذه الآية الكريمة المراد بأولى الأرحام ؛ واختلف العلماء فى هذه الآية ، هل جاء فى الفرآن ما يبين المراد منها أو لا ؛ فذهب جاعة من أهل العلم إلى أنها بينتها آيات المواريث ؛ كما قدمنا نظيره فى قوله : ﴿ للرجال نصيب عا ترك الوالدان والآفربون ﴾ .

قالوا: فلا إرث لاحد من أولى الارحام غير من عبنت لهم حقوقهم فى آيات المواريث ؛ وممن قال بهدا زيد بن ثابت ، ومالك ، والشافى ، والاوزاهى ، وأبو ثور ، وداود ، وابن جرير وغيرهم ؛ وقالوا : الباقى عن نصيب الورثة المنصوص على إرثهم لبيت مال المسلمين ، واستدلوا بقوله صلى أله عليه وسلم « إرب أقه قد أعطى كل ذى حق حقه ، فلا وصية لوارث » رواه الإمام أحد والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، والدارقطى ، والبيق من حديث عمرو بن خارجة وضى الله عنه ، عن النبى صلى القه علمه وسلم .

ورواه أيضاً الإمام أحمد، وأبو داود ، والترمذى ، وأبن ماجه من حديث أبى أمامة رضى الله عنه ، عن النبى صلى القاعليه وسلم ، وحسنهالترمذى وابن حجر ، ولا يضعف بأن فى إسناده إسهاعيل بن عياش ، لما قدمنا مراراً أن روايته عن الشامين قوية ، وشيخه فى حديث أبى أمامة هذا شرحبيل بن مسلم ، وهو شامى ثقة ، وقد صرح فى روايته بالتحديث وقال فيه ابن حجر في [التقريب]: صدوق فيه لين ، فقوله صلى المنطيه وسلم في هذا الحديث الذي صححه الترمذي ، من رواية عمر و بن خارجة ، وحسنه الترمذي ، وابن حجر من رواية أبي أمامة : ، إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه » يدل بعمومه على أنه لم يبق في التركة حق المير هن عينت لهم أنصباؤهم في آيات المواديث .

وقد قال بعض أهل هذا القول : المراد بذوى الأرحام العصبة خاصة ، قالوا : ومنه قول العرب وصلتك رحم ، يعنون قرابة الآب دون قرابة الآم ، ومنه قول قتيلة بنت الحارث ، أو بنت النضر بن الحارث :

ظلت سيوف بني أبيه تنوشه لله أرحام هناك تشقق

فأطلقت الأرحام على قرابة بنى أبيه والاظهر على القول بعدم التوريعه، أن المرادبدى الارحام على قرابة بنى أبيه والاظهر على القول بعدم التوريعه، أن المرادبدى الارحام القرباء ، الدين بينت حقوقهم بالنص عطاء أن رسول أيضاً من قال: لا يرت ذرو الارحام بما روى هن عيات العمة والحالة فانول الله صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء يستخير في ميرات العمة والحالة فانول عليه ولاميرات لها ، أخرجه أبو داود ، في المراحيل والدارقطني ، والبيبق ، من طريق زيد بن أسلم ، عن عطاء ، مرسلا ، وأخرجه النساقى في إسنته على وحبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، من مرسل زيد بن أسلم ، ليس فيهذكر عطاء، ورد المخالف هذا بأنه مرسل .

وأجيب بأن مشهور مذهب مالك ، وأبى حنيفة ، وأحمد ؛ الاحتجاج بالمرسل ، وبأنه رواه البهيق ، والحاكم ، والطبرانى ، موصولا من حديث أبى سعيد ، وماذكره البهيق من وصله من طريقين .

إحداهما : من رواية ضرار بن صرد أبي نعم .

والثانية : من رواية شريك بن أبى نمر . عن الحارث بن عبد ، مرفوعاً . وقال محشيه ، صاحب [الجوهر النتي] فى ضرار المذكور : (أنه مقروك. وعزا ذلك النسائى ، وهزا تكذيبه ليحى بن معين . وقال في ابن أبي نمر : فيه كلام يسير . وفي الحارث بن عبد : أنه لا يعرفه ، ولا ذكر له إلا عند الحاكم في [المستدرك] في هذا الحديث .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ : ما ذكره من أن ضراد بن صرد متروك غير حجيج ؛ لأنه صدوق الهبعض أرهام لاتوجب توكد .

وقال فيه ابن حجر في [التقريب] : صدوق له أوهام وخطأ ، ورمى بالتشيع ، وكان عارفاً بالفرائض . وأما ابن أبى نمر : فهو من رجال البخارى ، مسلم .

وأما إسناد الحاكم: فقال فيه الشوكاني، في [نيل الأوطار]: إنه ضعيف وقال في إسناد الطاراتي: فيه عجد بن الحارث الحزومي. قلت : قال فيه ابن حجر في [التقريب]: مقبول ، وقال الشوكاني أيضاً ، قالوا : وصله - أيضاً - الطاراتي من حديث أي هربرة . وبجاب : بأنه ضمقه بمسمدة بن اليسع الباهلي. قالوا : وصله الحاكم أيضاً من حديث ابن عمر، وصححه. ويجاب : بأن في إسناده عبد الله بن جمفر المدني ، وهو ضعف. قالوا : روى له الحاكم شاهداً من حديث العراث بن عبد الله بن عبد ، مرفوعاً .

ميات ميزيد بن في إسناء سلبهان بن داو د الشاذكونى ، وهو متروك . قالوا : أخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن شريك . ويجاب : بأنه مرسل . اه.

قال مقيده _ هذا الله عنه _ : وهذه الطرق الموصولة و المرسلة يشد بعضها بعضها ، فيصلم بحمو عها للاحتجاج ، ولا سيها أن منها ما صححه بعض العلماء ، كالطريق الني صححها الحاكم ، وتضميفها بعد الله بن جعفر المدنى: فيه أنه من رجال مسلم ، وأخرج له البخارى تعليقاً ، وقال فيه ابن حجر فى [التقريب] : ليس به بأس اه .

واحتجوا أيضاً بما رواه مالك في الموطأ] ، والبيهتى،عن محمد بن أبي بكر ابن حزم ، عن عبد الرحمن بن حنظة الزرقى : أنه أخبره عن مولى لقريش كان قديماً يقال له ابن موسى ، أنه قال : كنت جالساً عند عمر بن الحطاب ، فلما صلى الظهر ، قال : و بايرفاً ، هم ذلك المكتاب لكتاب كتبه في شأن العمة ، فنسأل عنها ، ونستخبر عنها فأناه به و يرنأ ، فدعا بتور أو قدح فيه ماء ، فحا ذلك الكتاب فيه ، ثم قال : لو رضيك الله وارثة أقرك، لو رضيك الله أذ ك .

وقال مائك فى [الموطأ] عن محمد بن أبي بكر بن حوم : أنه سمع أباه كثيراً يقول : كان حمر بن الخطاب يقول : عجباً للعمة ترث ولا تودث، والجميع فيه مقال ، وقال جماعة من أهل العلم : لابيان للآية من القرآن ، بل هى باقية على حمومها ، فأوجبوا لليراث لذوى الارحام

وضابطهم : أنهم الأقارب الذبن لا فرض لهم ولا تعصيب .

وهم: أحد عشر حبزاً :

١ ـ أولاد البنات · ٢ ـ وأولاد الآخوات .

٣ ـ وبنات الإخوة ٠ ٤ ـ وأدلاد الإخوة من الأم .

ه ـ والعات من جميع الجهات . ٣ ـ والعم من الأم .

٧ ـ والاخوال ٨ ـ والحالات .

٩ - وبنات الأعام . . . والجد أبو الأم ·

١١ ــ وكل جدة أدلت بأب بين أمين ، أو بأب أعلى من الجد .

فهؤلام، ومن أدلى بهم يسمون ذرى الأرحام .

وممن قال بتوريمهم : إذا لم يوجد وارث بفرض أو تعصيب ـ إلا الزوج والزوجة ـ الإمام أحمد .

ويروى هذا القول: هن عمر، وعلى ، وعبد الله، وأى صيدة بن الجراح. ومعاذ بن جبل، وأبى الدرداء ـ رضى الله عنهم ـ وبه قال شريح وعمر ابن عبد العزيز، وعطاء، وطاوس، وعلقمة، ومسروق، وأهل الكوفة وغيرهم.

نقله ابن قدامة فى [المغنى]. واحتجرا بعموم قوله تعالى: ﴿ وَأُولُوا الارحام بعضهم أولى ببعض) الآية ، وعمرم قوله تعالى: ﴿ لِمُرجَال تَصْلِبُ عا ترك الوالدان والآثربون ﴾ الآية ، ومن السنة بحدث المقام بن معد يكرب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : و من ترك مالا فاورئته ، وأنا وارث من لا وارث له . أعقل عنه ؛ وأرث ، والحال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه وبرئه ۽ ، أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم وصححاه ، وحسنه أبو زرعة الوازى ، وأحله البهتي بالاضطراب ، ونفل عن يحيي بن معين ، أنه كان يقول : ليس فيه حديث قرى ، قاله في [نيل الأوطار] .

ميه حديث وي المعلمي و بن الموادل و الماء بن سهل ، أن رجلا رمى رجلا بسهم واحتجوا أيضاً بما رواه أبو أهاء بن سهل ، أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله ، وليس له وارث إلا خال ، فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى همر ، فكتب إليه عمر : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال و الله ورسوله مولى من لامولى له ، والحال وارث من لاوارث له > رواه أحمد ، وابن ماجه ، وروى الترمذى المرفوع منه ، وقال حديث حسن .

ورف الله وكانى ـ رحم الله ـ : وفى الباب عن عائشة عند الترمذى والنسائى والدارتطنى ، من رواية طاوس ، عنها قالت : فال رسول الله صلى الله عليه رسلم : و الحال وارث هن لا وارث له » فال الترمذى : حسن غريب ، وأعلم النسائى بالاضطراب ، ورجح الدارتطنى ، والبيهتى ، وقفه . قال الترمذى : وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عائشة .

وقال البرار : أحسن إسناد فيه حديث أبي أمامة بن سهل ، وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة ، والعقبلي رابن عساكر ، عن أبي الدرداء ، وابن النجار ، هن أبي هريرة ، كلها مرفوعة ، أه .

في به الترمذى: وإلى هذا الحديث ذهب أهل العلم فى توريث ذوى الأرحام واحتجوا أيضاً بما رواه أبو داود، عن همر و بن شعب عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه جعل ميراث ابن الملاعنة الأمه ولور تنها من بعدها: وفيه ابن لهيمة .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ : أظهر الأنوال دليلا عندي ، أن الحال رث

من لاوارث له ، دون غيره من ذوى الأرحام ، لشبوت ذلك فيه عن النبى صلى الله عليه رسلم بالحديثين المذكورين دون غيره ، لأن الميراث لايثبت إلا بدليل ، وعموم الآيتين المذكورتين لاينهض دليلا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه » ، كما تقدم .

فإذا علمت أقرال العلماء وحججهم في إرث ذوى الأرحام وعده ، فأعلم أن القاتلين بالتوريث: اختلفوا في كيفيته ، فذهب المحروفون منهم بأهل التنزيل ، إلى تنزيل كل واحد منهم منزلة من يدلى به من الورثة ، فيجعل له نصيبه ، فإن بعدوا نزلوا درجة درجة ، إلى أن يحلوا من يدلون به فياخذون ميرائه ، فإن كان واحداً ، أخذ المال كله ، وإن كانوا جماعة، قسم المال بين من يدلون به ، فإ حصل لكل وارث جعل لمن يدلى به ، فإن بقى من صهام المسالة شيء ، رد عليه على قدر سهامهم .

وهذا هو مذهب الإمام أحمد ، وهو أول علقمة أومسروق ، والشعبي ، والنخمي ، وحماد ، ونعم ، وشريك ، وابن أبى ايل ، والثورى ، وخيرهم ؛ كما نقله عنهم ابن قدامة في [المغني] .

وقال أيضاً . قد روي عن على ، وعبد أنه _ رضى أنه عنهما _ أنهما نزلا بنت البنت منزلة البنت، وبنت الآخ منزلة الآخ، وبنت الآخت منزلة الآخت. والعمة بمنزلة الآب ، والحالة منزلة الآم ، وروى ذلك عن عمر _ رضى الشتهـ في العمة والحالة .

وعن على أيضاً ؛ أنه نزل العمة منزلة العم ، وروى ذلك عن علمة ، ومسروق ، وهى الرواية الثانية عن أحمد ، وعن الثورى وأبى عبيد ؛ أنهما نزلاها منزلة الجدمع ولد الآخوة والاشخوات ، ونزلها آخرون منزلة الجدة.

وإنما صار هذا الحلاف فى العمة : لأنها أدلت بأربع جهات وارثات : فالآب والعم أخواها ، والجدة والجدة أبو إها . ونزل قوم الحالة منزلة جدة : لأن الجدة أمها ، والصحيح من ذلك تنزيل العمة أباً ، والحالة أماً اهمن [المغنى] .

وذهبت جاعة أخرى بمن قال بالتوريث _ منهم أبو حنيفة ، وأصحابه _ إلى أنهم يورثون هلى ترتيب العصبات ، فقالوا : يقدم أولاد الميت وإن سفلوا ، ثم أولاد أبويه أو أحدهما وإن سفلوا ، ثم أولاد أبوى أبويه وإن سفلوا ، وهكذا أبدا لايرت بنو أب أعلى وهناك بنو أب أفرب منه ، وإن نزلت درجتهم .

وعن أبى حنيفة : أنه جمل أبا الأم ـ وإن علا ـ أولى من ولد البنات ، .ويسمى مذهب هؤلاء . مذهب أهل القرابة . والعلم عند الله تعالى .

بتمالله الرحمب الرحيم

٤٠٤٥ إلنهوكة

اعلم أو لاأنالصحابة رضى الله عنهم لم يكتبوا سطر «بسماقة الرحن|الرحم» فى سورة « برارة » هذه فى المصاحف العثبانية ، واختاف العلماء فى سبب سقوط البسملة منها علم أقر إل :

منها : أن البسملة رحمة وأمان ، و « برامة » نزلت بالسيف ؛ فليس فيها أمان ، وهذا القول مروى عن على رضى أنه عنه ، وسفيان بن عبينة .

ومنها : أن ذلك على عادة العرب إذا كتبواكتابا فيه نقض عهد أسقطوا منه البسملة ، فلما ارسل النبي صلى إلله عليه وسلم عليا رضى اقد عنه ايترأها عليهم فى الموسم ، قرأها ، ولم يبسمل على عادة العرب فى شأن نقض العهد ، نقل هذا القول بعض أهل العلم ، ولايمنى ضعفه .

ومنها : أن الصحابة لما اختلفوا : هل ﴿ براءة ﴾ و ﴿ الآنفال ﴾ سورة واحدة أو سورتان ، وتركوا بينهما فرجة لفول من قال : إنهما سورتان ، وتركوا البسملة لقول من قال : هما سورة واحدة ، فرضى الفريقان وثبتت حجتاهما في المصحف .

ومنها : أن سورة « براة » نسخ أولها فسقطت معه البسملة ، وهذا القول رواه ابن وهب ، وابن القاسم ، وابن عبد الحسكم ، عن مالك ، كا نقله القرطى .

وهن أبن عجلان ، وسعيد بن جبير ، أنها كانت نعدل سورة . البقرة . وقال القرطى : والصحيح أن البسملة لم تكتب فى هذه السورة ، لأن جبريل لم ينزل بها فيها . قاله القشيرى . [ه . قال مقيده : عفا الله عنه _ أظهر الأقوال عندى في هذه المسألة ، أن سبب سقوط البسطة في هذه السورة ، هو ماقاله عنهان وضي أنه عنه لابن حباس . فقد أخرج النسائي ، والتر مذى ، وأبو داود ، والإمام أحمد ، وابن حبان في [صحيحه] والحاكم في [المستدوك] وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه : عن ابن عباس وضي الله عنهما قال : قلت لعنهان : ماحملهم على أن عمدتم إلى الأنفال - وهي من المثاني - وإلى براءة - وهيمن المائين - فقر تم بينهما ، ولم تمكنوا بينهما سطر (بسم القالوحم) ووضعتموهما في السبع الطول فا حملهم على ذلك ؟

فقال عثمان رضى الله عنه: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان إذا أزل عليها شيء يدعو بعض من يكتب عنده ، فيقول : ضعوا هذا في السورة التي فيها كذا ركذا ، وتزل عليه الآيات فيقول : ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا ركذا ، وكانت د الآنفال ، من أوائل ما أزل بالمدينة ، و «برامة » من آخر ما أزل من القرآن ، وكانت قصبها شيبة بقصتها ، وقبين لنا أنها منها فظننت أنها منها ، فن ثم قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر ﴿ بسم الله الرحن الرحم ﴾ ، ووضعتها في السحم ﴾ ، ووضعتها في السحم اله ، ووضعتها في السحم الله . السحم الله . و وضعتها في السحم الله . و وضعتها في السحم الله . الهرب

تنبيهان

الأول: يؤخذ من هذا الحديث أن ترتيب آيات القرآن بتوقيف من الذي صلى الله عليه وسلم، وهو كذلك بلا شك . كما يفهم منه أيصاً : أن ترتيب سورة بتوقيف أيضاً فيها عدا سورة « براءة ، وهو أظهر الأنوال ، ودلالة الحديث عليه ظاهرة .

التنبيه الثانى : قال أبو بكر بن العربى المالكى ـ رحمه النه تعالى ـ : في هذا الحديث دليل على أن الفياس أصل فى الدين : ألا ترى إلى عنمان وأعيان الصحابة كيف لجئو إلى قياس الشبه عند عدم النص، ورأوا أن قصة «براءة » شيهة بقصة « الأنفال » فألحقوها بها ، فإذا كان القياس يدخل في تأليف القرآن ، فما ظنك بسائر الأحكام .

قوله تعالى: ﴿ رِامَةَ مِن الله ورسوله إلى الذين عاهدتم ﴾ إلى قوله : ﴿ أَرْبِمَةُ أَشْهِرٍ ﴾ .

ظاهر هذه الآية الكريمة العموم في جميع الكفار المماهدين ، وأنه بعد انقضاء أشهر الإمهال الاربعة المذكرة في قوله : ﴿ فسيحوا في الارض أربعة أشهر ، لاعبد للحافر ، وفي هذا اختلاف كثير بين العلماء ، والدى ببينه القرآن ، ويشهد له من تلك الآفوال ، هو أن محل ذلك إنما هو في أصحاب العهود المطلقة غير الموقتة بوقت معن ، أو من كانت مدة عهده المؤقت أقل من أربعة أشهر ، أما أصحاب العهود المؤقتة الباق من مدتها اكثر من أربعة أشهر ، فإنه يجب لهم إنمام مدتهم ، ودليله المبين له من القرآن ؛ هو فوله تعالى: ﴿ إِلَا اللهِ مِن عامدتم من المشركين تم لم ينقصوكم شيئاً ، ولم يظاهروا عليكم أحداً ، فأنمر إليم عهدهم إلى مدتهم ، إن الله يحب شيئاً ، ولم يظاهروا عليكم أحداً ، فأنمر إليم عهدهم إلى مدتهم ، إن الله يحب طبح المتعنى وحود بن كمب القرظمي، وغير واحد ، قاله ابن كثير ويؤيده حديث على رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم ، بعثه حزن أنزلت ﴿ براءة ، بأربع .

ألا يطرف بالبيت عربان .

ولايقرب المسجد الحرام مشرك بعد عامهم هذا .

ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فهو إلى مدته .

ولايدخل الحنة إلا نفس مؤمنة .

قوله تعالى : ﴿ فسيحوا في الارض أربعة أشهر ﴾ الآية .

قال بعض العلماء كان ابتداء الناجيل الأشهر الأربعة المذكورة من شوال وآخره سلخ المحرم ، وبه قال الزهرى - رحمه لقه تعالى - ولكن القرآن يدل على أن ابتداءها من يوم النحر على الأصح من أنه يوم الحج إلا كبر ، أو يوم هرفة على القول بأنه هو يوم الحبج الآكير ، وذلك فى قوله تعمالى : ﴿ وأَذَالَتُهُ من اقه ورسوله إلى الناس يوم الحبج الآكبر﴾ ألآية . وهوصر بع فى أن ابتداء الإعلام المذكور من يوم الحبج الآكبر . وهو يوم النحر . ولا يختى انتهماؤها فى العشر من ربيع الثانى :

قال ابن كثير: ـ فى تفسير هذه الآية ـ وقال الزهرى: كان ابتداءالتأجيل من شوال ، وآخره سلخ المحرم ، وهذا القول غريب ، وكيف يحاسبون بمدة لم يبلغهم حكها . وإنمـا ظهر لحم أمرها يوم النحر ، حين نادى أصحاب رسول اقد صلى لذ عليه وسلم بذلك ؛ ولهذا قال تمالى ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ﴾

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهِدَتُمَ مِنَ المُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقَصُوكُمْ شَيْشًا ۗ وَلَمْ يَظَاهُرُوا عَلِيكُمْ أَحِدًا فَأَتُوا إِلِيمِ عَهِدُهُمْ إِلَى مَدْتُهُم ﴾

يفهم من مفهوم مخالفة هذه الآية : أن المشركين إذا نقدوا العهمه جاذ قتالهم ؛ ونظير ذلك إيضاً : قوله تعالى : ﴿ فَا استقاموا لَـكُم قاستقيموا لَمُ ﴾ وهذا المفهوم فى الآيتين صرح بهجل وعلا فى قوله : ﴿ وَإِنْ نَسَكُنُوا أَيَّا أَيْمُ مِنْ بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة البكفر إنهم لا أيمان لهم لعلم مينتمود ﴾ قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْسَلُمُ الأَشْهِرِ الحَمْ ﴾ الآية

اختلف العلماء في المراد بالأشهر الحرم في هذه الآية .

فقال ابن جرير : إنها المذكورة في قوله تعالى : ﴿ مَنَهَا أَرْبِعَةَ حَرَمَ ، ذَلَكَ الدِينَ الدِّمِ ، فلا تظلُّوا فِينَ أَنْفُسُكُم ﴾ قاله أبوجمفر الباقر .

ولكن قال ابن جوير: آخر الأشهر الحرم فى حقهم المحرم، وحكى نحو قوله هذا على بن أبي طلحة ، عن ابن عباس · وإليه ذهب الصحاك .

ولكن السياق يدل على أن المراد بها أشهر الإمهــال المذكورة فى قوله : ﴿ فسبحوا فى الارض أربعة أشهر ﴾

ماذهب إليه ابن عباس ، فى رواية العرفى عنه ، وبه قال مجماهد ، وهرو بن شعيب ، وبحد إل حمن بن زيد بن أسلم: شعيب ، وبحد بن إسحاق ، وقتادة . والسدى ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم: أن المراد بها ، الأشهر الآربمة المنصوس عليها بقوله : ﴿ فسيحوا فى الآرض أربعة أشهرٍ ، ثم قال : ﴿ فإذا انسليغ الآشهر الحرم ﴾ أى: إذا افتضم الأشهر الاربعة التي حرمنا عليكم فتالهم فيها ، وأجلناهم فيها فيها فيها وجدتموهم فانتاوهم لان عود العهد على مذكور أولى من مقدر ، مع أن الأشهر الاربعة المحرمة سبأتى بيان حكمها فى آية أخرى اه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمُوا بَإِخْرَاجِ الرَّسُولُ ﴾ الآية .

ذكر تعالى فى هذه الآية السكريمة : أن كفار مكة هموا بإخراجه صلى اقد عليه وسلم من مكة ، وصرح فى مواضع آخر بانهم أخرجوه بالفعل، كقوله: ﴿ يَشرجون الرسول وإياكم ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وَكَانِ مِن قرية هِى أَشد قوة من قريتك الني أخرجتك ﴾ وقوله : ﴿ إلا تنصر وه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ﴾ الآية ، وذكر فى مواضع أخر : عاولتهم لإخراجه قبل أن يخرجوه ، كقوله : ﴿ وإذ يمسكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ﴾ ، وقوله : ﴿ وإن كادوا ليستفوونك من الآرض ليخرجوك منها ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا آبَاءُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ أُولِياً. إِنْ استحبوا الكفر على الإيمان ﴾ الآية .

نهى الله تعالى في هذه الآية الكريمة عزموالاة السكفار ، ولو كانوا قرباء ، وصرح فى موضع آخر : بأن الاتصاف بوصف الإيمــان مانع من موادة السكفار ولوكانوا قرباء ، وهو قوله : ﴿ لاتجمعه قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادرن من حاد الله ورسوله ولوكانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾ الآية .

قوله تعالى : ﴿وَيُومَ حَنَيْنَ إِذَ أَعَجَبَتُكُمُ كَثَرُتُكُمُ فَلَمْ تَغَنُ عَنْكُمْ شَيْئًا وضافت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ﴾ ذكر تمال ما أصاب المسلين يوم حنين فى هذه الآية الكريمة ، وذكر ما أصابهم يوم أحد بقرله : ﴿ إذ تصدون ولا تلوون على أخد والرسول يدعوكم فى أخراكم ﴾ ، وصرح بأنه تاب على من تولى يوم أحد بقوله : ﴿ إن الذين تولو امنكم يوم النقى الجمان ، إنما استرهم الشيطان بمعض ما كسبوا ، ولقد عفا الله عنهم ﴾ . وأشار هنا إلى توبته على من تولى يوم حنين بقوله : ﴿ مُ يَتُوبُ اللهُ من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحم ﴾ ، كما أشار بعض المعلم إليه .

قوله تمالى : ﴿ وَالَّذِينَ بِكُنْرُونَ الدَّهُبِ وَالْفَصَةُ وَلَا يَنْفَقُونُهَا فَى سَيْلِ الله ﴾ الآية .

أظهر الأقوال وأقربها للصواب فى معنى ﴿ يَكَنَوُونَ ﴾ فى هـذه الآية المكريمة ، أن المراد بكنزهم الذهب والفضة وعدم إنفافهم لهـا فى سييل ألله ، أنهم لايؤدون زكانهما .

قال ابن كثير في تفسيرهذه الآية : وأما الكذر ؟ فقال مالك : هن عبدالله ابن دينار ؛ هن ابن عمر ، هو المال الذي لا تؤدى زكاته ·

وروی الثوری ، وغیره ، هن عبید الله ، عن نافع ، هن ابن همر ، قال : ما أدی زکانه فلیس بکنز ران کان تحت سبع ارضین ، وماکان ظاهراً لائؤدی زکانه فهوکنز ، رقد روی هذا هن ابن عباس ، وجابر ، وأبی هریرة ، موقوظً ومرفوعا .

وقال همر بن الحطاب نحوه : أيما مال أدبت زكانه فليس بسكنز وإن كان مدفوناً فى الارض ، وأيما مال لم تؤد زكانه فهو كنز يكوى به صاحبه ، وإن كان على وجه الارض . ا

وتمن روى عنه هذا القول عكرمة ، والسدى ، ولاشك أن هـذا القول أصوب الأنوال ، لأن منأدى الحق الواجب فى المال الذى هو الزكاة لايكوى بالباقى إذا أمسكه ، لأن الزكاة تطهره كما فال تصالى : ﴿ خون من أموالهم صدقة تطهرهم دتركيم بها}، ولأن المواريف ماجعلت إلا فى اموال تبقى بعد مالكيها . ومن أصرح الآدلة في ذلك ، حديث طلحة بن عبيد الله وغيره في قصة الآعرابي أخى بني سعد ، من هوازن ، وهو ضمام بن ثعلبة لما أخبره الذي صلى الله على غيرها ، فإن صلى الله على غيرها ، فإن الله على غيرها ، فإن النبي قال له وسلم : بأن أله فرض عليه الزكاة ، وقال : هل على غيرها ، فإن النبي قال به أن الله عنها يا المفقو ﴾ وقد قدمنا في « البقرة » تحقيق أنه مازاد على الحاجة التي لابد منها » وقوله : « ليس فهادون الجنسة أوسق» الحديث ، لأن صدقة نكرة في سياق النفي فهي تم نني كل صدقة . وفي الآية أنوال أخر :

منها: أنها منسوخة بآيات الزكاة كقوله: ﴿ خَذَ مَنَ أَمُوالُمُ صَدَقَةُ تَطْهُرُهُ ﴾ الآية.

وذُكر البخارى هذا القول بالنسخ عن ابن عمر أيضاً . وبه قال حمر بن عبد العزيز وهراك بن مالك . اه .

وعن على أنه قال: أربعة آلاف فما دونها نفقة وماكان أكثر من ذلك فهو كنز ، ومذهب أبميذر رضى الله عنه فى هـذه الآية معروف ، وهو أنه يحرم على الإنسان أن يدخر شيئاً فاضلاعن نفقة عياله . اهولايمني أنادعار ما أديت حقوقه الواجمة لاباس به ، وهو كالضرورى عندعامة المسلين .

فإن قيل: ما الجواب عما رواه الإمام أحد، عن على رضى الله عنه ، قال:
مات رجل من أهل السفة ، وترك دينارن أودرهمين فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : «كيتان صلوا على صاحبكم » اه . وما رواه فتسادة عن شهر بن
حوشب ، عن أبي أمامة . صدى بن عجلان قال : « مات رجل من أهل السفة
فوجد فى ميرره دينار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كيتان » ،
فوجد فى ميره دينار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كيتان » ،
وما روى عبد الرزاق وغيره عن على رضى الله عنه ، أن الني صلى الله عليه
وسلم قال : وتبا الذهب تبا للفضة يقولها ثلاثاً فشق ذلك على أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقالوا: فأى مال نتخذ ؟ فقال عرر رضى الله عنه : أنا أهم
لكم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إن أصحابك

قه شق عليهم وقالوا : فأى المال نتخذ ؟ فقال : اساناً ذاكراً وقلباً شاكراً وزوجة تعين أحدكم عل دينه ۽ . ونحو ذلك من الاً حاديث .

ة لجراب ـ واقه تعالى أعلم ـ أن هذا التغليظ كان أولا ثم نسخ بفرض الوكاة كما ذكره البخارى عن ابن حمر رضى الله عنهما .

وقال ابن حجر فى [فتح البارى] : قال ابن عبد الع. : وردت عن أبى ذر آثار كشيرة ندل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال يجموع يفعنل عن القوت وسداد الميش ؛ فهو كمن يذم فاعله . وأن آية الوعبد نزات فى ذلك .

وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم ، وحملوا الوعبد على مانع الوكاة ، إلى أن قال : فسكان ذلك واجباً فى أول الآمر ، ثم نسخ ، ثم ذكر عن شداد ابن أوس أنه قال : كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه. وسلم فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ثم يرخص فيه النبي صلى ألله عليه وسلم فلا يسمع الرخصة ، ويتعلق بالآمر الأول . اه .

وقال بعض العلماء : هي في خصوص أهل الكتاب ، بدليل! ترانها معقوله ﴿ إِنْ كَثِيرًا مِن الْأَحْبَارِ والرهبانَ ﴾ الآية .

فإذا علمت أن التحقيق أن الآية عامة ، وأنها في من لا يؤدى الوكاة ، فاعلم أن المرادبها هو المشار إليه في آيات الوكاة ، وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك ، أن البيان بالقرآن المبان غير واف بالمقصود تقمم البيان من السنة ، من حيث إنها بيان للقرآن المبين به ، وآيات الوكاة كموله : ﴿ خَذَ مَنْ أَمُو الْمُم صَدِقَة ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ خَذَ مَنْ أَمُو الله مَا كُلُونُ مَنْ أَمُو الله مَنْ أَمُو الله عَنْ مَنْ الله من الآرض ﴾ لا تني بالبيان فقييته بالسنة ، وقد قال ابن خويز منداد المالكي ، تضمنت هذه الآية : زكاة الدين ، وهي تجب بأربعة شروط ، حرية ، وإسلام ، وحول ، ونصاب سلم من الدين . اهو بعض مذه الشروط خلاف .

مسائل من أحكام هذه الآية الكرعة

الممألة الأولى : في قدر نصاب المذهب برالفضة ، وفي القدر الواجب خراجه منهما .

أما فصاب الفضة ، فقد أجمع جميع العلماء على أنه ما تنا درهم شرعى ، مووزن الدرهم الشرعىستة درانق ، وكل عشرة دراهم شرعية فهى سبمة مثاقيل. والاوقية أربعون درهما شرعياً .

وكل هذا أجمع عليه المسلون فلا عبرة بقول المريسى ، الذى خرق به الإجماع ، وهو اعتبار العدد في الدرام لا الوزن ، ولا بما انفرد به السرخسى من الشافعية ، زاعماً أنه وجه في المذاهب ، من أن الدرام المنشوشة إذا بلغت قدراً لوضم إليه قيمة النش من نحاس مثلا لبلغ نصاباً أن الزكاة تجب بفدى كا نقل عن أبى حنيفة ، ولا بقول ابن حبيب الآندلس ، إن الهلكل بلد يتماملون بدراهمم ، ولا عاذ كره ابن عبد البر ؛ من اختلاف او زن بالنسبة إلى درام الأندلس وغيرها من درام البلاد ، لإن النصوص الصحيحة الصريحة الشريحة التي هم عليها المسلون مبيئة أن نصاب الفضة ما تنا درام شرعى بالوزن الذي كان مروفاً في مكة . اه .

وكل سمة مناقبل فهى عشرة درام ، فقد أخرج الشبخان فى صحيحهما من حديث أبي سميد الحدرى رضى انه عنه ، أن الذي صلى انه عليه وسلم عالى : و لابس فها دون خمس أراق صدقة » ورواه مسلم فى صحيحه من حديث جار رضى انه عنه ، وقد أجمع جميع المسلمين ، وجمهور أهما اللسان المربى، على أن الارقبة أربعون درهما ، وما ذكره أبو عبيد وغيره من أن العرم كان بجهولا قدره من جاء عبد الملك بن مروان ، فجمع العلماء فجعلوا كل عترة درام سبمة مناقبل لا يخنى سقوطه وأنه لا يمكن أن يمكن نصاب الوكاة وقطع السرقة بجهولا فى زمن الذي صلى اقد عليه وسلم وخلفاته الراشد بن رضى بحققه عبد الملك .

والظاهر أن ممنى ما نقل من ذلك : أنه لم يكن شي. منها من ضرب الإسلام ، وكانت محتلفة الوزن بالنسبة إلى المدد فعشرة مثلا وزن عشرة بم ومشرة وزن ثمانية ، فائفق الرأى على أن تنقش بكستابة عربية ويصهر ونها وزن الدرم في الأنعام ، وقال بعض المسلماء : يغتفر في نصاب الفعنة النقص اليسير الذي تروج معه الدراهم رواج الكاملة .

وظاهر النصوص أنه لا زكاة إلا فى نصاب كامل ، لأن الناتص واو بقليل يصدق عليه أنه درن خمس أواق ، والنبي صل أنه عليه وسلم : صرح بأن ما درنها ليس فيه صدقة .

فإذا حققت النص والإجماع : هلى أن نصاب الفعنة مائتنا درهم شرعي ، وهى وزن مائة وأربعين مثقالا من الفعنة إلحنالصة ، فاعلم أن القدر الواجب إخراجه منها ربع العشر بإجماع المسلمين ، وقد ثبت عن النبي صلى أفه عليه وسلم أنه قال : « وفى الرئة ربع العشر » والموقة . الفعنة .

قال البغارى في صحيحه في باب ﴿ زَكَاءَ النَّمْ ﴾ : حدثنا محمد بن عبد الله إن المني الأنصارى ، قال : حدثني تمامة بن عبد الله الني الني الني الني الني أن أنا أنيا بكر رضى الله عنه ، كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين ﴿ بسم الله الرحمي المدمن ويعنه الصدلة ، التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي أمم الله بها رسوله ﴾ المسلمين ، وفي الرقة : ربع العشر ، وهو نص صريح صحيح أجمع عليه جميع المسلمين .

فتحصل أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الزكاة في الفعنة ، ولاخلاف بينهم في أن نصابها ماتنا درهم شرعى ، ولا خلاف بينهم في أن اللازم فيها ربع العشر .

وجمهور العلماء : على أنها لا وتص فيها خلافا لأبى حنيفة ، وسعيد

ان المسبب ، وعطاء ، وطاوس ، والحسن البصرى ، والشعي ، ومكعول ، وحرو بن دينار ، والزهرى ، القائلين : بأنه لا شيء فى الزيادة على المائتين حتى تبلغ أربعين ، فقيها درهر

وأما الذهب ، فجماهير علماء المسلمين ؛ على أن نصابه عشرون ديناراً ، والدينار : هو المثقال ، فلا عبرة بقول من شذ وخالف جماهير هلماء المسلمين ،كما روى هن الحسن في أحد قوليه : أن نصاب الدهب أربمون ديناراً ، وكقول طاوس ، أن نصاب الذهب مُعتبر بالتقويم بالفضة ، فما يلغ منه قيمة ماتن درهم وجبت فيه الزكاة ، وجماهير علماء المسلمين أيمناً ، على أن الواجب فيه ربع العشر .

والدليل على ما ذكرنا عنجمهور علما الآمة ، أن نصاب الذهب عشرون ديناراً ، والواجب فيه ربع المشر ، ما أخرجه أبو داود فى سنته ، حدثنا سليان بن داود المهرى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني جربر بن حاذم ، وسمى آخر ، عن أنى إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، والحارث الآعود ، عن على رضى ألف عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : و فإذا كانت للكما المتادوم وحال عليها الحول فقيها محسة دراهم ، وليس عليك شيء مدينى فى الذهب حتى يمكون لك عشرور لل ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ، فقيها نصف دينار ، فما زادفيحساب ذلك » قال : فلا أدرى أعلى يقول فيحساب ذلك ، أو رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وليس فى المال زكاة حتى يحول عليه الحول ، إلا أن جربراً قال ابن وهب ا وبزيد فى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول » اه .

فإن قبل : هذا الحديث مصنف بالحارث الأعور ، وعاصم بن ضمرة . لانهما ضعيفان ، وبأن الدارقطنى ، قال : الصواب وقفه على على ، وبأن ابن المراق قال : إن فيه علة خفية وهى : أنجرير بن حازم ، لم يسممه من أبى إسحاق ؛ فقد رواه حفاظ أصحاب ابن وهب ، سحنون ، وحرملا : ويونس ، وبحر بن نصر ؛ وغيرهم ، عن اين وهب ، عن جربر بن حازم والحارث بن نبان ، عن الحسن بن همارة عن أبى إسحاق ، فذكره ، قال ابن المواتى : الحمل فيه على سلبيان ؟ شبخ أبى داود؟ فإنه وهم فى إسقاط رجل - ا ه .

وبان الشافعي رحمه الله قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزرق صدقة ، وأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة ، إما بخبر عنه لم ببلغنا . وإما قياساً . اه و هو صريح عن الشافعي : بأنه يرى ، أن الذهب لم يثبت فيه شيء في علمه ، وبأن ابن عبد البر ، قال : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذكاة الذهب شيء من جهة نقل الآحاد الثقات .

لكن روى الحسن بن همارة ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم ، والحارث ، عن على ، فذ كره ، وكذا رواه أبو حنيفة ، ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لان الحسن بن عمارة مدرك .

وبأن ابن حزم قال : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصاب الذهب ، ولا في القدر الواجب فيه شيء .

وذكر : أن الجديث المذكور ، من رواية الحارث الأهور مرفوع ، والحارث ، صميف لايحتج به ، وكذبه غير واحد ، قال : وأما رواية عاصم ابن صدة ، فهى موقوقة على على رضى الله عنه ، قال : وكذلك رواه شعبة ، وسفيان . ومعمر عن أبي إسحاق ، عن عاصم . موقوفاً : وكذا كل ثفة رواه عن عاصم . فالجواب من أوجه :

الآول : أن بعض العلماء قال : إن هذا الحديث ثابت . قال الترمذى د وقد روى طرفا من هذا الحديث وروى هذا الحديث الآعش ، وأبو حوافة ، وغيرهما ، عن أبى إسحاق ، عن عاصم بن مشهرة ، عن على ، ورواه سفيان التورى ، وابن عبينة ، وغير واحد ، عن أبى إسحاق ، عن الحارث عن على ، رسألت عمداً ــ يمنى البخارى ــ عن هذا الحديث فقال : كلاهما عندى صميح. اه .

فرى الرمذى ، فقل عن البخارى ، تصحيح هذا الحديث ، وقال النووى في [شرح المهذب] وأما حديث عاصم عن هلى رضى الله عنه ، فرواه أبو داود وغيره بإسناد حسن ، أو محميح ، عن على ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . اه . وقال الشوكانى ، في [نيل الأوطار] وحديث على هو من حديث أبى إسحاق ، عن الحارث الأعور ، وعاصم بن ضمرة ، وقد تقدم أن البخارى قال : كلاهما عنده صحيح ، وقد حسنه الحافظ . اه ، عمل الغرض من كلام الله كانى .

الوجه الله في يمتصد مما رواه الدارة ملى ، من حديث محد بن عبد بن عبد الله بن جعش ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر معاذاً ، حين بعثه إلى النبي ، أن يأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً ، الحديث ذكره ابن حجر، في [التلخيص] وسكت عليه . وبما رواه همرو بن شعيب ، عن أبيه ، هن جده ، أن الذي صلى الله عليه وسلم قال . « ولا في أقل من عشرين مثقالا من الدهب شمه ، قال النووى : غرب . أه .

الوجه الثالث : المناقشة بحسب صناعة علم الحديث والأصول ، فنقول : سلمنا أن الحارث الأعور صديف كما تقدم فالمائدة ، وإن وثقه ابن مدين ، فيبق عاصم بن صدرة ، الذي روى معه الحديث ، فإن حديثه حجة وقد وثقه ابن المديني . وقال الفسائي : ليس به باس .

وقال فيه ابن حجر فى [التقريب] : عاصم بن ضمرة السلولى السكوفى ؛ صدوق وتعتصد روايته برواية الحارث ، وإن كان ضعيفاً . وبما ذكر نا هن محمد بن عبدالله بن جحش ، وعمرو بن شعيب .

فبهذا تعلم أن تضميف الحديث بضعف سنده مردود .

وقد قدمنا عن الترمذي ، أن البخاري قال : كلاهما صحيح .

وقد قدمنا أن النووى قال فيه : حسن أو صحيح .

و نقل الشوكاني ، عن ابن حجر : أنه حسنه .

أما ما أهاد به ابن المرآن ، من أن جربر بن حازم لم يسممه من أبي إسحاق ؛ لآن بينهما الحسن بن عمارة وهو وقدوك ، فهو مردود ؛ لآن الحديث ثابت من طرق متمددة صحيحة إلى أبي إسحاق ، وقد قدمنا أن الترمذى قال : وذكر طرقا منه ، هذا الحديث ، رواه الآحش ، وأبو هوانة وغيرهما، هن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن على ، ورواه سفيان الثورى ، وابن عبينة ، وغير واحد ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن على . اه .

فترى : أن أبا عوانة ، والآحش ، والسفيانين ، وفيره ، كلهم دوره عن أبى إسحاق . وبه تعلم بأن إعلال ابن المواق له بأن راويه عن أبى إسحاق الحسن بن عمارة ــ وهو متروك ــ إعلال سائط ، لصحة الحديث إلى أبى إسحاق، فإذا حققت رد تضعيفه بأن عاصما صدوق، ورد إحلال ان المواق له ، فاحلم أن إعلال ابن حزم له بأن المرفوع رواية الحارث ، وهو ضعيف ، وأن رواية عاصم بن صدرة ، موقوقة على على ، مردود من وجوين :

الآول : أن قدر نصاب الزكاة ، وقدر الواجب فيه ، كلاهما أمر توقيق لا مجال الرأى فيه والاجتهاد ، والموقوف إن كان كذلك فله حكم الرفع ، كما هلم فى علم الحديث والأصول .

قال العلوى الشنقيطي في [طلعة الأنوار] :

وما أنى عن صاحب مما منع فيسه مجمال الرأى عنىدهم وفع وقال العراق في [ألفيته] :

وما أتى عن صاحب بحيث لا يقــال رأيا حكــه الرفـع على ما قال في المحصول نحو من أتى الحاكم الرفـع لهــذا أثبتــا

الخ ٠٠٠٠

الثانى : أن سند أبى داود الذى رواه به حسن . أو صحيح ، كما قاله

النووى ، وغيره ، والرفع من زيادات العدول ، وهي مقبولة ، قال في [مراق السعود] :

الوجه الرابع : اعتضاد الحديث المذكور بإجماع الحجة من طلم المسلمين إلا من شذعن السواد الأعظم على العمل بمقتضاه ، وإجماع المسلمين إذا وافق خبر آحاد ، فبعض العلماء يقول : يصير بموافقة الإجماع له قطعاً كالمتواتر . وأكثر الأصوليين يقولون : لايصير قطعياً بذلك .

وفرق قوم ، فقالوا : إن صرحوا بأن معتمدهم في إجماعهم هو ذلك الحبر : أقاد القطع ، وإلا فلا ، وأشار إلى ذلك في [مراقى السعود] بقوله :

ولا يفسد القطع مايوانق الإجماع والدمن بقطع يتعلق وبمعتهم يفيد حيث عولا عليه إلخ

وعلى كل حال ، فلا بحق أنه يمتضد بعمل المسلمين به . الخامس : دلالة الكتاب , والسنة والإجماع ، على أن الوكاة واجبة فى

الخامس: دلالة الدكتاب ، والسنة والإجماع ، على أن الزكاة واجبة فى الدهب . أما الكتاب: فقوله تعالى : ﴿ والذين يكنرون الدهب والفضة ، ولا ينفقوها فى سييلالته ؛ فيشرهم بعذاب أليم • يوم يحمى عليها فى نار جهنم ، فتكوى بها جماعهم ، وجنوبهم ، وظهورهم ، هذا ما كنزتم لانفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون ﴾ .

وأما السنة : فقد ثبت فى الصحيح من حديث أبى هربرة – رحى اقه حنه – أن رسول اق صلى اقه عليه وسلم قال : « ما من صاحب ذهب ، ولا فضة لايؤدى منها حقها ، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار ، فأحمى عليها فى نار جهنم ، فيكوى بها جنبه ، ووجهه ، وظهره، كلما بردت أهيت له فى يوم كان مقداره خمين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد ، فهدى سبيله إما إلى الجنة ، وإما إلى النار» ، الحديث . هذا لفظ مسلم في صحيحه ، وهو صريح فى وجوب الحق فى الذهب ، كالفضة ، وقد أجمع على ذلك جميع العلماء ، وإذن يكون الحديث المذكور بياناً لشىء ثابت قطماً ، وقد تقرر فى الأصول أن البيان يجوز بما هو دين المدين دلالة وسند ، كا أرضحناه فى ترجمة هذا الكتاب .

فتحصل أن نصاب الدهب عشرون مثقالا ، وما زاد فبحسابه ، وأن الواجب فيه ربع المشر ، كالفعنة ، وأن الذهب والفضة ليس فيمنا وقص ، بل كل مازاد على النصاب فبحسابه ، خلافا لمن شذ فخالف في بعض ذلك ، والعلم عند الله تعالى .

تنبيه

يجب اعتبار الرزن فى نصاب الفضة والذهب بالرزن الذى كان معروفاً هند أهل مكة ، كما يحب اعتبار الكيل فى خمسة الاوسق التى هى نصاب الحبوب والنمار بالكيل الذى كان معروفاً عند أهل المدينة .

قال النسائى فى سننه فى «كتاب الزكاة »: أخبرنا أحمد بنسلمان ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا سفيان ، عن حنظلة ، عن طاوس عن ابن عمر عن النبى صلى إله عليه وسلم قال : « المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة » .

وقال أبو دارد فى سننه فى ﴿ كتاب البيوع › : حدثنا عثمان بن أفى شببة ثنا ابن دكين عن حنظاة ، عن طاوس ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ الوزن وزن أهل مكة ، والممكيال مكيال أهل المدينة › وقال النووى فى [شرح المهذب] ؛ وأما حديث ﴿ الميزان ميزان أهل مكة ﴾ إلى آخره فرواه أبو داود ، والنسائى بأسانيد صحيحة على شرط البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ، رضى اقه عنهما .

وقال أبو داود : روى من رواية ابن عباس ، وضى الله عنهما . اه قال الخطابى : منى هذا الحديث أن الوزن الذى يتعلق به حق الزكاة وزن أهل مكة ، وهى دار الإسلام ، قال ابن حورم : وبخت عنه غاية البحث من كل من وثقت بتمييزه ؛ وكل انفق لم علي أن دينار الدمب بمكة وزنه النتان وثمانون حبة ، وثلاثة أعشار حبة من حب الشمير المطلق ، واللدم سبعة أعشار المثقال ، فوزن الدوم سبع ، وخسون ، وستة أعشار حبة ، وعشر ون دوهما بالدوم المذكور . إه .

وفى القاموس فى مادة «مكك» والمتقال درم ، وثلاثة أسباع ، والدرم ستة درانق ، والدانق قيراطان ، والقيراط طسوجان ، والطسوج حبتان . والحبة : سدس ثمن درم ، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من العرم . ا ه . وقد قدمنا الكلام على قدر خمسه الأوسق فى سورة ،الأنعام ،

الدرهم . ا ه . وقد قدمنا الدكلام على قدر خمسه الأوسق فى سورة والآنمام .
المسألة الثانية : هل يضم الذهب والفعنة بعضهما إلى بعض فى ان كاة
أو لا؟ لم أر فى ذلك نصاً صريحاً عن النبي صلى انه عليه وسلم ، والعلماء
عتلفون فيه ، وقد توقف الإمام أحمد رحمه انه عن ضم أحدهما إلى الآخر
فى رواية الآثرم ، وجماعة ، وقطع فى رواية حنبل بأنه لا زكاة عليه حتى يبلغ
كل واحد منهما تصابا .

وعن قال بأن الدهب والفضة لايضم بعضهما إلى بعض: الشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وابن أبي ليلي ، والحسن بن صالح ، وشريك : قال ان قدامة في [المذي] داختاره أبو بكر عبد العزيز . وعن قال : إن الدهب والفضة يضم بعضهما إلى بعض في تمكيل النصاب : مالك ، والأوزاعي ، والحسن ، وقتادة ، والثوري، وأبو حنيفة ، وأصحابه .

قال مقيده ـ عفا الله عنه ـ : والذي يظهر لى رجحاه بالدليل من القولين أن الذهب والفصة لا يضم أحدهما إلى الآخر لما ثبت فى بعض الروايات السعيحة كا رواه مسلم فى صحيحه عن جابر ، أن الني صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيا دون خمسة أواق من الورق صدقة » الحديث .

فلوكان عنده أربع أواق من الورق الذي هو : الفضة ، ومايكمل النصاب

من الذهب فإنه يصدق عليه بدلالة المطابقة أنه ليس عنده خمى أواق من الورق وقد صرح الني صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح أنه لاصدقة في أقل من خمى أوراق من الورق ، وظاهر نصى الحديث على اسم الورق يدل على أنه: لا زكاة في أقل من خمى أواق من الفضة ، ولو كان عنده ذهب كثير ، ولا دليل من النصوص يصرف عن هذا الظاهر . والعلم عند أنه تعالى .

المسألة الثالثة : اختلف العلماء فى زكاة الحلى المباح ؛ فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا زكاة فيه ؛ وعن قال به مالك ، والشافعى واحمد فى أصح قولهما ، وبه قال عبد اقه بن عمر بن الحنطاب ، وجابر بن عبد اقه ، وأنسى ابن مالك ، وعائشة ، وأسماء بنت أى بكر رضىاقه عنهم ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وقتادة ، وعمله بن أبى رباح ، وبجاهد ، والشعبي ، ومحمد ابن على ، والقاسم بن عمد ، وابن سير بن ، والزهرى ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبد ، وإن المنذر .

وعن قال بأن الحلى المباح تجب فيه الزكاه : أبو حنيفة رحمه أنه ، ودوى عن هر بن الحطاب ، واباع باس ، وبه قال ابن مسمود ، وعبد اقه بن عمرو ابنالماص . وميمون بن مهران ، وجار بن زيد ، والحسن بنصالح ، وسفيان الثورى ، وداود ، وحكاه ابن المندر أيضاً عن ابن المسيب ، وابن جير ، وعملا ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وعبدالله بن شداد ، والزهرى . وسنذكر إن الما الله تقالى حجج الفريقين ، ومنافشة أدانهما على العارق الممروفة فى الأصول ، وعلم الحديث ؛ ليتبين للناظر الواجع من الخلاف .

اهل أن من قال بأن الحلى المباح لا زكاة فيه : تنحصر حجته فى أربعة أمور :

الأول : حديث جاء بذلك عن النبي صلى ألله عليه وسلم .

الثاني: آثار صحيحة عن بعض الصحابة يعتضد بها الحديث المذكور.

الثالث: القياس.

الرابع : وضع اللغة .

أما الحديث: فهو ما رواه البيبق في معرفة السنن والآثار من طريق عافية ابن أيوب، عن اللبث، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « لازكاة في الحليم.

قال البهيق: وهذا الحديث لا أصل له إنما روى ، عن جار من قوله خير مرفوع ، والذي يروى عن عافية بن أيوب ، عن الليث ، هن أبي الوبير ، عن جا برمرفوعا لاأصل له . وعافية بن أيوب يجهول ، فن احتج به مرفوعا . كان مغرراً بدينه ،داخلا فيا نعيب به المخالفين من الاحتجاج برواية الكذابين والله يعصمنا من أمثال هذا .

قال مقيده ـ عفا اقد عنه ـ ما قاله الحافظ البيهقى ، رحمه اقد تعالم من أن الحسكم برواية عافية المذكور لحذا الحديث مرفوعا من جنس الاحتجاج برواية الكذابين فيه نظر ؛ لأن عافية المذكور لم يقل فيه أحد إنه كذاب ، وغاية ما في الباب أن البيهقى ظن أنه مجهول ، لأنه لم يطلع على كونه ثقة ، وقد اطلع غيره على انه ثقة فرثقه ، فقد نقل ابن أبي حائم توثيقه ، هن أبي ذرعة ، قال ابن حجر في [التلخيص] : عافية بن أيوب قبل ضميف ، وقال ابن الجرزى : ما نعلم فيه جرحا ، وقال البهقى : مجهول ، ونقل ابن أبي حائم توثيقه هن أبي زرعة .

ولا يخنى أن من قال إنه بجهول يقدم عليه من قال إنه ثقة ، لأنه اطلع على مالم يطلع عليه مدعى أنه بجهول ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، والتجريح لايقبل مع الإجمال : فعافية هذا وثقه أبو زرعة ، والتعديل والتجريح بكني فهما واحد على الصحيح فى الرواية دون الشهادة ، قال العراق فى [الفيته] :

وصحوا اكتفاءهم بالواحد جرحا، وتعديلا خلاف الشاهد والتعذيل يقبل بمملا بخلاف الجرح للاختلاف في أسبابه . ذكر لأساب له أن تنقلا

للخلف في أسبابه وربمـــا

فسره شمة بالركض ف

كشبخي الصحيح مع أهل النظر

قال العراق في [ألفيته]:

وصحوا قبول تعـــديل بلا ولم يروا قبول جرح أبهمــا استفسر الجرح فلم يقدح كا

هذا الذي عليه حفاظ الآثر إلخ....

ي وهذا هو الصحيح ؛ فلا شك أن قول البهتى فى عافية : إنه بجهول أولى منه بالتقديم قول أبى زرعة : إنه ثقة ؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ،

و إذا ثبت الاستدلال بالحديث المذكور، فهو نص فى محل النزاع. و يؤبد ماذكر من توثيق عانية المذكور أن ابن الجوزى مع سعة اطلاعه. وشدة بحثه عن الرجال؛ قال: إنه لايعلم فيه جرحا.

وأما الآثار الدالة على ذلك : فنها ما رواه الإمام مالك فى [الموطأ] هن عبد الرحمن بن القاسم ، هن أبيه « أن عائشة زوج النبنى صلى الله عليــه وسلم كانت تلى بنات أخيها يتامى فى حجرها لهن الحلى ، فلا تخرج من حلبين. الوكاة ، وهذا الإسناد عن عائشة فى غاية الصحة ، كا ترى .

ومنها ما رواه مالك فى [الموطأ] أيضاً ، عن نافع ، عن عبد اقه بن حمر أنه كان يحلى بنانه وجواويه الذهب ، ثم لا يخرج من حلبين الزكاة ؛ وهذا الإسناد عن ابن حمر رضى أنه عنهما فى غاية الصحة كما ترى .

وما قاله بعض أهل العلم من أن المانع من الزكاة فى الأول أنه مال ينيمة، وأنه لا تجب الزكاة على الصبى ، كما لا تجب عليه الصلاة ؛ مردود بأن عائشة تمرى وجوب الزكاة فى أموال البتاى ، فالمانع من إخراجها الزكاة : كونه حليا مباحا على التحقيق ؛ لاكونه مال يقيمة ، وكذلك دعوى أن الممانع لا بن عمر من ذكاة الحلى أنه لجوار مملوكات، وأن المملوك لا زكاة عليه مردود إينا أبنا كان لا يزكى حلى بناته مع أنه كان يروح البنت له على أنف ديناد

يحليها منها باربعائة ، ولا يزكى ذلك الحلى ، وتركه لزكاته لـكونه حليا مباحاً على التحقيق .

ومن الآثار الراودة فى ذلك ما رواه الشافعى ، أنا سفيان ، هن عمرو ابن دينار سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي نقال : و زكانه عاربته » ذكره البيمتى فى [السنن الكبرى] ، وابن حجر فى [لتلخيص] رزادالبيهتى فقال : وإن كان ببلغ ألف دينار نقال جابر كثير .

ومنها و ما دواه البيهتي عن على بن سليم قال : سألت أنس بن مالك هن الحلى ، فقال : ليس فيه زكاة .

ومنها ما رواه البهقى،عن أصاء بنت أبي بكر أنهاكانت تحل بناتهاالذهب ولا تزكيه نحوا من خسين ألفاً . وأما القياس فن وجهين :

الأول : أن الحلى لما كان لمجرد الاستمال لالتجارة والتنمية ، ألحق بغيره من الاحجار النفيسة كالمؤلؤ والمرجان، بجامع أن كلا معد للاستمال لا التنمية. وقد أشار إلى هذا الإلحاق مالك - رحمه الله - في [المرطا] بقوله : فأما التبر والحلى المكسور الذى يريد أهله إصلاحه ولبسه ، فإنما هو بمنزلة المتاسح الذى يكون عند أهله ، فليس على أهله فيه زكاة ، قال مالك : ليس فى المؤلؤ . ولا فى المسك والعنبر ذكاة .

الثانى من وجهى القياس : هو النوع المعروف بقياس ال*مكس ، وأشار* 4 في [مراقى السعود] بقوله في كتاب الإستدلال _.

منه قياس المنطقى والعكس ومنه فقد الشرط دون لبس

وغالف بعض العلماء في قبول هذا النوع من القياس ، وضابطه : هو إثبات عكس حكم شيء لشيء آخر لتماكسهما في العلة ، ومثاله ، حديث مسلم: ﴿ أَيَا نِي اَحدَنَا شَهْرَتُهُ وَلَهُ فَهَا أَجْرِ ؟ قَالَ أَرَايِتُمْ لَو وضعها في حرام أكانُ عليه وزر ﴾ الحديث ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : أثبت في الجماع المباح أجراً ، وهو حكم عكس الجماع العرام ، الآن فيه الوزر، (٢٦ - أخراء اليان ٧) الشعاكسهما فى العلة ، لأن هلة الآجر فى الأول إعفاف امرأته ونفسه · وعلة الوزر فى الناني كونه زنى ·

ومن أمثلة هذا النوع من القياس عند المالكية : احتجاجهم على أن الوضوء لا يجب من كثير القيء ، بأنه لما لم يجب من فليله لم يجب من كثيره عكس البول ، لما وجب من قليله وجب من كثيره .

ومن أمثلته عند الحنفية ، قولهم : لما لم بجب القصاص من صغير المثقل ، لم يجب من كبيره عكس المحدد لما وجب من صغيره وجب من كبيره.

ووجه هذا النوع من القياس في هذه المسألة التي نحن بصددها ، هو أن السووض لا تجاب في عينها الركاة ، فإذا كانت المتجارة واليماء ، وجبت فيها الركاة ، عكس المين ، فإن الركاة واجبة في عينها ، فإذا صبغت حليا مباحل لاستمال، وانقطع عنها فصد التنمية بالمتجارة بصارت لا كان فيها فتعاكست أحكامها لتما كسهما في العلة ، ومنع هذا النوع من القياس بعض الشافعية ، ما سبق من الحديث المرفوع ، والآثار الثابتة عن بعض الصحابة ، لما نقرد في الاصول، من أن موافقة النص القياس من المرجحات، وأما وضع اللغة ، فإن بعض العالماء يقول : إذا لفاظ الواردة في الصحيح، في زكاة المين لا تشمل الحليل في لسان العرب .

قال أبو عبيد : الرقة عند العرب : الورق المنقرشة ذات السكة السائرة يين الناس ، ولا تطلقها العرب على المصوغ ، وكذلك فيل في الأوقية .

قال مقيده : عفا الله عنه _ما قاله أبو عبيد هو المعروف في كلام العرب م قال الجوهرى في صحاحه : الورق الدراهم المضروبة ، وكذلك الرفة ، والهاء ، عوض عن الواو ، وفي القاموس : الورق _مثلثة ، وككتف _ : المدراهم المضروبة ، وجمه أوراق ووراق كالرفة .

هذا هو حاصل حجة من قال : لا زكاة في الحلي.

وما ادعاء بعض أمل العلم من الاحتجاج لذلك بعمل أهل المدينة ، فيه

أن بعض أهل المدينة مخالف في ذلك ، والحجة بعمل أهل المدينة عند من يقول بذلك ، كـ دما لك، [نما هي في إجاعهم على أمر لابجال للرأى فيه · لا إن أختلفوا ، أو كان من مسائل الاجنهاد، كما أشار له في [مراني السمود]بقوله :

> وأوجبن حجية للمدنى فيماعلى التوقيف أمره بنى وقيل مطلقاً .. الخ .

لأن مراد. بالمدنى : الإجماع المدنى الواقع من الصحابة ، أو التابعين،

لاما احتلفوا فيه كهذه المسألة , وقيده بما بيعلىالتوقيف دون مسائل الاجهاد **نى ال**قول الصحيح .

وأما حجة العاَّلين بأن الحلمي تجب فيه الزكاة : فهي منحصرة في أربعة أمور أيضاً.

الأول: أحاديث عن النبي صلى الله علبــــه وسلم أنه أوجب الزكاة في الحل.

الثاني: آثار وردت بذلك عن بعض الصحابة .

الثالث: وضع اللغة .

الرابع: القياس .

أما الاحاديث الواردة بذنك ، فنهاما رواه أبو داود في سننه ، حدثنا أبوكامل، وحميد بن مسعدة : ﴿ المعنى ﴾ أن عالد بن الحارث حدثهم : ثنا حسين ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « أن امرأه أت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعها ابنة لهـا ، وفي يد ابنها مسكنان غلـظناں من ذهب فقال لها : أتعطين زكاة هذا ؟ فالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم الفياءة سوارين من نار؟ قال: فخلعتهما ، وألمتهم. إلى السبى صلى الله عليه وسلم ، فقالت : هما قه عز رجل ولرسوله » .

وقال النسائي في سننه: أخبر نا إسماعبل بن مسعود ، قال حدثنا خالد ، عن حسين ، عن عمر و بن شعيب ، عن أبيه عن جده ﴿ أِن امرأة من أهل العبن أتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم و بلت لها ، في يد ابنتها مسكمان غليظتان من ذهب نقال : أنؤ دين زكاة هذا ؟ قالت : لا قال : أيسرك أن يسورك الله عو وجل بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ اقال : فخلعهما ، فالعتهما إلى وسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : هما لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم .

وسول الله صلى الله عليه وسل فقالت : هما قه ولرسوله صلى الله عليه وسلم .

أخير نا محد بن عبد الأعلى قال : حدثنا المعتمر بن سلبهان قال : سمعت
حسينا قال : حدثنى عمرو بن شعيب قال جاءت امرأة ، ومعها بنت لها ، و في
ابنتها مسكمتان . نحوه مرسل . قال أبو عبدالرحمن : عالد أنبت من
المعتمر . اه . وهذا الحديث الذي أخرجه أبر داود والنسائى من طربق
حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ؛ أفل درجانه الحسن ، وبه تعلم أن قول
المترمذى رحمالله .. : لا يصح في الباب شيء . غير صحيح ؛ لأنه لم بعلم بوابة
حسين المعلم له عن عرو بن شعيب ، بل جزم بأنه لم برو عن عمرو بن شعبب
إلا من طريق ابن لهيعة ، والمثنى بن الصباح ، وقد تابعهما حجاج بن أرطأة
وسطة ضعاف .

والجميع ضعاف .
ومنها مارراه أبو داود أيضاً ، حدثنا محد بن عيسى ، ثنا عتاب _ يدى ابن ومنها مارراه أبو داود أيضاً ، حدثنا محد بن عيسى ، ثنا عتاب _ يدى ابن يعير _ عن ثابت بن عجلان ، عن عطاء ، عن أم سلة قالت : كنت ألبس أوضاحا من ذهب فقلت : يارسول إلله أكز هو ؟ فقال : ما بلغ أن تؤدى ونكا مارراه أبو داود أيضاً ، حدثنا محد و رمنها مارراه أبو داود أيضاً ، حدثنا محد بن إدريس الرازى ، ثنا محرو بن عطاء أخبره ، عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنه قال : دخلنا على عاشة ذوج النبي صل الله عليه وسلم فقالت : « دخل على رسول الله صلى الله صلى الله وسلم فقال : ما دخل على رسول الله صلى الله صلى الله عند وسلم فرأى في يدى فتخات من ورق ، فقال : ماهذا ياعائشة ؟ ١١ فقلت ؟ عشم من أتربناك يارسول الله ، قال : أو ماشاء الله ؛ هر حسك من النار » .

حدثنا صفران بن صالح ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا سفيان عن حر بن يعل، قد كر الحديث نحو حديث الحام ، قبل لسفيان كيف تزكيه ؟ قال : تضمه إلى غيره . ا هرو حديث ائشة هذا أخرج نحوه أيننا الحاكم، والداوقطي، والبهقي . اهـ وأخرج الدارقطني ، عن عائشة من طريق عمر و بن شعيب ، عن عروة هنها قالت : لا بأس بليس الحلي إذا أعطى زكاته . اه .

قال البهقى ــ رحمه الله ــ : وقد انضم إلى حديث عمرو بن شعيب حديث أم سلمة ، وحديث عائشة ، وساقهما .

ومنها مادراه الإمام أحمد، عن أساء بنت يزيد بلفظ قالت : و دخلت أنا وعالتي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلينا أساور من ذهب ، فقال لنا : أتعطيان زكانه ؟ فقلنا : لا ، قال : أما تخافان أن يسوركما الله بسوار من نار ١٢ أديا زكانه ي . اهم .

وروى الدارقطني تحره من حديث فاطمة بنت قيس ، وفي سنده أبو بكر الهذلي ، وهو متروك ، اه . قاله ابن حجر في [التلخيص] .

وأما الآثار : فنها مارواه ابن أبى شيبة ، والبيهقى من طريق شعيب بن يسار قال : كتب عمر إلى أبى موسى : أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدةن من حلين اه . قال البيهق : هذا مرسل شعيب بن يسار لم يدرك عمر . اه .

وقال ابن حجر في [التلخيص] : وهو مرسل . قالهالبخارى ، وقد أفكر الحسن ذلك فيا دواه ابن أبي شيبة قالم : لانعلم أحداً من الحلفاء قال ؟ « في الحلي زكاة ي .

ومنها مارواه الطبرانى، والبيهقى، عن ابن مسعود: أن امرأته سألته ، عن حلى لهما ، فقال: إذا بلغ مائتى درهم ففيه الزكاة ، قالت: أضمها فى بنى أخ لى فى حجرى؟ قال: نعم .

قال النبهقى : وقد روى هذا مرفوعاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، و **ليس** بشىء ، وقال : قال البخارى : مرسل ، ورواه الدارتطنى من حديث ابن مسموه مرفوعاً ، وقال : هذا وهم والصواب موقوف · قاله ابن حجر فى [التنخ**ص]**.

ومنها مارواه البيهقي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أنه

كان يكتب إلى غازنه سالم ، أن يخرج زكاة حلى بناته كل سنة ، وماروى من ذلك عن ابن عباس ، قال الشافعى ؛ لا أدرى أيثبت عنه أم لا ؟ وحكاه ابن المنذر ، والبيهقى ، عن ابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهما . قاله فى [التلخيص] أيضاً .

ً وأما القياس : فإنهم قاسوا الحلى على المسكوك والمسبوك ، مجامع أن إلجميم نقد .

وأما رضع اللغة: فزعموا أن لفظ الرقة, رلفظ الأرقية الثابت فىالصحيح يشمل المسوغ كما يشمل المسكوك ، وقد قدمنا أن التحقيق خلافه .

فإذا علت حجج الفريقين ، فسنذكر لك مايمكن أن يرجح به كل واحد منهما . أما القول بوجوب زكاة الحلى؛ فله مرجحات :-

منها : أن من رواه من الصحابة عن النبي صلى اقه عليه وسلم أكثر ، كما قدمنا رواينه عن عبد الله بن عمر و بن العاص ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأسهاء بلت يزيد ، رضى الله عنهم .

وأما القول بعدم وجوب الزكاة فيه ، فلم يرو مرفوعاً إلا من حديث جابر ، كما تقدم .

. وكثرة الرواة ، من المرجحات هلى التحقيق ،كما قدمنا في سورة البقرة ، في الكلام على آية الربا .

ومنها : أن أحاديثه كحديث عمرو بن شعيب ، ومن ذكر معه ، أفوى سنداً من حديث سقوط الزكاة الذي رواه عافية بن أيوب .

ومنها: أن مادل على الوجوب مقدم على مادل على الإباحة ؛ للاحتباط فى الحروج من عهدة الطالب كما تقرر فى الأصول، وإليه الإشارة بقول صاحب [مراقى السعود] فى مبحث الترجيع باعتبار المدلول.

وناقل ومثبت والآمر بعد النواهي ثم هذا الآخر على إباحة إلخ ومعنى قوله : وثم هذا الآخر على إباحة ي أن مادل على الامر مقدم على مادل على الإباحة كما ذكرنا.

ومنها : دلالة النصوص الصريحة على وجوب الزكاة في أصل الفضة ، والذهب، وهي دليل على أن الحلىمن نوع مارجبت الزكاة في عينه،هذا حاصل مايمكن أن يرجح به هذا القول .

وأما القول بعدم وجوب الزكاة في الحلى المباح، فيرجح بأن الاحاديث الواردة في التحريم إبما كانت في الزمن الذيكان فيه التحلي بالذهب بحرماً على النساء ، والحلى المحرم تجب الزكاه اتفاناً.

وأما أدلة عدم الزكاة فيه ، فبعد أن صار التحلي بالذهب مباحاً .

والتحقيق : أن التحلي بالذهب كان في أول الأمر عرماً على النساء ثم أبيح، كما يدل له ماسانه البيهقي من أدلة تحريمه أولا ، وتحليله ثانياً ، وبهذا يحصل الجمع بين الأدلة ، والجمع واجب إن أمكن كما تقرر في الأصول وعلوم

الحديث ، وإليه الإشارة بقول صاحب [مراق السعود]:

والجع واجب متى ماأمكنا إلا فللأخير نسخ بينا ووجهه ظاهر ، لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهماً ، ومعلوم أنّ الجمع إذا أمكن أو لى من جميع الترجيحات .

فإن قبل : هذا الجمع بقدح فيه حديث عائشة المتقدم ، فإن فيه ﴿ فرأَى فَي

يدى فتخات من ورق ، الحديث . والورق: الفضة، والفضة لم يسبق لها تحريم، فالتحلي بها لم يمتنع يوماً ما.

فالجراب ماقاله الحافظ السهقي رحمه الله تعالى قال : من قال : لا زكاة في الحلى ، زعم أن الاحاديث والآثار الواردة في وجوب زكاته كانت حين كان النحلى بالذهب حراماً على النساء . فلما أبيح لهن سقطت زكانه .

قال : وكيف يصح هذا القول مع حديث عائشة ، إن كان ذكر الورق فيه محفوظاً ، غير أن رواية القاسم ، وابن أبي ملبكة . عن عائشة في تركما إخراج زكاة الحلي . مع ماثبت من مذهبها من إخراج زكاة أمو ال اليتامي يوقع وية فى هذه الرواية المرفوعة ، فهى لاتخالف النبى صلى أنه هليه رسلم فهاروته عنه ، إلا فيا علمته مفسوخا . اه .

وَدُدَ نَدَمَنا فَ سُورَةَ ﴿ البَقْرَةَ ﴾ الكلام على غالفة الصحافي ، لما روى فى آية الطلاق ، وبالجلة فلا يخبى أنه بيعد أن تعلم عائشة أن عدم زكاة الحلى فيه الوعيد من الذي لما بأنه حسبتها من النار ثم تترك إخراجها بعد ذلك عمن فى حجرها ، مع أنها معروف عنها القول : بوجوب الزكاة فى أموال البتامى . ومن أجوبة أهل هذا القول : أن المراد بركاة الحلى هاريته ، ورواه البجقى، عن إن عمر ، وسعيد بن المسيب ، والشعبى ، فى إحدى الووايتين عنه .

هذا حاصل الكلام في هذه المسألة.

وأفرى الرَّجوه بحسب المقرر في الأصول وعلم الحديث ، الجمع إذا أمكن، وقد أمكن، هنا .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ : وإخراج زكاة الحلى أحوط لأن ﴿ مَن الْقَ الشهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ﴾ _ ﴿ دع ماريبك إلى مالابربيك ﴾ والعلم عند إلله تعالى .

المسألة الرابعة : اعلم أن جامير علماء المسلمين من الصحابة ومن بعدهم على وجوب الزكاة فى عروض النجارة ، فقوم عند الحول ، ويخرج ربع عشرها كزكاء الدين ، قال ، قال ابن المنذر : أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة النجارة ، قال : رويناه عن عمر بن الحفال ، وابنه عبد الله ، وابن عباس ، والفقهاء السبعة ، سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، عبد الله بن عبد الرحن بن الحارث ، وخارجة بن زبد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عبد الرحن بن الحارث ، وخارجة بن زبد ، وعبيد الله بن زبد ، ومبيد نبن مهران ، والنخمى ، ومالك ، والثورى ، والارزاعى ، والسائم ، والنبان ، والمحاب ، وأحد ، وإسحاق ، وأيثور ، وأبي عبد اله بواسطة نقل النووى فى [شرح المهنب] ، وابن قدامة ، فى [المغنى] ولمالك ورحه الله ، تفصيل فى عروض النجارة ، لأن عروض النجارة عنده تنقسم وحه الله ، تفصيل المنتجارة عنده تنقسم

لل هرض تاجر مدیر ، وعرض تاجر محتکر ، فالمدیر هو الذی بیبع ویشتری دائماً ، والمحتکرهوالذی بشتری السلع ویتربص بهاحتی برنفع سعرها فبیمها، **وا**ین لم یرنفع سعرها لم بیمها ولو مکنت سنین .

فعروض المدير عنده وديونه التي يطالب بها الناس إن كانت مرجوة يزكيها عندكل حول : والدين الحال يزكيه بالمدد . والمؤجل بالقيمة .

أما هرض المحتكر فلا يقوم عنده ولازكاة فيه حن يباع بعين فيزكى العين على حول أصل العرض؛ وإلى هـذا أشار ابن عاشر ، فى [المرشد المعين] بقوله:

وَالعرض ذَو النجر ودين من أدار قيمتها كالمين ثم ذو احتكار وكل المبض ثمن أو دين حينا بشرط الحول الأصابن

والمستقبل المستور مذهبه شرطا ، وهو أنه يشترط في وجوب تقويم حروض المدير أن يصل يده شيء ناض من ذات الذهب أو الفضة ، ولوكان وبع درهم أو أقل ، وخالفه ابن حبيب من أحل مذهبه ، فوانق الجهور في عدم اشتراط ذلك .

ولايخق أن مذهب الجمهور هو الظاهر ، ولو نعلم بأحد من أهل العلم خالف فى وجموب زكاة موض التجارة ، إلا ماروى عن دارد الظاهرى ، وبعض أتباعه . ودليل الجمهور ، آية : وأحاديث : وآثار : وردت بذلك عن بعض الصحابة رضى الله عنهم ، ولم يعلم أن أحداً منهم خالف فى ذلك ، فهو إجماع سكوتى .

فن الآحاديث الدالة على ذلك : ما رواه أبو ذر رضى اقد عنه ، عن الني صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : ﴿ فى الإبل صدقتها ، وفى الغنم صدقتها ، وفى البز صدقته ﴾ الحديث : أخرجه الحاكم ، والدارقطنى ، والبجقى .

... وقال النووى في [شرح للهذب] هذا الحديث رواه الدارتطي، في ستنه والحاكم أبو عبد الله ، في [المستدرك] والبهةي ، باسانيدهم ، ذكره الحاكم ،

بإسنادين : ثم قال : هذان الإسنادان صحيحان على شرط البخاري ومسلم،أهر ثم قال : قوله : « وفى البر صدقته » هو بفتح الباء وبالزاى ؛ هكـذا روأه جيع الرواة، وصرح بالواى الدارقطني ، والسهقي ، وقال ابن حجر في [التلخيص] : حديث أبي ذر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : و في الإبل صدقتها وفي البز صدقته ، أخرجه الدارقطني عن أبي ذر من طريقين وقال في آخره وفي البز صدقته ، قالها بالزاي ، وإسناده غير صحيح ، مداره على موسى بن عبيدة الربذي ، وله عنده طريق ثالث من رواية ابن جريج ، عن عران بن أبي أنس ، عن مالك بن أوس ، عن أبي ذر ، وهو معلَّول لأن ابن جريج ، رواه عن حمران : أنه بلغه عنه ، ورواه الترمذي في العلل من هذا الوجه وقال : سألت البخاري عنه فقال : لم يسمعه ابن جريج من عمران وله طريقة رابعة ، رواه الدارقطي أيضاً ، والحاكم ، من طريق سَميد بن سلمة ابن أبي الحسام عن حمران ، ولفظه د في الإبل صدَّتُها ، وفي الغنم صدَّتُها ، وفى البقر صدقتها ، وفى البرصدقته ، ومن رفع دراهم أو دنانير لايمدها لغريم ولاينفقها في سبيل الله ، فهو كنز يكوى به يوم القيامة ، وهذا إسناد

لاباس به . اه . فترى ابن حجر قال : إن هذا الإسناد لاباس به مع مافدمنا عن الحاكم عن صحة الإسنادين المذكورين : وتصحيح النووى لذلك والدى رأيته فى سبن البهتمى: أن سعيد بن سلة بن أبى الحسام . يروى الحديث عن موسى المذكوره عن عران ، لاعن عران مباشرة فانظره .

فإن قيل قال ابن دقيق العيد : الذي رأيته فى نسخة من [المستدرك] فى هذا الحديث : البر بضم المرحدة وبالرأء المهملة ، ورواية الدارقطنى:التي صرح فيها بالزاى فى لفظة البر فى الحديث ضعيفة ، وإذن فلا دليل فى الحديث على تقدير صحته على وجوب زكاة عروض النجارة .

ة الجواب هوماندمنا عن النووى، من أن جميع رواته رووه بالزاى، وصرح بأنه بالزاى البيهتى ، والدارفطنى ، كما تقدم .

ومن الأحاديث الدالة على وجوب الزكاة في هر وض النجارة ، ماأخرجه

أبو داود فى [سننه] عن سمرة بن جندب الفزارى رضى الله عنه ، قال ؛ و أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يأمرنا أن نخرج الصدقة ما نعد البيع » ، وهذا الحديث سكت عليه أبو داود رحمه الله ، ومعلوم من حادثه أنه لايسكت إلا عن حديث صالح للاحتجاج عنده ؛ وقد قال ابن حجر فى [التلخيص] فى هذا الحديث : رواه أبو داود والدارقطن والبزار ، من حديث سليان بن سمرة عن أبيه وفى إسناده جهالة . اه .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ في إسناد هذا الحديث ، عند أبي داود حبيب ابن سلیان بن سمرة بن جندب ، وهو بجهول ، وفیه جعفر بن سعد بن سمرة أبن جندب ، وهو ليس بالقوى ، وفيه سلمان بن موسى الزهرى أبو داود ، وفيه لين ، ولكمنه يعتصد بما قدمنا من حدّيث أبي ذر ، ويعتصد أيضاً بماثبت عن أبي عمر و بن حاس ، أن أباه حاساً قال : مردت على حمر بن الخطاب وضى الله عنه ، وعلى عنقي أدم أحلما ، فقال : ألا تؤدى زكانك ياحماس ؟ فقال: مالى غير هذا ، وأهب في القرظ، قال: ذلك مار فضع، فرضعها بين يديه ، فحسبها فوجدت قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة ، قال ابن حجر في [التلخيص] في هذا الآثر ، رواه الشانعي ، عن سفيان ، حدثنا يحي عن حبد أنه بن أبي سلة ، عن أبي عمرو بن حاس أن أباه قال : مروت بعمر بن الخطاب، فذكره، ورواه أحد، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، عن یحی بن سعید به ، ورواه الدارقطنی ، من حدیث حاد بن زید ؛ عن يحيى بن سعيد ، عن أبي عمرو بن حماس ، عن أبيه نحوه ، ورواه الشانعي أيضاً عن سفيان ، عن ابن عجلان ، عن أبي الزناد ، عن أبي عمرو بن حماس، من أبيه ، أم .

وحماس بكسر الحاء وتحفيف الميم وآخره سين مهملة ، فقد رأيت ثبوت أخذ الزكاة من هروض التجارة عن عدر ، ولم يعلم له مخالف من الصحابة . وهذا النوع يسمى إجماعاً سكوتياً ، وهو حجة عند أكثر العلماء ، ويؤيده أيضاً ما رواه البيهقى ، عن ابن عمر : أخبرنا أبو نصر عمر ابن هبد العزيز بن عمر بن تتادة ، من كتابه أنبأ أبو الحسن محمد بن عبداقه ^ا ابن إراهم بن عبدة .

حدثناً أبو عبد الله محمد بن إبراهم البوشنجي حدثنا أحمد بن حنبل ؛ حدثنا حفص بن غياث ؛ حدثنا عبيد أنه بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : ليس في المروض زكاة إلا ماكان للتجارة . أه .

قال : وهذا قول عامة أعل العلم ، فالذى روى عن ابن عباس رضى اقه هنهما ، أنه قال : لازكاة فى العرض ، قال فيه الشافعى : فى كتاب القديم إسناد العديث عن ابن عباس ضعيف ، فكان انباع حديث ابن عمر لصحته والاحتياط فى الزكاة أحب إلى ، واقة اعلم .

ى الرفة الله إلى المسلم المنظور ، عن عائشة وابن عباس مثل مادوينا عن المنظور ، ولم يحل مل مادوينا عن المنظور ، ولم يحل خلافهم عن أحد فيحتمل أن يكون معنى قوله إن صح لازكاة في المرض إذا لم يرد به التجارة ، اله ، من سنن البيهني ، ويؤيده مادواه مالك المنظور المنظور

في [الموطأ] ، عن يحيي بن سعيد ، عن زريق بن حيان ·

وكان زريق على جواز مصر فى زمان الوليد بن عبد الملك وسلمان وصمر ابن عبد العوير ؛ فذكر أن عمر بن عبد العزيز ،كتب إليه أن انظر من يمر بك من المسلمين ، فخذ نما ظهر من أموالهم نما يريدون من التجادات من كل أربعين دينارا ديناراً ، فا نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشريق دينارا فإن نقصت ثلك دينار فدعها ، ولا تأخذ منها شيئاً .

معمن الذي وبالوطاعيم ، ولا أما الذين آمنوا أنفقوا من طبيات وأما الآية : فهى قوله تعالى : ﴿ يَا أَمِا الذِينَ آمنوا أَنفقوا من طبيات ماكسيم ﴾ على ما فسرها به مجاهد .. رحمه اقه تعالى .. قال : البيهق ، في آسنه] باب و زكاة التجارة وقال الله تعالى وجل ثناؤه : ﴿ أَنفقوا من طبيات ماكسيتم ﴾ الآية : أخبر نا أبوعيد (ته الحافظ، وأبو بكر بن الحسن القاضى، وأبو سعد بن أبي عمو ، قالوا : ثنا أبو المباس محمد بن يمقوب ثنا الحسن ابن على بن عفان ، ثنا يحيى بن آدم ، ثنا ورقاء ، عن أبي نجيح ، عن مجاهد ، في قوله تعالى : ﴿ أَنفقوا من طبيات ماكسيتم ﴾ قال : التجارة ﴿ وما أخرجنا في قوله تعالى : ﴿ أَنفقوا من طبيات ماكسيتم ﴾ قال : التجارة ﴿ وما أخرجنا

لـكم من الأرض) قال : النخل ، وقال البخارى في [في صحيحه] باب وصدقة الكسب والتجارة ، لقوله تمالى : ﴿ يَا أَبِهَا الذِينَ آمَنُوا أَنفَقُوا مَن طَبِّباتُ ما كسيتم ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ الله غنى حميد ﴾ . قال ابن حجر في [الفتح] مكذا : أورد هذه الترجمة مقتصراً على الآية بغير حديث .

وكأمه أشار إلى ما رواه شعبة ، عن الحسكم عن مجاهد فى هذه الآية :
﴿ إِنَّاكِمُ اللَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِن طَيبات ما كسبتم ﴾ قال : من النجارة الحلال .
أخرجه الطبرى وابن أبى حاتم من طريق آدم عنه ، وأخرجه الطبرى من طريق هشيم عن شعبة . ولفظه ﴿ من طبات ما كسبتم ﴾ قال : من النجارة ﴿ وَمَا أَخْرَجُنَا لَمُ مِن الْأَدَارِ مَن النَّمَارِ .

ولا شك أن ما ذكره مجاهد . داخل فى عموم الآية : فتحصل أن جميم ما ذكر ناه من طرق حديث أبى ذر . وحديث سمرة بن جندب المرفوعين وما صح من أخذ عمر زكاة الجلود من حماس . وما روى عن ابن عمر . وعمر ابن عبد العزيز وظاهر عموم الآية الكريمة ، وما فسرها به مجاهد ، وإجماع عامة أهل الدلم إلا من شذ عن السواد الأعظم ، يكنى فى الدلالة على وجوب الزكاة فى عروض التجارة ؛ والدلم عند الله تعالى .

المسألة الحامسة : ف زكاة الدين : وهل الدين مسقط الزكاة عن المدين أولا؟ اختلف العلماء فى ذلك ، ومذهب مالك _ رحمه انه _ أن الدين الذي للإنسان على غيره بجرى بجرى عروض النجارة فى الفرق بين المدير وبين المحتكم ، وقد أوضحنا ذلك فى المسألة النى قبل هذا .

ومذهبه رحمه الله : أن الدين مانع من ازكاة فى العين ، وعروض التجارة إن لم يفضل عن وفأله قدر ما تجب فيه الزكاة ، قال فى [موطئه] : الأسر المجتمع عليه عندنا ، أن الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ، ويكون عنده من الناض سوى ذلك ، ما تجب فيه فيه الزكاة فإنه بزكى ماييده من ناض تجب فيه الزكاة ، وإن لم يكن عنده من العروض والنقد إلا وفاء دينه فلا زكاة عليه . حتى يكون عنده من الناض فضل عن دينه ماتجب فيه الزكاة ، فعليه أن يزكيه .

وأما الماشية والزورع والثمار ، فلا يسقط الدين وجوب زكاتها عنده . ومذهب الإمام الشافعي – رحمه أقه – أن الدين إذا كمان حالا على موسر مقر أر مذكر وعنيه بينة فركاته واجبة إنكان هيئاً أو عرض تجارة ، وهذا قوله الجديد . وأما القديم : فهو أن الزكاة لا تجب في الدين بمال .

أما إن كان الغريم مصراً أو جاحداً ولا بينة أو بماطلاً أو غائباً ، فهو عنده كالمفصوب ، وفى وجوب الزكاة فيه خلاف ، والصحيح الوجوب : ولكن لا تؤخذ منه بالفعل إلا بعد حصوله فى اليد . وإن كان الدين مؤجلاً ففيه وجهان :

ا حدهما : لاق إسحاق : أنه كالدن الحال على فقير أو ملى جاحد ؛ فيكون على الخلاف الدى ذكرناه آنفاً .

والنانى: لا في على بن أنى هريرة ، لانجب فيه الزكماة ، فإذا قبعته استقبل به الحول . والأول أصح ، قاله صاحب أغهد .

أما إذا كان الدين ماشية كأربعين من الذنم، أو غير لازم كدين الدكتابة: فلا بجب فيه الزكاة انفاقاً عندهم، وإن كان عليه دين مستفرق، أو لم يبق بعده كال النصاب فقال الشافعي في [القديم]: يسقط الدين المستفرق، أو الذي ينقص به المال عن النصاب وجوب الزكاة، لأن الملك فيه غير مستقر لانه ربما أخذه الحاكم لحق الفرماء، وقال في [لجديد]: تجب الزكاة ولا يسقطها الدين لاختلاف جهمها، لأن الزكاة تتملن بعين المال والدين يتملق بالذمة، وإن حجر عليه ففيه خلاف كثير،

أصحه عند الشافعية : أنه يجرى على حكم ذكاة المنصوب ، وقد قدمنا حكه ، والمشافعية قول ثالث ، وهو أن الدين يمنع الزكاة في الأموال الباطنة وهي الذهب والفصة ، وهروض التجارة ، والإيمنعها في الظاهرة، وهي الزروع والتمار والمواشي والمعادن . والغرق أن الأموال الظاهرة نامية بنفسها بخلاف الباطانة ، وهذا هو مذهب مالك كما تقدم ، ودين الآدى ودين الله عندم سواه في منع وجوب الوكاة ، ومذهب الإمام أحمد رحمه الله : أن من كان له دين على مل م مقر به غير بماطل فليس عليه إخراج زكاته حتى يقبضه ، فإن قبضه أدى زكاته فيها فير بماطل فليس عليه إخراج زكاته في على وضى الله عنه ، وبه قال : الثورى . وأبو ثور ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وقال : عثمان وابن عمر وجابر ، وضى الله عنه ، وطاوس والنخمى وجابر بنزيدوالحسن ، وميمون بن مهر ان والزهرى وتتادة ، وحماد بن أبى سليان وإسحاق وأبو عبيد ، عليه إخراج زكاته فى الحال ، لأنه قادر على قبضه .وقد قدمنا أنه قول مالك والشافى ، فإن كان الدين على مصر ، أو جاحد ، أو غاطل ، فروايتان :

أحدهما : لا نجب فيه الزكاة ، وهو قول قتادة ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وأهل العراق ، لأنه غير مقدور على الانتفاع به .

والثانية : بزكيه إذا قبضه لما مضى , وهو قول الثورى ، و أبي عبيد , وعن عمر بن عبد العزيز ، را لحسن ، والليث ، والأوزاعى ، يزكيه إذا قبضه لعام واحد ، وهذا قول مالك .

ومذهب أحمد رحمه اقد : أن الدين يمنع الزكاة فى الامرال الباطنة ، التى هى الذهب والفعنة ، وعروض التجارة . وهذا لا خلاف فيه عنه ، وهو قول عطاء ، وسليان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والعسن ، والنخمى ، والمبيث ، والثورى ، والارزاعى ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وأصحاب الرأى ، وقد قدمنا نحوه عن مالك رحمه الله .

وقال ربيمة ، وحماد بن أبى سليان : لايمنع الدين الزكاة فى الاموال الباطلة ، وقد قدمناه عن الشافعي ، في جديد قرليه .

وأما الأموال الظاهرة ؛ وهى السائمة والنمار والحبوب ، فقد اختلفت فيها الرواية ، عن أحمد رحمه الله ، فروى عنه ؛ أن الدين يمنع الزكاة فيها أيضاً كالاموال الباطنة , وعنه فى رواية إسحاق بن إبراهيم , يبتدى. بالدين فيقضيه , ثم ينظر ما بق هنده بعد إخراج النفقة ، فبزك ما بق .

ولا يكون على أحد دينه أكثر من ماله صدقة فى إبل أو بقرة أو غنم أو زرع ، ولا زكاة . وبهذا قال : عطاء ، والحسن ، وسلمان ، ومبمونه ابن مهران . والنخمى ، والثورى ، والليث ، وإسحاق .

وروى أن الدين لايمنع الزكاة فى الأموال الظاهرة ، وبه قال الأوزاعى وقد قدمناه عن الشافعي فر[الجديد] وهو قول مالك .

إذا عرفت أقوال العلماء في زكاة الدين . وهل هو مانع من الزكاة ؟ ا

فاعلم أن اختلافهم فى الدين ، هل بزكى قبل القبض ، وهل إذا لم يزكه قبل القبض يكنى زكاة سنة واحدة ؟ 1 أر لابد من زكاته لما مضى من السنين ؟ 1

الظاهر فيه أنه من الاختلاف في تحقيق المناط ، هل القدرة على التحصيل كالحصول بالفعل أولا ؟ ولا نعلم فى زكاة الدين نصاً من كمتاب ولاسنة ، ولا إجماع ، ولاكون الدين مانماً من وجوب الزكاة على المدين إن كان يستخرق أو ينقض النصاب ، إلا آثار اوردت عن بعض السلف .

ومنها مارواه مالك فى [الموطأ] عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، عن عثمان بن عفان : أنه كان يقول : هذا شهر زكاتـكم ، فمن كان عليه دين فليؤد دينه ، حتى تحصل أموالـكم فتؤدون منه الزكاة .

ومنها ما رواه مالك فى [الموطأ] أيضاً عن أيوب بن أبى ثميمة السختيانى عن عمر بن عبد المزير : أنه كتب فى مال قبضه بعض أولاده ظلماً ، يأمر برده إلى أمله ، ويؤخذ ركانه لما معنى من السنين : ثم عقب بعد ذلك بسكتاب ألا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة ، فإنه كان ضمارا اهم . وهو بكسر الضاد : أى غائباً عن ربه لايقدر على أخذه ولايعرف موضعه . المسألة السادسة : في زكاة المعادن والركاز .

اهم أن العلماء أجموا على وجوب إخراج حق شرعى من المعادن في المحلة ،
لكن وقع بينهم الاختلاف في بعض الصور لذلك ، فقال قوم : لايجب في
شيء من المعادن الزكاة إلا الذهب والفضة خاصة فإذا أخرج من المصدن
عشرين مثقالا من الذهب ، أوماتني درهم من الفضة ، وجب عليه إخراج ربع
المشر من ذلك من حين إخراجه ، ولا يستقبل به حولا . ومن قال بهذا:
مالك ، والشافعي . وهذهب الإمام احد كذهبهما الإلا أنه يوجب الزكاة في
جميع المصادن من ذهب ، وفضة ، وزئيق ، ورصاص ، وصفر ، وحديد ،
وباقوت، وزبرجد ، ولؤلؤ ، وعقيق ، وسبع ، وكحل ، وزجاج ، وزرنيخ ،
ومغرة ، ونحو ذلك ، وكذلك المعادن الجارية : كالقار ، والنقط ، ونحوهما،
ويقوم بمائني درهم أو عشرين مثقالا ، ماعدا الذهب والفضة . فجميع المعادن

وذهب أبوحنيفة رحمه آنه ، إلى أن المصدن من جملة الركاز . ففيه عنده الخس ، وهو عنده الذهب والفعنة ، وما ينطبع كالحديد والصفر والوصاص. فى أشهر الروايتين ، ولايشترط عنده النصاب فى الممدن والركاز .

ب عبر (بوربير) . و يسترف صده الصاب بي المعدن والراق .
وعن قال بازوم ربع العشر في المعدن : حمر بن عبد العزيز . وحجة من
قال بوجوب الزكاة في جميع الممادن ، حموم قوله تعالى ﴿ وَمَا أَحْرِجِنَا لَكُ
مِن الْاَرْضُ ﴾ وحجة من قال بوجوبها في مصدن الذهب والفعنة فقط : أن
الأصل عدم وجوب الزكاة فلم تجب في غير الذهب والفعنة للنص عليهما دون
غيرهما ، واحتجوا أيضاً بحديث لازكاة في حجر ، وهو حديث ضميف ،
قال فيه ابن حجر في [التلخيص] وواه ابن عدى ـ من حديث حرب أبي هر
الكلاهي ، هن هرو بن شميب ، عن أبيه عن جده ، ورواه البهتي ، من طريقه
و تابعه عبان الوقاصى ؛ وتحد بن عبيد الله العرزي . كلاهما عن عمرو بن شميب
وهما مقروكان . اه . وعمر بن أبي عمر الكلاعي ضعيف . من شيوخ بقبة
الجهولين ، قاله في د التقريب » واحتج لوجوب الوكاة في المعدن عما رواه

مالك فى [الموطأ] عن ربيمة أبي عبد الرحن . عن غير واحد أن رسول اقت صلى الله عليه وسلم ، قطع لبسلال بن الحارث المزنى معادن القبلية ، وهى من ناحية الفرع .

فتلك المسادن لا يؤخذ منهسا إلى اليوم إلا الزكاة ، وقال ابن حجر فى [التلخيص] ورواه أبودارد ، والطيرانى ، والحساكم ، والبيهتى ، موصولا و ليست فيه زيادة ، وهى من ناحية الفرح الخ .

وقال الشافعى : _ بعد أن روى حديث مالك _ ليس هـذا عا يثبته أهل الحديث ولم يثبتره ولم يكن فيه رواية عن الني صلى الله عليه وسلم إلا إفطاعه ، وأما الركاة هون الخس فليست مروية عن الني صلى أله عليه وسلم .

وقال البهقى: هوكما قال الشاخى فى رواية مالك ، وقد روى عن الداوردى عن ربيمة ، موصولا ، ثم أخرجه عن الحاكم والحاكم أخرجه فى والمستدرك وكذا ذكره ابن هبدالبر ، من رواية الداوردى قال : ورواه أبوسبرة المدين عن مطرف ، عن مالك ، عن محد بن عمر و بن علقمة ، عن ابن عباس ، قلت : أخرجه أبوداود ، من الوجهين · اه .

قال مقيده _ عفا الله عنه _ الاستدلال بهذه الزيادة على الحديث المرفوع التي ذكر ها مالك في [الموطأ] فنلك الممادن لا يؤخذ منها إلا الركاة إلى اليوم من نوع الاستدلال بالاستصحاب المقلوب ، وهو حجة عند جماعة من العلماء من المالكية ، والشافعية .

والاستصحاب المقلوب : هو الاستدلال بثبوت الامر في تلزمن الحاضر على ثبوته في الزمن الماضي , لعدم مايصلح للتغيير من الاول إلى النافي .

قال صاحب [جمع الجرامع]: أما ثبوته فىالأول لثبوته فى الثانى فقلوب، وقد يقال فبه لو لم يكن الثابت اليوم ، ثابتا أمس لكان غبر ثابت فيقتضى استصحاب أمس انه الآن غير ثابت ، وليس كذلك ، فدل هلى أنه ثابت .

وقال : في [نشر البنود] وقد يقال في الاستصحـــاب المقلوب ليظهر

الاستدلال به ، لو لم يكن النابت البوم ثابتاً أمس ، لكان غير ثابت أمس ، لذا فير ثابت أمس ، لذا لا راسطة بين الثبوت وعدمه ، فيتعنى استصحاب أمس الحالى عن الثبوت فيه ، أنه الآن فير ثابت أمس أيضاً ، ومثل له بعض المالكية بالوقف ، إذا جمل مصرفه ووجد على حالة فإنه يحرى عليها ، لآن وجوده على تلك الحالة دليل في أنه كان كذلك في عقد الوقف ، ومثل له المحلى ، بأن يقال في المكيال الموجود ، كان على عهده صلى الله عليه وسلم ، باستصحاب الحال في الماضى، ووجهه في الممالة التي غين بصدها ، أن لفظ فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الورم بدل بالاستصحاب المعادن لا يؤخذ منها إلا الراق عليه وسلم نام النوع والمحال في زمن الذي صلى النوع والمحال المعادن لا يؤخذ منها إلا المنافق عليه وسلم لعدم العملي المنفوب ، أنها كانت كذاك في زمن الذي الله المعام المعام المعام المعام المعام المعام المعام العملية المنافق على المعام المعام

وقد أشار في [مراقى السعود] إلى مسألة الاستصحاب المذكور في كتاب الاستدلال بقوله :

وربحن كون الاستصحاب للمدم الأصلى من ذا الباب بمدقصارى البحث عن نص فلم يلف وهذا البحث وفقاً منحتم إلى أن قال ـ زهر عمل الشاهد ـ :

وما بماض مثبت للحال فهو مقلوب وعكس الحال كجرى ماجهل فيه المصرف على الذى الآن لذاك يعرف وأما الركاز: ففيه الخس بلا نزاع، لقوله صلى الله عليه وسلم « وفى الركاز الخس »، أخرجه الشينةان ، وأصحاب السنن، والإمام أحمد، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه: إلا أنهم اختلفوا فى المراد بالركاز.

فذهبالجهور مهم مالك . والشافى وأحمد ، إلىأن الركاذهو دفن الجاهلية ، وأنه لايصدق على المعادن اسم الركاز .

واحتجوا بماجاء في حديث أبي هربرة المتفق عليه الذي ذكر فا بعضاً منه آنفا ، فإن فيه أن الذي صلى الله عليه وسلم قال : و والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس » ففرق بين الممدن والركاز بالعطف المقتضى للمغابرة . وذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن الممدن ركاز ، واحتجوا مما رواه البيهتي من حديث أبي هربرة رضى الله عنه ، أن الذي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ورق الركاز الخس ، قبل يارسول الله حسلى الله عليه وسلم و ما الركاز؟ قال: الاهب والفضية و الحلوقات في الارض يوم خلق الله السماوات والارض » ورده الجهور بأن الحديث ضعيف . قال ابن حجر في [اللهيمي ورده الجبهتي من حديث أبي يوسف ، عن عبد الله بن سعيد من أبيه عن عبدالله بنسميد ، أبيه عن عبدالله بنسميد ، وحبان ضعيف .

وأصل الحديث ثابت في [الصحاح] وغيرها بدون الزيادة المذكورة . وقال الشافعي في [الجديد] يشترط في رجوب الخس في الركاز أن يكون ذهباً أو فعنة دون غيرهما . وخالفه جمهور أهل العلم ، وقال بمضالعلما : إذا كان في تحصيل الممدن مشقة ففيه ربع العشر ، وإن كان لامشقة فيه فالواجب فيه الخس . وله وجه من النظر ، والعلم هند الله تعالى .

قُولُهُ تَعَالَى ﴿ انْفُرُوا خَفَافاً وَثَقَالًا ﴾ الآية .

لايخنى ما فى هذه الآية الكريمة من التشديد فى الحروج إلى الجماد على كل حال ، ولكنه تعالى بين رفع هذا التشديد بقوله : ﴿ ليس على الضعفاء ولاعلى المرضى ولا على الذين لايجدون ماينفقون حرج ﴾ الآية ، فهى ناسخة لها.

قوله تعالى : ﴿ رَفِّى الرَّفَابِ ﴾ قال الشافعي ، والليث : إن المراد بالرقاب : المسكا تبون .

وروی نحوه هن أبی موسی الاشعری والحسن البصری ، ومقــاتل بن حیان ، وعر بن عبد العربز ، وسعید بن جبیر ، والنحی، والزهری ، وابن زید · ویدل لهذا القول قوله تعالی فی المسكانبین : ﴿ وآنوع من مال اقه الدی آتاكم ﴾ وقال ابن عباس : الرقاب أعم من المكانبین ، فلاباس أن تعــق الرقبة من الزكاة ، وهو مذهب مالك وأحمد وإسحاق .

قوله تمالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ عَذَابُ أَلَّمٍ ﴾ .

صرح تعالى فَى هـذهُ الآية السكريمة ، بأن من يؤذى دُسُول الله صلى الله عليه وسلم له العذاب الآليم . وذكر فى « الاحزاب _» أنه ملمون فى الدنيا والآخرة . وأن له المذاب المبين ، وذلك فى قوله : ﴿ إن الذين يؤذون الله ووسوله لعنهم الله فى الدنيـــا والآخرة وأعد لمر هذاباً مهيناً ﴾

قوله تصالى: أو يحـذر المشافقون أن تنزل عليهم سورة) إلى قوله : ﴿ مَاتَحَذُرُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَقُمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَعَنَّلُهُ ﴾ •

صرح فى هذه الآية السكريمة : أن المنافقين ما وجدوا شيئاً ينقمونه أى يعببونه وينتقدونه إلا أن الله تفصل عليهم فأغناهم بما فتح على نبيه صلى الله عليه وسلم من الحنير والبركة .

والمعنى : أنه لا يوجد شىء يحتمل أن يعاب أو ينقم بوجه من الوجوه : والآية كقوله : ﴿ وَمَا نَصْوا مَنْهِمَ إِلَا أَنْ يُومُنُوا بَاللهُ العَرْيزَ الحَمْيَةِ ﴾ وقوله : ﴿وَمَا تَنْصُونَ مَنَا إِلَّا أَنْ آمَنَا بَآيَاتَ رَبِنَا لمَا جَاءَتَنا﴾ . وقوله : ﴿الذِينَ أَخْرِجُوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولو اربنا الله ﴾ .

ونظير ذلك من كلام العرب: قول نابغة ذبيان:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب وقول الآخر:

مانقموا. من أمية إلا أنهم يضربون إن غضبوا وقول الآخر:

ف آبك فى من حيب فإنى جبان الكلب مهزول الفصيل قوله تعالى: ﴿ قَلَ نَارَ جَهِمُ أَشَدَ حَرَا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴾ .

ذكر تمالى في هذه الآية السكريمة شدة حر نار جمنم ـ أعاذنا الله والمسلمين

منها _ وبين ذلك في مواضع أخر كقوله : ﴿ نَارَأُوتُودِهَا النَّاسُ وَالْحَجَارَةُ﴾ . وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لِظَنَّى تُزَاعَةً للشَّوى﴾.وقوله : ﴿كَلَّمَا نَصْحِتُ جَلُودُمْ بِدَلْنَاهُمْ جلودًا غيرها ﴾ . وقوله : ﴿ يُصِبُ مِن فَوَقَ رَوُّوسُهِمُ الحَيْمِ ﴿ يَصِهُرُ بِهِ مَافَى بطونهم والجلود . ولم مقامع من حديد ﴾ . وقوله : ﴿ وَإِنْ يَسْتَمْمُوا يَمَالُوا بها. كالمهل يشوى الوجوء). آلآية ، وقوله: ﴿وسقوا مامًا حميها فقطع أمعاءهم﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

اختلف العلماء فى وزن جهنم بالميزان الصرفى ، فذهب بعض علماءالعربية إلى أن وزنه وفعنل ۽ قالنون المصنفة زائدة ، وأصل المادة ؛ الجيم والها. والمم ، من تجهم إذا عيس وجهه ، لأنها تلقاهم بوجه متجهم عابس ، وتتجهم وجوههم وتعبَّى فيها لما يلاقونمن ألم العذاب ·

ومنه قول مسلم بن الوليد الانصارى :

شكوت إليها حبها فتبسمت ولم أرشماً تبلها فقلت لحما جودى فأبدت بحهما لتقتلني ياحسنها إذ بحميم وتقول العرب : جهمه إذا استقبله بوجه كريه مجتمع ، ومنه قول عمرو ان الفصفاض الجهني:

ولا تجهمينا أم حمرو فإنما بنــا داء ظبى لم تخنه عوامله وقال بعض العلمساء جهتم فارسى معرب ، والأصل كهنام وهو بلسانهم

النار ، فعربته العرب وأبدلوا السكاف جيما .

قوله تمالى : ﴿ فَإِنْ رَجِمُكُ انَّهُ إِلَى طَائِفَةً مَنْهِمَ فَاسْتَأْذُنُوكَ لَلْخُرُوجِ ، فَقَلّ لن تخرجوا معى أبداً ﴾ إلى قوله ﴿ الحَالَفَينَ ﴾ عاقب الله .

ف هذه الآية الكريمة : المتخلفين عن غزوة تبوك بأنهم لا يؤذن لهم في الحروج مع نبيه ، ولا القتال منه صلى الله عليه وسلم لأن شؤم المخالفة يؤدى إلى فوآت الخير الكثير .

وقد جاء مثل هذا في آيات أخر كقوله : ﴿ سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى منانم لتأخذها وذرونا نتبعكم ﴾ إلى قوله : ﴿كَذَلُّكُمْ قَالَ اقَّهُ مِنْ قَبْلٍ ﴾ وقوقه : ﴿ وَنَقَلَبُ أَنْتُدْتُهِمُ وَأَيْصَادُهُمَ كَمْ لِمُومَوْا بِهَ أُولُ مِرَةٌ ﴾ الآية إلى غير ذلك من الآيات ؛ والحَمَالَف هو الذي يتخلف عن الرجال فى النزو فيبتى مع النساء والصييان ، ومنه نول الشنفرى :

ولا عَالف داريَّة متريب وروح ويغدر داهنا يشكحل قوله تعالى : (وإذا أنزلت سورة أن آمنوا باثى ، وجاهدوا مع رسوله استأذنك أولو الطول منهم ، وقالوا ذرنا تكن مع القاعدين ﴾ .

ذكر أنه تعالى فى هذه الآية الكريمة ، أنه إذا أزل سورة فيها الامر بالإيمان ، والجهاد مع نييه صلى أنه عليه وسلم ، استأذن الاغنياء من المنافقين فى التخلف عن الجهاد مع القدرة عليه ، وطلبوا الني صلى اقد عليه وسلم أن يقركهم مع القاعدين المتخلفين عن الغرو

وبين فى موضع آخر أن هذا ليس من صفات المؤمنين ، وأنه من صفات المشاكن الدين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، وذلك فى قوله : ﴿ لايستأذلك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وانفه على بالمتفين ه [نما يستأذلك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم فى ربيهم يقرددون ﴾ ، وبين أن السيل عليه بذلك ، وأنهم مطبوع على يكونوا مع الحوالف ، وطبع الله على تلوبهم ﴾ الآية . وبين فى مواضع أخر يكونوا مع الحوالف ، وطبع الله على قلوبهم ﴾ الآية . وبين فى مواضع أخر شدة جزعهم من الحواج إلى الجهاد ، كقوله : ﴿ وإذا أنولت سورة عكمة من الحواب ألما المنشى من الموت ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ فإذا جاء الحموف رأيتهم ينظرون إليك نظر المنشى تدور أعينهم كالذى يغشى هليه من الموت ، فإذا جاء الحموف سلقوكم بالسنة تدور أعينهم كالذى يغشى هليه من الموت ، فإذا زهب النحوف سلقوكم بالسنة عداد) إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ وَالسَابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارُ وَالَّذِينَ اتبعوهم بإحسان رضى أقد عنهم ورضواعنه ﴾ الآية.

صرح تمالى فى هذه الآية الكريمة بأن الذين اتبعوا السابقين الاولين من المهاجرين والانصار بإحسان ، أنهم داخلون معهم فى وصوان الله تعالى , والوحد بالمتلود في الجنات والفوز العظيم ، وبين في مواضع أخر ، أن الذين اتبعوا السابقين بإحسان يشاركونهم في الخيركقوله جل وعلا : ﴿ وَآخَرِينَ منهم لما يلحقوا بهم ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وَالذَينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدُمْ يَقُولُونُ وَبِنَا اغفر لنا ولإخواننا ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وَالذَينَ آمَنُوا مِنْ بِعْدُ وَهَاجُرُوا وجاهدوا معكم ، فاولتك منكم ﴾ .

ولا يخي أنه تعالى صرح في هذه الآية الكريمة،أنه قد رضىعن السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ، والذين انبعوهم بإحسان ، وهو دليل قرآنى صريح في أن من يسبهم ويبغضهم ، أنه منال عالف قد جل وعلا، حيث أبغض من رضى اقد عنه ؛ ولا شك أن بغض من رضى اقد عنه مضادة له جل وعلا، وتمرد وطنيان .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَهُلَ الْمُدَيِنَةُ مَرْدُوا عَلَى النَّفَاقَ لَا تَعْلَمُمْ نَحْنَ نَعْلَمِهُ ﴾ الآية .

صرح فى هذه الآية الكربمة أنهن الآعراب، ومن أهل المدينة ، منافقين لايعلمهم وسول المد صلى الله عليه وسلم ، وذكر تعالى نظير ذلك عن أوح فى قوله عنه : ﴿ قال وما على بماكانوا يعملون ﴾ الآية .

وذكر نظيره عن شعيب عليهم كلهم صلوات الله وسلامه ـ في قوله: ﴿بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين ، وما أنا هليكم بحفيظ﴾ أ ه.

وقد أطلع الله نيه على بعض المنافقين كا تقدم فى الآيات الماضية ، وقد أخبر صاحبه حديقة بن البمان رضى الله عنهما ، بشىء من ذلك ، كا هومعلوم.

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتَمْقَارَ إِبْرَاهُمِ لَابِيهِ إِلَّا عَنْ مُوهَدَّةً وَهَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ الآية .

لم يبين هنا هذه الموعدة التي وهدها إياه ، ولكنه بينها في سورة «مريم» بقوله : ﴿ قَالَ سَلَامَ عَلِكَ سَاسَتَغَفُر لَكَ رَبِي إِنَّهَ كَانَ فِي حَمَياً ﴾ ·

قوله تعالى : ﴿ لقد جاركم رسول من أنفسكم هو برعليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف وحم ﴾ · هذه الآية الكريمة تدل على أن بعث هذا الرسول الذي هو من أنفسنا الدى هو من أنفسنا الدى هو متصف بهذه الصفات المشعرة بغاية السكال ، وغاية شفقته علينا هو أعظم منن الله تعالى ، وأجرل نعمه علينا ، وقد بين ذلك في مواضع أخر كموله تعالى : (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم ﴾ الآية . وقوله : (ألم تر إلى الدين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البواد) وقوله : (وما أرسلناك إلا رحمة العالمين) إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ عليه توكات وهو رب المرش العظيم ﴾ .

أمر تمالى فى هذه الآية الكريمة نييه صلى الله عليه وسلم ، بالتوكل عليه جل وعلا . ولا شك أنه بمتثل ذاك، فهو سيد المتوكاين عليه صلوات اقه وسلامه ، والتوكل على اقه تمالى ، هو شأن إخوانه من المرسلين صلوات الله عليهم وسلامه .

كا بين تعالى ذلك فى آيات أخر ، كقوله عن هود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ﴿ قال إِنى أَشَهِد الله واشهدوا أَنى برىء مما تشركون ، من دونه فكيدونى جيماً ثم لا تنظرون ؛ إنى توكلت على الله دبى ودبك ﴾ الآية . وقوله تعالى عن اوح ؛ ﴿ واثل عليهم نباً نوح إِذ قال لقومه ياقوم إِن كان كبر عليكم مقامى ونذ كبرى بآيات الله فعلى الله توكلت ، فاجمعوا أمركم وشركامكم ثم لا يسكن أمركم عليكم غمة ثم افضوا إلى ولا تنظرون ﴾ وقوله تعالى عن على الله وقد هدانا سبلنا ولنصبون على ما آذنتمونا ألى إلا ية .

ومن أوضح الادلة على عظم توكل نبينا صلى الله عليه وسلم على الله ، قو له يوم حنين ، وهو على بغلة فى ذلك الموقف العظم:

أنا الني لا كذب أنا ابن عبد المطلب

بمرالله الرحمب الرحيم

سُوْرَة يُوكُنُسُنَ

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَحْمَ شُرَابَ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ الآية ·

ذكر في هذه الآية الكريمة : أن الذين كفروا يعذبون يوم القيامة بشرب الحيم ، وبالعذاب الآليم ، والحيم : الماء الحاد ، وذكر أوصاف هذا الهم في آيات أخر ، كقوله : ﴿ يطوفُونَ بِينَهَا وَبِينَ حَمِّ آكِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَسَقُوا مَاهِ حَبَّا فَقَطْعُ أَمَعَامُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ يُصِبُّ مَنْ فُوقَ رُوُّوسِهِم الحبيم * يصهر به ما في بطونهم والجلود ﴾ . وقوله : ﴿ وَإِنْ يَسْتَغَيُّوا يَغَاثُواْ بماء كالمهل يشوى الوجوه) الآية ، وقوله : ﴿ فَقَادِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحِيمِ *

فشاربون شرب الحيم).

وذكر في موضع آخر أن الماء الذي يسةونصديد ـ أعاذناالله وإخواانا المسلمين من ذلك بفضله ورحمته _ وذلك في قوله تعالى : ﴿من ورا أنه جهنم ويسقى من ماء صديد يتجرعه ولا يكاد يسيغه ﴾ الآية .

وذكر في موضع آخر أنهم يسقون مع الحيم النساق ، كقوله : ﴿ هَذَا فليذوقوه حميم وغساتي ، وآخر من شكله أزواج ﴾ وقوله : ﴿ لَا يَدُونُونَ فَيَهَا برداً ولا شراباً إلا حيماً وغساقاً ﴾ والغساق : صديد أهل النار _ أعاذنا الله والمسلمين منها _ وأصله من غسقت العين سال دمعها ، وقبل : هو لغة ، البارد المنتن ، والحيم الآنى : الماءالبالغ غاية الحرارة ، والمهل دردى : الزيت أو المذاب من النحاس والرصاص ، وتحو ذلك ، والآيات المبيئة لا نواع عذاب أهل النار كثيرة جداً .

قوله تعالى : ﴿ و تحييهم فيها سلام ﴾

ذكر تعالى في هذه الآية : أن تحية أهل الجنة في الجنة سلام ، أي يسلم نعضهم على بعض بذلك ، ويسلمون على الملائكة ، وتسلم عليهم الملائكة سورة يونى ٧٧١

بذلك ، وقد بين تعالى هذا فى مواضع أخر ، كقوله : ﴿ تعينهم يوم يلقونه سلام﴾ الآية . قوله : ﴿ را الملائمكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم الآية﴾ وقوله : ﴿ لايسممون فيها لفواً إلا سلاماً ﴾ الآية . وقوله:﴿لايسممون فيها لفواً ولا تأثيماً * إلا فيلا سلاماً ﴾ وقوله : ﴿ سلام قولاً من رب رحيم إلى غير ذلك من الآيات .

ومعنى السلام : الدعاء بالسلامة من الآفات .

والتحية مصدر حياك الله بمعنى أطال حياتك .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مِسَ الْإِنْسَانَ الْضَرِ دَعَانًا لَجْنِهِ أَوْ قَاعَدًا ۚ أَوْ قَائُمًا فَلَمَا كَشَفْنَا عَنْهُ صَرَّهُ مِنْ كَأَنَّ لَمْ يَدِعَنَا إِلَى صَرِّ مِسَهٍ ﴾ .

ذكر تعالى فى هذه الآية الكريمة أن الإنسان فى وقت السكرب ، يبتهل إلى ربه بالدهاء فى جميع أحواله ، فإذا فرج الله كربه : أعرض عن ذكر ربه ، ونسى ماكان فيه كمانه لم يكن فيه قط .

وبين هذا في مواضع اخركقوله : ﴿ وَإِذَا مِسَ الْإِنْسَانَ ضَرَ دَعَا رَبُهُ منيباً إليه : ثم إذا خوله نعمة منه نسى ما كان يدعو إليه من قبل ﴾ الآبة : وقوله : ﴿ فإذا مِسَ الْإِنْسَانَ ضَرَ دَعَانًا ؛ ثم إذا خولناه نعمة مناقال[نما أرتيته

وقوله : ﴿ فَإِذَا مَسَ الْإِنسَانَ ضَرَ دَعَانَا ؛ ثَمَ إِذَا خَوْلِنَاهُ نَمَعَةَمُنَاقَالَ[نَمَاأُرُنَيْتُهُ عَلَى عَلَى﴾ الآية . وقوله : ﴿ وَإِذَا أَنْمَمَنَا عَلَى الْإِنسَانَ أَعْرَضُ وَنَا بَجَانِيهُۥ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرِ فَلْوَ دَعَاءً عَرِيضَ ﴾ والآيات في مثل ذلك كثيرة .

إلا أن الله استنى من هذه الصفات الذميمة عباده المؤمنين ، بقرله فى سورة هود : ﴿ رَلَّى اذْفَاهُ امْهَا بِعِدَ ضراء مسته ليقرلن ذهب السيئات عنى أنه لفرح فخور * إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات ، أولئك لهم منفرة وأجر كبير ﴾ ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : «عجبا للؤمن لا يقضى الله لهضاء ، إلا كان خيراً له ، إن أصابته ضراء فصبر كان خيراً له ، وإن أصابته ضراء فصبر كان خيراً له ، وإن أصابته ضراء فصبر كان خيراً له ، وليس ذلك لاحد إلاللؤمنين » . قوله تمالى : ﴿ وَلَلْ مَا يَكُونَ لَى انْ أَبِدَلُهُ مِنْ تَلْقاً، نَفْسَى ﴾ الآية .

أمر الله تعالى : في هذه الآية الكريمة نبيه صلى الله عليه وسلم . أن يقول.

إنه ما يكون له أن يبدل شيئاً من القرآن من تلقاء نفسه ، ويفهم من قوله من تلقاء نفسى . أن الله تعالى يبدل منه ما شاء بما شاء .

وصرح بذا المفهوم في مواضع أخر كقوله (وإذا بدلنا آية مكان آية واقه أعلمًا ينزل) الآية . وقوله : (حاننسخ من آية أو ننسها نات بخير منهاأو مثلها) الآية ، وقوله : (سنقر تك فلا تنسى إلا ما شاء أله إنه يعلم الجيروما بخف ﴾ .

قوله تعالى: ﴿ فَقَدُ لِبُنْتَ فَيِكُمْ عَمِراً مِنْ قِبِلُهُ أَفَلَا تَعْقَلُونَ ﴾ •

في هذه الآية الكريمة حجة واضحة على كفارة مكة ، لأن النبي صلى الله وسلم الم بعث البهم وسولاحتى لبث فيهم عمراً من الزمن ، وقدر ذلك وقد ذلك أم الزمن الم الم بعث البهم وسولاحتى لبث فيهم عمراً من الزمن ، وقدر ذلك يكون كاذباً على الله تعالى ، وكانوا في الجفالية يسمونه الآمين ، وقد الفهم الله حجراً بهذه الحجة في موضع آخر ، وهو قوله : ﴿ أَم لَم يعرفوا وسولهم فهم عن منائه صلى الله عليه وسلم ، قال هرقل لأبي سفيان : هل كنتم تهموله بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قال أبو سفيان : فقلت : لا ، وكان أبو سفيان في ذلك الوقت زعيم الكفار ، ورأس المشركين ومع ذلك اعترف بالحق ، والحق ما شهدت به الأعداء فقال له هرقل : فقد أعرف أمه لم يكن لبدع الكذب على النس ، ثم يذهب فيكذب على الذاه .

ولذلك و بخهم الله تعالى بقوله هنا ﴿ أَفَلَا تَعْقَلُونَ ﴾ .

قُول تعالَى : ﴿ إِنَّمَا مثلُ الْحَيَاةُ الدِّنيَا كَاءَ أَنَزَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءُ ﴾ إلى قوله · ﴿ لقوم يتفكرون ﴾ ·

ضرب اقة تعالى فى هذه الآية المكريمة المثل للدنيا بالنبات الناعم المختلط بعضه بمعض ، وهما قليل بيس ، ويكون حصيداً بابساً كما نه لم يكن قط ، وضرب لها أيضاً المثل الملذ كور فى و الكيف ، فى قوله : ﴿ و اضرب لهم مثل الحياء الدنياكيا أزناه من السام ﴾ إلى قوله : ﴿ وكاناقة على كل شي معقدراً ﴾ وأن ذلك لذكرى لأولى الآلباب ﴾ وقوله فى والحديد» : ﴿ كم يجيع فتراه مصفراً ثم يجمله حطاماً إن فى ذا لحديد» : ﴿ كمثل غيث أحجب الكفار نباته ثم يهجع فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً ﴾ الآية .

تنبيه

النشبيه في الآيات المذكورة صندالبلاغيين من التشبه المركب ، لأن وجه الشبه صورةمنتزعة من أشياء ، وهو كون كل من المشبه والمشبه به يمكك ماشا. الله بردهو في إقبال وكال ، ثم عما قلبل يضمحل ويزول ، والعلم عند القاتمالي .

قوله تعالى : ﴿ ويوم نحشرهم جميعاً ﴾ الآية .

ذكر فى هذه ألآية الكريمة'، أمه يوم القيامة يجمع الناس جميعاً، والآيات بمثل ذلك كثيرة. وصرح فى ﴿ الكهف ﴾ بأنه لايقوك منهم أحداً ، بقوله ؛ ﴿ وحشر نام فلم نفادر منهم أحداً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ هَنَالُكُ تُبْلُو أَكُلُّ نَفْسُ مَاأْسَلْفُتُ ﴾ الآية .

صرح فى هذه الآية الكريمة ، بان كل نفس يوم القيامة تبلو ، أى تخهر وتعلم ماأسلفت ، أى قدمت من خير وشر ، وبين هذا المدنى فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ يَنِبا الإنسان يومئذ بما تدم وأخر ﴾ وقوله : ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ وقوله : ﴿ وتخرج لهيوم القيامة كتابا يلقاه منشوراً » أقرأ كتابك كنى ينفسك اليوم عليك حسيبا ﴾ وقوله : ﴿ ويقولون ياويلتنا مالهذا الكتاب لايغادر صغيرة ولاكبيرة إلا أحصاها ، ووجدوا ماعملوا حاضراً ﴾ الآية . وأماعلى قراءة تتلر بتادين فنى معنى الآية : وجهان :

أحدهما: أنها تتلو بمنى تقرأ فى كتاب أعمالها جميع مافدمت ، فيرجع إلى الأولى .

والثانى : أن كل أمة تتبع عملها ، لقوله صلى أنه عليه وسلم : « لتتبع كل أمة ماكانت نعبده فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس » الحديث .

قوله تعالى . ﴿ قُلْ مَن يِرَقَـكُمْ مِن السَّاءِ وَالْأَرْضُ ؛ أَمِن يَمَلُكُ السَّمَّعُ وَالْاَيْسُونَ وَالْاَيْصِارَ ، وَمَنْ يَخْرِجُ الْحَيْمُ مِنْ المَّنِيَّ ﴾ إِلَّى قُولُهُ ؛ ﴿ فَقُلْ أَفَلَا تَنْقُونَ ﴾ .

صرح الله تعالى فى هذه آلآية السكريمة ، بأن الكفار يقرون بأنه جل وعلا ، هو رسم الرازق المدبر للأمور المتصرف فى ملسكه بما يشاء ، وهو صريح فى اعترافهم بربوبيته ، ومع هذا أشركوا به جل وعلا

سي في الحراجم برتونيمسة وسع منه اسر نوا به جن وعمر . و الآيات الدالة على أن المشركين مقرون يربوبيته جل وعلا ؛ ولم ينفعهم ذلك لإشراكهم معه غيره في حقوقه جل وعلا كثيرة ، كقوله : ﴿ وَلَنَّ اللّهِ مِنْ حَلَقَ السّاراتِهِ سالتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾ وقوله : ﴿ وَلَنَّ سَالَتُهِم مِنْ حَلَقَ السّاراتِهِ والآرض ، ليقولن خلقهن الدريز العلم ﴾ وقوله : ﴿ قَلَ لَمْنَ الآرض وَمِنْ فِيها إِنْ كُنْمَ تَعْلُونَ ﴿ سَيقُولُونَ لَهُ ﴾ إِلى قوله : ﴿ قَالَى تَسْحُرُونَ ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلْكُ مِنْ الآياتِ ، وإذا قال تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَثُرُهُمْ بَانِهُ إِلَا وَهُمْ مَشْرَكُونَ ﴾ .

من الدين وبدافل تعلى و بوديوس وسم به يه بروبيته جل وعلا ، والآبات المذكورة صريحة في أن الاعتراف بربوبيته جل وعلا ، لا يكني في الدخول في دين الإسلام إلا بتحقيق معنى لا إله إلا الله نفيا وإثبانا، وند أرضحناه في سورة و الفائمة » في الكلام على قوله تعلى: ﴿ إِيالَ نعبد ﴾ . أما تجاهل فرعون لعنه الله لربوبيته جل وعلا ، في قوله : ﴿ قال فرعون ومارب العالمين ﴾ فإنه تجاهل عارف لأنه عبد مربوب، كا دل عليه توله تعالى 4 الأنه .

رمارب العابين في تولد بجائل الدول عند المسادات والارض بصائر ﴾ الآية . ﴿ قال المد علمت ماأنزل هؤلاء إلا رب السمادات والارض بصائر ﴾ الآية . وقوله : ﴿ وجعدوا بها واستيقتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾ الما تما له : ﴿ هَأَلَهُ

وقولُه تعالى : ﴿ قُل هل من شركائكُمْ من يبدؤ الحُلق ﴾ إلى قوله : ﴿ فَأَنَّى تؤْخَكُونَ ﴾ .

القم ألله تعالى المشركين في هذه الآيات حجراً، بأن الشركاء التي يعبدونها من درنه لا قدرة لها على فعل شيء، وأنه هو وحده جل وعلا الذي يبدؤ

من توجه المستوحطة المستورة الخرى ، وأنه جدى من يشأء . الحلق ثم يعيده بالإحياء مرة الخرى ، وأنه جدى من يشأء .

وصرح بمثل هذا في آيات كثيرة كقوله : ﴿ إِنَّهُ اللّهَ خَلَمُكُمُ مِ وَفَكُمُ مِنْ مُعَلّمُ مَا يَسْجَعُهُ مَ يَعْمَلُ مِن فَلَكُمُ مِن يَعْمَلُ مِن ذَلَكُمْ شُوكا لَكُمْ مِن يَعْمَلُ مِن ذَلَكُمْ شُوكا لَكُمْ مِن وَقِلَهُ آمَالُى : ﴿ وَاَعْتَدُوا مِن دُونَهُ آلَمَةٌ لَا يَعْلَمُونَ وَلَعْنَمُوا مِنْ اللّهِ عَلَمُونَ مَنْ اللّهِ اللّهُ مَنْ اللّهُ وَلَوْلُهُ : ﴿ أَمِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

تعبدون من درن الله لايمليكون لسكم رزقا فابتغوا عند الله الوزق ﴾ الآية .

والآيات : فى مثل ذلك كثيرة ، ومعلوم أن تسوية مالا يضر ولا ينفع ولا يقدر على شىء ، مع من ييده الحير كه المتصرف بكل ما شاء ، لاتصدر إلاعن لاعقل له ، كما قال تعالى عن أصحاب ذلك : ﴿ وقالوا لوكنا نسمع أو نعقاً, ماكنا فى أصحاب السعير كم .

قوله تمالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَفْتُرَى مَنْ دُونَ الْمُولَكُنَّ تُصَدِّبَقَ

الذي بين بديه و تفصيل الكتاب لا ريب فيه رب العالمين ﴾ . صرح تمالى في هذه الآية السكر بمة ، أن هذا القرآن لا يسكون مفترى من دون آله مكذريا به عليه ، وأنه لاشك في أنه من رب العالمين جل وعلا ، وأشار إلى أن تصديقه للسكسب السهاوية المنزلة قبله وتفصيله للمقائد والحلال والحرام ونحو ذلك ؛ بما لاشك أنه من الله جل وعلا : دليل على أنه غير مفترى . وأنه لاريب في كونه من رب العالمين ، وبين هذا في مواضع أخر كةوله : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ماكان حديثاً يفتري ، ولكن تصديق الذي بين يديه ، و تفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾. وقوله: ﴿ وَمَا تَنْزُكُ بِهِ الشَّيَاطِينِ ﴿ وَمَا يَنْغَى لَمْمُ وَمَا يُسْتَطِّيعُونَ ﴾ وقوله : ﴿ رَبَّا لَمْنَ أَنْزَلُنَاهُ وَبِالْحَقِّ نُولَ ﴾ والآيات في مثل ذلك كثيرة . ثم إنه تعالى لما صرح منا بأن هذا القرآن ما كان أن يفترى على الله ، أقام البرهان القاطع على أنه من الله ، فتحدى حميع الخلق بسورة واحدة مثله ، ولا شك أنه لوكمان من جنس كلام الحال لقدر الحالق على الإتيان بمثله ، فلما حجزوا عن ذلك كلهم حصل اليقين ، والعلم الضروري أنه من أقد جل وعلا ، قال جل وعلا في هذه السورة : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتُرَاهُ قُلُ فَأَنُّوا بِسُورَةً مِنْلُهُ وَادْعُوا مِنْ استطعم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ وتحداهم أيضاً في سورة ﴿ المقرة ﴾ بسورة واحدة من مثله ، بقوله :﴿ وَإِنْ كُمَّتُمْ فَسُرِبُ مَا نَوْلُنَا عَلَى عَبْدُنَا فَأَنُّوا بسورة من مثله ﴾ الآية ، وتحداثم في « هودً » بعشر سور مثله بقوله : ﴿ أَمَّ يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات) الآية .وتحدام في والطور» به كله بقوله : ﴿ فَلَيَّا نُوا بَحِدِيثَ مِنْلُهُ إِنْ كَانُوا صَادَقَينَ ﴾ . وصرح فى سورة « بنى إسرائيل » بعجز جميع الحلائق عن الإتبان بمثله بقوله : ﴿ قَلَ لَتُنَ اجتمعه الإنس والجن ، على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لايأتون بمثله ولوكان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ كما قدمنا ، وبين أنهم لا يأتون بمثله أيضاً بقوله : ﴿ فَإِنَّ لَمْ تَفْعَلُوا وَانْ تَفْعَلُوا ﴾ الآية .

قوله تعالى: ﴿ بِلَ كُذُبُوا عَالَمْ يَحْيَطُوا بَعَلَمْ وَلَمَا يَأْتُهِمْ تَأْوَلِكُ ﴾ الآية . التحقيق أن تأويله هنا ، هو حقيقة ما يؤول إليه الآمر يوم القيامة ، كما قدمنا فى أول ﴿ آل عمر أن » ، ويدل لصحة هذا قوله فى ﴿ الآعراف » : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جامت رسل وبنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء ﴾ الآية .

ر و به به توله تعالى: (بل هم في شك من ذكرى بل لما يذرقو اعذاب). قوله تعالى: (و إن كذبوك فقل لى عملى و لسكم عملسكم ، وأتم بريثون عما

أعمل وأنا برى مما تعملون ﴾ . أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم في هذه الآية السكريمة ، أن يظهر البراءة من أعمال السكفار القبيحة إنسكارا لها ، وإظهاراً لوجوب التباعد عنها ، وبين هذا المدنى في قوله : ﴿ وَقَلْ يَا أَبِّهَا السّكافرون ﴾ ، إلى قوله : ﴿ وَلَىٰ دِن ﴾ ، ونظير ذلك ، قول إبراهيم الحليل ـ وأتباعه ـ لقومه : ﴿ إِنّا بِرَاهُم مَنْكُم

ونما تميدون من دون الله ﴾ الآية . و بين تعالى فى موضع آخر أن اعتزال الكففار ، والآوثان والبراءة منهم ؛ من فوائده تفضل الله تعالى بالدرية الطبية الصالحة ، وهو قوله فى و مرج » : ﴿فَلَمَا اعْرَهُم ومَا يَعِيدُونَ من دون الله وهبنا له إسحاق ويعقوب﴾

إلى قوله : ﴿ هَلِياً ﴾ . وقال إن زيد ، وغيره ، إن آية : ﴿ وَإِنْ كَذَبُوكُ فَقَلَ لَى عَمَلَ ﴾ الآية . متسوخة بآيات السيف .

و الظاهر أن معناها محسكم : لأن البراءة إلى اقه من عمل السوء لا شك فى بقاء مشروعيتها .

قوله تعالى : ﴿ ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار ﴾ الآية .

بين تعالى في هذه الآية السكريمة ، أن الكفار إذا حشروا استقلوا مدة مكنهم في دار الدنيا ، حتى كما نهاقدر ساعة عنده ، وبين هذا المني في مواضع أخر ، كقوله في آخر والاحقاف ،: ﴿ كَانْهُمْ يُومُ يُرُونُ مَايُوعُدُونُ لِمَ يُلْشُواْ إلا ساعة من نهار ﴾ الآية ، وقوله في آخر « النازعات » ؛ كأنهم يوم برونها لم يلبثوا إلا عشية أوضحاها ، وقوله في آخر « الروم » : ﴿ ويوم تقوم الساعة . يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ﴾ الآية .

وقد بيناً بإيضاح في كتابنا [دفع إبهام الاضطراب عن آيات الكتاب] وجه الجمع بين هذه الآيات المقتضية أن الدنيا عندهم كساعة ، وبين الآيات المقتضية أنها عندم كأكثر من ذلك ، كـقوله تعالى : ﴿ يَتَخَافَتُونَ بِينِهُمُ إِنَّ لبثتم إلا عشراً ﴾ وقوله : ﴿ قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم فاسأل العادين ﴾ مانظره في سورة: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ أَلْمُونَ ﴾ في الـكلام على قوله: ﴿ قَالُوا لَبُنَّا يوما أو بعض يوم فاسأل العادين ﴾ .

قوله تعالى ﴿ يَتَعَارَفُونَ بِينِهُمْ ﴾ .

صرح في هذه الآية الكريمة : أن أهل الحشر يعرف بعضهم بعضا فيعرف الآباء الآبناء ، كالعكس ، ولكنه بين في مواضع أخر أن هذه الممارفة لا أثر لها، فلايسال بمضهم بمضا شيئا ،كقوله : ﴿ وَلا يَسَالُ حَمِّ حَمِماً بِمُصْرُونُهُم ﴾ ، وقوله : ﴿ فَإِذَا نَفْحَ فَى الصَّوْرُ فَلَا أَنْسَابُ بَيْنِمْ يُومَّنَّذُ وَلَا يَتَسَامُلُونَ ﴾ . وقد بينا في كمتابنا [دفع إيهام الاضطراب عن آبات الكمتاب] أيضا : وجه الجمع بين قوله : ﴿ فَلَا أَنسَابَ بِينْهُم يَوْمُنْذُ وَلَا يَتَسَاءُلُونَ ﴾ . وبين قوله : ﴿ وَأَقْبِلُ بِمُصْمِمُ عَلَى بِعَضَ يَتَسَاءُلُونَ ﴾ ، في سورة : ﴿ قَدْ أَفْلُحُ الْمُؤْمِنُونَ ، أيضاً . قوله تعالى : ﴿ قد حُسر الذين كَـذبوا بلقاء الله ، وماكانوا مهتدين ﴾ . صرح تعالى في هذه الآية السكريمة : بخسر أن المسكنة بين بلقائه ، وأنهم لم يكونوا مهتدين، ولم يبين هنا المفعول به لقوله خسر ، وذكر في مواضم كثيرة أسباباً من أسباب الحسران ، وبين في مواضم أخر المفعول المحذوف هناً ، فمن الآيات المائلة لهذه الآية ، قوله تعالى في « الانعام » : ﴿ فَدَ خَسَرُ الذين كذبوا بلقاء الله حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة ، قالوا ياحسرتنا على

(۲۸ _ أنسواء السان ۲)

مافرطنا فيها) الآية ، وقوله تمالى في « البقرة » : ﴿ الذين ينقضون عهد الله من يوصل ، ويفسدون في الله من يوصل ، ويفسدون في الآورض أولئك هم الخاسرون) . وقوله في « البقرة » أينا م المكتاب يتلونه حق تلاوته ، أولئك يؤمئون به ومن يمكفر به ، فأولئك مم الخاسرون) وقوله في « [أمامنوا مكر الله ، فلا يأمن مكر الله إلمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) ، وقوله في « الأعراف » أيضا في « الزمر » : « له مقاليد السموات والأوض ، والذين كفروا بآبات الله أولئك مم الخاسرون) .

والآيات فى مثل هذا كثيرة ، وقد أقسم تعالى على أن هذا الحسران لاينجو منه إنسان ، إلاباربعة أمور :

جو منه إنسان ، إلا بالربعة أمور : الآول : الابمان . الثاني : العمل الصالح .

الناك: التوامي بالصبر بالحق. الرابع: التوامي بالصبر

وذلك فى قوله : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ إن الإنسان ﴾ إلى آخر السورة الكريمة . وبين فى مواضع أخر، أن المفعول المحذوف الواقع عليه الحسران هوأ نفسهم، كقوله فى ﴿ الآعراف ﴾ : ﴿ ومن خفت موازيته ، فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلون ﴾ ، وقوله فى ﴿ المؤمنون ﴾ : ﴿ ومن خفت

موازيته فأولئك الذين خسروا أنفسهم فى جيتم خالدون ﴾ وقوله فى دهود»: ﴿ أولئك الذين خسروا أنفسهم . وصنل عنهم ما كانوا يفترون ﴾ . * • الأول ب الذين تحسروا أنفسهم . وصنل عنهم ما كانوا يفترون ﴾ .

رزاد فى مواضع آخر خسران الاهل مع النفس ، كقوله فى ﴿ الرّمِ » : ﴿ قُلُ إِنَّ المَّاسِرِينَ الذِينَ خسروا أَ نفسهم وأهليم يوم القيامة ، ألا ذلك هو المُشيران المبين ﴾ ، وقوله فى «الشورى» : ﴿ وقال الذِن آمنوا إِن المُخاسِرِينَ » الذين خسروا أَ نفسهم وأهليم يوم القيامة ألا إِن الطّالمين فى عذاب مقم ﴾ . وبين فى موضع آخر أن خسران المخاسرين قديشط الدنيا والآخرة، وهو قوله : ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به ، وإن أصابته فتنة أنقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الحسران المبين ﴾ . قوله تمالى: (دراما نرينك بمض الذى نعده أو تتوفينك فإلينا مرجعهم) الآية.

ين الله تمالى في هذه الآية الكريمة لنبيه صلى الله عليه وسلم ، أنه إماأن
يريه في حياته بعض ما يعد الكفار من السكال والانتقام ، أو يتوفاه قبل
ذلك ، فرجعهم إليه جلا وعل لايفو ته شيء عما يريد أن يفعله بهم لكمال
قدرته عليهم ، ونفوذ هشيئته جل وعلا فيهم ، وبين هذا المعني أيضاً في مواضع
أخر ، كقوله في سورة « المؤمن » : ﴿ فياما نرينك بعض الذى نعدهم أو
نتوفينك فإلينا يرجعون ﴾ ، وقوله في « الزخرف » ؛ ﴿ فياما نذهب بك فإنا
منهم منتقمون » أو نرينك الذى وعدنام ، فإنا عليهم مقتدرون ﴾ إلى فير
ذلك من الآيات .

تنبيسه

لم يأت فى القرآن العظيم فعل مصارع بعد إن الشرطية المدغمة فى ما المريدة لتوكيد الشرط ، إلا مقترنا بنون النوكيد الثقيلة ، كفوله هنا : ﴿ وَإِمَا زَيْلُكُ ۗ الآية : ﴿ فَإِمَا نَدْهَبَنَ ﴾ الآية . ﴿ فَإِمَا تَتَقَفَهُم ﴾ الآية . ﴿ وَإِمَا نَعَافَنَ مِنْ قوم ﴾ الآية .

ولذلك زعم بعض علماء العربية وجوب افتران المضارع بالنون المذكورة فى الحال المذكورة ، والحق أن عدم اقترانه بها جائز ،كقول الشاعر :

> فإما تربنى ولى لمســة فإن الحوادث أردى بها وق ل الآخر :

زعمت تماضر أنى إما أمت يسدد أبينوها الاصاغر خلنى قوله تمالى: ﴿ ولكل أمة رسول ﴾ .

صرح تعالى في هذه الآية الكريمة : أن لكل أمة رسولا ، وبين هذا في مواضع أخر ، كقوله : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وإن من أمة [لاخلافيها نذرٍ ﴾ ، وقوله ، ﴿ ولسكل قوم هاد ﴾ إلى غير ذلك من الآيات ، وقد بين صلى الله عليه وسلم ، أن عدد الآمم سبمون أمة فى حديث معاوية بن حيدة القشيرى ، رضى الله عئه ﴿ أثم توفون سبمين أمة أنتم خيرها ، وأكرها على أقه » وقد بينا هذه الآيات فى كتابئا [دفع إيهام الاضطراب عنى آيات الدكتاب] ، ووجه الجمع بينها وبين قوله : ﴿ لتنذر قوماً ما أنذر آباؤم ﴾ الآية ، فى سورة « الرعد » فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ ولكل قوم هاد ﴾

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُمْ قَضَى بِينِهِمَ بِالقَسَطُ وَمَ لَا يَظْلُمُونَ ﴾ أوضح ألق تعالى معنى هذه الآية السكريمة فى سورة ﴿ الزمر » بقوله : ﴿ وَأَشْرَفَتَ الارض بنور ربها ووضع السكتاب وجيء بالنبيين والشهدا، وقضى بينهم بالحق وهم لا يظلمون ، ووفيت كل نفس ما علت ، وهو أعلم بما يفعلون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَكُلُّ أَمَّةً أَجِلُ إِذَا جَاءً أَجَلُهُمْ فَلَا يُسْتَأْخُرُونَ سَاعَةً

ولا يستقدمون ﴾ . صرح تعالى فى هذه الآية الكريمة بأن لكل أمة أجلا ، وأنه لايسبق

احد أجله المحدد له ، ولا يتأخر عنه .

ربين هذا المعنى فى آيات كثيرة كقوله: ﴿ مانسبق من أمة أجلها وما يستأخرون﴾ وقوله : ﴿ إِنْ أَجِلَ اللّهِ إِذَا جَاءُ لاَيْوَخُرُ لُوكُنتُمْ تَعْلُمُونَ﴾ وقوله : ﴿ وَلَنْ يُوْخُرُ اللّهُ نَفْسا إِذَا جَاءُ أَجْلُها ﴾ الآية . إلى غير ذلك من الآيات .

و وان يؤخر الله نفسا إذا بحاد الجلم به الآلان وقد كنتم به تستعجلون) قوله تعالى : ﴿ أَنَمُ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنَتُمْ بِهِ آلَانَ وقد كنتم به تستعجلون) بين تعالى في هذه الآية الكريمة ، أن الكفار يطلبون في الدنيا تعجيل المذاب كفراً وهناداً ، فإذا هاينوا الدذاب آمنوا ، وذلك الإيمان عند معاينة المذاب وحضوره لايقبل منهم ، وقد أنكر ذلك تعالى عليهم هنا بقوله : ﴿ أَثْمُ إِذَا مارقع آمنتم به ﴾ ونتي أيضاً قبول إيمانهم في ذلك الحين بقوله :

وانم إدا ماومع أمام به ي وانهي إلهما نبول إيدانهم في داف بحور بود الآن وقد كنتم به تستعجلون كي.
وأوضح هذا الملمني في آيات أخر ،كقوله : ﴿ فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا
باقد وحده وكفرنا بماكنابه مشركين و فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا باسنا
سنة إقد التي قد خلت في عباده وخسر هنالك السكافرون) وقوله : ﴿ حتم إذا
أوركه الذرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنته به بنو إسرائيل وأنا من
المسلمين م آلان وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين) وقوله : ﴿ وليست

النوبة الذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحده الهوت قال إنى تبعث الآن) الآية . إلى غير ذلك من الآيات ، واستننى الله تعالى قوم يونس دون غيرهم ، بقوله : (فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ، لمما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الحزى في الحياة الدنيا ومتمناهم إلى حين) .

قوله تمالى: ﴿ إِنْ اللهِ سيبطله ﴾ الآية .

ذكر تعالى عن موسى فى هذه الآية ، أنه قال : إن القسيمطل سعر سعرة فرعون . وصرح فى مواضع أخر بأن ذلك الذى قال موسى ، إنه سيقع ؛ من إبطال الله لسحره ؛ أنه وقع بالفعل ، كقوله : ﴿ فوقع الحق وبطل ما كافوا

يعملون * فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين ﴾ ونحوها من الآيات .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدَ بُوأَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِبُواً صَدَقَ ﴾ الآية . ذكر تعالى في هذه الآية : أنه بُوا بني إسرائيل مبوأ صدق .

وبين ذلك في آيات أخركة وله : ﴿ وَأُورُنَا الْقَرِمُ الذِن كَانُوا يَسْتَصْعَفُونُ مشارق الارض ومناربها التي باركنا فيها ﴾ الآية . وقوله : ﴿ كَمْ رَكُوا مِنْ جنات وعيون وكنوزومقام كريم﴾ إلى قوله:﴿ كذلك وأورثناها بني إسرائيلٍ﴾ وقوله : ﴿ كَمْ رَكُوا مِن جنات وعيون » وزرع ومقام كريم ﴾ إلى : قوله

﴿ كذلك وأور تناها قوما آخرين ﴾ ومنى ﴿ بوأنا بنى إسرائيل مبوأ صدق ﴾ أنو لناهم منولا مرضياً حسناً .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ حَقَتَ عَلَيْهِمَ كَانِتَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ وَلَوْجَامَتُهُمْ كُلُّ آيَةً حَنَّى رِوا العَدْلُمِ ﴾ [كُلُّ آيَةً حَنَّى رِوا العَدْلُمِ ﴾ [

صرح تعالى فى هذه الآية الكريمة ، أن من حقت عليه كلمة الهذاب ، وسبقت له فى هذا المغفى وسبقت له فى هذا المغفى وسبقت له فى هذا المغفى فى آيات كثيرة كقوله تعالى : ﴿ وماتننى الآيات والنفر عن قوم لايؤمنون ﴾ رقوله : ﴿ وماتاتيهم من آية من آيات دبهم إلا كانوا عنها معرضوا ﴾ الآية . وقوله : ﴿ وماتاتيهم من آية من آيات دبهم إلا كانوا عنها معرضين ﴾ وقوله : ﴿ وكأين من آية فى السعوات والآوض بمرون هليها وهم عنها معرضون ﴾ وقوله : ﴿ وماتا عليهم أأنذرتهم الم تنذرهم لايؤمنون ﴾ . والآيات بمثل ذلك كثيرة جداً .

قوله تعالى: ﴿ إِلَّا قُومُ يُونُسُ لِما آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهِمَ عَذَابِ الحَرَى فَ الحَبَاةَ الدنيا ومتمناه إلى حين ﴾ .

ظاهر حذه الآية الكريمة أن إيمان توم يونس مانفعهم إلا فى الدنيا دون الآخرة ، لقوله : ﴿ كَشَفْنَا حَنْهِم عَذَابِ الْعَرِّي فَى الحَيَّاةُ الْعَنْبَا ﴾

ويفهم من مفهوم المخالفة فى قوله : ﴿ فَى الحياة الدنيا ﴾ أن الآخرة لبست كذلك ، ولكنه تعالى أطلق عليهم إسم الإيمان من غيرقيد في سورة «الصاقات» والإيمان منقذ من عذاب الدنيا وعذاب الآخرة ، كما أنه بين فى « الصاقات» إيضاً كثرة عدده وكل ذلك فى قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يويدون و فالمنوا فنعناهم إلى حين ﴾ .

قوله تمالى : ﴿ وَلُوشَاءَ رَبِّكَ لَامَنَ مَنْ فَى الْأَرْضَ كَلِّهِمْ جَيَّماً ﴾ [لآية .

صَرَح تمالى فى هذه الآية السكريمة : أنه لوشاء إيمان جميع أهل الأرض كامنوا كلهم جميعاً ، وهو دليل واضع على أن كفرهم واقع بمشيئته السكونية للقدرية ، وبين ذلك أيسناً فى آيات كثيرة كقوله تمالى : ﴿ ولوشاء الله ما أشركوا ﴾ الآية وقوله : ﴿ ولو شئنا لآنيناكل نفس هداها ﴾ وقوله : ﴿ ولو شاء الله لجمهم على الهدى ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى ﴿ أَفَأَنتَ تَكُرُهُ النَّاسُ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمَنِينَ ﴾ .

بين تعالى فى هذه الآية الكرعة أن من لم بهده الله فلاهادى له ، ولا يمكن أحداً أن يقبر قلبه على الانشراح إلى الإبنان إلا إذا أراد الله بهذلك . وأوضح فلك الممنى فى آيات كثيرة كقوله : ﴿ ومن بردالله فتفته فلن بملك له من أله شيئاً ﴾ ، وقوله : ﴿ ومن يعدل إلى الآية ، وقوله : ﴿ ومن يعدل فلاهادى له ﴾ ، والآيات بمثل ذلك كثيرة جداً كما تقدم ، فى والنساء ، والظاهر أنها غير مفسوخة برأن معناها أنه لا بهدى الفلوب ويوجعها إلى الخير إلا الله تعالى وأظهر على على الله أن الله تعالى وأظهر وقوله تعالى : ﴿ والما عالى النسوات والآرض ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ والله الله الله والله الله وقوله تعالى : ﴿ وَالله الله الله وقوله تعالى : ﴿ وَالله الله وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَالَمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللَّهِ اللهُ اللهُ اللَّهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وقوله تعالى : ﴿ قُلَ انظرُوا ماذا في السعوات والارض ﴾ الايه . أمر الله جل وعلا جميع عباده أن ينظرواماذا خلقفي السياواتوالارض من المخلوقات الدالة على عظم خالقها ، وكماله ، وجلاله ، واستحقاقه لأن يعبد وحده جل رعلا .

وأشأر لمثل ذلك بقوله: ﴿ سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حى يقبين لهم أنه الحق) الآية، روبخ فى سورة «الآعراف» من لم يمتثل هذاالآمر وهدد بأنه قد يعاجله الموت فينقضى أجلمقبل أن ينظر فيما أمره الله جلوعلا أن ينظر فيه ليلبه بذلك على وجوب المبادرة فى امتثال أمر الله _ جل وعلا _ وذلك فى قوله تعالى: ﴿ أُولم ينظروا فى ملكوت السعوات والآرض وما خلق الله من شىء دأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾ الآية .

تنبيا

آية والأعراف، هذه الن ذكر نا تدل دلالة واضحة على أن الآمر يقتضى القور، وهو الذى عليه جمهور الآصو لبين ، خلافاً لجاعة منالشافعية وغيرهم . قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَمْهِ وَجَهِكُ لِلّذِينَ ﴾ الآية .

أوضح هذا الممنى فى قوله : ﴿ فَاقَمْ وَجَمَلُكُ لَلَّذِينَ حَنَيْفًا ، فَطَرَةَ اللَّهُ النَّبَى فَطَرُ النَّاسُ عَلِيمًا ﴾ الآية .

قوله تعالى، ﴿ وَلَا تَدْعَ مِن دُونَ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعَكُ وَلَا يَضَرَكُ ﴾ الآية .

أوضح معناه أيضا بقوله : ﴿ ولا ندع مع إلله إلاها آخر لا إله إلا هوكل شىء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجمون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَاصْدِرُ حَتَّى عُكُمُ اللَّهِ وَهُو خَيْرِ الْحَاكَيْنِ ﴾ .

لم يبين هنا ما حكم الله به بين نبيه وبين أعدائه . وقد بين في آيات كثيرة أنه حكم بنصره عليم ، وإظهار دينه على كل دين ، كقوله ، ﴿إِذَا جَاءَ نَصَرَ اللهُ والفَّتَحِ ﴾ إلى آخر السورة وقوله ، ﴿إِنَّا فَتَحَا اللهُ فَنَحَا مَبِينًا ﴾ إلى آخرها مقوله : ﴿أُو لَم يُروا أَنَا نَاتَى الأَرضَ نَقْصَها مَنْ أَطْرَافُها والله يحكم لاممقب لحكمه ﴾ الآية . إلى غير ذلك من الآيات .

انتهی الجزء النانی من هذا السكتاب المبارك . ویلیه الجزء الثالث إن شاءاته تمالی وأوله سورة « حود » وصل الله طی نبینا شحد و آ له وحیه .

تم بعون الله وحمده

طبع الجزء الثاني من هذا الكتاب النفيس (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) في غرة ذي الحجة سنة ١٣٨٦ه بمطبعة المدني (المؤسسة السعودية الكتب الداعية إليه لجمهورالمسلمين ، فتشجع كل مخلص في فكرته بالعمل على إخراجها إلى خير الوجود مذللة أمامه كلصعب؛ مساهمة في حمل أعباء جسام، وما أولى بالتضعية من كتاب (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) الذي يفسر كتاب الله تفسيراً مبتكراً لا غرابة فيه ولا تطويل ؛ فقد ألهم الله مؤلفه (الشيخ محمد الأمين الشنقيطي) إلى تلك الطريقة السليمة في التفسير التي تعتبر فتحاً جديداً في هذا العلم الجليل بما يجعل المسلمين يقبلون عليه بنفس راضية إذ

سيرون فيه الحقائق ناصعة كإسفار الصبح، مرغبة مشوقة كالثمرات الحلوة الناضحة .

نفع الله به المسلمين ، وأجزل لمؤلفه الأجر وكتب لنا به المثوبة وأدام التوفيق كم

مدير المؤسسة

محمة بدعاضيح المذني

غرة ذي الحجة سنة ١٣٨٦ه

فهرس الجزء الثانى من أضواء الهيان

صفحة ٣ صورة المسائدة ٣ قوله تعالى (إلا مايتل عليسكم) والآية المينة له ٣ الاستدلال بالآية المذكورة على ذكاة الجنين بذكاة أمه ٣ قوله تعالى (وإذا حقم فاصطادوا) والآيات المينة أن الأمر للاباحة ٤ تحقيق المقام في مبعث الأمر بعد التعربم: أى الأمر بالذي، بعد تحريمه

الاستدلال بالاستقراء وبيان المتام منه وغير التام
 قوله شماله (ولا مجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم من الـ جدا لحرام) والآية المبينة الذلك

تحقيق قرآءة (إن صدوكم) بصيغة الشرط وبيان أنها سبعية
 وقله تعالى (ومن يسكفر بالإيمان فقد حبط عمله) والآية المبينة لذاك

عن الأصول حمل المطلق على المقيد
 حمل المطلق على المقيد

وله تعالى (وأرجلهم إلى الكميين) وبيان قراءة الحفض بقراءة النصب
 ذكر بعض العاماءان الحفض بالحجاورة من اللحن الذي لا يتحدل إلا الهرورة الشعر

بحقيق المقام فى أن الحفض بالحجاورة أساوب من أساليب اللمة وشواهد ذلك
 من القرآن ومن كلام العرب

منع بيان قراءة النصب بقراءة الخنص وأدلة ذلك من السنة الصعيعة
 تفسير المسع بالنسل في الأرجل دون الرؤوس ، وما يدل لذلك ، وييان
 أن ذلك ليس من حمل المشترك على معنيه ، ولا من حمله على حقيقته و مجازه

۱۳ التعقیق جواز حمل الشترك على معنیه ، و د من حمره علی حدیقه و جوا ۱۴ حداث می سند ۱۳ الشترك علی معنیه

جع ابن جربر بین قراءة النصب وقراءة الحفض
 قول من قال إن قراءة « الجر » يراد بها السج على الحفين

١٤ - تواتر المسح على الحذين عنه صلى الله عليه وسلم ، وأدلة أنه لم ينسخ

إجماع العلماء على جو از السج على الحف الذي هو من الجاود و الاختلاف في غيره
 ١٦ مسائل تنعلق بالمسع على الخدين

١٦ المسألة الأولى: أجمع العاماء على جواز مسع الحقين في السفر والحضر
 وخالف في ذلك الحوارج والشبيعة

١٧ المألة الثانية: في المسح وغسل الرجل أسهما أفضل

١٨ المسألة الثالثة: في حكم المسح على الحف الخرق

المسألة الرابعة : في المسح على النعلين والجوربين وأقوال الساء في ذلك
 المسألة الحامسة : في توقيت المسع ، وعدمه ، ومن أى وقت بعتبر ابتداء

مدة التوقيت ، وأقوالُ العلماء في ذلك

الموضوع

المسألة السادسة : اختلف العلماءهل بكنى ظاهر الحف في السح عليه ، أو لاجد

من مسح باطنه أيضاً

٣٠ المسألة الساجة أجمع العلماء على اشتراط الطهارة المائية للمسح على الحف إلح هل يرتفع الحدث عن كل عضو بمجرد غسله، أو لا يرتفع عن عضو حق تم الطهارة *

اشتراط النية في الوضوء هو الحق *1 الناية في قوله (إلى المرافق) داخلة على التحقيق

اختلاف الماء في وجوب تصميم الرأس بالمسح ، واختلافهم في القدر الحجزىء ** 24

حكم المسع على العامة 24

ثبت في مسح الرأس اللاث حالات ** قولة تعالى (فتيممو اصعيداً طيباً) إلى قوله (وأبديكم منه)و الآية البينة الفظة «من » 44

النكره في سياق النفي إذا زيدت قبلها ﴿ مَنْ ﴾ فهي أمس في العموم 24

دلالة الآية على التيمم على الحجارة والرمال ** اعتضاد الاستدلال بالآية المذكورة بالأحاديث . 44

رد الاستثلال بحديث مسلم ، ﴿ وجعلت تربُّها لنا طموراً يمعلى احتراط التراب. 44 من ثلاثة أوجه

معى الصعيد لغة 42

اختلاف العلماء في معنى كون الصعيد طيبا 40

ماعوز التيمم به إحماماً ، وما لا عوز به إجماعا ، وما اختلف فيه 40

معنى التيمم لفة وشرعآ 44 اشتراط النية في التيمم *

مسائل في التيمم : الأولى أجم العلماء على التيمم عن الحدث الأصار لم مخالف أحد في التيم عن الجنابة إلاماروي عن عمر ، و ابن مسعود ، والنخص ۳۷ **

رجوع عمر ، وابن مسعود عن ذلك حمَّةً من قال لايتم عن الجنابة وإبطالها بالأدلة من ﴿الكتابِ ﴾ و ﴿السنة ﴾ ** 2

المسألة الثانية هل تسكني للتيهم ضربة واحدة أولا الخ . 44

ألمسأله الثالثة هل يلزم في التيمم مسح غير السكفين الخ 44

المسألة الراجة هل عب الترتيب في التيمم إلغ ٤٣ المسألة الحامسة هل يرفع التيهم الحدث إلغ ، ومناقشة الأدلة في ذلك

٤٣ مما يبنى على الاختلاف فى رفع التيمم الحدث وطء الحائض إذا طهرت 20 وصلت بالتيمم للعذر المبيح أ

الموضوع

مسة

بما يبني على ذلك أيضاً لبس الحف بعد التيمم ، هل يكون كلبسه بعد الوضوء 44 وتما يبنى على ذلك أيصاً قول أبي سلمة بن عبد الرسمن : إن الجنب إذا تيمم £A ثم وجد الماء لايازمه الغسل

المنألة السادسة هل يصلى بالتيمم فريشتان إليع ، وأدلة القولين 44 المسألة السابعة هل يتيمم إذا كان في بدنه عجاسة لطهارة تلك المجاسة إن لم عدالماء

قوله تعالى (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لك كثيراً نما كنيم 01

تخفون من الكتاب) والآيات المبينة لما كانوا يخفونه منه قوله تمالي (واتل عليهم نبأ ان آدم) ولآيه البينة لبطلان قول الحسن أنهمة رجلان من إسرائيل

قوله تمالى (من أجل ذلك كتبنا على بني إسر اثبل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فيالأرض) الآيه : والآياتالمبينةلفهوم المثالفةفي قوله (بغير نفس)

تجرير المقام مع بسط الأدلة في القصاص بين الذكور والإناث

تحقيق المقام في أن شرع من قبلنا الثالث بشرعنا ؛ شرع لنا إلابلسخ، ومناقشة أدلة الفريقين

تحقيق المقام في أن الحطاب الحاص به صلى الله عليه وسلم يشمل حكمة الأمة ، وأدلة ذلك من القرآن .

أمثلة من أخذ العلماء الأحكام من قصص الأمم الماضية 75

الجواب عن احتجاج من احتج على أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا بقوله تعالى (لسكل جعلنا منسكم شرعة ومنهاجا)

الجواب عن عدم اعتبار مفهوم المخالفة في قوله تعالى (الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى)

تحقيق المقام في الحو ٬ هل يقتل بالعبد ، ومناقشة أدلة الفريقين 45 تحقيق المقام في أن المسلم لا يقتل بالكافر V١

تحقيق المقام في القصاص في الأطراف وأتوال العداء في ذلك ٧٢

يشترط القصاص فها دون النفس ثلاثة شروط إلخ ¥1

حكم القصاص في قطع العضو من غير مفصل 78

منع القصاص فيما يظنُّ به الموت ؟ كالدامَّة والجائفة وتحمو ذلك 40 حَكُمُ مَا إذا اقتص من الجاني فيا دون النفس فحات من القصاص ٧٠

لاتؤخذ عين ولا أذن ولا يد يُسرى بيمني ولاعكس ذلك M

مح تأخر القصاص في الجراح حق تندم

الموضوع سفحة سراية الجناية بعدالقصاص هدو لحديث عمروين ععيب خلافآ لأبى حنيقة والشافعى ٧٦ بيان مفهوم المخالفة في قوله (ألو فسلد في الأرض) بقوله (إنما جزاء الدين

عاربون الله ورسوله) الآية

لفظة وأويه في قوله (أنْ يقتلوا أويصلبوا أوتقطع أيديهم) الآية: تدلىأن الإمهم عَبِر بِينَ ذَلِكَ؟ لأَنْ وأو يُحرف تَخْبِرُولَاسْتَدَلَالَ عَلَى ذَلِكَ بَنْظَائُرَهُ فِي القَرْآنُ

ذكر من قال من العلماء إن الإمام عنير بين الأربعة المدكورة في قو4 (أن يقتلوا أو يصلبوا) . الآية من غير تفصيل

ترجيح المالسكية لمذاالقول بأن استقلال النص بنفسه أرجعهن تكيله بمثعر 44

أقوال من قال من العلماء إن الآية منزلة طي أحوال . وفيها قيود مقدرة : أي vv أن يقاوا إذا قتلوا أو يصلبوا إذا قتلوا وأخذ المال إلخ.

لانس من ينل على القيود للقدرة إلا حديث ضعيف عن أنس . ٧A

اختلاف العلماء في كيفية الصلب المذكور في قوله (أو يصلبوا) ٧٩

اختلافهم في كيمية النبي المذكور في قوله ﴿ أَوْ يَنْفُوا مِنْ الْأَرْضِ ﴾ ` 44 مسائل من أحكام المحاربين . الأولى جمهور العلماء ينبتون حكم المحاوبة ۸۰

في الأمصار والطريق قولمن قال لاتكون الحاربة إلافي الطرق دون الأمصارلأنها يلعقه فيها النوث

۸۱ السألة الثانية في حج ما إذا كان المال الذي أتلفه المحارب أقل من نصاب ۸۱

السوقة الذي عب فيه القطع ، أو كانت النفس الق قتلها غير مكافئة 4 المسألة الثالثة في حسيم ما إذا حمل المحاربون على قافلة فباشعر بعضهم القتل دوق ۸۲

بعض . هل يقتلون كلا إليخ المسألة الرابعة إذا كان في الحاربين من أو عينون أو أب المقطوع عليه فهل

يسقط الحد عن كلهم . إلغ

المسألة الحامسة إذا تاب المحاربون بعد القدرة عليهم فتوبتهم حبائذ لاتغير ۸۳ شيئا من إقامة الحدود الذكورة عليهم

إن تاب المحاربون قبل القدرة عليهم سقطت عنهم حدود الله وبقيت عليهم ۸٣ حقوق الآدميين في الأنفس والجراح والأموال

قول من قال إن الحارب يؤخذ منه ما وجد عنده من المال ، ولا يطلب ٨£ عا أتلفه ، والاستدلال على ذلك بنسل ﴿ على ﴾ محارثة بن بدر الندلاني أقوال العلماء في معنى قوله تعالى ﴿ فَكُمَّا عَا قَتْلَ النَّاسَ جَمِّعاً ﴾ الآية

٨£ قوله تمالي (إنما جزاء الذين بماريون الله ورسوله) الآية ، وبيان أن هؤلاء ٨Ł الهاربين مسلمون عصاة لاكفار ؟ بقوله (إلاالدين تابوا من قبل أن تقدروا عليم) لأن توبة السكافرمتبرة بعد القدرة عليه إجماعاً لقوله جل وعلا (قل

للذين كفروا إن ينتهوا) الاية

· ۸ سبب نزول آیة الحاربة

آزالة الإشكال عن تمثيله ملى الفعليه وسالم العربيين لأنه شمل أعينهم مع الأيدى والأرجل
 من قم تعالى (ما أسالة من آن المناسقة عنية عنية المناسقة عنية مع الأيدى والأرجل

٨٦ قوله تعالى (يا أبها الذين آسنوا أنقوا أله وابتغوا إليه ألوسيلة) والايات آليه ٣٥ البينة المعراد بالوسيلة في الايات الكريمة

٨٦ وتفسير الجهاد الوسيلة في الآية بأنها الشيخ الذي يكون واسطة بينه وبين ربه

AY اتخاذ الوسائط من دون المدن أصول كفر ا كفار . والآيات الدالة على ذلك

٨٨ قولة تعالى (يقولون إن أوتيتم هذا غذوه) الاية . والآيات المبينة لذلك
 ٨٩ قولة تعالى (عااستحفظوا من كتاب الله) الأيا ، والآيات المبينة لأميم لم
 ٨٩ بمثلوا الأم محفظه

٨٩ وجه الفرق بين القرآن وبين التوراة والإنجيل في غريفهم له. ا وسفظ القرآن
 من التحريف مع أن الجيم كلام الله

وَلَّهُ تَمَالَى (وَمَنْ لِمْ عَكُمْ عَا أَزَلَ اللهُ فَأُولِئِكُ ثِمَ السَّكَافِرُونَ) وَالآيات
 البينة لها ولمن نزلت فيه ، وبيان السَّكْمُ والفلم والفدق في تلك الآيات

قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) ألاَية ، والإشارة في الآية
 إلى أن السكافر غير داخل في عمومها

٩٤ احتجاج بعض العلماء بقوله (أن النفس بالفس) على أنه لابقتل اثنان بواحد
 وأقوال العلماء في ذلك

٩٦ قوله تعالى (وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه) والآيات البينة لبعض ذلك
 ٩٦ مناظرة بين مسلم ومسيحى فى الإسلام والمسيعمة

۱۹۰ قول تمالى (ومن لم يحرك ما الزالة فأولتك ما الماسةون) والآية المشيرة لن زات فيه

۹۷ بیان : کفر دون کفر . وظم دون ظم ، وفسق دون فسق

أولاً عالى (يا أيها الذين آمنو لاتتخذوا البهود والسارى أولياً) الآية
 والآيات التي فيها زيادة بيان أذال
 أخذ عف الدل أو الدرم بيار في الدين المالي

 ٩٨ أخذ بعض العلماء أن البهودى والنصر أنى يتوارثان من قوله تعالى (بعضهم ٩٨ أولياء بعض) والمناقشة في ذلك

٩٩ قوله تمالى (ومن يتولم مُسَّحَ فإنه متهم) والآيات الموضعة لذلك الترخيص في موالاتهم بالظاهر فقط لاشرورة اللبخة بدليلقو لوإلاان تقوامهم تقاة) ٩٥ قوله : (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم) إلى قوله : (خاسرين) والآيات المبينة لذلك

١٠٤ أوجه القراءة في قوله (ويقول الذين آمنوا) الآية

١٠١ (ياأ جاالة ين آمنوامن برتدمنكم عن دينه) الآية والآيات المبينة لصفاة أولئك القوم إولو أنهم أقاموا النوراة والإنجيل) . الآية . والآيات الموضعة لداك .

١٠٣ قوله تمالي (منهم أمة مقتصدة) الآية . والآية المبينة انقسام مسلمي هذه الأمة إلى ثلاث طوائف كلم في ألجنة

ع ١٠ أظهر الأقرال في معنى السابق والمقتصد والظلم

١٠٤ قوله تعالى (ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) الآية . والآيات

المبيئة أنة امتثل فبلغ ١٠٤ قوله تعالى (وحسبوا الانكون فتنة فعموا وصموا) الآية والآيات المصلة لذلك

١٠٥ معنى قوله تعالى (وحسودا الانكون فننه) وأحسن أوجه الإعراب في قوله (كثيرمهم) ١٠٥ أوجه القراءة في قوله (ألا تكون فتنة)

١٠٥ قولة تعالى (أفلايتوبون إلى أله) الآية والآيات الموضحة لعمومها

١٠٥ قولة تعالى (وأسه صديقة كاناياً كلان الطعام) والآيات المبينة أن جميع الرسل كانو أكذاك ١٠٣ قوله تعالى: (ثم انظر أنى يؤفكون) والآيات البينة لها

٩٠٩ قوله تعالى: (لعن الذين كفروا من بن إسرائيل) الآية والآيات المشيرة لعني ذلك

١٠٧ قوله تمالى : (لَا يُؤَاحَدُ كُمَا لُهُ بِاللَّهُ فِي أَعَالَكُمْ) الآية ، وبيان قراءة (عاقدتم) بالمد (وعقدتم) بالتشديد (بقراءة عقدتم) بلا مدولا تشديد

١٠٧ معنى اللمو في الآية ١٠٨ مسائل من أحكام الأيمان: الأيمان أرجة أقسام اثنان فيها الكفارة واثنان عُتَلَفَ فَسَمَا وَأَفُوالَ العَلَمَاءُ فِي ذَلْكُ

١١٠ اختلاف العلماء فيمن حلف بالطلاق ليتعلن كذا هل بمنم من الوطء حي يفعل ما حلف عليه أولا

١١٠ السألة الثانية لاتنعقد البمين إلا بأسماء الله وصفاته إلخ

١١٠ السألة الثالثة بخرج من عهد التمين بواحد من ثلاثة أشياء إلى

١١١ يشترط في الاستثناء قصد التلفظ به باليين وأدله ذلك . ١١١ الاستثناء: .. . وإن شاء الله » شد في اليمن بالله إجماعاً واختلف في إقامته في غير دلك كالعنق والطلاق والظهار .

١١١ السألة الراجة في حكم ما لو فعل المخاوف عن فعله ناسياً اليمين .

١١٢ المسألة الحامسة في حمّ مالوحلف لايفعل أمر آ من للمروف كالإصلاح بين الناس .

١١٣ قوله تعالى (فتحرير ٰرقبة) والآية للبينة تقييدها بالإيمان .

١١٤ قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا إنما الحر ولليسر) الآية والاستدلال بقوله (رجس) على تجاسة الحر والاستشهاد لذلك بمفهوم الخالفة في قوله (وسقاهم رمهم شراباً طهورا).

١١٥ حجة من قالوا بطهارة عين الحرُّر وإبطالها .

١١٦ السكلام في نجاسة السكولانيا.

١١٦ قوله تماً لى (باأيها الذين آمنوا لانقتلوا الصيد وأنتم حوم) وبيان مفهومها بمنطوق قوله تعالى (وإذا حللتم فاصطادوا) .

١١٧ رد قول مجاهد في قوله (ومن قتله منكم متعمداً) بقرينة في نفس الآية . ١١٧ قوله تعالى (أحل لم مُسيد البحر) الأبة والاستدلال على شمولها المحرم

بمفهوم المخالفة في قوله تمالي (وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرماً).

١١٧ مسائل تنعلق بالاصطياد في الإحرام أو في الحرم .

١١٧ للسألة الأولى أجمع العلماء على منع صيد البر للمحرم محج أو عمرة .

١١٧ يحرم على المحرم الإشارة إلى الصيد والدلالة عليه ودليل ذلك . ١١٧ أجمع العلماء على أن ماصاده محرم لايجوز أكله .

١١٧ تمفيق للفام في حَمَمُ أكل الهرم بما صاده حلال ، ومناقشةأدلة الأقوال في ذلك

١٢٢ السألة الثانية لا تجوز زكاة الهرم الصيد بان يذبحه إلخ.

١٣٣ السألة الثالثة الحيوان البرى ثلاثة أفسام أحدها صيد إجماعاً كالغزال . ١٢٣ أما الفسم الذي لا بأس بقتله وليس بصيد إجماعاً فهوالغراب والحداة إلخ.

١٢٣ وأما القسم الذي اختلف فيه فسكالاسد والنمر إخ.

١٢٣ جواز قتل المحرم العية ودليل ذلك . ١٢٣ تقييد الفراب بالأبقع .

١٣٣ إبطال أقوال من قالوا بعدم جواز قتل جض الفواسق . ١٢٤ أفوال العلماء في معنى الـكلب العقور .

١٣٦ الضبع صيد .

١٣٧ كلام العلماء في حكم قتل المحرم للزنبور والنمل والذباب والبراغيث .

١٧٧ المسألة الرابعة أجمع العلماء على أن المحرم إن صاد الصيد الحرم عليه فعليه جزاؤه الح. ١٢٨ أقوال الملماء في قتل المحرم الصيد خطا أو نسياناً .

١٣٩ المسألة المحامسة إذا صادالمحرم الصيدفا كل منه فعليه جزاءو احدوأ قو ال العلماء في ذلك

١٧٩ للسألة السادسة إذا قتل الحرم الصيد مرة جد مرة حكم عليه بالجزاءفي كل مرة وأقوال العلماء في ذلك .

١٣٩ المسالة السابعة إذا دل الحوم حلالا على صيد فقتله ، فهل على الحرم جزاء إلغ

١٣١ السألة الثامنة إذا اشترك عرمون في قتل صيد وأقوال العلماء في ذلك .

١٣٧ إذا اشترك محلون في قتل صيد في الحرم فعليهم جزاء وأحد .

١٣٧ للسألة التاسعة الصيد قبان : قسم له مثل من النعم كيقرة الوحش ، وقسم لامثل له منه كالعصافر .

٩٣٧ أقوالالعاماء في معنى للثلبة في قوله (مثل ما قتل من النعم)و مناقشة أدلة الفرية في

سهم قائل الصيد مخبر بين جزاء الإطعام وإيضاح ذلك .

١٣٣٠ اختلاف الماماء إذا اختار الإطمام هل يقوم الصيد بالطمام أو يقوم مثل ما قتل من النعم بالطعام .

١٣٤ الحيار بين الثلاثة للذكورة في الآية لقائل الصيد، لا احكمين خلافا لمن زعم ذلك .

١٣٤ قول من قال إنها على الترتيب ورده بالآية الكرعة .

١٣٤ الهدى يقترط له الحرم إجماعاً، والصوم حيث شاء إجماعاً، والإطعام عتالف فيه. ١٣٥ مثل من النعم له ثلاث حالات: الأول أن يكون تقدم فيه حكم مناصلي الله عليه وسلم.

١٣٥ الثانية أن يكون تقدم فيه حكم من عداين من الصحابة أو غيرهم .

١٣٥ الثالثة ألا يكون تقدم فيه حكم أصلا ، وأحكام الحالات الثلاثة مع ذكر أمثلة ما حكم فيه الصحابة .

١٣٨ أقوال العلماء في أقل ما يكون جزاء من النعم

١٣٨ المسألة العاشرة إذا كان ما أتلفه الحرم بيضاً إلخ

١٣٨ حكم ما لو قتل الحرم فيلا

١٣٨ المسألة الحادية عشرة أجمع العلماء على منع صيد الحرم المسكى وقطع شجرت ونباته إلا الأذخر ، وتحقيق المقام فها يتعلق بذلك

١٤٠ أقوال العلماء فيها يلزم الحلال إذا قتل صيداً في حرم مكم

. ١٤ ما يضمنه الحرم يضمنه من في الحرم إلا شيئين إلخ

١٤٠ اختلاف العلماء في شجر الحرم هل بجب فيه ضمان أولا

١٤٣ المسألة الحادية عشرة حرم المدينة إلخ

٢٤ / اختارف العلماء في صيد حرم المدينة وشجره هل فيه ضمان أو لا ١٤٦ قول من قال إن جزاء صيد المدينة أخذ سلب قاتله وأدلة ذلك

١٤٨ حكم شعر ألحى الذي حماء رسول المصلى الدعله وسلم وهو الشاعشر ميلامن جهات الدمة

للوضوع

١٤٩ المسألة الثالثة عشرة حكم صيد وج وقطع شجره وما جاء في ذلك ١٥٠ حكم ما إذا كان بعض قوائم الصيدفي آلحل وبعضها في الحرم هل يجزز اصطياده أو لا

١٥٠ إذاً كان الصد على عصن تمتد في الحل وأصل شجرته في الحرم أو عكس ذلك

١٥٠ رد قول من قال إن أحاديث تحديد حرم المدينة مفطرية ١٥٠ أوجه القراءة في قوله (عجزاء مثل ما قتل من النهم)و تفسير ذلك على قراءة الإضافة

١٥١ قوله تعالى (ياأيها الَّذين آمنوا عليكم أنفسكم) الْآية . والآيات المبينة لهما ١٥١ طرف من الأحاديث الدالة على أن الناس إن لم يأمروا أو لم ينهوا عمهم العذاب

١٥١ مسائل فيالأمر بالمروفوالنهيءن المنكر : الأولى عب علىالآمر والمأمور

اتباع الحق ومن أبي منها فقد دل الوحي على أنه حمار ١٥٣ الوعيد الشديد لمن أمر ولم يأتمر

١٥٥ المسألة الثانية : يشترطني الآمر أن يكون له علم يميز به بين المعروف والمنكر ١٥٦ ينبغي أن تسكون الدعوة بالحسكة واللطف مع إيضاح الحق

١٥٦ الدعوة بعنف وخرق تغمر أكثر مما تنفع

١٥٦ لا ينبغي أن الأمر والنهي إسناداً مطلقاً إلا لمن جمع بين العلم والحسكمة

والصبر على أذى الناس . ١٥٦ لا يحكم هل الأسر بأنه منكر إلا بدليل من ﴿ كتابٍ ﴾ أو ﴿ سنة ﴾ أو

«إجماع» أما مسائل الاجتماد فلا يحكم فيها على مجتمد أنه مر تسكب منكراً . ١٥٦ الدعوة إلى الله بطريقين طريق لين وطريق تسوة إلخ .

١٥٣ السألة الثالثة : يشترط في جواز الأمر بالمروف ألا يؤدى إلى مفسد أعظم من ذلك النكر .

١٥١ يشترط في وجو به مظنة فأبدة .

١٥٧ الأمر بالمعروف له ثلاث حكم وبيان ذلك من القرآن .

١٥٨ المسألة الرابعة : من أعظم أنواع الأمر بالمعروف كلة حق عند سلطان جائر . ١٥٨ أحوال الرعبة مع ارتسكاب السلطان مالاينبغي ، وبيان ذلك بالحديث الصعبيع

١٥٩ قوله تُعالى (ولا نكتم شهادة الله) الآية . والآية المبينة لذلك .

١٥٩ قوله تعالى (وإذ تخرج الوقى بإذني) والآية المبينة الثلك . ١٥٩ قوله تعالى (وإذ كففت بني إسرائيل عنك) الآية. والآيات المبينه لذلك

١٦٠ (وإذا وحيت إلى الحواريين) الآية. والآيات الق فيها استثناس لذلك على أحدالقو لين ١٦١ سورة « الأنمام » .

(PY Pr. In HILLY)

١٦١ قوله تعالى (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) والآيات المبينة لذلك .

ااوضوع

١٩٦ قوله تعالى (وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم) الآية . والآيات المبينة الأوجه للنفسير فيها .

١٦٣ تحقيق أنه جل وعلا أعظم وأجل من أن محيط به شيء ، أو يكون فوقه شيء ١٦٤ قوله تعالى (ولو تزلنا عليك كتاباً في قرطاس) والآيات التي فها معنى ذلك

١٦٤ قوله تمالى (وقالوا لولا أثرل عليك ملك) الآية والآية المبينة لذلك .

٩٦٤ قوله تعالى (ولو أ زلناه ملكا لقضى الأمر) الآية . والآيات المبينة لذلك .

١٦٥ قوله تعالى ﴿ وَلُو جَعَلْنَاهُ مَا سَكَا لَجِعَلْنَاهُ رَجَلًا ﴾ وَالْآيَةُ المُشْرِةُ لَعَنَى ذلك . ١٦٥ قوله تعالى ﴿ وَلَقَدَ اسْتَهَرَىءَ بُرَسُلُ مِنْ قَبِلُكُ ﴾ الآية والآيات البينة لذلك .

١٩٣ قوله تمالي (وهو يطعم ولا يطعم) والآيات المبينة لذلك .

١٦٧ ﴿ قُلَ إِنَّى أَمُرَتَ أَنْ أَكُونَ أُولُ مَنْ أَسَلَمَ ﴾ والآيات المبينة لذلك .

١٦٨ قوله تعالى (أن يمسمك الله بضر) الآية . والآية المبينة أن فضله لا يمسكن رده عمن أراده به .

١٩٨ قولةتمالى (وأوحى إلى هذا الفرآن لأنذركم به) الآية . والآيات المبينة لذلك . ١٦٨ قولة تعالى ﴿ وَلُو رَدُوا لِعَادُوا لَمَا نَهُوا عَنَّهُ ﴾ الآية . وأمثالها من الآيات

المبينة لعلمه جلَّ وعلا بالمعدوم لو وجد كيف يكُون .

١٩٩ قوله تعالى (قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون) والآيات الموضحة لذلك .

١٦٩ قوله تعالى (والموثى يعثهم الله) والآيات المبينة لذلك . ١٩٩ قوله تعالى (قُلْ إِنْ الله قادر على أَنْ بَرْلُ آية) إلآية. والآيات المبينة حكمة عدم إنزالها

١٧٥ قولة تعالى (قل أرأيتكم إن أناكم عذاب الله) الآية . والآيات الموضحة لذلك .

١٧٨ قوله تعالى (ولانطر دالذين يدعون رجم بالنداة والعشى) الآية والآيات الموضحة لذلك

١٧٣ قوله تعالى (وكذلك فتنا بعشهم بيعض) الآية . والآيات المبينة لذلك .

۱۷۳ قوله تعالى ﴿ وَكَذْبُتُم بِهِ مَا عَنْدَى مَا تَسْتَمْعِلُونَ بِهِ ﴾ والآيات المبينة لذلك •

۱۷۴ وجه الجمع بين قوله تمالى (قل لو أن عندى ما تستعجلون به ألهضى الأمر بينى وبينكم) الآية . وبين الحديث الوارد بأن ملك الجبال قال له صلى الله

عليه وسلم ﴿ إِنْ شَتْ ٱطْبَعْتَ عَلَيْهِمُ الْأَحْشِينَ ﴾ الحديث

١٧٤ قوله تمالى (وعنده مفاع الغيب لايملمها إلا هو) والآيات الموضمة لذلك ١٧٩ تمريم جميع مايراد بهالتوصل إلى شيء من علم النب غير الوحق، ودليل ذلك

١٧٦ عـكفير من ادعى الجزم بعلم ما في الأرحام ووقت زول النيث

١٧٦ حَكَمَ مَنْ يَسْتَدَلُ عَلَى أَنْ الْجِنْيَ فَى البَطْنَ ذَكَرَ بِاسْوِدَادَحُمُهُ التَّدَى الْأَعْنُ وَنحو ذلك ١٧٧ حسكم من ادعى أنه يعلم الكسب في مستقبل العمر ١٧٧ حَكُم مِن أَخْبِر عَن كُسُوفُ الشَّمسُ والقَّمْرِ أنه سيقع في وقت كذا

١٧٧ حديث مسلم « من أنى عرافاً فسأله ، الحديث . وتعريف المراف ١٧٧ من المسكاسب المجمع على تحريمها : الربا ومهور البغاياً ، والسعَّت؛ والرشاء

وأخذ الأجرة على النياحة ، والغناء ، وعلى الكهانة ، وادهاء الغيب إلخ

١٧٨ قال أبو العباس بن لميمية : العراف : اسم للكاهن والمنجم والرمال إلخ

۱۷۹ قوله تعالى (وهو الذي يتوفاكم بالليل) الكية الق فيها زيادة بران لذلك ١٧٩ قوله تمالي (ويرسل عليكم حفظة) والآيات المبينة أندلك

١٧٩ ﴿ وَإِذَا رَأَيْتُ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنا ﴾ الآية : والا يات المبينة لذلك

١٨٠ قوله تعالى (فلما جن عليه الليل رءاكوكبا قال هذا ربي) والا يات المبينة أنه مناظر لا ناظر

١٨٠ قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يليسوا إعانهم بظلم) الآية . والآيات المبينة لذلك ١٨٠ قوله نعالي (و للك حجتنا آتيناها إبراهيم) الآية والآيات المبينة لذلك

١٨١ قوله تعالى (ولو أشركوا لحبط عنهم ما كأنوا يعملون) والآيات المبينه لذلك ١٨١ (ومن قال سأنزل مثل ماأنزل الله) والآيات المبينة لذلك

١٨١ قوله نعالى (والملائكة باسطو أيديهم) والآيات المبينة لذلك ١٨٢ قوله تعالى (ولقد جئتمونا فرادى) الآية . والايات المبينة لذلك .

١٨٧ قوله تمالى (لقدتقطع بينكم وصل عنكم ماكنتم برَّعمون) والآيات المبينة لذلك • قوله تعالى (وجعل الديل سكنا) والآيات المبينة لذلك .

قوله تعالى (وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها) والآيات التي فيها زيادة بيان لذاك .

١٨٣ قوله تعالى (وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة) والآيات المبينة لذلك . ١٨٣ قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) والآيات المفهمة معنى ذلك .

١٨٣ قوله تعالى (وليقولوا درست) الآية والآيات المبينة لذلك .

١٨٣ أوجه القراءة في قوله (درست)

١٨٣ معنى الابة على قراءة ابن عامر (درست) بتاء التأنيث. ١٨٣ (وكذلك جعلنا لسكل نبي عدوا شياطين الإنس) الآية . والآيات المبينة لذلك

١٨٦ (وإن نطع أكثر من في الأرض يضاوك) الآية والآيات المبينة لذلك .

١٨٦ (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) الآية . والآيات المبينة لذلك .

١٨٦ (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرمها) الآية والآيات المبينة لذلك . ١٨٧ (وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن) الآية والآيات المبينة لذلك .

- ١٨٧ (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام) والآية المشيره لمهى ذلك . ١٨٧ (يا مصر الجن والإنس ألم يأت كم رسلُ منكم) والآيات المشيرة لمهني ذاك.
- ١٨٨ إبطال القول بأن ﴿ اللَّوْاقُ والمرجانِ ﴾ لا يخرجان إلا من البحر الملح .
 - ١٨٨ (ذلك أن لم يكن ربك مملك القرى بظلم) الآية والآيات المبينة لذلك .
 - ١٨٩ ﴿ وَلَـكُلُ دَرَجَاتُ مَا عَمَاوًا ﴾ والآية الى فيها زيادة بيان لذلك .
- ١٨٩ (وَآلُوا حَمَّهُ يُوم حَصَادُهُ ﴾ والآيات المشيرة لمناها على القول بأنها عُمَّمًا وأنها في الزكاة المفروضة وأقوال العلماء في ذلك .
 - ١٩ قول ابن كثير إن الزكاة بيان لهذا الحق لا نسخ له .
- و ١٩ ما يجب الزكاة في عينه بما تنبته الأرض إجماعاً وما لا تجب فيه وما اختلف فه وأقوال العلماء في ذلك وأدلتها .
 - ع و مناقشة أدلة وجوب زكاة « العسل » .
- ١٩٥ قول الجمهور بعدم الزكاة في ﴿ الرمان ﴾ يدل على أن آية (وآثوا حقه) الآية منسوخة ، أو المراد بها غير الزكاة المفروضة ، لدلالة الآية على دخول و الرمان » و ﴿ الزيتون » في حكمها ٠
- ٢٠٤ تحقيق قدر النصاب الذي تجب فيه الزكاة من الثمار والحبوب وحجة من خالف في اشتراط النصاب ومن اشترطه .
 - ٧٠٣ بيان القدر الذي يجب إخراجه في زكاة ما تنبته الأرض.
- ٣٠٣ مسائل تتعلق بهذا المبحث : الأولى حجهور العلماء على خرص التمر والعنب خُلافاً لمن منع ذلك وأدلة الفريقين ·
- ٧١٣ المسألة الثانية الابجوز إخراج زكاة الثمار إلامن التمر والزبيب الياب ين فلا يجوز إخراج الرطب والعنب، وكذلك الزرع لايخرج في زكاته إلا يابس وأدلة ذلك.
- ٧١٩ المسألة الثالثة : فيوقت وجوب الزكاة في الثمار والحبوب وأقوال العلماء في ذلك
- ٧٧٠ احتجاج من قال بأن ما أكله المالك لاعسب عليه في الركاة بقوله تعالى (كلوا من تمره إذ أثمر وآنواحقه) الآية . وبا لحديث الدال على ذلك
 - بنبغى لصاحب الحائط إذا أراد الجذاذ ألا عنع المساكين ، وأن يتصدق عليم لقو4
- فى ذم أصحاب الجنةالمذكورة في «القلم» (إذاًقسموا ليصرمنهامصبحين) الآيات ٣٢٠ (قَلَ لَا أَجِدُ فَمَا أُوحَى إِلَى عَرِماً عَلَى طَاعَمَ } الآية . وبيان زيادة الحُمُّور
- با لقرآن على الأربعة المذكورة في الآية . ٧٧ قول من قال لايحرم مطعون إلا الميتة والدم ولحم الحنزير وما أهل لغير اقمه
 - به لمذه الآية وأمقالما وردنا أذاك

الموضوع ٧٢١ تحقيق المقام فما حرم بالسنة زيادة على الأربعة المذكورة في الآبة

٢٢١ وجه استدلال من قال لاعرم غير الأربعة للذكورة بالآيات القرآنية

٧٣٩ دلالة القرآن على أن « النحل » نزلت بعد « الأنمام » من وجهين

٣٢٣ ودنا قول القرطى وغيره أن زيادة محرم على الأرجة المذكوره كزيادة تغريب الزاني البُـكر على الجلد ، وزيادة الشاهد واليمين على الشاهدين والشاهد والمرأتين ، وإيضاحنا الفرق بين الأمرين

٣٢٣ ردنا ما نسبه ابن كثير لأكثرالمتأخرين من رفع إباحة غير الأرجة للذكورة في الآية رفع للاباحة العقلية التي هي استصحاب العدم الأصلي فلا يكون نسخا بأن ظاهر الآية مخالف ذلك

٣٧٣ ماكل زيادة نسخاً خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله

٣٧٣ النحقيق أن كل مائيت تحر بمه بنص صبح من «كتاب»أو « سنة »فهو حرام

٧٧٤ التعقيق أن الحسكمين لايتناقشان إلاإذا اختلفام انحاد الزمن ، أمامع اختلافه فيمكن صدق كل منها في وقته

٧٢٥ التحقيق نسخ المتواتر بالآحاد الصعيعة الثابت تأخرهاعنه ودليل ذلك تعقيق المقام في ذي الناب من السبام

٧٢٥ حَكُمْ أَكُلُّ ذَى الْمُمْلُبُ مِنْ الطِّيرِ وَأَقُوالَ العلماء فيه

٧٢٥ تَحْمَٰيقَ المُقَامَ فِي لَحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيةِ ، وأَدَلَةُ الفريقين

٢٢٦ حكم لحوم البغال وأدلة تحريمها

٧٧٧ حَكُمُ أَكُلُ لِحُمَّ الْحَيْلُ وَمَنَاقَشَةَ أَدُلَةَ الفَرِيقِينَ ٢٣٠ تحريم أكل السكاب وبيعه وأدلة ذلك

٢٣١ بحث في استثناء الشرع لبعض ما يسمى خبيثا من حكم التحريم

٢٣١ بحث في نقض العلة بعدم الاطراد هل هو إبطال لها أو تخصيص لحكمها

٢٣٩ أداة منع اقتناء الكتاب وتقص ذلك من أجرمة تنليه إن كان لغير صيدأو زرع أو ماشية ٧٣٧ القول عنع يبع السكلب، شامل المأذون في اتخاذه وغيره ؛ خلافاً لأى حنيفة وسحنون

-٣٣٧ إذا قتل الــكلبالمأذون فيه فهل على قاتله ضمان قيمته . وأفوال العلماء في ذلك

٣٣٤ تضعيف الأحاديث المواردة بإباحة بيع كاب الصيد ٣٣٤ زعم ناس أنه لم يكن في الدرب من يأكل السكلب إلا قوم من فقعس

. ٢٣٤ حَجَ لَمُ القرد وبيعه

٢٣٠ حكم لم الفيل

٧٣٥ حَكُمُ لَمُ الْحُرِ. والتعلب والدب

الموضوع

٢٣٧ حكم لم الضبع

٧٣٧ حكم لحم القنفد ومناقشة أدلة الفريقين ٧٣٧ حكم حشرات الأرض وأقوال العلماء فيها

٢٣٩ حَكُمُ أَكُلُ الْوَزْغُ وَأَدَلَةٌ تَحْرُ مُهُ ۲۳۹ کلام العلماء فی آکل این آوی واین عرس

٢٤٠ حكم اليربوع والوبر

. ٢٤ إباحة الحلد والضربوب عند مالك وغيره

و ٢٤ حكم أكل لحم الأرنب

و ٢٤ حكم أكل لحم الضب وأقوال العلماء فيه وما يؤيده الدليل من ذلك ٣٤١ حَمُ أَكُلُ الْجُرَادُ وَالْاَخْتَلَافُ فِي افْتَفَارُهُ لِلنَّذِكَةِ وَأَدْلَةُ الفَرِيَّةِ إِنْ

٧٤٧ حَجُ أَكُلُ لَحُومُ الطَّيرُ وَمَا اخْتَلْفَ قُبِهُ سُهَا

ع٤٤ حكم أكل الصراد والهدهد والحطاف والحقاش وأقوال العاماء في ذلك

٧٤٥ حَكُمُ أَكُلُ الْبِيعَاءُ والطاوس والعندليب والحرة ٢٤٥ حكم أكل ملاعب ظله

750 حكم اكل البوم 750 حكم اكل الشوع 750 حكم اكل حشرات الطبر كالنحل والزنابير واقدباب وتحو ذلك

٢٤٧ حَمُ أَكُلُ لَمُ الْجِلَالَةُ وَتَعْرِيفُهَا

٢٤٧ حَكُمُ ابن الجلالة وبيضا 787 عير ركوب الجلالة

٧٤٧ حَمْ السخلة الرباة بلبن الحلبة

٧٤٧ حكم الزروع والنمار ألق سقيت بالنجاسات

٧٤٧ (سيقول الذين أشركوا) الآية . والآيات البينة لأنهم قالوا ذلك باللعل

٧٤٨ (قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الآية . والآية المبينة لها ٢٤٨ حكم العزل عن المرأة

٢٤٩ (ولا تقربوا مال اليتم إلا بالق هي أحسن) الآية . والآية المبينة لها ٢٤٩ علامات الباوغ

٢٥٠ تعريف الرهد الذي يدفع به المال لمن يلغ النكاح وأقوال العلماء فيه ٢٥٠ ﴿ وَأُونُوا الْكُيْلِ وَالْمِزْآنَ بِالْقَسْطُ ﴾ الآية . وَالْآيَاتُ الَّتِي فَيْهَا زِيادَة بيان لْمَا

٢٥٠ ﴿ وَإِذَا قَلْمُ فَاعْدُلُوا ﴾ الآية . والآية التي فيها زيادة بيان لذلك

صفحة الموضوع

٢٥٧ (فمن أظلم عن كذب بآ يات الله وصدف عنها) والآيات المبينة لذلك
 ٢٥٣ (هل ينظرون إلا أن تأتهم الملائكة) الآية ، والآيات القيفها زيادة بيان لذلك

٢٥٤ (قل إن صلاني ونسكي) الآية . والآية المشيرة لذلك على أحد القولين

۲۰۰ سورة و الأعراف »

٢٥٥ (فلا يكن في صدرك حرج منه) الآية . والآيات المبينة لذلك
 ٢٥٦ (لتنذر به وذكرى للمؤمنين) والآيات المبينة لذلك

ر الطلاقات الإندار في القرآن (و ديات المبينة لدان

٢٥٧ (وكم من قرية أهلسكناها) الاية . والآيات المبينة لذلك المني

٢٥٨ (فَمَا كَانَ دعواهم إذا جاءهم بأسنا) الآية . والآيات والموضعة لذلك

٢٥٩ (فلنسألن الذين أرسل إليهم) الآية . والآيات المبينة لذلك

٣٩٠ (فلنقصن عليهم بعلم) الاية . والايات الموضعة لمعناها

٣٦٩ الرد على المعترلة النافين صفات المعانى جذه الآيات وأمثالها ﴿ والوزن يومثة الحق ﴾ الآية ، والآيات المبينة لذلك

٢٩٢ (وجعلنا لكم فيها معايش والآيات المبينة كيفية ذلك

٢٩٢ أقال ما منعكُ ألا تسجد) الآية . والآيات المبينة لذلك
 ٢٩٢ (قال أنا خير منه) الآية . الآيات التي فيها فريادة بيان لذلك

٢٩٢ (قال ١٥ هـ مر منه) الآية . الآيات التي فيها زيادة بيان لذلك
 ٢٩٣ (قال فاهبط منها) الآية . والآيات المبينة لمعنى ذلك

۲۹۳ (قال فاهبط منها)الآية . والآيات المبينة لمعنى ذ ۹۳۳ نتائج « الكبر » وعواقبه السيئة

٣٦٣ يفهم من مفهوم الآية أن المتواضع يرفعه الله ٣٦٤ الآية المشيرة إلى مكان المتواضعين

٢٠٤ (قال أنظر في إلى يوم يبعثون) الآية . والآيات المبينة المذلك

٢٦٤ (ولا نجد أكثرهم شاكرين) والآية المبينة لوقوع ظنه هذا

٬۲۱۵ (ود جدا صرتم منا ترین) والایه المبینة لوقوع ظنه هذا ٬۲۲۶ (قال اخرج منهامذهومآ مدحورآ ان تبعك منهم) الآیة والایات المبینة المذاك

٢٦٥ (يابنى آدم لا يفتلنكم الشيطان) الآية والآية الق فيها زيادة بيان لذلك
 ٢٦٥ (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آ بائنا) الآية . والآية المبينة لذلك

٢٦٥ (كما بدأكم تعودون) والآية المبينة أذلك

۲۲۲ (إنهم انحذوا الشياطين أولياء من دون الله) الآية . والآية الموضعة لذلك ۲۲۷ النصوص القرآنية تدل على أن السكافر لا ينقعه طنه أنه على هدى

بعد المحمول على المحافر لا يتقعه عنه الما في هذي
 ٢٦٧ (قل من حرم زينة الله الني أخرج لعباده) الآية . والآيات الموضعة لذلك

٢٠٧ (فل من حرم ريئه العالق آخرج لعباده) الآية . والآيات ٢٦٨ (حق إذا أدركوا فيها جميعاً) الآية . والآيات المبينة لذلك المومنوع

٢٦٨ (فا نهم عذاباً ضعفاً من النار) والآيات البينة لذلك

٧٩٩ ﴿ وَنزَعْنَا مَا فَى صَدُورِهُمْ مَنْ عَلَ ﴾ الآية . والآية التي فيها التي زيادة بيان أنثلك

٧٦٩ (وبينهما حجاب) والآية المبينة لذلك ٧٩٩ ﴿ يَعْرُفُونَ كُلَّا بِسَهَامُ ﴾ والآيات المبينة لذلك

٧٦٩ ﴿ قَالُوامًا أَغَنَى عَنْكُمْ جَعَكُمْ ﴾ والآيات المبينة لمذلك

٧٧٠ ﴿ يُومَ يَأْنَى تَأْوِيلُهِ يَقُولُ النَّذِينُ نَسُوهُ ﴾ الآية والآيات المبينة لذلك ٧٧٣ (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض فيستة إيام) والآية الموضعة للملك

٣٧٣ ﴿ ثُمُ اسْتَوَى فِلِي الْعَرْشُ ﴾ الآية . والآيات المُوضَعَة لَجُمِعا آيات الصفات ٧٧٣ تُحَمِّقَ المَمَامَ فِي آياتَ السَّمَاتَ وإيضَاحِ ذلك بِالأَدلَّةِ المَّرِآنَيَةِ

٢٨٨ (إن رحمة الله قريب من الحسنين) والآيات المبينة لألك ٢٨٩ ﴿ وهو الذي يُرسل الرياح بشمراً ﴾ الآية . والآيات المبينة لذلك

٢٨٩ (حق إذا أقلت سحاباً ثقالا) الآية . والآية المبينة لذلك

٨٨٩ (أو عبيتم أن جاءكم ذكر من ربكم طي رجل منسكم) الآية . والآيات الق فيها زيادة بيان لذلك

. ٢٩ (وأغرقنا الذين كذبوا بآياتنا) والآيات المبينة الكيفية إغراقهم ٢٩٠ (أنجادلونني في أسماء سميتموها) الآية . والآيات المبينة لذلك ٩٩٠ (وقطعنا دابرالذين كذبوا بآياتها) الآبة. والآيات المبيئة لكيفية قطع دابرهم

٧٩٨ (فعقروا الناقة) الآية . والآية المبينة أن الذي باشر عقرها واحدمنهم بأمرح ٢٩٠ (وقالوا ياصالح الثنا بما تعدنا) الآية . والآيات المبينة لما يعدهم به

٢٩١ (فَأَخَذُتُهُمُ الرَّجَفَةُ) الآية . والآية المبيئة سبب ذلك ٧٩٨ ﴿ فَتُولَى عَهُمْ وَقَالَ يَاتُومُ امْدَا اللَّهُ عَلَى اللَّهِ لَكُ ﴾ والآيات المبينة لرسالة وبه

ألق أبلفهم إياها ٢٩٠ (أَتَأْمُونَ الفَاحَشَةُ) الآية . والآيات المبينة لتلك الفاحشة

٢٩٣ ﴿ فَأَ عَمِينًا ۚ وَأَهِلُهُ ﴾ الآية والآيات المبينة لذلك ٧٩٧ ﴿ وَأَمْطُرُنَا عَلِيهِمْ مُطْرًا ﴾ والآيات الَّبِينَةُ لَعَى ذلك المطر

٧٩٣ ﴿ وتصدون عن سبيل الله ﴾ الآية . والآية الى فيها زيادة بيان لذلك

٢٩٣ (وإن كان طائفة مشكم آمنواً) إلى قوله (الحاكمين) والآيات المبينة الذلك الحسكم ٧٩٣ الجم بين الآية التي تدل على أن إهلاك قوم شعب برجفة ، وبين الآية التي

فيها أنه بصحيحة . وبين الآبة الني فيها أنه عدَّاب يوم الظلة ٣٩٣ (فنولى عهم وقال ياقوم لفد المفتكم وسالات وف) الآيات المستفائلك الوسالات

الموضوع (فَـكَيْفَ آمِني عَلَى قَوْمَ كَافَرِينَ ﴾ والآيات التي فيها زيادة بيان لذلك

٢٩٤ (وتلك القرى نفص عليك من أنبائها) والآيات المفصلة لذلك ٢٩٤ (فما كانواليؤمنوا عاكذبوا من قبل) الآية . والآيات الشاهرة لبعض الأقوال فيها

٧٩٥ (ثم بعثنا من يعدهم موسى) الآية . والآية التي فيها زبادة بيان لذلك

٧٩٥ (و زع بده فإذا هي يضاء) الآية. والآية المبينة أن ذلك البياض من غير رص ٧٩٥ ﴿ قَالَ المَلاُّ مِن قُومٍ فرعُونَ ﴾ الآية . والآية التي فيها زيادة بيان لذلك

٧٩٥ (ُوجاءوا بسعر عظم) والآيات النه فها بيان دلك السعر العظم مع آيات فها زيادة بيان لذلك

٢٩٦ (ثم لأصلبنكم أجمعين) والآبات التي فيها زيادة بيان لذلك ٢٩٦ (وإن تصيبهم سيئة يطيروا بموسى) الآية . والآيات الني بممناها . ورد

دعوام في تطيره .

١٩٦ (وأورثنا الفوم الله ف كانوا يستضعفون) الآية . والآية المبينة لأولئك القوم . ١٩٧ ﴿ وَءَتَ كَلَّمَةُ رَبِّكَ الْحَسَىٰ ﴾ الآية . والآية الني فيها بيان تلك السكلمة

۲۹۷ (قال رب ارنى انظر إليك قال ان ترانى) والآيات افدالة على جواز الرؤية عقلا في الدنيا والآخرة ، ووقوعها في الآخرة ، مع امتناعها شرعاً في الدنيا

٢٩٨ (ألم برواأنه لا يكامهم ولاجديهم سبيلا)الآية . والآية التي فيها زيادة بيان له لك ٢٩٨ (ولما سقط في أيديهم) الآية . والآية المبينة لذلك

٢٩٨ (ولما رجع موسى إلى أومه غضبان أسفاً) الآية . والآية للوضعة لذلك ٢٩٩ (قال ابن أم إن الفوم استضعوني) الآية . والآيات الموضعة لهذا الاعتذار الذي اعتذر به لا هارون ۽

٢٩٩ ﴿ قُلْ يَا أَمِهَا النَّاسِ إِنَّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ والآيات الموضعة لما ٢٩٩ (فا منوا باقه ورسوله) إلى قوله (وكلماته)والآيات المبينة كثرة كلماته ٢٩٩ (أَلَمْ يَوْخَذُ عَلَيْهِم مِيثَاقُ السَّكَتَابِ) الآية . والآيات المبينة لذلك المشاق

٣٠٠ (وإذ أخذ ربك من بن آ دم من غهورهم دريهم) الآية . والآيات المبينة لذاك على كلا القولين ٣٠١ (فمثله لائل المسكلب) الآية . والآيات الني فيها زيادة بيان لذلك

٣٠٣ ﴿ وَدْرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي أَحَالُهُ ﴾ الآبة . والآية الني فيها زيادة بيان الدلك ٣٠٤ (فل إنما علمها عند ربي) الآية . والآيات الموضعة لذلك ٣٠٤ ﴿ وَلُو كَنْتُ أَعْلِمُ الْغَبِ لِاسْتَكْثُرْتُ مِنْ الْحَبِّرِ ، الآية . والآيات الموضعة الدلك

٣٠٤ ﴿ وَجَوْلُ مِنْهَا زُوجِهَا لِيسَكُمُنَ إِلَيْهِا ﴾ والآية الذي فيها زيادة بيان لذلك ٣٠٥ ﴿ فَلَمَا آ تَامًا صَالْحًا حِمَلًا لَهُ شَوْكًا ۚ ﴾ الآية . والآية الشاهدة لأحد القوابق

```
LOA
 منعة
```

الموضوع

••• (خذ العفو وأمر بالعرف) الآية . والآيات الموضعة لذلك ٣٠٣ (وإخوانهم ممدونهم في النبي) الآية . والآيات الموضعة لذلك

٣٠٠ سورة ﴿ الْأَنْمَالَ ﴾

٣٠٩ (يسألونك عن الأنفال) الآية ، والقول بأنها ملسوخة .

٣٠٣ أقوال العلماء في المراد بالأنفال والتحقيق في ذلك

٣٠٩ سبب نزول الآية الكرعة

٣٠٣ القول بأن ناسخها هو قوله تعالى (وأعادوا أنما غنعتم) الآية ٣١٠ ودقول أبي عبيد أن غنائم «بدر» لم تخمس بمديث على رضىائم عنه عند مسلم

٣١٠ (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) الآية . والآيات الموضعة لذلك

• ١٩ ولالة الآيات على أن الإيمان يزيد وينقص

• ٣٩ إذ يغشيكم النعاس أمنة منه) الآية . والآية التي فيها زيادة بيان ذلك

• ٣٩ ﴿ إِنْ تَسْتَفْتُمُواْ فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفُتَحِ ﴾ الآية . والآيات المشيرة لمعنى ذلك ٣١٩ (واعلموا أنماأموالسكموأولادكم فتنة)الآية والآيات التي فيماؤيادةبياز لذلك

٣١٣ ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهُ يُجْعِلُ لَـكُمْ فَرَقَاناً ﴾ الآية . والآيات المبينة لذلك ٣١٣ (قالوا قد صممنا لونشاء لقلناه ثل هذا) الآية ، والآيات التي فيها زيادة بيان لذلك

٣١٤ (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة) الآية . والآيات الموضعة لذلك

٣١٤ ﴿ وَمَا كَانُوا أُولِياءُ ۚ إِنْ أُولِياؤُهُ إِلَّا المُنْقُونَ ﴾ والآية الموضعة لذلك

٣١٤ (وما كان صلاتهم عند البيت إلامكاء و تصدية) لآية ، و الآية الق فهما زيادة بيان ذلك ٣١٤ ﴿ وَاعْلُمُوا أَيَّا غَنْمُتُمْ مِن شَيْءَ فَأَنْ لَنَّهُ خَسْهِ ﴾ الآية . وبيان أن ذلك فيا

أوجفوا عليه الحيل والركاب بقوله (فما أوجفتم عليه من خيل ولاركاب) ٣١٥ الفرق بين انفنيمة والنيء وأقوال العلماء في ذلك

٣١٣ الفرق في محقيق أن أربعة أخماس الفنيمة للغز اذالذين غنمو هاو منافشة أدلة الفريقين

٣٧٠ المسألة الثانية في تحقيق المقام في مصارف الحُس الذي يؤخذ من الفنيمة قبل القسمة ٣٢٠ التعقيق أن نصيب الله جل وعلا من الحمس ونصيب الرسول عليه الصلاة

والسلام واحد ، ودليل ذلك ٣٢٩ الدلياطيكونه صلى المتعليه وسلمكان يصرف نصيبه من الحمس في مصالح المسلمين

٣٧٧ أقو ال العلماء في نصيبه صلى الله علمية و صلم بعدو فاته وما كان يتعله فيه الحلفاء الو اهدون ٣٧٣ الجمهور على أن نصيب ذي القرفي باق خلافاً لأبي حنيفة القائل بـ قوطه بعد وفاته علميه الصلاة والسلام

٣٧٣ تعقيق المقام في المراد بذي القربي وأدلة ذلك

صفعة للوضوع

۳۲۵ أقوال العلماء فى تصديداتترا بة ، هل ينفسل فيه ذكرهم على انتاهم أولاو - « بيجا الذريقين ۳۲۲ شعميم نصديد الترا بة ، كنتهم ونتيرهم وكبيرهم وصفيرهم

٣٢٩ تحسيص نسيب النتاس والمساكين وإن السبيل بقترام دون أغنيائهم «٣٧ مذهب مالك: أن أمر خمس الفنيمة موكول إلى نظر الإمام واجتهار قديل

٣٢٨ أقرب الأقوال لظاهر الآية قول الشافعي وأحمد

٣٧٨ المسألهاكانة : الذهب والنضة وسائر الامتعة كل ذلك داخل في يحكالآية إجماعاً ٣٢٨ المسالة الرابعة في حكم أرضهم المأخوذ تعتوق أفوال العلماء في ذلك وأدلم ومناقشها ٣٣٣ التعقق أن مكة فتعت عنه لاصلعا وأدلة ذلك

را المسمور من محمد مصدود و صاحه ورده دون ٣٣٣ أقرال العلماء في رباع كما هر غربة بما كوارجا رجال الدونانسة أد الما العربية في ٣٣٣ أجمع السلماء على المساجد ٣٤٣ أجمع العلماء على أن مواضع النسك من الحرم حسكها حكم المساجد 328 أقسام التعليل الذي انتفى الدولية الموادق الما المساحة الموادق المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة فيمون أسمر أسمراً ، هل يستحق سلمه

٣٤٩ إذا قتلت المرأة أو الصبي ، فالظاهر أن لمن قتلهما سلمهما

٣٤٩ اختلاف العلماء في استعقاق القائل سلب القنول هل يشترط فيه قسول الإمام : من قتل قتيلا فله سليه . ومناقشة أدلة الهريقين

٣٥٧ بناء الحلاف الذكور على الحلاف في قوله صلى الله عليه وسلم ومن قتل قنيلا »

الحديث . هل هو حكم فلا يتم أو فتوى فيتم ٣٥٣ الاختلاف في قولٍ له حلى الله عليه وسلم لحند : ﴿ حَذَى مايسكميك وولدك

بالمروف ۽ ايشاً ، هل هو حكم فلا يتم أو فتوى فيم ٣٥٧ اختلاف العلماء فى الساب ، هل مخسس ومنانشة آدلة أقوالهم فى ذلك ٣٥٤ اختلاف العلماء فها إذا ادعى أنه تناه ولم تتم بينة : هل يدنع له سلبه دون

 احمال قول من قال لاقتبل إلا من خس الحمس بحدث ابن عرالتنق عليه
 السألة السادسة الحق أن الفارس يعطى من القيمة ثلاثة أسهم : سهمان لفرسه ، وواحد لنفسه إلنه

۳۵۸ رد قوله من قال ٪ للمارس سهمان کالامام أبی حنیقة رحمه الله تعالی ۳۵۸ اِن کان عند بعض الغزاة أفراس فلایسهم اِلا لفرس واحد عند الجهور ۳۵۸ قول من قال: پسهم لفرسین دون مازاد علیهما وأدلة ذلك ٨٥٣ أفوال العلماء فى البراذين والهمين ، هل يسهم لها وهل هي كالحيل أو هونها على القول بانها يسهم لها

على انفول بانها يسهم هنا ١٣٩ قول جمهور العلماء أن من غزا على بعير لايسهم لبعيره

وم قول الحسن والإمام أحمد أن البعير يسهم له المقولة تعالى (فعا أوجفتم عليه من خيل ولاركاب) والركاب الإبل

٣٦٨ لايقسم لغير الحيل والإبل إجماعاً كالحير والبغال والفيلة ٣٦٣ المسالة السابعة : اختلف الفاء في الذي يفل من الفنمة ، هل محرق وحله . ومناقشة أدلة الفريقين

رحمه . وعصد العصوريين هام الذي يظهر رجعانه في هذه المسألة هو ما اختاره ابن القيم إلخ عهر حكم مانو سرق أحد الفاتمين من النتيمة قبل الفسم أو وطا جارية منها

قبل الفسم . وأقوال العلماء في ذلك ١٣٥٥ اختلاف العلماء فيا إذا مات أحد الفاعين قبل قسمة الفنيمة هل يورث عنه

نصيبه منها . وتفصيل ذلك ووج المسالة الثامنة : أصح الأفوال دليلا أنه لايقسم قلساء والصبيان الخ وجع الدليل على أن النساء يحذين من الفيسة ولا يضرب لهن بسهم

١٥ أول الإمام مالك أن النساء لايرضغ لهن ، وقول الأوزاعى إلى المارة تستحق السهم إن قاتلت أو داوت الجرحى ، بالحديث و الصحيح »
 ١٩ المالة الناسعة : أعلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ نفقته سنة من المدرسة من المدرسة المدرس

في بن التغير لامن المفائم وأدلة ذلك ١٩٧٧ طلب فاطعة الزاهراء وفى أنه عنها من أنى بكر رضى الله عنه نصيبها بمسا ترك ١ التعديل التعديل المساعد المساعد المساعدة معالدة ومساعدة المساعدة ال

وسول اق سلمالة عليه وسلم من خبير وفدك وصدقته بالدينة وسنعه لها من ذلك ١٣٩٨ أما حدقته بالمدينة فدفتها عمر إلى على والعباس رضى الله عهم ١٣٩٨ واما خبير وفدك فأمسكهما عمر إلغ

٣٩٨ قول ابن حجر إن صدقته صلى الله عليه وسلم تحتمى بما كان من بنى النضر أما سهمه من خير وفدك فحسكه إلى من يقوم بالأمر من بعده ودليل ذلك ١٩٩٨ امتناع الني صلى الله عليه وسلم أن يجمل فدك للماطمة

١٦ منان بن عنان رض أنه عنه في إقطاعه فدك لمسروان بن الحسكم
 ١٩٩٩ من جمة في بن النصر أموال عمريق رض أنه عنه

ه ١٩ قسة استشهاد غيريق برم أحد وإعطائه حجيع أمواله لذي صلى الله عليه وسلم ١٩ إما أصاحر الطعنوبق رضوياتى عنه وهي مسيع حوالط أعطاه سالني صلى الله عليه وسلم ١٩ ٣ (يا أيها الدين آسنوا إذا لقيتم فلة فالتبتوا) الآية المبينة المهومها ٣٠٠ يليفي للسلم الإكثار من ذكر الله ولا سها عند النحام القنال ٣٧٠ إطلاق لفظة ﴿ لَمْلَ ﴾ مراد بها التمليلُ في القرآن وفي كلام العرب ٣٧٠ (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) والآيات الموضحة لذلك

٣٧١ (وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم) الآية . والآيات الموضعة لممناها ٣٧٣ (ذَك بَأَنَ اللَّهُ لم يَك مَغيرًا نَعَمَةُ أَنسَهُما ﴾ الآية ، والآيات الموضعة لذلك

٣٧٣ (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) الآية ، والآيات المبينة لذلك ٣٧٣ فَإِنْ قَيْدَ الوَجَّةُ الذَّى يدل له القرآن، وهو أنَّ (ومن اتبمك) معطوف على الضمير المُفَوضَ في (حسبك الله) وهو ضعيف والجُواب عن ذلك من أربعة أوجه ٢٧٤ (وأولو الأرسام بعضهم أولى بيعض) الآبة ، وبيان ذلك بآيات المواديث على القول بذلك ٣٧٤ الاستدلال على بيان الآية بآيات الواريث مجديث ﴿ إِنْ اللهُ أَعْمَلُي كُلُّ ذَى

حق حقه فلا وصية لوارث ۽ ٣٧٤ السكلام على إسناد هذا الحديث

٣٧٥ قول من قال المراد بذوى الأرحام العصبة خاصة

٣٧٥ الْحَديثُ الواردُ بأن العمة والحالة لاترثاث ومناقشة العلماء في إسناده ٣٧٣ الآثارة الواردة عن عمر في أن الممة لاترث والـكملام فيها

٣٧٧ قول جماعة من أهل العلم يمر الله وى الأرسام بناء على أن الآية أبتيهما آيات الموارب المرسم منابط ذي الأرسام إلغ

٣٧٧ هم أحد عشر حيزا إلغ

٣٧٧ذكر جماعة من الصعابة وغيرهم ممن قال بإرث ذوى الأرحام وأدلتهم على

ذلك من الكتاب والسنة ٣٧٩ اختلاف القائلين بإرث ذوى الأرحام في كيفية إرثهم وبيان ذلك

۳۷۹ سورة ۱۵ التوبة ، ٣٨١ اختلاف العلماء في سبب سقوط والبسملة ، من سورة وبراءة ، وبيان الحق في ذلك

٣٧٣ تنبهان إلغ ٣٨٣ (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم) إلى قوله (أربعة أشهر) وبيان

تحصيص ذالك بقوله (فأ عوا إلهم عهدهم إلى مدمهم) ٣٨٣ (فسيموا في الأرضُ أربعة أشهر) وإطال القولُ بان ابتداءها من شوال

بقوله تعالى (يوم الحج الأكبر) ٣٨٤ (إلا الذين عاهدتم من المشركين) إلى قوله (إلى مدتهم) وبيان مفهوم

مخالفتها بقوله تعالى (وإن نسكثوا أيمانهم من جد عهدهم) الآية ٣٨٤ (فإذا انسلخ الأشهر الحرم) الآية وبيان أنها أشهر الإمهال بسياق القرآن

٣٨٥ (وهموا بإخر أج الرسول) الآية و الآيات البينة أنهم فعلو أماهم و ابه أخر جوه بالقعل ٣٨٥ (يَالَهِمَا الَّذِينَ أَمْنُوا لاتَتَخَذُوا آبَاءَكُم وإخْوَانَكُمْ) الآية . والآية الموسخ الذلك

٣٨٥ (ويوم حنين إذ أنجبتكم كثرتكم) الآبة . والآيات التي فيها زيادة بيان لذلك ٣٨٦والدين يكرون الذهب والفضة) الآية و تفسير معنى الكرو بيان ذلك بالقرآن والسنة ٣٨٧ ذكر أقوال أخر في الآية السكريمة

٣٨٧ رد مذهب ﴿ أَنْ دُرِ ﴾ رضى الله عنه في هذه الآية السكريمة ، ودليل ذلك ٢٨٨ إيضاح بيان القرآن لهذه الآية الكرعة بالسنة ٣٨٨ تضمن هذه الآية المسكرعة لزكاة العين

٣٨٩ مسائل من أحكام هذه الآية الكريمة . الأولى في قدر نساب الذهب والفضة ، والقدر الواجب إخراجه منهما ، وعقـق للقـام في ذلك بأدلته

٣٩٣ يجب اعتبار الوزن في نصاب النشة والذهب بالوزن الذي كان معروفاً عند أهل مكة ، كما يجب اعتبار الكيل في خمسه الأوسق بالكيل الذي

كان معروفاً عند أهل المدينة ، والدلل على ذلك ٣٩٧ تحقيق ابن حزم لوزن نصاب الفضة والذهب ٣٩٧ قدر وزن للثقال ، والدرهم ، والدانق ، والقيراط ، والطسوح ، والحبة

١٩٩٧ المألة الثانية هل يضم الذهب والفضة بعضهما إلى بعض في الزكاة وتحقيق القام في ذلك ٣٩٨ المسالة الثالثة في حكم زكاة الحلى المباح ومنافسة أدلة الفريقين وتحقيق المقام في ذلك ٨٠٤ المسألة الرابعة في زكاة عروض التجارة وتحقيق المقام ذلك

ووعالمسالمة الحامسة فيزكاة الدينوهل الدين مسقط للزكاة عن المدين وأقوال العلماء فيذلك ٤١٦ المسألة السادسة في زكاة المعادن والركاز وأقوال العلماء في ذلك

٤١٨ تعريف الاستصحاب المقلوب ووجه الاستدلال به ٤١٨ اختلاف العلماء في تفسير الركاز وأدلتهم والصحيح في ذلك ، وجوب الحميس

٢٠ اشتراط الشافعي في وجوب الحمن في الركازكونه ذهاً أو فضة رعنا لنة الجهور له في ذلك في الركاز إجماعاً

٤٧٠ قول حضهم إن كان في محصيل المعدن مشتمة ففيه ربع العشير وإلا ففيه الحتمى إنفروا خفافاً وثقالاً) الآية ويان رفع ذلك النشديد بقوله (ليس طي. الضعفاء ولا على المرضى) الآية إوفى الرقاب) وبيان أنهم المسكاتبون بقوله فيهم (وآ توهم من مال الله)

الآية على القول بذلك ٤٢٠ (والدين يؤذون رسول الله) الآية . والآية التي فيها زيادة بيان لذلك ٤٢١ ﴿ عِنْدِ النَّانِقُونَ ﴾ الآية . وْالآيات التي فَمِا زُيَّادة بيانَ لذلك

٤٢١ (وما نقموا إلا أن أغناهم الله) الآية . والآيات الموضعة لمناها

274 (قل نار جهنم أشد حراً) الآبة . والآبات التي فيها زيادة بيان ذلك ٢١٤ وَزَنْ لَفَظُهُ ﴿ جَهِمْ ﴾ بالمرأن العمر في والحلاف في ذلك

٤٢٤ ﴿ فَإِنْ رَجِعَكَ اللَّهِ إِلَى طَائِمَةَ مَنْهُمُ ﴾ الآية . والآيات المبيئة لها ٤٣١) وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بألله) الآية ، والآيات المبينة لذاك

٤٢٣ ﴿ وَالْمَابِقُونَ الْأُولُونَ ﴾ الآية . والآيات التي فيها زيادة بيان

٤٧٤ دَلَالَةَ الْفَرْآ نَ عَلَى أَنْ مَنْ يَبْغَضُ السَّعَابَةُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ مَخَالَفُ للهُ لأَنَّهُ بغض من رضي الله عنه

٤٣٤ (ومن أهر) إرينة مردوا على النفاق) الآية. والآيات التي فيها زيادة لأنه بيان لذلك ٤٢٤ (وما كان استففار إبراهم لأبيه إلا عن موعده) الآية. وبيان تلك والموعدة ي

رَفُولُهُ ﴿ سَأْمَنَعْفُرُ لِكُ رِبِي ﴾ الآية ٤٢٩ (الهُدُ جَاءَكُم رَسُولُ مِنْ أَنْفُسِكُم ﴾ الآية والآيات الموضعة الذلك

270 (عليه نوكات) الآية. والآيات الني فيها زيادة بيان لذلك

٤٢٦ سورة ﴿ يونس)

٤٢٦ (والذين كفروا لهم شراب من حمم) الآية . والآيات الموضعة لذلك

٤٢٦ (وعيتهم فيها سلام) والآيات الموضعة لذلك ٤٢٧ (وإذا مس الإنسان الضردعانا لجنبه) الآية . والآيات الموضعة لذلك

٢٧ استثناء الله عباده المؤمنين من الك الحصال الذميمة بقوله (إلا الذين صبروا) الى قوله (كبر)

٤٢٧ دلالة الحديث الصحيح على مثل ما دات عليه الآية السكر عة ٤٢٨ (قل ما يكون لى أن آبدله من تلقاء نفسي) والآيات المبينة لفهومها

٢٨٤ (فقد لبثت فيكم عمراً من قبله) الآية ، والآية الموضعة لمعناها

٤٣٩ قُول ﴿ هُرَفَل ﴾ لأن سقيآن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليدع المسكذب على الناس ثم يكذب على الله

٢٩٤ (إنما مثل الحياة لدنيا كما و انزلناه من السهاء) الآية والآيات الموضعة لمعناها ٢٩ التشبيه في الآية المذكورة عند البلاغيين من التشبيه المركب

٤٢٩ (وبوم نحشرهم جميعاً) الآية والآية الموضعة لمناها

٤٢٩ (هنالك تبلواكل نفس ما أسلفت) والآية الموضعة لممناها

٤٢٩ تفسير الآية على قراءة (نتلو) بتاءين ٤٢٩ (قُلُ مِن رَزَقَـكُم مِنُ السهاء والأرضُ). الآية والآيات المرضية لمناها

٤٣٠ دلالة الفرآن على أن الاعتراف بربوبيته جل وعلا لايكني الدخول في الإسلام إلا بتعقبق معنى : ﴿ لَا إِلَّهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾

٤٣٠ دَلَالَةَ الْمَرآنَ عَلَى أَنْ قُولَ فَرَعُونَ ﴿ وَمَارِبِ الْمَالِينَ ﴾ تجاهل من هارف

الموضوع وقل هل من شركائكم من يدؤ الحلق) . الآية . والآيات الموضعة الملك.

وهوع دلالة القرآنءلي أن اعترال المنمركين؛ والبراءة منهم من أسباب الدرية الصالحة ۴۳۲ رد قول ابن زید آن آیة (و إن كذبولانقل لى عملی)الآیة ماسوخة بآیات السیف ٤٣٢ (ويوم محشرهم كأن لم يُلِبُوا إلا ساعة) الآية . والآيات الموضعة لذلك ٣٣ ع (يتعارفون بينهم) والآيات الق فيها زيادة بيان لذلك و قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله) الآية . والآيات الموضعة لذلك ٣٥٤ ﴿ وَإِمَا تُرِينُكُ بِعِضِ الذِّي نَعَدُهُم ﴾ الآية . والآيات الموضعة لذلك ٣٥٤ مُمْثُ في اقتران نون التوكيد النقيلة بالمضارع بعد ﴿ إِنَّ الشَّمَرُ طَيَّةَ المُدَّمَّةُ ﴾ في

٣٣٩ ﴿ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُمْ قَضَى بَيْهِمَ بِالقَسْطَ ﴾ الآية ، وإيضاح ذلك بآية ﴿ الرَّمَرِ ﴾

٣٨٤ (ولوشاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) إلآية والآيات الموضعة الدلك ٣٨٤ (أفانت تـكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) . والآيات الموضعة لذلك ٣٨٤ الظاهر انهاغيرملسوخةوان معناها آنهلا يوجه القاوب إلى الخير إلااقه تعالى وحده ٣٨٤ (قل انظروا ماذا في السموات والأرض)الآية . والآيات الموضعة لذلك

﴿ مَا ﴾ لْمُزيدة لتوكيد الشرط . ٤٣٥ (ولـكل أمة رسول) الآيه والآيات الموضعة لذلك

٤٣٦ (لـكل أمة أجل) الآية . والآيات الموضعة لذلك ٤٣٩ ﴿ أَنَّمَ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنَتُمْ بِهِ ﴾ [لآية ، والآيات الموضحة لذلك . ٤٣٧ (أن اله سيبطله)، ويان تحقيق ذلك بقوله . (وبطل ما كانوا معاون) ٤٣٧ ﴿ وَلَقَدُ بُواْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُواْ صَدَقَ ﴾ الآية . وَالآيات الْمَبِينَة الْمُلْكُ ٤٣٧ (إن الذين حقت عليهم كات ربك) الآية والآيات الموضعة لذلك ٤٣٨ (إلا قوم يونس لما آمنوا) الآية . والآية المبينة لذلك

٤٣٩ دلاله القرآن على أن الامر لا يقتضى الغور ٣٩٤ ﴿ وَأَنْ أَقْمُ وَجِهِكَ لَلَّذِينَ حَنَّهُمَّ ﴾ الآية ، والآية الموضعة لها ٣٩٤ ﴿ وَلَا تَدْعَ مِنْ دُونَ اللَّهِ مَالَا يَنْعَمَكُ ﴾ الآية والآيات الموضعة لها ٣٩٥ (واصبر حق عكماأته وهو خبر الحاكمين) والايات المبينة لما حكم به جلوعلا

٣٦٤ ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقَرَآنَ أَنْ يَقَرَّى مَنْ دُونَ اللَّهِ ﴾ الآية ، والآيات الموضعة لذالك

٣٣٤ إِقَامَةُ البُرِهَانُ عَلَى أَنْهُ هَمِ مَفْتَرَى بَقُولُهِ . ﴿ وَلَى فَأْتُوا بِسُورَةُ مِنْكُ ﴾ الآية •

٣٣٧ ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتُرَاءَ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةَ مَنْكُ ﴾ الآية . والآيات الموضحة لذلك

APY (بل كذبوا عالم محيطوا بعلمه) · الآية والآيات المبينة لذلك ٣٧٤ (وإن كذبوك فقل لي عملي وأكم عملكم). والآيات الموضعة لذلك •

ملاحظات الجزء الثاني من اضواء البيان

الصـــواب	الخط	السطر	الصفحة
تلحق نقطة الباءو التاء ـ و كتبناعا ٢٢	وكنا عليهم	۲.	71
تلحق نقطة الفـــاء ــ ويسعون في	ويسعور في الارض	7 %	٨٤
الارض فسادا	فسادا		
تلحق نقطة القاف ــ لـــكم رزقا	لسكم رزفا	٥	٨٧
تلحق نقطة النون ــ انا نحن	انا ىحن	٣	٩٠
تلحق نقطة النون ــ ان النفس	ان المفس	۱٩	91
تلحق نقطة الفاء _ فهو كفارة له	فهو كفارة له	7.	94
تلحق نقطة الفاء _ بالأفك	بالامك	۱۷	9.7
فلما انجاهم	للما انجاهم	70	14.
تلحق نقطة الياء ــ في الخيرات	في الحبرات	1	175
تلحق نقطة الغين _ ولا أعلم الغيب	ولا اعلم العيب	١	140
لو اردنا ان نتخذ لهوا	لواردنا ان تتخذ لهو	10	141
اوحى الى حرف زائد	اوحى الى الى	11	771
لعلك باخع نفسك _ تلحق نقطة الفاء	العلمك بإخع نفسك	٧	707
ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون	ولا يسأل عن دنونهــم	١٨	709
	المجرمون		
تلحق الباء – كتاب مبين	كناب مىين	10	77.
ان في صدورهم الاكبر	ان في صدور الاكبر	۱۲	777
تلحق نقطة النون _ انكمن المنظرين	الك من المنظرين	11	171
تلحق نقطة الباء ــ وانهم لكاذبون	وانهم لسكاذىون	11	141
تلحق نقطة النون ــ قال انك	قال اىك	۱٩	777
تمتعوا في داركم ثلاثة ايام	تمنعوا في داكم ثلاثة ايار		791
تلحق نقطة الباء _ من امن به	من آمن به و تبغونها	۲٠	797
وتبغونها عوجا		1	
تلحق نقطة التاءو النون-اتخذو هو كانوا	امخذوه وكانو	٣	79.1
نقطة زائدة تطمس _ الست بربكم	السبت بربكم	۸ ا	1
نقطة زائدة فوق الميم ــ اعجمي	اعحثن	7 2	414
نقطة فوق الحاء تطمس _ احد	على اخد	۲	474
		-	